UTL AT DOWNSVIEW
D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 12 23 05 03 014 7

PJ
6101
I172
J3358
1890
c.1
ROBA

شركت صحافيهٔ عثمانيه

حاشية السيلكوتى على حاشية عبد الغفور على الجامى

شركتمزك بدايت تشكلندنبرو كتب ورسائل عربيه و تركيه غايت مصحح واهون فيأتله نشر اولنديغى كبى لله الحمد اشبو بيك اوچيوز سكز سنه‌سى دخى مذكور كتابك تصحيحنه اهتمام ايله طبعنه موفق اولنوب بيوك ديپوزيتوسى حكاكلر ارقه زقاغنده (١٦) نومرولى مغازه اولوب برنجى شعبه‌سى حكاكلرده (٣) نومرولى دكانده وايكنجى شعبه‌سى ازميرده كاغدجيلر ايچنده بكرلى زاده حافظ احمد طلعت افنديك (١٦) نومرولى دكاننده واوچنجى شعبه‌سى قونيه‌ده صوفى زاده محمد رضا افنديك دكاننده ودردنجى شعبه‌سى طربزون سپاهى بازارنده كائن صحاف موسى افنديك دكاننده وبشنجى شعبه‌سى ارضرومده كليسا قپوسنده ملاداود زاده شمس الدين افنديك وكورجى قپوسنده شيخ افندى يكنى سليمان رفقى افنديك دكانلرنده والتنجى شعبه‌سى بارطينده قره قاش زاده ابراهيم افنديك دكاننده كرك ومصارفات نقليه‌سى ضميله استانبول فيأتنه صاتلقده‌در وسلانيكده استانبول چارشوسنده مصطفى صدقى افنديك دكاننده دخى صاتلقده‌در

(ناشرى)

شركت صحافيهٔ عثمانيه مديرى الحاج (احمد خلوصى)

LIBRARY
FEB
14
1969

١٤ ذى القعده سنه ٣٠٨ تاريخيله (مطبعهٔ عامره) ده مصحح ايلغينى (ابراهيم) افنديك تصحيحيله ومعارف نظارت جليله‌سنك رخصتيله طبع اولنمشدر

دار الطباعة العامرة

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن هو مصدر الكلمات وافعالها * ومبتدأ العوامل واعمالها * كل مالا يليق بكبر يائه عنه منصرف * وجميع الممكنات عن تصرفه غير منصرف * امتلأت ظروف الكائنات بمعربات آياته وتلألأت على حروف المكونات مبنيات اماراته * عرفها لمن القى السمع وهو شهيد * ونكرها على من فى آذانه وقر وهو عنيد * تولهت الاوهام فى بيداء جلاله * واولعت الافهام بعتيد نواله * اضمر اسراره الخفية فى ضمائر اولى البصائر * واظهر علاماته الجلية على ابصار اولى الضمائر * ووضع آثاره دالة على ذاته * وافعاله ناطقة باسمائه وصفاته * نحمدك حمدا تفيض به شآبيب كرمك ونشكرك شكرا تزمله بجلابيب نعمك * ونصلى على من اسللته من سلالة معد بن عدنان * وايدته بأوضح التبيان ومعجز البيان * امارات حقه مرفوعات * وعلامات صدقه منصوبات * شرائعه مجرورات الى يوم الدين مؤيدة * واحكامه المؤيدة الى الحين مؤبدة * وعلى آله الخيرة * واصحابه البررة * من لف لفهم صلح ونجا * ومن نكب عن ردفهم طلح وغوى * وبعد * فهذه فوائد عالية يهتز بادراكها اعطاف الاذهان * وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الاوزان * نادبها محيط خاطر أبى واستادى * وسمح بها بسيط من اليه فى العلوم استنادى * مرجع الفحول والاجلة * منبع العقول والادلة * امام الافاق بالاتفاق

(استاذ)

استاذ الكل فى الكل على الاطلاق * رديف المتقدمين * وغطريف المتأخرين * ناقد السابقين * وقائد اللاحقين * عبد الحكيم بن شمس الدين * ادامه الله مادام بشير * ولاح كوكب منير *

وهذا دعاء لا يرد لانه * لاصلاح اصناف البرية شامل

معلقة على الحواشى المعلقة للفاضل الكامل * والعالم العامل * اللارى على شرح الكافية لزبدة العارفين * وقدوة العالمين * وحيد اوانه * وفريد زمانه * عبد الرحمن الجامى * افاض الله تعالى عليه وابل الغفران * واسكنه بحبوحة خيار الجنان * وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشى الفاضل المذكور وهو مباحث الاصوات الى آخره تكملة لها لايضاح معضلهما * وتسهيل مجملهما * وتذليل صعابهما * وترميل شعابهما * اسعافا لمقترحى اطلاع رموزه * وانجاحا لسائلى افتتاح كنوزه * فبلغ من المقاصد قاصيتها * وملك من المحاسن ناصيتها * فيا ايها الناظرون لاتتخذوا مأخذها سهلا مسهلا * وفى طريقكم بئرا معطلا * وامعنوا فيها بعين الانصاف واستشرفوا اليها بلحاظ الاعتراف * فخذوها وكونوا من الشاكرين * وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين * وانا المسكين الغريب * عبدالله الملقب باللبيب *

(قوله مصدر المعلوم) وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت حمدالله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله (قوله اى كل حمد الخ) تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص جميع المحامد به تعالى انما الفرق بأن الجنس لايحتاج الى معونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لايعتبر بالعرف والا لكان هذا العموم داخلا فى كل حمد (قوله او القدر المشترك) فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذة فى مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول واذا لم يعتبر شئ منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك مايطلق عليه لفظ الحمد (قوله الحاصل بالمصدر) المعنى المصدرى من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل

بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل
بالمصدر سپاس وليس المراد منه الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كالالم
على الضرب ﴿ قوله اى للحرى بجنس الحمد ﴾ اى الضمير راجع الى الجنس سواء
كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لايقتضى عموم الراجع كما صرح
به القاضى فى تفسير قوله تعالى « وبعولتهن احق بردهن » وذلك ليفيد ان غيره
تعالى ليس جديرا بالحمد اصلا * ثم ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى
وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب
المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واحرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره
اذا صار أولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصد المعنى الوصفى دون ذاته تعالى
بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كاف فى الاشتقاق فان تم تم والا فلا
وتفسيره بالمحب او النصير او المتولى لايساعد الذوق السليم كما ترى ﴿ قوله وان
الوهم ﴾ عطف تفسيرى للتعيين ﴿ قوله صريحا ﴾ بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما
يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به
كالتعليق بالمشتق ﴿ قوله من النبوة ﴾ على وزن المروة فى شمس العلوم النبوة
الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان
جعلت النبى مأخوذا منه اى شرف على سائر الناس فأصله غير الهمزة فعيل
بمعنى مفعول وتصغيره نبي والجمع انبياء كاتقياء وان جعلته مأخوذا من النبأ
بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فاصله الهمزة وتصغيره نبيئ وجمعه نبآء
كاسراء على ماقال سيبويه من انه ليس احد من العرب الا ويقول تنبأ مسليمة بالهمز
غير انهم تركوا الهمزة فى النبى كما تركوها فى الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة
فانهم يهمزون هذه الاحرف ولايهمزون غيرها وانما جمع على الانبياء لان الهمز
لما ابدل والزم الابدال جمع بجمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم
احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول عن النبى
بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى ﴿ قول انسان بعثه الله ﴾ انما قال انسان
ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها ﴿ قوله اهل بيته ﴾
اولاده وازواجه وخدمه كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت ﴿ قوله
كطاهر واطهار ﴾ تنظير لا استشهاد لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال
فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب ﴿ قوله او جمع صحب ﴾ بمعنى صاحب او جمع

(صاحب)

صاحب على مافى الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع ﴿ قوله مخفف صاحب ﴾ بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما ﴿ قوله بناء على ما قيل ﴾ متعلق بكلا الوجهين من ان فاعلا اسما كان اوصفة ﴿ قوله اى الذين ثبت الخ ﴾ لما كان ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صحابى متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجى وذلك باطل فى نفسه ومستدع لاستواء جميع الصحابة فى الفضل اولها بحمل الاسناد فى الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كما فى قولهم « بنوافلان قتلوا فلانا » واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيمابينهم التأدب بآدابه وبجعل الجمع الثانى مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه اشار بقوله والانصباغ بصبغته حيث أوردها بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محالا علله بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكمما انها كلما ارتفع صفة منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء فى النبى والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله ولعل المحشى سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى الساعين غاية السعى فى التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط ﴿ قوله اى ماسيتلى عليك ﴾ وهو المعانى المدونة الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب اوالحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية اوالالفاظ الدالة عليها على تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالمسمى المعانى المدونة بأى محل قامت كيلا يلزم الاشتراك اوالقول بالوضع العام ﴿ قوله من الفيد ﴾ فى التاج الفيد زياده شدن ومنه الفائدة فى القاموس فأدت له فائدة اى حصلت وفى الصراخ الفائدة آنچه داده وكرفته شود ازدانش ومال فلعله معنى نقل اليه من الوصفية ﴿ قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه ﴾ اشكل الامر دخل فى اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه ﴿ قوله للمبالغة ﴾ يعنى

فى الاصل صفة جعل علما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهى اما للمبالغة فى كفايته للمبتدى فى علم النحو اوللنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار أخره وان كان فيه ابقاء التاء على اصله ﴿ قوله لتوهم ﴾ اى لمانع وهو توهم التأنيث ﴿ قوله كناية ﴾ اى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه ﴿ قوله من اول السرطان الى اول الجدى ﴾ وهو من غاية القرب من القطب الشمال الى غايته من القطب الجنوبى ﴿ قوله يعنى ستر الله ﴾ حاصله اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة اوعلى حذف المضاف اى تقصيراته واضافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون الشئ آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه ﴿ قوله من غير سابقة عمل ﴾ يقال له سبقة وسابقة فى هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق فى العمل ﴿ قوله ويجوز الخ ﴾ اى يجوز ان يكون الستر كناية عن الاحاطة فحينئذ لاحاجة الى التوسع اوالحذف ولاالى جعل الاضافة للاختصاص ﴿ قوله قال فى التاج التغمد كناه پوشيدن الخ ﴾ يعنى ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الاول من غير احتياج الى معونة التوسع اوالحذف وان لم يقصد لايمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقى لاستلزامه آلية الشئ لنفسه فلابد من تجريده عن بعض المعانى وهوالذنب وحمله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطابه لاستر ذنوبه بخلاف مااذا حمل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لايحتاج فى جعله كناية الى معونة التجريد فالحاصل ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى معونة التوسع اوالحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثانى الى التجريد ﴿ قوله التلهف الخ ﴾ فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه ﴿ قوله جعل الاسباب الخ ﴾ ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له الخذلان ﴿ قوله الحسب الخ ﴾ يعنى انه فى الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل ﴿ قوله عطف على جملة وهو حسبى ﴾ وكلاهما انشائيان وكذا قوله وماتوفيقى الابالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ

(عن)

عن الكلام السابق ﴿ قوله لتضمنه معنى الفضل ﴾ فانه بمعنى يحسبني ﴿ قوله والمخصوص الخ ﴾ يجوز تقديم المخصوص نص عليه فى المفتاح ﴿ قوله اى ترك التصدير ﴾ فسر النفى بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنفى بتأويل انتفى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف ﴿ قوله بتخييل ﴾ التخييل درخيال انداختن اى تخييله لنفسه دفعا للعجب بهذا التصنيف الانيق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات ﴿ قوله من حيث انه صنعه ﴾ اشار بذلك الى ان الحيثية فى عبارته للتقييد وان كان الشائع فى تقييد الشئ بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة فى الحيثية على الاختصاص لكونه مصنوعا له ﴿ قوله فانهم انما يستحسنون الخ ﴾ بدليل تركهم فيما لايعتنون به كالمكاتبات والامور الخسيسة ولان المأمور به فى الحديث افتتاح امرذى بال وشرف ﴿ قوله لكن بقى توهم الخ ﴾ انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بأن جعله جزأ واما لانه مبنى على جعل الباء فى الحديث صلة الابتداء فيفيد كون الحمد جزأ للمبتدأ به وهو توهم اذ لايصح ذلك الافيما هو من قبيل الالفاظ مع ان المأمور به الابتداء فى كل أمرذى بال فهو باء الملابسة اى لم يبدأ ذلك الامر ملتبسا بالحمدلله فيكون المأمور به التلفظ به فى أول الامر لاالجزئية وهو حاصل جواب الشارح ﴿ قوله اى عن احوال منسوبة اليهما من حيث الخ ﴾ قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او مما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات اوباعتبار امر اخص ككونهما فصيحا اوغير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التراكيب العربية صحة وسقاما ﴿ قوله سواء ثبتت الخ ﴾ البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع باثباتها لنفسه اولنوعه اولعرضه الذاتى اولنوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثانى لان الموضوع المقيد بالذاتى قسم من الموضوع اكتفى المحشى على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشئ الواحد قد يكون قسما لموضوعين فن

حيثية يبحث عنه فى علم ومن اخرى فى آخر (قوله وفيه اشارة) وليس بيانا
للموضوع قصدا حتى يرد ان التصريف والمعانى والبيان والبديع والنحو
بل جميع العلوم الادبية يشترك فى ان موضوعه الكلمة والكلام فلابد من
اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بأن يقال موضوعه الكلمة
والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربى صحة وسقاما (قوله ردا
على من قال أن موضوعه الكلمة او الكلام الخ) هربا من لزوم تعدد الموضوع
لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة (قوله تكلف) لان
كلا منهما مبحوث عنه فى العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربى
فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف وبقى انه يبحث فيه عن احوال
المركب الغير الاسنادى ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة اللهم
الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب
ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة
(قوله اى لم يتصوروا) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لامن التعريف اذ البحث
عن احوالهما موقوف على معرفتهما لاعلى التعريف (قوله ولما ثبت وجوب
تصورهما الخ) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لايستلزم توقفه
على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلايتم التقريب وحاصل الدفع
انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ماهو الواجب
لالو جوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان فى تحصيل
المقصود يختار ايهما شاء بارادته والمرجح ارادته كما هو طريقة اهل الحق
(قوله ان قيل الخ) لايخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ليتمكن من اثبات
الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا
ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما
الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث الذى تكلف فى دفعه
اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق (قوله وجد جهة التقدم الخ)
وهى الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه
اخذ فى تعريف الكلام الكلمة باعتبار ماصدق عليه حيث جعل عنوانا
للملاحظة ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص (قوله توافقت الخ) لان التصور
يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم فى

(الوجودين)

الوجودين اللفظى والذهنى والتقدم فى الوجود الخارجى محقق فتوافقت الكل فى التقدم ﴿ قوله الاشتقاق الخ ﴾ تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فترد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخلا فى الحد بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه ﴿ قوله تناسبا ﴾ اشاربه الى انه لابد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة أو للتقسيم ولبيان انواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك ﴿ قوله وقد اشار الخ ﴾ حاصل ماذكره الشارح رحمه الله فى بيان التناسب المعنوى هوان المدلول الالتزامى للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما فى النفوس تشبيه بالمعنى المطابقى للكلم فى كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه تأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبها به وان اريد تشبيه تأثير يصحبه الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة من الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار مايترتب على معانى بعض افرادهما غير لازمة لشئ من معانيهما فان تأثير المعانى بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ماذكره المحشى ان التناسب المعنوى اشتراكهما من حيث انفسهما اى مع قطع النظر عن المعنى فى المدلول الالتزامى وهو التأثير التابع للقوة التى هى المدلول الالتزامى لجوهر الحروف ﴿ قوله مع ان المناسب الى آخره ﴾ لايخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة ﴿ قوله تأثير انفسها ﴾ اى انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها ﴿ قوله ونقش الصور فى الاذهان ﴾ اى صور ذواتها ﴿ قوله مايترتب عليهما ﴾ اى على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعال فانه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغيرذلك ﴿ قوله من مستتبعات ﴾ خبران ﴿ قوله مدلول الكاف واللام والميم ﴾ اى المدلول الالتزامى لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة ﴿ قوله فان تقاليبها الخ ﴾ يقال ملكت العجين اذا شددت عجنه ويقال كل الشئ اذا تم فى التمام قوة ذلك الشئ ويقال مكلت البئر اذا قل ماؤها فانها لقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها والملك جلاء يكتحل به العين فان الاكتحال يوجب القوة ﴿ قوله فالكلمة ﴾ فذلكة لما تقدم اى فحصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلاثة متساوية

للاقدام فى المدلول الالتزامى لها وهو تأثيرها فى الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر ثلاث الحروف فيكون بينهما تناسب معنوى من حيث اتحاد مدلولها الالتزامى واما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات ﴿ قوله لوجب التأنيث ﴾ لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء ﴿ قوله واليه ذهب صاحب الصحاح ﴾ فانه قال الكلم لاتكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع كلمة ﴿ قوله فان الصاعد الخ ﴾ يعنى ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد فى الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على ماتقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم ﴿ قوله يقتضى تعريف المصطلح ﴾ لانه المبحوث عنه فى العلم ﴿ قوله لاتعريف الفرد النوعى ﴾ اى لايقتضى المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه ﴿ قوله ولابيان الطرد ﴾ اى لايقتضى المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل اذ المقصود معرفة مايبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام ﴿ قوله والتعريف الخ ﴾ عطف على ان المقام يقتضى تعريف المصطلح اى التعريف ليس الا تصور حقيقة المعرف اما بالكنه اوبالوجه من حيث هى مع قطع النظر عن تحققه فى ضمن فرد اوافراد ﴿ قوله فاللام للجنس والطبيعة ﴾ اى الماهية من حيث هى وفى عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهنى ﴿ قوله ولقائل ان يمنع الخ ﴾ يعنى انه كان فى اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسى المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظى ﴿ قوله على تقدير الخ ﴾ احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هى والوحدة مدلول تنوين التنكير ﴿ قوله وليس التاء الخ ﴾ رد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه ﴿ قوله بدليل كلمتين الخ ﴾ فيه ان الوحدة المعتبرة فى كل منهما فى نفسه لاينافى التعدد الذى هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لوكان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرفت التثنية بما لحق بآخره الف اوياء مفتوح

(ماقبلها)

ماقبلها و نون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لوكان التاءنصافى فى الوحدة لماجاز كماة الجنس وكمأ للواحد (قوله وتسليم مامنعناه) بقوله ولقائل ان يمنع (قوله طبيعية كانت) اى حقيقة كانت كالانسان اواعتبارية كما قيل فيمانحن فيه فالمراد بالصناعة مايتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة اولا (قوله ويمكن ان يجاب الخ) يعنى نقلت الكلمة من المعنى اللغوى اعنى اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسى الموصوف بالوحدة الجنسية (قوله فيجوز الخ) فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذى هو واحد بأن يعتبر اللام مقدما فى المعنى على التاء كما فى التلفظ رعاية لجزالة المعنى اويقال الكلمة الواحدة التى هى جنس كما هو ظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع مايتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفى لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة (قوله ورمى شئ من الفم) يعنى ان اللفظ فى اللغة يقال لمطلق الرمى سواء كان من الفم اوغيره ولرمى شئ من الفم حرفا اوغيره وللتكلم والشارح رحمه الله اختار انه لمطلق الرمى اذلوكان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله فى المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز والاصل ينفيهما بخلاف ماذاكان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق فى المقيد (قوله خروج المنوى الخ) لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوى (قوله المراد باللفظ الخ) لايخفى ان هذا التعميم اما بطريق التجوز اوبطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثانى (قوله لم يريدوا باللفظ الاالمعنى الخ) فصار المعنى اللغوى اعنى الملفوظ حقيقة متروكا فى استعمالاتهم وهذا معنى النقل (قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب اومن قبيل تسمية الخ) فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين (قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثانى فان فيه نقلا من المعنى المصدرى الى الملفوظ ثم الى مايتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لابالنقل لان يراد بالنقل المعنى اللغوى (قوله وهذا اقرب) لقرب وجه المناسبة الى الفهم (قوله ابتداء اوبواسطة) كماذكره على تقدير كونه من الرمى مطلقا (قوله والباء للتعدية) لاللسببية اوالآلة حتى ينتقض باللسان ونحوه (قوله وليس فيه دور الخ) تصريح لماعلم ضمنا من تفسير

المتلفظ بكفيتن (قوله اختلفوا) فانهـا دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشـارح الرضى الى انهـا موضوعة لهذه المعـانى فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هواللفظ الموضوع الموصوف بهـا بالوضع النوعى فلا تكون كلمـة (قوله من تحقيق معـنى التلفظ) حيث اعتـبر ان يكون متعلقة الكلام اوالحرف والحركة ليسـت شـيئا منهما (قوله وفيه بحث الخ) يعنى انه وان خرج عمـا يتلفظ به عـلى التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة او حكما يدخلهـا لكونهـا مشـاركة للملفوظ اعنى الواو والالف واليـاء فى الدلالة على المعانى الثلاثة (قوله انمـا قيده الخ) يعنى الظـاهر مايتلفظ به مطلقـا لكن لمـا لم يكن تلفظ غير الانسـان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريباً للتصوير من الفهم فالقيـد المذكور للتصـوير لاللتقييد (قوله اى تلفظا الخ) اشـارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظاً ثابتا له فى حد ذاته بان يكون من قبيـل الحرف والصوت او تلفظـا ثابتـا بالنظر الى الاحوال بان يشـارك الملفوظ فى الاحوال (قوله فالمستعمل الخ) بيـان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجـاز مرسـل اما باعتبار المشـارفة فان مايصح استعماله مشـارف للاسـتعمال اوباعتبار ذكر الخاص وارادة العام (قوله لانه فى الاصـل مصدر) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع للحدث المطلق ولذا لايثنى ولايجمع (قوله اى الملفوظ به الحقيقى) فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمى والا فكلاهمـا لفظ حقيقى لكونهمـا فردين له (قوله الذى هو اعم من الحرف) اى صدقاً ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخارج ووجودا ان فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفى الصوت مبـالغه فى نفى كونه ملفوظـا فلايتوهم الاسـتدراك فى شرح التسـهيل المستكن مالاصوت له فى اللفظ والبـارز ماله صوت فى اللفظ (قوله ولا ادرى انه من اى مقولة هو) تحقيـق المقـام يقتضى بسـطا فى الكلام وهو انه لاشـك ان ضرب فى زيد ضرب يدل على الفـاعل ولذا يفيد التقوى بسـبب تكرر الاسـناد بخـلاف ضرب زيد فلا يقـال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفـاعل الفعـل بنفسـه من غير اعتبار امر أخر معه وهو ظـاهر البطلان والا لكان الفعـل فقط مفيد المعنى الجمـلة فلا يرتبط مع الفـاعل فى نحو ضرب زيد فلابد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظـاهر امراً آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى

بذكر الفعل عن ذكره كما فى الترخيم بجعل ما ابقى دليلا على ما القى نص عليه الرضى فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر فى نحو زيد ضرب ينبغى ان يكون اقل من الف ضربا بنصفه اوثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع فى افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا فى شئ من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله فى تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا لغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث يصح التلفظ الحكمى الا بما قبله فظهر فساد ماقيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزء من الكلام الملفوظ بجعله جزء من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة من مقولة الصوت بان رجع الضمير الى الصوت فقوله « ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما لا ينبغى الخ » لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك القائل لهذه الدقيقة فى شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع الحكمى وهذا اعجب من الاول لانه لابد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ماقيل انه معدوم فلا يكون داخلا فى شئ من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا فى نفسه فلا يفيد ﴿قوله قال المصنف رحمه الله فى الايضاح﴾ لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف فى كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير فى قولك زيد ضرب فى الاحتياج اليه كالضمير فى قوله تعالى « ولكم فيها ماتشتهى انفسكم » وان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهى ففهم منه المحشى ان الفرق بين المنوى والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما متساويان فى كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين فى المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل فى حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر فى الكلام دال على

الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله فى حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا غير منوى وان كانا مشتركين فى احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم ﴿ قوله كناية عنه ﴾ لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدر ﴿ قوله فهو عاربه ﴾ لان المقدر هو هذا المصرح به كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ماضرب الاهو * فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم كذا فى الرضى ﴿ قوله عطف على قوله ليس الخ ﴾ والجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ حكمى ﴿ قوله لانه على تقدير وجوده الخ ﴾ انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف ﴿ قوله يتلفظ به الانسان ﴾ لكونه من مقولة الحرف ﴿ قوله وكلمات الله تعالى داخلة فيه الخ ﴾ اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره فى حواشيه على شرح الرضى ومنشأه ماوقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها * واجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى * فلا اعتراض بهذه الكلمات الآلهية التى وصلت الينا ونقرؤها وانه لاشبهة فى دخول كلمات الملائكة والجن كيف وقد قال المحشى رحمه الله آنفا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذى اختاره الشارح وهو الاخير فى كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما الايقال لها لفظ بالقياس الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهى الفاظ فى انفسها لانه يتلفظ بها الانسان فى بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو مايخرج من الفم بل بالمعنى الاصطلاحى اعنى مايتلفظ به الانسان حقيقة او حكما او مامن شانه ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما تركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظا حكمية والتأويل بما من شانه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم تكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما

(ذكرنا)

ذكرناك ظهرلك انماذكره المحشى بقوله لايقال لاموقع له اصلالان الكلام فى الكلمات الالهية التى وصلت الينا لافيما هو قائم بذاته تعالى و كذا بقوله ثم لايخفى انهذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى اوالمعلومة له اوبما يظهره فى امر آخر سوى الانسان لايضرنا حتى يتمحل لادخالها اذتدوين النحو انما هولمعرفة الالفاظ التى تتلفظ بها ﴿ قوله اذاثبت ان لكلمات الله تعالى ﴾ كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هوهذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تعالى ﴿ قوله جمع نصيبة ﴾ على وزن فعيلة كصحف وصحيفة فى شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم ويقال هوجمع نصيبة ﴿ قوله الذى هواول اجزاء التعريف ﴾ قيدبذلك لانه لوكان غير داخل فى الجزء الثانى مثلا مع دخوله فى الجزء الاول احتيج فى تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هوالجزء الثانى كالمهملات فانه غير داخل فى الوضع وداخل فى اللفظ ولابد فى تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع ﴿ قوله لم يحتج الخ ﴾ معنى هذا النفى و كذا مافى قول الشارح رحمه الله انه لاقيد ههنا ولااحتياج من قبيل لايهتدى لمناره اى لااهتداء ولامنار ، وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على انه لابد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع ماقيل من الظاهر ان تقول فلامعنى لاخراجها به ردا على من قال انه احتراز عنها ولاوجه لنفى الاحتياج الى اعتبار قيد ﴿ قوله حتى يلزم علينا الخ ﴾ وهذا الاحتراز وقع من المصنف رحمه الله فى شرحه فلذا تعسفوا فى تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر احترازاً من دخول الدوال الاربع لمابينهما من العموم والخصوص من وجه ﴿ قوله واما لماسيأتى ﴾ فى قوله فانه لايقال لفظة واحدة وهو الذى ذكره المصنف رحمه الله فى الايضاح ﴿ قوله وقدانتفت ههنا الخ ﴾ لانه مصدر لايحتمل الضمير ويستوى فيه المذكر والمؤنث ﴿ قوله يجعل المعنى حيزا للفظ ﴾ اذبذلك التعيين يستقر فى ذلك المعنى ولايتجاوز عنه الابقرينة كاستقرار الشئ فى الحيز ﴿ قوله ملحوظ بخصوصه ﴾ بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته اوبعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا الحال فى جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما فى الاعلام واسماء الاشارة اويلاحظ

الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما فى المضمرات والمبهمات او عكس ذلك كما فى المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القبيل على ماعرفت من تحقيقه توهم انه مجعول له مشابهة المحرف الموضوع بذلك المعنى فلاحاجة الى التصريح بقيد التواطئ لاخراج المحرفات كما فى الرضى ﴿ قوله ان كانت الباء الخ ﴾ ذكر السيد قدس سره فى شرح المفتاح وحواشى الكشاف الاصل فى لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد الاان الاكثر فى الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال ﴿ قوله لايوجد فى كل وضع ﴾ لخروج وضع المرادف على تقدير والمشترك على تقدير آخر ﴿ قوله بتجريد معنى الخ ﴾ فيؤول الى التعريف المختار وهو تعيين شى بازاء شئ ﴿ قوله بحسب الجعل ﴾ بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه اخر وقت الجعل لابحسب الحكم اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا وموضوعاله ودالا ومدلولا ﴿ قوله ولما كانت الاوضاع الخ ﴾ بناء على ان الواضع واحد وهو سبحانه وتعالى على ماهو مختار الشيخ الاشعرى والحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة مافى الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة او من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم فالترادف والاشتراك خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتقليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة طريق الاختفاء فى الاشتراك والتوسعة فى التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات فى الترادف ﴿ قوله وبان التخصيص اضافى ﴾ اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعانى ﴿ قوله وبان معنى كل من المترادفين الخ ﴾ يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه ترك فى اللفظ كما ترك فى تعريفات الكليات بناء على ماتقرر من ان قيد الحيثية فى تعريفات الامور الاضافية مأخوذ ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لاختياره على التعيين والا وجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص

(فالباء)

فالبـاء متعلق له باعتبار الجعل لا الخصوص كما فى قولهم تعيين شئ بازاء شئ فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصـا بمقـابلة شئ سـواء اعتبر خصوصـية من حيث المـادة والصورة كما فى وضع الجوامد اومن حيث الصـورة فقط كما فى وضع المشتقـات وبهذا القيد يخرج وضع المجـاز عن التعريف اذ لايعتبر فى خصوصية المو ضوع اصـلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق ماقاله المحقق التفتـازانى فى التلويح من ان قيد الحيثية فى قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعر وض لتضمن لفظ الموضوع كليهمـا ﴿ قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ ﴾ اما اذا كان الباء داخلا على المقصور عليه فورد الشبهة ظـاهر لعدم قصرا للفظ على معنى واحد واما اذا كان داخلا على المقصور فلوجود لفظ آخر فى بعض منها كالمبهمـات والمضمرات فانما يعتبر بواحد منها وضع له لفظ بخصوصه ايضا ﴿ قوله اى حال كون الخ ﴾ اشـارة الى ان البـاء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشئ الاول ﴿ قوله متى اطلق وسمع الخ ﴾ يعنى ان المعطوف محذوف بقرينة الجزء لان الفهم من اللفظ انمـا يترتب على السمـاع لا على مجرد الاطلاق ومقابله أو احس به باعتبـار تقييده بغير السمع لماتقرر من ان العـام اذا قوبل بالخـاص يرادبه ماسـوى الخـاص وفائدة هـذا التنويع التنبيه على قسمى الموضوع ﴿ قوله لايبعد كل البعد ﴾ وان كان بعيدا فى الجملة فى مقام التعريف ﴿ قوله ظـاهر فى ان التخصيص الخ ﴾ لما انه جعل التخصيص ملابسا للدلالة دائرة معه ﴿ قوله فلايرد شبهة تحصيل الحاصل الخ ﴾ بان يقال ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول او احس مرة ثانية لا يمـكن فهم الشئ الثـانى لامتنـاع تحصيل الحاصل ﴿ قوله وكذا وضع الفعل الخ ﴾ لعدم فهم النسـبة الجزئية الا بعد ذكر الفـاعل ﴿ قوله كاسمـاء الاشـارة ﴾ لعدم انفهـام المشار اليه منهـا الا بعد ضم الاشـارة ﴿ قوله فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه ﴾ يعنى الوجه الكلى ولاشك فى كونه مفهوما قبل انضمـام الضميمة ﴿ قوله وهذا الفهم ليس غاية ﴾ لان المقصـود فهم المعـانى الجزئية ﴿ قوله لاحاجة الى تقييد الخ ﴾ كمايشعربه عبـارة المجيب ﴿ قوله كما اذا سعلت ﴾ من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر ﴿ قوله مايصح ان يقصد بشئ ﴾ سـواء تعلق به القصد من شئ اولا من شئ اولم يتعلق به القصد اصلا ﴿ قوله مع بعده لفظا ﴾ للزوم التخفيف الغير القياسى ﴿ قوله الميل الى جانب المعنى ﴾ لصحته

من غير اعتبار النقل والتجوز ﴿ قوله حتى يكون المراد الخ ﴾ فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلول الشئ الثانى مع الشرطية لا للشئ الثانى فقط ﴿ قوله لا نها قيد الخ ﴾ لان قوله حتى اطلق ظرف لفهم فالقيد فى الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشئ الثانى فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى فى قول الشارح رحمه الله ولما كان مأخوذا عبارة عن الشئ الثانى سماه معنى باعتبار مايؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول المعنى وهو الشئ الثانى مأخوذا مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى وبذكر المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وبشئ مع الشرطية واحد ﴿ قوله اى بما يقصد بذلك الشى ﴾ اى بسبب ذلك التخصيص ﴿ قوله لاشتماله عليه ﴾ من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعين الشئ الاول المفهوم من الوضع ضمنا كأنه قيل تحصيل شئ هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما ليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فما قيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايسة كلام ظاهرى ﴿ قوله لا لانه لا حاجة اليه ﴾ لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثانى فلا يصح ان يقال ان ذكر الثانى بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره ﴿ قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ ﴾ على مافى الرضى فى التاج الصوغ زركرى كردن وآفريدن ﴿ قوله لقربه من الحقيقة ﴾ لكون المدلول المجازى جزء المعنى الحقيقى ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة ﴿ قوله وفيه كشف الاحتراز الخ ﴾ حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثانى حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحترازية فى تعريف الكلمة ارتكب المصنف رحمه الله التجريد ﴿ قوله كما يدل الخ ﴾ يعنى ترك ذكره بقرينة عموم الدليل روما للاختصار ﴿ قوله ان تجعل الخ ﴾ بذكر الخاص وارادة العام لان الدلالة الطبيعة عقلية لكون العلاقة امرا عقليا الا انه لاعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لى فرق بينهما ﴿ قوله اى حروف الخ ﴾ هكذا ذكر الفاضل اليمنى والطيبى وفى الاساس تعداد الحروف مطلقا وفى القاموس الهجاء ككساء

تقطيع اللفظ بحروفها فى التاج الهجو والهجا هجا كردن (قوله فيه اغماض الخ) مقصوده دفع ماقيل ان الجواب ليس الا اعادة العموم المستفاد من التعريف فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبنى على الاغماض عن العموم بحمل ماعلى ماعدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى فى مقابلته فانه مامن عام الا وقد خص منه البعض والجواب احتضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص (قوله اى مشخصة من حيث انها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الا لفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثانى فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر فى مادة النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة فى مقابلة المخصوصة فما وقع فى بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف الناسخ (قوله ولذلك لانك اذا عبرت الخ) ذهب بعض الناظرين فى الشرح الى ان القاعدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومفاد كلام المحشى رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المنساق الى الفهم واما القبلية فباطل لان قولنا جاءنى الرجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجئ واما ان الركوب مقدم عليه زمانا اوذاتا فكلا فحاصل كلام الشارح رحمه الله ان لوجعل مفراد صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لابسبب وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع فى بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من الناسخ (قوله لظهور المراد هنا) يعنى ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما فيه نحن ظاهر بحيث جعل مفادها امرا وهميا لاينساق اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة فى لا ياكل من هذه النخلة وكما فى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه (قوله بطريق المشارفة) المشارفة دربودن (قوله الرضى الخ) بل كلامه ان

المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بان جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحد ولا دلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة ﴿ قوله وكان النكتة ﴾ ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة الافراد يقتضي تقديم مفرد ﴿ قوله فاستعير الخ ﴾ لابد من ضم مقدمة وهي ان صيغة الماضي ههنا ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضي عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبقية للوضع على الافراد زمانا فعلم انه مستعار لسبقه عنه رتبة ﴿ قوله لكان بجنبه ﴾ وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا قائما ﴿ قوله فان بعضهم يراعون الخ ﴾ ويقولون ان في صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة ﴿ قوله ولئن سلم ﴾ اى لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اى لزوم كون حال الفاعل بجنبه فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى « شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط » فان قائما حال من الله أخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل ﴿ قوله واذا تغير المعنى ﴾ عطف على اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى ﴿ قوله تبع الشارحين الخ ﴾ بناء على قول من جوز ذلك ﴿ قوله من غير اشتراط ﴾ قال ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك ﴿ قوله سيذكره ﴾ وهو كونها مخصصة بالصفة او الاضافة او بوقوعها بعد النفي اوالنهى اوالاستفهام اوكون المعرفة مشاركة لها في الحال ﴿ قوله لان صاحب الحال النكرة ﴾ والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها ﴿ قوله مطلقا ﴾ اى سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى « اتبع ملة ابراهيم حنيفا » او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه ﴿ قوله عند اكثر البصريين ﴾ خلافا لابن كيسان وابي علي وابن برهان فانهم جوزوا

(التقديم)

التقديم فى المجرور بحرف الجر استدلالا بقول تعالى « وما ارسلناك الا كافة للناس » (قوله واللام واسطة الخ) فان حروف الجر لافضاء معنى الفعل الى مدخولها (قوله فاتحد الخ) فلا يرد ان عامل الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد (قوله موضوعة بالوضع النوعى) بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصى ويحتاج فى معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعى وتلك الالفاظ قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم التصريف والنحو (قوله كما اشرنا اليه) فى تعريف الوضع (قوله ومثل رجل) فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذى هو قسم الكلمة (قوله تاء التأنيث المتحركة) احتراز عن تاء التأنيث الساكنة التى تلحق الفعل الماضى فانهم عدوها من حروف المعانى وذكروا احوالها فى الحرف (قوله وجماعة الى انها الخ) وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المبانى بخلاف اللام والتنوين (قوله كان المراد بالاعراب الخ) دفع لما يرد من انه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله انه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة ان يعرب باعرابين الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للاعراب (قوله ولا يخفى ان هذا ظاهر الخ) وذلك لانه اجرى الاعراب فيها على الجزء الثانى وزال عنه البناء الذى يستحقه فصار آخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذى كان يستحقه فصح انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة (قوله فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى) والجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة وكذا حال الثانى (قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما الخ) فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل اعراب احدى الكلمتين اعراب الاخرى (قوله وفيه تأمل) وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لابد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين واما اذا كان بالحروف فلا يحتاج الى حرف آخر فلا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين بل احدى الكلمتين تقبل الاعراب فتدبر (قوله ولا تعدد للمقتضى الخ) لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين (قوله الوضع السابق) على الوضع العلمى (قوله وهو) اى عبدالله باعتبار الوضع السابق على الوضع

العلمى كلمتـان مضاف ومضـاف اليه فالمضـاف اليه معرب بالاضافة المقتضية
له والمضاف معرب على حسـب مايقتضيه العـامل ﴿ قوله والاول فارغا الخ ﴾
بخلاف تأبط شرا فان الجزء الاول منه مشـغول بالحركة البنائية فلا يكون شئ
من جزئيه قابلا للاعراب فجعل اعرابه تقديريا عـلى مذهب صاحب اللبـاب
وجعـل مبنيا على مذهب الجمهور ﴿ قوله فليس لعبدالله الاعراب واحد ﴾ فعلى
هذا المراد بقوله معرب باعرا بين مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب
واحد ﴿ قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة ﴾ بخلاف مايعد لشـدة الامتزاج
كلمة واحدة وبقى احد الجزئين على حاله السـابق مثل الرجل ورجل فانه ليس
فيه اهمـال جانب اللفظ اصلا حينئذ فينبغى تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه
عن حد الكلمة وفيه اشـارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحـد مضـافا اليه
لاعراب لاصفة وان كان حسـن التقـابل بقوله مع انه معرب باعرا بين آبياعنه
وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ماسـبق من انه يسـتفاد من العبارة ان حق
قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لشـدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس
كذلك لان تاء التأنيث مبنى الاصـل من غـير حاجة الى تأويـل الاعراب
بمـا يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليهم انه يفهم من
العبارة حينئذ ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشـدة الامتزاج
اعرب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التأنيث لم تستحق الاعراب ﴿ قوله
ادنى ما يطلق عليه اللفظ) ان اريد الوحـد الحقيقـة ﴿ قوله ندر بالنون
المفتوحة ﴾ وفتح الدال المهملة اى قل والندر بالنون المفتوحة وسـكون
الذال المعجمة القليل ﴿ قوله لم يخرج عنه مثل عبدالله ﴾ لوجود الوحدة العلمية
فيه ﴿ قوله وان اريد خصوص وحدة ﴾ بأن يكون وحـدة من حيث
الاعراب ﴿ قوله اللهم الخ ﴾ اشـارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لاتدل على ذلك
فليس اخـذه فى التعريف الا تقييـدا مأخوذا من خارج لاخراج مادة
النقض ﴿ قوله مسـامحة ومجـازا) لان البقاء يقتضى سبق الدخول ولادخول
سـابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقى من
الامرين اللذين انتقض بهمـا تعريف المصنف رحـه الله مثل قائمة وبصرى
حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى التسـامح لعدم اقتضائه حينئذ بقـاء الدخول
﴿ قوله ان كانت) بهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول فى العقلية هو المؤثر
وفى الطبيعية الحـالة العـارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنـا مبدأ الآثار

(واندفع)

واندفع ماقيل ان العلاقة فى الطبيعية ايضا عقلية فلاوجه لاخراجها منها وابقاء الباقى (على حاله قوله لم يظهر دلالته) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة (قوله لامن اللفظ) لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهى لايمكن استفادته بطريق النظر اعنى الاستدلال من الاثر على المؤثر (قوله السر فى تثليث القسمة الخ) دفع لما يرد على التقسيم من انه اريد الاقسام الاولية فهى اثنان كما يرشدك الدليل وان اريد اعم من الاولية والثانوية فلاوجه للحصر فى الثلاثية وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها فى لغة العرب بالتبع فالملحوظ فى القسمة تباين الاحوال واختلافها دون الاولية والثانوية (قوله تباين احوال الاقسام) اى تباين خواصها منصرفة وغير منصرفة وتثنية وجمعا مكسرا وسالما وكونها متعدية ولازما وامرا ونهيا ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختلفة التى يبحث عنها فى مبحث كل منها (قوله واختلافها) اى تخالفا باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه كقولنا الانسان لاحجر واللاحجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول توجب كون الجملة اسمية وفعليته توجب فعليتها وفى جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زائدا على فعلية الجزء الاول واسميته (قوله يفهم الخ) فقوله وهى اسم وفعل وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة فى نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر فى محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله اى منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا للخبر فى العبارة بل بيان للمعنى اللازم والكنائى اللذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره * وانما اختار المصنف رحمه الله الواو العاطفة مع ان الشائع فى التقسيمات كلمة او الدالة على الانفصال الحقيقى اومنع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلى (قوله ويتعلق به الخ) يعنى ان الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة اومتخالفة

الى امر مشترك فهى تصور محض لايحتاج الى الدليل ولذاجعل من تتمة تعريف المقسم ﴿ قولهالحصر عقلى ﴾ ان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام عن غير استعانة بامر آخر بان يكون دائرا بين النفى والاثبات فعقلى وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعى اى يقينى وان كان مستفاداً من تتبع فاستقرائى وان حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلى ﴿ قوله انه فى قوة تقسيمين ﴾ لما كان الحصر العقلى دائرا بين النفى والاثبات لايمكن ان تكون الاقسام الحاصله به الاقسمين والاقسام المذكورة ثلاثة فلذاوجهه بانه فى المعنى تقسيمان كأنه قيل وهى اسم او ليس باسم وماليس باسم امافعل اوليس بفعل ﴿ قولهوان أبيت الخ ﴾ لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثانى فى الدائر بين النفى والاثبات مفعول سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف ﴿ قوله اذليس لتلك الاقسام مفهومات ﴾ معينة عندالنحاة وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات التى حصلها التقسيمان المذكوران فى وجه الحصر والحصر فى القسمين المذكورين عقلى لكونه دائراً بين النفى والاثبات فيكون الحصر فى الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطيعا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ماذاكان للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجه التقسيمان وان كانت مساوية له فى الصدق فانه لايكون الحصر المذكور قطعيا لتجويز العقل قسما آخر بالنظر الى تلك المفهومات ﴿ قوله قيل التقدير ﴾ يعنى ان الكلام على حذف المضاف امام اسم ان اومن خبرها ﴿ قوله ان تقدير الخ ﴾ وهوتقدير الجار والمجرورخبرا لان تدل اوعاملا فيه والمجموع خبرا لان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار بأن يكون مبتدأ وان تدل خبرا رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض صفاتها وليكون نصاً فى عدم تقدير المضاف ﴿ قوله فلايناسب الخ ﴾ لانه حينئذ يكون التقسيم للحال والدلالة قصدا وللكلمة تبعا ﴿ قوله ولا القول بان الثانى حرف الخ ﴾ لان الظاهر ان المراد بالثانى القسم الثانى وهو ليس بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة المذكورة فى القسم الثانى ركيك غير مناسب ﴿ قوله لان حال الكلمة الخ ﴾ دليل لقوله ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول ﴿ قوله ودلالتها الخ ﴾ دليل لقولهوعدم صحةالحمل على الثانى ﴿ قوله مع ان الخ ﴾ متعلق بقوله « فلايناسب الخ » علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة ممايقبله الطبع السليم ﴿ قوله لضرورة ﴾ وهى عدم صحة حمل الحدث

على الذات ﴿ قوله من الثانى ﴾ اى من قوله امان تدل لامن الاول اى لامن قوله لانها ﴿ قوله فاللائق الخ ﴾ لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء ﴿ قوله واماتقدير الذات ﴾ عطف على قوله اماتقدير الحال ﴿ قوله فيخالف مااقتضاه زيادة ان ﴾ لان زيادة ان مع الفعل تجعله نصاً فى معنى الحدث المتجدد والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت فى ذاتها ﴿ قوله وكذا ﴾ اى يخالف مقتضى زيادة ان تأويل ان تدل باسم الفاعل لاجل صحة الحمل لانه نص فى الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت ﴿ قوله قال السيد رحمه الله ﴾ اى فى حواشيه على شرح الرضى ﴿ قوله التقدير ﴾ اى تقدير المضاف من الخبر ﴿ قوله اذليس فى معنى المصدر حقيقة ﴾ لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه مؤول به وليس كل ماأول بشئ حكمه حكم ما اول به ﴿ قوله ولايخلو من خدشة ﴾ لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح مسندا اليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق ﴿ قوله اومركب اليها ﴾ زاده ليخرج عن تعريف الاسم الحروف التى تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب ﴿ قوله معطوفا على الجملة الاستئنافية ﴾ فيكون اعتبارها استئنافا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما فى انفسهما كما ان الجامع حينئذ فى السؤالين كونهما ناشئين عما سبق ﴿ قوله ولك ان تعطف اولا ﴾ فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستئنافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالا عن حال المتقابلين ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستئناف على العطف ذكرا ﴿ قوله لم يقل ﴾ اى فى جانب من الكلام معانه انسب لنقله من حرف الشئ بمعنى طرفه ﴿ قوله لما اعتبر الخ ﴾ فبالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثانى وبالفهم الذى هو ظرف المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو اخر الاول عن الثانى لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف ﴿ قوله من السمو ﴾ بضمتين وتشديد الواو مصدر سمايسموسموا كعلايعلو علوا ﴿ قوله

اى سمى اسما الخ﴾ ارادان قوله مأخوذا حال من فاعل سمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى ﴿قوله بحركات السين﴾ ولايجوز انيكون اصل اسم سموا بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين يجمع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاجمال واقفال فى جمع جمل وقفل ﴿قوله حذفت الواو﴾ لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ولذادار الاعراب على آخر مابقى ﴿قوله ليصح الوقف﴾ فان الوقف بالاسكان او الاشمام اوالروم وشئ منها لايصح بدون الحركة ﴿قوله ولانه يرفع المسمى﴾ اذبه يتميز فى الذهن والخارج ﴿قوله ويدفعه اشتقاق سمى﴾ الماضى فان امثلة اشتقاقه من التصغير والجمع والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص كسمى واسماء واسامى وسما وسميت وتسميت ولوكان مشتقا من الو سم لكان امثلة اشتقاقه واوية كوسيمى واوسام واواسم ووسمت وتوسمت ﴿قوله وارتكاب القلب بعيد﴾ ردلما يقال على الاستشهاد من انه لم لايجوز انيكون اصله وسم جعل الفاء فى موضع اللام لماقصد تخفيفه بالحذف اذ موضع الحذف اللام ثم حذف نسيا ورد فى تصرفاته فى موضع اللام اذحذف من ذلك المكان يعنى ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت ﴿قوله باسم المدلول﴾ اى التضمنى ﴿قوله الواو للاعتراض﴾ لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا وهذا مختار صاحب الكشاف من انه لايشترط فى الاعتراض انيكون فى اثناء الكلام اوبين كلامين متصلين معنى بل يجوز انيكون فى آخر الكلام نحو قوله صلى الله عليه وسلم « انا سيد ولد آدم ولافخر » ﴿قوله لتنبيه من لاتجديه الاشارة﴾ لايخفى ان هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهى وقد علم الخ غير مختصة بمحال الاعتراض المذكورة فى الشرح فالاولى تركه وايراد نكتة مختصة به الا ان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر فى مفهوم الاعتراض ﴿قوله اوللعطف على انحصرت﴾ وهى جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كأنه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فأجاب انحصرت لانها الخ ﴿قوله اى علم انحصار الكلمة﴾ فهذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال ﴿قوله وعلى هذا التقدير الخ﴾ لكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذلا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها ﴿قوله الباء للاستعانة﴾ لان المبادى آلات لحصول العلم بالمطالب على ماتقرر فى محله ﴿قوله اشارة الى استحقاقه التعظيم﴾ باستعارة

(الصيغة)

الصيغة الموضوعة للبعد المكانى للبعد الرتبى وكل مابعد رتبة يستحق التعظيم (قوله بجودته) فانه حصر قطعى مشتمل على بيان المعانى التى وضعت كل منها لها مع الاشتمال على لمية صلاحية الاسم والفعل لكونهما عمدتين فى الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة فى الكلام (قوله بل يكفى افادة الاختصاص الخ) وهو كون المجرور مرتبطا بماقبله سوى الظرفية والجنسية (قوله للتبعيض) لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلاثة (قوله فان الحد عند الادباء الخ) اذليس غرضهم من الحد الاالتميز التام * واما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ماهى عليه (قوله لايستلزم الخ) لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلايكون حدا لوجوب اشتماله على الذاتيات (قوله فى اللغة اللبن الخ) هكذا فى الصحاح وفى الرضى الدر مايدر من الضرع من اللبن اومن السحاب من المطر (قوله وفيه خير الخ) اذبه معاشهم فاريدبه الخير امامجازالغويا اومنقولا لغويا فيكون لغة طارية (قوله اى لاكثر خيره) قدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جردعن الخير واستعمل بمعنى الكثرة (قوله وذلك) اى كونه مفيدا للمدح ثابت (قوله وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ العجائب * فى القاموس اللام يجئ للقسم والعجب معا ويختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى لله دره وفى الند اءنحويا للماء ولايخفى ان كونه للتعجب لااختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون لمجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالاظهر ان يقول وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب الخ (قوله الى غير ذلك الخ) مماجعل تميزا من نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا (قوله فصل آخر الخ) لكونه كلاما متعلقا ببيان امر هو موضوع للعلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل (قوله فى اللغة مايتكلم به) اما المعنى اللغوى للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة (قوله ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم (قوله تضمن الكل لجزئه) لاالكلى للجزئى لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين فكأنه قال كلمة وكلمة فكما ان فى العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك فى صيغة التثنية لانه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد

وفيه اشارة الى ان منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والا لتوهم فى قولنا ماتضمن كلمة وكلمة ﴿ قوله قيل لو جعلت الباء الخ ﴾ قاله السيد قدس سره فى حواشيه على شرح الرضى والمقصود من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح بانه بعدما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التى هى فرع الاستعانة ولذا قال الرضى الباء للاستعانة اى تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التأويل مع انه لا احتياج اليه ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع اى على جعله للمصاحبة كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين ﴿ قوله على جعل الهيئة الخ ﴾ اشار بلفظ الهيئة الى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافى جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير ﴿ قوله لفظا حقيقة ﴾ اذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة ﴿ قوله ولو لم يجعل جزءً ﴾ كن جعله شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ماذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات فى الوضع واختلاف المعانى بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة فى المفردات واعتبروا فى تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة فى السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات ﴿ قوله فقط ﴾ بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما فالتضمن مجموع الكلمات والمتضمين مجموع الكلمتين ﴿ قوله اى تضمنا الخ ﴾ يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا لتقدير المتعلق وسببية الاسناد للتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه شرط اخير لحصول المجموع الذى هو المتضمن او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية ﴿ قوله يجوز ان يكون الخ ﴾ ينتقض تعريف الكلام حينئذ بغلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه ماتضمن كلمتين حال كونه ملاصقا باسناد قائم اليه مع انه مركب اضافى فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما اذا حمل على السببية فان تضمنه لغلام زيد ليس بسبب

(الاسناد)

الاسناد بل بسبب الاضافة (قوله اى ضم احدى الكلمتين الخ) لما كان الشائع فى عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهى صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله بحمل النسبة على المعنى اللغوى او بحذف المضاف وعلى الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثانى مجازا تسمية للدال بوصف المدلول * واعلم ان المصادر الثلاثة اعنى الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول وهى الحالة التى بين الكلمتين او مدلوليهما ولذا عبر عنه الشارح بالرابطة بين الكلمتين (قوله يخرج الخ) لكونه اسنادا بين الجملتين دالا على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى (قوله لان الشرط الخ) دليل للنفى يعنى لانسلم ان الاسناد فيها بين الجملتين بل الاسناد انما هو فى الجزاء والشرط قيد للحكم الذى فى الجزاء بمنزلة الظرف فعنى قولك « ان جئتنى اكرمتك » اكرمتك وقت مجيئك فالاسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند فى الجزاء (قوله ولذا قالوا الخ) اى ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم * وقال المصنف ان الكلام لايحصل الا من اسمين او من الاسم والفعل ولو كان فى الجملة الشرطية من الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما (قوله ولو جعل الرابط الخ) بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار لوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط (قوله كما حققه السيد قدس سره) فى حواشيه على شرح التلخيص (قوله لخرج عنه قطعا) اى لخرج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لايصح التعبير عن طرفيها اى الشرط والجزاء بمفرد اذ المقصود بالشرطية تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة فى كل واحد منهما تفصيلا ملحوظاً لابد فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصداً لا اجمالا فلا يصح التعبير بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه (قوله والدليل الخ) هذا خلاصة ماذكره السيد قدس سره فى بيان ان الحكم فى الشرطية بين الشرط والجزاء ردا على المحقق التفتازانى حيث قال ان الحكم فى الجزاء والشرط قيد له حاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط اولا ولو كان الشرط قيدا للجزاء كالظرف

كان صدقهـا موقوفا على تحقق الجزاء فى وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك وقت مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة فى ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتنى ضربتك صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الاترى ان قوله تعالى « لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء فى وقت تحقق الشرط لامتناعه ﴿ قوله اى من شانه الخ ﴾ اى ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة بالفعل اذ لا يجب فى الاسناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونه بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب ﴿ قوله اى لو سكت المتكلم الخ ﴾ فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه فى المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر شئ وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لايبقى منتظراً انتظاره للمسند والمسند اليه ولا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضى سبق الكلام وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزام الدور تخصيص بلا مخصص ﴿ قوله فدخل فيه الخ ﴾ فان هذه الجمل وان كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لكن من شانها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له ﴿ قوله فلم يخرج ﴾ ولاضير لانه كلام الا انه مشتمل على حشو ﴿ قوله اى محكية بها عن الواقع ﴾ لله در المحشى حيث فسر الخبرية والانشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبتدى فارغة عن الشكوك التى وردت فى هذا المقام كما لايخفى على الواقف عليها ﴿ قوله لان النسبة فى هذه المركبات مجملة ﴾ لايخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل فى ذاتها فمعنى كون النسبة فى المركبات الواقعة خبرا مجملة انها ملحوظة فى ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصداً اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان ﴿ قوله فيجوز التعبير عنها الخ ﴾ بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لابد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا ممتاز اكل منهما عن الاخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد ﴿ قوله ولايصح القول الخ ﴾ توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانفهامها منها عند اطلاقها فهى دالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها فى دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تأثير هنا

(ولا)

ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهى وضعية ﴿ قوله حتى لايحتاج الى هذا التأويل ﴾ اى تأويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندارجه حينئذ فى الكلمة الحقيقية ﴿ قوله غير دالة على انفسها ﴾ اذلاتغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة ﴿ قوله بل هى تحضر الخ ﴾ بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعنى ان انفهامها نفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ فى ذهن السامع لابسبب حضور الدال عليها وانفهام الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة ﴿ قوله فيحكم عليها ﴾ عطف على تحضر اى تحضر بانفسها فى ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثى وباحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعانى نحو ضرب فعل ماض ﴿ قوله ولئن سلمت دلالتها ﴾ بناء على التغاير الاعتبارى بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هى بالعقل فانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من آثاره ﴿ قوله ودعوى الخ ﴾ دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لاينافى كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة للمعانى سوى انفسها ﴿ قوله مما لايقدم عليه الخ ﴾ فانهم فى جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلى والجزئى ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية اعلام مافى الضمائر واستعلامها ليتم المعاش فان الانسان مدنى بالطبع وذلك مفقود فى وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم العقل الوافر ﴿ قوله اذا لم تكن الالفاظ ﴾ اى الالفاظ المهملة ﴿ قوله لم تكن ﴾ اى المهملات ﴿ قوله فكيف يصح الاخبار عنها الخ ﴾ فى قولنا جسق مهمل وديز مقلوب زيد ﴿ قوله فى تأويل الاسم المفرد ﴾ لوقوعها فى موقعه ﴿ قوله من الخواص الاضافية ﴾ الخاصة مايكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض ماعداه ﴿ قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا الخ ﴾ فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين فى المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لايوجدان فى الاسم ايضا بدون الاستعمال ﴿ قوله والالفاظ كلها ﴾ مهملة كانت او موضوعة فعلا او حرفا اواسما ﴿ قوله فى ذلك ﴾ اى جواز الاخبار ولحوق التنوين ﴿ قوله لايخفى عليك الخ ﴾ يعنى يلزم على الشارح اوعلى المصنف رحمه الله بناء على ماهو

ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثه افراد من الكلام وهى ضربت وضربت زيداً وضربت زيدا قائما فى هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام نحو ضربت اقوم رجل ضرب وهو قائم مع تعدد الاسناد ﴿ قوله او جملة قسمية الخ ﴾ اشار الى انه ماتطلق عليه الجملة لاينحصر فى الجمل التى لهما محل من الاعراب كما يتراءى من اقتصار الشارح رحمه الله فى الامثلة عليها ﴿ قوله فليس شئ من الشرط والجزاء ﴾ لانهما مدخول اداة الشرط انسلختا عن الاسناد الذى بين طرفيهما وصار الاسناد التعليقى بينهما فيكون الكلام هو المجموع وحينئذ لابد ان يراد فى تعريف الكلام اوجملتين ﴿ قوله لان الكلام مسوق للكلام ﴾ اى فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى ﴿ قوله ولبعده ﴾ اى لبعد الكلام فى الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى ﴾ قوله ولان قوله ولا يتأتى الخ ﴾ يعنى رعاية الاسلوب السابق فى الكلمة يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما بعد التعريف كالسابق ﴿ قوله لان التركيب العقلى يرتقى الى ستة ﴾ والمحقق منها بالاستقراء قسمان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كانت العناية بشان الحصر اكثر فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة فى الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعى لامجال لقسم آخر فيه فترك التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك ﴿ قوله المنقول الى الانشاء الخ ﴾ زاد هذا الوصف لدفع مايتوهم من انه كيف يكون بتقديرا دعو والحال ان يازيد انشاء وادعو اخبار ﴿ قوله والابيان للعلة الباعثة ﴾ اى وان لم يفسر مابالكلمة بل ابقى على عمومه وقوله والقرينة بيان لنكتة المصححة للتفسير يعنى انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه عبر بما اختصارا ﴿ قوله مادل بنفسه او فى حد ذاته ﴾ المعنى الاول بناء على ان فى بمعنى الباء على ماهو المشهور والثانى على ان يكون للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشئ فى مرتبة دلالته من غير ملاحظة امر آخر معه بتمكن المظروف فى الظرف فى عدم مخالطة امر آخر معه على ماهو المختار من ان كلمة فى للظرفية اما حقيقة او مجازا وان ماقالوا من انه يكون بمعنى الباء او على او اللام كلها راجعة الى الظرفية المجازية على ماحققه الشيخ الرضى ﴿ قوله لان فى جعل الخ ﴾ تعليل للنفى اى جعل كلمة فى بمعنى الباء كما فى الوجه الاول خلاف المختار ان اريد ان فى بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير

(مشهور)

مشهور فى التعريف ان اريد انه مجاز فى معنى الباء وهو مخل بالفهم لايجوز الحمل عليه ﴿ قوله وان الدلالة الخ ﴾ للوجه الثانى والثالث يعنى انه لايصح جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة والدلالة غير ثابتة للفظ فى مرتبه ذاته انما هى بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لايقال ان الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى فى حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة لافيما صدقت عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها فى افرادها لا للماهية من حيث طبيعتها ﴿ قوله مع ان صحة الخ ﴾ متعلق بقوله لان فى جعل الخ دليل ثان على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعنى ان قوله فى نفسه على التقديرين يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة فى تعريف الاسم يدل على قصور فى دلالة الحرف على معناه وانه لايدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك اذ لا قصور فى دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الاقدام فى ذلك انما القصور فى معنا لاحتياجه فى التعقل الى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا تبعية وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا فى دلالة الحرف ﴿ قوله وبالوضع لم يثبت الخ ﴾ يعنى بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الذى ثبت للمعنى الثابت للحرف بالتبع ولا يلزم من ذلك اى من الاحتياج الذى ثبت للمعنى الحرف قبل الوضع قصور فى دلالة الحرف ﴿ قوله وبالجملة الخ ﴾ خلاصة ماذكر من عدم القصور فى دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى فى نفسه على شرط لفظا كان ذلك كالمرجع المتقدم فى ضمير الغائب والضمية فى الحرف او غيره كالخطاب فى ضمير المخاطب والتكلم فى ضمير المتكلم و الاشارة فى اسماء الاشارة لايستلزم قصورا فى دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف فهم المسمى على تحقق القابل والفاعل لايستلزم القصور فى دلالته عليه ﴿ قوله اى ملحوظة فى حد ذاتها ﴾ يعنى ان كينونة المعنى فى نفسه معناه كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لابتبعية الغير كما فى الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقة ملحوظة بتبعيته ﴿ قوله اى الدار الملحوظة الخ ﴾ يعنى ان فى نفسها اما صفة للدار فيكون المقدر معرفا بلام التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول

للثبوت لا للحدوث لا بالموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا من المبتدأ عند من جوز الحال منه اويكون حالا من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ عند من لم يجوزه ﴿ قوله لاباعتبار امر خارج عنها ﴾ متعلق بالوجوه الثلاثة ﴿ قوله واعترض على الشيخ الرضى الخ ﴾ حاصل الاعتراض انه لايصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم الدار فى نفسها لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار فى غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لافى نفسها او مع غيرها حكمها كذا ﴿ قوله بان ليس مقصوده الخ ﴾ اى ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه المعنى ان الذى هو مؤدى كلمة فى فى الموضعين اى فى معنى فى نفسه وفى الدار فى نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد مؤداهما فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى ذاته بان يكون مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا فى غيره بان يكون ملحوظا فى ضمن غيره آلة لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفى لا فى الخارج ولا فى الذهن مع كون ذلك الغير منشأ لحكمهما كاختلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بفى ﴿ قوله بل المقصود الخ ﴾ اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقى فى ان المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار فى اعتبار الخارج فاعتبار الخارج فى المعنى يكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج فى الدار بكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها ﴿ قوله اى كما ان الموجود الخارجى الخ ﴾ افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا له فى التحقيق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لاتغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح رحمه الله قدم فى الذكر لشرافته واصالته فى الوجود ﴿ قوله فى الملاحظة ﴾ اى بان تكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه بتبعية امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذى هو آلة لملاحظة السير وليس المراد التبعية فى الوجود الذهنى على ماوهم اذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئى حاصلة فى الصورة العقلية للسير فان كل واحد منهما فى العقل صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين فى العقل بتبع الاخرى ﴿ قوله وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ﴾ فالمراد بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المخصوصة ليكون التشبيه تنويرا للمقصود ﴿ قوله ويظهر منه وجه آخر ﴾ سوى ماشار

(اليه)

اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ كما سيجئ بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى مامر فى قوله الدار فى نفسها فاعترض بان فى قولهم السواد فى زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره فقولنا السواد فى زيد وقولنا الدار لا فى نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظة فى لم يتدبر والعجب ان مامر بيان لمعنى قولنا فى نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة فى على ان معنى قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية ﴿ قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفى الخ ﴾ يعنى ان مشابهة المعنى الحرفى للعرض والمعنى الاسمى للجوهر مصححة لاستعمال كلمة فى فى الموضعين بمعنى التبعية فى الملاحظة وعدم التبعية فيها كما يستعمل فى العرض والجوهر بمعنى التبعية فى الحصول وعدم التبعية فيه كما يقال شابه لابليس فعمل عمله وليست المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون فى التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات ﴿ قوله بهذا المعنى ﴾ اى بالمعنى الذى ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر فى الملاحظة ويكون التفات النفس اليه لاجله كالعرض التابع للجوهر فى الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعانى فى الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ماقيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه وانه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا الامرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفى آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنوانى آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنوانى مرآة لملاحظتها عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعاً لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه على الافراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا المقام ﴿ قوله والمراد بالغير هو المتعلق ﴾ اى ليس المراد بالغير مايغايره مطلقا بل

مايكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشئ كيف يكون آلة للاحظة امر يغايره (قوله اذ الصالح لهما الخ) فان النفس مجبولة على انها مالم يلتفت الى شئ قصدا لم يتمكن من الحكم عليه الا ترى انه حين رؤية الوجه فى المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا فكذا حال البصرة (قوله مفهوم من لفظ الابتداء) بطريق الالتزام (قوله فانه لابد حينئذ من ذكر متعلقه) لا لفهم معنى الابتداء بل افهم ذلك المتعلق (قوله من دله على كذا) اى من دال المتعدى وقوله لتدل من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشى بنفسه (قوله حتى يخلو الكلام الخ) لم يقل حتى يلزم استدراك على قوله فى نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولا للاسم يفهم من كون كلمة ما (قوله بل معناه الخ) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعانى باعتبار انفهامها منها صار كلمة فى مجازا متعارفا فيه فيجوز استعماله فى التعريف (قوله فلذا قيل ان المعنى الخ) اى لاجل مشابهة الكلمة بالظرف باعتبار انتقال مافيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بكلمة فى وقيل ان المعنى ثابت فى نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى (قوله ومايقال الخ) اى وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة فى وصح نسبته الى الغير بكلمة فى لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكأنه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة الشارح قدس سره مايحوجنا الى اعتباها فتدبر (قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة) اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب انكشاف احدهما بالقياس الى الاخر (قوله وهو معنى قائم الخ) عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا اى باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم

عليه والمحكوم به فانهما من حيث انهما قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لايمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه حينئذ يكون مدلولا اسميا يدل عليه بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها ﴿ قوله اى لتعرف نفسه الخ ﴾ لماكان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذى جعل آلة للمعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا اوله بأن المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه ومن حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر ﴿ قوله اى معنى ملتفتا اليه بالتبع ﴾ اى ليس المراد كونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى بل انه ملتفت اليه بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله ﴿ قوله اى لايمكن ان يتعلقه السامع الخ ﴾ لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لايتوقف تعقله على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بينه بأن المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لايمكن ان يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقة وقوله « ولا ان يدل عليه الخ » يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه والا وجه ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله لايمكن بدون تعقل متعلقه ﴿ قوله لايمكن الا تذكر المتعلق صريحا ﴾ يعنى ان الكلام فى تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لايمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لايمكن الا بذكر الطرفين صريحا ﴿ قوله ولعموم وضع من ﴾ عطف على كونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم مايدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه لاجل ذاته ﴿ قوله والقول الخ ﴾ دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله فى جزئياته فلا يثبت وضعها لها وحاصل الجواب انه حينئذ يلزم ان تكون كلمة من مستعملة فى

المعانى المجازية مع عدم استعمالها فى المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لاحقيقة له والقول بذلك مما لاضرورة تدعو اليه ولوكان الامر كذلك لما ترددوا فى لزوم الحقيقة للمجاز ﴿ قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات الخ ﴾ دفع لما يترآءى من مخالفة الحاصل للمحصول فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه قصدا كان مدلولا اسميا واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا حرفيا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى والابتداء الجزئى حرفى ولاشك ان الجزئيات مغايرة للكلى وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافيات لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لايصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فيصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا ﴿ قوله واثبات الافراد الخ ﴾ اى اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابتداء وهى مايمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولا لكلمة من مما لاشاهد عليه اذ لايفهم منه الا ابتداء شئ من شئ وهذه الخصوصية لاتعطى الجزئية الحقيقية ﴿ قوله والظاهر ايضا انها الخ ﴾ لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا يمكن ان يلاحظه قصدا لكن حينئذ لايكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعة للمعانى النسبية من حيث انها هى روابط وآلات للمعانى الملحوظة بالذات ﴿ قوله قيل ان معنى من الخ ﴾ يعنى ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لايمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهى من لوازم تلك المعانى فمن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتدائه منه وانتهائه اليه وفى للتعلق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس ﴿ قوله من المعانى ﴾ بيان للغير على تقدير ارجاع الضمير فى غيره الى المعنى ﴿ قوله اوفى كلمة اخرى ﴾ بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لايراد كلمة فى ههنا وتنكيرها وايراد من

فى الاول وتعريفه ﴿ قوله ورد العبارة الى ماهو المشهور ﴾ فانهم اذا حكموا على شى باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة قالوا الشئ فى نفسه كذا كما مر من قولهم الدار فى نفسها كذا ﴿ قوله وحملها على ماهو الخ ﴾ فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفى ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى والفعلى ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك ﴿ قوله اى لم يصرف الخ ﴾ اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور المقتضى مامر آنفا تركه الشارح رحمه الله لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود فى النسخ التى رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر ﴿ قوله لا يقال لو كان كذلك ﴾ اى مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اذ لا مدخل للكلية فى صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا ﴿ قوله مع انها لازمة الظرفية ﴾ اى لا تستعمل الا ظرفا ﴿ قوله المفهوم المستقل الخ ﴾ اى لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح فى ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا فى اصل الوضع او طاريا فى الاستعمال ﴿ قوله داخل فى الاول ﴾ فان متى موضوع للزمان الذى هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشئ الا انه لا يستعمل الا فى المكان المقدم وكذا احوال اخواته ﴿ قوله وفيه تأمل ﴾ اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض كما فى تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلا على عدم استعماله فى المطلق ولو قال بدل قوله والاصح الخ والافهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما فى تلك الظروف لتم من غير مناقشة وتصوير خلاصة الفرق ان لمعانى تلك الظروف معانى كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما فى سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها فى الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهى لفهم اصل معناه ﴿ قوله انه اراد بالمعنى ﴾ اى المذكور فى حد الاسم ما يشمل المعنى التضمنى على سبيل البدل كما هو شان النكرة اى ما دل على معنى من المعانى فى نفسه فيدخل فى حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل

بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله فى نفسه اى غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه فى نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى وزيادة قيد عدم الاقتران ماشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبالصفة الاولى الخ من حصول الامتياز بين الاقسام الثلاثة * فان قيل لو كان الفعل دالا فى نفسه على معناه التضمنى اعنى الحدث او الزمان مع عدم دلالته على معناه المطابق بدون ذكر الفاعل اعنى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ماتقرر عندهم من استلزام التضمن للمطابقة * قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار هيئته فهى دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لايدل على اجزاء مدلوله تفصيلا اونقول المأخوذ فى مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهى مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلها وهى غير داخلة فى مدلوله * وقد قيل فى الجواب الدلالة ليس مجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه منه من حيث انه مراد المتكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتبتين فهى التفات النفس اليه من حيث انه مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه فى ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراد وهو لايحضر مالم يعلم خصوص معناه المطابقى بالضمية ومشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية * وفيه بحث اما اولا فلان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى مرتين احداهما فى ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ * واما ثالثا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد متأخرا عن حضوره فى ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابقى للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث

والزمان والنسبة فى ضمن تذكر الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضميمة فتصور الحدث والزمان مجردا عن النسبة لايكون تذكراً فى ضمن تذكر وضع الفعل ﴿ قوله باعتبار اشتماله على النسبة ﴾ اى النسبة التامة الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذمالم يذكر الفاعل المعين لايفهم النسبة التامة • والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل فى اطلاقاتهم الى مسند الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة فى وضعه لايستعمل غير مسند ايضا كالمصدر * وماقيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما فى الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لايدل على مفهومه تفصيلا * ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا فى الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلا لها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة فى الدلالة عليها فيخدشه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لاوجه له والقول بان الحدث فى مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذلا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا * واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة ولعمرى ان الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التى تعترى لعدم التعمق فى كلامهم ممالاينبغى ان يقدم عليه ﴿ قوله وشهرة امرها الخ ﴾ يعنى كان على الشارح تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه ﴿ قوله وهو بعيد ﴾ لانه حينئذ يكون قيداللدلالة وتقييدالدلالة بعدم الاقتران ركيك ﴿ قوله اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل الخ ﴾ يشيرالى ان ضمير غيرمقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر فى الاسم عدم الاقتران بالنسبة الى المعنى المستقبل بالزمان لاالى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه انه يدل على معنى فى نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقى اذلامعنى لاقتران الشئ بجزئه ﴿ قوله اى الوضع الغير المسبوق ﴾ يعنى ان الاول مستعمل فى جزء معناه فان مدلوله المطابقى السابق غير المسبوق وانما فسره بذلك اذلايلزم فى كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر ﴿ قوله لان معناهما العلمى الخ ﴾ لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن فى وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال فى اسماء الافعال ﴿ قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة ﴾ اى مايدل على انشاء معنى من غير

دلالة على الزمان امالازما كما فى عسى اولا كما فى اشتريت وبعت لاقتران معانيها اى المعانى الحدثية مع الزمان فى الوضع الاول وهو الوضع الخبرى * واعلم ان تفسير هذا القيد اعنى عدم الاقتران فى حد الاسم مبنى على تفسير قيد الاقتران فى حد الفعل لان السلب انما يتعقل بعد الايجاب وفى حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الاصلى الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتهما بالوضع الثانى العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلى فيكون مفاده فى حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلى الغير المسبوق فيشمل مالا اقتران لمعناه اصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب الوضع العارض دون الاصلى ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع الاصلى دون العارضى * فاندفع ماقيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول مالادليل عليه سوى تصحيح الحدولوجاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيدويشكر علمين واسماء الافعال اسميتها انما هى باعتبار الوضع الثانى فاللائق ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر (قوله لان معانيها الخ) يعنى ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثانى لانشاء المعانى الحدثية وهى غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعانى الحدثية الخبرية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهى المعانى الحدثية نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية اوخبرية وهى معتبرة فى الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول (قوله ولك ان تقول) فى بيان قوله غير مقترن باحدا لازمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس (قوله بحسب اصل الوضع) اى الاصل الذى هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طار (قوله اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية) بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صارت المعانى الوضعية متروكة (قوله على التغليب) فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروفا وبعضها جاراومجرورا (قوله على ان لاوضع لها بازاء المعانى الانشائية) بل استعملت فيها استعمالا شائعا (قوله بعيدا) فى نفسه لان المتبادر الى

الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع ﴿ قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته ﴾ اى ظاهر عبارة المصنف رحمه الله فى تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ماوضع لانشاء مدح اوذم وافعال المقاربة ماوضع لدنو الخبر رجاء اوحصولا او اخذا فيه واسماء الافعال ماكان بمعنى الامر والماضى * وانما قال ظاهر لامكان ان يصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد ماكان فى الاستعمال ﴿ قوله لم يسلك ﴾ اى الشارح رحمه الله هذا الطريق اى اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول ﴿ قوله ولهذا ﴾ اى لاجل البعد وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله ايضا ﴿ قوله بانها بمعنى المصادر التى لوحظت معها الافعال ﴾ بمعنى انها موضوعة للمعانى المصدرية ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادنى الملابسة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التعريفات بها طردا وعكسا ﴿ قوله ولا بانها الخ ﴾ اى لم يجب الشارح رحمه الله ايضا بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة بعد لا لمعانيها ﴿ قوله قال الشيخ الرضى الخ ﴾ تأييد لضعف الجواب الاخير ﴿ قوله لم يخطر بباله لفظ اسكت ﴾ فعلم انه ليس موضوعا للفظه ﴿ قوله الذى حملهم ﴾ مع تأديتها معانى الافعال ﴿ قوله فانه قد يستعمل مصدرا ﴾ فى الصحاح وله اربعة اوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا اى اورد عمرا بمعنى امهله والصفة نحو قولك سارسيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا لها والمصدر نحو قولك رويد عمر وبالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب ﴿ قوله تصغير ترخيم ﴾ اى بحذف الزوائد ﴿ قوله ولانه قام دليل ﴾ وهو مخالفتها لها صيغة وتصرفا ﴿ قوله قدم للاهتمام ﴾ ليكون افادته الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لاتصير سببا مالم يبين وجهها ﴿ قوله اوللقصر ﴾ وتأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة فى الفعل والحرف على مايبين فى محله ﴿ قوله اومبتداء ﴾ بتأويل من بلفظ البعض ولما كان وقوع الحرف بالتأويل غيرشائع ايده بقول صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف ليس نصا فى ذلك فانه قال ومن فى من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى « ومن المؤمنين رجال » ﴿ قوله ولايبعد ان يقال يفهم حينئذ ﴾ اى حين جعله مبتدأ ان الخواص المذكورة اقل من

المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مأولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص والشائع فى لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله فى القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائنا من الخواص على وجه البعضية فتدبر ﴿ قوله تبلغ قريبا من ثلاثين ﴾ من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال وتمييزا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث ﴿ قوله لكانت ابتدائية اتصالية ﴾ وهى مايكون المجرور بها مبدأ لشئ باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانبائها عن الاتصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم « انت منى بمنزلة هرون من موسى » اى انت متصل بى ونازل منى منزلة هرون متصلا ونازلا من موسى ﴿ قوله هذا من الناس او من الانسان ﴾ فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيالها والجزئى متصل به الكلى خارج منه ﴿ قوله لان مرتبة اقل الخ ﴾ على ماهو المشهور من ان جمع القلة للثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة للعشرة الى مالا يتناهى ﴿ قوله لانسلم لزوم ذلك ﴾ لان التنبيه على فائدة لاينافى ان يكون له مدخل فى افادة اصل المعنى ﴿ قوله اذ لافرق الخ ﴾ على ماهو رأى المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو فى جانب الكثرة دون القلة فان الاقل منهما ثلاثة ﴿ قوله تفسير لما يتضمنه يختص به الخ ﴾ وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشائع فى الاستعمال ﴿ قوله وانما لم يقل الخ ﴾ حتى لايتوهم الاستدراك ولايحتاج الى التفسير ﴿ قوله بأخذه فيه ﴾ اى بأخذ المعنى اللغوى فى المعنى العرفى فانها فى اللغة مايوجد فى الشئ ولايوجد فى غيره والعرف اعتبر فيه قيدا زائدا وهو كونه خارجا محمولا ﴿ قوله ولم يتحاش الخ ﴾ دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف خاصة بالمعنى العرفى يلزم التعريف بالاعم لشموله للفصل ولما يكون خارجا غير محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ماعداه وههنا كذلك اذ المقصود تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لايضر اذ المقصود معرفة مابه يتميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محمولا

لامدخل له فى ذلك ﴿ قوله كما هو ظاهر الامر ﴾ لان الاصل فى الاطلاق الحقيقة والمعانى اللغوية معانى مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ماذكر من معنى الخاصة عرف النحاة ايضا كما يشير اليه فرق المصنف رحمه الله فى الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فانه لايلزم انعكاسه لجواز عدم شموله ﴿ قوله ويؤيده لفظ الحد ﴾ فان ذكرها مع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفى كلفظ الحد ﴿ قوله لكان عدد المذكورات الخ ﴾ لعدم كونها محمولات على الاسم ﴿ قوله وهى ذكر المبدأ ﴾ اى المشتق منه وارادة المشتق والمراد مدخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه ﴿ قوله اى اللام باعتبار دخولها ﴾ فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان يكون الدخول المضاف الى اللام خاصة دون اللام لما ان المضاف اليه خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه ﴿ قوله وانما قال ذلك ﴾ اى دخول اللام ولم يكتف على قوله واللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصفا للمختص به ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف به الاسم وان كان حاصلة فيه ﴿ قوله فكان اللام فيها ﴾ اى لام التعريف فى قوله اللام بدل من المضاف اليه كما هو رأى الكوفيين اوللعهد الخارجى اشارة الى اللام التى شاع فى العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ماعداه فانه يستعمل فيه باضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم اوللعهد الذهنى اى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان للام الذى هو مختص بالاسم فى الواقع لابيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل فى الفرد المبهم ﴿ قوله لكنه لم يتعرض له ﴾ اى لم يتعرض الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لايصير داعيا الى اختياره على اللام ﴿ قوله اى فى ضمن اختياره الخ ﴾ فيكون نكتة اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف مرجحة له وعلى الثانى كلاما مبتدأ لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام ﴿ قوله ان اللام الداخلة ﴾ بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء فى خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه ﴿ قوله ومنحصرة فى الجنس والعهد ﴾ لانه ان اريد به معناه من حيث هو اومن حيث التحقق فى ضمن كل

الافراد اوفرد منه فهى للجنس وان اريدبه حصة معينة من معناه فهى للعهد (قوله كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى) فان المراد منه اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين * وماقيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يرادبه نفسه وان يرادبه معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظى لتعيين ان يرادبه اللفظ دون معناه ففيه ان ذلك مستفاد من خارج لادلالة للام عليه ولو كان للتعيين لكان للجنس اوللعهد وقدانتفى الامران ههنا (قوله معناه الحقيقى) وهو دلالة اللفظ على تمام ماوضع له لزوم انلايدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا فى معناه المجازى لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازى غير ماوضع له واللام موضوع لتعيين ماوضع له (قوله ولواريد الخ) اى لواريد بالمطابقة ماتكون قصدية لافى ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ماوضع له اوغير ماوضع له قالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملزوم (قوله لزم جوازدخول الخ) اى لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل فى مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى (قوله لكن ابى عن دخولها الخ) يعنى ان الاستعمال المجازى فرع للاستعمال الحقيقى والاستعمال الحقيقى للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقى غير مستقل فكذا الاستعمال المجازى بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقى والمجازى مستقلا (قوله اويقال الخ) يعنى انفرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلى غير صحيح فى الاستعمال ومادة النقض يجب انتكون موجودة (قوله ليست اكثرها الخ) انماقال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقة (قوله اذالم يردبه معناه) سواء اريدبه مجرداللفظ فقط نحوالام على كر واشد الهل او اللفظ من حيث دلالته على معناه نحو قوله تعالى « اذاقيل لهم آمنوا » اى هذا القول من حيث دلالته على معناه (قوله ولذلك) اى لعدم كونها حقيقة طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقال كلماانتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففى كلامه نشر على غير ترتيب اللف (قوله لاختصاص كونه موصوفا الخ) فان الموصوف وذا الحال فى الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول له

مسند اليه للفعل المبنى للمفعول والتميز عن النسبة يزال عن الفاعل او المفعول فلا يصح لشئ منهما الا ما يصح ان يكون مسندا اليه ﴿ قوله وايضا لتلك الخواص الخ ﴾ اى لاكثرها وهى ماعدا الجر فان للتعريف باللام والاضافة والتنكير الذى هو مدلول التنوين دواعى تقتضى ايرادها وكذا للاسناد اليه من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا و متروكا ومقدما ومؤخرا الى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقية الفضيلة ﴿ قوله اراد بالجر الخ ﴾ اى الجر اما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشئ مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام اما مجرورا حملا على لفظه او مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر مبنى للمفعول اى كون الشئ مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على الدخول ﴿ قوله وقس عليه التنوين ﴾ يعنى هو اما اسم بمعنى النون الساكنة التى تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشئ منونا فهى عطف على الدخول ﴿ قوله اى حرف اثره الجر الخ ﴾ يعنى ان الجر اما بالمعنى الاسمى او بالمعنى المصدرى ﴿ قوله حرف الجزم ﴾ فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدرى فهى بمعنى القطع ﴿ قوله اى اما الجر الذى الخ ﴾ قدر ذلك لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر الخ من انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا ولاشك انه لايتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان الجر الذى ليس اثر حرف الجر لايكون الا فى الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل ﴿ قوله بيان للمخالفة ﴾ لا لنفى المخالفة ﴿ قوله ان يختص الخ ﴾ فالمراد بما يخالف مايقابل وبما يختص به الاصل الاسم لانه الذى تختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر فى الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظاً بذاته غير صالح لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا فسره بالفعل ﴿ قوله يقتضيه سياق الكلام ﴾ فى حد الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه ﴿ قوله والا لخلا الحكم ﴾ اى وان لايكون المراد كون الشئ مسندا اليه بل يكون الاسم مسندا اليه لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختصة به ﴿ قوله توجيه ذلك ﴾ اى كون المراد به كون الشئ مسندا اليه مع ان الضمير راجع الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشئ الواحد يختلف بحسب

اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانيه كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل اعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كالكلمة والشئ مثلا وحاصل الثانى ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما فى القول المشهور علامة الرجل لحيته ﴿ قوله وبالجملة ﴾ اى بمجمل الوجهين وخلاصته انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الاضافة فى الملاحظة كما فى الوجه الثانى او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول ﴿ قوله بعيد ﴾ لانه خروج عن السوق ﴿ قوله يعنى ان العرب لاحظت الخ ﴾ بدليل انهم لا يستعملوه الا كذلك ﴿ قوله والمراد بالتخصيص الخ ﴾ لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها ﴿ قوله الا الطبيعة الخ ﴾ اى المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئى الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا اكل اكلا وقال المنطقيون ان القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية ﴿ قوله فلا يقبل التخصيص ﴾ اى بالمعنى المذكور ﴿ قوله وفيه تأمل ﴾ اى فى كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تأمل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا تكون هذه الاضافة مفيده للتخصيص لعدم افادته تقليل الاشتراك اذ لا اشتراك فى الطبيعة مع انه لا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذى هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم مطلقا ﴿ قوله ان قلت جريانه فيه الخ ﴾ اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل انما هو باعتبار معناه المصدرى لانه القابل التقييد بالظرف والحال دون معناه المطابق وهو معنى اسمى لكونه مدلولا مطابقيا للمصدر تضمنيا للفعل فلم يوجد هذا

(النوع)

النوع الافي الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انالانسلم انه لم يوجد الافي الاسم وانما يتم ذلك لولم يقبل ذلك المعنى المصدرى التقييد بالظرف والحال الا فى قالب المصدر وليس كذلك فانه قابل له فى قالب الفعل ايضا كيف لايكون كذلك والحال انه حال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذى هو مدلوله (قوله ليس الابين المرور وزيد) والمرور معنى اسمى فلم توجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الافى الاسم فلاحاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر (قوله واما الحسن الوجه الخ) فان الاضافة فيه متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين اومايقوم مقامه لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام (قوله لابمعنى ناعت الخ) اى بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه (قوله وانما لم نجعله الخ) على صيغة المتكلم اى انما جعلنا كون الشئ مضافا فى عبارة الشارح رحمه الله فى مقابلة العام ولم نجعله فى مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المصنف رحمه الله لاتساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولادليل على تقديره (قوله والعطف الخ) جواب مايتوهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفا على قوله والاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما وانما قال بعيد لان الظاهر حينئذ تأخير اليه عنهما (قوله ولقوله قدس سره الخ) عطف على قوله اذلا دليل عليه لاحتياجه الى تقدير اليه ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه من خواص الاسم (قوله ولان المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله فى مقابلة المعنى العام يعنى انه مرضى للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترديد بهذين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه (قوله ان قلت كيف تصح ارادة الجميع) اى كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ الاضافة فانه لايجوز استعمال لفظ واحد فى معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله فى معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه مايطلق عليه الاضافة (قوله لاشبهة فى انا نجد الخ) اذلاشك ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة اى ارتباطا بواسطة حرف الجر منتسبة تارة الى غلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومنتسبة تارة الى زيد ويعبر عنه بكونه مضافا اليه (قوله فلعله) اى فلعل المصنف رحمه الله يدعى ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه وانما قال يدعى لان تصورها مجرد فرع ان تكون الحالة المقيسة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر وهو اسم لجواز اختلافهما بالماهية

بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا فى مجرد لفظ الاضافة (قوله وان لفظه الخ) عطف على انها اى يدعى ان لفظة الاضافة موضوعة لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظة اليه الحالة المقيسة الى احد الطرفين اعنى المضاف لا مايشملهما والتبادر علامة الحقيقة (قوله او يدعى الخ) هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ فى المعنى المجازى من غير قرينة (قوله وحمل الجميع) اى حمل لفظ الجميع فى عبارة المصنف رحمه الله على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكأنه قال وانما اراد المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعيد اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة (قوله كما نقلناه) اى من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل (قوله كما ان الاسمية الخ) فان المضاف اليه مجموع المبتداء والخبر لا المبتداء وهو مبنى على ان المعرب لا يكون له اعراب محلى وفى قولنا ان زيدا قائم الواقع فى محل المبتدأ مجموع ان مع اسمها (قوله ينبغى ان يكون الخ) ولمن ينصر القول الاول انه يقول ان المختص بالاسم الجر لفظا او تقديراً لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سيأتى المضاف اليه الذى هو من اقسام المعرب بدليل انه فى بيان المجرورات التى من اقسام المعرب وان معنى الفعل اعنى الحدث فقط يأبى عن كونه مضافا اليه لاعتباره فى الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا فى قولك تسمع بالمعيدى (قوله نحو آتيك يوم قدم زيد) الحار او البارد فان الحار والبادر وقعا صفة ليوم فلو لم يتعرف بالاضافة لما جاز توصيفه بهما (قوله من الاعراب بمعنى الاظهار) يقال اعرب الرجل اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية (قوله او ازالة الفساد) من عربت معدته اذا فسدت وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما فى اشكيته (قوله وهو محل اظهار المعانى الخ) فانه لصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعانى المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبنى فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان (قوله او من اعربت الكلمة الخ) ومنه اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها (قوله لا من الاعراب العرفى) اى ما اختلف آخره به على رأى المصنف رحمه الله واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشرى (قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه) يعنى ان الاعراب بالمعنى العرفى سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الآخر اسم جامد اما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثانى فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا الا ان اختلاف الآخر ليس معنى حدثيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما فى قولهم ليل مقمر اى ذو قمر باعتبار تحققه فيه وحينئذ

يكون القياس كسر الراء لافتحه لايقال جاء الظرف من الجامد ايضا نحو مسبعة ومضبعة ومفعاة لانه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل وبما حررناك ظهر اندفاع بحث المحشي كما لايخفى (قوله وفيه انه لو جاز الخ) يعني لانسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه الله مبني على ما اختاره الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب مختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف الآخر كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتبار يا للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى مصدريا انه يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون الاعراب مصدرا او يصح الاشتقاق منه (قوله من البناء) اى المبني مأخوذ من البناء بالمعنى المصدري المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا ينافي قوله لانه شبه الخ حيث يدل على انه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور (قوله والصحيح الخ) يعني ان الفاء موضوعة لكون مضمون مابعدها عقيب ماقبلها في الزمان لكنه يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتبا في الذكر على ماقبلها ومن هذا الباب عطف التفصيل على المجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة (قوله الداخلة على قيد القسم الخ) يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما من الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع والمبني لمبني الاصل بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني ولذا حمل اللام على العهد اذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب (قوله وذلك الخ) اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذاكر احوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذاكر اقسامه فالقسم الاسم المعرب (قوله بقرينة المقام) وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه (قوله

فذكر الاسم حينئذ) اى حين اندفاع النقض بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبيينه بتصريح الجنس فيه (قوله يشبه بعضها بعضا) فى كون كل منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله وفيه بحث الخ) يعنى ان المنفى فى تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة اذ ما من كلمة الا ولها مناسبة بوجه ما بمبنى الاصل ولا اقل من كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة فى البناء وهذه المشابهة منفية عن مبنى الاصل فصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله والا لزم الدور الخ) لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء الآخر فيلزم توقف كل منها فى البناء على الآخر (قوله ومجموع المضمومين) هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره (كما يقال لاحد الخفين زوج للآخر) والمجموع زوج (قوله فالظاهر) يعنى ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه على مثل زيد فى قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المصنف رحمه الله والثانى معرب (قوله لم يقل تركيبا مع عامله) فقطع انه اقل تقديرا لئلا يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذى عامله معنوى نحو زيد فى زيد قام فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى (قوله وبعد ان يراد الخ)اذ اطلاق التركيب مع الشىء على مجرد مقارنته به فى التحقق بعيد (قوله لا لخصوصة الاول) فان المناسبة المؤثرة فى البناء اما بتضمن معنى مبنى الاصل نحو اين زيدا ومشابهته اياه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه (قوله فلا يلزم فى التعريف الخ) نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة فى البناء ولا محذور فى ذلك لان الاعدام تتصور بملكاتها ولاجل هذا قدم بعضهم المبنى على المعرب والمصنف رحمه الله أخره لكثرة مباحث المعرب (قوله كما يلزم فيه) اى الجهالة فى التعريف ولم يبين اى تلك القوة (قوله لم يفسره بما اصله البناء) اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله او مبنى فى اصله او مبنى لاصله (قوله لان اصل جميع الافعال البناء) عند البصريين خلافا للكوفين فانهم قالوا المضارع اصل فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه (قوله لان المتبادر من مبنى الاصل الخ) بناء على ما تقرر من اطلاق المشتق على ما اتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وبما من شأنه ان يتصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء حاصلا له بالفعل وبحسب الاصالة ان يكون من شأنه البناء سواء حصل له او لا (قوله من حيث هى جملة) لا من حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل (قوله اكتفى فى تحقق المعرب الخ) أفاد المحشى بهذه العناية فوائد الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر

العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة فى مفهوم المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق المعرب فى الاسم اى فى كونه معربا الثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان تكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها مجردة عن اعتبار امر آخر فيرجع الى انه يكتفى بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لايجامع حصول الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن وهو بمعنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر ازال خفاءه باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التى بها يستحق الاعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه القابلية بان لايكون مبنى الاصل ولامناسباله لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعانى المعتورة لايقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لايقبل عدم المناسبة (قوله سواء وجدت) اى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة اولم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة (قوله بل زاد مع القابلية وجود الاسباب الخ) فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب فى تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذلا يمكن وجودها بدون القابلية قلت فائدته التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قصدا (قوله كأنهم وقعوا فى ذلك) اى فى ذلك التعريف لامرين احدهما لفظ المعرب فانه يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف الآخر به والثانى ان افراد المعرب يوجد فى اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة وما اعرابه مقدر قليلة وتوهموا ان حقيقته الاصطلاحية ذلك واقاموا العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل صحة قولهم ما اعربت الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء (قوله على اختلاف فيه) فان من قال ان العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما (قوله اشار به انه ليس الخ) لانه تعريف بالخارج المحمول ولايتوقف معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة المعرب حتى يلزم الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف فى افراده على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتتبع لايقدح فى التعريف وبهذا

يظهر فساد ماقيل فى تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لانسلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب وفساد ماقيل ان معرفة الاختلاف وان لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر الى غير المتتبع وهو الذى دون النحو له فالدور لازم بالنظر اليه وكذا فساد ماقيل ان المتعلم للمعرب لايمكن ان يعرف اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لايتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان تكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة المعرب فيلزم تقدم الشئ على نفسه اما اولا فلانا لانسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه فى هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة ان هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب فى هذا الفن فهذا بعينه ماذكره المحشى رحمه الله ﴿ قوله بل الفساد فى المقصود من التعريف ﴾ اى فى حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا تتعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام المعرب المطلوبة فى النحو فلابد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطا لتعدية ذلك الحكم الى جزئياته فلايصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشئ على نفسه وبما ذكرنا ظهر لك ان الفساد لازم من التعريف فى ترتيب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ماوهم من قوله ان الغرض من تدوين علم النحو الخ ﴿ قوله لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة ﴾ لايقال يلزم ايضا انه لايكون الحكم فى الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر لانا نقول يكفى لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما فى حمل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيجئ ﴿ قوله والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة ﴾ ولاشك ان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك فان قلنا انه توقف آخر مسبب عن توقف الواسطة كان تأخر نتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول لانه ثبت للواسطة ابتداء يتوقف عليه بتوسطها كان التأخر المذكور بواسطة

(قوله)

(قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه) لانى ضمن الدور على تقدير تاخر النتيجه عن الصغرى ابتداء وفى ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل (قوله وقد اشار الخ) تطبيق لعبارة الشرح على ماذكره من البيان (قوله اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب الخ) اشارة الى دفع مايرد على عبارة الشارح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لايصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف آخره وان اراد ماصدق عليه المعرب لايتم التعريف لان الكلام فى مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثانى لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفة ماصدق عليه المعرب من حيث انه معرب اى من معرفة ان هذا و ذاك معرب (قوله فان التصديق الخ) بيان لكون المعرفة المتقدمة اعنى التصديق بانه معرب منبئة عن معرفة مفهوم الاختلاف (قوله فلا يلزم تقدم الشئ على نفسه) لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال فى ضمن لفظ المعرب والمتأخر معرفته بطريق التفصيل فى ضمن مااختلف آخره به (قوله لانا نقول لامدخل الخ) حاصله ان الفرق الاعتبارى بين الموقوف عليه والموقوف انما ينفع فى دفع لزوم تقدم الشئ على نفسه اذا كان للاعتبارين دخل فى التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه فى الحقيقة ذينك الاعتبارين امااذا لم يكن لهما مدخل فى التوقف فالموقوف والموقوف عليه شئ واحد لاتغاير فيه بوجه يؤثر فى التوقف والامر ههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذاك الذى هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذى هو محمول فى الصغرى وهو اى نفس مفهوم الاختلاف واحد فى صورة الاجمال والتفصيل اى فى الصغرى والنتيجه وليس ملاحظته تفصيلا متوقفة على ملاحظته اجمالا حتى ينفع فى عدم لزوم تقدم الشئ على نفسه ولقد بالغ المحشى رحمه الله فى تحقيق هذا المقام بما لامزيد عليه والعجب ممن نظر فى كلامه ولم يتعمق فيه وشنع عليه عجبا لفضله (قوله تبدل ذات الدال) اى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا (قوله تبدل دلالته المقصودة الخ) اى دلالته على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتحة فى رأيت احمد ومررت باحمد باق على حاله وفى الاول دالة على المفعولية وفى الثانى على الاضافة (قوله لان الحركة لاتقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه فى التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف فى حالة الوقف من غير الحركة (قوله بمايقوم به الحرف) وهو المتكلم فى متفاهم العرف والهواء المتموج فى المخارج فى التحقيق (قوله لكنها تابعة له) اى لايمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف فى التحقيق (قوله ان قيل ان فاعلا الخ) فاعل اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على فواعل نحو كواهل وكواعب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد شذ نحو

فوارس وهوالك ولمؤنثه سواءكان بالتاء اوبدونه مثالان فواعل وفعل نحو ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل فى الجواب انه يجوز ان يكون عوامل جمع عاملة كما فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس فى العوامل والحوامل صدقة لان العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجئ عاملة فى كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال (قوله صار اسما) اى صار فى عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (قوله به خرج الخ) قيل انه خرج بقوله آخره اى آخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كما فى قوله الاسناد اليه على مامر لا يقال تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتداء والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او بالاول وذا لا يتصور فى الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوى بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوى وحده (قوله اختلاف منوومنا الخ) فى الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جازلك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه فى لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن فى صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضى (قوله كما ينبئ عنه العنوان) اى التعبير بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الاصلية وهو باعتبارها منبئ عن الحيثية كأنه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل (قوله اى صورة الخ) فى الرضى اذا قصدنا ان نرد التميز والمنتصب عنه الى مركزهما الاصلى جعلنا المنتصب عنه ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول فى كفى بزيد رجلا كفى رجل زيد وفى طاب زيد ابا طاب أبـزيد وان كان التميز متعلقا بما انتصب عنه اما وصفا له اوغير وصف اضفنا التميز الى المنتصب عنه فنقول فى طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا ما عبر الشارح رحمه الله عن التميز المزال بالاضافة وجب ان يكون اللفظ المختلف متعلقا لآخر المعرب اما وصفا له او غير وصف وليس الامر كذلك فسر المحشى اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة فيكون متعلقا لآخر المعرب وصفا له وانما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ مع مناسبته لقوله تقديرا وعدم الاحتياج حينئذ الى التجريد لان التلفظ ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف فى نفسه بل باعتبار الملفوظ (قوله اى يختلف آخره بحسب التقدير) اشارة الى ان التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر على ما وهم اذ لا مقدر فى حبلى مع كون اعرابه تقديريا (قوله كما فى مسلمى حالة الرفع فانه قدر ان الياء بدل من الواو (قوله كما فى عصا وقاضى) فانه قدر ان اصلهما عصو

(وقاضى)

وقاضى مع الحرف والحركة (قوله كحبلى وغلامى) فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف اما فى غلامى فظاهر واما فى حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء (قوله فان آخرهما الخ) يريد ان فرض آعراب اخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه انما الممتنع المفروض هو وجود الاعراب فيهما فى التلفظ لاشتغال محل الاعراب بالحركة فى غلامى وبالسكون اى الملازم فى حبلى بخلاف هؤلاء فى جاءنى هؤلاء فان فرض اعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته لمبنى الاصل وان كان واقعا فى محل الاعراب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديرى فى نحو حبلى والاعراب المحلى فى نحو هؤلاء فتدبر (قوله لان الاختلاف الخ) يعنى يحتاج فى جعل قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز فى كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوى ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف المضاف واما التجوز فى قوله لفظا فمشترك بينهما بجعله مجازا عن الصورة فى الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثانى (قوله لو جعلت الخ) متعلق بقوله مجازا اختلفوا فى ان الحركة لفظ اولا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعداً قال انها ليست ملفوظة لانها ابعاض حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقف والامالة والغنة (قوله لان العامل الخ) فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو شائع فى استعماله فى مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا اولا شمل المعنوى ايضا لكنه خلاف الظاهر (قوله ولانه) اى الجعل المذكور (قوله وذلك) اى عدم الملايمة ثابت (قوله لان الظاهر) بناء على ان الاصل فى اللام ان يكون للعهد (قوله انه اى قوله الآتى الخ) وانما لم يقل اشارة الى قوله لفظا او تقديراً لان قوله الآتى بيان لاقسام الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظى وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة والفرض لكنه مشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الآتى اشارة الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا ولا يكون اشارة الى نفسه (قوله ورأيت حبلى ومررت بحبلى) اشارة الى ان بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى حكما مع انه لخفائه احق بالبيان (قوله اى مدلول هاتين الصورتين) اشارة الى دفع ما يتراءى من انه لا يصح جعل قوله مثنى ومجموعا حالا من قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين لانه ان قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعا وان قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى هذان النقشان وينتقل الى مدلولهما ولا يقرآن وهذا الطريق شائع فى كتب اللغة فى بيان وجوه الحركات يقال مثلا الزعم

مثلثة الفاء اى مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو فى تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى ومجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فمع كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلمين وبمسلمين ان قرئ مثنى كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر الفاظ المثنى وان قرئ مجموعا كان المراد سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا وحمل المثل على ما هو مماثل لهما فى الاعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يقضى منه العجب (قوله اى علامة هى النصب) اى الاضافة بيانية لا لامية فان فتحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما (قوله ان قلت التركيب مع العامل الخ) لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب (قوله الا اذا كان العامل لفظيا) اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوى (قوله بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان) اى بجنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد (قوله عاملان معنويان) مخالفان فى العمل للعامل اللفظى (قوله فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب) اى المعرب الذى جعل مادة النقض (قوله اجيب الخ) اثبات للنقض بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان معنويان وعامل لفظى لكن لم يتحقق اختلاف العوامل فى العمل وهو المراد ههنا (قوله لان عمل العامل المعنوى) منحصر فى عامل المبتدأ وفى عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر فى اللباب من العامل المعنوى معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما فى هذا بعلى شيخا فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوى فى الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان العامل المعنوى عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوى الذى لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه (قوله لا يلزم ان يكون لازما) اى لا يمتنع مفارقته عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا او ثالثا (قوله ان قلت يجوز ان يقيد الخ) اى يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله يختلف باحد الازمنة ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التراكيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخره فى وقت ما اعنى وقت التركيب ثانيا او ثالثا (قوله وان لم يكن الخ) والسر فيه ان لزوم الاختلاف

(المطلق)

المطلق يقتضى عدم انفكاكه عنه فى شئ من الازمنة وهو مفارق عنه فى زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة وهذا كالتنفس المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف التنفس فى وقت ما (قوله فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ) اى فى هذا التوجيه صرف الكلام اعنى قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعى الى جعل الحكم لازما لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها ثابتة فى وقت ما على ماقالوا فى بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجئ فى كلام المحشى ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والوقوع فى احد الازمنة والمقصود ههنا التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشى رحمه الله لفظة احد الازمنة دون وقت ما فمن بدله بذلك روما للاختصار ذهل عن هذه الفائدة (قوله مع انه بعد التقييد الخ) اى مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا غير لازم لان اللزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف فى احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه الاعامل واحد او اثنان ولم يتحقق عوامل فى شئ من الازمنة فلا يكون مختلفا آخره باختلاف العوامل فى شئ من الازمنة فما قيل ان الاحتمال الصرفى لا يكفى لنقض الاحكام الادبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافى اللزوم (قوله نعم قابلية الاختلاف الخ) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمعرب والاختلاف فى احد الازمنة الذى هو عرض مفارق (قوله ولما كان الخ) يعنى لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعا فى وقت ما وحمله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدس سره لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كليا ففيه ان الحمل على فعلية الحكم انما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كليته نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شئ من الازمنة لاخل بذلك ودونه خرط القتاد (قوله قيل الخ) اى قيل فى توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذى حصل بعد الحال البنائى كما فى الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذى حصل بعد الحال الاعرابى كما فى المعربات المركبة مع العامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وعبر عن الوجود بالاختلاف لمشاكلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البناء وهو الوقف او يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة (قوله فان اللام الداخلة الخ) قالوا ان اللام الداخلة على الجمع

للعهد فان لم يكن معهوداً فللاستغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا اتزوج النساء فهو مجاز عن الجنس ﴿ قوله ولا يخفى بعد ذلك كله ﴾ اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اى آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معربا واما الثانى فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينادى على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه ﴿ قوله ولا يخفى الخ ﴾ يعنى ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفى اى ما يكون لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشامله انما يصح لو لم يتحقق فى الصورة المفروضة وهى ما اذا تركبت الاسماء المعدودة مع عاملة ابتداء عواملها فى شئ من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم تكن متصفة به وقت ابتداء التركيب ﴿ قوله لكنها ليست شاملة الخ ﴾ استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بان يراد الشاملة لكل وقت ﴿ قوله كان القرينة الخ ﴾ لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازا لابد له من قرينة بينها بانها اما حالية او مقالية ﴿ قوله بالنون فيهما الخ ﴾ حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند الاضافة ﴿ قوله ولعلهم الخ ﴾ اى ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين فى جميع الاحكام فانه باطل لانه كلمة برأسها بخلاف النون فانها جزؤ لها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت فى النون حين خلوهما عن اللازم جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء فى حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالتنوين الذى هو كلمة برأسها جعل النون فى حكم كلمة برأسها من هذه الحيثية وان كان جزءاً لهما بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ﴿ قوله لامتناع اجتماع اللام الخ ﴾ يعنى لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع ﴿ قوله اى تحوله الخ ﴾ فسر الاختلاف بالتحول لان الاختلاف لا يكون ناشئا الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد فى ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان زيد فى حال عدم التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم فى احد طرفيه معربا لزم ان يكون فى الطرف الآخر ايضا معربا دفعا للتحكم بخلاف التحول فانه ناشئ من الحركة الثانية او الحرف الثانى وان كان تقدم حركة او حرف شرطا له لان التحول ان يتصف بشئ لم يكن له قبل فتدبر ﴿ قوله وكذا وصف كونه معربا ﴾ فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب للاختلاف ﴿ قوله لكنه يشكل الخ ﴾ الوجه الاول اعنى تخصيص كلمة ما مما اختاره الفاضل الهندى والوجه الثانى اعنى الحمل على السببية القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه فما فى الشرح نقل لكلام الغير وما فى الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية تخالف الشروح وما قيل فى جواب هذا الاشكال ان المراد حرف علة ساكنة او حرف الآخر او حرف المبانى بقرينة ذكره مع

(الحركة)

الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف بماذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز فى مجاز يحترز عنه فى المحاورات فكيف يرتكب فى التعريفات ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعانى ولذا جعلها بعضهم كلمة ﴿ قوله والاولى الخ ﴾ انما قال والاولى ولم يقل والصواب اماتأدبا كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الاعجاب واما للمناقشات التى ذكرها المحشى فى الحاشية الآتية اولان مايخرج بتخصيص كلمة مايخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع من السببية المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف ﴿ قوله ولك ان تجعل الباء للآلة الخ ﴾ اى للاستعانة التى دخولها فى الآلة اكثر منه فى الموجود كذا فى الرضى ﴿ قوله فلان آلة الشئ ﴾ يعنى ان المقتضى سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والآلة لاتكون الاسببا قريبا فلا يكون المقتضى آلة ﴿ قوله حتى يخرجا ﴾ اى العامل والمقتضى ﴿ قوله لكن المصنف ﴾ اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لمرضى المصنف رحمه الله ﴿ قوله فانها سبب قريب له ﴾ اذ السبب القريب مالا يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر والسبب التام كذلك ﴿ قوله قلنا ليس الخ ﴾ اى لانسلم الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سببية الا سببية اجزائها المتركبة من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المتركبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة اذ لو كانت كذلك كانت سببية اجزائها باسرها سببية بعيدة فلم تكن متركبة من القريبة والبعيدة وليست ببعيدة ايضا لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالمركب من الداخل والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل والخارج ليست لها سببية اصلا بناء على ماقالوا من ان العلة التامة بمعنى مجموع مايتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والالزم تقدم الشئ على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذى هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ ولذا قالوا فى تعريفها مجموع مايتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما فى زيد العالم ابوه ﴿ قوله مركبة من قريب وبعيد ﴾ وفى بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية وعلى الثانى صفة لها وهو الظاهر ﴿ قوله نعم لو ثبت ﴾ تقرير لماسبق واورد كلمة لو اشارة الى انتفائه واما المتكلم فالظاهر انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة فى وصول اثر المتكلم الى المعرب ﴿ قوله لا يقال لو كان الخ ﴾ ابطال لان يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب

سيباقريباللاختلافلزم عدم تحقق الاعراب فى المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه (قوله لانا نقول الخ) حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشىء لا بينه وبين سببيته اى لاتخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لايقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب (قوله لايقال فالعبارة الصحيحة الخ) اورد الفاء ايذانا بان منشأ هذا السؤال ماتقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لايتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما فى المركب ابتداء يعنى فعلى هذا العبارة الصحيحة ان يقال مايختلف ليشعر بتأخر الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لاما اختلف الدلالة على تحقق الاختلاف بسببه (قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا الخ) اى السؤال المذكور بقوله لايقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لايتحقق الخ بمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف حتى يقتضى سابقية احدهما فلا يتحقق فى المركب ابتداء بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ولاشك فى تحقق هذا القسم فى المركب ابتداء (قوله ومن التحول الخ) بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا اذلا دخل له فى الجواب (قوله كلام الاسماء الستة) فانه قبل التركيب مع العامل كان جزءاً منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله من علامة الى علامة) كيائى التثنية والجمع فان الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للاضافة فيهما كضمتين فى فلك مفردا وجمعا ولايقدر ذلك فى الالف والواو بان يقال ان الالف فى التثنية قبل الاعراب مغايرة لها بعده وكذا الواو لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لاتحذف كما فى الرضى (قوله غير مرضى عند المصنف رحمه الله) لما سيأتى فيما نقله المحشى رحمه الله عن المصنف رحمه الله فى وجه اختيار هذا التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره (قوله فان المتبادر الخ) يعنى ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق ومافى حكمه ان يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضى رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته معربا فلابد فى هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما فى قولهم ارضعت هذه المرأة هذا الشاب (قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة) اعلم ان نحو غلامى اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار لاكلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من السكون الى الاعراب التقديرى وهو بهذا الاعتبار داخل فى المعرب وحركاته التقديرية فى الاعراب لانه مايختلف آخره به من حيث انه معرب تقدير او تحول من الاعراب اللفظى

الى الكسرة لانه لمالم يشابه مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة تحول اعرابه الذى يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديريا وهذا هو المقصود فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل مابه تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لامن حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفى تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى الخ اشارة الى دفع ماقيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الاعراب اليها وقد تحير الناظرون فى هذا المقام ولم يحوموا حول المرام قيل لو قال الشارح رحمه الله خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح لشموله ياء ماقبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى فى جاءنى ﴿ قوله وكذا جر الجوار ﴾ اى جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذى استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن لامن حيث انه معرب بل حيث انه جار رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على ماوهم والالزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى ولذا أورده الشيخ السيوطى فى الفيته فى الخاتمة وقال اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت نحو جحر ضب خرب وفى التوكيد كقوله « ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم » بجر كلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه فى عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى « وامسحوا برؤسكم وارجلكم » قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه فى عطف البيان والبدل فقال ابو حيان لايحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احد شيئا ﴿ قوله واما حركات ماقبل هذه الادوات الخ ﴾ هذه خلاصة ماذكره الشارح الرضى بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الآخر كذا فى الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك انه قال الاعراب مااختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن مفرد ثم تثنية وكذا البواقى فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ﴿ قوله وان ابيت عن ذلك ﴾ اى عن خروجها برجع الضمير الى المعرب بناء على انها وان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلف بها آخر المعرب فى الجملة فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف

الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات ﴿قوله لوجوده قبل عامل الجر﴾ تعرض او لا لعامل الجر اهتماما بشأنه ردا لمذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلامى حال الجر لفظى فتكون كسرته مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب يعنى ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعنى ان كسرة غلامى ليست من الاعراب فى شئ من الاحوال الثلث لوجوده قبل مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت ﴿قوله وكذا الحال فى الصور الخ﴾ اذا اخرجت بقيد الحيثية ﴿قوله جمع معنى بمعنى مايقوم بالشئ﴾ هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة مادل على ذات باعتبار معنى قائم وانما حمله على هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى يقصد عن شئ اكثر ليكون قوله ليدل على المعانى المعتورة مشيرا الى الدليل الآتى بقوله وانما جعل الاعراب فى آخر المعرب كما انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعانى المعتورة ﴿قوله معطوف على اسم ان الخ﴾ يعنى انه داخل تحت النفى مفعول لاراد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على النفى ثم العطف على اسم ان اعنى الضمير اما على محله القريب فيكون منصوبا عطف مفرد على مفرد واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا يحتمل ان يكون عطف مفرد وان يكون عطف جملة على جملة ﴿قوله فى الاسماء﴾ قيد بذلك لان وضع الاعراب فى المضارع ليس للدلالة على المعانى ﴿قوله من غير استعانته الى العامل﴾ عدى الاستعانة بالى بتضمين معنى الاحتياج ﴿قوله فذلك للاعتناء بشأنها﴾ اى بشأن المعانى لانه يتعلق بافادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد او بشأن الاسماء لكونها عمدة فى المحاورات التى يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الافعال والحروف ﴿قوله اذ لا نظر الخ﴾ فان المقصود ههنا بيان المعنى العرفى للاعراب ولا تعلق له بالوضع اصلا وفى تصريح التعميم بقوله لا قصدا ولا تبعا اشارة الى كونه فى غاية البعد ﴿قوله لكان الاعراب هو الاختلاف﴾ لاتفاقهم على ان الدال على المعانى هو الاعراب ﴿قوله ووجه ذلك الخ﴾ يعنى ان محط الفائدة والمقصود من الافادة فى الكلام مثبتا كان او منفيا هو القيد الاخير كيلا يكون ذكره لغوا فالمقصود بالافادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعانى مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعنى المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب فى اختلاف المعانى وبما ذكره المحشى ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون مرجع الضمير حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثانى فانه حينئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحا وهو انه حينئذ تكون الفائدة القيد الاخير كما هو

(استعمال)

استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثانى يكون القيد الاخير لمجرد بيان الواقع لامقصودا بالافادة (قوله ولى بان يجعل علامة) لكونه ظاهر الوجود والدلالة (قوله هو التحول من حرف اوحركة) لان الاختلاف من خواص المعرب ومايختص به هو التحول من حرف اوحركة دون التحول مطلقا فانه تحقق فى المبنى ايضا حيث تحول نحو غلامى قبل التركيب من السكون الى الكسرة (قوله يلزم ان لايتحقق الاعراب الخ) اذ لاتحول فيه من الحرف والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف (قوله مايوضح المعانى) ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار (قوله ومايزيل فساد الالتباس) ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد (قوله لايناسب) اى على الوجه الاول (قوله بل لايصح) اى على الوجه الثانى (قوله اذ لاحاجة فيه الى سبب يقتضيه الخ) لان عدم الشئ يكفيه عدم سبب وجوده ولايحتاج الى سبب آخر لماتقرر من ان عدم المعلول علة لعدم العلة (قوله وليس الحركة والسكون الخ) جواب عن قوله ولايطلق البناء على الحركات (قوله والتقابل الخ) جواب عن قوله ان البناء ضده الخ يعنى التقابل بين الاعراب والبناء لايقتضى ان يكون احدهما سبب الآخر بل يكفى فى ذلك ان لايجتمعا فى شئ واحد وهو حاصل ههنا لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف مناف لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لايجتمع معه اصلا (قوله وهو كون الاسم عمدة الخ) وحينئذ لاحاجة الى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بمايكون علما له حقيقة او حكما كما سيجئ (قوله حتى يكون المعنى) يعنى الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقى بل مستعار لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل البدلية فامان يعتبر ان المعانى آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيجئ فيقرأ على صيغة الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء لاتصافها بتلك المعانى آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول لكن الاول راجح والثانى بالنسبة اليه مرجوح متوهم امامعنى فلماذكره المحشى رحمه الله واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحدا فى الصحاح اعتوروا الشئ اى تداولوه فيمابينهم وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما ظهرت الواو فى اعتوروا لانه فى معنى تعاوروا فبنى عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها واذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بأن يقال المعتورة كل واحد منها على المعرب اى على الاسماء المعربة وبماذكرنا ظهر ان ماقاله الفاضل الهندى من ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل لان المعانى متداولة فان ثبتت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعانى المعتورة مظهرها اياها وهو العامل تحكم لان الاعتوار بالمعنى الحقيقى لايصح اسناده حقيقة لاالى المعانى ولاالى مظهرها وبالمعنى المجازى اعنى التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلى

تحكم (قوله لان توصيف المعانى) جعل العلة الغائية آخر المعرب للدلالة على المعانى المعتورة فيفيد ان المعانى لاجل وصف الاعتوار تقتضى الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكره فائدة ولاشك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعانى عليه ابدا لا يكون احد المعانى مطردا عليه ابدا فتعين ان يكون لفظ المعتورة بكسر الواو والدال على طريان المعانى لا بالفتح الدال على كونها مطردا عليه (قوله يرشدك الى ماذكرناه) من كون الوصف المقتضى للاعراب كون احد المعانى طارئاً عليه ابداً التفصيل الذى ذكره الشيخ الرضى رحمه الله فان ذلك التفصيل يتضمن بيان ان تلك المعانى لكون احدها طارئا عليه ابدا تقتضى الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بأن لم تكن المعانى المتعددة طارئة غير لازمة اوكانت واحدة منها على التعين طارئا لازما لم يقتض الاعراب (قوله وهو ان المعانى قد يطرأ بعضها على بعض) انما قال قد لانه قد يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كمعانى الكلم المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الآخر لان جاعله واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخالف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (قوله ولابد للطارئ من علامة الخ) دون المطروء عليه لكونه اصلا بخلاف الطارئ فانه بدونها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (قوله لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات) لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل به فى بعض الاحيان فلا يطلب له كثير خفة (قوله والتكسير) والفعل المسند الى المفعول (قوله وقد يجتلب له حرف) اى قد يجتلب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف (قوله كالمضاف اليه) وكالوصف الدال على معنى فى موضوعه (قوله للملابس بغيره) ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحداً (قوله بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة اى اتقان العلم او الاطلاع على الاشياء على ماهو عليه يقتضى ان يطلب له اخف علامة لان طرو احدهما غير معين يقتضى نصب العلامة دفعا للالتباس ولزومه له يقتضى ان تكون تلك العلامة فى الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وان يكون فى غاية الخفة كيلا يثقل الكلمة (قوله ومثل هذا المعنى الخ) لان الاسم عند التركيب لا يخلو من احد المعانى الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله وجعلت فى بعض الاسماء) كما فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع فان اعرابها وان كان بالحروف التى هى اثقل من الحركات لكن جبر ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هى الحروف التى كانت قبل التركيب جزءاً منها (قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه مايقال الخ) وهو ان الاسم يلزمه طريان احد المعانى وهو يقتضى اخف علامة ولا اخف علامة تمكن من الاعراب التى هى الحركات او الحروف التى هى اجزاء الكلمات

(بخلاف)

بخلاف الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مسندا ابدا الاان الطارئ واحد لازم فلا يطلب له علامة له فيه بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف فلانه لا طريان فيه لبعض المعانى على بعض لعدم التصرف فى الحرف فيكون الاصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعانى الطارئة ابدا (قوله مستعارا لتعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة) استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعلق المعتورة (قوله او مجازا مرسلا) باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة فى المناوبة فيكون بالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه (قوله اى جعل الاعراب) لما لم يكن الاعراب مطلقا فى الآخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها باحد وجوه ثلاثة الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف والثانى ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئى لكليه فان الجزئى لاشتماله على الكلى كأنه ظرف له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب فى جانب الآخر سواء كان نفس الآخر او وصفا له (قوله حالا فى الآخر) اى شبيها بالحال فى الآخر لما مر من ان الاعراب شبيه بالصفة فى كونه تبع الآخر لا صفة له لتأخره عنه (قوله وهو جانب السفل) وهو بعد نصف الكلمة (قوله وذلك) اى كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة فى الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله وقد جعلها) اى الفاعلية ومقابليها صفات للدال فى نفسه لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلة بدون توسط حرف الجر وبتوسطه وماذكره الشيخ الرضى انسب بالنظر الى الاصطلاح وماذكره الشارح رحمه الله انسب بالنظر الى التحقيق لان المعانى المعتورة مدلول الاعراب ومفاده ولاشك ان المفاد فى المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ (قوله لان الدال على الوصف بعد الموصوف) لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها (قوله مع الاخر) حيث يتلفظان معا (قوله لا نا نقول تأخرها الذاتى الخ) يعنى لو اريد بالتأخر الذاتى لا يتم التقريب لان التأخر الذاتى للاعراب انما هو عن الحرف الذى تبعه ولا يقتضى ان يوضع الاعراب فى آخر الاسم فانه اذا وضع فى الاوسط والاول يكون متأخرا بالذات عن الحرف الذى يتبعه (قوله وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاواخر (قوله لكن من فرط اتصالها الخ) بيان غلط السائل (قوله واذا اشبعتها صارت حروفا) وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين (قوله ويمكن ان يجاب) مبنى الجواب الاول تخصيص التأخر

بقدر الامكان وابقاء الدال على ظاهر معناه ومبنى الجواب الثانى ابقاء التأخر على اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير ﴿ قوله فانه فى حكم المستثنى ﴾ بدلالة الفعل لما ان الاعراب يكون مع الحرف الاخير ﴿ قوله فان التأخر ﴾ يعنى عبر عن التأخر عما سوى الاخير بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن اكثر الحروف بناء على ان الاصل فى بناء الاسم ان يكون على ثلاثة احرف والتأخر عن الاكثر فى حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر حكم الكل ﴿ قوله خبر واحد ﴾ اى من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدهما خبر والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ ﴿ قوله يكون للعطف الخ ﴾ اى من حيث المعنى مقدما على الحمل واما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل والا لم يصح العطف لانه يقتضى كون الثانى تابعا للاول فى الاعراب ﴿ قوله اعرابية كانت او غير اعرابية ﴾ تعميم للحركات بعد تعميم لا لغير البنائية لان غير الاعرابية يشمل البنائية ايضا ﴿ قوله براد بها الغير الاعرابية ﴾ سواء كانت بنائية كحيث واين وجير او غير بنائية كحركات الاوائل والاواسط ﴿ قوله وتختص بها ﴾ اى لا تختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية ﴿ قوله بل معناها ﴾ وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركا معنويا بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا مشتركا لفظيا ﴿ قوله فالنسبة لاجتماعهما ﴾ فى حركات اواخر الاسماء العربية وافتراق الضمة والفتحة والكسرة فى حركات الاوائل والاواسط وافتراق الرفع والنصب والجر فى الحروف الاعرابية ويتبعه رفعهما لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة ﴿ قوله اى اقتح بفتحك اياه ﴾ فكان النصب تابعا للفتح فلذا سمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا ﴿ قوله تحرك الفك الاسفل ﴾ الى الاسفل ﴿ قوله وهو ككسر الشئ ﴾ فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفهم من الثالث ﴿ قوله ولذلك سمى الجازم جازما ﴾ لانه كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى سكونا ووقفا ﴿ قوله فالكل فى الكل ﴾ اى كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل فى كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية ﴿ قوله بل فى الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كضمة قبل ﴿ قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة ﴾ وانما كانت سائر المرفوعات فى حكم الفاعل مع اشتراك الكل فى كونها عمدة لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات ﴿ قوله لكنه قد يتخلف الخ ﴾ لان وجود المقتضى لا يكفى فى وجود الشئ بل لا بد من ارتفاع المانع ايضا ﴿ قوله بعلة المشابهة

بالفضلة) كما فى اسم ان وخبر كان وخبر ماولا المشبهتين بليس واسم لا التى لنفى الجنس (قوله ولا يخفى ان هذا التعميم) اى تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقى والحكمى هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الاصالة كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعمم ويقال الرفع علامة كون الشئ فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشئ مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة (قوله ثم الرفع والنصب الخ) بيان لمنشأ غلط القائل يعنى ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضى ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة فى اصل النسخة وقد رأيت فى نسخة مصححة بنسخة المصنف رحمه الله انه خط عليها (قوله ومن جعل الياء فيهما) اى فى الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدر اى الخصلة (قوله فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح) لان افرادهما تعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشئ فاعلا حقيقة وحكما ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشئ عمدة وكذا الحال فى المفعولية (قوله وتوجيه الشرح اقرب) لان المعنى المصدرى ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيدا له بخلاف المعنى النسبى فانه يحتاج الى تقدير الموصوف المؤنث (قوله لا كون الشئ مضافا) فان المضاف اليه يكون فاعلا ومفعولا (قوله واما نحو بحسبك الخ) اى اما الجر الذى يوجد فى المبتدأ نحو بحسبك زيد وفى الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائداً فى هذا التركيب لم يعتد بهذا الجر فكأنه ليس بموجود اويقال ان الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان الاثر للحرف الزائد كان زائداً فلا يكون علامة الشئ فلا ينافى قولنا الجر علم للاضافة اذ معناه علم مختص بالاضافة ليس علما لشئ آخر (قوله مبنى على اصالة الرفع الخ) هذا التعليل مبنى على ان الرفع للفاعل الحقيقى بالاصالة ولما يشبهه اى المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد فى كل كلام انما هو الفاعل الحقيقى فلا يناسب ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقى والحكمى وكون كليهما بالاصالة (قوله بحسب الاقسام) لانحصارها فى الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعه والحال والتميز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ماولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التى لنفى الجنس (قوله ولم يكن مبنيا عليها) اى اصالة الرفع فى الفاعل لكن يخدشه ان قلة اقسام الفاعل لا تقتضى قلة افراده المستعملة فى المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل (قوله وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف الخ) فانه ايضا مبنى على اصالة النصب فى المفاعيل ومايشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل

والمفاعيل حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها (قوله فيناسب العمدة) لكونه الاقوى (قوله اى مجعولا للتقليل) يعنى جعل الاعطاء المتعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا باللام بتضمن معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعنى الفاعل الذى هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافى حصوله فى غيره لاجل المشابهة (قوله انما احتيج الخ) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة (قوله اما كونه فضلة الخ) يعنى الفضلة مايتعلق به الفعل ولا يكون مسنداً اليه ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسنداً اليه ومسندا (قوله اما عمل الحرف فى ظاهره) اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغولا بالجر جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرا (قوله ويظهر نصبه) اى يظهر اعرابه المحلى اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ونحو والله لافعلن (قوله فان الفعل محذوف نسيا منسيا) اى كان الاصل غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ الغرض التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والجرور ومعنى لافادته الاختصاص الذى هو معنى اللام (قوله كمر بزيد) على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صارت عمدة بقيامها مقام الفاعل (قوله لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف) مطلقا لا اختصاص له بالفضلات (قوله لم يروا اعمالها) لان الاعمال يقتضى اختصاص العامل بالمعمول فبقى مابعدهما منصوبا اى بقى مابعد الواو التى بمعنى مع والا منصوبا بالفعل (قوله مراد فى تعريفه) فان المراد من المركب الذى ركب تركيبا يتحقق معه عامله (قوله وانما اخره الخ) يعنى كان اللايق حينئذ ان يذكر عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدما على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللائق تأخير السبب البعيد عن السبب القريب فى الذكر فيكون الوضع موافقا للطبع (قوله واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو (قوله كما قالوه) فى اللباب اعتناء النحوى برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على حسب تفاوت المواضع حاصله يرجع الى انها اختلاف او اخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة من العوامل والمعانى المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وعما فيه الاختلاف وهو المعرب وعما الاختلاف وهو العوامل وعما لاجله الاختلاف وهو المقتضى وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مبنية فى اربعة اقسام (قوله وتأخيره عن المادة والصورة ظاهر) اى تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهر لانهما علل الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على الوجود

طبعا لكونه من عوارضها (قوله واما تأخيره عن الغاية) مع انها معلولة لمعلول الفاعل فلان
الغاية مذكورة فى المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره
به ليدل على المعانى المعتورة فتقديمها لازم تبعا من تقديم بيان الصورة (قوله او لانها مقصودة
بالذات) يعنى ان الغاية وان كانت متأخرة عن العامل معلولة لمعلوله فلها جهة التقدم باعتبار
كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل ترتبها عليها فلكونها مقصودة بالذات
كان الاعتناء بشأنها اكثر والاهتمام بذكرها اوفر ولذا قدمت على الفاعل (قوله كما ذهب
اليه البصرية) الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد المعانى
المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه تتوارد عليه ايضا المعانى المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحروف المشترك ويتعين
لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا يضرب رفعه مخلص لكون
لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونها للنهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن
نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه
دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كى او لام الجحود لتغير المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم اطراد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن
يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول
نحو اكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم وفى الفعل اكثر من غير الملتبسة
او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم الذى ثبت فى الاقل كحذفهم الواو فى تعد
واعد ونعد لحذفهم لها فى يعد (قوله مما اقتضاه الخ) اى من الوجوه المخصوصة التى اقتضاها
المقتضى كما فى الاسم او اقتضاها الشبه التام بالاسم كما فى الفعل المضارع (قوله للاهتمام الخ)
معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق الاهتمام اعنى
الاعتناء بالشان لا يصير سببا للتقديم ما لم يبين وجهه ولانه شامل للحصر ايضا (قوله اذ لا
مدخل له فى التعريف) يعنى ان الحصر وان كان صحيحا فى نفسه لان تقوم المعنى المقتضى
للاعراب منحصر فى العامل لكن لا مدخل له فى التعريف لان المقصود من التعريف تصوير
المفهوم وتعيينه فى ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا كان او
اضافيا وبهذا ظهر ركاكة ما قيل اى به يحصل دون غيره تنبيه على ان سببية التقديم ليست
تصوير كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل (قوله لصدقه
على كل من الاسناد الخ) اذ لكل من هذه الامور مدخل فى حصول المعانى المذكورة
فى الاسم فيكون لها سببية فى الجملة (قوله الباء للآلة) اى بناء النقض المذكور على جعل الباء
للسببية عدم جعل الباء للآلة وليس كذلك بل هو للآلة اى للاستعانة لان استعمال الباء

فى الاستعانة اكثر ولذا جعله صاحب اللباب معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف المعانى الاخر
على مافى كتب الاصول وليس المراد به الالة الحقيقية لظهور انتفائها هنا بل الاصطلاحية
اى ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعانى المذكورة فى الاسماء واعتبارها فيه وليس
ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعانى المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقوض
بالامور المذكورة (قوله وان لم يسموه آلة الخ) دفع لما يقال كيف انهم عدوه آلة وقد سموها
عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالآلة لا ينافى اعتقادهم الالية فانهم للتنبيه على
كونه آلة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا تميزا له عما عداه مما له مدخل فى اعتبار تلك المعانى
وذلك ان الآلة ينسب اليها الفعل بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال
قطع السكين ولذا سموا القوى التى هى آلات الادراك والتحريك مدركة ومحركة
(قوله ويبطل ماقيل) اى يبطل ماقيل فى وجه العدول من ان الغرض من التعريف
معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون حدا وسطا للاحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب
وماعرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المصنف
رحمه الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا فى المركب المأخوذ فى تعريفه ومعرفة
العامل تتوقف حينئذ على تتبع مايعدونه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا
لمن يتتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشئ على نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف
الجمهور كما لا يخفى (قوله لانه نص فى الآلة) لما عرفت ان الفعل ينسب فى العرف الى الفاعل
والآلة لمباشرتهما الفعل ولاشك ان العامل ليس بفاعل فيكون آلة (قوله واعلم الخ) افاد
بهذا البيان احكاما ثلاثة احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها ان لا يجوز
انعقاد العاملية والمعمولية بين الشيئين من جهة واحدة (قوله لا يتصور بدون تقدمه
على المعرب) لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن الانفصال بينهما (قوله كما
فى كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما فى اسم الشرط وفعل الشرط (قوله وافادته التعليق)
اى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط (قوله فى الفعل) اى فعل
الشرط (قوله كان عاملا الخ) ولذا سقط عنه النون الاعرابية (قوله ومن حيث وقوع
الفعل) اى الدعوة واقعة على اى واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعو فكان لاى تقدم
وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما (قوله فسر التقوم بالحصول)
بان جعل الباء فى به للآلة والتقوم مشتقا من قام بمعنى ثبت كما فى شمس العلوم ومجمع البحار
ولم يفسره بالقيام بالغير اى الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى ليس
حاصلا فى العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت (قوله كما يقتضيه اصل اللغة) لا ظاهر
ان يقول كما هو الظاهر على مافى الرضى لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله فى العرف

(فى)

فى الحصول فى الغير بان يكون ناعتاً له واما كونه اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى عرفى منقول من القيام بمعنى الانتصاب فان العرض لما كان وجوده وتحيزه تابعاً لتحيز غيره كان شبيهاً بالامر المنتصب بالغير (قوله انما قيد المعنى به الخ) الظاهر ان يقول انما فسر المعنى به بان جعل اللام فى قوله المعنى للعهد واراد به معنى من المعانى المعتورة الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزماً لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجنسى الظاهر قال انما قيد به (قوله ذكرنا) فى التفصيل الذى نقله عن الشارح رحمه الله عن الرضى فى تحقيق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل (قوله استدعاء الاسناد اليه) لان النسبة مأخوذة فى مفهوم الفعل (قوله لان له استدعاء التعلق) قالوا ان الفعل المتعدى يستدعى التعلق بالمفعول كاستدعاء الاسناد الى الفاعل (قوله لانه صار فضلة لمجموعها الخ) يعنى ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى والمعنى المقتضى للنصب كونه فضلة وهو انما يتقوم لمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملا (قوله اى فى لفظه) انما جعل الباء عاملا فى لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم فى استحقاق العمل (قوله فالعامل هو الفعل) اذا لفعل بتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه (قوله لوقوع المضاف موقعه) اى ليس حرفاً محذوفاً نسياً منسياً لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يلاحظ ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع جاز نصبها مطرداً (قوله وكذا يكتسب الخ) ولو كان الحرف مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد لان المقدر كالمذكور (قوله لما ذكر الاعراب) اى تعريف الاعراب وانواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام للرفع ثلاثة اقسام الضمة والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء وللجر ثلاثة الكسرة والفتحة والياء (قوله فاتى بالفاء لبيانها) يعنى ان الفاء فصيحة والجزاء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه ومحالها المفرد المنصرف الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسماً ومحلاً بالاستقلال ولم يرد ان الفاء التفصيل ما اجمل سابقاً اذ المجمل غير مذكور فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق (قوله المفرد فى المشهور الخ) وقد استعمله المصنف رحمه الله فى المعانى الاربعة فبالمعنى الاول فى تعريف الكلمة وبالمعنى الثانى فى قوله فالاول عن مقدر غالباً وبالمعنى الثالث فى قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفرداً معرفة وبالمعنى الرابع ههنا (قوله داخلة فى المفرد) لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب ان يكون مساوياً للمحكوم عليه ليحصل التمييز بين اقسام الاعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب (قوله فلا يجاب الخ) اى لا يجاب بمنع دخولها فى المفرد بناء على ان قولنا فالمفرد المتصرف بالضمة رفعاً الخ قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهنى والمهملة فى قوة الجزئية فكانه قيل بعض المفرد المنصرف حكمه

كذا وكذا الايجاب يمنع خروجها عن الحكم لان القضية الكلية ماحكم فيها على جميع افراد الموضوع فتقتضى القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول الحكم لجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها بالحركات الثلاث فى الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بعض ماالحق بالمثنى اعنى كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلاث تقديرا ولا يقتضى شمول الحكم لجميع الافراد فى جميع الاحوال حتى يرد النقض بها (قوله لان مقام الضبط الخ) تعليل للنفى اى لايجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يأبى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد فى جميع الاحوال (قوله مع ان ذكر المنصرف حينئذ الخ) اى حين اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد فى جميع الاحوال يكون قيد المنصرف لاخراج قيد غير المنصرف المخصوص اعنى مالم يضف ولم يعرف باللام لانه الذى لايكون بالحركات الثلاث لالاخراج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلاث فى الجملة فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير المنصرف مطلقا (قوله بل يجاب الخ) اى هذا الحكم وان كان شاملا الى الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع الا انه مخصص بما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا (قوله فكان ينبغى الخ) فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء فى بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم (قوله اجيب الخ) اى لاتحكم فى التصريح بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد فى البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط فى امور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور (قوله مع ان الاختصار الخ) فلولا ذلك لكان اللائق التصريح باخراجها (قوله لانه قصد نوع تلقيب) اى قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب بالحركات الثلاث ملقبا ومعبرا باسم مختص (قوله ولانه يلزم الفصل الخ) اى يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعنى المنصرفان وبين موصوفها اعنى مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذى هو صفة الجمع (قوله او توهم التغليب) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكه معه فى الحكم (قوله لان مقام) اى مقام الفرق بينهما فى حكم الاعراب يأبى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق فى المذكور ايضا بأن يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا وكذا فى قوله والجمع المكسر المنصرف (قوله عن توهم المشاكلة فى المذكور) اى لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب فى التعبير المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة فى التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم

الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة ان يعبر عن شئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته (قوله فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا الخ) فان معناه موضع الارتفاق فى النار لانه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة فى النار الى انه عبر عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه فى مقابلة قوله تعالى فى حق اهل الجنة وحسنت مرتفقا الخ (قوله ليظهر خروجه الخ) فيه اشارة الى ان مثل سنون وضربات خارج عن تعريف الشارح رحمه الله وان نحو فلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر اما خروج مثل سنون فلان المراد لا يكون فيه اذا جمع كما سيصرح به المحشى رحمه الله قال الشارح الرضى بعد ما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفرده واما التغير فى نحو تمرات بفتح العين وفى خطوات وسدرات بفتحها فيقدر ان حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وان لم تثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء فى المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاثير فجمعهما من باب السلامة انتهى فعلى هذا يقدران تغير السين فى نحو سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة او الضمة بعد جمعهما للتنبيه على سلامته فى الحقيقة لكونه على خلاف القياس بفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال فى ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به الرضى واما دخول مثل فلك فبأن يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه سالما حقيقة او حكما تقديراً وعدم السلامة التقديرى متحقق فى مثل فلك لما تقرر ان ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد (قوله وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهما) يعنى ان بعضيتها انما تقتضى الاصالة اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل المتقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توهما بناء على حصولها فى اشباع الحركات واما فى الحقيقة فالحركات كيفيات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص فى المخارج (قوله ولو سلم الخ) اى لو سلم كون الحركات ابعاضها فى الحقيقة فالبعضية تقتضى الاصالة بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا يقتضى اصالتها لها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار (قوله ولك ان لا تقدر الاعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدراً لان عاملها يجوز ان يكون معنويا بخلاف المصدر (قوله قد اشار بقوله على معنى الخ) لا يشعر بان الحالية والمصدر مبنيان على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته اذ لم يقدر هذا اذا لم يجعل مصدر المامر (قوله لا المصدرية) فانه على هذا التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس الاعراب بالرفع بناء على ان المصدر يكون بمعنى الفعل (قوله فان الاعراب الخ) يعنى ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف

على كون تلك الملابسة ملابسة العام الخاص فصح ان مجرد العبارة لا يفيد (قوله وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها) فلانحطاطه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ماهو معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذى هو اشرف (قوله للاصل) اى لماهو اصل فى الاعراب من جميع الوجود وهو المفرد المنصرف (قوله بخلاف جمع المؤنث) فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذى هو خاصة (قوله ارتباطا الخ) بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة (قوله باعتبار الجزء الاول) متعلق بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا (قوله باعتبار الجزء الثانى) اى باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون المضاف اليه من تتمة المضاف وكان مجموع الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم فى الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف (قوله لا مجرور) على انه صفة للمؤنث مع ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بحال متعلقه اى سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما نعتاله (قوله اذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع (قوله جمع سجل) على وزن قطر وهو الشئ الضخم (قوله فدخل عرفات فيه) فانه فى الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل (قوله سواء كان بحسب العرف) بان يقال جمع المؤنث السالم موضوع فى عرف النحاة لما يكون بالالف والتاء (قوله او بعموم المجاز) بان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى من افراده فالمعنى الحقيقى للجمع المؤنث السالم مايكون جمعا لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازى مايكون على هيئته ولم يكن جمعا لمؤنث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما اعنى مايكون بالالف والتاء (قوله خرج نحو سنين) لعدم كونه بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى لانه جمع المؤنث السالم عن التغير اذا جمع (قوله فكما لا حاجة الخ) على ماقيل من ان فى الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اى جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ماجمع بالالف والتاء لا من جموع المذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم فى عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر (قوله لم يحتج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لاخراج الثانى لان حذف المعطوف لا يخرج لانه داخل فى جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوى (قوله اذا خلى وطبعه) اى اذا خلى من جميع العوارض متروكا بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه ان ادخله باللام والاضافة ينجر بالكسر (قوله اى لا بخصوصها الخ) يعنى وصف اسم الاشارة

بوصف عام ولم يكتف على قوله فاعراب هذه للاشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها اى باعتبار كونها اسماء ستة لان المقصود الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او الى المضمر الغائب او المخاطب واما ماقيل من انه يلزم على تقدير اذا ادتها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو لغوا وبالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر (قوله اذ كثيرا الخ) تعليل لصحة الارادة بعمومها (قوله ويراد الحكم على نوعه) بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء لتكون الاسماء الستة مذكورة صريحا والحكم متضمنا للمثال ومبينا بطريق كون اعراب فم بالحروف وان ذو لا يستعمل الا مضافا الى مظهر (قوله يكون علما) لصدق تعريف العلم عليه وهو ماوضع لشئ بعينه ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبنيا على كون اللفظ موضوعا لنفسه (قوله وفيه مامر الخ) قدمر ذلك فى تحقيق الوضع بما لامزيد عليه (قوله لا بالحركة التقديرية) فى الرضى عن سيبويه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ماقبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والاعتراض عليه انه كيف خالف الاربعة منها اعنى محذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واشد الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ماقبل الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف مايستفاد من الحركات فى الظاهر فهل لا تجعلها مثلا فى كونها اعلاما للمعانى (قوله او اللفظية) فى الرضى قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف (قوله للزوم الاعراب فى الوسط) على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية (قوله والعدول الخ) على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية (قوله لمامر) انه يستفاد من الحروف مايستفاد من الحركات التقديرية (قوله لتشابه الحركة) فى كونها متولدة من اشباع الحركات (قوله وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم الخ) الذات قدم الذكر ليكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين المذكورين ضمنا (قوله لا يتقدم على العامل المعنوى) مبنى على كون الظرف من العامل المعنوى على ماذهب اليه الجمهور واختاره المصنف رحمه الله فى شرحه (قوله فلذا قدم ما اخره) اى لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما اخره المصنف رحمه الله (قوله اولان للمازج تغيير النظم) يعنى ان الشارح رحمه الله مزج عبارة المتن بعبارته واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعنى موحدة وللمازج

تغير الممزوج لانه اعتبر كلام نفسه (قوله كالعناية) كما فيما نحن فيه فانه لما كان المقام بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها كانت العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها (قوله او حسن الموقع) فان حسن الموقع ههنا يقتضى ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معا (قوله او موافقة الاسلوب السابق) فان موافقة الاسلوب السابق ههنا تقتضى ان يكون الخبر مذكورا بعد المبتدء بلا فصل (قوله يجوز ان يكون حالا الخ) وحينئذ لا يكون الحال مقدما على العامل (قوله تفصيله) اى تفصيل الفرق بين هذا الشرط والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف فى هذا ان خصوصية المضاف اليه اعنى كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط اى دون ماعداه من المظهر والمضمر الغائب فى غاية الخفاء اذ الانتقال من الاضافة المخصوصة الى نفى اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية البعد (قوله وليس الاحتراز الخ) اذ الانتقال من ذكر الضد الى نفى الضد الاخر ظاهر غاية الظهور (قوله حركتين او اكثر) لما كانت المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر (قوله فكر هوا) لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل (قوله فى كون معانيها الخ) لا الفاظها والا لكانت ملحقة بالمثنى وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرأة والفم والهن عن صاحبه وذو اعنى الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل مستلزم للتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك فى التعقل وذلك غير متحقق فى الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ما قيل فى انباء الفم عن التعدد بأن الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانت على الوجه واما اذا باين عنه فيقال له الفم فالاضافة الى الوجه مأخوذ فى مفهومه والى ما قيل فى الهن ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره (قوله دون غد) فانه وان كان فى آخره حرف صالح للاعراب سيما اذ جاء غدو بالواو لكن معناه لا ينبئ عن التعدد وفى الصحاح الغد اصله غدو حذفوا الواو بلا عوض قال لبيدة * وما الدهر الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدا بلاقع * فجاء على اصله (قوله فاستر حوا الخ) وجعل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع لفظا وجود حرف صالح للاعراب فى كل واحد منها (قوله لانها كانت مبدلة منها الميم الخ) فى الصحاح واذا افردوا لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميما فقالوا فم وفمان وفموان ولو كان الميم عوضا عن الواو لما اجتمعتا انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة فى الافراد فلم ترد الا للاعراب (قوله قال الشيخ الرضى الخ) خلاصته ان هذه الحروف مع كونها جزء الكلمة جعلت اعرابا (قوله مع كونهما) اى الالف والياء بدلا من لام الكلمة فى الاربعة

(الاول)

الاول وعين الكلمة فى الباقين (قوله وجعل الخ) يعنى كان ماقبل اللام والعين فى الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون حرف مد مشابه للحركات الاعرابية (قوله لان دليل الاعراب الخ) اى دليل كون الكلمة معربة لايكون من اصل الكلمة لان دليل وصف كون الشئ يكون متأخرا عن ذات الشئ وسنخ الكلمة لايكون متأخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل واسناخ الاسنان اصولها كذا فى الصحاح (قوله فهى بدل) اى هذه الحروف بدل من الواو الذى هو سنخ الكلمة (قوله تفيد مالم تفده الخ) اى تفيد هذه الحروف شيئا لم تفده لام الكلمة وعينها وهى الاعراب اعنى كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة (قوله كالتاء فى بنت) فانها مبدلة من الواو وتفيد مالم يفده الواو وهى التأنيث ولذا تكتب طويلة (قوله ولا يبقى الخ) دفع لما يحتاج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ الكلمة يلزم ان يكون فو وذو على حرف واحد مع انه لا اسم فى كلام العرب على حرف واحد (قوله واعترض عليه الخ) بصيغة المعلوم اى الشيخ الرضى (قوله لغرض التخفيف) فيه ان التخفيف حاصل على تقدير الابدال ايضا (قوله بل من حروف المعانى) ملحقة بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام والعين فيها فانهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما متقدمان على الاعراب فكيف يكونان دليله (قوله وهو ليس بمثنى) على ماقال الكوفيون الالف فى كلا وكلتا للتثنية وللزوم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة فى المثنى دون الجمع (قوله وللزوم الالف الخ) ولو كان علامة للتثنية لانقلب بالياء حالتى النصب والجر فان المثنى لا يمال لان العلامة لا تغير (قوله ولم يبدل التاء من الياء الخ) بخلاف ابدال التاء من الواو واذا كان لا ما فانه كثير نحو اخت وبنت وسنة فالحمل على الاكثر الشائع اولى (قوله ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنين) فان قلت ذكر فى المفصل ابداء التاء من الياء فاء نحو اتسر ولاما فى اسنت وثنتان وكيت وذيت قلت مراد المحشى رحمه الله ابدال التاء من الياء اذا كان لاما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر واما نحو اسنت وكيت وذيت فقد اختلف فيهما ومراد المحشى رحمه الله الابدال المتفق عليه فى الصحاح يقال اسنت القوم يسنتون اسناتا اذا لبثوا فى موضع سنة واسنتوا اذا اصابهم الجدب تقلب الواو تاء للفرق بينهما ويقال كان من الامر كيت وكيت اصل التاء فيها هاء وانما صارت تاء للوصل وحكى ابو عبيدة كان من الامر كيه بالهاء وقولهم كان ذيت اصله ذيو على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو فبقى على حرفين فشدد كما شدد كى اذا جعلته اسما ثم عوض عن التشديد التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا فى اثنين فانه من قولك ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء متمحضة للتأنيث فى وسط الكلمة (قوله ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير

الشذوذ) قيد بكونه اسماً لانهم يميلون الالف الاخيرة فى فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يميلون الالف الاخيرة من الاسم الرباعى كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفه واوا لكنه شاذ (قوله الا من ذوات الياء) اى من الالفاظ التى الفها منقلبة عن الياء (قوله لكونها بدلا من اللام) لوقوعها موقع اللام ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دليل لقوله لم تتمحض للتأنيث لا لقوله بل فيها رائحة منه كما لا يخفى (قوله ولهذا لم ينفتح ماقبلها) اى لكونها من اللام او لعدم كونها متمحضة للتأنيث لم ينفتح ماقبلها من ان تاء التأنيث يجب انفتاح ماقبلها (قوله ولم تنقلب الخ) اى لاجل البدلية او عدم التمحض لم تنقلب تاء اخت وبنت هاء لكونها بدلا من الواو مع ان تاء التأنيث تنقلب هاء عند الوقف (قوله ولانها ليست لمحض التأنيث) علة لكونه جاز الجمع بينهما قدم للاهتمام فكأن التأنيث حصل بمجموعهما (قوله وفى قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف رحمه الله) اى فى قول الرضى فان ماذكره منقول عن شرح الرضى لكن فى كونه رداً للمصنف رحمه الله نظر لانه انما رد بعدم التوسط على المقابل بانه لمحض التأنيث حيث قال فى الايضاح واما كلتا فمنهم من يقول هى من الواو ومنهم من يقول هى من الياء ومنهم من يقول ليست بدلا البتة فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء من الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى ومن قال انها من الياء فلان الاعلال بالياء اكثر وهذا فعتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها لمجرد التأنيث والالف بعدها هى اللام فيكون وزنه فعتلا وليس بمستقيم لان تاء التأنيث لا تكون وسطا ولا يكون ماقبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس من ابنيتهم (قوله ولا يجوز تفريق المثنى) بان يعبر عنه بمفردين (قوله معرفة) لان وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوى الا المعارف (قوله قيل انه الخ) اى قيل فى الفرق بين حال اضافة كلا وكلتا الى المظهر وبين حال اضافتهما الى المضمر (قوله فالاغلب كونه جاريا على المثنى) تأكيدا نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وان جاز ان يقول كلاهما جاآنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا (قوله معنى ولفظا) اما معنى فلكونه مثنى معنى واما لفظا فلكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون (قوله واصل المثنى) ان يكون معربا لان الاصل فى الاسماء الاعراب كما عرفت (قوله فالاولى جعله الخ) فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلاثة التى اعراب المثنى بها (قوله فانه لا يجرى على المثنى) لانه لا يكون تأكيدا فهو مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلاث لانه لما كان منقوصا جعل اعرابه تقديريا (قوله اذ لم يستعمل مفرده) فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب المبنى فى شمس العلوم المذكور مذروان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدهما

(مذرى)

مذرى على مازعم ابو عبيدة لقالوا فى التثنية مذريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال (قوله فان زعم الخ) اى ان زعم المصنف رحمه الله التداخل فى المثنى لان مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت فى التقدير اذ كأنه كان مذرى معناه طرف الالية ثم ثنى لطرف الاليتين (قوله لم يمكنه) يعنى ان ثنايان بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتية معناه هما طرفا الحبل المثنى اى المعطوف احد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع انه معرب باعراب التثنية فكان على المصنف رحمه الله ان يذكره فيما الحق بالمثنى ولا يمكن المصنف رحمه الله ان يقدر مفرده ثناء كما قدر فى مذر وان لانه لو فرض استعماله ثناء كان معناه احد طرفى الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى لانه فى اللغة العطف يقال ثنيته اى عطفته ولا عطف فى احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقديره مفرد الثنائين وفيه بحث لان معنى الثنى عارض للطرف الواحد من الحبل وان لم يكن داخلا فيه وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه فى الصحاح الثناء بالمد عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنيته فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير ثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او طرفى حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء فترك الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده قيل ثناآن بالهمز كما تقول كساآن ورداآن انتهى فان قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء الى آخره يشعر بان له واحدا مقدرا لكنه لم يفرد فى الاستعمال (قوله اذ ليس فى المفرد معنى الثنى) اى صيرورة الشئ ثانيا يقال ثناه اى صار له ثانيا وهذا كلام حق لا شبهة فيه فالثنايان اى اذا لم يكن له مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لا فى كل واحد من طرفيه وفيه مامر من انه كما يجوز ان يقال للحبل انه مثنى باعتبار اشتماله على المثنى يقال لكل واحد من طرفيه انه مثنى على الآخر اى معطوف به والمثنى على وزن مرمى من ثنيته اذا عطفته (قوله لوجوب ان يكون مفرده من لفظه) قال المصنف رحمه الله جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرد ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على مافوق الاثنين (قوله وامذووا) اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده (قوله لانه جمع الخ) بخلاف عشرين لانتفاء الامرين فيه (قوله كما هو مقتضى الجمع) تشبيه بالنفى لا بالمنفى (قوله قال الشارح الرضى جعلت الالف الخ) فى هذا النقل بيان وجود مايصح للاعراب (قوله فيهما تعيين ذلك) اى جعلت الالف قبل الاعراب لتحصيل بناء التثنية والواو لتحصيل بيان الجمع لان الالف لكونه خفيفا يناسب قلة عدد المثنى فان القلة توجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب كثرة الجمع وهى موجبة للثقل (قوله وهذا الحكم) اى جعل الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد فى جميع المثنى والمجموع سواء كانا مظهرين او مضمرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين (قوله لان كلا من المثنى

والمجموع متقدم الخ) لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامة التثنية والجمع متقدمين على الاعراب (قوله والجر اولى بها) اى الجر احق بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر (قوله فاتبع الجر) على صيغة بناء المجهول ونصب الجر اى جعل النصب تابعا للجر (قوله قال الشيخ الرضى الخ) اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ماقبل الياء وكسره (قوله ابقاء على الحركة الثانية الخ) فان الالف لما جلب علامة للتثنية والالف يقتضى فتحة ماقبله كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى فابقى المثنى على ما كان عليه لعدم المغير (قوله واما الضم الخ) اى الضم الذى اقتضته الواو التى جلبت علامة للجمع فقلب كسرا حين قلب الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو ابقيت الياء على حالها ولزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع النظر عن العامل وبطلان السعى فى قلب واو الجمع بالياء اولا لو قلبت الياء بالواو لضمة ماقبلها (قوله مع ان تغير الحركة) وهى الضم الى الكسرة اولى من تغير الحرف اى الياء الى الواو لابقاء الضم (قوله ان حذف نوناهما للاضافة) قيد بذلك اشارة الى دفع التباس حاصل بكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع فلا حاجة الى الفرق بفتح ماقبل الآخر وكسره (قوله وكسر النون الخ) عطف على قوله ترك فتحه الخ (قوله لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل) يعنى انه لما الحق فى آخر المفرد المنصرف الذى هو الاصل فى الاسماء الالف التى هى علامة التثنية او الواو التى هى علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتنوين فحرك التنوين بالكسر فى التثنية لانه الاصل فى تحريك الساكن على ما بين فى التصريف وكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح فى الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع تنوين حركت للساكنين والمختار انه كالتنوين فى كونه علامة التمام (قوله واما الياء الخ) دفع لما يتوهم من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى وبالكسر فى الجمع حالتى النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارئة والطارئ لا يعتبر بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل البناء (قوله من تقسيم الاختلاف الخ) فان انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما (قوله وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى معرفين بلام العهد) لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما يقدر والحمل على الجنس والعهد الذهنى يوجب جهالة الحكم مع ان الظاهر تركه قوله ليصح يعنى ان الشارح رحمه الله اراد ان يعتبر قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد الخارجى المستدعى لتقدم الذكر بتقدير الاعراب الملفوظ فزاد قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما بيانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التعبير (قوله كما بين) فى بعض النسخ وفى بعضها بصيغة المضارع فالماضى بالنظر الى تقدم الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشى رحمه الله والمستقبل بالنظر الى ارادة

الشارح رحمه الله وكلمة ما مصدرية اى ارادة مماثلة للتبيين او موصولة اى حال كون ما اراده مما ثلا لما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه لان الباعث على زيادة قوله الذين ارادة ذلك التفسير لانفسه (قوله وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فان سابق الكلام اعنى قوله فالمفرد المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقديرى واللفظى فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر (قوله كما قيل) وقع فى بعض الشروح لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع فى تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره (قوله سهل الضبط) اشار الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل فى الاعراب حقيق بالتقديم نظرا الى ذاته (قوله ان لم يقدر الوقت الخ) وان قدر الوقت او جعل المصدر حينا تكون فى بمعناها وعلى التقادير ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين اى حين تعذر تلفظ اعرابه على ما فى الحواشى الهنديه (قوله فى الامثلة) اى فى قوله كعصا وغلامى وفى قوله كقاض ونحو مسلمى (قوله لما سبق فى بيان محال الاعراب) من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير (قوله لايخفى فساده) اذ الاعراب اللفظى ليس لاجل كل ما يغاير التعذر والاستثقال (قوله ولك ان تقول) واليه ذهب الشارح الرضى وتركه الشارح رحمه الله لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة (قوله اى فى موضع آخره الخ) هذان الوجهان مصححان لذكر كلمة فى والظاهر تركها (قوله ولانها ممنوعة من الحركات مطلقا) بخلاف ياء القاضى فانها من الحركتين ولذا سمى الكلمة المشتملة عليها منقوصا لانه نقص حركتين (قوله لتحققه فى ميم غلامى) فانه ممنوع من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لايسمى مقصورا وانما قال اولى اذ اطراد الالقاب مستحسن وليس بواجب (قوله ولخفاء امر هذا القسم) اى لخفاء تعذر الاعراب فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذى هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الا لف المقصورة مثل المصنف رحمه الله بالاول تعرضا للخفى وترك الثانى روما للاختصار لكونه معلوما بطريق الاولى (قوله وان جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما اذا جعلت حرفية فانه لايجوز ابدال الحرف من اسم ولا بيانه به (قوله والمعنى كتعذره فى زمان مطلق) اى غير مقيد بكونه زمان الرفع او النصب او الجر وهذا على تقدير كونه ظرفا (قوله او تقديرا مطلقا) غير مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدر التعذر المحذوف (قوله حال من قوله كعصا وغلامى) اى من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل الظرف المستقر لكونه بدلا مما فى قوله فيما تعذرا وبيانا له (قوله والعامل فيه ما هو عامل

في الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه (قوله او ظرف لذلك العامل) عطف على قوله حال (قوله مادامت الفا) قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة تقبل الحركة كما في قائل وبائع (قوله ليدخل فيه الجمع المكسر الخ) نحو مسلماتي وعبادي فان الاعراب فيها ايضا متعذر لاشتغال ماقبل الياء بالكسرة (قوله ولو قيل) يعني ان مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان اولى (قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة) لابعدها حتى يكون من قبيل غلامي وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الاعلال فيها بحسب كل تركيب واعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلا علم ان عصو اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فينقلب الفا فحركها وقلبها الفا وكذا علم ان القاضي اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر ويلزم الثقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ماقيل ان اصل عصاي عصوي فالقلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب بالاضافة قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الاضافة الى ياء المتكلم فان كان آخره الفا ثبت وكذا فسادها قيل ان التقييد باللفظية يخرج نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تقديريا للاستثقال لانا لانسلم ان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين ثم تدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستثقلا لبقاء الساكنة نعم لو كان العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لاشتغال ماقبل الياء بالحركة التي لاجل الياء يدل على ذلك ماسيأتي في بحث الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان في آخره ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون (قوله واعلم ان اكثر النحاة الخ) اى الاشهر بين النحاة ان المضاف الى ياء المتكلم مبني على الكسرة لاضافته الى ياء المتكلم المبني كذا في العباب (قوله لان غلاماي معرب) لثبوت الالف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالة النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه وغلامك ولا غلاماي كذا في غاية التحقيق (قوله الا بشرط سيذكر) خلاصته ان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء وانما يوجب البناء اذا

كانت الاضافة ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا فاشبه الحروف فى الاحتياج الى اعتبار ضميمة ولما ابدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبه الى المتكلم (قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية) فان كلمة لما لما كانت لوقوع امر لوقوع امر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعنى استثناء المقدم فكأنه قيل ان اشتغل ماقبل الياء بالكسر قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل فى غلامى بالكسر قبل دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديريا مطلقا واذا كان ماقبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فما ذهب اليه البعض غير مرضى لامتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر فالتفريع المذكور لكونه مبنيا على امتناع ان يكون المتقدم عين التأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى (قوله توضيحه) اى توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية (قوله ان قلت لم لا يجوز الخ) يعنى ان ماذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون كسرة الملايمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الاعراب لفظيا حالة الجر لجواز زوال كسرة الملايمة بعروض الثانية بعد دخول العامل (قوله لا وجه لزوالها) يعنى ان سببه وهو اليا ء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر (قوله مع ان الاصل الخ) يعنى مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل (قوله وان العناية الخ) اى مع ان العناية بكسر الملايمة اكثر من كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء المشددة باتصالها صارت كالجزء مما قبلها بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لاجل العامل (قوله خصوصا اذا لم يفت الخ) بخلاف ما اذا قيل بزوال كسرة الملايمة فانه يفوت جانب رعاية اليا ء بالكلية (قوله قلت لم لا يجوز) يعنى ماذكرتم لا يدل على انها حركة الاعراب لم لا يجوز ان يجعل كسرة ماقبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملايمة للياء وبعد دخول العامل للملايمة وحركة الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء فى المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الاعراب ايضا (قوله وكما يستحيل توارد الخ) لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ فى زمان واحد من جهة واحدة لكفاية كل واحد منهما فى وجود الاثر الحقيقى او الاصطلاحى (قوله ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه) فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل فى الكسرة اصطلاحا وان كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتى التثنية والجمع لان المؤثر فى كون علامتهما اعرابا العامل وهو مؤثر اصطلاحى والمؤثر فى كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى

واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه فى الحقيقة يفيد احدهما للاثر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والآخر وجوداً حقيقيا مثلا قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدلالة على معنى التثنية والجمع والحاقها بالمفرد والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة اذبه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب مسنداً الى قصد المتكلم قصد ايرادها دالة على المعنى المذكور (قوله وقت مرفوعيته ومجروريته) على ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول (قوله اووقت رفع العامل الخ) على تقدير كون رفعا وجرا مصدر المعلوم (قوله ولك ان تجعله مصدرا) اى مفعولا مطلقا للاستثقال المقدر اى كاستثقال قاضى استثقال رفع اوجر (قوله او حالا مما اضيف الخ) اعنى قاضى لكونه فاعلا للاستثقال المصدر (قوله الى غير ذلك من الاحتمالات) احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل او التقدير او الاستثقال لمفهوم مما تقدم وذلك على كون الكاف خبر مبتدأ محذوف وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض وذلك على تقدير ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيانا لما فى قوله فيما استثقل والعامل فيه عامل الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل وقوله مرفوعا اومنصوبا يحتمل ان يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعا بان يكون خبراً لمبتدأ محذوف وان يكون منصوبا بان يكون صفة لمصدر محذوف وان يكون المعنى حال كون نحو مرفوعا ومنصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما فى قوله كعصا وغلامى مطلقا مع انه اخصر قلت فائدته ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله بمعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة الخ وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا فى مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامى فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (قوله لم يحتج ايضا الى ذكره) كما لم يحتج الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك حينئذ لكونه تصريحا لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الاول (قوله ونحوها) اى نحو الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير (قوله قال الفاضل الهندى الخ) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى فى جعل اعراب احدهما متعذراً واعراب الاخر مستثقلا (قوله متعذر) لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء (قوله وقبله) اى الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلا (قوله كما فى عصا) فانه بعد الاعلال متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل الاعلان مستثقل لان الواو موجود الا ان التلفظ بالحركة ثقيل (قوله لكن المؤثر فى التقدير الخ) فالمعتبر فى عصا حاله بعد الاعلال وفى مسلمى حاله قبل الاعلال (قوله لان اعرابه بالواو) اى لان اعراب مسلمى بالواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستثقال جلب موجبا لتقدير

(الواو)

الواو بخلاف عصافان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ماقبلها يوجب ابدال الواو بالالف وذا ليس تقديرا للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون التقدير موجبا للتقدير فى عصا (قوله لا الاسكان الخ) اى ليس ثقل اعراب عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا للاستثقال كما فى قاضى فان استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب اسكانها وهو تقدير الحركتين فالاعراب فيه تقديرى للاستثقال وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاض لانه بعد الاعلال محل الاعراب فى عصا وهو الواو غير باق فاعرابه متعذر وفى قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه نصفه بثقل تلفظه بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمى لبقاء الواو فيهما قبل الاعلال وعدم بقائه بعد الاعلال فمن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشئ (قوله فيما كان اعرابه بالحرف الخ) متعلق بيكون بعد تقييده بقوله فى الاحوال الثلاث او بعضها اى يكون الاعراب بالحرف، تقديريا فى اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى او مجموعا فانه اذا لاقت مدة آخره ساكنا بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ماقبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا امافى الاحوال الثلاث فكما فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم او فى بعض الاحوال كما فى المثنى فى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن آخره مدة كالمثنى حالتى النصب والجر فانه تحرك بحركة موافقة بها ولا يحذف لعدم الدلاله عليها فيكون الاعراب لفظيا (قوله لئلا ينتقض الخ) فانه معرب بالحركة ولاقى آخره ساكنا بعد مع ان اعرابه لفظى فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة (قوله ولعله انما لم يعده المصنف رحمه الله) اى لم يعد المصنف رحمه الله هذا الموضع فى مواضع الاعراب التقديرى واللفظى ليتعرف به من لم يتتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة فى كلامهم ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعذرة والمستثقلة اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التى يكون الاعراب فيها تقديريا فمن قال ان ليس المقصود ههنا الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافى وجود وضع آخر للاعراب التقديرى وان الضمير فى قوله واللفظى فيما عداه راجع الى ما الموصولة ويجوز افراد الضمير الراجع الى الاسمين المعطوفين بكلمة او اى اللفظى فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يأت بشئ لانه حينئذ لا تنضبط مواضع الاعراب التقديرى مالم تنضبط مواضع المتعذر والمستثقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا ارجع الشارح رحمه الله ضمير فيما عداه الى الامثلة بتأويل المذكور فتدبر والله الموفق (قوله لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين (قوله وكأن الياء فى مثل غلامى

الخ﴾ اشارة الى دفع ماسيرد من غلامى ومسلمى من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة ياء المتكلم فلا يصح انه بصدد بيان الاعراب التقديرى للاسم فى ذاته ووجه الدفع ظاهر ﴿قوله لشدة الامتزاج﴾ لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن فيه فان كلا منهما كلمة مستقلة ﴿قوله ان قلت فلم يعد الخ﴾ اى اذا كان الياء لشدة الامتزاج كالجزء من الكلمة فلم يعد المصنف رحمه الله فى حالة الرفع فى مواضع التقدير المستثقل فان اصله فوى قلب الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب تقديريا كما فى مسلمى بخلاف النصب والجر ﴿قوله بطل قوله الخ﴾ لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتأويل المذكور لما عرفت وفى داخل فيما عدا الامثلة المذكورة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو والياء بالبيان مضافا الى ياء المتكلم ﴿قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا فى باب غلامى الخ﴾ يعنى ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما ان اخى وابى وحمى وهنى وفى كذلك فهو داخل فى باب غلامى فكان اصله فوى نقل كسرة الواو الى ماقبلها ثم ادغمت ولما استثقل ماقبل الياء بالكسرة وجعل اعرابه فى الاحوال الثلاث تقديريا وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حالة الرفع تقديريا وحالتى النصب والجر لفظيا ﴿قوله نعم بقى الاشكال الخ﴾ فان مذهبهم فى العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق فيقولون فى استعلام من يقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية ﴿قوله اذا جوز الحكاية فيه﴾ ومنه قول من قال دعنى من تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها فى التقدير ﴿قوله وذلك﴾ اى العدول للانحصار ولمثل ماسبق ثابت ﴿قوله لاستلزامه﴾ اى تعريف النحاة ﴿قوله فيما هو المقصود من التعريف﴾ اى تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتتبع لغة العرب فيجرى عليه حكمه من عدم دخول الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف المنصرف به لزم ان يعرف اولا عدم دخول الجر والتنوين ليعرف انه لا يدخله الجر والتنوين فيلزم تقدم الشئ على نفسه ﴿قوله وعدم انحصار المعرب الخ﴾ عطف على قوله توقف الشئ على نفسه اى لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار المعرب فى المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهى الاسماء الستة والمثنى وما الحق به والجمع المذكر السالم وما الحق به عن القسمين اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلاث واما عن غير المنصرف فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج عن القسمين ما اعرب بالضمة والكسرة ايضا ﴿قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة﴾ كتب المحشى رحمه الله فى الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اى فضل وفى الحديث من طلب صرف

(الحديث)

الحديث وهو ترتيبه بالزيادة انتهى فى النهاية فى حديث ابى ادريس الخولانى من طلب صرف الحديث يبتغى به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الصرف هو اللبن الخالص لانه خلص عنه شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل كذا فى شرح التسهيل (قوله اعنى علامته) اى علامة المنصرف وهى تنوين التمكن (قوله ولذا يقال له الامكن) لزيادة تمكنه وقوته فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين (قوله لان غيرا لاتكتسب الخ) قد يقال اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما فى عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة وههنا كذلك فيه انه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالاضافة اليه (قوله وهو مفهوم محصل) اى معين لا ابهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهما بابهام الغير (قوله لانه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على كثيرين فى حكم النكرة وفيه انه انما يكون فى حكم النكرة اذا اريد فرد ما من افراده واما اذا اريد به المفهوم فى ضمن اى فرد كان فلا (قوله لا علم جنس) لذلك بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع (قوله لانه) اى علم الجنس حيث وجدوا بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلى مما يجرى عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدروه انه علم لذلك المفهوم الكلى (قوله والقول بانه خبر) اى القول بان غير المنصرف خبر للموصولة مقدم عليه (قوله عارض غير طبيعى) احترز بغير الطبيعى عن العارض الطبيعى كالصحة للانسان وبقوله يستدعى حالة عما لا يستدعى حالة اصلا كصفرة الوجل وعما يستدعى حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظ الصحة (قوله ليست بمعنى الموجب) لان الموجب لتغير آخر الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم (قوله بل بمعنى ما ينبغى الخ) لم يقل ما يختار المتكلم لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة العارض كالصرف للضرورة والتناسب (قوله فعلى هذا يكون الخ) لان كل واحد منهما ليس مما ينبغى ان يختار المتكلم عند حصوله الحكم اعنى عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشارح رحمه الله تؤثران باجتماعهما (قوله لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ماله مدخل فى اختيار الحكم (قوله وبنى ذلك) اى كون ذلك الاطلاق على كل واحد حقيقة ثنى السبب فيكون كل واحد منهما سببا والاصل فى الاطلاق الحقيقة (قوله ولا يخفى ان هذا الوجه) الذى ذكره فى السبب جار فى العلة وهو انه ثنى العلة (قوله لزيادة الاختصاص لهما) اى اللام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوى جانب الاسمية وضعف جانب الفعل بالفرعيتين (قوله ان قلت يبقى النقض الخ) بقاء النقض بما ذكر مبنى

على ان المراد بالشرائط فى قوله باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة فى بيان العلل والافى ان يقال لا نسلم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة والتناسب لان من جملتهما انتفاء الضرورة والتناسب (قوله لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية والتأنيث مع شرائطهما (قوله بما سيجئ فى تحقيق قوله الخ) من ان المراد بصرفه جعله فى المنصرف او المعنى اللغوى او الضمير راجع الى الحكم او يطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء الغير المنصرف وهو مالا يدخله الكسر والتنوين (قوله وعن الثانى بان يمنع) اى المصنف رحمه الله وجود السببين باشتراطهما فى مسلمات لان التأنيث المؤثر فى منع الصرف اما التأنيث اللفظى او التقديرى ولا يوجد شئ منهما فى مسلمات اما اللفظى فلان التاء لدلالتها على الجمعية ليست خالصة للتأنيث واما التقديرى فلان وجود التاء فيه يمنع من تقدير تاء اخرى فهو كتاء بنت واخت حال كونهما علمين فانهما منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو وليست للتأنيث ولوجودها فى اللفظ يمنع تقدير اخرى وحاصل الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهو اختيار الزمخشرى (قوله اونقول عطف على ان يمنع الخ) اى بأن يقول المصنف رحمه الله سلمنا صدق التعريف عليه لكن لانسلم انه منصرف وقولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين الذى فى مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التى فيه غير مختصة بحال الجر بل تكون فى حال النصب ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما الممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه لانه لو وضعت الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة حال النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا للنصب وقد كان فى الاصل اعنى الجمع المذكر السالم النصب تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع الاصل (قوله او ان يحذف الخ) عطف على ان يمنع اى اجيب بان يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين من مسلمات ونقول لانسلم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلمية كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع فى بعض الاشعار بدون الكسر والتنوين (قوله حتى يلزم الخ) غاية للنفى لا للمنفى (قوله والحصر استقرائى) يعنى تتبعنا الاسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير العلل التسع المذكورة (قوله او من تسع علل) على حذف الصفة على ما قال الرضى اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد فى اى درجة كان صفة لان القصد من التميز التنصيص وهو معدوم فى اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل وقال فى بحث النعت وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها انتهى لا على حذف المضاف اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض واذ وان على ما صرح به الرضى (قوله والاول اوفق) لتعين حذف

(الموصوف)

الموصوف فيه (قوله و يماني اول البيت الخ) لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة العلل (قوله فما للصرف تصويب) كلمة ما نافية في التاج التصويب بنست فرود آوردن وكسى رادر كارى نسبت بصواب كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل التصويب النزول توهم (قوله لان ثبوت العلية الخ) وما قيل ان كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون مابعدها اعلى رتبة مماقبلها او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مماقبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليه اعنى كونه واحدا من التسع وليس كذلك (قوله فيه مساهلة) بجعل جزء العلة شرطا لها (قوله او صفة موصوف هو محذوف الخ) والتقدير والنون اعنى نونا زائدة (قوله لان اللام للعهد الذهنى) وهو في حكم النكرة لاشتراكها في الدلالة على فرد غير معين فيجوز اجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها (قوله زيدت الخ) لام العهد الذهنى زائدة عند النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعانى فهى لام الجنس ومع قرينة البعضية في حكم النكرة (قوله والجملة معترضة بين الجزاء) اعنى والنون وبين متعلقها اعنى من قبلها لبيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فانها مدار منع الصرف (قوله فالعامل هو المنع الخ) فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الشارح رحمه الله اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير (قوله قيل يجوز ان يكون عاملها الخ) اى اعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون بها وكذلك في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال المحشى قيل (قوله الفرق بين الخ) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله والظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد اعنى الفاظه لاسترة عليه فانه على الاول يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكها في الزيادة مع تقدم الالف عليها في الذكر وعلى الثانى يصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة كائنا قبلها فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون والمطلوب زيادتهما معا فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغوا (قوله اولنفس الزائد) ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعنى الالف (قوله من فسر التقريب الخ) لما كان التفسير للتقريب اى جعل الشئ قريبا بالاقرب اعنى الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر وجهه المحشى رحمه الله بان معنى الاقربية اما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات تصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب وهو الاقرب وحينئذ صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفادة من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هى الاقربية

(قوله وفيه انه اذا كان متعديا الخ) نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجئ لتكثير نفس الفعل نحو جولت وطوفت ولتكثير الفاعل نحو موتت الابل واما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثرت جراحاته وقطعاته فهو ايضا التكثير المفاعيل (قوله لعله اراد الخ) فيه انه لو اراد ضم النشر لادرج وزن الفعل ايضا فى التركيب وليس اعتبار التركيب فيه! كثر تكلفا من اعتباره فى البواقى (قوله كاعلم الخ) فان امتناع الصرف فيها بطريق نقل الحكاية الفعلية الى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذا فى بعض الشروح (قوله ولا يخفى انه لا يتناول افكل الخ) فى الصحاح الافكل على وزن افعل الرعدة ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد اوخوف وهو منصرف وان سميت به رجلا لم تصرفه فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته فى النكرة انتهى فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (قوله بل نحو اعلم ايضا) اى ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد بالحكاية فى وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان فى الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد فى الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه فى حال كونه فى الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط فى تأثيره اجتماعه مع الوصف او العلمية (قوله وقد تكلف الخ فى بعض الشروح واما تركيب التأنيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل فى عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر ونحو ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين فى بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب العجمة وهو اما تكريرها فى العجمى والعربى او تركيبها مع العلمية وآثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج الى البيان (قوله سواء كانت للالحاق) فى الايضاح معنى الالحاق ان توجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس فى الاصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله فى الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة (قوله كارطى) شجر من اشجار الرمل يدبغ به اذالفه للالحاق بجعفر فى الاكثر لان الواحدة ارطاة ولقولهم اديم مأروط فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة الهمزة فى الايضاح ويجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطى لحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها (قوله اولا كقبعثرى) اذ ليس فى الاصول سداسى حتى تلحق به قال فى الصحاح قال المبرد القبعثرى العظيم الشديد والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة لانك تقول منه قبعثراة فلو كانت الالف

للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى وقد اخطأ الجوهرى فى هذا الحكم اى الحكم بالالحاق كذا قال السيد فى حواشيه على الرضى (قوله لانها بالعلمية تمتنع من التاء الخ) فيه ان امتناعها من التاء لاجل العلمية لا للالف وجميع الاعلام مشاركة له فى هذا الوصف فكيف يصير سببا لمشابهتها بألف التأنيث (قوله واما الف الالحاق الممدودة) كعلباء فانه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما علباوان السرداح بكسر السين والحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة (قوله فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة) فى الرضى لاجتماع شيئين احدهما ضعف مايشبهه الف الالحاق الممدودة اعنى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الف التأنيث فى نحو كبرى لكون الهمزة فى الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة الحرف الاصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المقلبة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (قوله اشبه الخ) لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء (قوله يعنى ان التأنيث الخ) اى ليس مراد الشارح رحمه الله الاشارة الى انقسام التأنيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين فى منع الصرف (قوله وان كان مع التذكير الخ) اشارة بان الوصلية الى انه اذا كان معه التأنيث الحقيقى كفى ولا يكون معه شئ من التذكير والتأنيث الحقيقيين فاعتباره اولى (قوله وكذا المعنوى الذى خفى فيه العلامة) اى علامة التأنيث اشار بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوى مايكون تأنيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا بل مايكون فيه علامة التأنيث مقدرا غير ملفوظ قوله انما قال ذلك الخ قيد الحيثية يجئ للاطلاق وانه لاقيد هناك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد فى الحيثية نفس المقيد كما فى قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثانى اذ الاشتمال على العلتين معتبر فى مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله فلا فائدة فى تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة التقييد حينئذ الاشارة الى ان نسبة هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معناه الاثر المترتب على الشئ وعلة عدم دخول الجر والتنوين انما هو الاشتمال على السببين لا ذات غير المنصرف وماقيل ان فائدة التقييد الاشارة الى ان لغير المنصرف احكاما اخر لا من هذه الحيثية ففيه انه انما يتم لو كانت الحيثية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف لاينافى وجود احكام اخر له حتى تقيد بالحيثية نعم ان دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك

فى حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كأنه قيل حكمه ان لا كسرة ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحيثية فى قوله وحكمه ان يختلف الخ حيث قال اى حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق اذ لا مدخل لقيد من القيود فى هذا الحكم فانه باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من الاحكام الاخر (قوله ورجع الضمير) ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد الامرين المذكورين لتكون نسبة الحكم الى علته صرف للعبارة عن الظاهر المتبادر فان المنساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما فى تعريف المعرب وحكمه (قوله ولا يخفى الخ) فى الرضى انما لم يظهر اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين لمؤنث لان النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر ايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب (قوله الا اذا اعربا اعراب المفرد) اى جعل النون متعاقب الاعراب فحينئذ وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا فى الرضى (قوله بل يحتاج فى اثباتهما الى تكلف) وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما افادة فلا يحتاج الفعل فى كونه جزء كلام الى الاسم واما اشتقاقا فلكونه مشتقا من المصدر (قوله خفى) كما يشهد به بيان الفرعية (قوله ولم يكتف واحدة) اعاده لمضمون قوله ولم يقنع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وههنا مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء (قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب) لاعتوار المعانى عليه فيحتاج الى علامات تميز بعض تلك المعانى عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الا معنى واحد طارئ وهو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره (قوله يبنى) اى الاسم نظراً الى اصل الفعل الذى هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذى يقتضى الفاعل والفضلات (قوله ولهذا يعرب الخ) ولو كان امره قويا فى البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم (قوله بل ينزع عنه علامة الاعراب) ليكون اسما معربا بلا علامة الاعراب (قوله او منع التنوين اولا) لانه علامة التمكن اى علامة اعرابه هى التنوين (قوله وعدم ضرورة عودها) كما فى قوله اعد ذكر نعمان اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ منع الصرف لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله صورة الكسر الذى لا يدخل الفعل) ولذا يؤتى بنون العماد فى نحو ضربنى ويضربنى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر وهو الجر فى صورة الفتحة يدخله (قوله لان الاصل الخ) اشارة الى ان فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل اى الراجح المطابق للقياس (قوله ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له فى المعنى) بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال قوامون

على النساء (قوله لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء) والا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنه (قوله والمذكر هو هذا الخ) اى المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرعا الواحد مع ان هذا البحث مطرد فى ذلك (قوله لمضارعتهما بألفى التأنيث) الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث فى نحو صحراء والالف المزيد قبلها والهمزة هى التى للتأنيث دون الالف قبلها لانها فى الاصل صحرى فزيد من قبل هذه الالف الف للمدة والبناء وقلبت الف التأنيث همزة (قوله معا) ولم تفاوق احداهما صاحبتها سميا معا الفى التأنيث على طريق التغليب كذا فى العباب فالوصف بالممدودة بتأويل العلامة (قوله والثانية حرفا الخ) فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال حرف العلة (قوله ولا يخفى انه لابد حينئذ من اثبات الفرعية الخ) بان يقال المشبه به اصل المشبه فيما قصد من التشبيه (قوله لا القسم الآخر الخ) لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل فى بيان الفرعية فى القسم الآخر ان الحرف الزائد فى الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصلا للاسم الذى فيه الزيادة لا لمعنى لان الاصل فى الالفاظ ان تكون لافادة المعنى (قوله ولذا جاز قصر الممدود) لان المقصور اصل الممدود كما عرفت (قوله بشرط العلمية) دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرطاً لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله « فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع » (قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين) اى الوجود والعدم او طرفى الحكم اى الايجاب والسلب (قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) اى للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود (قوله ويقيد بجانب الوجود) اى يفيد الجواز بجانب الوجود اى يجوز وجود صرفه فيكون معناه ان عدم صرفه ليس بضرورى وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع (قوله فان مالا يترتب عليه الخ) دليل لحكم مطوى اى عبر عن جعله فى حكم المنصرف بالمنصرف لان مالا يترتب الخ (قوله والتوجيه الآتى الخ) اى فى الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوى (قوله من عدم مانعية التعريف) اى تعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب حكمه للضرورة فهو من افراد المحدود (قوله والقول الخ) اى القول فى دفع عدم المانعية بان المصنف رحمه الله وافق القدماء فى حكمه بانصراف مادخله الجر والتنوين للضرورة وخالفهم فى التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله

الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان (قوله بعيدجدا) اذلاوجه لاختيار ماهو مزيف عنده (قوله والمعنى ماالذي او اي شيء الخ) يعني ان كلة ما استفهامية وذا اماموصولة اوزائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان لايشم منصوب بنزع الخافض او مجرور بحذفه وخلاصة المعنى لاحرج على من شم تربة احمد صلى الله عليه وسلم في تركه شم الغوالي لعدم الاحتياج اليه (قوله والجملة استئنافية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة اي لم اعيدذكر نعمان (قوله هنأني الشيء ومرأني) بالحركات الثلاث في العين قوله عند من لم يثبت مرأني قال الاخفش يقال مرأني الطعام وقال بعضهم تقول امرأني الطعام قال الفراء مع هنأني قالوا بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأني كذا في الصحاح (قوله ثم قال يسر) الاصل يسرى اسقط الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراء المكسورة (قوله لموافقة قلى) فان امالته قياسي لكون الفه منقلبة عن الياء واميل الف سجا مع كونها منقلبة عن الواو لموافقته (قوله افصح) لما يجيء من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى برأسه (قوله لانه بيان لما ابهمه الخ) يعني انه ابهم في حد غير المنصرف قيدين من تسع ومايقوم مقامهما وقد بين الاول بقوله وهي عدل الخ فكان المناسب ان يبين الثاني ايضا في جنبه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل الخ بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم في تفسير ما ابهم في الحد فاندفع ماقيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لامشاحة في وقوعها انما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لاتصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله لكونه نهاية جمع التكسير) فان الشيء اذا بلغ نهايته وكماله قوى غاية القوة (قوله لتكرر الجمعية) وتكرر الشيء يوجب قوته (قوله لكونه لانظير الخ) فانه اذا لم يكن له نظير في الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قويا في جمعيته (قوله واما نحو ثمان الخ) لما كان بعض الآحاد واردا على صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لانظير له في الآحاد اعتذر عن ذلك والمراد بنحو ثمان وامثاله من نحو رباع لمن التي رباعيته وشناخ بمعنى طويل وضراب اي غليظ قصير ومعنى قوله شاذ انه قليل في حكم العدم (قوله واما نحو الترامي) اي المصادر المنقوصة من باب التفاعل (قوله واما نحو هوازن) اي سراجل وبراقس اسم كلب ومعافر اسم حي من اليمن (قوله فالالف فيهما الخ) والاصل يمني وشامي (قوله وكذا تهام الخ) اصله تهمي عوض الالف من احدى يائي النسبة فصار تهامي ثم سقط الياء للتنوين (قوله وانما لم يعد الخ) حيث جعل غير منصرف واراد بنحو عواري وقاري وكراسي وبخاتي ودباسي في جمع قري وكرسي وبختي ودبسي (قوله جمع عارية) بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (قوله

(لانها)

لانها تثبت الخ ﴾ اى لان تلك الياء تثبت فى واحده فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت عارضة فى الواحد ﴿ قوله وقيل ان ثمانيا الخ ﴾ اى قيل فى الاعتذار عن مجئ ثمان انه مثل يمان والاصل ثمنى عوض الالف عن احد اليائين فصار ثمان ﴿ قوله الذى هو الثمن ﴾ وابدال الضم الذى كان فى المنسوب اليه بالفتحة من تغييرات النسبة كما قيل تهامى فى النسبة الى تهامة ﴿ قوله ولا يخفى بعده ﴾ اذ لا معنى للنسبة الى الربع فى ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع بالنسبة الى الربع والخمس بالنسبة الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين الجزئين الى جزئهما كذا فى الرضى ﴿ قوله فى الاصل عدد ﴾ اى لا معدود ﴿ قوله والثمانى هو المعدود ﴾ اى الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود لا العدد ﴿ قوله فاذن الخ ﴾ اى ان كان ثمانى منسوبا الى ثمانية فالالف التى فى ثمان غير الالف التى فى ثمانية تقديرا وكذا الياء التى فى ثمان غير الياء التى فى ثمانية ليصح كونه منسوبا اليه وان الفه عوض عن احدى اليائين وهذا كما قيل فى هجان وفلك ﴿ قوله واما نحو اكلب الخ ﴾ جواب على ما يقال انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظير له فى الآحاد فكذلك اكلب واحال لا نظير له فى الاحاد فلم لم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله ﴿ قوله بدليل تصغيره على لفظه ﴾ فيقال اكيلب واحيال ﴿ قوله ولا يصح الاعتذار ﴾ اى لا يصح الاعتذار عن نحو اكلب بان له نظيرا فى الاحاد لمجئ اذرح وآجر وآنك واشد لان الاول منقول والاخران اعجميان الآجر قد يشدد راؤه قال فى الصحاح الآنك الاسرب وهو افعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الآنك واشد ﴿ قوله بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه ﴾ قال بلغتها واجتمعت اشدى ﴿ قوله السوارياره دست ﴾ بالياء المثناة التحتانية والراء لفظ فارسى معناه دست برنجن ﴿ قوله التكثير ﴾ فقط دون الضروب المختلفة ﴿ قوله وقد اشار الخ ﴾ بقوله كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل فى الوزن كيلا يسبق الى الفهم ان المراد الموافقة فى الوزن الصرفى ﴿ قوله الهمزة فى الممدودة ﴾ عند سيبويه فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الالف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان او ضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احداهما لاحتيج الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ماقبلها الفا كما فيهما ﴿ قوله نسبا ﴾ اى الالفان ﴿ الى التأنيث ﴾ حيث قيل للممدودة للتأنيث فان الممدودة مجموعهما ﴿ قوله تغليبا ﴾ لالف التأنيث على الالف الزائدة ﴿ قوله اى لبنائها ﴾ المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن ان يشاركها فيها غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة فيكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل فى موضعه وانما لم تكن التاء لازمة

لبناء الكلمة لانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ﴿قوله وان اتفق الخ﴾ بان صارت داخلة فى عادتها ﴿قوله او شرط تأثيره﴾ كلمة او لمنع الخلو ﴿قوله وهو فى اللغة الصرف﴾ وقع فى الرضى ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول الخ الظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفى للعدل كما وقع فى بعض شروح التسهيل العدل صرفك اللفظ يعنى ان العدل فى عرفهم بمعنى الصرف يقال اسم معدول الخ فالاوفق ان يفسر بالاخراج ليكون التعريف باللازم المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول اولى لان الادباء جوزوا التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوى والالم يتوجه الاعتراض اذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوى والعرفى لا توافقهما فى التعدية واللزوم ولا شك فى تحققهما ههنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظة فى اللغة او ان يقال وهو فى اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفى الاصطلاح صرف الاسم عن صيغته يقال اسم معدول الخ فاقيل لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء فى اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل اى نحاه كذا فى القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفى لا المعنى اللغوى لكونه فى اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور فى القاموس بقوله عدل عن الطريق عدلا وعدولا اذا حاد ويقال عدل اليه عدولا اذا رجع وهو يدل على ان الموصول بعن معناه الميل والموصول بالى معناه الرجوع فلا يصح ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه ﴿قوله فيصح تفسيره بالخروج الخ﴾ يعنى ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان المتبادر منه عند الاطلاق بنفسه فان العام يرد اطلاقه فى فرد منه شائعا فلشيوعه يتبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارجى والذهنى وان كان المتبادر منه الخارجى واذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية فيصح تفسير العدل المبنى للمفعول اعنى المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضى وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج بكونه مخرجا ثم انه ذكر الشارح الرضى فى بحث المصدر ان المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبنى للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبنى للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ فى مفهوم الفعل

(خارج)

خارج عن المصدر لازم في الوجود فان اضيف الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا للمفعول وان لم يذكر مع شئ منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما نحن فيه فقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ماهو صفة للفاعل وماهو صفة للمفعول لابدله من دليل كلام لاطائل تحته (قوله الاضمنا) اى تبعة فان الاخراج يستلزم الخرجية (قوله اى مادته) اما بحذف المضاف اوذلك التجوز بذكر الكل وارادة الجزء (قوله اذلا يتصور الخ) تعليل لمقدر اى انما فسرناه بالمادة اذلا يتصور خروج الكل اى الاسم الذى هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذى هو الصيغة (قوله فان خروج سحر الخ) يعنى لو لم يرد بالصورة مايشمل الصورة الحكمية يلزم ان لايكون سحر اذا اريد سحر معين معدولا عن السحر المعرف باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة برأسها لادخل لها فى الصورة مع انهم صرحوا بانه معدول عنه فلابد من تعميم الصورة (قوله لانها غير متناولة الخ) لان من والمضاف اليه ليس داخلا فى الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا فى صورته الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه فى الشعر (قوله ولهذا) اى لعدم تناول قوله صيغته للصورة الى صلة لاسم التفضيل بمن او الاضافة بغير تفسير العدل ليدخل فيه نحو آخر على جميع التقادير (قوله وفيه) اى فى هذا التغيير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير فى معدولا عن المجرور بلفظ فى لانه يصدق انه خرج عما هو حقه من استلزام فى ويمكن ان يجاب بانه لانسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا (قوله بجواز الفصل ههنا الخ) لم اجدله مثالا فى الكتب المتداولة (قوله ان ذلك الخروج) اى خروج يوم الجمعة منصوبا عن فى يوم الجمعة خروج ناقص لان فى مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ فكأنه لم يخرج (قوله قيل لم يدخل الخ) قاله السيد الشريف فى حواشى الرضى واما نحو مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج المطلق مالا يستند الى اخراج كما فى قولك خروج زيد الى بلد كذا وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لايكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهذا امر بديهى فالمراد من خروجه ان لايكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية لان لها عللا تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة واخراج المتكلم وحينئذ اندفع اعتراض المحشى كما لايخفى (قوله فانه امر اعتبارى) فلو كان له فى دخل فى الصورة لزم ان يكون الامر الاعتبارى داخلا فى الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا (قوله واللفظ الخ) فالمراد بالخروج الخروج التام (قوله على تقدير كون تغيره غير قياسى) فهما خارجان بما خرجت به المغيرات

القياسيه (قوله كائن وجهه) اى وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة اعنى وجدان هذه الامثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (قوله المشهور) نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله انه قال فى شرح المنظومة اعنى بالتحقيق ما ثبتت معرفته صرف او لم يصرف ونعنى بالتقديرى ما تتوقف معرفته على منع الصرف (قوله ولعل وجهه الخ) خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع وليست فرعيته الا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لان اعتبار العدل فى نظر النحوى مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فى نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا (قوله فكيف يصح الخ) اى اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل اولا وبالذات فى نظر النحاة فلا ينافى وجود دليل آخر يكون مثبتا له ثانيا وبالعرض (قوله او ضرورة مثله) كالبناء فى نحو امس وحضار وطمار (قوله واما ثبوت العدل الخ) جواب سؤال وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما فى نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوته فى قطام انما هو بالعرض طردا للباب والكلام فى ثبوت العدل قصدا وذا لا يكون الا لمنع الصرف او لضرورة مثله (قوله هذا اخصر الخ) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضى متحدان فى ان معنى ثلاث ومثلث مكرر والفرق ان الشارح رحمه الله اثبت كون القياس فى ثلاث التكرار لفظا بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشيخ الرضى بان فائدة ذكره فى الكلام تقسيم ذى اجزاء على هذا العدد والمطرد فى غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرر اللفظ فكان القياس فى ثلاث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح رحمه الله اخصر من طريقته لكن طريقة الرضى تشتمل على فوائد ذكره فى الكلام بيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية كأنه قيل منقسمة على هذا العدد كما فى قولك قرأت الكتاب جزء جزء الا انه اجرى الاعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيهما التكرار بوجه لا يجرى فى غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله فانه يقتضى ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان تكون اسماء العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد وواحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلاثة واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصد به تقرير المعنى الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ (قوله مكرر) اى على الاطراد على ما نص عليه فى الرضى ليتم التقريب فالاولى التنصيص عليه (قوله كذلك) ان يكون اللفظ مكررا على الاطراد

(ويجوز)

ويجوز ان يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة وبغيره مكرر كما في جاء القوم ثلاث (قوله والحاقا للمفرد المتنازع فيه) اعني لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بانه مكرر الاصل اولا (قوله بالاعم الاغلب) اعني المكرر لتشاركهما في المعنى المفاد بهما (قوله اراد بالى الخ) فكلمة الى لمجرد الانتهاء لا لانتهاء الغاية (قوله فالاظهر الواو) لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع (قوله قال الرضى رحمه الله) اشارة الى ان ماذكره الشارح رحمه الله مخالف لماذكره الرضى رحمه الله وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصرى والصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البنائين الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله من عشرة) اى من لفظ عشرة (قوله من قول الكميت) ولم يستر يثوبك حتى رميت فوق الرجال نصا لا عشارا (قوله وعن مكرر) اى عن لفظ مكرر الى لفظ وفي الصحاح ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى معنى مكرر حيث قال وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل من ثلاثة الى ثلاث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى وثلاث وهو قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرر العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اى جاؤا مزدوجين كذلك جمع معدول العدد (قوله وهي موضوعة للوحدات الخ) فعنى اسماء العدد الوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا الوحدات المكررة (قوله حتى يكون اوصافا) فان الوصف ما دل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها (قوله صارت الوصفية اصلية) وان كانت عارضة بالقياس الى وضع ثلاثة (قوله ولقائل الخ) يعني لم لا يجوز ان يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي وان كانت باعتبار الوضع الافرادي موضوعة للمعنى الاسمى اعني الوحدات الثلاث (قوله لا فيما هو جنس الخ) المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الانسان جنسان مختلفان (قوله ان قلت ان اريد الخ) يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بأن يقال آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل بأحد الامور الثلاثة ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلمة لان آخر موضوع للزيادة لكن لا نسلم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة لان اخر مستعمل بمعنى الاغيار (قوله قلنا الخ) وحاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات الكبرى المراد بقولنا قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اى بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المذكور لكن يجب ان لا يتعرض لكون آخر معدولا عن واحد بعينه اذ الوضع لا يقتضى الا احد الامور الثلاثة

مطلقا الا واحدا بعينه ويجب ان يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى يظهر صدق العدل على اخر في جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية لما مر ان اللام بمنزلة الجزء واما على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من (قوله يؤيده لزوم المطابقة الخ) يقال جاءني زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من لانه لما غير صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها (قوله لزوم تخالف المعدول عنه الخ) فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من ايام أخر (قوله بجواز عدول الخ) بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلي ايضا كما مر نقلا عن الجوهري في ثلاث ومثلث (قوله اذا اردت به سحر ابعينه الخ) اى قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك جئتك يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى نجيناهم بسحر او التعيين دون الظرفية عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا (قوله لفظا ومعنى) خلاصته بيان العدل فيه بالاعتبارين اذ طريق تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجرى مجراه اعنى الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر وهو التعريف بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن التعريف اللامى واعتبار التعريف العلمى (قوله فلا بد من اللام) او الاضافة على ما صرح به في الرضى في بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة (قوله سواء صار بالغلبة) فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة لتعريف العهد (قوله في المشهور) فان الجمهور على ان فتحته اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريف سحر عندهم لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبنى لتضمنه معنى التعريف كامس ورد بثلاثة اوجه * الاول ان منع الصرف خروج عن الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه * الثانى انه لو كان مبنيا لكان عين الفتحة به اولى لئلا يوهم الاعراب * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين في قوله «على حين عاتبت المشيب على الصبى» لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح التسهيل للفاضل المصرى وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير فالمعدول عن المعرف باللام اذا لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر (قوله والعلمية المقدرة) اى علمية الجنس كما صرح به في المنهل (قوله وكامس

الخ)

الخ) عطف على كما فى سحر (قوله حاله الرفع عند بنى تميم الخ) اى فى لغتهم فانهم يقولون مضى امس بالضم وقت امس وخرجت اول من امس بالكسر على مانقل سيبويه واللغة بناؤها على الكسر فى الاحوال كلها وهو مذهب الحجازيين ونقل الزمخشرى وجماعة من النحاة امس معرب عند تميم فى جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر فى امس علة البناء كما ذهب اليه اهل الحجاز وان يعتبر علة منع الصرف فابتدئ باعتبار الاعراب اذ هو اشرف واولى بالاسمائية واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار فى حال الرفع غير منصرف والحالتان الباقيتان ان سوى بينهما فى الفتح لم يتبين بناؤها لكونها اعراب غير منصرف وان سوى بينهما فى الضم بحيث لم يتبين اعرابها فلم يبق الا الكسر فسوى بينهما (قوله وكضحى الخ) عطف على كما فى سحر (قوله عند الجوهرى) فانه حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف (قوله والقياس الخ) اى ان القياس الذى سبق من ان كل اسم جنس اطلق واريد به فرد معين الخ يقتضى ان يكون صباح ومساء اذا اردت بهما صباح يومك ومساء يومك كامس وسحر مبنيين اوغير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا انهما لم يوجدا مبنيين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى اللام او تقدير العلمية واليه يشير كلام الرضى فى بحث الظروف حيث قال ولم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره فى امس (قوله وعدول ظواهر المثنى) عطف على المطابقة اى ينبو عن القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثنى وانما ادرج لفظ الظاهر فى الموضعين لانه لاعدول فى معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكور لاتحادهما فى المعنى لان ذلك الواحد يستوى فيه الجميع (قوله ولا يخلو عن بعد) اى لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها تغييرات قياسية وان كان فيها باعتبار استلزامه كلمة من (قوله وعلى هذا يتحقق الخ) اى على تقدير كون اخر معدولا عن آخر من يتحقق العدل فى جميع تصاريفه الا صيغة الواحد المذكر اذ لافرق حينئذ بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من فى الاول وذلك لايوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من فى الصورة الحقيقية الحكمية (قوله وعلى كلا التقديرين) اى على تقدير العدل من المعرف باللام او من المستعمل لايظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا فى اخر لعدم احتياج اخرى واواخر الى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما اعنى الف التأنيث والجمع المنتهى وعدم اعراب منع الصرف وهو الفتحة فى البواقى اعنى اخران واخرون واخريان واخريات اما فى المثنى والجمع السالم فلكون اعرابهما بالحروف واما فى الجمع المؤنث السالم فلان اعرابه فى الحالتين بالجر لان النصب فيه تابع للجر كما فى الجمع المذكر السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا

او غير منصرف كما عرفت فى مسلمات حال كونه علما المؤنث (قوله بما ذهب اليه الخليل) من كونها معرفات بتعريف الاضافة مع عربها عن تلك الوجوه فالاصل فى جاءنى القوم اجمعون اجمعهم وقرأت الكتاب اجمع اجمعه (قوله سواء كان المضاف الثانى تكرار اللاول) كما تيم تيم عدى اولا كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد والبيت الآتى (قوله نعم بشترط الخ) اى يشترط فى ان يكون المضاف الثانى تابعا للمضاف الاول (قوله ولذا) اى لاجل الاشتراط المذكور (قوله ودلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مفعول مالم يسم فاعله لاضيف وعليه متعلق بدلالة اى دلالة اللفظ الذى اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه المحذوف (قوله نحو الاعلالة او بداهة سابح) من قول الاعشى تمامه « نهد الجزارة * ولا تقاتل بالعصى ولا ترامى بالحجارة » الاحرف استثناء من السابق والعلالة بالضم بقية جرى الفرس والبداهة بضم الباء اول جرى الفرس والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهى بضم الجيم والزاى المعجمة والراء المهملة المفتوحة القوائم الاربع والتقدير الاعلالة او بداهة سابح يعنى كنا فى حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جرى الاعلالة او بداهة الفرس السريع السير العظيم القوائم اى غليظها (قوله اذا كان مجموعا) نحو احمر وحمراء وحمروا صفر وصفراء وصفر (قوله لاعلى جميع) فلا يكون قياس جمعاء ان يجمع على جمع (قوله انه علم جنس) فانه وضع تأكيد للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل فى شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه تعريف الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الاضافى وهو ضعيف لان التعريف الاضافى غير معتبر فى منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما سيجئ واما مع حذفه فالمانع من اعتباره كذا فى الرضى (قوله اليه ذهب المصنف رحمه الله) فهو عنده كاسود وارقم (قوله فان كان الاول الخ) يعنى لاجمع حالان الوصفية الاصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على اجمعون على كلا الحالين (قوله انه اتم جمعا الخ) اى الكتاب اتم من حيث جمعه للالفاظ والحركات والسكنات والتحريد فى قراءتى من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا الى التعميم كما فى الله اكبر (قوله ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه (قوله لوازم اسم التفضيل) من الاضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة (قوله فهو اخر) فى حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم الا انه معرفة واخر نكرة (قوله كما يصح حسناء وخشناء الخ) يعنى اذا صح ان يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلاء لمجرد مشابهتهما لاحمر فى الاستعمال على المعنى الوصفى كان صحته فى اجمع بعد تجريده عن معنى الزيادة اولى لمشابهته لاحمر لفظا ومعنى (قوله وفيه بحث الخ) حاصله انه اذا كان اسما بمعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون

(فى حكم)

فى حكم احمر يعنى والجواب عنه ماذكره المحققون من علماء الحنفية رحمهم الله فى تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجتماع بلفظة اجمعون وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به فى التلويح (قوله من تفسير معنى الخروج الخ) جعل بيان الموصول مجموع الامرين من تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر خروجه عنها والتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ماذكر سابقا بقوله واما المغيرات الشاذة الخ كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الاصلية وهنا استدل على عدم دخولها فى تفسير العدل بناء على تفسير الخروج والتنبيه بالامثلة فانه قد اتضح بالامرين المذكورين غاية الاتضاح انه اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية بتحقق العدل كما اعتبر فى الامثلة والافلا وفى المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والا لم تكن شاذة فلم تكن معدولة وبما ذكرنا ظهر ان ماقيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر قوله كيف ولو اعتبر جمعهما ولاعلى انياب الخ عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج الى التكرار مندفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج فى الجواب واجاب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانيا بالاستدلال بعد ان وضح ان المراد منه ذلك (قوله اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء) وعلى تقدير كونهما مغيرى اقواس وانياب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغير الواحد ابتداء فضلا عن ان يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع ولا يخفى ان بيان المحشى رحمه الله مخالف لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ فى هذه الجمعية جمعية اقواس وانياب وحينئذ يكون مؤدى كلامه انه لو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ فى هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ اصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعهما فى نفسهما اولك ان تجعل المشار اليه جمعية اقوس وانيب ويكون معنى قوله ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين (قوله وان اختل احد الشرطين) اما بانتفاء الاول فقط بان لا يجئ له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال او بانتفاء الثانى فقط بان وجد له فعل وفاعل قبلها كختع وحطم علمين او بانتفاء كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال ايضا (قوله انصرف) لعدم تحقق العدل اما فى الاول فلانتفاء المعدول عنه واما فى الثانى والثالث فلجواز كونه منقولا عن فعل جنسا (قوله فينبغى على هذا) اى على ماذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمى (قوله قلنا لما سمعا الخ) حاصل الجواب ايضا بطلان المذكور وان كان يقتضى كونهما منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين الا انهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين

لامنقولين فهما فى حكم المستثنى (قوله قلنا قوله هذا الخ) اى قول السائل للشرط الاول ينافى ماقال الشارح رحمه الله انما يصح اذا كان المعدول عنه فى العدل التقديرى فاعلا اسم جنس وهو اى كون المعدول عنه فاعلا اسم جنس يخالف ماهو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هذا اى القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع فحينئذ لايكون المعدول عنه ثابتا فى العدل التقديرى بل ماعاثله فى الصورة خلاصة الجواب ان ماذكره الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضى ثبوت اصالته حتى ينافى ماذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضى ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس فيكون معدولا عنه حيث قال واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لثبوت قاثم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا من فاعل اسم جنس وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل الجنسى فالتنافى بين ماقال الرضى وماقاله الشارح رحمه الله ثابت (قوله على زعم بعض النحاة) دفع لماقيل انه كيف يصح ان بنى تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذى من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا انهم اعتبروا فى لغتهم ومحاوراتهم (قوله اى لينضم الخ) اى قال صاحب العباب لينضم سبب ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث يوجب البناء اذلا واسطة بين منع الصرف والبناء وماذكره المحشى رحمه الله الاولى لانه يوجب البناء على الكسر بخلاف ماذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا (قوله اذ كسر الخ) دليل لمقدمة مطوية اى انما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة لبنى تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره (قوله ولان الرا الخ) عطف على قوله ليحصل الكسر (قوله والبناء اخف من الاعراب) لكون الكلمة فى البناء على حالة فيعتادبها المتكلم بخلاف الاعراب (قوله لخفائه) لان الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير وبمايقابل الاسم وهو المراد ههنا (قوله لم يتعين الا بعض الصفات الخ) اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلالتها على تعيين الذات باعتبار كونها مكانا وزمانا وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة فى مفهوماتها ثم لايخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من المشتقات ووضع المشتقات نوعى كما تقرر فى محله ففى التعريف كون الاسم دالا باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم يتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة الا بالصفه التى اخذت معها فلا ينافى ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذى ذكره المحشى رحمه الله لان الفياض لايدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة الا باعتبار

(اتصافه)

اتصافه بالبعض كسائر مايوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها
ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لايدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتقليل واستفادة كونها
رجلا او حمارا او دارا باعتبار خصوص المادة ﴿ قوله لان الاوصاف ﴾ المراد بالاوصاف
ههنا الدوال وبالصفات المعانى القائمة بالغير وبكونها مقيسة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك
الذوات مأخوذة فيها والذوات خارجة عنها والمراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك
الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لاتخلو عن اغلاق ولا ظهران
يقال الاوصاف المشتقة من المصادر التى اخذت فى مفهومها النسبة الى الذوات المعينة ﴿ قوله
فانه بعيد ﴾ لعدم سبق الذهن اليه ﴿ قوله لايخل بالوزن فيما اوله الخ ﴾ فى الرضى يختل بالتصغير
وزن الفعل ان لم يكن فى اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم فى خضم واما ان كان فى اوله
زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لايزيله كاحيمد ونريجس ويشيكر وتغليب لانه على وزن
مضارع فيعل ﴿ قوله فكيف يصح الخ ﴾ فان الوصفية تنافى العلمية ﴿ قوله كما هى طارئة على
يعمل ﴾ لان يعمل للمذكر ويعملة للمؤنث فالتاء طارئة فصدق على يعمل انه قابل للتاء
﴿ قوله والمذكر الخ ﴾ فيكون اربعة مقدما على اربع فصدق على اربع انه غير قابل للتاء لانه
حصل من اسقاط التاء ﴿ قوله لانه اذا جاز الخ ﴾ يعنى ان وزن الفعل فى يعمل كان فى الاصل
بسبب لحوق التاء ثم خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصلا فى اربع فى الاصل لكونه بالتاء
ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيهما فى الحال والمخرج وهو
عروض التاء سابق فى اربع وفى يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصلى فى يعمل بسبب
عروض المخرج اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارضى الحاصل فى اربع بسبب سقوط
التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التى هى من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل
بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن فى يعمل واعتد فى اربع ﴿ قوله
لان قولك الخ ﴾ تعليل للنفى يعنى ان التاء فى اربعة ايضا للتأنيث وتوصيف الجمع المذكر سواء
كان مكسرا او سالما بتأويل الجماعة ﴿ قوله والتذكير الخ ﴾ جواب دخل مقدر وهو انه لو كان
اجراء اربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور ﴿ قوله وعدم
انصراف قولهم اربعة الخ ﴾ فى شرح الرضى قال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض
نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا
تنصرف الا اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة
ضعف خمسين انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص
معين انما التعدد فى المعدودات ولذا صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون
علم جنس وهم ﴿ قوله لتفرع الدلالات الثلاث ﴾ اى المطابقة والتضمن والالتزام وفى

توصيفهما بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية فانهما لعدم انضباطهما غير معتبرين في باب الافادة والاستفادة (قوله بتوهم ان اشتمال الخ) بجامع عدم الخروج (قوله ولك ان تقدر الخ) فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية (قوله اى غلبة الاسمية) فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس (قوله عن كونه وصفا لفظا) اى لايتبع الموصوف لفظا (قوله وهو ظاهر) لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره (قوله ولا غلبة) اى لعدم صحة اجرائه على ماغلب فيه لكونه معتبرا في مفهومه فلا يقال قيد ادهم (قوله يقتضى عدم اشتراط) اى عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة (قوله لعدم تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمة وبياض والقيد بما فيه دهمة (قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق) اى حمل كلام المصنف رحمه الله على الاطلاق وارقم اسم للحية مطلقا مخالف للغة (قوله فالاولى ان يقال انه بصدد الخ) اى الاولى ان يقال ان المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التى غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية وفيه بحث لان المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى انتهى فان عبارته هذه تنادى بأن هذه الاسماء زال عنها معنى الوصفية بالكلية (قوله الفاء للنتيجة الخ) دفع لما يتوهم من استدراك الفاء او اللام (قوله فيدل على ترتيب العلم) اى كون العلم بالاول سببا للعلم بالثانى سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما (قوله فيفيد ترتب المعلوم) اى كون الاول علة للثانى في نفسه استفيد العلم بالثانى منه اولا (قوله ليصح الخ) يعنى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه عليه صرف فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بأن يجعل مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثانى على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا غاية الظهور (قوله فهو عطف على صرف) فهو فرع الاصل الاول وليس داخلا في المجموع المتفرع على المجموع (قوله الى الكل) اى كل المثال لانه صفة لجزئه الذى هو اربع (قوله اى صرف الخ) احتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود (قوله الشقراق) بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف (قوله وهى تاء زائدة) احتراز عن تاء اخت وبنت وهنت وقوله ينقلب في الوقف هاء نصب علامة اخرى ليتميز كال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصله التاء ولو قال زائدة في آخر الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعلة ولات (قوله فلو سمى به

(مذكر)

مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العلمية (قوله كانت كهند) في جواز الصرف
وعدمه لكون تأنيثها معنويا وانتفاء شرط تحتم تأثيره (قوله ليست متمحضة للتأنيث)
فلا يكون تأنيثها لفظيا (قوله ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها) حتى يكون تأنيثها مقدرا
وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنويا (قوله للزوم الالف) لكونها جزء الكلمة
(قوله وحينئذ تكون لازمة للكلمة) وقد فصل الشارح الرضي معاني التاء وبين ما تكون
لازمة وما لا تكون لازمة (قوله كجرة) فان دخول التاء فيها لا لمعنى من المعاني بل هو
ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي (قوله ولم يعتبروا هذا اللزوم) لكونه عارضا
بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع ثان (قوله تصرف) على صيغة المضارع
المعلوم بحذف احدى التائين (قوله فالمراد بالاعلام) اى في قول الشارح رحمه الله
لان الاعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر الامكان احترازا
عن التصرف الواقع في الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط (قوله اى ما يكون تاؤه
مقدرة) اى ليس المراد بالتأنيث المعنوي ما يكون اسما لمؤنث حقيقي بل ما يكون التاء
فيه مقدرة سواء كان اسما لمؤنث حقيقي كهند وزينب اولمذكر حقيقي كقدم اذا سمي به
مذكر اولا تلك ولا ذاك كحلب ومصر (قوله ولا مجال لتقدير الخ) بيان لوجه كون التاء
فقط مقدرة في التأنيث المعنوي (قوله وشرط الظاهر العلمية) فما يكون تاء تأنيثه مقدرة
اولى بهذا الشرط (قوله مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال من انه لا يحصل الفرق
بما ذكره الشارح رحمه الله لان العلمية كما انها شرط لوجوب تأثير التأنيث اللفظي شرط
لوجوب تأثير المعنوي ايضا لان كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل
الدفع ان المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق الوجوب
لا شك انها ليست كذلك في التأنيث المعنوي وان كانت شرطا لها بمعنى انها تتوقف عليه (قوله
فدار كهند) في جواز الصرف وعدمه (قوله بحسب الاصل) لان اصلها دور (قوله هذا
الثقل يوجب الخ) لان هذا الثقل يوجب زوال الخفة التي تعارض احد السببين لا على التعيين
فيكون شرط التأثير هما عند اجتماعهما وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى
يرد ان العلمية مؤثرة من غير هذا الشرط اذا كان مجامعا لسبب آخر (قوله قلنا لان الكلام
الخ) يعني الامر كما قلت الا ان المصنف رحمه الله انما خص التأنيث المعنوي بالاشتراط
المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرط ولا يلزم من التخصيص الذكرى التخصيص
الثبوتي حتى يرد ما ذكر (قوله اولان الخ) اى لا نسلم انه شرط لتحتم تأثير كل منهما بل
للمعنوي فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه
للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح رحمه الله (قوله دون العلمية) فانها
قوية ولذا كانت سببا برأسها وشرطا لتأثير سبب آخر موجبا لقوته (قوله لا يلائم البيان الخ)

حيث جعل الخفة معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لايلائم اذ يمكن ان يقال المراد باحد السببين التأنيث (قوله ممتنع صرفها الخ) يعني ان اسناد ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر حينئذ ممتنعة بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لايجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها الاان المصنف رحمه الله قال ممتنع باعتبار كل واحد منها وماقيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والحرف ففيه ان المراد من هذه الاسماء نفسها والاسم اذا اريد به مجرد اللفظ يستوى فيه الامران التذكير والتأنيث لارجحان لاحدهما على الآخر ولذا قال الرضى ان اسماءا لكلم مبنية نحو ان تنصب وضرب ماض وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ والكلمة (قوله او ممتنع كل منها) يعني ان الاسناد على حقيقته والمتعلق محذوف (قوله والاول اوفق الخ) فان الجواز فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع ايضا مسندا اليه (قوله وههنا شروط تركها) يعني ان بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأثير التأنيث المعنوى قاصر لان ههنا شروطا اخر تركها فما قيل ان المراد ان شرطه حين تسمية المذكر به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الاخيران لايدفع القصور في البيان نعم لو قدر الاعتراض بان شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر بل ههنا شروط اخر لكان هذا الجواب نافعا (قوله ان لايكون ذلك المؤنث الخ) كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب (قوله وكذا حائض) اى ما كان نعتا بغير التاء لمؤنث (قوله لان الاصل الخ) فكل نعت بغير التاء لمؤنث فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث (قوله كرجال) اى كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء دون نسوة (قوله لجواز تأويله بالجمع) فيكون مذكرا (قوله ان لايغلب) اى لايغلب استعماله مذكرا قبل تسمية المذكر به (قوله ثم تساوى استعماله) اى قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية وكذا الحال في الشرطين الباقيين (قوله في الاول) اى فيما كان ذلك المؤنث مذكرا في الاصل (قوله بقسميه) اى الاسم والصفة (قوله طارئة) اى على الوضع الاصلي (قوله وفي الثاني) اى فيما تأنيثه بالتاء غير لازم (قوله وقدزال بالعلمية) اى العلمية المذكورة ماطرأ في الاول وماعرض في الثاني (قوله ان الحكم للغالب) يعني ان المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لاتأنيث حال التسمية والحكم للغالب فاى الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمهما (قوله يظهر وجه ترك الشروط) هو ان قوله فان سمى به مذكر بيان لحكم التأنيث بعد التسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيث وفي الاقسام الثلاثة لم يبق التأنيث وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلهما شيهة

ووعدة (قوله يجوز ايضا) يعنى ان الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف اما بالاشتراك او المجاز كما فى الوصف والعجمة ويجوز ان تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ماهو الشائع ويقدر المضاف او الحيثية ولا يخفى اولوية ماذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الاسباب لان المراد بالمعرفة التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما والتعريف ليس بعلم بل يوجد فى العلم (قوله يجوز ان يراد الخ) يعنى ان ماذكر لو كان المراد شرطها علمية لم لايجوز ان يكون المراد علمية مافيه التعريف (قوله هناك لام ابدل الخ) يعنى ان ال فى قوله التأنيث لام التعريف وهى تؤدى المضاف اليه اى علمية المؤنث لانه يدل على ان المراد منها علمية معينة وهى علمية مافيه التأنيث وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله او بالتنوين والقول ان المراد هناك لام ابدل من الضمير او المضاف اليه فان البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض اللام عنه يحتاج فى ارجاعه الى ضمير المؤنث الى تكلف (قوله وليس هنا لام) اى ليس فى قوله ان تكون علمية لام حتى تعتبر عوضا عن المضاف اليه ومؤديا معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح (قوله للزوم التكرار لفظا) اى يفوت التفنن فى الكلام الذى هو طريق البلغاء وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى (قوله ويلزم التكرار) اى يلزم حينئذ التكرار لفظا فى اشتراط كون العجمة شرطها ان تكون علمية (قوله قلنا لايلزم لزيادة قوله فى العجمة) اى لايلزم التكرار لفظا لوجود زيادة اشتراط العجمة وهو قوله يعنى ان التفنن انما يراعى فى الجملة التامة دون المفردات ومافى حكمها اذلا يمكن التحرز عن تكرار المفردات ومافى حكمها وليس فى اشتراط العجمة تكرار الجملة السابقة فى المعرفة لزيادة القيد ههنا (قوله الاظهر الخ) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما اذ تقدير المصدرية حصول الكلى فى الجزئى وعلى تقدير النسبة حصول الصفة فى الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء فى الكل لاحصول الصفة فى الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق العلم عليه ولاشك فى كونه صفة له (قوله ولا يخفى الخ) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب حتى لايتوهم انها على نسق واحد (قوله لاتحقق له الابتحقق العلمية) لان الجنس لاتحقق له سوى تحقق النوع (قوله فان تحققها مغاير لتحقق العلمية) للتباين بينها وبين العلمية (قوله اوفى حكم المنصرف) اى على تعريف المصنف رحمه الله (قوله الصفة الاصلية) كما ذهب اليه المصنف رحمه الله (قوله او العلمية) اى العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلا انه يجئ لتأكيد المعرفة ولايكون تأكيد المعرفة

الانادرا فيكون فردامنه ولا يمكن اعتبار نوعى العلمية فيه فيكون علما (قوله لاالتعريف بالاضافة) فانه حينئذ لايكون التعريف الذى هو سبب منع الصرف منحصرا فى العلمية بل التعريف بالاضافة او اللام يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا (قوله كاذهب اليه جمع الخ) قالوا ان اصل قولنا جاءنى القوم كلهم اجمع اجمعهم او الاجمع (قوله جرى فى قوله الخ) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع ان المؤثر عنده التعريف (قوله اى بارادة العام) اعنى التعريف من الخاص اعنى العلمية كأنه قيل وما فيه تعريف مؤثر (قوله متحققة فى ضمن العلم) على تقدير المصدرية (قوله او بثبوته فى العلم) على تقدير النسبة (قوله راجع الى المؤثر الخ) اذلا تحقق الافى ضمن العلمية فمؤثريتها (قوله لاالعلمية) ففرعيتها باعتبار كونها فى التعريف الذى هو فرع التنكير (قوله لاغير) اى غير العرب احترز به عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها عربية انها مما وضعها غير العرب من حيث انها كذلك (قوله سمى به نافع راويه عيسى) سمى على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه اوعطف بيان له (قوله ان العجمة فى الاعجمى) اى وصف العجمة فى اللفظ الاعجمى فى الصحاح الاعجم الذى فى لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال اعجمى وكتاب اعجمى الحاصل ان اللفظ الاعجمى المستعمل فى كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه فى كلام العرب وبينهما تنافى الاقتضاء فاذا وجدنا فيه مارجح جانب العجمة وهو العلمية رجحناها فمنعناه الجر والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع فى كلام العرب (قوله ان تصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له فى المرجع وقعت فى نسخة الرضى التى عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمى وفى النسخ التى رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تأويل الاعجمى بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد منها اللفظ العجمة ومن الاعجمى الانسان تعسف لاشتماله على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستلزام استدراك قوله فى العجمى والاسناد المجازى فى يقتضى وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع الاعجمى (قوله فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية) اى فى اول الاستعمال مقارنة مع العلمية سواء كانت علما فى العجمة او جعلت علما فى العربية فى اول الاستعمال (قوله وهى) اى العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لايمكن تعريفه باللام او الاضافة (قوله فامتنعتا معها) اى امتنعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام فى الاضافة اعلام للمح معنى الوصف باعتبار الاصل (قوله جاز ان يمتنع الخ) جواب فاذا وقعت اى جاز ان يمتنع مع العلمية مايعاقب اللام والاضافة (قوله رعاية) مفعول له لجاز وضميرا مكنت راجع اليها (قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط)

فى تأثير العجمة ﴿قوله لان الثلاثى﴾ سواء كان متحرك الاوسط اوساكنه ﴿قوله وضع كلام الخ﴾ اى اكثر كلامهم على الطول ﴿قوله الى ان نوحا كهند﴾ اى يجوز صرفه وعدم صرفه ﴿قوله وكأنه قاس الخ﴾ فكما ان التأنيث المعنوى يؤثر وان لم توجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة ﴿قوله اوغره﴾ اى غر الزمخشرى وجوب منع صرف ماه وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة فى جواز الصرف فى نحو نوح ولا يخفى اندفاعه فى نحو نوح ﴿قوله ولا يخفى اندفاعه﴾ اى اندفاع كل واحد من القياس وماغره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطا وسببا ﴿قوله فى شئ من كلامهم﴾ اى فى كلام فصيح ولا فى غير فصيح ﴿قوله لتأويلها بالبقعة﴾ فيكون عدم صرفها للتأنيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة مؤثرة مع تحرك الاوسط ﴿قوله وللمناقشة فيه مجال﴾ اذ شهادة النفى لاتعتبر فيما لا يمكن ضبطه ﴿قوله بلك﴾ بتقديم اللام على الميم متحركة ﴿قوله لكان اسلم﴾ لوثبت امتناع صرفه ونوقش فيه ﴿قوله مما وقع النزاع فيه﴾ من نوح وشتر حيث جوز الزمخشرى عدم صرف نوح واكثر النحاة قالوا بعدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة وشتر امتناع صرفه لاصل التأنيث ﴿قوله وتقديم الخ﴾ تفرعه على انتفاء الشرط ﴿قوله مما لاينبغى الخ﴾ يعلم مما مر من انه لم يسمع فى شئ من كلامهم عدم انصراف نحو نوح ﴿قوله فانه ليس بهذه المثابة﴾ بفتح الميم والثاء المثلثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد تفريقهم اى ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع من الناس فان اكثر الناس ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط فى العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوى ﴿قوله للعهد﴾ لتقدم ذكره بهذا الوصف فى قوله ومايقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث ﴿قوله جموع التكسير﴾ المراد من الجموع مافوق الواحد ﴿قوله من حيث انها﴾ اى من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة ﴿قوله بناء على انه الخ﴾ تعليل للمنفى ﴿قوله فان وزن فعال﴾ تعليل للنفى ﴿قوله على جمير﴾ فى بعض النسخ على وزن شريف وفى بعضها على فعل وكلاهما جمع حمار ﴿قوله وكمالات﴾ والقول بان المراد بالجمع جمع التكسير فكمالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق مايدل على ان المعتبر فى منع الصرف جمع التكسير دون السالم ﴿قوله اى لانها صيغة جمع جمع﴾ باضافة جمع الى جمع لابالوصف على ماوهم اى المراد بقوله لانها جمعت فى بعض الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لامايفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة فى بعض الصور مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها جمعت مفردها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى واسأل القرية اويقال معنى

جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز ﴿ قوله وهو تعليل للعلية الخ ﴾ دفع لما يترا أى من ان قوله لهذا يدل على ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ماهو المشار اليه بهذا وهى انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله لانها جمعت الخ وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعنى انما كان عدم جمعيتهما جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لان صور صيغة جمع الجمع انتهى تكسيرها فصدق انه صيغة انتهى لها الجموع اعنى مافوق الواحد ﴿ قوله والغير بمعنى النفى ﴾ اذ ليس المعنى ملتبس بامر مغاير للهاء ﴿ قوله والمعنى بلا هاء بل لا بهاء ﴾ اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اى لا يكون معه هاء ﴿ قوله اوصفة لقوله صيغة الخ ﴾ ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر فى قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد الكائنة فى المفرد ﴿ قوله فعلى الاول يكون الخ ﴾ يعنى على تقدير ان يكون الهاء بمعناه الحقيقى يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيداً بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابى متعلق محموله سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون بلا هاء فى وقت ما لانه المتبادر من القضية المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحالة الوقف انتقض بفرازنة حال الوصل ولو لم يقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرازنة وليس مفاده الحكم السلبى حتى يقال ان المراد ان لا يكون بهاء اصلا فانه حاجة الى التقييد فتدبر ﴿ قوله ويقال للبغل ﴾ اورد الواو اشارة الى انه معنى آخر للفاره فى تاج البيهقى الفراهة والفروهة فى الفراهة سخت زيرك شدن ونيك شدن والنعت منها ولا يقال للفرس فاره ولكن رائع وجواد ﴿ قوله فينبغى ان لا يتغير الخ ﴾ لان العارض فى معرض الزوال ﴿ قوله كما فى وزن الفعل ﴾ فان عروض التاء يخرجه عن وزن الفعل الاوزن الاسم ﴿ قوله على ان التاء الخ ﴾ فلا تكون التاء فى هذا الوزن غير لازمة ﴿ قوله لان التاء انما تكون الخ ﴾ جمع اقصى واحده معرب كجورب او منسوب كاشعثى فانهم يلحقون آخره التاء اما فى الاول فعلى الا غلب لان الاعجمى فرع العربى فزيد فيه امارة الفرعية كجواربة وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع العربى كمساجد واما فى الثانى فوجه باعتبار ان ياء النسب كالتاء من حيث انهما تجيئان للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجى وزنج فناسب ان تقوم التاء مقام الياء فى الجمع ﴿ قوله فى جمع اشعثى ﴾ اى منسوب الى اشعث اسم رجل واما فى جمع اشعث فيقال اشاعث ﴿ قوله وايضا عدم الاستعمال الخ ﴾ يعنى ان التقريب غير تام ويؤيده انهم قالوا يلحقون آخره التاء ﴿ قوله بزيادة ولا بياء النسبة ﴾ هذا القيد معطوف على قوله بغير هاء فان قلت مدائنى ليس صيغة منتهى الجمع على مامر تفسيره لكونه بعد الف التكسير فيه

اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائن فی مدائنی لما تقرر من انه اذا ثبت لمادخل عليهاياء النسبة اوتاء التأنيث حكم يجرى الاعراب على ياءالنسبة و تاء التأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مدائنى غير منصرف (قوله يخرج نحو كراسى) فيه بحث اما اولا فلان الياء فيه ليس للنسبة فى شرح الرضى للشافية ان الياء التى لحقت لالمعنى كردى و كرسى لايقال لهذه الاسماء انهامنسوبة ولاليائها انهاياء النسبة واما ثانيا فلان قوله ولابياء النسبة ان لاتكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء فى كراسى لم تلحق الجمع بل مفرده (قوله لايصح الامعاملة المفرد معه) تفسير لقوله مفردا خالصا يعنى ان مدائن فى مدائنى مفرد محض كلمة برأسها اذلو كان جمعا لعومل مع مدائنى معاملة الجمع لماعلمت سابقا من ان ياء النسبة وتاء التأنيث كالجزء لمادخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازين فى فرازنة فانه جمع محض فلابد من اخراجه فماقيل ان المقصود اخراج مدائن فى مدائنى من الحكم و مدائن جمع فى الحال وفى الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائنى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى يا النسبة اعراب مدائن توهم محض منشأوه توهم اتحاد مدائن جمع مدينة و مدائن فى مدائنى (قوله الا ان يقال الاستئناف الخ) نقل الفاضل عن بعض الشراح انه يكفى لاما الاستئنافية عدم سبق الاجمال ولايلزم عدم سبق الكلام مطلقا (قوله وانما لم يقل فنصرفة) مع ان الخبر المشتق تجب مطابقته للمبتدأ (قوله لان المنصرف الخ) اى المنصرف فى اصطلاح النحاة صار اسما لماليس فيه علتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلايلزم مطابقته (قوله اوان المراد) يعنى ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وامثاله (قوله هذا اللفظ الخ) يعنى ان المراد من فرازنة هذا اللفظ فيكون المبتداء مذكراً معنى ومؤنثا لفظا كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد اليه (قوله وهذا هو الظاهر) لان الكلام فى بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه (قوله بالعلمية) لماتقرر من ان الالفاظ موضوعة لانفسها وضعا شخصيا تبعيا وان خالف فيه السيد قدس سره كمامر (قوله تنوينه للمناسبة الخ) كتنوين سلاسلا لمناسبة اغلالا ومن هذا تبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه (قوله مع انه يجوز الخ) جواب ثان يعنى يجوز ان لايكون فرازنة فى عبارة المتن منونا وقيل انه يكون اخلالا فى احضاره مستعملا فى معناه مع ان المقصود ذلك ففيه ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لايوجب الاخلال فى ذاتها حتى يكون اخلالا فى احضاره مستعملا فى معناه) قوله جاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير) وان كان لايجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله اذا كان

بمعنى النفى) وههنا كذلك اذليس المعنى انه مغاير للمنصرف بل انه ليس منصرفا (قوله من تقديم معمول الخ) بيان لمافان المراد من المدخول فى الموضعين مدخول لا (قوله وزيادة لا الخ) كما فى لازيد فى الدار ولاعمرو (قوله من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية) قيد للعاملة وانما قال ايهام لانه اذاثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه فى حال التنكير بطريق الاولى لتحقق الجمعية حينئذ فلا معارض. فالتقييد لا فادة ورود الاشكال على ذلك التقدير (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) اى هو علم ولم يجعله خبرا لحضاجر لعدم كون هذا الحكم مقصودا للنحوى (قوله اعتراضية) فائدتها بيان منشأ الاشكال (قوله ذلك الايهام) اى ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية (قوله وان كانت منافية للعلمية) لان الجمعية تقتضى الاطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضى الاطلاق على معين (قوله كالوصفية) فان الوصف يقتضى ابهام الذات والعلم يقتضى خصوصية الذات (قوله لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية) اى اعتبار الجمعية فى منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وان كان معوجودها لان المعتبر فيه الجمعية فقط فلايلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية اعتبار المتضادين فى حكم واحد كما يلزم فى منع صرف حاتم على ماسيجئ (قوله ومن قال الخ) القائل الشارح الرضى حيث قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال يكرم مثلا وان لم يثبت مثله فى الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فتكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمى باباني جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه فهم من لفظ ابانين معنى التثنية اومعناه هذان الجبلان المعينان فلاتنافى بين العلمية والجمعية والتثنية (قوله لانه نوع ابهام) يعنى ان عدم تعيين الجماعة التى هى مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما ان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية (قوله نعم يجوز الخ) بيان لمنشأ غلط القائل يعنى يجوز ان تبقى شائبة معنى الجمع فى العلم بان يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز ان تبقى شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم بقاء شائبة الجمعية والوصفية (قوله فعلى هذا اندفع السؤال) اى على مانقل عن الصراخ من كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور فى الشرح بقوله فان قلت لاحاجة الخ لان مبناه على كون حضاجر بمعنى الانثى (قوله الملازمة ممنوعة) اى لانسلم انه لوكانت العلمية فى حضاجر لكان بعد التنكير منصرفا لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ماينافيها اعنى العلمية كما فى احمر علما

اذا نكر حيث قيل تعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله فعلى هذا) اى على تقدير كونه علما لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا (قوله وقد عرفت مافيه) من ان الضبع شامل للذكر والانثى (قوله ولامكان الجمعية المطلقة) اى الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون فى الاصل لافاد عدم اعتبار الجمعية الحالية (قوله ومذهب الاكثر) يعنى ان قول المصنف رحمه الله فى الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله او على حذف المضاف (قوله خبر محذوف) اى هو اعجمى (قوله والدخيل يميل الى المجانس) بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للحمل على موازنه لان الاصل لا يتبع الاصل (قوله آجر المعرب مخففا) آجر فارسى معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا فى الصحاح (قوله حملا على موازنه) كاذرح اسم بلدة (قوله لان جميع ما يوازنه الخ) بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شئ من اسباب منع الصرف (قوله بانه سبب على سبيل الاحتمال) لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب (قوله قال المصنف رحمه الله) تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره فى قران الجمع وان قرنه بعضهم (قوله قدر تقديرا) والجملة صفة لسروالة (قوله وانما لم يجعل جمعا لها) اى لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقل الرضى حيث قال قال المبرد وهو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال الشاعر * عليه من اللؤم سروالة * (قوله فلا يصح ان يكون الخ) اذ لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقة على الازار (قوله ولقائل ان يقول الخ) يعنى انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقة على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعى الدال على العدد الى هذا الجنس اعنى الازار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الا معاملة المفرد فحينئذ جاز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقة لوجود المناسبة المصححة للنقل فيكون مفرده محققا لا من قطاع الازار (قوله ان قيل الخ) اى ان قيل فى الجواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا عن المعنى الجمعى الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يجئ فى كلامهم فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك فى الاشخاص كمدائن لمدينة معينة اعلم ان الصواب ان يقال فى الاعلام ليشمل الاعلام الجنسية كحضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس او بأن المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصيا او جنسيا أو بأن المعانى الجنسية اذا اخذت من حيث هى مع قطع النظر عن الصدق فهى اشخاص تكلف (قوله اجيب بأن ذلك الخ)

اى عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو فى الجمع الذى ثبتت جمعيته بان استعمل فى اطلاقاتهم بمعنى الجمع لا فى مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمر وذلك لان لنا قاعدة ممهدة ان ما على وزن الوزن لم يمنع الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لالة مفردة وقدرناها لئلا يلزم نقض القاعدة الممهدة (قوله بان المفرد الخ) جواب ثان بالتغيير يعنى لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع تطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق بناء اسم تلك الاقطاع عليه وفيه بحث اذ هذا انما يصح اذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقة (قوله ان ذلك) اى ذلك القول من قبيل الاجراء بجعله صفة للواحد وجزء له من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه (قوله اذا صح الاجراء) انه اذا صح التوصيف به صح التفسير به (قوله كان لفظ اذا فى الاول واقعا موقعه الخ) فان اذا يستعمل فيما هو قطعى الوقوع والغالب قطعى الوقوع (قوله والثانى الخ) اى اذا الثانى وقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل فى المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الواقع (قوله للمشاكلة) وهو التعبير عن الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته وراعى المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر اهتماما بشأنه فايراد كلمة ان يكون تكرارا (قوله بهذا المعنى) اى بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع (قوله مفراد) وهو سراويل (قوله واعتبار الخ) انما الاعتبار لموازنة العربى فانه يحصل به فتور فى الجمعية (قوله او بالندور الخ) اى يمكن ان يدفع بأن سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجئ غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكأنه لا نظير لمفرد المصابيح فى العربية (قوله فمن نظر الخ) دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف فى صرفه وعدم صرفه (قوله وكذا كل مفرد الخ) اى مثل كل جمع منقوص حالتى الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضى بالرفع والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقط منه تنوين الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين لاستثقال الياء المكسور ماقبلها لفظا مع كونه مستثقلا معنى للفرعيتين صار قاض (قوله وكذا الحال فى حالة الجر) وكذا عيل فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار (قوله لا مقصور) بالجر عطف على منقوص فانه لا يحذف منه الالف ولا يدخله التنوين كاعلى

(فان)

فان اصله على ابدال الياء بالالف لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم اسقط عنه تنوين الصرف وابقيت على حالها لخفتها بخلاف قاضى واعيل فانه بعد حذف تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سداً لباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا يثقل اللفظ بعودها (قوله منصوبتان الخ) فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله والعامل الخ) والمعنى يشبه جوار فى حالة الرفع والجر بقاض بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة له الى التقييد بحالة الرفع والجر (قوله لان الاعلال متعلق الخ) معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او التسكين يحصل به التغير فى جوهر الكلمة وليس معناه الاعلال يتعلق بالكلمة فى ذاتها حتى يرد ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل (قوله سببه قوى) فالاعتناء بشأنه اهم (قوله يفهم منه الخ) حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدر (قوله سواء كان التنوين عوضا عن الياء) كما هو المشهور من ان سيبويه والخليل قالا ان التنوين عوض عن الياء (قوله او عن الحركة) كما هو الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافى للياء والعوض عن الشئ يجب ان يكون مناسبا له كذا فى بعض الشروح (قوله ان يكون كذلك) اى يكون الاعلال مقدما على منع الصرف على التقديرين (قوله لوجب الفتح فى حالة الجر) لان منع الصرف يقتضى سقوط التنوين والكسرة كما فى حالة النصب (قوله والقول) اى القول فى دفع هذا الاعتراض بان الفتحة فى جوارى فى حالة الجر فى حكم الكسرة لانه فى غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلا على الياء كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جوارى ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين فان الياء المكسور ماقبلها فى اثقل الجموع ثقيل جدا بعيد جدا لان الثقل انما هو بالكسرة الحقيقية لا فى الفتحة التى فى حكمها (قوله لكن الخ) استدراك على التعميم المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء او عن الحركة اى هذا التعميم غير صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقدم منع الصرف على الاعلال كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله والجواب ان حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفى كونه احتمالا عقليا على القول بتقدم الاعلال على منع الصرف (قوله ثم جوارى) باثبات الياء الساكنة مع التنوين (قوله ليخف الخ) اى عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان والتنوين ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله موالى بتشديد الياء) كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياآن فادغمت احداهما فى الاخرى فصار موالى

بالتشديد ﴿ قوله حذفت الياء الاولى ﴾ فى الرضى وربما ورد فى الندرة الحذف اى حذف الياء والقلب اى قلبها الفا فى غير النداء لكن الحذف فى الفواصل والقوافى ليس بنادر طلبا للازدواج فههنا يجوز ان يقال حذفت الياء الاولى اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الفا لكن لما كان الحذف اكثر اختاره المحشى رحمه الله مع ما فيه من المبالغة فى الهجو حيث جعله مولى موالى نفسه ﴿قوله لامطلق التركيب﴾ اى ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد انه غير جامع لخروج التراكيب من الاسنادية والاضافية والتوصيفية مالم يصر فيها الكلمتان واحدة بل المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد المعرف ﴿قوله فاذن الخ﴾ اى اذا كان المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء ﴿قوله ولو سلم﴾ اى لو سلم الحصر فنقول العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد آخر سوى العلم ﴿ قوله لا اشتراطه ﴾ اى ليس العلمية تقييداله بالشرط حتى يقتضى وجوده بدونها ﴿ قوله ان قلت اعتبار الخ﴾ يعنى ان هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الاقدام فى ان التركيب لايؤثر فى منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعنى عدم حرفية جزء فى مفهوم التركيب وعدم اعتبار الآخرين فى مفهومه وجعله شرطا لتأثيره فى منع الصرف تحكم اى حكم من غير دليل فارق بينهما ﴿ قوله قلنا الخ ﴾ حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذى احد جزئيه حرف اثر فى اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذى كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبته اياه لكون مانحن فيه سببا ولا سببية فى هذا التركيب لشئ بخلاف التركيب الاسنادى والاضافى فان له تأثيرا فى اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذى كلا منا فيه لمناسبته اياه فى التأثير وخرج بالاشتراط ﴿قوله ولما لم يوجد الخ﴾ دفع توهم ان يقال كان على الشارح رحمه الله ان يقول من غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر فى منع الصرف ﴿قوله اوليتحقق الخ﴾ اذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين الا انه اورده تنبيها على استقلال كل منهما فى العلية ﴿قوله اى لزوم﴾ اى ليس المراد بالقوة معناها المتبادر اعنى مقابلة الضعف اذ التركيب لايقبلها ﴿قوله الباء للملابسة﴾ لم يجعل الباء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليسا سببا لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثانى نعم انه ملابس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة ﴿ قوله وذلك لان ﴾ اى الاشتراط المذكور ثابت لان الخ وفيه اشارة الى ان دليل الشارح رحمه الله قاصر لانه انما يدل على ان المركب الاضافى

(والاسنادى)

والاسنادى لا يمكن منع صرفه نظراً الى حال الاضافة والاسناد ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظراً الى الوضع العلمى الطارى ﴿قوله نقلت عن مركب الخ﴾ بخلاف مانحن فيه فانه غير منقول فاثبت له حكم العلمية كالمفردات لان مدلوله مفرد ﴿قوله اعرابها﴾ المعين كما فى المضاف اليه فى عبدالله او اعرابها المطلق كما فى المضاف منه وفى الجزئين كما فى حسن وجهه وسيضرب زيد وفى احدهما كما فى ضرب زيد ﴿قوله باعتبار المنقول عنه﴾ لتشعر بكونه منقولا ﴿قوله ومعناها الخ﴾ اعتبار الوضع الطارى بالفعل ﴿قوله لما عرفت﴾ فى الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف متصرفا او فى حكمه فلو اثرت فى منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين ﴿قوله لانه مشغول بالاعراب الحكايى﴾ بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية ﴿قوله اى اذا كان﴾ اندفع بذلك ما يختلج فى الوهم من انه يجوز ان يكون مؤثراً فى المضاف للصرف وفى المضاف اليه لعدمه ﴿قوله فى حكم كلمة واحدة﴾ ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما فى السعة ﴿قوله عند جماعة منهم المصنف رحمه الله﴾ ان كانت هذه الحاشية منوطة على قوله من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادى فيرد عليه انه مخالف لما نقله الشارح الرضى رحمه الله عن المصنف رحمه الله فى بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد العلمية فلانه محكى اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب فى الظاهر او مبنى لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التى كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الشارح رحمه الله فانها من قبيل المبنيات على رأى المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل قلت يمكن ان يكون مراده انه من عداد المبنيات وفى حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد اليه الدليل الذى ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشى رحمه الله عليه لانه جعله مقابلا لقوله ومن المعربات المحكية عند جمع لانه عندهم ايضا فى عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكيا او ان كانت منوطة على قوله من قبيل المبنيات المذكورة فى الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه ويكون تقديمه على قوله فكأنه الخ من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحا اما الجزء الاول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثانى فلتضمنه الحرف اولمراعاة الاصل لكونه مبنيا قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فان تضمن الثانى حرفا اعم من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح فى قوله واعرب الجزء الثانى وبنى الاول على الاصح متعلقا بكلتا الجملتين كما هو الظاهر فيكون الشرط اعنى والا مقيدا بما اذا لم يكن الجزء الثانى مبنيا قبل التركيب احترازاً عن نحو سيبويه فانه مبنى على الاصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيده الشارح رحمه الله وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه مذكور فيما سيأتى بطريق الاشارة فلا حاجة فى دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير مذكور فيما

سيأتى الى ان بنائه لكون جزء الثانى منه من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره واما قوله
ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فلا يصح على شئ من التقديرين لان المركب الاسنادى
يجب ان يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه فى التسهيل والرضى والاقليد كيف وانه
لا يكون معربا لفظا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا اذ معناه انه لو وقع معرب فى محله لظهر الا
عراب فيه وقد قال انه معرب فى نفسه والمركب الذى الجزء الثانى منه صوت او متضمن للحرف
معرب اعراب غير منصرف او باضافة الصدر الى العجز ففى شرح التسهيل وذو المزج قسمان
احدهما مختوم بغير ويه نحو معدى كرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه
الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يبنى تشبيها له بخمسة عشر القسم الثانى
ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر ولم يذكر سيبويه غيرها والثانية ان يعرب
غير منصرف فتقول قام سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه قيل هذا وجدا جازه يعرب
الجرمى فان كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس منعه لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفى الرضى
ما يكون تركبه للعلمية ضربان اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب مسبب البناء او لا فان
كان فالاشهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا
ينصرف فقد يجوز فيه ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معدى كرب فيجئ فى المضاف اليه الصرف والمنع فيه
ايضا وان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها ويجوز اعراب الثانى اعراب
غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى وتركه وكذا
كل ما يتضمن الثانى حرفا يجوز فيه الاوجه الثلاثة والعلمية وفى المنهل المركب المتضمن للحرف
نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول يعرب غير منصرف وكذا فى الايضاح
والاقليد (قوله ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور اثره (قوله
وان لم يظهر اثره لفظا) لكن آخره مشغول بالحركة الحكائية (قوله مع بعده) اى فى الذكر
فالقرينة على الاكتفاء خفية (قوله حكم لما يتضمنه) اى يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله
فان تضمن الثانى حرفا بنيا حكما لما يتضمنه الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمنه
الحرف بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكوراً فيما بعد حتى يكون قرينة
على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجرى قوله والاعراب الثانى على اطلاقه اى سواء كان قبل التركيب
معربا او مبنيا ولا يكون مقيداً بما قيده به الشارح رحمه الله فيما سيأتى اعنى قوله ان لم يكن فيه
سبب البناء قبل التركيب ويكون قول المصنف رحمه الله على الاصح قيدا لقوله وبنى الاول فقط
فيكون شاملا لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف (قوله ومن الجائز
التخالف فى الحكم) بين المتضمن فى الحال والمتضمن فى الاصل وكذا بين حال الافراد وحال

التركيب قال الرضى وانما جاز اعراب الثانى مع كونه متضمنا الحرف فى الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية (قوله ولهذا ذهب الخ) اى لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سيبويه غير منصرف للعلمية والتركيب وبما حررناك ظهر ان بيان المحشى قاصر فلا تكن من القاصرين (قوله جواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله فان قلت كان على المصنف رحمه الله (قوله وهو ان المصنف رحمه الله وافق البعض فى عدم صرف نحو خمسة عشر وسيبويه ؟ فلذا لم يخرجهما) والى هذا يشير كلامه فى شرح المفصل حيث قال التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف ماليس باضافى ولا اسنادى كقولك بعلبك ولا يكون الامع العلمية لان المركب من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء فى خمسة عشر وياسين اذا سمى بهما البناء ايضا على حكاية حالهما (قوله بل من غير نقل الخ) لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفى الى القيد اضرب المحشى رحمه الله عنها بقوله بل من غير نقل عن مركب موهما بحصول التركيب مستعمل فى المعنى لان التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية فاثبت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه مفرد (قوله على الارتجال) اى من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتدأ من غير تهيئة قبل ذلك واصله القيام على الرجل (قوله قيل الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله الالف والنون ان كانا فى اسم اجتماعهما فيه او العطف مقدم على الحكم على المجموع وقيل التوجيهان المذكوران لاجل تصحيح ارجاع ضمير التثنية وفيه ان الاصل فى المعطوف بالواو تثنية الضمير وجمعه لا الافراد تقول زيد وعمرو جاآ (قوله بالفعل) اى لا دائما فانها قد تكون اصلية ايضا (قوله فلو احتمل لفظ نونه الاصالة الخ) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة الجواز (قوله من الحس) بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا فى الصحاح (قوله دائراً عليه) اى على منع دخول التاء وجودا وعدما اى كلما وجد منع الدخول وجد منعهما الصرف وكلما انتفى انتفى (قوله جعله وجه الشبه) لان الدوران مادة العلية (قوله ويدور عليهما الخ) فى بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوى الوزنين صدر امع ما عطف عليه بيان لوجه اخر وبدل منه وفى بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوى الوزنين خبر ابعد خبر (قوله مع تحقق تلك الوجوه) سوى الوجه الثالث (قوله مع عدمها) اى تلك الوجوه لاختلاف الصور باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما (قوله ان المجرد عن التاء الخ) فان كان ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق جهة الاصالة بالقياس الى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية التى يؤثران بسببها وما قيل انه لو ضعفت الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة فى التثنية فان اراد انه لضعف الفرعية فيما فيه الالف والنون بزيادة فى تثنية كعثمانان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقق الفرعية فى التثنية لعدم منع صرفهما وان اراد انه لضعف الفرعية التى فى التثنية بالقياس

الى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية ففيه ان الضعف والقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها وان اراد معنى آخر فليتبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه وفى بعض الشروح لا شك ان الالف والنون فرعية لفظية وليس العلة مجرد انهما زائدتان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبرون اذا سمى بهما بل هى مع انهما علامتا التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم تجامعهما تاء التأنيث واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف والنون والتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة (قوله وهو ظاهر) لان السبب فرع للطرفين وجودا وتعقلا لتوقفه على المشابهة لا لنفى التأنيث فالمشابهة شرط والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه (قوله فلا حاجة فيه الى اثبات الخ) بل فرعية المشبه به اعنى النفى التأنيث للتذكير فرعية المشبه اعنى الالف والنون (قوله لا الاسم الشامل الخ) قيل لا حاجة الى نفيهما اذ لا يذهب السامع فى هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله فى جميع تلك المعانى وان اراد بالنظر الى المقام ووقوعه فى مقابلة الصفة فكما لا يذهب الى تلك المعانى لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة الالف والنون المعدودتين من اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف فتقييدهما بالحصول فيه يصير لغوا بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعانى فانها اخص منه فيفيد تقييدهما بالحصول فيه بقى ههنا كلام وهو ان كون مراد المصنف رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر لوقوعه فى تقابلتها فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك فقوله والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه فى مقابلتها قرينة على تلك الارادة ومقصود الشارح البيان الجلى لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا الخ ان المراد فى مقام بيان شرائط الالف والنون فى كلام النحاة هو هذا المعنى اى المقابل للصفة فلذا اورد المصنف رحمه الله ذلك (قوله ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال العلم اما اسم او لقب او كنية (قوله والمقابل للمهمل) كما فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اى الالفاظ الموضوعة (قوله والمقابل للظرف اللازم الظرفية) اى الذى لا يستعمل الا ظرفا فى الرضى قال ابو على حيث يضاف ظرفا لا اسما كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان ما بعده صفة له والمعنى حيث يجعل اى مكانا يجعل فيه (قوله باعتبار تعددهما فى انفسهما) وان كان الاولى افراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق الاجتماع (قوله يخالف الشروط السابقة) لانها شروط الاسباب (قوله عن لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد) فى شىء واحد فى جملة واحدة موجب لتحير المبتدئ وان يتضمن نكتة ايهام الجمع بين المتنافيين (قوله يقومان مقام علتين) والاول اولى لضعفهما اذ ليس المشبه فى مرتبة المشبه به (قوله لكن المؤنث حينئذ) اى حين الضم مع التاء نحو عريان وعريانة بخلاف

المفتوح فان مؤنثه تجئ مع التاء كندمان وبدونها كسكران (قوله فيه انه عطف باو الخ) فانه عطف في صفة على معمولي كان وعطف فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه وهو تقدم المجرور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الجار فيكون متحققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لامر لفظي كما في المال بيني وبينك ثم ان الشارح رحمه الله دفع هذا المحذور حيث قدر كانا اشارة الى انه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ماقبله عطف شرطية فالواجب على المحشي رحمه الله ان يقول فلذا قدر الشارح فعل الشرط (قوله نفس الطبيعة) اى الالف والنون التي هي مفهوم كلي (قوله بل باعتبار فردها) اى الالف والنون المخصوصين وذلك لان الحصول او التحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما تتصف به في ضمنها (قوله للتنويع) اى للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما مايكون في الاسم والثاني مايكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير وكان شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية لاتجامع الصفة (قوله عند الاكثرين) من اهل اللغة (قوله وجوز بعضهم) وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة وغضبانة فيصرفون اذن فعلان فعلى ومن هذا تبين ان وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وانما المدار انتفاء فعلانة (قوله لغير وجود فعلى) كما في رحمان (قوله قلنا العل الخ) لايخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالفي التأنيث تتحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فالحاجة الى الانتفا المؤكد ولو سلم فالحاجة الى تأكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي قد يكون اقوى من اللفظي كما في رحمان ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلى ممنوع (قوله الا ان يقال الخ) اى وجود التأنيث بالتاء قياسا لايضر في منع الصرف ووجود التأنيث بالالف قياسا لايكفي في منع الصرف انما الضار والكافي التأنيث الاستعمالي اذ به تتحقق المشابهة بينه وبين الفي التأنيث وتنتفي (قوله كان علما غير منصرف) لوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية (قوله الا المشاكلة المسمى) وهو ندمان صفة (قوله يعد من اوزان الفعل) لايخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد النسبة بمعنى الحصول له لا لزيادة النسبة والا لكفى ان يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى كون الاسم على وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع ماقيل ان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي فلابد من القول بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم (قوله محمولة النسبة) مجازا شائعا كما في قولهم زيد اخو عمرو (قوله لا على زيادة النسبة) اما في الاختصاص او بالاستحقاق او غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعا (قوله والالم يحتج الخ) اى يكون لفظ

شرطه مستدركا اذ يكفى ان يقال وزن الفعل ما يختص به اويكون فى اوله زيادة الخ فان زيادة النسبة لما كانت مأخوذة فى مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط (قوله ولك ان تحمل عليها) اى تحمل الاضافة على زيادة النسبة (قوله على شرط التحقق) اى انه لا يتحقق الوزن الذى له زيادة نسبة الى الفعل الا فى هذين القسمين (قوله لا على الاشتراط) اى جعله مشروطا فى تأثيره بأحد الامرين حتى يستدعى عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبنى على تسليم ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على تقدير تحقق قسم آخر بأن يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجئ فى كلامه فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما فى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية (قوله لان النسبة الخ) اى لك ان تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست الا لفرعية كما عرفت ولا فرعية الا فى الوزن الذى له زيادة اختصاص اى ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له (قوله والضمير راجع) اى ضمير به تطبيقا بين النسختين وحينئذ يكون الباء داخلا على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل (قوله او بالعكس) اى الضمير المجرور راجع الى الوزن وضمير يختص الى الفعل فيكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور (قوله وذا عرب) بالراء المهملة افصح اى ابين واوضح فى النهاية الجزرية من الاعراب يعنى الابانة والايضاح حديث السقيفة اعربهم احسابا اى ابينهم واوضحهم (قوله من بذر المال) اى منقول منه (قوله من خضم الشئ) بالخاء والضاد المعجمتين (قوله اكله بجميع مافيه) نقل فى الصحاح عن الاصمعى هذا المعنى للثلاثى المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لماء وفى شمس العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان (قوله نهى الخ) فى النهاية وفى الحديث انه نهى عن قيل وقال اى نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال فلان كذا وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما مجرى الاسماء خلوين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما فى قولهم القيل والقال (قوله منقولا منه) اى من دئل المجهول بمعنى اسرع (قوله والتغيير) بضم الفاء وكسر العين (قوله للدلالة على العلمية) وان انفسخ عنه معنى الفعل (قوله فى الوعل) بفتح الواو وسكون العين بزكوهى (قوله والرئم) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم (قوله الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة (قوله ذهب يونس الخ) فمنع صرف نحو جيل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (قوله اذا كان منقولا) اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر فى منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم (قوله ولو لا ذلك) اى لولا كان وزن جلا منقولا عن الفعل لنون جلا (قوله ويرد الخ) اى

لانسلم الملازمة المذكورة بقوله ولولا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولا (قوله فيحكى مع الضمير) بناء على الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه (قوله اى انكشف امره الخ) اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنايا جمع ثنية وهى العقبة وطلاع الثنايا اى ركاب صعاب الامور عطف على ابن جلا وتمامه متى اضع العمامة تعرفونى (قوله او يغلب) هذا الوزن فى الفعل بمعنى ان يكون فى الفعل اكثر فى الاسم (قوله مع انه غالب فى الافعال) لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى (قوله ولم يجئ فى الاسماء الخ) الصواب ولم تجئ فى الاسماء الا كلمات معدودة كما فى العباب نحو طابع وقالب وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجئ فى اسم الآلة التى يفعل بها الشئ كالطابع والخاتم والقالب (قوله وساسم) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة بالنسبة الى ما قاله المصنف رحمه الله فان مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فانه مؤونة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كلى ليعلم هل هو غالب فى الافعال او فى الاسماء (قوله لا يقال الخ) يعنى زيادة المؤونة وان لم تلزم فى هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم فى القسم الاول فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها (قوله لعله لم يجد الخ) يعنى لعل المصنف رحمه الله لم يجد فى الاختصاص امرا آخر يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعنى زيادة المؤونة فبالضرورة التزمها ولا ضرورة فى القسم الثانى لوجدان ما يؤدى مؤداه من غير لزوم المحذور (قوله ان قلت هذا الوزن الخ) استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية (قوله زيادة اختصاص) اى ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص والغلبة (قوله حتى يظهر فرعيته) اى فرعية ذلك الوزن فى الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا يمنع الصرف (قوله زيادة الخ) اى سلمنا انه لابد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر فى الاختصاص والغلبة لجواز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة فى الافعال دون الاسماء وككون زيادتها فى الافعال لمعنى كما فى احمر وقد تكون لا لمعنى كارنب وافكل (قوله الافعال المتصرفة) احترازا من افعال المدح والذم (قوله واجتماعهما فى نحو يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء من حيث ان فى اولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط فما قيل ان المختص مما فى اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلذا لم يجعل الشارح رحمه الله وقدس سره او لمنع الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فممنوع وان اراد انه من حيث الاختصاص لا يحتاج فغير مضر (قوله واستبرق اعجمى) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر

وهوان وزن استخرج غير مختص بالفعل لمجئ استبرق (قوله لما كان المراد الخ) اى ليس المراد من وزن الفعل معناه الاضافى حتى يردان فى قوله زيادته كزيادة تشبيه الشئ بنفسه فان مافى اول وزن الفعل زيادة الفعل لازيادة شبيهة بزيادته (قوله الى الوزن) اجراء للضمير على الظاهر وحمل الظرفية على التوسع فان الزيادة وصف حاصل فى اول الموزون جعل حاصلا فى اول الوزن تجوزا (قوله والى الموزون) اجراء للظرفية على الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر (قوله لان الصفة الخ) اى الزيادة صفة للحرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها بى يقال السواد فى الجسم (قوله وتصح نسبة العام الى الخاص بفى) تشبيها الاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف (قوله وبالعكس) اى تصح نسبة الخاص الى العام بفى تشبيها لشمول العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف (قوله اولان المراد الخ) يعنى ان الكلام على حذف المضاف (قوله لم يضر) فى كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر فى استعمال اراق وراق (قوله وكذا لو تصرف فى الوزن) اى كذا لا يضر لو تصرف مع بقاء الحرف الزائد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه (قوله جاء يقول واخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فانك تقول جاء قول وبيع وخاف منصرفات لعدم بقا الزياده المعتبرة (قوله حال من ضمير اوله) والحال من المضاف اليه جائز اذا امكن اقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله كأنه اراد الخ) بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله فلا يرد النقض باسود) واما النقض باربع فباق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذى منع من الصرف كاف فى عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسى وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشارح رحمه الله زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربع اليه لما قالوا ان وزن الفعل فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم القبول قياسا وانصرافه لانتفاء الوصف الاصلى فاندفع ما قيل ان اربع اذ سمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء اصلا فممنوع وان اراد انه لا يقبل التاء بالاعتبار الذى منع صرفه فسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثانى مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثانى لعدم الاحتياج اليه مطلقا (قوله فى جعل وجود الشرط الخ) يعنى قوله ومن ثم امتنع احمر معناه لاجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل فى منع الصرف امتنع احمر وفى ذلك جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما هو شرط لتأثير السبب فى منع الصرف فى الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير ان يكون مؤثرا فيه كاليبس للاحراق وما قيل الشرط النحوى يستلزم

الحكم لانه امارة لثبوت الحكم يذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان المعنى المتعارف للشرط النحوى ماذكر بعد حروف الشرط وهو ههنا مفقود وان اراد معنى آخر فلابد من بيانه لينظر فى صحته وفساده (قوله جعل اشتراط هذا الشرط) اى جعل المصنف رحمه الله اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل اى ليحكم باختلافهما فى الامتناع وعدمه مع اتحادهما فى السببين ولا خفاء فى ان حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد فى السببين ناشئ من الاشتراط المذكور دائرا معه وجودا وعدما (قوله عند الجمهور الخ) اى انحصار تأثير العلمية فى السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا لجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذى فيه الالف والنون المزيدتان ليس الا لتحقق المشابهة بالالف الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال (قوله اى بمفهوم صالح الخ) هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والا فالتنكير يحصل بالتأويل بواحد من الجماعة المسماة ايضا (قوله اى لدليل ظهر بالالتزام) فانه ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفى التأنيث ان العلمية غير مؤثرة معهما ومن قوله فلا يضره الغمية انها لا تجامع الوصف ومن اشتراط التأنيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم انها تجامع ماهى شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعهما من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم انها لا تجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه وان العدل ووزن الفعل متضادان (قوله اى استثناء بعد تقييد الخ) اى استثناء من المستثنى المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول فالمستثنى منه المقدر لفظة سببا مطلقا استثنى منه لفظة ماهى شرط فيه ثم استثنى من لفظة سببا المقيد بقوله الا ماهى شرط فيه المؤول بقولنا سببا غير ماهى شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثانى من المقيد (قوله مايقال فى توجيه ظرفين الخ) قالوا لا يجوز تعلق ظرفين اى جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد بعمرو والا ان يعتبر تعلق الثانى بالفعل بعد التقييد الفعل بالاول نحو رأيت زيدا فى المسجد فى الطاق (قوله ولو جعل الخ) بان قال لا تجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد (قوله فى الفصل) اى فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل (قوله اختلاف تأثير العلمية) فان تأثيرها فى المعطوف عليه اعنى مافيه باء السببية مع الشرطية وفى المعطوف اعنى العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة (قوله وغرابة الاسلوب) سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلا يتنفر عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظيا ولا معنويا حتى يخل بالفصاحة (قوله اتفق النحاة الخ) المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار

خصوص نحو عمر مما يجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بانه مما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما منقولا فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمد بانه كان غير منصرف قبل العلمية ففى تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التأثير للعلمية فيه ظاهر (قوله فذهب اكثر النحاة الخ) فان قلت هذا الاختلاف فى تأثير العدل بأنه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام فى تأثير العلمية قلت لا بل اختلاف فى العلمية بناء على ايجابها زوال متبوعه الذى هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه اولا توجب زواله بناء على ان المعتبر العدل الاصلى اى الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول وان المعنى الوصفى لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما يشير اليه عبارة الرضى حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف فى انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت (قوله واما اخر وجمع واخواته) فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلى لخفاء فى وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء ولذا اختلف فى جمع واخوته فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل وشبه العلمية (قوله دفع لما يتوهم الخ) يعنى ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه (قوله لعدم صحة الحكم) اذ ليس مطلق السبب منحصرا فى احدهما (قوله للزوم استثناء الشئ من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله بل مفهوما مرددا) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضى ان لا يوجد مجموعهما فى اسم وعلى تقدير الوجود يقتضى ان يوجد احدهما فقط الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العام لافراده (قوله او مفهوما ما الخ) عطف على قوله مفهوما مرددا والتغاير بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح رحمه الله من الامر الدائر التمثيل لا التخصيص (قوله وان كان منحصرا فى احدهما) بحسب الاستقراء (قوله بحسب التصور) اذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها سوى احدهما او هو مجموعهما الا انه ثبت بالاستقراء انهما متضادان (قوله وهذا القدر) اى العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به فى الاصول فى مباحث الاستثناء (قوله كما قالوا فى كلمة التوحيد) فى دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفى وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشئ من نفسه لانا نختار الشق الثانى ولا نسلم لزوم استثناء الشئ من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوما من الله تعالى وان كان مساويا له فى الصدق (قوله كما فى آذربيجان) فان فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والعجمة والالف والنون الزائدتين بناء على ان المعرب يلحق بالعربى فى زيادة الحروف وعدمها (قوله به يندفع) اى بهذا الجواب لا بالجواب الاول يندفع النقض بأخر فانه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية اذا

سمى به (قوله بعدان يجعل الخ) رد على من قرأ الاخفش مرفوعا فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ اصلا وقول الاستاذ فرعا (قوله اذ يلزم حينئذ الخ) اذ المخالفة انما تتحقق بعد تقرر الاصل للقاعدة الحقة عنده اى عند المصنف رحمه الله وهى ان كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف (قوله وامتناع الخ) عطف على قوله جعل اى يلزم حينئذ امتناع نصب اعتبار الآن شرط نصب المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل به واحدا (قوله والقول) اى القول فى دفع لزوم امتناع نصب اعتبار بأنه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت اعتباره الصفة الاصلية او على الحالية اى حال كونه معتبرا للصفة الاصلية وعلى كونه بدل اشتمال من سيبويه اى خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشئ من الوجوه المذكورة ليس نصا فى افادته (قوله لا مفعول للمماثلة) كأنه قيل فيما يماثل احمر علما (قوله وكذلك ثلاث) هذا يشعر بانه ينصرف بالاتفاق لكن فى الرضى خلافه حيث قال ان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الذى الغيناه لاجل العلمية قلنا فى ثلاث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل كما فى احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب واحمر بان قال ان الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع ان يكون المعنى رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة (قوله بخلاف افعل فعلاء) فان الوصفية فيه ظاهرة (قوله دون افعل فعلاء) فانه يعمل فى الظاهر وثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة (قوله اى صار ملحقا به) يعنى انه لتجرده عن من التفضيلية صار ملحقا بالافعل الاسمى ولا يظهر فيه معنى الوصف (قوله بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت) اى ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كانت احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعله مع زواله كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضاده حتى لو اريد منه المعنى الوصفى جاز نظرا الى زوال المانع (قوله وكذلك تراها الخ) اى ترى الاعلام فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد زيدا وزيادة وعمر بالكسر يعمر عمرا وعمارة اى عاش زمانا طويلا لم يعتبر معناهما الاصلى فى حال العلمية وانما قلنا فى الاغلب لانه فى بعض الاعلام اعتبر بلمح ذلك (قوله واما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما فى الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند سيبويه (قوله لا يؤثر) بمجرد كونه موجودا فى وقت من الاوقات (قوله علة للنفى) اى لنفى اللزوم فان علة اللزوم اعتبار الوصف الاصلى فى احمر (قوله يعنى ان المراد الخ) اى فى تعليل الشارح رحمه الله

التضاد بقوله فان العلم الخ اشارة الى امرين احدهما انه اراد المصنف رحمه الله بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا موجودين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل الذاتى لانه اثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه اللذين هما من صفات معانيهما (قوله اى فى شان الخ) يعنى الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا فى حاتم (قوله منعا شخصيا) فالمراد بقوله فى حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر (قوله فلا يرد اعتبار المتضادين فى منع الخ) اى اذا قيد الشارح رحمه الله منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ (قوله وهو واحد اى بالنوع) جملة معترضة لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ واحد (قوله ولا فى منع صرف احمر الخ) اى اذا قلنا منعا شخصيا لا يرد اعتبار المتضادين فى منع احمر حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع لاجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذى بسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب وما قيل انه ليس فى شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشئ لانه ان لم يفيد منع الصرف بشئ من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففى كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معا فى حكم واحد متحقق بلا مرية (قوله بل تقول الخ) اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية ليس اضرابا عن جواب الشارح رحمه الله الى جواب آخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع المتقابلين فى الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بل يحققه (قوله فى هذا المقام) اى مقام اجتماع الوصفية والعلمية (قوله هو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة فى كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابقى والتضمنى والالتزامى ولو تدافعت فى نفسها لما اجتمعت (قوله ولا بين العموم والخصوص الخ) يعنى ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد باحمر المعنى الوصفى والعلمى لعدم وزودهما على محل العموم الوصفى اى ذات الحمرة ومعنى الخصوص العلمى وهو الذات المعينة (قوله وبين ارادة الخ) اى لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفى العام وبين ارادة المعنى العلمى الخاص (قوله ان جوز الخ) اى من جوز استعمال المشترك فى المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالجوز والبيع وبين ان لا يكون كذلك (قوله وان لم يجوز الخ) اى ان لم يجوز استعمال المشترك فى المعنيين فذلك اى عدم التجويز ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه بل لاجل عدم وروده فى الاستعمال (قوله ولك ان تقرر الكلام) اى كلام المتن (قوله للشبهة) اى الشبهة المذكورة بقوله فان قلت

(قوله ان الوجود اللفظى بازاء الوجود العينى) بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية على ماهو المشهور (قوله فى بادئ النظر) اى ظاهر النظر او اول النظر (قوله سواء كان الخ) اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين (قوله كالكيفيات الخ) اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة فى العناصر الاربعة التى تتركب منها المواليد الثلاثة اى المعادن والنبات والحيوان (قوله المؤثرة فى المزاج) فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع متشابهة فى جميع الاجزاء فالموثر فى المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربع شروط وآلات والمزاج مصدر مازج اى خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة (قوله وذلك تدقيق فلسفى) فى التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن اى هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اى الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التى لا تتجزى المماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء (قوله يعنى ان اللام للعهد) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان ان اللام فى الباب للعهد (قوله بطريق الاستعارة) اى استعمال لفظ المشبه به فى المشبه ووجه الشبه اتحادهما فى الصورة والهيئة (قوله فالظاهر الخ) كيلا يحتاج الى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح فى العبارات من دأب الفصحاء (قوله دون سائر الخواص) فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل (قوله مغيرتان لمدلول الاسم) من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة (قوله كالثابت) فاذا كان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا (قوله لوجود خلفه) اى ماهو كالخلف له من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقبا (قوله او انه محذوف الخ) اى التنوين حين دخول اللام او الاضافة محذوف لا يمنع الصرف والكسر انما يتبع فى السقوط اذا كان ساقط المنع الصرف (قوله بل للاضافة) لانها لا تجامعه اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير (قوله وفيه انهم الخ) اى فى الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على ان سقوط التنوين فى حواج لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق (قوله فيه ان اللام تجامع الخ) وذلك للصحيح الى المعنى الاصلى وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة اللام لا لمجرد صورتها كما فى الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه انه يقتضى ان تقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان على حالهما (قوله دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكورا معنى (قوله لا على فرده) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد فى التعريف (قوله فعلى هذا التسفير)

تفسيرهو بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات (قوله مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والآتية كالباب والفصل (قوله واللام الخ) على جميع التقادير للاستغراق اذ لاعهد واما الحمل على استغراق الانواع فبمعونة المقام اذ المبين فيما بعد انواع المرفوع لا اشخاصه (قوله ويحتمل على التقدير) اى يحتمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقوفا للعهد والاشارة الى ما يفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر فانه يفهم من كونها انواعا للاعراب الذى هو صفة الاسم انه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات اشارة اليه وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل ببطلان الجمعية يكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يقال على مذهب السكاكى ان كونه للجنس لا ينافى كونه للعهد فانه للجنس نظرا الى كونه مفهوما كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والى ما ذكرنا اشار المحشى بقوله وفيه تأمل وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثانى لان المراد من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها (قوله فمن جعل الخ) اى فى ايراد كلمة انما المفيدة للحصر اشارة الى الرد على هذا الجاعل (قوله فيجوز مطابقته له) بل رعاية مطابقته اولى لانه المقصود بالاثبات (قوله لم يأت بشئ) لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد (قوله الا ان يقال ان اللام) اى يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يأبى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الا انه اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس (قوله او يقال الخ) اى يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى كل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا لجميع افراده والتعريف للجنس دون الافراد (قوله لان الخفاء الخ) بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعى لمعنى متحد فى جميع افراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى فى شئ من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء فى المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع فى تعريفه صار كأنه اخذ الرفع فى تعريف الرفع فيلزم تعريف الشئ بنفسه (قوله ولئن تنزل الخ) وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شئ من اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع (قوله فى ايهام الدور) اى تعريف الشئ بنفسه لا بمعنى توقف الشئ على المرفوع والايهام المذكور بناء على ما هو الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار المأخذ (قوله الى اصالة الرفع فى الفاعل) المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات لكن الشارح الرضى ينكر ذلك حيث قال الرفع فى المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل فى جميع العمد (قوله وعن زيادة الايضاح الخ) فان علم الفاعلية

(لكونه)

لكونه مفصلا او ضح من لفظ الرفع لاجماله وفيه انه بعدما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح (قوله وان لم تكن اوصافا) لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والاسماء (قوله لعدم استقلالها بالتلفظ) اما الحروف فلكونها متولدة من اشباع حركة ماقبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف (قوله ملابسة الكل لجزئه) ان كانت تلك العلامة حرفا (قوله او ملابسة المطروء عليه للطارئ) ان كانت تلك العلامة حركة (قوله الظاهر من العبارة) اى من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلى حمله عليه اتساعا (قوله ليست علما للفاعلية) الضمة والالف والواو على مامر سابقا (قوله لتوهم رفعه) بالحركة او الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع (قوله او لاعتبار الخ) لان هذه الحيثية انما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو فى محله (قوله وان الاشتمال اعم) الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب (قوله لكان الامر ظاهرا) اى امر كون الرفع المحلى علم الفاعلية (قوله او جعل اللام) اى جعل اللام فى المرفوعات للعهد والمذكور فيماسبق ليس الا الرفع اللفظى والتقديرى حيث قسم الاعراب اليهما وبين محالهما (قوله فان الكلام مسوق) فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه واحوال اقسامه (قوله ومن ابتدائية اتصالية) اى قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبدأ الشئ ممتد وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه وليست تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئى له (قوله ويأبى عنه قوله ومنها المبتداء) لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات ومن تبعيضية (قوله لقربه) اذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما (قوله بضرب من التأويل) كالمذكور والقسم الاول والجمع والقبيل (قوله بدون المسند) فى بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفى بعضها بلفظ المصدر الميمى من السداى بدون سد شئ مسده (قوله غير مطرد) اشارة الى ان المراد بكون النسخ نادرا فى الفاعل انه غير مطرد اى ليس قياسا جاريا فى كل فاعل بل سماعى بخلاف نسخ المبتداء فانه قياسى فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ماجاءنى من احد (قوله والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم ان اى يدفع بان الحرف فى الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية (قوله على ماهو موضوع للاسناد) وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه (قوله محسوس) اى مسموع (قوله فانه عدمى) لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية (قوله لان ماعداه يصلح ان يرد اليه) اى ماعدا المبتداء من المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند السببى ليس كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما

هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه و المفعول بانه واقع عليه الفعل و قس على ذلك ﴿قوله فهو ام المرفوعات﴾ اى اصل المرفوعات بناء على ان كل شئ يرجع الى اصله ﴿قوله لقيامها مقام كلماته﴾ فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ماعدا المضمرات فان بعضها لايقوم مقام بعض آخر ﴿قوله و لانه يحكم عليه بمتعدد﴾ اى يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل فانه لايجوز تعدده لفاعل واحد ﴿قوله فله استيعاب﴾ اى للمبتدأ استيعاب الاخبار و شمولها ﴿قوله حقيقة او حكما﴾ هذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ فى تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر و هو غير مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور و لو اريد بالحكم الاسناد التام اى الذى يصح السكوت عليه كما اريد فى قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة اليه الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ماذكره المحشى اذ الفاعل لايحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض و هو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام و النفى و المتبادر من قوله لايحكم عليه الا بالمشتق العموم ﴿قوله ناقصة كانت او تامة﴾ ليدخل فى التعريف فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفى او الاستفهام رافعة ظاهرا ﴿قوله او مفروضة﴾ ليدخل فاعل فعل الشرط و الجزاء ﴿قوله او للتنويع﴾ يعنى ان الحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل و الثانى ما اسند اليه شبهه ﴿قوله لا للشك﴾ اى لشك المتكلم او التشكيك للسامع يعنى ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى ينافى مقام التعريف ﴿قوله لانه فاعل لعامله حقيقة﴾ اعنى حصل او حاصل و هو دال على الحدث ﴿قوله الجملة حالية﴾ بناء على ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند فلو جعل قدم عطفا عليه يلزم الفصل بين العامل و المعمول بما ليس معمولا له و اما جعل الجار و المجرور متعلقا بقدم بان يكون المعنى و قدم الفعل مشتملا على طريقة قيامه به ففيه ما يجئ من ان الفعل لايكون على طريقة القيام و انه يستلزم انقسام التقديم الى مايكون على طريقة القيام و الى مايكون على طريقة الوقوع عليه و ماقيل ان جعلها حالا خال من الاستقامة فلعل وجهه ماذكره السيد قدس سره فى شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقعة قيودا يتبادر منها مضيها و استقبالها و حالا بالنسبة الى ماجعلت قيدا له بالنظر الى زمان التكلم و لذا وجب فى الماضى المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضى لزمان الحال الذى وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا افاد ان التقديم حاصل فى الزمان السابق على الاسناد المتصل به و ليس كذلك و الجواب عنه ان الافعال الواقعة فى التعريفات لايعتبر فى مفهوماتها الزمان فالمعنى ماهو مسندا اليه الفعل او شبهه مقدما عليه و تقدير قد لمجرد رعاية الضابط ﴿قوله لانه مقرر الاسناد﴾ و لو لا ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة و تكرار له لما كان مقررا له و لذا افاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد ﴿قوله

ولو اريد اسناد الخ) قال المصنف رحمه الله في شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حداه فاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسندا الى ضمير مستتر والمجموع مسندا الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد لتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وجدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي الفعل دلنا على ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة بل المستفاد منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع مسندا الى زيد والازم ان يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون معمولا له (قوله لانه الفرد الكامل) والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الاصول (قوله من لوازم المعرف له) اى من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولو اجرى وجوب التقديم على اطلاقه كان اعم من المعرف ولا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوى اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف وجزاؤه ايضا من لوازم المعرف فلا يتم التعريف (قوله لم يحتج الى الاضمار) بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا له (قوله وتغيير محل الموجود) بان اعتبر زيد المقدم مؤخرا أهون من اثبات الضمير المعدوم لفظا (قوله الا النصب) لا يحتاج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الموجود (قوله ولا يلزم عليهم الخ) جواب سؤال مقدر وهو ان يقال حينئذ يجب نصب كله في قول ابى النجم «قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع» مع ان الرواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعنى لم اصنع لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على ان الظاهر توجه النفي الى القيد (قوله وكذا حكم اخواته) فيما فيه الرفع وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه (قوله اشارة الخ) يعنى ان قوله اسنادا واقعا الخ بيان الحاصل المعنى واما من حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسند ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر محذوف وليس نصا في الاحتمال الثاني وان كان ظاهرا فيه (قوله لان الفعل لا يكون الخ) لان القيام وطريقته امر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالا من احوال الفعل اللهم الا على التجوز (قوله اى قيام مدلوله) اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القائم

المعنى الحدثى لا الفعل الاصطلاحى (قوله اى على طرزه الخ) الطرز الهيئة والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اى حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا شكل فلان اى اشبه به فعطف بعضها على بعض قريب من التفسير (قوله اى ذلك علامتها او من لوازمها) لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا للفعل لم يصح الحكم باتحادها اوله بأن الحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علامتها او من لوازمها وكلمة او للتخيير فى التعبير (قوله وذلك) اى كونه علامة للقيام ثابت (قوله لان القيام ثبوت موجود) اى يعتبر فى مفهوم القيام كون القائم امرا موجودا فى الخارج وبالضرورة يكون مايقوم به ايضا موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم (قوله واتصاف الخ) اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لامر وقد يعتبر صفة لمايقوم به فيعبر باتصاف الامر بالموجود (قوله والتعبير عنه) اى عن ثبوت الموجود لامر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم (قوله لان مصدر المجهول الخ) اى مصدر المجهول لا يوجد مدلوله فى الخارج اصلا بل هو امر اعتبارى مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتبارى وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذى يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا اعتباريا كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير عنه علامة طريقة القيام لا علامة القيام (قوله لكنه فيه تأمل) وهو ان القيام قد يكون حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون القائم موجودا وقد يكون انتزاعيا بأن يكون الموصوف فى الخارج بحالة ينتزع العقل منها هذا الوصف نحو زيد اعمى وحينئذ لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمان من القيام الا الاتصاف الحقيقى ونحو زيد اعمى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر ففيه سلب القيام لا قيام السلب (قوله فى المعنى) بان يكون ثبوت موجود لامر (قوله او فى التعبير) بان يكون ثبوت امر اعتبارى لآخر بصيغة المعلوم (قوله فتعبيره تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشاكلة فى التعبير فمعناه ان يكون تعبيره تعبير القيام لا ان يكون شبيها به بوجه ما (قوله فعلى هذا) اى على ان يكون المراد بكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشئ لنفسه فيكون الفاعل الذى اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف (قوله قلنا للقيام الخ) اى لا نسلم خروجه لان للقيام افرادا متعددة فكل فرد تحقق فى تعبير من التعبيرات يماثل فردا آخر تحقق فى تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبيها به (قوله لانه فى قوة ان مع الفعل المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما فى حكمها

(قوله)

﴿ قوله لكان نصا فيما قصده ﴾ وهو ايراد مثال لفاعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه خبره ﴿ قوله وفيه انه لو كان الخ ﴾ كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع فى مواضع عديدة من مغنى اللبيب ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر مبتدأ وان يقدر فاعلا لقائم وما ذكره المحشى من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحشى رحمه الله فى شرحه التحفة فى خاتمة باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلى فى زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولاشك ان مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس المخل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوى فتدبر ﴿ قوله كما فى زيد قائم ﴾ الصواب زيد قام لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس فى زيد قائم عند التأخير بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد فى عمله ﴿ قوله ما يبتنى عليه شئ ﴾ سواء كان حسيا كابتناء الجدار على اساسه او عقليا كابتناء الحكم على دليله ﴿ قوله وفى العرف ﴾ اى عرف اهل العلم ﴿ قوله القاعدة ﴾ اى الحكم الكلى يستخرج منه احكام جزئية ﴿ قوله مع انه اوضح ﴾ بخلاف الاصل فان فيه خفأ لكونه مستعملا لمعان كثيرة اعنى المبتنى عليه والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشئ نظرا الى ذاته ﴿ قوله لمراعاة الاشتقاق ﴾ بين اولى ويلى لكونهما مشتقين من الولى ﴿ قوله كالمفعول الاول ﴾ فان المفعول الاول آخذ والثانى مأخوذ ﴿ قوله وكذا الحال فى المفعول الخ ﴾ فان رتبته مقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل اياه ﴿ قوله الحاصل ﴾ يعنى ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصلا حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخيره او ترجحه ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا بعروض امر وممتنعا بعروض آخر فالمراد بالانبغاء فى عبارة الشارح الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهى بيان امر عارض على الاصل ﴿ قوله لشموله لشبه الفعل الخ ﴾ لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه باو كما مر فى قدم عليه ﴿ قوله فوضع الخ ﴾ عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانى عين الاول وفى تقييد الشارح الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى قول المصنف رحمه الله والاصل فيه ان يلى الفعل ان وليه بغير الفعل خلاف الاصل كما فى قولهم الاصل فى الحال ان يكون نكرة بل معناه ان الاصل ان يلى الفعل المسند اليه فمحط الفائدة نفس الولى دون الجزء الاخير اعنى الفعل ﴿ قوله لزيادة التمكن ﴾ لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه ﴿ قوله الى ان الفعل اصل الخ ﴾ كما يدل عليه الاستدلال

بكونه كالجزء باسكان اللام (قوله لان النسبة الى الفاعل مقوم الخ) فان النسبة الى الفاعل المعين داخلة فى مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدى الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله و توقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعنى النسبة يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم و عدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل (قوله داخل فى قوام النسبة) القوام بكسر القاف نظام الشئ على ما فى الصحاح و التقويم فى اللغة راست كردن يعنى ان طرفى النسبة مقوم للنسبة فى الوجود و التعقل اذ لا يمكن وجودها و تعقلها بدون الطرفين و ان كان خارجا عن حقيقتهما (قوله و مقوم المقوم الخ) فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل فى التعقل و الوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به و سائر المفاعيل (قوله كان فى عداد جزئه) و ان لم يكن جزأ له لكونه كلمة برأسها (قوله يدل على ذلك دلالة ان) اى دلالة برهان ان و هو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده فى نفس الامر و ههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علته فى الخارج فما قيل ان معنى قوله يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو علة تعليل المعلل ليس بشئ (قوله كما ان السابق دل عليه دلالة لم) اى دلالة برهان لم و هى ما يدل على علة وجود الحكم فى نفس الامر و التصديق به معا و ههنا كذلك كما لا يخفى (قوله تلك الدلالة) اى دلالة الان فان وضع الاعراب الذى محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل فى صيغة التثنية و الجمع المخاطبة يفيد التصديق لكونه كالجزء من الفعل (قوله اللام للتعليل) او لبيان كونه مدخول اللام علة لما يتعلق به (قوله فتفيد ترتب العلم الخ) لان التفريع استخراج الفرع من الاصل اعنى تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكأنه قيل فعلم لاجل العلم بالعلة التى هى الاصل المذكور الجواز و الامتناع المذكوران (قوله او للتعليل الخ اى كون مدخول الفاء اعنى الجواز و الامتناع علة لما قبله و الاول باعتبار الاستدلال بالجواز و الامتناع على الاصل المذكور و الثانى باعتبار الوجود فى نفس الامر (قوله و ان كان ترتب الخ) لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر (قوله لكنه لا يتوقف) اى ليس الحال انه لو كان الاصل المذكور انتفى انتفى الامتناع المذكور (قوله لثبوته على تقدير تساويهما) فيه بحث لانه على تقدير التساوى يكون المفعول فى مرتبة الفاعل و الفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايضا مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوى و ما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون فى مرتبته فعلى تقدير التساوى يكون الضمير و الفاعل و المفعول فى مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير ففيه ان معنى كونه كالجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر آخر لا انه فى مرتبة التأخير منه لفظا و رتبة لكونه قيدا له (قوله كون الشئ الخ) اى ليس المراد بالتقدم الرتبى ههنا ما هو

(المذكور)

المذكور فى كتب المعقولات وهو كون الشئ فى الترتب الحسى او العقلى سابقا على آخر اذلا ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعنى وجود حالة يقتضى التقدم فى الذكر سواء قدم اولم يقدم ففى العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة (قوله لشدة اقتضاء الفعل الخ) يعنى ان الفاعل والمفعول به فى رتبة واحدة فى شدة اقتضاء الفعل المتعدى اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفى هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافهما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومرجعه مفعولا مؤخرا واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها فى الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عند هند فيمتنع بالاجماع نص عليه فى المغنى (قوله وفيه انه لا يقتضى الخ) اى على تقدير تسليم تساويهما فى شدة اقتضاء الفعل والا فالفعل لكون النسبة الى الفاعل مأخوذة فى مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به (قوله انه لا يقتضى تقدمه الخ) فيه بحث لان ماهو الواجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما فى الرتبة لا تقدمه على الفاعل (قوله تجويز ذلك) اى الاضمار قبل الذكر مطلقا فى الصورة المذكورة (قوله مع قولهم فى باب الخ) فانهم يضمرون الفاعل فى نحو ضربنى واكرمنى زيد ويلتزمون الاضمار قبل الذكر (قوله تجويز الاضمار الخ) فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل مشعرا به ينساق الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة (قوله وقد يقال الخ) اى فى الفرق ههنا وباب التنازع او فى بيان الضرورة فى باب التنازع (قوله لم يظهر كونه ملغى) فلابد من الاضمار بخلاف الاظهار فى المثال المذكور بأن يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الاضمار فيه من غير ضرورة (قوله عوى الكلب الخ) فى التاج العواء بضم العين بانك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب (قوله اى اذا انتفى لفظ الاعراب) اى تلفظه دون تقديره (قوله مع ان التعميم الخ) فيجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه للاهتمام بشأن الاعراب لكونه قرينة شائعة ذكرا ولا ثم عمم (قوله اتصال علامة الفاعل الخ) يعنى ان اتصال التاء التى هى علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبلى فاعل فى المثال المذكور فلا يرد ان الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهى دالة على تأنيث الفاعل بالوضع (قوله واتصال ضمير الثانى الخ) فانه قرينة على ان الثانى فاعل والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة (قوله اى بعد الا الواقعة) اشار بتوصيف الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور اعنى بشرط قيد للفظة الا بأن يكون حالا منها او صفة لها وليس قيد القوله مفعوله لان توسط الا بينهما من احوال الا لا من احوال المفعول (قوله يعنى ان التقديم الخ) لما كان دليل اشتراط التوسط فى صورة التقديم غير مذكور فى الشرح لظهوره تعرض المحشى رحمه الله الى ان التقديم الثابت فى الاستعمال مشروط ثبوته بشرط توسط

لا اذلو قدم الا مع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا و المستثنى اعنى المفعول بالفاعل و ذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلا عن ثبوته (قوله لما سيذكره الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر (قوله المخل بالمقصود) قيد الالتباس بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان فى اقائم زيد (قوله مع رعاية النظم الطبيعى) اى مع رعاية الترتيب بين الفاعل و المفعول على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل و هو تقديمه عليه (قوله و لقائل ان يقول الخ) لك ان تلتزم امتناع التقديم فى نحو هذه الصورة و ما الدليل على جوازه و ان تدخله فى ضابط المصنف رحمه الله فان معنى قوله و جب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه و لا على عامله و لذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون المفعول متأخرا عن الفعل كما قيده به فى قوله او كان مضمرا متصلا قال الرضى و يجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتداء انتهى (قوله لالتباسه بالاسمية التى تخل بالمقصود) فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى و عيسى مفعولا له فيختل المقصود فى تقييد الاسمية بالصفة احتراز عن التباسه بالاسمية التى لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب مسندا الى عيسى و ضمير المفعول العائد الى موسى محذوفا فانه لا يقتضى امتناع التقديم بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية و الاسمية (قوله اى للزوم خلاف المفروض) يعنى ان الدليل لوجوب التقديم فى الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافاة الا ان الشارح رحمه الله اقام دليل الدليل مقامه اختصارا (قوله هذا ظاهر الخ) ذكره الشارح الرضى رحمه الله حيث قال و انما قلت فى اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل الاستثناء معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد و قد اورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصا انه لا يصح فى نحو ما خلق على احسن صورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره و على عدم صحته فيما اذا كان عاما بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد فلا ينتهض نقضا على القواعد الادبية فان مدارها على ما يقع فى المحاورات و كلا الايرادين خبط اما الاول فلان المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره بل خالقيته على احسن صورة فاللازم حينئذ جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على احسن الصور و هو حق فانه له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمرا قصر ضاربيته

بالسوط عليه مع جوار مضروبيته له بشئ آخر فبالجملة الاصل ان محط الفائدة فى الاثبات
والنفى هو القيد كما تقرر فى محله واما الثانى فلان معنى قولنا ماضرب احد الازيدا نفى الضاربية
لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة فى سياق النفى واثبات ضاربية واحد منهم فان نقض
النفى بالا يقتضى ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ لا عموم للنكرة فى الاثبات واذا
انحصرت ضاربية واحد منهم فى زيد تكون المضروبية ايضا مقصورة عليه اذ لم يبق شئ
بعد واحد من الآحاد يمكن ان يكون زيد مضروباله وليس معناه حصر ضاربية كل احد فى زيد
حتى يكون كاذبا (قوله الا ان يكون تابعا له) لكونه فى حكم المتبوع (قوله او معمولا لغير
عامله) نحو رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيتك كأن اذا لم يبق
معمول له فليس ضاحكا فى حيز الاجنبى عن عامله (قوله او مستثنى منه) نحو ماجاءنى الا زيدا
احدا (قوله فكأنه حمل كلامه على ماهو المتفق عليه) اى اذا لم يكن تقديم المفعول مع الا جائزا
عند الاكثرين فتقييد الشارح رحمه الله وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما اما لحمل
كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة او لميلانه الى ماذهب اليه جماعة
من جواز تقديم المفعول مع الا (قوله اما عند اكثرهم) بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منعه
مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز والا فلا
(قوله ومازال الخ) فالذين وبادئ الرأى مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين
باداة واحد (قوله او بان الظرف الخ) يعنى ان بادئ الرأى ليس مستثنى من الظرف العام
المقدر بل هو معمول لاتبعك ويجوز عمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بها اذا كان ظرفا لانه يكفيه
رائحة من الفعل (قوله عند من لم يجوز الخ) ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضرب غلامها
جاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة
اذ الاتصال بين الاولين اقل مما بين الآخرين (قوله مقام الفعل فى الدلالة على ماهو المرام)
قيد بذلك لان القرينة فى المثال الذى يأتى مذكورة فى السؤال والفعل مقدر فى الجواب
فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل فى اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل
عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه
الحقيقى اعنى ايستادن والصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك
(قوله لاباعث) فان الباعث على الحذف النكات التى ذكرها علماء المعانى من ضيق المقام
والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث فى الظاهر
الى غير ذلك (قوله فالجواب المنطبق الخ) لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر
عنه الفعل يقتضى تقدير المبتدأ بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايضا
وهو زائد على المقصود (قوله لانه هو المقصود فى الجملة الاسمية) اى المقصود فى الجملة الاسمية

مقصور على حمل شئ على المبتدأ لايتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية
تعيين الفاعل وفيه ان اسناد الحدث الى شئ هو المقصود من الجملة الفعلية وضعا وتعيين الفاعل
مستفاد من ذكره فكلتا الجملتين مستوية الاقدام فى عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعا
وانفهامه من ذكره فيهما (قوله ولان الفعل موضوع فى الكلام ومذكور فيه) ان اراد ان صيغة
الفعل مذكورة فيه فسلم لكن لايفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع
بطريق الاسناد الى شئ فممنوع لانه مذكور بطريق الحمل (قوله ولان السائل غير متردد
فى الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الاسناد فلا
يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل (قوله فانه جملة اسمية) قال السيد قدس سره
الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه
لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففى
الجواب روعى التنبيه على اصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغى فى حاشية شرح التلخيص
فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولى اذا كان السؤال عنه بلى الهمزة
فاصل من قام ازيد قام ام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد
(قوله يحذف لكثرة الاستعمال) اى ليس بقياسى (قوله والجملة الندائية معترضة) بين الفعل
ومفعول مالم يسم فاعله فائدتها بيان طريق البكاء (قوله فانه منشأ للالتباس) اى منشأ التباس
الفاعل والتردد فيه (قوله فنزل السبب) اى نزل سبب السؤال وهو لفظ المبنى للمفعول منزلة
المسبب وهو السؤال فى جعله قرينة على الفعل المقدر (قوله وحينئذ يراد بالخصومة خصومة
غيره) لان خصومة الغير موجبة للضراعة لاخصومته (قوله لان هذا البكاء بكاء فوته الخ)
اى هذا البكاء المأمور به بكاء فوت يزيد لابكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها (قوله مع انها الخ)
اى الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء بل انما كانت سببا للضراعة بخلاف الضراعة فانها سبب
قريب له (قوله حكاية حال ماضية) لان الاطاحة متقدمة على الاختباط فى الحصول فكان
مقتضى الظاهر مما اطاحت الطوائح اورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية
لتلك الحال الماضية اما بفرضها فى زمان التكلم او بفرض المتكلم نفسه فى ذلك الزمان الماضى
(قوله قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية (قوله اذا كان الامر هائلا) مثلا فانه اذا كان
غريبا قد يورد ايضا لصورة الحال نحو الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا (قوله لاستقراره
الخ) فكأنه حاضر واقع فى الحال (قوله بغير علقة) بضم العين وسكون اللام والقاف شجر
يبقى فى الشتاء تعلق به الابل فتستغنى به حتى يدرك الربيع ويقال له سابقة فى هذا الامر اى
سبق كذا فى شمس العلوم (قوله يقال اختبطنى فلان) اذا جاءك يطلب معروفك من غير اصرة
اى رحم او قرابة او صهر او معروف كذا فى الصحاح (قوله على حذف الزوائد) اى حذف

زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه ﴿قوله كما يقال اعشب فهو عاشب﴾ فى الصحاح العشب الكلاء الرطب يقال منه بلد عاشب ولا يقال فى ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب وبعير عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عشبا وارض معشبة انتهى فالتمثيل فى مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا فى عدم مجئ اسم الفاعل على المزيد منه ﴿قوله مثل ماء دافق﴾ اى ذى دفق فان الدافق هو الرجل دون الماء ﴿قوله يقال رياح لواقح الخ﴾ فيه اشارة الى وجه تأنيث مفرده وهو انه صفة الريح والريح مؤنث واما الملقح الذى هو صفة الفحل من قولهم القح الفحل الناقة فيقال فى جمعه ملاقح فى الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح ﴿قوله ولا يقال ملقحات﴾ فى الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا ملقحة الا وهى فى نفسها لاقحة كأن الرياح لقحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه ﴿قوله لانها امكن الخ﴾ فى التاج المكانة والمكن كالبر دجايكير شدن من حد كرم اى امكن فى الذهن لان سبب الاختباط الاهلاك والاموال انما هى بواسطة اهلاكها الحوادث ﴿قوله وتعلقه بيبكيه المقدر الخ﴾ بأن يكون مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير كون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم فى الخصومة وهو ان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء اهلاكه ﴿قوله سليقة الشعر﴾ فى الصحاح السليقة اثر النسع فى جنب البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اى بطبعه لا عن تعلم ﴿قوله فائدة ذلك الخ﴾ لما كان الحذف ثم الاظهار عبثا بحسب بادى الرأى تعرض لبيان فائدته دفعا لذلك الايهام ﴿قوله اوقع﴾ من الوقوع بمعنى فرو نشستى على ما فى التاج ﴿قوله فانها مع خبرها الخ﴾ لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر ﴿قوله وذلك﴾ اى كون ان مع خبرها الماضى مفسر الثبت المحذوف مختص فى الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف ﴿قوله ولو ان ذات سوار لطمتنى﴾ فى المهذب السوار دست ابرنجن الجمع اسورة وذات السوار كناية عن الحرة لانه قلما يلبسن الاماء السوار فى التاج اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة ﴿قوله ويحتمل ان يكون للتمنى﴾ فلا حاجة لها الى الجواب ﴿قوله واصله ان رجلا الخ﴾ يحكى ان حاتما اسر فى بلاد عسرة فامرته ام المنزلة ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصدة فى المخمصة فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فزدى فلطمته جارية بما فعل فقال لو ان ذات سوار لطمتنى يعنى ولو لطمتنى من كانت كفؤا لهان ذلك على ﴿قوله لانا نفهم الخ﴾ اى نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر فمعنى نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند

ذكر مايدل عليه وهو الجملة المقدرة بعده فيمانحن فيه (قوله من قبيل تجاذبنا الثوب) فى ان بناء فاعل من كل احد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ماتقرر فى الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل منه متعديا الى مفعول واحد (قوله يكون الاخير كالثانى) اى الاخير من الاكثر يكون كالثانى من الاثنين فى ان يعمل والبواقى من الاكثر كالاول من الاثنين فى اضمار الفاعل وحذف المفعول واظهاره (قوله والاول هو الاولى) اى الاول من الاكثر كالاول من الاثنين فى الاعمال (قوله والبواقى كالثانى) فى الاضمار كالحذف والاظهار (قوله فلا يجرى فيه التنازع) باختيار اعمال الاول والثانى (قوله سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم فى التنازع ان يكون الفعلان متقاومين احترازا من ضرب ضرب زيد اذا التأكيد لايقاوم المؤكد لكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما او متوسطا لان الفعل المتأخر لايقاوم المتقدم فى العمل وبعضهم بمجرد صحة كونه فى موقعه معمولا لكل منهما على البدل فاعتبر التنازع فى صورة التقدم والتوسط واما التأكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان (قوله اذ هو طالب الخ) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها فانه حين تحقق الاول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال فى التعليل الثانى (قوله وهو مؤثر الخ) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحى منزلة التأثير الحقيقى (قوله لوقوعه) اى لوقوع مدلوله متلبسا بخصوصه من الافراد والتثنية او لعمومه مع قطع النظر عنها كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وعند اعتبار الخصوصية لايتوجه اليه الا احدهما (قوله اما بحسب الاصل والطبع) الاصل مايبتنى عليه والطبع السجية التى جبل عليها الانسان والمراد الحالة التى وقع عليها الفعلان كما فى قولهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب مايبتنى عليه تحققهما اى تلفظهما وهو الحالة التى وقعا عليها فانهما لما وقعا على شئ واحد صار ذلك الشئ طرفا لنسبتهما وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على ماهو المشهور (قوله او بحسب التصور السابق) اى توجه الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لاشك فى ان تركيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعانى فى الذهن فلابد من تصورها وحضورها فى الذهن ثم ان تصور تلك المعانى على نحوين تصور متعلق بتلك المعانى على ماهى عليه فى حد ذاتها مع قطع

النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذى لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثانى مبدأ له كما ان التصور الثانى مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو فى التصور الاول لعدم تعدد متعلقها فيه لا فى التصور الثانى ولا فى التعبير لتعدد متعلقها فى الحالين (قوله ليتصور التنازع) لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا لمعمولية كل منهما فى ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور فى حد التنازع لان منطلقا ومنطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على البدل لان افراده او تثنيته لا يلزمانه حتى يلزم شئ منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه فخروج عن مظان التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية (قوله ان منطلقا الخ) هذا على تقدير ان يكون النزاع فى منطلقا واعمل فيه حسبنى على رأى الكوفية واظهر منطلقين مفعول حسبتهما او على تقدير ان يكون النزاع فى منطلقين فنقول ان منطلقين لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الاول يأبى عنه افراد مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه (قوله يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل) لان المتصل لا يكون معمولا الا لما يتصل به (قوله فظهر الفرق بينهما) اى بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع فى الاول دون الثانى (قوله اى استتاره الخ) لما كان الاضمار يطلق فى الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ارادته ههنا لان ايراده بارزا مع الا ممكن ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضمار الا ايضا حملوه على المعنى اللغوى اعنى الاستتار (قوله وفيه ان الفاعل الخ) فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا ان المدعى نفى الاضمار بالمعنى الاصطلاحى لانه طريق القطع عندهم وهو اعم من الاستتار والدليل انما ينفى صحة الاستتار فلا يتم التقريب (قوله لو كان بدل انا هو) بان يقال ماضرب واكرم الا هو (قوله او كان الواجب الخ) اى كان الواجب عند اضمار الفاعل فى احد الفعلين الاتيان بالضمير الغائب (قوله لكان الامر كذلك) اى يصح قوله استتار الضمير الغائب فان الغائب يستتر فى الماضى (قوله فالانسب) اى فى بيان امتناع اضماره مع الا انما قال فالانسب لانه مناقشة فى المثال لا تجدى كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على ان المراد بالاضمار التعبير عنه بالضمير النائب عن الا انا كما هو طريق القطع عند النزاع فى الفاعلية حيث يورد الضمير نائبا عن الاسم الظاهر نحو ضربانى واكرمنى الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذى هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص بالاسماء ولا بدون الا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لتم البيان بلا كلفة (قوله الا بعامله) كضربت او بما هو كجزء له نحو ضربتك (قوله

و الا ليس عاملا ولا جزأله ﴾فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده ﴿قوله فلانه فى صورة المتنازع﴾
اى فلان الضمير المنفصل الذى يؤتى فى احد الفعلين للفاعل المتكلم مع الكائن فى صورة الفاعل
المتنازع فيه متحد معه اذ صيغة الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر فى انا نحو ماضرب الا انا
و ما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا فى قطع التنازع الغاء احد العاملين عن التناع فيه الا عند
الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت و اكرم زيدا او بايراده
ضميرا مخالفا فى صورة المتنازع فيه نائبا عنه كما فى ضربنى و اكرمنى الزيدان اذ لو ذكر المعمول
المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا و اكرم زيدا او ورد الضمير فى صورة المتنازع فيه كان لكل
منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والآخر معملا ولا شك
ان كلا طريقى الالغاء منتف فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا ﴿قوله الا
فى المفعول الخ﴾ كما فى حسبتى و حسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا ﴿قوله و هذا اذا كان الفعلان
الخ﴾ اى عدم امكان ظهور قطع التنازع فى الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين
فى اقتضاء الرفع لامتناع الحذف و الاضمار المخالف للتنازع فيه اما اذا كانا مختلفين فتعين القطع
بالاضمار المخالف للتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين فى اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف ولظهوره
لم يتعرض له المحشى ﴿قوله و لا يخفى ان عدم الخ﴾ دفع لما يتوهم ظاهرا من انه فى بعض التنازع
فى الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع
فى الضمير مطلقا عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا ﴿قوله فى بعض صور الضمير﴾ و هو
الضمير المتصل و المنفصل المرفوع ﴿قوله فى عدم صحة التعميم﴾ اى تعميم الاسم و عدم تخصيصه
بالظاهر بأن يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما ﴿قوله لانه المناسب﴾ الاظهر ان يقال المصنف
رحمه الله بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذى يكون فى الفاعلية وتكون طريق قطعه
اضمار الفاعل من احكامه بخلاف مطلق التنازع فانه من احكام الفعلين واما ماذكره المحشى
فبعيد لان مبحث التنازع ليس من تتمة الاصل السابق و الالذكره عقيبه ﴿قوله لانه يخالف
الخ﴾ اى ما يكون فى قطعه بطريق اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل السابق المذكور
بقوله و الاصل ان يلى الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه زيدا على رأى البصرية حيث
جوزوا الاضمار قبل الذكر فى الفاعل ﴿قوله و يوافقه على رأى الكوفية﴾ فان اضمار الفاعل
الثانى مع تأخر مرجعه لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور ﴿قوله حكم الاسم
الظاهر الواقع بعد الا﴾ نحو ماضرب و اكرم الا زيد ﴿قوله حكم الضمير المنفصل﴾ الواقع
بعد الا فى امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذ الحذف و الاضمار كلاهما غير
جائز كما مر فى الضمير المنفصل و فى الاظهار لا يظهر الالغاء فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر
بأن لا يكون واقعا بعد الا لاخراجه ﴿قوله لعل المراد الخ﴾ اى مراد الشارح رحمه الله بقوله

مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن فى الاسم الظاهر الواقع بعد الا بايراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا فى احد العاملين نحو ماضرب الا هو وا كرم الا زيدا فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاخراجه (قوله ولا يجاب الخ) اى عن الاعتراض المذكور باناندعى ان القضية مهملة اى ندعى ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ويكفى فى صدقها تحقق ذلك الطريق فى بعض صور التنازع فى الاسم الظاهر فلا حاجة الى التخصيص الا ان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع فى الفاعلية يكون طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد الا فيحتاج الى التخصيص (قوله لصحة المهمله الخ) تعليل للنفى اى لايجاب لان المهملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار اذ يكفى فى صدقها وجود ذلك الطريق فى بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظاهر لاخراج التنازع الواقع فى الضمير (قوله قال الشيخ الرضى) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما (قوله اى فى مقام الخ) اى فى مقام التنازع فى الوقوع الواقع بعد الا (قوله فى مذهبه) وهو اعمال الثانى وحذف الفاعل فى الاول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر (قوله من باب الحذف) اى حذف الفاعل من الاول (قوله اذ لا يستعمل الا كذلك) اى بالحذف (قوله الظاهر الخ) لقربه من الشرط والترتب اما باعتبار العلم او بتأويل فلا يخلو عن هذه الاقسام اذ لا ترتب لتحقق اقسام الشئ على تحققه اذ تحققهما واحد حينئذ (قوله ويختار) عطف على الجزاء وقوله فان اعملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية (قوله وحينئذ يكون الخ) اى اذا جعلته بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ماعطف عليه معترضة بالفاء كما فى قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه (قوله جاز اعمال كل منهما) المدلول عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثانى فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه (قوله فى بعض النسخ) اى بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع الفاآت الثلاث (قوله لانه تنازع) اى التنازع المذكور فى المتن تنازع فى ظاهر واحد وهذا تنازع فى ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل فهو خارج عن اقسام التنازع لان وحدة المقسم معتبرة فى كل قسمة كما تقرر فى محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا فى الكلام لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة فى كل قسمة مما يناقش فيه فى محله (قوله كما يدل عليه) الظاهر اسقاط لفظة كما (قوله والعامل فيه معنى فعلى يستفاد الخ) وقال الشارح الرضى رحمه الله ان قوله فقد يكون فى الفاعلية فى قوة فقد يتنازعان فى الفاعلية وماذكره المحشى رحمه الله اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل (قوله لان العامل نفس الضمير) لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر (قوله فيكون الخ) متفرع على قوله والعامل فيه معنى فعل وليس

داخلا تحت النفى (قوله فعلى توهمى) لا فعل محقق بل متوهم من اسم جامد (قوله لان القسم اقوى اخ) ليس معناه ان القسم فى نفسه اقوى فى اقتضاء التصدر لما صرح به الرضى ان القسم ضعيف فى نفسه لان تأثيره فى معنى الجواب اقل من تأثير الشرط فى جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذى يتم الكلام بدونه والشرط مورد فى جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه القسم فى المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى فى اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون ما تصدر عليه فيكون القسم اقوى من اقتضاء الجواب فلا يكون القسم فى المثال المذكور فى رتبة الشرط فى اقتضاء الجواب فلذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى فى نفسه يجوز ان يأتى بجوابه ايضا كما نص عليه فى الرضى بخلاف الفعلين فانهما فى مرتبة فى اقتضاء المعمول لتأخر المعمول عنهما وترجح الثانى لقربه (قوله اعلم الخ) اشار ببيان الضابط الى فائدة قيد فى العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا فى الجملة (قوله فى جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) والفضلة نحو قوله تعالى فقضاهن سبع سموات (قوله لان المفسر نص) قامع للالتباس والحيرة فى المرجع (قوله لانه قد جاء الخ) يعنى فى صورة الحذف الفاعل منتف فى اللفظ وفى صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره فى الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل فى نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره (قوله ظرف) اى باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من فاعل اضمرت اى متجاوزا عن الحذف (قوله قد ينزل منزلة الجوامد) لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه وان كان لازماله فى الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة فى مفهومه (قوله فليس الخ) قال المصنف رحمه الله فى بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله (قوله فبانهما من باب تقدير الفاعل) فنحو ما ضرب وما اكرم الا انا ليس من باب التنازع (قوله لا من باب حذفه نسيا) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسيا (قوله والمحذوف فى باب التنازع الخ) ولو كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجدان ان لكل منهما معمولا مثل معمول الآخر (قوله لو كان كذلك) اى محذوفا نسيا (قوله لزم ان يكون الخ) لما فى المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثانى ان يجعل نسيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا فى اللفظ ولا يصرح به اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف فى التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما فى المثالين الاولين فظاهر واما فى المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا (قوله فى مثل ما ضرب

(واكرم)

واكرم الازيد) اى فى صورة يكون مابعد الا اسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذى يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياسا على مامر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول والثانى بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ماضرب واكرم الا انا فى ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل على ما فى الرضى من ان المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذى التزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل فى قوله والاقرب اشارة الى ماذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين (قوله فبأنه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفى المثالين مشابه للفضلة اما فى الاول فلكونه فى زى المستثنى ولباسه واما فى الثانى فلكونه مدخول الجار لزوما وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الاخيرين انهما داخلان فى سد شئ مسده (قوله اصله يخالف قول الاضمار) برفع الاول ونصب الثانى اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل فى الكسائى داخلة على المفعول وهو الظاهر اتكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذى فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل مع الفاعل للايجاز واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله تخالف الكسائى على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من فاعل اضمرت ولم يرضه المحشى رحمه الله وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعا (قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) فى دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر الحقيقى وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه فى حالة واحدة (قوله اتصاله به) بقرينة قوله فى الاول فانه ظاهر فى ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرمنى وضربنى الزيد ان فيراد منه الاتصال الذى هو قريب منه (قوله بل يقول بما نقل عنه) من التشريك او بانفصال الضمير عن الاول بايراده بعد الظاهر (قوله او بأن يقول جاز اعمال الثانى فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء اعنى اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من اطلاقه (قوله شرطا استغنى الخ) على رأى البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء (قوله بالياء) اى على ان يكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين يبخلون على حذف المضاف اى بخل الذين كما فى تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية

بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ضميرهو راجع الى البخل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاأنه تكلف ينافى الاستدلال بظاهر الآية ﴿قوله هى امتناع حذفه﴾ ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه حينئذ ينساق الذهن الى كونه مفسرا بماذكر بعده لا لمحض التفسير كما ينساق الى ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون مابعدها لمحض التفسير لجواز الاضمار بعد الذكر نحو حسبنى و حسبت زيدا منطلقا اياه ﴿ قوله وهو قبيح ﴾ ولا سيما اذا صار الى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا فى الحقيقة لباب علمت ﴿ قوله على المذهب المختار ﴾ ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثانى اذا كان مختارا كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان اعملت الاول اضمرت المفعول فى الثانى على الاستعمال المختار ﴿ قوله على اتفاق الطائفتين ﴾ اى البصريون والكوفيون متفقون على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان الثانى اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى غيره ﴿ قوله والا لزم الخ ﴾ اى ان لم يحمل على اعمال الثانى بأن يكون كتابيه مفعول هاؤم لزم حذف المفعول فى الثانى اعنى اقرادا فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا فهذه الآية دليل البصرية على اختيار اعمال الثانى وكذلك قوله تعالى آتونى افرغ عليه قطرا ﴿قوله اى اضمرت الخ ﴾ يعنى ان قوله الا ان يمنع مستثنى بحذف المضاف او بجعل المصدر حينيا كما فى آتيك خفوق النجم ﴿قوله اذا لم تلبس ﴾ من التلبيس ﴿قوله والضمير للاولاد ﴾ اى فى كن وكانت للاولاد ففى كانت ارجاع ضميره المفرد الى الجمع ﴿ قوله للفرق البين بين الاصل والفرع ﴾ فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع ضمير المفرد الى الجمع ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الاصل اعنى مانحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية ﴿ قوله لا يقال لقائل ان يقول ﴾ فى نقض دليل الكوفيين يعنى ان استدلالكم بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثانى وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدل البصريون بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثانى حيث لم يقل افراده فما قيل ان اعمال الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثانى او اضمر ليس بشئ او معارضة فى المقدمة اعنى قوله وامرؤ القيس اعمل الاول يعنى دليلك وان دل على اعمال الاول اعنى رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق ﴿قوله لانا نقول الخ ﴾ حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله والا لزم حمل كلامه الخ يعنى على تقدير اعمال الاول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف فما قيل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول ليس بشئ

لان منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة (قوله هذا) اى لزوم الفساد (قوله حالية) من فاعل كفانى (قوله او معترضة) بين كفانى وفاعله لبيان حال الشاعر (قوله او معطوفة على الشرطية) اى مجموع الشرط والجزاء كما فى قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المنافى لعدم السعى وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال فى المغنى انه لابد من ارتباطهما اما بعاطف او عمل او لهما فى ثانيهما نحو انه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام قعد زيد (قوله للزوم تقييد الخ) هو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد كالحال (قوله ينبو عن ذلك) اما او العطف فلانه يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلامين متصلين بجملة سوى دفع الابهام ففى نبوه بحث لانه صرح فى المطول بان قوله تعالى اتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل له من الاعراب فائدته تأكيد وجوب اتباع ملته المدلول بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال ان الاكثر فى الاعتراض ان يجئ لغير التأكيد (قوله وذلك) اى لزوم حمل الكلام على التأكيد (قوله لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب) لم يقل لانه عينه كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف فى اثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة (قوله لان الكفاية) اى كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى (قوله وجعل نقيض الخ) اى لاستلزامه جعل نقيض الشرط جزاء بناء على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليل من المال (قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية) فان مفادها الكفاية للسعى الذى هو عبارة عن الطلب (قوله يلزم حينئذ) اى اذا قدر مفعول لم اطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ حكم البيان نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين اثباتا او نفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكنما اسعى اعنى ثبوت طلب المجد (قوله قلنا لا نسلم الخ) يعنى عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزاء داخلا تحت لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفانى مقيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير يكون باقية على معنى السلب مفيدة لعدم طلب المجد فى الزمان الماضى ويكون قوله لكنما استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنفى (قوله ولو سلم الخ) اى لو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعنى طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بالمؤثل او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعنى ولكنما

اسعى هذا ولا يخفى ما فى الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر فى البيت السابق انه لو كان يسعى فى تحصيل المال لادنى معيشة لكفى قليل من المال ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد والاظهر ان يقال ان لكن ههنا لمجرد التأكيد كما فى لو جاءنى زيد اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع كذا فى مغنى اللبيب والاتقان (قوله المنظور) لانه بيان ماهية الشئ وكشفه عن غير ملاحظة الافراد (قوله اقحم للاشعار بالطرد) اى يكون الحد شاملا لجميع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا واحتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا كان المقصود التميز فى الجملة الاقحام در اوردن چيزى در چيزى بعنف (قوله اراد بالعلم اشهر او صافه) يعنى ان المراد بفعل لفظه فان قلنا بوضع الالفاظ لانفسها وضعا ضمنيا يكون علما لنفسه والمراد منه اشهر او صافه اى ماهو موصوف بزيادة الشهرة فى الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل ههنا للزيادة مطلقا كما فى قولك الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فلا يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا (قوله او اراد الخ) اى على تقدير عدم القول بالوضع الضمنى (قوله وقالوا الخ) رهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين (قوله مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك (قوله للتنبيه على صحة الخ) بناء على ان المشبه به فى الاغلب يكون اقوى من المشبه فى وجه الشبه (قوله وان اتفق الكل) اى كل النحاة فى امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة فى الامتناع (قوله ليس من ضروريات الفعل) اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا كذا فى الرضى وفيه بحث حكمى (قوله وكذا المفعول معه) اى ليس من ضروريات الفعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب (قوله ولا يصح السؤال الخ) يعنى لو اقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جوابا لم يقتضى تقدير السؤال قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح (قوله انه ليس جوابا الخ) حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور (قوله بالنصب) اى بنصب القرآن واقامة عليه مقام الفاعل (قوله وقرآءة ابى جعفر) بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل (قوله على اضمار المصدر) اى نجى المؤمنين تنجية (قوله لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله فى بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما صرح به فى المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز وفى اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد لا تكون باقية على حالها

(فيكون)

فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا تبين عدم ظهور الاظهر ايضا وان سماه تحقيقا له ليس له حقيقة (قوله اذا دار بين الحقيقة والمجاز) اى يمكن حمله على المعنى الحقيقى والمجازى (قوله فالحمل الخ) لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند تعذر الاصل (قوله لان التكلم الخ) حتى يفيد فى اثبات تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره (قوله والاظهر الخ) انما قال ذلك لانه يجوز حمل قوله والايصار الخ على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلى عند امكان الحقيقة العقلية لوجود ماهو له (قوله ولا يمكن المجاز العقلى لوجود ماهو له) ينتقض بقوله تعالى فهو فى عيشة راضية فانه مجاز عقلى مع وجود ماهو له والجواب ان المراد وجود ماهو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به (قوله قلنا النسبة الخ) لا يخفى ان المعتبر فى المجاز العقلى مشابهة الغير لماهو له فى ملابسة الفعل حيث فسروه باسناد الفعل الى غير ماهو له للملابسة اى لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهو له فى ملابسة الفعل واما مشابهته اياه فى نوع الملابسة كما يشعر به بيان المحشى رحمه الله فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة فى بحث المجاز العقلى (قوله واما النسبة الى الاولين الخ) اى نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة وهو كونهما شبيهين بالمفعول به فى المحلية وتأثير الفعل وان اختلفت جهة المحلية والتأثير فان محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل فى المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب (قوله لانه اثر الفعل) اى يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل (قوله هذا التحقيق) اى تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر (قوله يقتضى نقل النسبة الايقاعية الخ) فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز فى الاسناد (قوله هذا النقل الخ) اى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما فى المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل الاقامة لا مجازى لا يخفى ان المحشى رحمه الله اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فقد انهدم ماسبق من ان اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلى وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضى تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من ملابسات الفعل كاف فى النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة تقتضى نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة

تحكم (قوله ماذكرته) من نقل النسبة الايقاعية فى المفعول بلا واسطة وعدم النقل فى المفعول بالواسطة فينبغى ان يتعين الخ لكون النسبة الى ماهوله والى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ماهوله وفيه بحث لان مدار الاقامة فى مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل فى ذلك لكون النسبة حقيقية او مجازية قال الشارح الرضى رحمه الله كل ماكان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره (قوله والتصريح بخلافه) فالاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى الباقى فى النيابة كما فى المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة (قوله وجب فى قيامها الخ) كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية فيه انه اذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به للمبالغة فى التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها (قوله فى ذلك) اى فى دخول الواسطة عليها عند الاقامة (قوله ولذا لا يقع الخ) فى شرح الرضى تشترط الفائدة المتجددة فى كل ماينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكانا او زمانا او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها (قوله بما سيذكره) من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به او بما يؤدى مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان الاسناد اليه مفيد الفائدة متجددة او اذا صح نيابته (قوله بلا واسطة) هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ماحققه السيد الشريف فى حاشية الكشاف فى تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم والضالين وايده بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله شبيهة بالمفاعيل مجروره شبيه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ماهو ظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم فى محل الرفع وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك فى التسهيل ويؤيده ماقال ابو على فى الحجة ان الاعراب المحلى مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظى فلا يجوز ان يقال فى نحو مررت بزيد وعمرا ان عمرا معطوف على محل زيد بل على محل بزيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشارح رحمه الله ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظا فى كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى فى ادائه معناها الا ان المجرور امامفعول به او فيه اوله ثم المحشى لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ماأورده الفاضل الهندى من ان قوله فى الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار فى مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل باعتبار انه مفعول فيه

(ومعنى)

ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم فى استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتنصيص لكون اقامته مختلفا فيها ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به فى الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مررت بزيد فى يوم الجمعة فى امام الامير كرور البريد هذا على طريق القياس ولم أجد فيه نقلا (قوله فلا يظهر الخ) لانه يلزم تشبيه الشئ بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور مبنى على مذهب الجمهور (قوله لكان اخصر) لعدم ذكر الشرائط واظهر للاحتياج الى تفسير الجميع بماسوى المفعول به مما يصح بناؤه (قوله وفيه ان الخ) هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقى بما يصح بناؤه وفسر قوله سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل بجواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به وبامتناع وقوعها موقعه اذا وجد المفعول به اما اذا اجرى البواقى والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وماسوى المفعول به سواء فى جواز النيابة وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشئ منها فى النيابة وما يمتنع نيابته لا رجحان لشئ منها فى الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى (قوله مع انه اراد التصريح الخ) فلذلك صرح بالشرط كما صرح فى قوله واذا وجد المفعول به الخ والا فالاخصر والمفعول به متعين والبواقى سواء (قوله صورة الجر الخ) فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا فى النيابة عنه (قوله حتى يلزم الا يكون الخ) لان استواء ما تصح نيابته فى الصحة وما لا تصح نيابته فى الامتناع ثابت فى جميع الاوقات سواء وجد المفعول به فى الكلام او لم يوجد (قوله يجوز) بان يقال اعطى زيدا عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل (قوله امكن وقوع الحيرة الخ) بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير (قوله عطف على قوله الخ) للتناسب بين الجملتين فى المسند لا على قوله مفعول ما لم يسم فاعله الخ فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه (قوله بيان لحاصل المعنى) اى من الجملة التى يصدق عليها المرفوع هذا فمن ابتدائية لمجرد كون المجرور بها موضعا انفصل منه الشئ وخرج عنه (قوله لا ان من للتبعيض) لانه يستلزم ان يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع وكذلك قوله اى فى باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل فى المبتدأ ولا دخل للخبر فى ذلك فالواجب افراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اى الاصل فى هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ مسندا اليه وكونه مسندا يصار اليه للضرورة وانما لم يحمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم متحقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا فى الكلام (قوله لاحتمال) بمعنى التحمل والجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب (قوله ههنا) انما قال ههنا لان العامل المعنوى فى المضارع تجرده عن الناصب

والجازم او وقوعه موقع الاسم (قوله مع ان الحصر) اى حصر الحد فى المحدود والمحدود فى الحد (قوله لزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم فى الوجود اى كلما وجد الحد وجد المحدود وانعكاس التلازم فى الامتناع اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود وبمجموعهما تتحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما فى الآخر (قوله لانه اكتفى الخ) واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فبمجرد الارادة على ماهو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع (قوله بدلالة صورة التصريح) اى التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله آنفا مع ان الحصر مستفاد الخ وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا فيه لجواز التعريف بالاعم والاخص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فاورد ضمير الفصل للتصريح (قوله لان صيغة الفصل الخ) كما نص عليه فى المطول ففيما نحن فيه تفيد حصر القسمين فى الابتداء لا حصر المبتدأ فى القسمين حتى يكون ردا على من جوز قسما آخر اعنى اسم الفعل (قوله ولو سلم) اى كونها لحصر المسند اليه بناء على مازعم العلامة من انها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند اليه (قوله فهى لتأكيد) اى ههنا لتأكيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من شئ آخر يكون الفصل لمجرد التأكيد وههنا كذلك لان المسند اليه اعنى المبتدأ معرف باللام فيفيد حصره فى القسمين نحو الحسب هو المال اى لا حسب الا المال (قوله ولو سلم انه لاصل الحصر) اى فيما نحن فيه (قوله فنقول الخ) زاد نقول لان هذا البحث من نتائج افكار بخلاف الوجهين السابقين فانهما من لفاضل الهندى (قوله مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله فى الايضاح وهذه الاسماء كلها اعنى اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك تبنى فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من الاعراب اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كان مبنية على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية اسند اولهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقائم فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم بنى لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه انتهى (قوله فكيف يصح الحصر) اى حصر المبتدأ فى القسمين (قوله ليصح التعريف) اى لا يكون التعريف بالاخص (قوله ولا يخفى) اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ لان المحصور المبتدأ

المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك (قوله لم يرد الخ) بل اراد به مايقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر (قوله مثل ضارب الخ) فانه لم يرد به لفظ ضارب كما فى ضرب فعل ماض حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذا المحمول على زيد ضارب من حيث دلالته على معناه الوضعى فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسندا اليه وانما وقع المبتدأ نكرة لتخصصه بالصفة (قوله وتأويلا) اى ليس التقدير بمعنى التقدير فى الكلام بان يكون محذوفا (قوله وسواء عليهم) فانه بتأويل انذارك وعدمه سيان (قوله يعنى ان العبارة الخ) اى قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة فى سلب العموم اى السلب داخل على الايجاب الكلى بناء على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعرف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظى (قوله لكن المراد عموم السلب) اى لا يوجد فيه شىء من العوامل اللفظية (قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية الخ) بناء على ان الجمع المعرف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما فى قوله تعالى لا يحل لك النساء وههنا كذلك اذ لا فائدة فى نفى دخول كل عامل لفظى لعدم امكانه (قوله وان كان اعم) لانه قد يتحقق فى ضمن السلب الكلى وفى ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض (قوله بقرينة المقام) فان المبتدأ مالا يوجد فيه عامل لفظى اصلا (قوله واما القول الخ) اى القول فى بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بأن عبارة المتن ان حملت على العدول بان جعل النفى المستفاد من قوله المجرد جزءا من المحمول ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول العموم تحت النفى وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالمحمول العدمى كما فى قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت على السلب فانه حينئذ يكون العموم داخلا تحت النفى فيفيد سلب العموم كما فى قولنا لم يقم كل انسان (قوله فغير ظاهر) لان الحمل على العدول فى صورة تقديم النفى على المسور بكل وما يؤدى معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك فى كل انسان لم يقم ولم يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثانى لسلب العموم (قوله لان الذهن الخ) فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص لا يجوز الحمل عليه سيأتى فى مقام التعريف (قوله لان الظاهر الخ) لان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله كالمعدوم) لعدم افادته معنى زائدا (قوله اعم من ان يكون الخ) فنحو بحسبك مجرد حكما وان لم يكن مجردا حقيقة (قوله ان قلت ينبغى الخ) اى ينبغى على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان المصنف رحمه الله جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبنى على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وهو وجده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأى من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها (قوله

لعل ذلك الجواز ﴾ يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار انه كان مبتدأ قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتدأ كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا ﴿قوله ولا يجاب الخ﴾ هذا الجواب من الشارح الرضي وحاصله ان ان لعدم تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخول ان كلا دخول فبقي مرفوعا كما كان لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب ﴿قوله فلدخول اسمها الخ﴾ فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار المحل فسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظا مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا يكون اسمها مجردا عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا بالابتداء محلا ﴿قوله لان القضية سالبة﴾ اي القضية المركبة من اسم لا وخبرها نحو لا غلام رجل في دار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس كلمة لا جزءاً من دخولها مخبرا عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسما ﴿قوله اشار به الخ﴾ اي بالتعبير بالقسم فان القسم يقتضي وجود المقسم المشترك بين القسمين ﴿قوله مشترك معنوي﴾ يدلك على هذا جعلهم الابتداء عاملا في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شيء اليه او لاسناده الى شيء ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما قلت تنبيها للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما باحكام مختلفة ﴿قوله كما ذهب اليه الخ﴾ حيث قال المبتدأ اسم مشترك بين هيئتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد والا لزم استعمال اللفظ المشترك وهو لفظة المبتدأ في قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد ﴿قوله ومن قال انها لمنع الخلو الخ﴾ قال القاضي في حواشيه كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلو دون الجمع فليست للشك او التشكيك فلا ينافي التعريف انتهى مقصوده دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او بانه لمنع الخلو دون الجمع يعني ان كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية معها لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته وهذا لا ينافي كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله ﴿قوله لان استحالة الخ﴾ لان القسم الاول يكون ابدا مسندا اليه والثاني مسندا والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا او مسندا اليه ﴿قوله فلو ثبت﴾ اشار بكلمة لو الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ ﴿قوله كان بالاستقراء﴾ اي تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مسندا سوى هذين القسمين ﴿قوله لصدق التعريف عليه﴾ فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر ﴿قوله كما ذكرناه﴾ من ان هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال ﴿قوله على ذلك﴾ اي التقييد المذكور ﴿قوله فيدخل انما وغير﴾ نحو انما قائم الزيدان بالنظر الى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر

(الى)

الى حذف الالف (قوله من كلمات الاستفهام) نحو اين جالس اخوك ومتى ذاهب زيد وكيف مصبح انت وكم جالس زيد وايان ذاهب عمرو (قوله للاصالة) اى لكونه اصلا فى الاستفهام (قوله لا يناسب مقام التعريف) لان المقصود منه كشف الماهية وايضاحها حيث لا يوهم خلاف المقصود نعم ذلك الا كتفاء صحيح فى الخطابات والمحاورات (قوله على ان من مفعول لضارب) وحينئذ يصح كونه مبتداء وزيد فاعله سادا مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله اومن باب عموم المجاز) وهو ان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى داخلا فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا (قوله ولك ان تريد الخ) لا يخفى ان المعنى اللغوى معنى مجازى بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى المجازى الشامل للمعنى الحقيقى الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبنى على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحى والمجازى الشامل له سواء كان معنى لغويا اولا والثانى موقوف على تحقق الوضع اللغوى سواء وجد المعنى الاصطلاحى اولا (قوله لم يجتنبوا الخ) فجوزوا كون زيد مبتدأ مع تأخيره ولم يعينوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ماقيل انه لا ضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذا لمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا يقتضى تجويز كون زيد مبتداء ولم يعين كونه فاعلا (قوله ليس الا فيما اذا كان الخ) فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين بالآخر ولا يختفى به (قوله ليس الا فيما اذا كان الخ) فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب التباس الوجه الآخر واختفاءه المخل لفهمه اقول ماذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الامرين منقوض بنحو امرؤ ونفسه فانه جوز فيه الامران مع الاصل فى الواو العطف وبالوجوه المذكورة فى التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة فى نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على مالا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله لانه ليس مرفوعا الخ) فان المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن رد فيه ان المرفوع صفة مبهمة يحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا فسر الشارح رحمه الله الموصوف فى قوله ما اشتمل بالاسم وماقيل ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع ففى تعريفه دور فد فوع بان هذا الحكم معلوم من قوله فنها المبتدأ والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف (قوله وهذا الوجه اسلم) اى تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده قال الرضى فى قوله فالمعرب المركب الذى الخ هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى قسمة الاسماء فلا تذكر الا اقسامها فكأنه قال الاسم المعرب

من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ﴿ قوله وهو ما اذا كان مركبا ﴾ امتزاجيا امامن حرف واسم نحو زيد لاعادل ولا جائر اومن فعل وحرف نحو زيد ما اكل وماشرب اومن اسمين نحو هذا خمسة عشر لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد او التوصيفي نحو زيد رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به ﴿ قوله او لفظا الخ ﴾ فانه حينئذ ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالمهمل ﴿ قوله او حكما ﴾ بان يصلح وضع الاسم موضعه ﴿ قوله المثال المذكور ﴾ اى يضرب فى يضرب زيد مع ان الشارح رحمه الله اخرجه بقيد الاسم ﴿ قوله والجملة ايضا ﴾ فان قولنا زيد يضرب فى قوة زيد ضارب ﴿ قوله مع انه مصرح بخلافه ﴾ اى الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة فى التعريف كما سيجئ فى شرح قوله والخبر قد يكون جملة ﴿ قوله ليس بمعنى هو هو ﴾ بل بمعنى القيام والاتصاف ﴿ قوله وربط الاسم الذى اقيم مقامه ﴾ نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب خبر زيد ﴿ قوله الى زيد بمعنى هو هو ﴾ فان الضارب هو زيد فى الوجود ﴿ قوله نعم بقى امر الجملة ﴾ فان اسناد الجملة الى المبتدأ فى نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو هو بتأويل ضارب اذ الاسناد منحصر فى القسمين ﴿ قوله لفظا يعد واحدا ﴾ والجملة لاتعد لفظا واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم ﴿ قوله متعلقة بالايقاع المضمن الخ ﴾ التضمين فى الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شئ من تعلقات الآخر او بحذف متعلقات الاول ولا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شئ من متعلقاته فان الايقاع المتعدى الى المفعول الثانى بالباء بمعناه الحمل وفى شمس العلوم يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اى حمله عليه وفى التاج الايقاع افكندن وشبى خون كردن وهذا يعدى بالباء فالمراد التضمين معناه اللغوى يعنى ان الضمير المستتر فى قوله المسند راجع الى مصدره بتأويله بما يوقع كما فى قولهم قد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة بالايقاع المفهوم ضمنا على انها للسببية وكون الخبر سببا لايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة ﴿ قوله لانه بنفسه يتعلق بالمسند ﴾ اى الاسناد لكونه متعديا يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعنى المسند فلا حاجة فى تعلقه به الى الباء بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع الى الموصول ﴿ قوله ان لا يشبه الخ ﴾ اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور فى تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه والمذكور فى تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول اى الذى اسند الى المبتدأ ﴿ قوله وحينئذ يظهر ﴾ اى حين جعل الباء بمعنى الى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب

(فى)

فى يضرب زيد و فى زيد يضرب ﴿قوله قد بيناوجه عدم الاحتياج اليه﴾ وهو ان المراد المرفوع المجرد و يضرب ليس مرفوعا بالمعنى المذكور ﴿قوله لكن فيه الخ﴾ يعنى باعتبار الاسناد الى المبتدأ و ان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع ﴿قوله لا الى المبتدأ﴾ اذ الشئ الواحد لا يسند الى شيئين ﴿قوله مع انه خبر﴾ ولذا اعرب بالرفع على الخبرية ﴿قوله اللهم الا ان يقال الخ﴾ اى لا نسلم ان ضارب خبر حتى يخل بل الخبر المجموع كما فى زيد قام ﴿قوله لكن لما لم يكن الخ﴾ دفع للتوهم الناشئ من السابق اى اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثانى الذى هو آخر المجموع مشغولا باعراب الفاعلية ﴿قوله اجرى الاعراب على الجزء القابل﴾ للاعراب بخلاف ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شئ من جزئيه لاشتغالهما بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع فى محل الرفع مع ان فاعل الصفة فى حكم العدم تشبيها بالخالى لعدم تغيرها فى حال التكلم والخطاب والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب ﴿قوله او يقال المراد الخ﴾ منع لقوله لا الى المبتدأ يعنى لا نسلم ان ضاربا ليس مسندا الى المبتدأ لان المراد بالاسناد فى قولنا المسند الى المبتدأ المعنى الاعم الشامل للاقسام الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذى هو ضمير المبتدأ او متعلقه اسنادا الى المبتدأ ﴿قوله وفيه نظر الخ﴾ ليس المقصود من النظر ايراد النقض على التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بأن يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا الى شئ اصلا اما الى المبتدأ فظاهر لانتفاء النسبة اليه واما الى فاعله فلعدم كون النسبة تامة لانه حينئذ لا اختصاص للنقض بارادة الاسناد الى المبتدأ بل هو وارد على قيد المسند فى التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثانى فان فيه اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك فاسد اذ ضارب لم يسند الى شئ صلا فالجواب منع كونه خبرا ولا نسلم اسناده الى الفاعل وجعل اسناده الى المبتداء ﴿قوله لان الاسناد هو النسبة التامة﴾ قيل جعل الاسناد فى تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفى تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب ان الاسناد حقيقة فى النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يصرف صارف وفى تعريف الفاعل عطف او شبهه صارف عنه فلذا حمل على المعنى المجازى ﴿قوله عدمى﴾ اى معدوم لدخول السلب فى مفهومه ﴿قوله فلا يؤثر﴾ لان التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمى او لا يؤثر فى الوجودى الذى هو الاعراب اذ الوجودى لا يكون اثر العدمى ﴿قوله وتقدير﴾ كما فى صورة المتبدأ لفظا ﴿قوله علامات لتأثير المتكلم﴾ فالمؤثر فى الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره فى الاعراب المخصوص ﴿قوله يجوز ان يكون علامة﴾ لشئ بخصوصه ﴿قوله امر اعتبارى﴾ اى غير موجود فى الخارج ﴿قوله كما فى القسم الثانى من المبتدأ﴾ الظاهر ترك كما فى الموضعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتداء يوجد فى الخبر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شئ او يسند اليه شئ يشعر بتقدم ذلك

الاسم على الشيء المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه غاية للتجريد ولذلك قال ابو على الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد كونه اولا لثان وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب والاظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او ليسند الخبر اليه كما في العباب (قوله يخرج) عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد (قوله لطلبه لهما على السواء) فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعا بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا قالوا انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه (قوله هذا الوجه قوي الخ) وذلك لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلاما بدون انضمام الآخر اليه وقالوا ولا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بنصب ايا بتدعوا وجزم تدعوا بايا (قوله وهناك قولان آخران) في الرضي قال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا (قوله غالبا) متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية معتبر في الحكمين اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتدأ في كلام يصير خبرا في كلام آخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك في عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة في الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية (قوله فلا يرد النقض الخ) فان الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود الحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المتشخصة المسماة بزيد فاقيل ان الخبر ههنا مؤول بالمسمى بزيد فيكون حالا غفول عن المقصود من الكلام (قوله اجيب الخ) خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في الفاعل لكن عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملا او احتياج الفعل الى الاسم (قوله وانما اعتبر الامر اللفظي) وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتا (قوله والاعتبار بالطاريء الخ) لان المطروء عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس الى الطاريء والطاريء كالناسخ له (قوله اشار بطريق الاستعارة) اي اشار بكلمة ثمه الموضوعة للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكاني باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان (قوله لوجوب تأخيره) لكون تقديم الخبر مصححا للابتدائية (قوله اختلفوا الخ) في المغني لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وماذكره المحشي من تخصيص الاخفش

(موافق)

موافق لما فى التسهيل وظاهره ان بقية البصريين يمنعون ذلك (قوله فى جواز فى داره قيام زيد) اى فى مثال يكون الضمير فى الخبر المتقدم راجعا الى مايضاف اليه المبتدأ (قوله وفيه جاء الخ) يعنى ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج الميت طيه وتلفيفه بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة فجيم (قوله مع انه المناسب الخ) يعنى ان المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم (قوله لئلا يلزم الانتشار الخ) اى لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قيل عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير هذا الاصل عن الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجواب ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا احق ان يذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وافراد الخبر ولئلا يلزم تقديم المبتنى على المبتنى عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون مصححا له نحو فى الدار رجل فانه مبنى على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة (قوله ابتناء ما) وهو ابتناء الحكم على الدليل فانه لاستفادته منه كأنه مبتنى عليه (قوله القول الخ) يعنى الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضى القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق غير ظاهر لان الفرق بينهما ليس الا اعتبار الحضور فى ذهن السامع فى الاول دون الثانى وذا لا يؤثر فى الفرق المذكور (قوله اذا كانت مستفادة من المنكر) ولو مجازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه على انه نص فى المفتاح على ان المصادر لا تدل الا على الحقيقة المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها (قوله لفظة ما زائدة الخ) اختلف فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير قال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما مثل اى مثل وقال بعضهم زائدة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت فى نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى موضع الالتباس اولى كذا فى الرضى وفائدتها ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما (قوله لما كان التخصيص منحصرا الخ) كما يشعر به كلام المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالبة الوقوع (قوله واحتمالاتها) فسر اشتراك النكرة بالاحتمال اذ لا اشتراك فيها لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعة لفرد ما تحتمل على سبيل البدل الكل واحدا من الافراد (قوله او يرتفع) فقوله يقل ذكر لما هو الواجب (قوله التخصيص الفردى) اى ما يصير به النوع فردا مصحح للابتدائية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة فى كون الحكم على معين (قوله واما التخصيص) اى ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان نوعا (قوله الا ان يفرق الخ) بان الاول مصحح لكون المخصص به حاضرا فى ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم مقيدا بخلاف الثانى فانه لا يحضر به

التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتاللمفهوم فى نفسه ﴿ قوله اذا لم يكن ﴾ اى المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعى غير مصحح فن اى باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة ﴿ قوله اذ لايشذ فرد الخ ﴾ على ان النكرة الموصوفة تعم على ما بين فى الاصول ﴿ قوله المدود عنه ﴾ على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم افتادن در طعام ﴿ قوله ان قلت ﴾ اثبات لكون التخصيص المصحح فى المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه تعتبر لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالخيرية عن المشرك ﴿ قوله قلنا فرق الخ ﴾ يعنى لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما فى قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتدء مبنى على الافادة صادقا كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبنى على الصدق ﴿ قوله فيكون نظير الخ ﴾ فى ان مصحح الابتداء فى كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة ﴿ قوله ان قلت فرق بينهما ﴾ اى لا نسلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر ﴿ قوله انما جاء من قبل الصفة ﴾ فهى المصححة للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح فيه ﴿ قوله الصفة الخ ﴾ يعنى ان العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للمصحح الذى هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح فانه اذا كان التعليل فى الاشتراك الحاصل من الصفة مصححا كانت الصفة للتصحيح ﴿ قوله فيه ان هذا التخصيص الخ ﴾ هذا الاعتراض اورده الشارح الرضى وهو انما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون احدهما فى الدار والشارح رحمه الله وقدس سره تصرف فى الاستدلال فزاد ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه قيل اى من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما فى الدار كائن فيها فلا وجه لايراده على عبارة الشارح رحمه الله ﴿ قوله وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف بمثل ارجل فى الدار ﴾ اى فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم ﴿ قوله فينبغى ان يمتنع الابتداء ﴾ لعدم شئ آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص آخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جائز جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا بوقوعها بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كأنه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لى فليس المقصود افادة الحكم بل استفادته ﴿ قوله لان التخصيص ان يجعل ﴾ وههنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص ﴿ قوله فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة ﴾ ولو مجازا ﴿ قوله لان الطبيعة الخ ﴾ حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة ولا شك فى انه لا مدخل للوحدة فى التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتعم كل فرد وحاصل الثانى ان الحكم

(على)

على فرد ما لكن لا بخصوصه بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير معين فى المقام الخطابى يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح (قوله كما قالوا فى لام الاستغراق) فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح (قوله يعنى ان الكلام محمول على التقديم الخ) يعنى يريد الشارح رحمه الله بقوله اذ تستعمل الخ ان هذا القول يستعمل فى مقام الحصر وشىء من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتأخير اى كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ثم قدم للحصر وهذا على طريقة السكاكى حيث شرط فى افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى اى بدل او تأكيد كما قالوا فى اسروا النجوى الذين ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلى يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فالاظهر ان تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين ويقال ان هذا الكلام مستعمل فى مقام الحصر فيكون فاعلا فى المعنى كأنه قيل ما اهر ذا ناب الا شر الا انه لما كان شبيه بالفاعل اظهر على طريقة السكاكى خص المحشى البيان بها (قوله كما قالوا فى انا عرفت) ان اصله عرفت انا على انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر (قوله فلا تخل النكرة بالافهام) انما يتم ذلك لو كان اخلال النكرة بالافهام لاجل عدم اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة مخلة قدمت او اخرت (قوله لا بالنسبة الى الكلب) اذ المراد بالحبيب والعدو فى عبارة الشارح رحمه الله حبيب غير الكلب وعدوه واليه اشير بقوله يتشاءم به فان المتشائم غير الكلب (قوله اما بالنسبة اليه فشر) لانه لا ينبح الا عند التأذى كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبح عند مجئ حبيب له لما رآه غير اجنبى فخلاف الواقع انما الواقع تملقه له واظهار المحبة اليه (قوله يجوز حينئذ ان يكون) اى اذا قدر الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا فى المعنى محمولا على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر او لا فيكون موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما اهر ذا ناب الا شر بناء على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفى الحكم عما عداها (قوله فلا حاجة الى التقدير) لو حمل التقدير فى عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم (قوله قائم الخ) قد سبق فى كلام المحشى رحمه الله ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر زيد يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المصنف رحمه الله فى شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين للخبرية عند قولك قائم الجواز ان يقول القائل قائم فى الدار فيكون مبتدأ (قوله التخصيص الخ) اى تخصيص كون تقديم الخبر مصححا بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال احق بان يتسع فيه (قوله فيه انه لا يجرى الخ) يعنى ان وقوع النكرة مبتدأ فى الدعاء شائع نحو ويل لك وذبح

لك وخسة لك وهذا الوجه لايجرى فيها (قوله لان الويل هو الهلاك) ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لآخر (قوله لعدم الفائدة) اى لعدم الفائدة فى هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة (قوله الهلاك لك) فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم (قوله والقول بان المراد بالويل الخ) اى القول فى تصحيح النسبة الى المتكلم فى ويل لك (قوله اطلاقا الخ) دعاء الشر غاية مترتبة على ويل لك متأخر عنه فى الخارج متقدم عليه فى الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلفت النسخ ههنا ففى بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب وفى بعضها بالعكس (تنكير سلام لرعاية اصله الخ) فهو فى الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدرا منصوبا متخصصا بأنه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو فى الرفع ايضا يتخصص بنسبته اليه ولا يخفى جريانه فى باب سلام عليك اعنى كل مصدر نكرة وقع مبتداء فى مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم فى عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل والمراد نسبته الى فاعل الفعل المقدر (قوله وانما أخر الجار والمجرور) يعنى كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك فى الدار رجل (قوله لتقديم الاهم) فانه لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئى الجملة اهم من الآخر وان كان كل منهما ركنا (قوله اذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انخزل ابو تمام وترك الانشاء على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال «على مثلها من اربع وملاعب» فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين (قوله لا يجوز ان الخ) اى لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلمت (قوله لان سلمت الخ) فى شرح الرضى للشافية ويجئ فعل للدعاء على المفعول باصل الفعل نحو جدعته وعقرته اى قلت له جدعا وعقرا لك او الدعاء له نحو سقيته اى قلت له سقيا لك (قوله فاذن يكون الخ) اى اذا كان معنى سلام قول سلام عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه قولى سلام عليك عليك وانه هذر لتكرار عليك من غير فائدة (قوله بل بمعنى الخ) عطف على قوله بمعنى مصدر سلمت اى سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلمك الله بمعنى جعلك الله سالما (قوله بل بالغائب) اى ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة (قوله يردعلى اختياره) وهو كونه مصدر سلمك الله ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء سلم مفعوله الذى هو كاف الخطاب (قوله زيد لفظة عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت (قوله وسلام عليك بدل الخ) ان كان القول بمعنى المقول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول جزأ من القول والثانى خبرا عنه (قوله فيه تكرار الخطاب) يعنى واندفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب (قوله الخطاب الثانى الخ) خلاصته ان الخطاب الاول عام والثانى مخصص له بالمخاطب المعين فلا تكرار فى الخطاب

(ايضا)

ايضا (قوله غير مراد) لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قولى سلام عليك كائن عليك (قوله لكن يمكن الخ) اى فلا يترتب لزوم التكرار لكن يمكن الخ (قوله لزوم اخذ الخ) حيث فسر سلام عليك بقولى سلام عليك عليك فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر (قوله وهو فى المفسر محتاج الخ) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بنسبته الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير (قوله فيتسلسل) اى يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية (قوله بأن معنى سلمت الخ) يعنى يعتبر فى المبتدأ فى التفسير ان يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل (قوله وبان سلمت الخ) اجيب اى لا نسلم ان معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اى بمعنى جعلك سالما فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تأخير الجواب السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك (قوله ان السلام المأخوذ الخ) يعنى ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام المأخوذ فى التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ما فى الجواب من تطويل المسافة (قوله مصدر سبح الخ) فى الصحاح سبحان الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كأنه قيل برأ الله من السوء براءة (قوله والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث مايقارنه (قوله فى التفسير تأمل) لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولى سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من قبلى والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولى سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلى عليك (قوله بالنسبة) اى بنسبة الخبر من المبتدأ (قوله وهل من مزيد) فان من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لى (قوله فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر (قوله تكلف) بأن يقال فى الاول التنوين للتعظيم او تقدر الصفة بدلالة سياق الاية اى وجوه من الوجوه الحاضرة فى الموقف وفى الثانى بان مزيد ليس بمصدر بل اسم مفعول والمفعول محذوف اى هل من شئ مزيدا والخبر المقدر مقدم اى هل لى من زيادة وفى الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم منها لنا (قوله ان الخبر المعرف يجوز الخ) بان يقدر المرفوع دون الاسم (قوله للاشارة الخ) فان كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصالة (قوله ولو كانت قسمية) انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه (قوله متمسكين بما لا طائل تحته) قال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا به من ايهام لفظة الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب (قوله والانشاء ليس حالا من احواله) لان الانشاء اعلام من حالة عرضت للمتكلم من الاستفهام والتمنى والترجى والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك (قوله بان الخبر يجب الخ) اى مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من حال

المبتدأفيه انه ان اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا فى نحو زيدقائم ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد رحمه الله فى بحث تعريف الدلالة به وان اراداعم من مدلوله الصريح والضمنى فلا يخفى ان قولنا زيدا اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر (قوله واستحقاقه الخ) عطف تفسيرى لكونه مقولا فى حقه لدفع مايتوهم من ان التأويل بمقول فى حقه يستدعى تقدم هذا القول فى حقه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه (قوله ولو بالآخرة) اى بالتقدير كما فى قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام اى فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب فى الصحاح جاء فلان بآخرة بفتح الخاء اى اخيرا (قوله لاشتمالها على الفائدة) اى المسند لانه المقصود بالفائدة ومحلها اى مايقوم به وهو المسند اليه (قوله اصلا) لاباعتبار الفائدة التى اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ماتتضمنها الرابطة لعدم التضمن (قوله فانه وان لم يكن الخ) اى وان لم يكن المبتدأ محلا للفائدة التى اشتملت عليها الجملة لكنه محل للفائدة التى تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشى من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطراده فى كل مسند سببى (قوله وكذا لابد الخ) اما فى المشتق المسند الى متعلق المبتدأ فلاجل ان يصير المبتدأ محلا للفائدة واما فى المسند الى المبتدأ فلئلا يبقى بلا فاعل (قوله والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الفاء والجيم واحده عرفجة السهل زمين نرم والغليظ ستبر (قوله وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ والالزم الفصل بين المؤكد والمؤكد (قوله فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان على معنى مقترن بالزمان الماضى فتقدير قولنا كان زيدا خالك هو (قوله والا لنصب الخ) اى لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا اى لابد من عائد لها لكان منصوبا منونا لكونه حينئذ مشابها بالمضاف فى عدم تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفى الاكتفاء على المانع اللفظى اشارة الى انه لاتفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البد فى اللغة الفراق فى الصحاح قولهم لابد منه لافراق منه ولاتفاوت بين ان يقال لافراق من العائد للجملة وبين لافارق للجملة من العائد فى افادة كل منهما اشتراط العائد ولزومه اياها (قوله لانه للعهد) اختلف فى الرجل هل هو بمعنى كل رجل بجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس بجعله بمنزلة الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والمختار هذا لان الابهام يناسب الكمال والتعظيم ويؤيده تثنيته وجمعه نحو نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائدا فقد قيل على الاولين لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وزيفه الرضى بانه لايجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع

(المضمر)

المضمر على ماتوهم كيف وقد صرح فى شرح التلخيص بأن من وضع المضمر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه (قوله جازقياسا) فى الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ماهى (قوله وعند الاخفش يجوز مطلقا) اى فى الشعر وغيره وبلفظ الاول وغيره والآية مثال لهما (قوله لاحاجة الى العائد الخ) يعنى انه يحتاج الى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التى يكون محلها المبتدأ واذا كان الخبر تفسير المبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التى يشملها من غير حاجة الى الرابط (قوله عين المبتدأ) اى معنى (قوله وهو صفة) اى مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبى (قوله معرفا باللام) اى بلام العهد الذهنى لانه فى المعنى كالنكرة (قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى) آخره فضيت ثمة قلت لا يعنينى فان يسبنى صفة اللئيم وليس حالا لعدم افادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى استمر منى المرور على لئيم حاله وصفته السب لى فضيت عنه فما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصدنى بل غيرى وكلمة ثمة هى العاطفة قد يلحقها التاء فى عطف الجمل (قوله والعامل فيه الخبر) اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قوله اذا كان ظرفا) اى اذا كان الحال ظرفا او العامل ظرفا (قوله وسماعى ان كان غير ذلك) امافى المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر فان ذلك من عزم الامور اى منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعيا بالشعر خلافا للكوفيين كذا فى الرضى (قوله لا فى الضمير المرفوع) لكونه عمدة (قوله الكر اثنا عشر الخ) لما كان ما فى الحاشية غير مراد بتفسير الكر بينه المحشى رحمه الله فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا حمل البعير على ما فى الصحاح نقلا عن الخليل (قوله والمد) بضم الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنتى عشرة اوقية والاوقية اربعون درهما كذا فى القاموس (قوله قالوا ان ظرف الزمان الخ) فى شرح الفية الشيخ السيوطى لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى فى الحدوث وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع او يضاف اليه اسم معنى عاما نحو اكل يوم ثوب اى لبسه او يعم والزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو فى اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء وقع فى جميعه نحو حمله وفصاله ثلاثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات او بعضه نحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفى شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب ام

حربى من غير تفصيل وتأولوا ماورد من ذلك على حذف مضاف وفى العباب ظرف الزمان لايكون خبرا الاعن حدث غير مستمر اى لايكون خبرا عن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لايقع يوما الان زيدا يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لايختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان مانقله المحشى من اطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذى ذكره الشارح الرضى موافقا لابن مالك مذهبه لماقيل ومن العجائب ماوقع لبعض فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لايعرف ان الزمان يحدث فى الخريف ولايخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة على مانقل لاعلى ماقالوا اليس بشئ (قوله لايقع جاريا الخ) اى لايقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا (قوله لان العين الخ) وذلك لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة (قوله وفيه ان الظرف مطلقا) سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقا لايقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان (قوله وان المعنى الخ) اذ اسم المعنى لاتعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لايقع ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراد القائل ان اسم العين لاتعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصول فى جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه فى الاعيان المتجددة وجريانه فى المعانى لمستمرة (قوله لان الازمنة الجزئية) اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان المخلوقات شاملة للمعانى ايضا فالقول بأن مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم مما يجرى فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز عن اسم المعنى لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى (قوله بعضها) اى بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية (قوله الا لبعضها) لان ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله اياه (قوله خلافا للكوفيين) فى شرح التسهيل منع الكوفيون النصب والجر بفى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق وفى الرضى خلافا للكوفيين لان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت فى يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف فى الجر بفى (قوله وان لم يستغرق) اى ان لم يستغرق ذلك جميع الازمنة او اكثرها بل وقع الفعل لاقل الزمان (قوله فالاغلب نصبه او جره) سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او فى يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم الجمعة وربما رفع (قوله بالاتفاق) اى بين البصريين والكوفيين (قوله واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات) لم تستغرق افعال الحج لجميع ازمنة الاشهر اعنى شوال وذا القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثرها

(قوله)

(قوله مستغرقة لجميع الاشهر) وليست تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الحج (قوله فان كان غير
متصرف) وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه
بمعنى في او انجراره بمن كذا في الرضى (قوله فلا كلام الخ) اى بل يجب نصبه اجماعا نحو زيد
عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزلى امامك فانهم جوزوا رفعه في السعة
(قوله اى مكانك الخ) يعنى انه باق على الظرفية والمضاف محذوف امام من المبتدأ او من الخبر
وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف (قوله فالرفع
مرجوح) نحو زيد خلفك ودارى امامك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة
لا يختص بالشعر (قوله متصرفا) احتراز عن غير المتصرف نحو ضحوة معينا نحو مجيئك
ضحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا (قوله وموقتا محدودا) الموقت المعين واحترز به
عن المبهم والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما اذا كان غير محدود اى مختصا فانه لا يجوز
الرفع ولا النصب نحو زيد دارك وشأنك الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يديك ولا
نحوه وكذا في شرح التسهيل وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسرى (قوله واما
انتصاب نحو دارى الخ) اى انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا مخبرا به
عن اسم عين لارادة تقديم المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين
خلف دارك او هما خبران (قوله فالفرسخان مبعدان) يعنى ان التميز في الاصل فاعل بعدت
اذا جعلته متعديا كما ان الماء فاعل امتلأت اذا جعلته متعديا (قوله وقيل الخ) قال المبرد انه
حال من الضمير في الظرف اى ذات مسافة فرسخين (قوله لم يصح نسبة التقدير الخ) لان
الظرف مذكور لا مقدر (قوله وذكر الباء في الجملة) اى ان الجملة مقدرة لا مقدر بها (قوله
من حيث ان له جملة) فيكون التميز لمتعلق ما انتصب عنه (قوله او من حيث انه جملة) فالتميز
لما انتصب عنه (قوله اى مفروض الخ) كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة (قوله ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة) والفرض راجع الى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة
ولا يخفى تكلفه (قوله الحاق الجزئى بالكلى) يعنى ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء
بالكلى اذ ركنا الجملة المسند اليه والمسند (قوله واحسن التوجيهات الخ) اذ لا يخفى ركاكة
ما سواه (قوله غالبا) وان اشتهر بينهم ان الظرف المستقر ما يكون عامله محذوفا من الافعال
العامة والتحقق ما حذف واستقر مكان عامله (قوله فمعناه ساكنا غير متحرك) لا حاصلا وكائنا
فالعامل من الافعال الخاصة فلذا جاز اظهاره (قوله اتفق النحاة على ذلك) ذكر في شرح
التسهيل قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقع خبر اربعة مذاهب احدها
انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثانى انهما من قبيل الجملة فيكون العامل
فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد

وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين والرابع انهما قسم برأسه واليه ذهب ابن السراج (قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر) لان ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار امر آخر فاقيل الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او حصوله فلابد له من تقدير ليس بشئ (قوله بتأويل) بان يقال معنى زيد حصل فى الدار زيد موصوف بالحصول فى الدار (قوله والقياس على نحو الخ) فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لاتكون الا جملة وكذا المبتدأ النكرة المصدر بكل اذا دخل الفاء فى خبره لاتكون صفته الا جملة (قوله المتبادر الى الذهن الخ) المتبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ (قوله ولا يخفى الخ) يعنى ان عدم افادة الظرف الرافع خبر اللزمان وعدم افادته تقوى الحكم يقوى كون متعلقه مفردا اذ لو كان متعلقه الفعل لافاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولافاد التقوى باعتبار تكرر الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف للضمير والا لافاد التقوى (قوله الاحكام الخمسة الخ) اى الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون فى الشرع باعتبار لزوم الفعل او الترك او رجحان احدهما او تساويهما تكون فى النحو بالاعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الاباحة بجواز الامرين (قوله اشتمال الدال على مدلوله) بقرينة ان المبتدأ لفظ وماله صدر الكلام معنى (قوله نحو غلام من جاءك) فان استفهام المضاف اليه يسرى الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشاف فى منهياته فى تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل لمعنى الشرط فى حكم المضاف اليه فتقول غلام من ضرب اضرب كما تقول من تضرب اضرب (قوله مسامحة) اجراء الصفة الدال على المدلول (قوله ولو بنوع تضمن) اى ولو كان الشرط بنوع كما فى المثال المذكور فان تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط فى السببية لما بعده (قوله وبالجملة ما يغير اصل الكلام الخ) فان قيل هذا الدليل لايجرى فى ضمير الشان ولام الابتداء قلت معنى التغير ان يحدث فى الكلام معنى زائدا على اصله ولاشك ان ضمير الشان يحدث فيما بعده كونه مفسرا ولام الابتداء تحدث معنى التأكيد فيما بعدها (قوله انه المختار) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (قوله بالمثال المتفق عليه) اى على كون من مبتدأ فيه (قوله بل غير سيبويه) على ما صرح فى الرضى قال ملا عصام الدين قال لم يقل وذهب غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعوه لم يأت بشئ لان الكلام فى اصحاب المذاهب دون التابعين (قوله لان من زيد معناه النجار الخ) اى الذات المشخصة بهذا الوصف لان من سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه و تشخيصه من انه ملك

(كذا)

كذا وكذا ﴿ قوله والمقدمة الاولى ﴾ اى معناه النجار ام الخياط غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى والالقاب الجواب عن قولك من زيد بأن يقال هو ابن عمرو او بطة مع عدم كونها اوصافا لانها من اقسام العلم والجواب انه انما يجاب فى السؤال بمن بالالقاب والكنى لانها فى الذات المعينة المسماة بهذا الاسم على ماذكره الفاضل الكاشى فى شرح المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة ﴿ قوله وكذا الثانية ﴾ اى الوصف متعين للخبرية ايضا ممنوعة لانه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما او يأول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف متعين للخبرية فى جواب السؤال بمن الامر من انها للسؤال عن العارض المشخص وتأويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد ﴿ قوله وتطرق الابهام ﴾ اى تطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا لانه انما نشأ من قبل جهل المتكلم لا من حيث الوضع ﴿ قوله ولا يخفى ضعفه ﴾ لان كلة من دالة على واحد مبهم من ذوى العلم صالحة لكل واحد منهم على سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من المسميات التى هى لمدلولها معرفة لا يقتضى كونها معرفة ﴿ قوله لاضابط الخ ﴾ فيه اشارة الى ان كونهما معرفتين اى معلومين للسامع لا ينافى كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين فى الخارج فيفيد للسامع الحكيم باتحادهما فى الخارج ﴿ قوله بكونه وصفا ﴾ اى امرا قائما بالآخر ﴿ قوله نجعله خبرا ﴾ مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا التعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ﴿ قوله ومنه لعاب الافاعى القاتلات لعابه ﴾ اى لعابه مثل لعاب الافاعى جمع افعى آخره وارى الجنى شارته ايدى عواسل قاله فى وصف القلم والمقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم فى حق الاعداء وبالعسل فى حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الارى العسل والجنى مايجتنى ويؤخذ طريا شارته جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذلم يمسه الايدى من اجتناه كذا فى شرح المفتاح الشريفى ﴿ قوله وفيه ان مثل هذا الوهم ﴾ لا يخفى ان القائل بما مر الفاضل الهندى وهو فسر التساوى بكونهما متساويين فى رواية التخصيص فلا يرد عليه ماذكره المحشى رحمه الله ولعل مسألة التساوى فى التخصيص مختلفة ففى شرح التسهيل للفاضل المصرى المعتبر المساواة فى اصل التخصيص لا فى قدره كما اختار الشارح رحمه الله وفى اللباب اوكانا متساويين نحو افضل منك افضل مبنى فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود ﴿ قوله لفوات التفضيل ﴾ المطلوب فى المقام ﴿ قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلا الخ ﴾ اى المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى

ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحملا لضميره فيردان الخبر لا يكون فعلا صرفا بل جملة وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوى لانه يحتاج التأويل بكون مدلول الخبر فعلا له وينتقض بمثل اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (قوله بان المراد فعل صورة) والخبر وان كان جملة فى الحقيقة فعل صورة لاستتار الفاعل وكونه امر امنويا (قوله وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظه الخ) يعنى اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظه مع ان المصنف رحمه الله صرح فى شرحه بانه احتراز عنه (قوله ذلك المبتدأ مشتمل الخ) فهو داخل فى قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (قوله لوجوب تقديم المبتدأ) لانه ان قدمت الخبر مع الانعكس المعنى كما فى تقديم الفاعل وتأخيره وان قدمته بدون الا يلزم حصر الحكم قبل تمامه (قوله لتكرر العلم) فى وجوب تقديم الفاعل وتأخيره (قوله من لم يقل الخ) يعنى ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ اذا كان الضمير بارزا حتى قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ آن مقدما الخبر ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل لانه مندفع بادنى تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد علامتين (قوله نحو غلام زيد راكب) اى على ما فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر (قوله منحصرا فى الاستفهام) سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد (قوله واما جواز الخ) مع ان الموصول مع صلته ككلمة واحدة (قوله لا يؤثر فى صلته معنى) فلم تختل صدارته بوقوعه صلة (قوله بسبب الجر الخ) اى حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور (قوله ليس الا فى الظرف المستقر) فان فى الظرف الملغى يجوز تقدمه على عامله الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده متوكل (قوله بان يتوسط الخ) بان يقال زيد على التمرة مثلها (قوله لعدم طرده فى مثل غلام رجل مثله الخ) فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحملا لضمير راجع متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل فى المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما من قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر (قوله اذا جعلت مثله مبتدأ) بان نصب قرينة على كونه مبتدأ والا فغلام رجل متعين للابتدائية لكونهما متساويين فى التخصيص بالاضافة (قوله بشرط ان لا يكون ان بعد اما) قيل اذا لم يكن ان فيما تعين موقعا للمبتدأ لشمل نحو لولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله لصدارتها) اى صدارة ان فلا يجوز تقديم ما فى حيزه عليه (قوله لانها موصولة) اى حرف موصول لانها لا تتم جزءاً من الكلام الا بصلتها الجملة التى بعدها (قوله لانها

جملة تامة) اى ان المكسورة مع اسمها وخبرها تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظا او تأويلا (قوله لجواز الخ) اى لا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان للبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن بالظرف تعلقه بخبر ان (قوله وجواز الخ) اى لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة (قوله للتقليل) اى مع التحقيق لان التحقيق لا يزول عن قد اصلا كما سيجئ بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على المضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيرا فى نفسه (قوله او التحقيق) اى لمجرد التحقيق نظرا الى كثرة مواقع التعدد فى نفسها كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء (قوله اما غير واجب) بان يصح كل واحد منهما خبرا للمبتدأ بدون الآخر (قوله او واجب الخ) لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل (قوله وحينئذ يجب العطف) لان ترك العطف يوهم كون كل واحد خبرا برأسه (قوله وتوجيهه) دفع لما يرد من ان العطف يقتضى شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر الى ماقبله فالواو تفيد شركة جاهل بعالم فى كون كل واحد خبر الماقبله وهو فاسد اى توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الحمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين جزئى المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احد الخبرين لاحدهما والآخر للآخر اعتمادا على فهم السامع بمعنى ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ (قوله وليس فى المعطوفين الخ) والا لكان كل واحد منهما مرتبطا برأسه (قوله لان المبتدأ) اى هما مفكوك تقديرا اذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا تقديرا بأن يكون بين الجزئين اتصال كما فى قولك للابلق هذا اسود وابيض فان فى كل من الجزئين ضميرا راجعا الى المبتدأ لانه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما فى قولك زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى كما يقال النارنج اصفر اى قشره وسيجئ تفصيله (قوله جاز ان يكون قوله الخ) بان يراد من غير تعدد المخبر عنه (قوله ويؤيده الخ) فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا فى صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذ استعماله بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله ويستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعين احدهما (قوله لان المقصود) اى مقصود المتكلم بقوله هذا حلو حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين فى جميع اجزائه لانه الطعم الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم (قوله بناء على ان الطعمين امتزجا) واختلطا فى جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة (قوله فعلى هذا القول) اى على القول بكون المقصود اثبات الطعمين وعلى ما قلنا من

ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة (قوله قلنا جاز الخ) يعني انما يلزم الضمير في الصفة اذا كانت مسندة الى شيء ترتبط به اما اذا لم تكن مسندة الى شيء كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شيء ممنوع لابد له من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الاضافة بانه لايجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر ان الانسب بقواعد العربية ان في كل منهما ضميرا يعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه المحشي رحمه الله فتدبر وقال ابن يعيش ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ان قلت فينبغي الخ) اي اذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن حلوات حامضات وهي حلوة حامضة (قوله لكن لما لم يكن المجموع الخ) وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظي المحلي اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا اما الاسنادي والاضافي والتوصيفي فظاهر واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي من اسمين اما بتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت او لا بتضمن الحرف وهو لا يكون الا علما (قوله اعلم انك الخ) لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدأ باحدهما وجزء آخر بآخر والجزآن متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال اعلم (قوله فحكمه حكم هذا حلو حامض) في جواز العطف وتركه كون الترك اولى وخلو الخبر عن ضمير المبتدأ (قوله قيل هذا الوجه الخ) قاله الشارح الرضي وهو الموافق لقواعد العربية (قوله لشهادة مطابقتهما الخ) يقال هما ابيضان واسودان وهم سود وبيض (قوله كالمطابقة في المثال المذكور) اي هذا حلو حامض في انه لما اجرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال (قوله ولان الضمير الخ) هذا البحث مما اورده السيد السند قدس سره في حواشي الرضي وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض انما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من الخبرين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض من شيء واحد اسود وبعض منه ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث (قوله لا الى نفسه) اي لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى تكون مطابقته له دليلا على ان في كل منهما ضمير المبتدأ (قوله فيكون من قبيل هما عالم جاهل) في ان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعني جزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه منفكان في هذا المثال (قوله ويدفع الاخير الخ)

اى يدفع البحث الاخير بأنه لوكان الضمير فى كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تثنية الضمير وجمعه فى الخبرين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد الابعاض بان يتصف البعضان او الابعاض منه بالسواد و البعضان الآخران او الابعاض منه بالبياض ﴿ قوله المز الجامع بين الحلاوة والحموضة ﴾ لايخفى ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يعبر عن المز بما بين الحلو والحامض على مافى الصحاح شراب مز و رمان مز بين الحلو والحامض ﴿ قوله وفى هذه الصورة ﴾ اى مايكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى ﴿ قوله لايجوز العطف فيه اصلا ﴾ فكيف يصح اطلاق قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ﴿ قوله مثل هذا جائع نائع ﴾ على ان يكون النائع اتباع الجائع واما على مازعم بعضهم من ان النوع العطش فهو من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الامران من غير اولوية ﴿ قوله انه من باب التأكيد حقيقة ﴾ قال الشارح الرضى التأكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءنى زيد زيدا وتقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا ﴿ قوله فليس من باب تعدد الخبر ﴾ فهو خارج من المقسم فلا اشكال فى صحة اطلاق قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ﴿ قوله من امتناع تعدد الفاعل ﴾ فان المراد منه بغير العطف اذلاشك فى جوازه مع العطف ﴿ قوله الاضافة بيانية ﴾ ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى اعنى الاشتراط ولامية ان اريد به حرف الشرط ﴿ قوله ليس معنى الشرط الخ ﴾ الشرط قد يكون مسببا من الجزاء نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين لامر ثالث نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ﴿ قوله فلا يراد الخ ﴾ لان لصوق النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله ﴿ قوله يوافق كلام المتن الخ ﴾ حيث قال وكلم المجازاة تدخل على الفعل لسببية الاول ومسببية الثانى ﴿ قوله فان الجمل الجزائية الخ ﴾ دفع لما يتوهم من ان مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب ان يكون مضمون الجملة الخبرية مسببا عما قبلها الا الاخبار به وحاصله ان الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها الا الاخبار بها كما فى قولك انا اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس اى انا اكرمتنى اليوم فقد اعلمتك بانى اكرمتك امس فى المطول ان الجملة الخبرية كثيرا ما تؤدى لاغراض اخر سوى فائدة الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك فان المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى ﴿ قوله وذلك ظاهر الخ ﴾ اذ اللصوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سببا له ﴿ قوله لان من المعلوم الخ ﴾ من المعلوم استناد اللصوق الى ما هو صفته تعالى اعنى الايجاد والاعطاء واما كونه مستندا الى الصدور والمعلولية التى هى صفة النعم فغير معلوم وهذا البحث مبنى على ماحققه السيد قدس سره فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى او السامع ولا يصير بالتقييد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى الايجاد والاعطاء الا انه مركب لا يشتق منه بخلاف

الايجاد والاعطاء كما ذهب اليه المحقق التفتازانى (قوله دخيلا فى هذا المعنى) اى معنى السببية لانه ليس من كلمات الشرط كمن وما (قوله خالف الشرط الخ) مع كون خبره كالجزاء الذى يجب فيه الفاء اعنى الجزاء الذى لا يمكن وقوعه موقع الشرط فلا يرد ان الشرط ايضا قد يجوز ترك الفاء فى جزائه بأن كان الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا (قوله جواز ترك الفاء فى خبره) وان قصد السببية على مانص عليه الشارح الرضى فما قيل ان قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ليس بشئ (قوله وفى جواز كون الظرف) يعنى انه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون مابعده صريحا فى الفعلية بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا فى جواز ان لا يكون مبهما وان لا يكون مابعده مستقبل المعنى كاسماء الشروط نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية (قوله تعريف الجزئين الخ) اى لا دخل لتعريف الجزء الثانى فى حصر المسند اليه فى المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضى حصره فى الآخر فكان اللائق ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضى حصره فى الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند فى المسند اليه فظاهر لان الاسم الموصول بفعل او ظرف لا ينحصر فى المبتدأ المتضمن واما حصر المسند اليه فى المسند فلان المبتدأ لداخل الخ وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف الجزئين ليس للحصر (قوله من هذا الباب) اى من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط (قوله لا التعريف باسم الاشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيدا للحصر (قوله فنقول انه) اى التعريف بلام الجنس لا يقتضى الحصر مطلقا فى جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه فى المطول (قوله الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما فى قولنا زيد الاسد (قوله والحق ان التعريف الخ) اى تعريف اسم الاشارة اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضى حصره فى الاسم الموصول والموصوف المذكورين والا لم يحصل الضبط (قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل تخالفهما فى الاحكام فان التضمن الذى بواسطة كلمات الشرط يقتضى وجوب الفاء وقلب الماضى مضارعا وجزم الجزاء اذا كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا (قوله ذلك اشارة الى المبتدأ) اى لفظ ذلك اشارة الى مجموع مايستفاد مما قبله من الشرط والجزاء اعنى المبتدأ المتضمن (قوله ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة الخ) اما على التوجيه الاول فلان التضمن فى المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثانى فلانتفاء تفريع صحة دخول الفاء فى حيز المواد لان دخول الفاء واجب فيهما (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) فانهما فى الحقيقة فعل لان الصلة لا تكون الا جملة خبرية غير الى صورة الاسم لكون اللام موصولة فى صورة

لام التعريف (قوله لانهما فى حكم لفظ واحد) لاتحادهما فى الصدق (قوله وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه) اى المضاف الى الاسم الموصول المذكور فى حكمه لكون المضاف اليه من تمة المضاف (قوله ينبغى ان يقول به الخ) انما قال ينبغى لما فى الرضى من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رح اى باحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يتراأى (قوله وهو غير نادر) بخلاف الماضى الباقى على مضيه فانه نادر كما مر (قوله ليست لفظة او للترديد) اى لاحد الامرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد فى وقوعهما صلة او صفة (قوله بل للتخيير) فان قلت كلمة او انما تجئ للتخيير اذا كان فى الامر نص عليه فى الرضى قلنا ههنا واقعة فى الامر تقديرا اى كلما يأتينى او فى الدار كما فى خصال الكفارة (قوله فالمراد الجنس) هو امر متعين لا عموم ولا ابهام فيه (قوله فتكون الفاء فيه) اى فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد (قوله او يكون الموصول خبرا) اى يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبر الان فحينئذ يكون الضمير ان فى منه وانه للذى بخلاف ما اذا كان صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم فان الضميرين راجعان الى الموت (قوله لما ذكرنا فى وجه المخالفة) وهو كونه دخيلا فى معنى الشرط (قوله ومقتضاه امتناع الخ) فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء فى خبره (قوله لانها لا تغير معنى الكلام) بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة (قوله هذا مبنى الخ) اى المراد بقوله والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله من ان ليت ولعل يخرجان الكلام وهو مبنى على انعقاد الربط الاتصالى بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند فى حواشى المطول وليس الحكم فى الجزاء والشرط قيد اله بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازانى ولا شك ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالى من قبيل الاخبار وان كان الجزاء فى بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاءك زيد فاضربه وهذا الايراد مبنى على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازانى وذهب اليه الشارح الرضى واما على ما حققه السيد السند رحمه الله من انه لا بد من التأويل فلا ايراد (قوله لا بد وان يدعى الخ) يجوز ان يكون تتميما لكلام الشارح رحمه الله ويجوز ان يكون ايرادا على الدليل الذى نقله عن القوم (قوله نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند فى حواشى الرضى (قوله منع سيبويه) اى ما نقله الزمخشرى من منع سيبويه (قوله فقد استشهد الخ) اى استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت الذى الآية فكيف يمنع صحة الدخول (قوله فى مخالفة الواضحات) يعنى مجئ الفاء

فى خبران واضح لكثرة وقوعه فى القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات (قوله القلاء بالفتح والمدالخ) فى تاج البيهقى القلى والقلية والقلاء دشمنى داشتن وفى الصحاح والقاموس وشمس العلوم مامعناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالفتح والمد وتفسيره بدشمنى ليس بسديد (قوله والدواعى مذكورة فى علم البلاغة) فى تعيينه او ادعاء تعيينه او تعظيمه او تحقيره او تأتى الانكار لدى الحاجة وغير ذلك (قوله لانه ركن) بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها (قوله اصيل) اى مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقا بين الاصلى والدخيل فى الركنية (قوله مما لايعتد به) فى الرضى دخول نواسخ المبتدأ والخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ (قوله لان فى الافتنان) فى القاموس افتن اخذ فى فنون من القول والفن الضرب من الشئ والتزيين وتغيير المألوف اى الاعراب المألوف (قوله زيادة تنبيه) لتوجيه الخواطر الى الحوادث (قوله وايقاظ للسامع للاصغاء اليه) متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء (قوله وذلك) اى زيادة التنبيه (قوله يعتنى به زيادة اعتناء) انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجرائه على موصوفه (قوله فكأنه اراد) اى القاطع للوصف انه اى الوصف امتاز من بين صفات الممدوح (قوله فلم يتبين الخ) فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان فى القطع دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت فى نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم او الترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يفهم حينئذ كونه تابعا مقطوعا عن التابعية (قوله وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوى وان كل واحد منهما تصح ارادته لابيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك فى المعنيين (قوله لاتعيين الخ) قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فانما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وههنا المطلوب اثبات الهلالية لشئ وتعيين شئ بالهلالية لاتعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه (قوله وذلك) اى الوقف عند ذكر القسم ثابت لان الاصل فى المفردات اى الكلمات التى لاتركيب مع مابعدها الوقف (قوله الفاء للعطف) فى الرضى وهو قريب (قوله حملا على المعنى) فان فى اذا معنى المفاجأة (قوله ولعله اراد الخ) اى والا فلا شرط ههنا فلا جواب (قوله وفيه انه لايجوز حذفها) قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس من اوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب (قوله خبر عن السبع) اى فبالمكان السبع ولا يجوز على هذا القول ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لايضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا فى الرضى (قوله وفيه انه لايطرد الخ) اذ لامعنى لقولك

(فبالمكان)

فبالمكان السبع بالباب ﴿ قوله وجعله بدلا تعسف ﴾ اى جعل بالباب بدلا من اذا تعسف اما معنى
فلعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار فى المبدل منه لفظا
﴿ قوله لان الزمان الخ ﴾ قدم تحقيقه بما لامزيد عليه ﴿ قوله وفيه انه يلزم الخ ﴾ وفيه تكلف لان
اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح ﴿ قوله ان فاجأت الخ ﴾ فالمعنى خرجت فحصل لى مفاجأة
وقوف السبع فى وقت خروجى ﴿ قوله ولو قيل الخ ﴾ اى على تقدير جعله ظرف زمان ﴿ قوله كما
فى الوجوه الاخر ﴾ وهى الوجوه الثلاثة المذكورة واحدمنها فى الشرح واثنان منها
فى الحاشية ﴿ قوله اى قبل ملازمته ﴾ فالمعنى فى ما التزم العرب اى قبل ملازمة ذكر غير الخبر
فى موضعه ﴿ قوله الاظهر الخ ﴾ انما قال بحسب اللفظ لان ماذكره الشارح رحمه الله اظهر من
حيث المعنى اذا المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا فى تركيب التزم غيره فى موضعه على طبق
ماصرح به فى قوله جوازا فى خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو اظهر
واشيع بخلاف مااذا فسر مابخبر فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بحذف وجوبا فتكون
ظرفية الموصوف للصفة فاندفع ماقيل لامعنى لظرفية الخبر لحذف الخبر ﴿ قوله لان الذهن
ينساق الخ ﴾ فكأنه قيل فى تركيب التزم فى موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر ﴿ قوله فيغنى
غناء الضمير ﴾ اى ينفع كونه واقعا فى التركيب نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه
يقال مايغنى عنك هذا من باب الافعال اى ماينفعك والغناء بالفتح النفع كذا فى الصحاح ﴿ قوله
ليس الا الظرف ﴾ لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله ﴿ قوله والتقدير الخ ﴾ وهو
ان الظرف والجار والمجرور لابدله من متعلق من الفعل او شبهه ﴿ قوله الازراء خوار منذى
نمودن ﴾ لايظهر لادخال الياء فائدة والاظهر مافى التاج وخوار داشتن ويعدى بالباء وفى
القاموس ازرى بأخيه ادخل عليه عيبا ﴿ قوله كما يترأى ﴾ اى التثاما مثل التئام يترأى ويظهر
فى بادئ الرأى فى الرضى ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت
على لاو معناها مع لاباق على ماكان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى فى مثل قولك لو لم تشتمنى
لشتمتك ﴿ قوله واليه ذهب الكسائى ﴾ اى الى كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا
اوجب تقدير الفعل بعدها ﴿ قوله هى الرافعة ﴾ فى شرح التسهيل للفاضل المصرى قال الفراء
لما استغنى الاسم بلو لا ارتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاكة ماقيل لايخفى انه لابد
من القول بحذف المسند فى الكلام فحينئذ ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى
دون الخبر ﴿ قوله ولا يخفى قصوره ﴾ فى شرح التسهيل يبطل قول الفراء ان لو لا لو كانت
عاملة لكان الجر اولى بها من الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه
يعمل الجر ﴿ قوله قال الشيخ الرضى الخ ﴾ وماذكره الشارح رحمه الله موافق لما فى تسهيل ابن
مالك حيث قال وقيل حال ان كان المبتدأ او معموله المصدر عاملا فى مفسر صاحبها او مؤولا

بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا وما قاله الرضى موافق لما فى شرحه حيث قال والمحفوظ
ان يكون المبتدأ مصدرا اومؤ ولا بمصدر او افعل تفضيل مضافا الى مصدر اومؤول بمصدر
اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربى زيدا قائما داخل فيما نسب الى
كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضى وما قيل ان ما ذكره الشارح رحمه الله
الله يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما ليس بشئ لان المصدر المذكور لا بد ان يكون مضافا لاحدهما
ليصح وقوعه مبتدأ ﴿ قوله نحو تضاربنا ﴾ فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما
فاعل من وجه مفعول من وجه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى
الفاعل والمفعول معا ولا يخفى ان تضارب لازم لما تقرر ان تفاعل اذا بنى من متعد الى مفعول
لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذى هو فاعل فى الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله
﴿ قوله اسمية كانت ﴾ نحو قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
﴿ قوله او فعلية ﴾ نحو علمى بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذلك اى سمع اذنى
كلام زيد حاصل اذا كان يقول كذا وفيه خلاف الفراء ﴿ قوله على الاصح ﴾ اذ الحال فضلة وقد
وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائى
تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربى زيدا ابوه قائم كما فى كلمته فوه الى فى ﴿ قوله
لبت السويق من حد نصر وكذا بل ﴿ قوله صحاح ﴾ فى آخر الحاشية اسم كتاب فى اللغة نقل
الشارح قدس سره معنى اللت منه ﴿ قوله لما قالوا الخ ﴾ ولان اذا كان منصوب المحل على
الظرفيه للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون اخطب بعضا منه فيلزم كون الزمان محلا للزمان
﴿ قوله او عبارة عنه ﴾ اى يكون بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه
بعض ما يضاف اليه كذا فى الرضى ﴿ قوله وفى شرح التسهيل ﴾ ناقلا عن الافصاح هذا الباب
معتبر عند النحويين فى كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض للكل او كل للجميع والمعنى
ان يكون المضاف مصدرا فى المعنى نحو اكثر شربى واقل شربى وايسر شربى السويق ملتوتا
وكل ركوبى الفرس عاريا ﴿ قوله لو رفع قائم الخ ﴾ فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن فيه
لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر ﴿ قوله جاز هذا التقدير اى تقدير الزمان مع ما
المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير فقول الرضى ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر
زمان بيان لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز تقدير زمان الى آخره بيان لجواز تقدير الزمان
حال رفع قائم وذلك منصوص فى الرضى فما قيل جواز الرضى جعل المصدر فى اخطب ما يكون
الامير قائما حينئذ بان اى اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف
اليه بلا واسطة او بواسطة ليس بشئ كيف وقد نص الرضى بكون افعل التفضيل المضاف
الى المصدر بمعنى المصدر كما مر ﴿ قوله فلا تقول ضربى زيدا قائم ﴾ وكذا لا تقول اكثر شربى

(السويق)

السويق ملتوت اذ لا مجاز فى اول الكلام حتى يؤنس به فى الآخر ﴿ قوله لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز ﴾ لان المعنى اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز لكونه خطيبا حال تلبسه بتلك الاكوان ﴿قوله والمجاز يؤنس بالمجاز﴾ فى شمس العلوم آنسه نقيض اوحشه اى المجاز فى اسناد قائم الى اخطب الذى هو بعض الاكوان يؤنس بالمجاز الذى هو فى اول الكلام وهو جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قائم الى اخطب مجازا لان الخطابة صفة الاعيان دون المعانى ﴿قوله ويجوز ان يقدر زمان الخ﴾ اى على تقدير رفع قائم يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا يعنى حينئذ يكون التقدير اخطب اوقات كون الامير قائم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعل التفضيل يكون بعضها مما اضيف اليه ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا ﴿قوله نحو نهاره صائم﴾ اى جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه فقوله لشيوع تقدير الزمان مع ماعطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من اسناد قائم الى الزمان الذى هو اخطب ﴿ قوله ويؤيده ﴾ اى يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذى هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح فى كون اخطب عبارة عن الزمان ﴿قوله لان الاخبار عن ضرب زيد﴾ للقرينة الدالة على الخبر المحذوف ﴿ قوله يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر ﴾ اى عن ياء المتكلم اوعن زيد لاعن ضمير حاصل لانه عائد الى ضربى وهو ليس بقائم ﴿قوله فان كان عامله ﴾ اى عامل قائما كان بعينه مذهب الكوفيين لانه حينئذ يكون قائما قيدا للمبتدأ والخبر الحصول مطلقا لافرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما على قائما فى هذا الوجه مؤخرا على مذهب الكوفيين ﴿ قوله لزم اختلاف عامل الخ ﴾ لان عامل ذى الحال هو المصدر ﴿ قوله لم يلزم شئ ﴾ من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل ﴿قوله حال من ضميره﴾ اى ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما كان ﴿ قوله ومن تتمة الخبر ﴾ فيكون الحال قيدا للخبر لا للمبتدأ ﴿ قوله وقد نوقش فى لزوم الاتحاد ﴾ اى اتحاد عاملهما ليس بلازم واليه ذهب ابن مالك ﴿ قوله فثبت على هذا وجه آخر ﴾ اى ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذى ذكره الشارح رحمه الله وهو ان يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا فى الحال مع كونه حالا من فاعل ضربى اومفعوله ﴿ قوله لرائحة معنى الشرط ﴾ وهو كون ضربى معلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط ﴿ قوله واذا هذه للاستمرار ﴾ لا للاستقبال فلا حاجة الى ماقيل انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر اذ اذا اريد المضى ﴿ قوله مع الجملة المضاف اليها ﴾ قيل الواجب المضاف هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هى له وليس بشئ لان

المضاف مسندالى الجار والمجرور لا الى اذا ﴿قوله ولم يثبت في غير هذا المكان﴾ اى حذف اذا الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه لم يثبت فى غير هذا المكان فلا يرد ماقيل ان فى مواضع الفاء الفصيحة تحذف اذا المضاف اليه وهو كثير ﴿قوله ومن قيام الحال مقام الظرف﴾ ولا نظير له وان كان الحال مؤديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاء وقت ركوبه ﴿قوله انما عدلوا عنه﴾ اى عن معنى الناقصة الى التامة ﴿قوله لان مثل هذا المنصوب﴾ اى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة ﴿قوله وذلك﴾ اى كون المقصود عموم المبتدأ ثابت ﴿قوله لان اسم الجنس المعرف باللام﴾ او بالاضافة فمعنى ضربى زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل قائما ﴿قوله دفعا للترجيح بلا مرجح﴾ من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض ﴿قوله ولا يجوز حذف الموصول الخ﴾ الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا ﴿قوله اى ماضربى اياه الخ﴾ وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا اى ما اكثر شربى اياه الا شربه ملتوتا ﴿قوله امتناع تأكيدا الخ﴾ جوز الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع فتقول ضربى زيدا كله وضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا فى الرضى ﴿قوله لا يخفى ان استفادة الخ﴾ بيان لضعف ماذهب اليه البعض لانه لا يستفاد حينئذ الحصر المقصود من هذا التركيب اذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر ﴿قوله قال الشارح الرضى﴾ وتمسك عليه بما فى نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن ﴿قوله ولو اتى بمع﴾ بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التى هى بمعنى مع اى تكون خبر مع ما بعدها ﴿قوله وفيه ان المعطوف الخ﴾ يعنى ان الواو وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان ضيعته معطوفا على المبتدأ لم يكن خبرا ﴿قوله ولا يجوز الخ﴾ عطف على قوله لا يصح ابدا للمانع المعنوى من كون الواو مع ما بعدها خبرا وحاصله انه حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بان يقال يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عنها لعدم قابليتها له لكونها فى الاصل حرفا كما قيل فى نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وذلك القول لا يصح لان مع اداة ﴿قوله لا يستحق الرفع﴾ قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلا لنيابته عن عامله فى نحو زيد مع عمرو ﴿قوله حتى ينقل الخ﴾ يعنى نقل الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلى لعدم تعذره ومع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها ﴿قوله بل يكون الخ﴾ عطف على لا يستحق اى مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا عادم التصرف لازم النصب

وفى قوله منصوبا اختيار لماذ كره الرضى من ان مع معرب لدخول التنوين فى نحو كنامعا وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه انه مبنى ﴿ قوله الضيعة فى اللغة العقار ﴾ فى الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والنخل ويقال ايضا فى البيت عقار حسن اى متاع واداة فقوله والمتاع عطف على الارض ﴿ قوله وههنا كناية عن مصحفها ﴾ كلامه صريح فى انها مستعملة بمعنى الصنعة اعنى الحرفة بطريق الكناية لكن فى الاساس انها الحرفة فى الحقيقة وفى شمس العلوم لاتعرف المعرب من الصنعة الا الحرفة وفى القاموس الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار فى الاغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها ﴿ قوله عن مصحفها ﴾ على صيغة اسم المفعول فى الاساس وهو لحانة مصحف وصحف الكلمة اذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها المجرد لطف الاداء لادخل له فى المقصود ﴿ قوله لظهور فساد المعنى ﴾ اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل ﴿ قوله لانه ليس مقصودا ﴾ يعنى ان المعنى وان كان صحيحا لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق ان كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها ﴿ قوله المقصود واضح الخ ﴾ يعنى ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل اما بأن يكون اى واحد يفرض مقرونا بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لايمكن ارادته واما بان يكون هذا مقرونا بضيعته وذاك وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبالوا بابهام العبارة معنى ظاهر افساده بأدنى تأمل ﴿ قوله قيل توجيه التقدير ﴾ اى تقدير الخبر كان اللائق ايراده تحت قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته ﴿ قوله فيجوز سدها مسد الخبر ﴾ لكونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فانه حينئذ يكون من تتمة المبتدأ متقدما على الخبر لاشتراكهما فيه ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجئ ﴿ قوله حذف المؤكد ﴾ على صيغة الاسم الفاعل وذا لا يجوز كما سيجئ لفوات الغرض من التأكيد ﴿ قوله وجواز النصب الخ ﴾ لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا وجاز العطف فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مختص بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا ﴿ قوله لان ضيعته الخ ﴾ مع ان وجوب حذف الخبر فى هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو ﴿ قوله فبان حذف المؤكد الخ ﴾ فما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيده ﴿ قوله لابد له من فعل الخ ﴾ ليس فيما نحن فيه العامل فى ضيعته المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب الخ اى صورة الكلام حيث حذف الخبر واقيم المعطوف على ضميره مقامه ﴿ قوله كما تقول زيد قائم وعمرو ﴾ التشبيه فى ان الخبر مقدم على المعطوف فى كلا المثالين وان اختلفا فى كونه مقدرا فى احدهما مذكورا فى الآخر وفى ان خبر المعطوف محذوف بقرينة غير المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته

مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شئ مسده
الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه فى لزوم وجوب حذف خبره ﴿ قوله
كما هو الظاهر ﴾ لفظا لعلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق
فان فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى ﴿ قوله ولا يجوز الخ ﴾ ولو جاز
نيابة المقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائما فى ضربى زيدا قائما عن الخبر المقدر متأخرا
كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شئ
مسده ﴿ قوله لانه من تتمة المبتدأ ﴾ لاشتراكهما فى الخبر لا لكونه معطوفا على المبتدأ على
ما وهم ﴿ قوله لهذا الخبر حيثيتان الخ ﴾ هذا بناء على ان المثنى فى حكم تكرير الواحد فله
حيثيتان لانه خبر عن كل واحد منهما ﴿ قوله ومتعينا للقسم ﴾ بان لا يستعمل الا للقسم على تعيين
الخبر وهو قسمى اى ما اقسم به ﴿ قوله فنحو امانة الله ﴾ من عهد الله ويمين الله والمراد بامانة الله
ما فرض على الخلق من طاعته كأنه امانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها ﴿ قوله لا يجب
حذف خبره ﴾ بل يجوز ان يحذف كما فى المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى
عهد الله وعلى يمين الله ﴿ قوله فى قسم السؤال ﴾ اى فى قسم يكون جوابه امرا او نهيا او استفهاما
﴿ قوله اشار به الخ ﴾ اى اشار بايراد كلمة اى المفسرة الى ان من المرفوعات مقدر فى المتن على انه
خبر ان وفى جعله من المرفوعات برأسه اشارة الى انه ليس داخلا فى خبر المبتدأ كما ذهب اليه
الكوفية ﴿ قوله بقرينة ما سبق ﴾ وهو قوله ومنها المبتدأ والخبر ﴿ قوله ابتداء كلام ﴾ اى جملة
ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق لتعريفه ﴿ قوله وانما لم يقل ﴾ اى غير الاسلوب السابق
ههنا سواء قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبره ﴿ قوله فلم يفصل بما هو مشعر الخ ﴾
وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل ﴿ قوله لضعف الخ ﴾
دليل الكوفية يعنى انها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها المشابهة
الفعل المتعدى فتعمل عمل ما تشبهه ﴿ قوله ولان اقتضاءها الخ ﴾ وذلك لان معانيها من التأكيد
والتشبيه والتمنى والترجى والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء ﴿ قوله ان قلت الخ ﴾ اى لا نسلم
صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد على كل فرد من افراد المعرف لانه ان اعتبر العطف فى قوله
خبر ان واخواتها مقدما على الحكم فيكون المعرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفا فى عدم
صدق التعريف على المجموع بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون
المعرف كل واحد من خبر ان وخبر اخواتها والتعريف وان كان صادقا على خبر ان لا يصدق
على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها ﴿ قوله قلنا المعرف حقيقة الخ ﴾
جواب باختيار الشق الثانى ﴿ قوله وانما لم يحمل الخ ﴾ اى لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف
على الاخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظة

(احد)

احدو ذلك بان تجعل اضافة لفظة خبر الى واخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع اخبار ان واخواتها وهى التى اسندت بعد دخولها على معنى ان كل خبر الحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف ﴿ قوله لان المقام مقام التعريف ﴾ والتعريف انما يكون بالماهية دون الافراد فالتعرض للافراد غير ملائم له ﴿ قوله وان المناسب الخ ﴾ يعنى ان المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الاحاد على الاحاد وههنا خبران مفردوان حملت الاضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع ﴿ قوله فبالعمل فيها ﴾ بالنصب والرفع لفظا او تقديرا او محلا ﴿ قوله فلانسحاب ﴾ الانسحاب كشيده شدن كذا فى التاج ﴿ قوله ينسحب الى المحكوم به وعليه ﴾ بمعنى ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمنى والترجى والاستدراك المتعلق به ينجر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع ﴿ قوله وعلى كل تقدير ﴾ سواء كان اريد بالايراث ايراثها فيها لفظا او اريد ايراث اثر فيهما معنى وفيه اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا للتعميم والا لكان الواجب ان يقول وعلى هذا لا ينقض وانما حمل على التخبير اشارة الى انه لا حاجة فى دفع النقض الى ارادتهما معا لانتفاء كل واحد من الاثرين فى مواد النقض ﴿ قوله وبخبر المبتدأ ﴾ اى لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة او المكسورة المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخوله لايراث اثر اصلا اما اللفظى فظاهر لبطلان عمله واما المعنوى فلانه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذى كانت موضوعة له اعنى التأكيد بل افادت معنى جديدا اعنى الحصر فى القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان انما يفيد الحصر كانما واجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بعكسه وفى الرضى روى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لان التأكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاة عن العمل وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثر لفظى ومعنوى فلما قصد ابقاء الاثر المعنوى وابطال اللفظى خففت فدخول المخففة الملغاة لابطال اللفظى وابقاء المعنوى لا لايراث الاثر المعنوى فتدبر وكذا الجوب فى ليتما ولعلما ولكنما وكأنما المكوفة الملغاة عن العمل فان دخولها لابقاء المعنى الذى كان قبل الكف وابطال الاثر اللفظى لا لايراث اثر لفظى او معنوى هكذا حقق المقال ودع القيل والقال ﴿ قوله وان يقال زيدا اضربه الخ ﴾ فى الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لان المكسورة ولكن فى شرح التسهيل وحكى ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير خلافا فى وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبرا لان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح لاجل الاختلاف لم يذكره ﴿ قوله لانه استثناء الخ ﴾ يعنى انه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل

المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كأنه قيل وامره كأمر المبتدأ في جميع الاحكام الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من انه المراد اى من تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل الا تقديمه بدون في بان يكون استثناء من امر وامامع كلمة في فلا لانها صريحة في كون وجه الشبه كما لا يخفى ﴿ قوله استثناء مفرغ ﴾ اى استثناء من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة واحدة كأنه قيل ومر اخبره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في تقديمه في جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا ﴿ قوله ويجوز ان يكون الخ ﴾ بان يأول قوله الا في تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا ﴿ قوله والحاصل ﴾ اى على كلا التوجيهين ﴿ قوله واجرى الجار والمجرور ﴾ وان لم يكن ظرفا مجرى الظرف في التوسع ﴿ قوله اذا دخلت على النكرة ﴾ لا اذا دخلت على المعرفة فانها تفيد نفي مدلول تلك المعرفة او لما يفهم من قوله خبر لا التي لنفي الجنس اى خبر لا معدود من المرفوعات برأسه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت لابد من التقييد بان لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها لانه حينئذ ايضا المبتدأ قلت المراد بالدخول الورود لا يراث اثر فيها فلا حاجة الى التقييد ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا بها متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المضافة واما اذا كان اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار ففيه خلاف سيبويه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتدأ لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبه بسببه تضمن من الاستغراقية صار فتحا وذلك مفقود في الخبر ﴿ قوله وقيل لان لا نقيض ان ﴾ فان لا للنفي على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل النظير على النظير ممكنا لا يصار الى حمل النقيض على النقيض فان في اعتبار التناقض وجه التشابه ﴿ قوله والمثال ينبغي الخ ﴾ ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له احتمال غيره على السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم ﴿ قوله كما في توابع اسم ان ﴾ يعنى كما يجوز في توابع اسم ان ان كان معربا الحمل على المحل فكذلك يجوز في توابع الاسم لا معربا او مبنيا لانها مشبهة بان ﴿ قوله اما قال ذلك الخ ﴾ يعنى في قوله كما هو الظاهر دفع الاعتراض السابق بان ما ذكره المصنف رحمه الله مبنى على الظاهر فلا يضره احتمال لصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على المحل ﴿ قوله بدون سماجة ﴾ يعنى يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف في الدار وهذا المعنى سمج وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس بشيء لان اتصافهما بالحدوث

والتجدد في وقت دون وقت لايقتضي صحة تقيد نفسها بالظرف فانه يقتضي انقسامها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به (قوله جعل الخبر من هذا القبيل) اى جعل الخبر المقيد خبرا واحدا بتأويل المجموع (قوله الااذا امتنع الخ) كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف (قوله الاقتصار ههنا على فيها) وان كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب (قوله حمل على امر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقق فان نفي الوجود يستلزم نفي جميع الصفات (قوله النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي) اى النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذي هو رابط بين المسند والمسند اليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطي الوجود المحمول كما في لااله موجود او غيره كما في لارجل في الدار ولادلالة للعام على الخاص فلايكون قرينة على تقدير موجود (قوله قال الاندلسي رحمه الله) في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب اليهم التزام الحذف مطلقا كالزمخشري اوبشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجز ولي فليس بمصيب (قوله يجوز) والحذف عندهم اكثر من الاثبات (قوله فيكون لاحينئذ من اسماء الافعال) اى اذا كان لااهل ولامال بمعنى انتفى الاهل والمال يكون لامن اسماء الافعال لاحرف نفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا ورد عليه ان يجوز ان يكون لاحرفا نائبا مناب الفعل كحرف النداء وليس بشئ لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده لان اصل يازيد ادعو زيدا صرح به في شرح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس النفي مقدرا بعد لا ولذا ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء ذهب الى انها من الاسماء الافعال (قوله زيفه المصنف رح) ماذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى ردا على من ذهب الى ان حروف النداء اسماء افعال ان اسماء الافعال ليس فيها ماهو اقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي اذلاقائل بالفصل انتهى ولايخفى ان هذا التزييف لايجري في اولوية هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقوله من المصادر الاصلية او من المصادر الكائنة في الاصل اصواتا اومن الظرف اومن الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيها لكن المصنف رح لم يصرح به (قوله ان نصب الاسم الخ) لان اسم الفعل لابد له من فاعل ولافاعل ههنا وما اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشئ اما اولا فلانه ذكر الشارح الرضي في بحث المضمرات ان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلافصل كما في نعم رجلا او قصد التفخيم مع اتصال المعنى كما في ضمير الشان والثلاثة ههنا معدومة اعني قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر واما ثانيا فلانه قد يحذف اسم لافيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتميز وذلك اجحاف (قوله لدخولهما على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس

ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل فى احدهما وما ولا تدخلان على القسمين فالقياس ان لا تعملا فى احدهما قلت لا خلاف فى اعمال لا التى لنفى الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد فى اعمال ما فان زعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فالمانع من ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل ﴿قوله المفهوم الخ﴾ يعنى ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق ﴿قوله وبصحة الخ﴾ اى يشعر بصحة اجراء حكم ليس عليهما لان حكم المشبه به يصح اجراؤه على المشبه ﴿قوله الضمير راجع الخ﴾ لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لانه حينئذ يكون اعمال لا مفهوما ضمنا وان كان فهم المرجع اظهر مما ذكره الشارح رحمه الله وفى قوله الموجب لعمل ليس اشارة الى ان معنى كون التشبيه شاذا انه قليل اعتباره فى الاستعمال حتى لا يعملون الا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد ماقيل انه لا شذوذ فى التشبيه انما الشذوذ فى نتيجته وماقيل ان الضمير راجع الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا فلا يخفى ركاكته لان لا لا تعمل لاجل مشابهتها بما حتى يقال عمل ما فى لا شاذ ﴿قوله قالوا او هو الشعر﴾ صرح به فى الرضى فن عمم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر مخل لا بدله من شاهد ﴿قوله للحرب﴾ المذكورة فى الابيات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة فى الحرب اذا فر الاقران ولا براح فى موضع الحال المؤكدة كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كذا فى بعض الشروح ﴿قوله فانه كاسم ليس﴾ بمعنى ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا ﴿قوله فان لنا ان نقدر الخ﴾ على قولنا نقل عن المبرد ان التقدير لا لى براح ﴿قوله ان المعنى على العموم﴾ فان المقصود عموم نفى البراح وشموله لكل فرد من افراده ﴿قوله قال الشارح الخ﴾ تأييد لافادة لا بمعنى ليس عموم النفى ردا على من زعم ان العموم مختص بلا التى النفى الجنس لتضمنها من الاستغراقية ﴿قوله فانه حينئذ نص فى العموم﴾ لتضمنها من الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع ﴿قوله اى من حيث الخ﴾ والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبر فى تعريفات الامور التى تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة والمجاز ﴿قوله طرد التعريف﴾ اى منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث صدق الاول بدون اعتبار الحيثية على جر بسملات والثانى على بسملات ﴿قوله اى لصحة اطلاق المفعول بمعنى اللغوى﴾ المفعول مشتق من الفعل وهو الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن بمعنى ان المفعول الشئ المحدث اى الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده شده ﴿قوله لفظ الصيغة﴾ الصيغة والبناء والوزن حقيقة فى الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المرتبة حركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل فى موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد ههنا ولا شك فى تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوى فان المادة

(والهيئة)

والهيئة المذكورتين انما تعتبران فى الكلمة بحسب وضع اللغة ﴿قوله ولقائل ان يقول ان المفعول المطلق الخ﴾ اى مدلوله لايجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوى لانه لو كان كذلك لكان اثرا للفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يخلو من ان يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذى وقع معمولا له اى بواسطة الحدث الذى هو جزء مدلول ذلك الفعل او لغيره مما يلزمه مثلا ضربا فى قولنا ضربت ضربا لو كان مفعولا لغويا للمتكلم فلا يخلو من ان يكون مفعولا له وصادرا منه بعين ضربت اى بمدلوله الذى هو الحدث او بفعل آخر كاحدث ﴿قوله ويتجه على الاول﴾ اى على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعانى المصدرية امور نسبية بين فاعل الفعل والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين ذلك الفعل ﴿قوله وعلى الثانى﴾ اى يتجه على الثانى اى كونه مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا وايقاع ذلك الفعل عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اى اثرا من آثار الفاعل هذا خلف ﴿قوله وان لذلك الفعل الخ﴾ اى يرد على الثانى ان للفعل الذى هو عين الفعل العامل فى المفعول مصدر او كل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون احداث الضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثانى المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثانى ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل اى صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل فى الامور الاعتبارية وان احداث الاحداث عين ذلك الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول لغير فعله ﴿قوله وان فاعل الخ﴾ بكسر الهمزة عطف على قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر اذ لا اختصاص لهذا الايراد بالثانى اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اى ما يكون عاملا فى المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة التأثير اصلا فصدره لا يكون مفعولا لعين ذلك الفعل ولا غيره ولا يخفى ان هذا الايراد والذى قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله لانه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفى لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض افراد بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوى اصلا ﴿قوله فالظاهر الخ﴾ اى اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه فالظاهر ﴿قوله اسم قرن بفعل الخ﴾ المراد بالفعل اعم من الحقيقى والحكمى ﴿قوله ولم يسند اليه الفعل﴾ لاخراج ما لم يسم فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته

او مصاحب معموله لاخراج الحال والمستثنى والتميز (قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) اى اذا كان اطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى فى نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق تعريف المفعول الاصطلاحى على الكل بلا تفاوت (قوله فالاولى) انما قال فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر استحسانى فيجوز ان يكون من الاسماء المرتجلة (قوله انا نختار الشق الاول) وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم يلزم ان يكون الفعل الذى هو نسبة عين المفعول الذى هو احد المنتسبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدرى للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اى معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذى هو نسبة هو المعنى المصدرى مثلا الضرب الذى هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اى احداث الضرب (قوله وقد صرح الخ) تأييد لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر (قوله وعدم التميز الخ) عطف تفسيرى للمسامحة (قوله وصيغة المفعول) عطف على قوله انا نختار الشق الاول جواب عن قوله وان فاعل الفعل قد يكون قابلا الخ (قوله من الفعل الذى هو المصدر) اعنى اسم الحدث الجارى على الفعل اى المعنى المنسوب الى الفاعل سواء كان صادرا عنه او لا فيشمل التأثير والتأثر (قوله الا انه حاصل بمصدر ذلك الفعل) سواء كان اثر للفاعل او معنى قائما به فيصدق فى طال طولا مثلا ان الطول الذى يعبر عنه بدرازى باثر حاصل بمصدر الفعل الذى يعبر عنه بدراز شدن وان لم يكن مفعولا بمعنى المحدث والموجد (قوله وقد يشير الخ) حيث اعتبر فى كونه فعل الفاعل اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه او لا (قوله يجوز ان يجعل الخ) حاصل كلامه كما انه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط آخر اخراجه (قوله وكأنهم آثروا الخ) اى اختاروا التخفيف فى التسمية فسموها باسم اخف فان الحال والمستثنى اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط اخراجه (قوله اولا وبالذات) اى يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشئ آخر (قوله بواسطة انهما مبنية الخ) فالفعل متعلق بهما بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بهما اصلا (قوله معموله على سبيل الاتفاق) اى جرى العادة انما قاله لان معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى فى الرضى ان المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع الا زيدا كما ان نسبة الفعل فى جاءنى غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا وكذا سائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذى جزئين او اجزاء قابل كل منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق

الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع (قوله يظهر توجيه الخ) وهو انه لما كان تعلقها به بالذات كان تأثيره فيها اصالة فيستحق الاثر اصالة واما غيرها فان تعلقها به بالواسطة فالتأثير واستحقاق الاثر ايضا بالواسطة (قوله اطلاق المفعول العرفى) اى المفعول بالمعنى المنسوب الى عرف النحاة وهو مانقله سابقا عن الفراء (قوله من ضرورات صدق المقيد الخ) لان المقيد هو المطلق مع القيد (قوله فكيف يصح القول الخ) اى كيف يصح ماقاله الشارح رحمه الله بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم صحة صدق المفعول عليها (قوله معنى يشمل به الخ) وهو ماتعلق به الفعل بالمعنى المصدرى فى الجملة سواء كان اثرا لها او محلا او ظرفا او علة او مصاحبا لمعموله (قوله لا المفعول) اى ليس مطلق هذه المقيدات المفعول فانه مختص باثر لان الضمير الذى هو مفعول مالم يسم فاعله راجع الى الالف واللام اى الذى فعل بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والمجرور (قوله كما فى زيد حسن الغلام) فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد (قوله حقيقة او حكما الخ) يعنى ان الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر فى مفهومه القيام القابل للوقوع فلو لم يرد بالفاعل ههنا مايعم الحقيقى وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمى وهو مايكون نائبا عنه لخرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقى (قوله فلا يبطل الطرد الخ) الطرد ههنا بالمعنى اللغوى او الشمول لا بالمعنى المصطلح اعنى المنع وهو ظاهر (قوله فيشكل عليهم) اى على البعض تفريع على ماذهب وفى بعض النسخ فلا يشكل عليه اى على المصنف رحمه الله فيكون تفريعا على النفى وقوله لان يكون الخ (قوله قيل الخ) ماقيل نقل عن المصنف رحمه الله كما نص عليه فى الرضى فالمناسب التعبير بقال (قوله شئ فعله المتكلم) الذى هو فاعل فعل مذكور وهو ضربت الاول بمعناه لاتحادهما فى المعنى واما تفسيره بمعناه بأن يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة زيادة الاسم والا فالظاهر الحمل على ماهو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى مافعله سواء كان عينه او مشتملا عليه (قوله بفعل) على صيغة المصدر اى ان اريد بفعل ضربت المستفاد من قوله لانه شئ فعله المتكلم (قوله بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعوله (قوله وان سلم التناول) بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح (قواسم) لان كل كلمة موضوعة بالوضع التبعى لنفسها واذا اريد بها انفسها فيصدق عليها انها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة (قوله كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل القول (قوله ان جعل الخ) اى الفعل الذى هو صفة

مضمون ضربت لايصح ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه اعنى الحدث فلا يصدق على ضربت الثانى انه مما فعله فاعل فعل الخ لان ذلك المضمون اعنى الحدث مدلول تضمنى لضربت لدلالته على النسبة والزمان ايضا ﴿ قوله الفعل متناول الخ ﴾ اى الفعل المدلول عليه بقوله مافعله متناول للقول والتكلم ايضا بل لفعل الجنان ايضا قطعا او لو مجازا كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علما فاندفع ان الفعل يتناول القول ﴿قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها﴾ تعليل لما مر والوضع مأخوذ فى تعريف الاسم لكونه قسم الكلم فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه اسما فاندفع انه باعتبار انه مقول اسم ﴿قوله الجارى على الفعل﴾ اى يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل مما لافعل له ﴿قوله ضربته انواعا الخ﴾ فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية ﴿قوله يعنى ان الفعل الخ﴾ اى ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحى الذى هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذى بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لاينفع فى ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار التعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه فى حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذى فيه معنى الفعل لكونه فى حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله ﴿قوله معطوفا على قوله مقدرا﴾ فيكون داخلا تحت قوله او حكما قسما منه اى الفعل المذكور حكما نوعان مايكون مذكورا حكما وهو المقدر ومايكون فعلا حكما وهو الاسم الذى فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة فى تعميم المذكور وما ذكره المحشى انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالمقيد والقيد معا فيفيد قوله حكما التعميم فى الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير فى قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقى وان الفعل الحقيقى كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذى فيه معنى الفعل فاوجه تخصيصه بالفعل الحقيقى فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير كما اذا كان الفعل الحقيقى اسما فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول كما قيل فى قوله تعالى الله الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقى مذكورا حقيقة او حكما وماقيل انه عطف على قوله مذكورا اولا بمعنى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه ففيه انه يقتضى ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا اصلا وهو باطل ﴿قوله والا لخرج الخ﴾ اى لخرج المفعول المطلق

(الذى)

الذى يكون للنوع و العدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل و الذى للتأكيد اذا عبر به لان لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه فى التحقق ﴿ قوله بل اراد الخ ﴾ اى اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بأن يكون تحقق جزئه الذى هو الحدث تحقق مدلول الاسم و القرينة على هذه الارادة ان قوله اسم مافعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة مافعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه على مفهوم الاسم بأن يكون جزء مفهومه الذى هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال و الاتحاد من حيث التحقق و ماقيل ان الفعل ان كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع بمامر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لانفسه ﴿ قوله و ذكر الخ ﴾ الواو للحال و فى بعض النسخ و انه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل و القرينة على اعتبار هذا القيد ماتقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد فى تعريفات الامور الاعتبارية و ان لم تذكر فالمراد من حيث انه بمعناه و هو متعلق بذكر المقدر يعنى ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه و متحد جزء مدلوله به فى التحقيق فيؤول الى انه بيان لجزئه و متحد به ﴿ قوله ولا يخفى الخ ﴾ لوجود الاتحاد بينهما ﴿ قوله لتقدم و تأخر ﴾ فان الكراهة التى هى مفعول به متقدم فى التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة فى مفهوم الفعل و النسبة متأخرة عن المنتسبين فى التحقق ﴿ قوله و ان كان هو التأديب بحسب التحقق ﴾ فان المعنى المخصوص الذى يعبر عنه بزدن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب و من حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم مافعله فاعل فعل مذكور متحد معه فى التحقق ﴿ قوله لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب ﴾ بل ذكر من حيث انه بيان له و متحد معه ﴿ قوله الى اعتبار القيد السابق ﴾ و هو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ﴿ قوله قيد الاتحاد من تتمة السابق ﴾ لانه مفهوم الحيثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد فى التحقق ﴿ قوله فلو قيل الخ ﴾ الصواب ما قيل فى الرضى لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا ﴿ قوله كان مسامحة ﴾ باطلاق اسم الكل على الجزء ﴿ قوله دفع توهم السهو ﴾ و ذلك لانه تأكيد لفظى فى الحقيقة كأنه قيل احدثت ضربا ضربا و التأكيد اللفظى يدفع توهم السهو اى توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين و اما دفع توهم التجوز فى المسند بأن يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقى يدفع احتمال حمله على المعنى المجازى ﴿ قوله بان امره ﴾ يعنى ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكليم فيفيد انه تعالى كلمه بذاته لانه يدفع التجوز فى الاسناد كما يوهمه التفسير بقوله اى كلمه بذاته ﴿ قوله المصدر المعرف بلام الجنس ﴾ نحو رجعت الرجعى ﴿ قوله ان كان للتأكيد ﴾ بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد ﴿ قوله وجب تخصيص الزيادة الخ ﴾ كما وقع فى الرضى فالمراد بالتأكيد

المصدر الذى مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد ﴿قوله وان كان للنوع﴾ بناء على دلالته على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذى هو مدلول الفعل فكأنه قيل رجعت الرجعى المعلومة ﴿قوله وجب ان يقال الخ﴾ فيه بحث لانه ذكر فى الرضى انما يعنى بالنوع المصدر الموصوف امابان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى الخ ولاشك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب ﴿قوله او كلها﴾ نحو ضربت انواع الضرب ﴿قوله مفهوما بخصوصه﴾ نحو جلست القرفصاء اى قعود المحتبى باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب ﴿قوله او مفهوما من لام العهد﴾ نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره ﴿قوله نحو ضربة﴾ فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة ﴿قوله وضربتين﴾ اى فيما يثنى المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع ﴿قوله او غير الدلة﴾ اى يكون لجوهر الحروف مدخل فى ذلك ﴿قوله نحو القهقرى﴾ فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط والا لشارك ما فى ذلك مايكون على هيئة ﴿قوله او من المادة﴾ اى من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه ﴿قوله ولك ان تقول الخ﴾ فيكون داخلا فيما مر من قوله او بدونه ﴿قوله اى وحدته﴾ فان الواحد عدد عند العامة ﴿قوله بعمومها او بخصوصها﴾ اى بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين ﴿قوله بالسوط﴾ اشار بافراده الى ان تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد ﴿قوله الاظهر فى العبارة الخ﴾ لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالته على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافى دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلابد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعرية فيؤول الى معنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان اظهر ﴿قوله شخصيا كان﴾ كما اذا كان للعدد ﴿قوله فانه قابل لذلك﴾ اى الفرد قابل للتعدد ﴿قوله او للتكثير مجازا﴾ بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ مايقابل الوحدة ﴿قوله كما فى قوله تعالى قد نرى﴾ قال الزمخشرى معناه كثير الرؤية اى كثير اما نرى تردد وجهك فى السماء تطلعا لنزول الوحى بتحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آبائه ﴿قوله وحينئذ كان ابلغ﴾ لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز ﴿قوله وقدم امثلته﴾ اى غير المصدر حيث قال حينئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه ضربته انواعا ورأيته الفا ﴿قوله نحو يدرسه﴾ فى قول الشاعر

هذا سراقة للقرآن يدرسه ❊ والمرؤ عند الرشى ان يلقها ذئب

سراقة اسم صحابى ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درسا ودراسة قرأ والضمير ليس بمفعول به

لكونه مذكورا وهو للقران الا انه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اى يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فانى اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ﴿ قوله قد يفرق الخ ﴾ فى القاموس القعود الجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود ﴿ قوله لانه فى ضمنه ﴾ اى مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان انبته جعله ينبت او بدلالة الالتزام لان نبت مطاوع انبت ﴿ قوله او لانه الخ ﴾ عديل لقوله اما لانه فى ضمنه ﴿ قوله وفيه تأمل ﴾ لان مجئ المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له ﴿ قوله وقيل انه بمعنى الخ ﴾ عديل لقوله فانه مصدر نبت وكذا قيل للثانى اى جعل مصدر انبت لانه بمعنى التنبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء (قوله ليس من هذا الباب) اى من باب المفعول المطلق بغير لفظه ﴿ قوله لانه مغير انبات ﴾ بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل ﴿ قوله فى مثل الخ ﴾ اى فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا ﴿ قوله وحينئذ يكون خبرا ﴾ والمقصود منه اظهار السرور بقدومه لا الاخبار لعلم القادم بذلك ﴿ قوله او دعاء ﴾ بان جعل الله قدومه مباركا ﴿ قوله يعنى ان العلم الخ ﴾ يريد ان الحذف فى جميع المواضع سماعى بمعنى انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسامه الى السماعى والقياسى باعتبار العلم فالا يكون العلم بوجوب حذفه الا بالسماع فهو سماعى وما كان العلم به بطريق الاستدلال بأن يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل مصدر هذا شانه فهو واجب الحذف فهو قياسى ﴿ قوله استدلاليا ﴾ عطف بيان لقياسى اشار به الى ان القياس حينئذ بمعنى الاستدلال ﴿ قوله سمع حذفه وجوبا سماعا ﴾ لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع ﴿ قوله اى يقاس الخ ﴾ فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار الفعل ﴿ قوله خبرا ﴾ فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد ﴿ قوله لكان اظهر ﴾ انما قال ذلك لان الواو تفيد اشتراك الاعضاء المذكورة فى كون النسبة اليها مأخوذة فى مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع فى الصحاح بالواو ﴿ قوله قال الشيخ الرضى ﴾ فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل او المفعول مطلقا وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية ﴿ قوله مثل قولهم الخ ﴾ كقصدت قصده ونحوت نحوه ﴿ قوله بمعنى المفعول ﴾ فانك اذا جدت محمود شخص جدا قلت جدت جد ذلك الشخص ﴿ قوله لان المواضع ﴾ يعنى لو لم يصرح بمن التبعيضية لافادت الحصر بناء على ان المقام مقام البيان ﴿ قوله لان المقصود الخ ﴾ كون الدوام واللزوم مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعائى للمبالغة فى اتصافه بذلك الفعل دائما كأنه ليس موصوفا بفعل آخر اصلا ﴿ قوله على التجدد ﴾ اى حدوث معناه فى زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة ﴿ قوله يستعمل للدوام ﴾ لدلالته على الزمان المستقبل الذى هو مستمر ﴿ قوله ان ارادوا الخ ﴾ عطف على قوله انما اشترط جعلوا المصدر

نفسه خبرا فيفيد انه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كأنه نفسه (قوله قيل صفة لنفى الخ) عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة فى انه صفة لمعنى نفى حيث قدر الصفة لنفى بقرينة وهو الموافق لقواعد النحو نه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله صفة لنفى فلعله راعى ان معنى النفى تابع للنفى فى الاحكام فتقييده يستتبع تقييد معنى النفى وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور فى حكم المعطوف عليه و بمعناه فكأنه ليس مغايرا له (قوله والاظهر الخ) لعدم الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التثنية لان المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما فى الرضى افراد الضمير ومطابقته المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما (قوله او منسوخ) نحو ان زيدا اسيرا (قوله ليس شرطا) اى لوجوب الحذف (قوله انتصاب المصدر الخ) مع ان ناصبه حينئذ واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافى الغرض (قوله كما جاز ان يكون منصوبا الخ) بالتأويل او المبالغة (قوله فالشرط الخ) واجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى ويكون ناصبه خبرا عن شئ لا يصح ان يكون هو خبرا عنه (قوله بلا تأويل و مبالغة) انما تقيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتأويله باسم الفاعل او تقدير ذو او المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا رجل عدل و ما قيل انه بعد التقييد يصدق على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل فمدفوع بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق (قوله هو ليس الخ) فهو خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا عنه وقد يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل على ما مر (قوله فيفوت الخ) فان فائدته معرفة احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم تحصل هذه الفائدة (قوله لو اعتبر هذه الشرائط فى المصدر) بان يفسر كلمة ما بالمصدر (قوله عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله ان قلت هو ليس مفعولا (قوله انسب بالمقام) اى مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه (قوله الا بتكلف) وهو ما تشير اليه عبارة الشارح رحمه الله من ان الجمع بين الضابطتين يشير الى اشتراكهما فى قيد من القيود لا يصلح لذلك الا قوله لا يكو خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله جعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد الاسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا يخفى ركاكته لان وقع الثانى معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكره باطل (قوله انما وجب الخ) يعنى ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعين المحذوف وقيام شئ مقامه وكلا الامرين متحقق فى مسألتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الى فوائده اللازمة فى الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها

و اما الثانى فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم وما قيل انه لوكان الانتقال منه الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ماسة بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه فمدفوع بان الانتقال من شئ الى شئ لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشئ الثانى فان التنصيص قد يكون مطلوبا فى المقام للمتكلم كيف والتصريح بما علم ضمنا طريق شائع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة او تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اى تفعلون منا او تأخذون فداء وان يكون حالا اى مانين وآخذين فداء ولذا قال الرضى ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واذا ذكرت الفوائد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بان المفعول له يجب ان يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه فى الذهن ولم يذكر منا وفداء ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظة بعد (قوله ليخرج نحو له سفر) فان صحة واغتناما مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار نسبة الى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها اذ يقال يصح صحة ويغتنم اغتناما بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة ماهو اثر لمضمون مفرد (قوله اى المصدر المفهوم منها) يعنى ان الاضافة ليست لنسبة المصدر الى ما يشتق منه كما هو المتبادر بل بأدنى ملابسة (قوله اى غايته الخ) يعنى ان المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل (قوله اى لان يشبه بما ناب الخ) لم يرد ان ضميره عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقى لان مرجعه اعنى كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقى فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح رحمه الله لان تشبيه شئ بشئ لان المفعول المطلق فى مسألتنا مشبه لا مشبه به وانما لم يقله لانه يستلزم حمل الوقوع على التقديرى وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق وكذا ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذى هو فعل المتكلم وصفته اى وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما فى مثال المتن او اداة التشبيه كما فى له صوت مثل صوت حمار او مشبها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار (قوله بحسب الظاهر) قيد بذلك لان الواقع بعدها فى التقدير المفعول المطلق الحقيقى المحذوف (قوله فاذن يخرج) اى اذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشئ (قوله اذا ذكر المفعول المطلق نفسه) نحو له صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ما وقع لا يشبه بما ناب منابه امر لعدم النيابة (قوله قد جرت عادتهم الخ) يعنى جرت عادتهم

على انهم يحذفون المطلق الحقيقى فى هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة النقض لابد ان تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشى رحمه الله على ماوهم ﴿قوله فعلى هذا﴾ اى على ماذكر من لزوم مصدر فى موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به ﴿قوله قال سيبويه يجب فى مثله الرفع﴾ اى فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا واجاز القليل فيه النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الآتية فانها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ماقيل ان ماوقع كما فسره الشارح رح عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة فى الاحتراز عنها الى القيود المذكورة ﴿قوله بدل﴾ بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ﴿قوله لكونه مع وصفه الخ﴾ ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه ﴿قوله كما جعلوا الحال الموطأة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ﴿قوله ولذلك﴾ اى لكونه مع الوصف كاسم واحد ﴿قوله من ان يكون تأكيدا﴾ الا انه موصوف ﴿قوله فالاولى الاتباع﴾ اى جعله تابعا على انه صفة ﴿قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف﴾ اى صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اى يصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر فى له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثانى مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثانى كأنه تابع الاول ﴿قوله وهو ان يكون الاسم الخ﴾ اى يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه اى حادثا غير لازم ﴿قوله فيخرج نحو لزيد زهد الخ﴾ فان المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل او عطف البيان ﴿قوله هذه الدلالة الخ﴾ اى دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تغنى غناء التقدير اى تنفع نفع تقدير الفعل فالجملة لكونها بمعنى يصوت تنصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل وحسنه الرضى حيث قال وهذا وجه قوى ﴿قوله لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا﴾ فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير ﴿قوله ويصح ذلك الخ﴾ بأن يقال مررت به فاذا له ان يصوت صوت حمار ﴿قوله لانه قطع الخ﴾ اى مررت فاذا له صوت قطع وجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا وجزما بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع ﴿قوله لخلوها عما لابد للفعل منه﴾ اعنى الفاعل ﴿قوله على الحال﴾ من الضمير المستتر فيه ﴿قوله او المصدر الخ﴾ وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد وعلى صاحبه ﴿قوله على احد تأويلى الوصف﴾ اى تقدير المضاف او جعله بمعنى منكر ﴿قوله ويجيز التعريف﴾ اى يجيز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفا

للنكرة بناء على تقدير المثل (قوله لو جاز هذا) اى وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع انه باطل (قوله واما على انه جامد الخ) عطف على قوله اما على حذف مضاف (قوله فاذا عرف) اى اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لاغيرهما اعنى الوصف (قوله فلا حاجة الى القول الخ) كما ذهب اليه الرضى الاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما (قوله قيل هو اسم الخ) فى القاموس صراح كغراب الصوت او شديده (قوله على انه بمعنى كان) بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة (قوله وهذا اظهر معنى) لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته (قوله فيحتمل مصدر ميمى) موافق لما فى بعض الكتب لايحتمل غيره ويحتمل غيره (قوله ولكل وجه لفظى او معنوى) اى لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له اما لفظى او معنوى فالاحتمال الاول له وجه لفظى وهو قلة لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثانى فان فيه تقديم المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثانى له وجه معنوى وهو دلالته حينئذ على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله حينئذ ثبوت الالف للمقر له مقيداً بكونه على المتكلم فتكون دلالته على معنى اعترفت تبعا (قوله ومن هذا القبيل الخ) اشار الى ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه النكرة يجئ معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره بالعكس (قوله لانه دعاء الى الصلاة) لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء الى الصلاة لايحتمل غير كونه دعوة الحق (قوله عاملة الخ) فلا يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله (قوله هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه سمى الاول تأكيد الخاص والثانى تأكيد العام ولذلك زاد المصنف رح لفظ يسمى تنبيها على كون التسمية فى الاستقبال بالنظر الى ماقبل اعنى ذات القسمين اذ لايصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم (قوله كما يؤكد ضربا فى ضربت ضربا بنفسه) مع تغايرهما فى اللفظ فتسمية المؤكد لنفسه على القسم الاول لايحتاج الى تأويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث قال سمى الاول مؤكد النفسه لانه بمنزلة تكرر الجملة فكأنه نفس الجملة (قوله اعنى الفعل) بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (قوله مضمون الجملة الاسمية) بكمالها لامضمون احد جزئيها (قوله وهو مضمون المفرد) اعنى الفعل من غير اعتبار اسناده الى الفاعل (قوله من حق الامر) بنصب الامر اى من حق المتعدى (قوله بمعنى تحققه) فى القاموس والامر تحققته وتيقنته فقوله وكان على يقين عطف التفسير لتحققه والضميران راجعان الى فاعل حق الامر (قوله فانه من محتملات الجملة) اذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله كما ان الباطل والكذب من

محتملا بها) وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول الجملة وضعا ولذا سموا كون المتكلم عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان يعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون ايضا (قوله قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق) مثال لما ماهو صريح القول اى قلته قول الحق (قوله ونحو لافعلنه البتة) مثال ماهو في معنى القول والبت والبتة مصدر بت الامر قطعته في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه المسموع ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما (قوله قطعة) على زنة المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة (قوله ثم بدولى) في الصحاح بداله في الامر بداء ممدود اى نشأ له فيه رأى وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم (قوله بل هو قطعة واحدة) الاولى تركه (قوله في الاصل) اى اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي للجنس (قوله مفعولا به لقلت) بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ والصواب ما في شرح الرضي ومفعولا به لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع (قوله فالقول الناصب) اى القول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا (قوله فهي مقوله) اى الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها (قوله لاالبى) على صيغة المتكلم من التفعيل (قوله لانها مأخوذة الخ) في الرضي واما في قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما في معنى سبح قال سبحان الله (قوله كل ذلك) اى من حذف الفعل وحذف الزوائد والاضافة الى ضمير الخطاب بتقدير اللام (قوله وهو مفرد) اى ليس بمثنى واليه ذهب يونس (قوله لبقاء ياء مضافا الى المظهر) فلو كان مفردا لعاد الى الالف كما في لدى زيد وعلى زيد قال الشاعر

دعوت لما نابني مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا لما نابني اى اصابني من الحاجة فلباني فاجابني ثم قال فلبي اى اقيم في اطاعته اقامة واكون كالشيء الذى بيديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبي الاولى بالالف دفعا للالتباس بالثانية التي هي مصدر وان كان القياس بالياء

المفعول به

(قوله انما سمي به الخ) اى انما سمي هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة الذى فعل به على ان الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى ولا ادرى ما يفعل بي ولا بكم والضمير راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى لانه

اوقع الفعل به اوتعلق الفعل به والترديد بالنظر الى ان الوقوع المأخوذ فى تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ماقيل المراد وقع عليه او ماجرى مجرى ماوقع عليه ليدخل ماضربت زيدا او جدت ضربا واحدثت فعلا او بمعنى التعلق المعنوى على مااختاره المصنف رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال يعنى ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما فى خمسة من معنى التعلق فقد خفى عليه مراد المصنف رحمه الله كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة المتعلق المضمن فلابد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى مصدره اى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة «وقد حيل بين العير والنزوان» فلا يكون اوتعلق به مقابلا لاوقع به بل مندرجا تحته فالواجب ان يقال اوقع الفعل به او تعلقا به ﴿ قوله اوقع الفعل به ﴾ فى الاساس ويقع به السوء واوقعته به انزلته به فالايقاع يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فما ذكره المحشى رحمه الله بقوله ولك ان تقول ليس مغايرا لما ذكره المصنف رحمه الله فالصواب تركه ولعله فهم ان المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقا بالانزال او الالصاق ﴿ قوله وقيل لانه سبب الخ ﴾ اى قيل انما سمى به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والمحل من اسباب وجود الحال ﴿ قوله بل من صفات مدلولاتها التضمنية ﴾ هذا مبنى على كون الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء المتضمنة للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولاتها ليس معنى فى غيرها بل بعضه فى ذاتها وبعضه فى غيرها وخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضى فى تعريف الاسم واما على ماقيل ان الاستفهام والشرط عارض لهما كما نقل عن سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا ﴿ قوله تعلقه به ﴾ اى وصول المعنى الحدثى اليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسى كضربت زيدا او قلت عمرا او لا نحو خاطبته وكلمته وشافهته ﴿ قوله تعلقه به اولا ﴾ اى لايكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ آخر لولاه لم يتعلق به ﴿ قوله فخرج الحال الخ ﴾ لان الفعل انما يتعلق بواسطة انه مبين لهيئة فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثى صفة شئ اليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ماتعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره اصلا وماقيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجرد التعبير كافيا فى كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ماقيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق

الفعل بهما الماصح اطلاق المعمول و المتعلق عليهما ﴿ قوله بما لا يعقل الا به ﴾ بناء على ان النسبة الى المفعول به مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل ﴿ قوله ظاهر ﴾ اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه ﴿ قوله لا يقال ينتقض الخ ﴾ اى ينتقض التعريف على ماقاله المصنف رحمه الله واما على ماقاله الشارح رحمه الله فلا انتقاض لان تعلق اشتراك زيد بعمرو بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وماقيل من انه خارج بما تقرر من ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشى لان قيد الاصالة المعتبر فى جميع التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه ﴿ قوله لان نسبة الخ ﴾ تعليل للنفى لا لينتقض ﴿ قوله لا يسمى تعلقا ﴾ اى لا يطلق على الاسناد اصطلاحا ﴿ قوله واما قولك الخ ﴾ دفع لما لا يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بانه يلزم خروج عمرو فى ضارب زيد عمرا عن المفعول لكونه فاعلا حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل و مفعول وحاصل الدفع ان عمرا فى المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان له حقيقة جهة الفاعلية ايضا ﴿ قوله مطلقا ﴾ اى غير مقيد بقيد ﴿ قوله فى اصطلاحهم ﴾ خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين ماوقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وماوقع عليه بواسطته ﴿ قوله فيه تأمل ﴾ لعله اشارة الى ماسبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل عن التأثير والى مانقله عن السيد قدس سره من انهم لم يفرقوا بين الاثر والتأثير ولذا جعلوه بمعناه ﴿ قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد الخ ﴾ الظاهر ان يكتفى على قوله فى صحة اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما بماشأنه الخروج لان المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر فى بعض الشروح ان المصنف رحمه الله قال فى امالى الكافية لو اقتصر على قولهم مايقع عليه الفعل لكان اولى ومايتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج مفعول مالم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول مالم يسم فاعله ماوقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته بوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا فى انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر والثانى ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يزاد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائز ان يعتورانه وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظهر صحة قول المحشى رح لكن فى صحة اخراجه تأمل وبطلان ماقيل ان الارجح الاليق انه

ليس بمفعول قلت ولو لم يكن مفعول مالم يسم فاعله داخلا فى المفاعيل لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يأبى عنه مقام التعريف (قوله لعل المورد الخ) يدلك على ذلك مانقلناه من امالى الكافية (قوله وكذا فيما اذا كان الخ) لئلا يلزم اتصال اما مع الفاء الجزائية (قوله ولم يكن له منصوب سواه) اذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (قوله لان تقديمه الخ) لان عادتهم تقديم الاهم وانما قال فى ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم اهم بالنسبة الى ما تأخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المتقدم بالنسبة الى ماعداه وماقيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام فليس بشئ اما اولا فلماذكر فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضى ان يكون الفعل مسلم الثبوت عند المخاطب وتأكيد الفعل يقتضى ان يكون المخاطب مترددا فيه فيتناقض (قوله ذكر الجمهور الخ) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله نحو اخاك الخ) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن النداء (قوله اى الزمه) وما يؤدى معناه (قوله ونحو الحمد لله الحميد الخ) فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعنى او اخص او امدح او اذم او اترحم على حسب المواضع كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار (قوله ومعناه الحث على الفرار عن نفسه) لان عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل اترك امرأ أفيفيد الحث على الفرار منه (قوله ومعناه الخ) فانه حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحبا مع نفسه لا تتعرض له فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه (قوله اى مما انتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على ان خيرا اسم تفضيل كما هو الشائع والاشتراك فى اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خيراً مخفف خير فلا يحتاج الى التقدير (قوله وليست هذه) اى ليست قرينة الحذف (قوله اذا ترك الفعل الخ) فان الزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا (قوله ومن هذا القبيل) اى مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال (قوله اى وسطا) فعنى قاصدا اذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الافراط والتفريط فان كلا طرفى قصد الامور ذميم (قوله واما عند سيبويه فلا) اى ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وماقيل ان قوله تعالى انتهوا خيرا لكم عند الزمخشرى مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فسهو محض نص فى الرضى وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خيرا لكم مما يجب اضماره (قوله لعله سمع ذكر فعله) اى لعل سيبويه سمع عمن يثق به ذكر الفعل فى قولهم انته امرا قاصدا ولم يسمع اظهار ناصب انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والافالثلاثة متقاربة المعنى (قوله ذلك) اى

وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل فى جميع الاستعمالات ﴿ قوله غير ظاهر الخ ﴾ اذ مبتنى الاستعمال وجوب الحذف وترك اظهار الفعل فى جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد فى كلامهم لكون المخاطب فيها معينا اعنى النصارى ﴿ قوله وهى بهذا الاعتبار الخ ﴾ اى باعتبار كونها قرآنا لا يجوز ذكر فعلها الا ان القرآن بحذف الفعل فصدق انه ترك الفعل فيها فى جميع الاستعمالات ﴿ قوله لا يستدعى الخ ﴾ لانه يستلزم ان يكون كل ما ورد فى القرآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا فى جميع الاستعمالات من حيث انه قرآن ﴿ قوله عطف مثال على مثال ﴾ بمعنى انه ليس من قبيل امرأ ونفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماعا سواء كان الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو واردا فى المحكى ﴿ قوله السهل ﴾ بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاى ﴿ بحث المنادى ﴾ ﴿ قوله يخرج الخ ﴾ اذ لا يتصور فى ذاته تعالى وجه ولا قلب ﴿ قوله مجاز ﴾ ليس من افراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز ﴿ قوله بعيد ﴾ يدل على ذلك ما فى تفسير القاضى والكشاف ان يا وضع لنداء البعيد وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعد اما لعظمته كقول الداعى يا رب ويا الله فانه صريح فى صحة ندائه تعالى وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد منه الاجابة وهو المدعو فى كل الاحوال والمجيب لدعوات المضطرين فى جميع الاحوال ويؤيده ما وقع فى التفاسير من قول الاعرابى فى سبب نزول قوله تعالى واذا سألك عبادى عنى فانى قريب ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربنا قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه فنزلت ﴿ قوله غير مناسب ﴾ لانه تشبيه الخالق بالمخلوق ولان وجه التشبيه اجابة المدعو له وهو اتم واشهر فى ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان العباد يقتضى ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لا تشبيهه بهم ﴿ قوله مسئول الاجابة ﴾ اى اجابته للمنادى له فانه المقصد من النداء كما صرح به الرضى فى بحث الترخيم والاجابة فى اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعو له ان كان طلبا والتصديق له ان كان خبرا كما فى قوله يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى ﴿ قوله من باب التخييل ﴾ فى التاج التخييل كسى را در خيالى وظنى افكندن يقال خيل اليه كذا اى من باب تخييل المتكلم للسامع ان هؤلاء منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهما بمن له صلوح النداء فى حق سرعة الاجابة للمدعو له امتثالها اياه كما اريد منها ﴿ قوله لا يبعد ﴾ من باب علم والمصدر البعد بضم الباء او فتحها وسكون العين والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم

﴿ قوله ﴾

(قوله اى لابعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب يعنى ان صيغة النهى مستعملة فى الدعاء (قوله ادعو الانشائى) فلا يرد ماقيل انه لو كان يا نائبا مناب ادعو لكانت الجملة الندائية خبرية (قوله لانه ظاهر فى الاخبار) وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب (قوله وهو ينصب المصدر الخ) اشارة الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى وافادة لقاعدة نحوية فى باب النداء (قوله اتفاقا) وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق (قوله يستدعى بحسب الظاهر الخ) اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سادا بل عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر لانه يمكن ان يقال مراده انه سادمسده فى افادة معناه لافى العمل فيكون عاملا حقيقة (قوله فالظاهر ان سيبويه الخ) اذلا منع فى المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا حرف النداء (قوله مالا يجوز فى غيرها) مثل مخالفتها لسائر اسماء الافعال فى البناء (قوله الا يرى الى الترخيم) فانه جائز فى المنادى فى السعة لكثرة استعماله مع عدم جوازه فى غيره (قوله بانه قد يستتر الخ) اى ضمير المتكلم قد يستتر فى اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم فى اف واوه بمعنى اتضجر او تضجرت واتوجع او توجعت (قوله الجملة القسمية والشرطية) فانهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصار تا مع المقسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادى لان النداء لابد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلاثة ممنوعة لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف النداء اسما وماذكره من التنوين بالترخيم ونحوه اف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف فى الجواب فما قيل هذا الجواب الثالث لايتم مالم يبين ما عرض ههنا ليس بشئ (قوله اى بالضرورة) فانه الظاهر الكثير فى المسائل العلمية (قوله لا بالامكان العام) بان يكون المراد ان عدم البناء ليس بضرورى سواء كان البناء ضروريا اولا (قوله بمنزلة الاستثناء) فان الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل (قوله فان محلها اثنان الخ) اى يعنى محل البناء والجر والفتح على ماذكره المصنف رحمه الله اثنان حيث قال ماسواهما بضمير التثنية ومحال النصب على ماذكره ثلاثة حيث اورد ثلاثة امثلة فلا يرد ماقيل ان محال غير المنصوب ايضا ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف (قوله يتعين مواضع النصب) فى ايراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى تحصيلها اى تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد متحصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ماقيل لو قال ويخفض بلام الاستغاثة وينصب بالفها وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة ويبنى على مايرفع به ماسواها لكان الاختصار فى بيان البناء على مايرفع به

فلابد من ترجيح طلب الاختصار فى بيان النصب على طلب الاختصار فى بيان البناء حتى تتم نكتة تقديم ماعدا النصب عليه (قوله وفيه خدشة) نقل عنه لان الشروع فى الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير فى الذكر اولى ليحصل الفراغ منه ويتوجه بشراشره الى بيان القليل الذى فيه مباحث كثيرة (قوله او تقديرا) اى اعتبارا او فرضا سواء كان باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول المبنى قبل النداء ايضا (قوله وجوز ايضا) اى جوز فى نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبنى على الضم وايراد الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به لادعو المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى (قوله واذا اضطر الخ) اى اذا اضطر الشاعر فى المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيبويه والمازنى مضموما واستشهاده ماذكره المحشى رحمه الله ويونس منصوبا رادا الى الاصل والاستشهاد فى شرح المفصل (قوله اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز الى موضع آخر لاضرورة فيه للتناسب (قوله كما قال الخ) فان مطر الاول منون لضرورة رعاية الوزن والثانى غير منون لعدم الضرورة والبيت للاحوص الانصارى وبعده «فان يكن النكاح احل اثنى فان نكاحها مطر احرام» قدم البصرة فخطب الى رجل تميمى ابنته وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بى الى اختى ففعل فذبحت لهم واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الابل والغنم الكثير واسمه مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عينه وكان دميما واخت امرأته من اجل النساء فقالت زوجته قم الى سلفك سلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فقال واشار الى امرأته باصبعه سلام الله يامطر عليها الخ (قوله يعنى انه من قبيل الخ) يعنى كما ان الفعل فى هذا المثال مسند الى ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف المشار معه بناء على ما تقرر فى الاصول مع ان الوصف ملغى فيما تعين بالاشارة حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير رفع مسندا الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما فى قولك هذا النائم ضربنى بناء على ان الضمير يرجع الى الذات ولذا ان اريد اسم الاشارة فى قوله تعالى اولئك على هدى لكونه دالا على لذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ماكان او يؤول على وهم والا لخرج عن الضابط مالم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يامكرمات على ما فى شرح التسهيل للعلامة المصرى (قوله خال عن التكلف الخ) قد عرفت انه لاتكلف فى ذلك (قوله ان المفرد الخ) دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب

(ومقابل)

ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل من المفرد بمقابل المضاف مالا يكون مضافا ولا مشابها به (قوله اما اخراج الخ) اى اخراجهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا بقرينة ذكره فيما بعد بارادة الكامل فى افراد اللام بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف مالا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما يكون فيه شائبة التركيب (قوله اسم) اى غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف (قوله من تمامه) اى معنى نص عليه فى اللباب والغالى حيث قال والمضارع للمضاف ماتعلق به شئ هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتنوين ونونا التثنية والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه امابان لا يفيد بدونه شيئا كما فى الضرب الثانى او يفيد معنى ناقصا كما فى الضرب الثالث لكون النسبة الى المعمول والصفة معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء فى ياطالعا جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفى يا حليما لا يعجل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال فى العباب والذى يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءنى رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاءنى رجل لان الاول مفيد الخصوص دون الثانى وماقيل المراد كونه من تمامه فى اعتباراتهم لداع معنوى كما فى القسمين الاولين او لاضطرار نحوى كما فى القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه فى اعتباراتهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثانى باطل فتعين الاول (قوله اما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله الا ان يكون ملفوظا به فيقال ياذاهب بالبناء على الضم وان كان عاملا فى ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو ياذاهب وزيد وان عطفت على الضمير المستكن فى ذاهب نصبته نحو ياذاهبا وزيدا لانه عامل فى زيد بواسطة حرف العطف ويا مشتركا وزيدا بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشتركا لا يستغنى بواحد كذا فى شرح التسهيل للشيخ المصرى (قوله اسما لشئ واحد) وانتصب الجزء الاول للنداء والثانى ثابتا على الحال السابق اعنى متابعة المعطوف للمعطوف عليه فى الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف (قوله نحو ياثلاثة وثلاثين) اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسى وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما فى غير العلم ياثلاثة وثلاثون او والثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت ياثلاثة نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا فى الرضى (قوله فهو كخمسة عشر) فى ان مجموع اللفظين فى كل منهما وقعا على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة (قوله الا انه لم يركب) اى ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا امتزاجيا بل ابقى على حالة العطف (قوله بما ذكر) اى بكونه مع المعطوف اسما لشئ واحد

(قوله لو لم يكن كذلك) بأن يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء فى قولك يا ثلاثة وثلاثين كل واحد منهما (قوله مفردا معرفة) على تقدير المعين (قوله لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده (قوله بمنزلة جزئه) فى كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما فى ثلاثة ثلاثين فى العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بها مضارعا للمضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل فى تعريف شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل فى تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظة الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز فى التأكيد نحو يا تميم كلهم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون فى حكم المخاطب بسراية خطاب النداء اليه بخلاف التأكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز الضمير على الخطاب نظرا الى عروض الخطاب فى الذكر ويجوز على لفظة الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع (قوله ويشترط ان يكون) اى يشترط فى كون المنادى شبيها بالمضاف ان يكون جملة او ظرفا ليرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيتأكد جانب الجزئية وتحقق المشابهة بلا ريبة فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شبيها بالمضاف فى باب المنادى دون باب لا فلا يقال لا حليما لا يعجل بل لا حليم لا يعجل لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية فى الاول دون الثانى (قوله جاز) فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف فى الرضى صرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا بالتنوين جعله من قبيل المضارع بالمضاف وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز فى التأكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون فى حكم المخاطب بخلاف التأكيد فانه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب فى الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا فى العباب وقال الشارح الرضى فيما صرحوا به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف فى النداء من قبيل المضارع حمل الموصوف بالمفرد عليه طردا للباب بخلاف اسم لا فانه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه (قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادى الخ) اى عند قصد المعين منه (قوله وفى جعلهما الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر (قوله مضارعا للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا (قوله ولهذا الخ) اى لعدم الاضطرار

لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على الفتح على ماهو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة ﴿ قوله ولا يجوز الخ ﴾ جواب سؤال مقدر وهو انه لا اضطرار فى باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف حالا وحاصله انه لو كان حالا لكان قيدا للادعو فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك اذ ليس النداء فى قولك يا حليما لا يعجل مقيدا بحال عدم العجلة بل المنادى الحليم الموصوف به ﴿ قوله وهو ممتنع ﴾ ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون يا زيد فى تأويل يا مسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلمية باق والممتنع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام ﴿ قوله انما الممتنع اجتماع آلتى التعريف ﴾ لحصول الاستغناء باحداهما ﴿ قوله يلزم ذلك الاجتماع ﴾ اى اجتماع الآلتين الاضافة وحرف النداء ﴿ قوله صورة الاضافة الخ ﴾ اى صورة الاضافة ليست نعتا فى التعريف بل قد تكون للتخصيص كما فى الاضافة الى النكرة فأفادت الاضافة الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها موضوعة له فلا يلزم اجتماع الآلتين بل اجتماع التعريفين ﴿ قوله مع ان محل الدخول مختلف ﴾ فلا يتحقق الاجتماع ﴿ قوله اعلم ان الخ ﴾ دفع لما يتراأى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذى هو غائب موقع كاف الخطاب ﴿ قوله لئلا يتسارع الخ ﴾ بناء على كون ضمير المخاطب صالحا لكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر ﴿ قوله ولا يلزم ﴾ بالنصب عطف على لتقوى اى اعتبر الافراد والتعريف فى المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤها ايضا ﴿ قوله ان قلت مشابه المشابه الخ ﴾ هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى ﴿ قوله لجواز الاختلاف الخ ﴾ كما فيما نحن فيه ﴿ قوله المشابهة ههنا الخ ﴾ اى ليس المراد بالمشابهة الاشتراك فى صفة حتى يتجه ماذكره بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة فى ان مناسب المناسب للشئ مناسب لذلك ولا اقل من كونه مناسبا المناسبه ﴿ قوله فنقول ان المقصود الخ ﴾ يعنى ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية فى صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة ويرد عليه ماذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى كأنه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة بالشئ مشابه لذلك الشئ بلا ريبة ﴿ قوله العلم اذا ثنى الخ ﴾ قالوا اذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة واذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير

الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت باخص اداتى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الامعرفين باللام العهدية (قوله خص لفظة يا بالاستغاثة) الباء داخلة على المقصور اى لاتتجاوز الاستغاثة من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بأن يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث والمتعجب والمتهدد (قوله معدية لادعو المقدر) عند سيبويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول (قوله لضعفه بالاضمار) اى انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل عند سيبويه او لضعف النائب منابه عند المبرد كما فى قولك ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد (قوله لامر يعتنى به الخ) الاعتناء تيمار داشتن ويعدى بالباء والاغاثة فريادرسيدن والتعجب شكفت كرفتن والتهديد بيم كردن كذا فى التاج (قوله متعلقة بما تعلق به لام المستغاث) وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ان قيل دخول الخ) يعنى ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل (قوله فى غاية الضعف) لانها مشابهة للمشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة الفعل بلا واسطة ولانها عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب اعراب المبنى دون صرف غير المنصرف (قوله وبانه بدخول اللام الخ) عطف على لان علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث (قوله وخارجا عن الافراد) لتركبه مع لام الاستغاثة (قوله وفيه ان البدل الخ) اى البدل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه (قوله فى مقابلة الاضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الافراد (قوله ولا يبعد ان يجاب الخ) اى عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بأن يقال ان حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول يقتضى البناء والثانى الاعراب فاعمل الثانى لغلبته لقربه من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين حيث اعمل الثانى لقربه وفيه ان اللام تدخل على المبنى ايضا ويعمل فيه محلا كما فى قوله فيالك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما (قوله او بان الخ) هذا الجواب مبنى على عدم دخول المنادى المتعجب والمهدد فى المستغاث فلذا عطف باو وقال الرضى قولهم ان لام التهديد لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب ماسواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله ماسواهما مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وليس المراد به ماسواهما مطلقا ثم ان عطف قوله او بان على

قول الشارح بان لا يقتضى ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين المعطوف عليه بالمشاركة فى اصل الجواب (قوله قال الخليل الخ) اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه بدل منه فلو اجتمع لزم اجتماع البدل والمبدل منه وقوله ولا لام بيان لحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويخفض الخ وليس حالا على ما وهم (قوله وتلك الزيادة) تكون مرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب كما يجئ عنه (قوله لم يصح عمله) لان الاعتماد شرط فى عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر (قوله وان اعتبر الخ) اى ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان يقال تقديره يا رجلا طالعا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف اما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشى رح واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا لان شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجئ واخراجه فيما سبق بتمحل حمل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان فى كلام المحشى رحمه الله ايجازا مخلا لان الضمائر كلها راجعة الى طالعا سوى ضمير لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر (قوله اللهم الا ان يفرق الخ) ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا كطالعا جبلا مفرد لعدم كونه مضافا اضافة حقيقة على ما هو معنى المفرد المذكور فى التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا جبلا منادى صورة داخلا فى شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا (قوله لكن بقى شئ) اى بقى بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر وادراجه فى شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر (قوله جاز ان يكون معرفة) اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة (قوله ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال يا طالعا جبلا الظريف (قوله فكيف يصح الخ) لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواهما لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة لانه حينئذ يكون تابعا للفظه بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه يكون جائز النصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد المعرفة (قوله اللهم الا ان يقال الخ) يعنى ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما فى يا رجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد يقصد تعريفه (قوله اى يقال يا رجلا الخ) يعنى ان الجار والمجرور وقع حالا من يا رجلا بتقدير يقال او مقولا مبين لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بأن رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد (قوله لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وان كان الخ) اى وان كان الوصف بالنكرة وهى الجملة او الظرف فانها

فى حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء (قوله اعتمادا على ماسيذكره) فكأنه مستثنى من القاعدة بقرينة الآتى (قوله الآتى حكمهما) فى قوله والبدل والمعطوف الغير الممتنع فانهما كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا نص عليه سيبويه كذا فى الرضى (قوله نحو يازيد عمرو) على ان عمرا عطف بيان زيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل (قوله ولم يحملوا الخ) اى لم يحملوا عمرا على محل زيد الذى هو النصب لكونه مفعول ادعو لان الظاهر انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما فى الاستثناء كذا ذكره الرضى فى باب المصدر وكلا الامرين مفقودان ههنا (قوله كما فى عجبنى ضرب زيد عمرا) واعلم ان مسئلة الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها فذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى جواز الحمل على المحل فى جميع التوابع وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتأكيد فهذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون ويأول المانعون على اضمار عامل وفيه تكلف كذا فى شرح التسهيل وفى الرضى قال الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او المصدر وان ماجاء مما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا امافعلا او منويا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يازيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فى باب الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشى رحمه الله كما فى اعجبنى ضرب زيد عمرا يحتمل ان يكون للمنفى وان يكون مثالا للنفى وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع وعلى الثانى لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة فى عدم جواز الحمل على محل المعرب وبالجملة عبارة المحشى رحمه الله لا تخلو عن اغلاق والظاهر مافى الرضى واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فيأتى الكلام عليه فى باب الاضافة فانه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى (قوله فان الرفع الخ) يعنى ان الحكم بجواز الرفع فى تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع فى تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع فى متبوعه (قوله فى ادراجه) قيد بذلك لانه يحتاج الى التعميم المذكور فى ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله يحتاج فى اخراجه الخ) كما فى قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج فى اخراج شبه المضاف عنه الى تمحل ارادة الكامل منه (قوله فاعتبر حكم المفرد الخ) ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون

مرفوعا يقتضى رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصبا حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه بالاضافة ﴿قوله وياهؤلاء العشرون رجلا﴾ مثال لشبه المضاف بالاضافة اللفظية ﴿قوله صرح به فى شرح المفصل﴾ وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه حكم الاول ﴿قوله لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول﴾ يعنى ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الاول وههنا ليس كذلك ﴿قوله واذا وصفت الخ﴾ معطوف على مقدر اى هذا اذا لم تصف الثانى ﴿قوله فابو عمرو يضم الثانى﴾ كما فى حال عدم الوصف نحو يازيد الطويل وحكى يونس عن زواية انه كان يقول يازيد زيد الطويل بنصب زيد الثانى على انه تأكيد مثل ياتميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه ﴿قوله ولا يجوز ان يكون الخ﴾ اى لا يجوز ان يكون زيد الثانى مع صفته وصفا للاول وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لا ماء ماء باردا ﴿قوله على الاختصاص﴾ اى ائت العالم اواعنى العالم ﴿قوله فحكمه حكم البدل عنده﴾ اى حكم المنادى المستقل عند الرضى ﴿قوله ليشعر الى مانع الاستقلال﴾ فان تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له ﴿قوله وليخرج عنه الخ﴾ يعنى لو قال والمعطوف المعرف باللام لدخل فى هذه الضابطة لفظ الله المعطوف فى هذا المثال خروجه عنها لكونه فى حكم المنادى المستقل لكونه منادى فى الحقيقة وجواز مباشرة حرف النداء له ﴿قوله لتعين الرفع﴾ اى الصفة التى هى شبيهة الرفع لدخوله فيما سيأتى من قوله والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادى المستقل ﴿قوله ولا تبنى الصفة الخ﴾ بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبنى حيث لم يجز بناء الاولى وجاز بناء الثانية نحو لا رجل ظريف بالفتح وحاصله ان لا النفى فى نحو لا رجل ظريف متوجهة الى الصفة لان المنفى فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكأن لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فى الدار لا ظرافة فى الرجال الذى فيها فالمنفى مضمون الصفة فهو لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال وكأنه قيل لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء نحو يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم يباشرها حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناؤها سيبويه ﴿قوله والرافع الخ﴾ لما كان الرفع حركة اعرابية لابد له من رافع بين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوى ههنا وهو انه كيف اعربت هذه التوابع بحركة متبوع المبنى مع ان التوابع وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا المبنى فى بنائه فلا تقول فى جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة ولذا عرف التوابع بكل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرافع فى كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرافع اعنى الضمة والرفع عارضا اى يحدث فى المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويزول بزوالهما

مطرد ا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبنى على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرافع فهو مرفوع فلمشابهة الاثرين فى العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبنى مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب (قوله ولم يظهر الخ) اى لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرفع فى المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فان المانع غير متحقق فيه (قوله مثل يافتى وياهؤلاء) اشار الى ان المقدر بمعنى المفروض فيشمل المحلى ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل للمحلى ولما كان هذا الاطلاق غير شائع بانه ذهب اليه الرضى حيث قال فى شرح قول المصنف رحمه الله يبنى على ما يرفع به الخ والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويافتى وفى المبنى قبل النداء نحو ياهذا وياهؤلاء وهكذا فى شرح التسهيل (قوله والاظهر) لانه موافق للمتعارف بين النحاة (قوله للعهد) اى الخارجى لتقدم ذكره (قوله والجار مع المجرور الخ) بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوبا داخلا تحت يعنى اذ لا اشارة فى عبارة الشارح رحمه الله الى بيان التعلق اصلا والتقديم للحصر اى يختار فى المعطوف دون غيره من التوابع (قوله لان المراد الخ) اى مراد الخليل فى المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعا منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا (قوله اجيب الخ) اى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما (قوله لا معنى لهما فيه) لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه (قوله فكأنه مجرد عنهما) فيختار الرفع كما فى المجرد (قوله يجوز ان يراد الخ) فحينئذ يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد (قوله كلامه فى شرحه) اى كلام المصنف رحمه الله فى شرحه لهذا الكتاب يأبى عن ان يراد ذلك (قوله علما كان او غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضى من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فبين التفسيرين عموم من وجه (قوله وذلك) اى دخول اللام للمح الوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله فى الوضع العلمى (قوله ان كان فى الاصل صفة الخ) وان لم يكن فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم كزيدنا وزيدكم او تعرفه باللام نحو وليد بن اليزيد (قوله وقصد مدح او ذم بها) اى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى (قوله لكنه غير مطرد) اى ليس كل علم كان فى الاصل صفة يصح دخول اللام عليه بل

(فى)

فى البعض (قوله وكذا) اى يصح دخول اللام (قوله معنى جنسى) اى كل فى الاصل يقصد به مدح او ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسى بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او بصفة ذم كالكلب بالخسوء (قوله ولا خفاء الخ) لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمى (قوله ووجب ان يكون معها لام) اى لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والاضافة كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له (قوله وهو العلم الغالب) اى العلم الذى صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدى (قوله كالثريا الخ) فانه لا يتصور بها معنى سوى المعانى العلمية (قوله فانها) اى اعلام الاسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ملازمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها (قوله لكن بحسب التقدير) اى قدر استعمالها اجناسا (قوله للالحاق الخ) تعليل لقوله اعلام غالبة اى انما ارتكب سيبويه ذلك الحاقا للقليل بالاعم الاغلب اجراء للازم لا مها مجرى واحد (قوله وجوز الشيخ الرضى الخ) لا وجه لتخصيص الرضى بذلك فانه قاعدة نحوية ففى التسهيل وان كان مع تابع المنادى ضمير جئ به دالا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا فى اللباب (قوله صفة) اما باعتبار جعل التعريف فى المعطوف للعهد الذهنى فيكون فى حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكون مقابل ما اضيف اليه امرا واحدا كما فى عليك بالحركة غير السكون (قوله لمفرد) مبنى او معرب كالمستغاث (قوله فخرج عبد الله) اى خرج بقيد المبنى عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون (قوله اذا جعلتهما علما) اذ لو لم يجعلا علمين لخرجا بقيد العلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم الا الفاظا معدودة كابانين وعمايتين وعرفات (قوله سهل ذلك الخ) اشارة الى فائدة توصيف الفتحة بالموصول (قوله لا بالتوسط) فلا يصدق ان القاعدة كلية وقد تقرر فى غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات (قوله فى الزيدان الخ) لان حرف النداء يغنى غناء اللام (قوله وقد يجاب الخ) اعلم ان تحقيق المقام يستدعى مقدمة وهى ان تثنية العلم وجمعه لما كانا خلاف القياس بوجهين احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية والثانى ان التثنية فى الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة ليدل على ان معه مثلا من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعيش انه اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام كسائر اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مثناة ومجموعة نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان

التنكير لازما لتثنيته وجمعه لكان تثنيته وجمعه قليلا وليس كذلك وقال المصنف رح ان العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا وان العلم احق بذلك لكثرته اغتفر امر خروجه بالوجهين المتقدمين ولما قصد الاختصار فيه اجرو الاشتراك اللفظي فيه مجرى اشتراك المعنى والتزموا ادخال لام العهد فى التثنية عوضا عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس فجبر والتعريف الزائل بالتثنية بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لانه غاية المجهود هذا خلاصة ما فى شرح المفصل والرضى اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشى رحمه الله ليس مبنيا على مذهب الامام لان تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى فى يازيدان تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل مبناه مختار المصنف رحمه الله فان اللام اذا كان لازما تثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورد من ان قصد النداء فى يازيدان الى تثنية العلم لا المعرف الا ان تثنية العلم لا تتصور بدون اللام فيكون القصد الى تثنيته باللام وما قيل انه لو اريد نداء الزيدين المعهودين لقيل ياايها الزيدان فباطل لان نعت اى لا يكون الا المعرف بلام الجنس صرح به فى التسهيل ﴿قوله وقد يجاب الخ﴾ خلاصة الجواب ان التعريف اللامى جبر للتعرف الفائت بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض بين الدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة بل تبديل تعريف بتعريف حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف ﴿قوله بالتنكير﴾ الصواب تركه لما عرفت من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله وهو لا يقول بتنكيره كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر النكرات اذا قصد تعريفها وليس بجبر فى الحقيقة ﴿قوله فيخرجان بقوله المعرف باللام﴾ لان المراد به ههنا ما يكون تعريفه حاصلا بسبب اللام لاذو اللام والا لانتقضت القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فانك تقول يا الرجل قائم نص عليه سيبويه كذا فى شرح التسهيل ونحو النجم والصعق فلا يقال له ياايها النجم وياايها الصعق واستثناء ياالله من هذه القاعدة بقوله وقالوا ياالله خاصة صحيح لان تعريفه فى الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما كثيرا ما يطلق الخ ومنه قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية وانما وجب التأويل بالارادة لان نداء المعرف باللام بعينه كقوله ياايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لا لان نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه عليه ما يتوهم من انه اذا لم يصح نداؤه لا تصح ارادة ندائه عند اهل اللسان ايضا فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغنى من جوع ﴿قوله على اطلاقه﴾

اى اى معرف باللام ﴿ قوله بخصوصها ﴾ فانه لا يصح ان يقال اذا اريد نداء الفرس قيل يا ايها الرجل ﴿ قوله ولك ايضا فى تصحيح الخ ﴾ يعنى ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسط اى وهذا وكليهما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة ﴿ قوله هى موصوفة ﴾ فى الرضى لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء ﴿ قوله قال الاخفش ﴾ فى شرح التسهيل ذهب الاخفش فى احد قوليه الى ان المرفوع بعد اى خبر لمبتدأ محذوف واى موصولة بالجملة حذف صدر صلتها اى هو ﴿ قوله وجوبا ﴾ اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكان اولى من حذفه مع انه لم يأت اظهاره ﴿ قوله ويؤيده الخ ﴾ تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيد انها موصوفة ظاهرة لا تحتاج الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان توصل بجملة فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز يا ايها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم فى جواز نصب ما بعدها فان المازنى جوز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعدها فانه انما يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة ﴿ قوله كثرة وقوعها موصولة ﴾ فى غير هذا الموضع ﴿ قوله وانما لم ينصب الخ ﴾ يعنى لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف ووجب نصبها ﴿ قوله يبنى على الضم ﴾ اى الاغلب فيهما ذلك كما سيجئ فى الموصولات فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم ولم يغيره وان كان مضارعا للمضاف ﴿ قوله بقرب هاء التنبيه ﴾ من المقصود من النداء ﴿ قوله فانه نص فيها ﴾ اى فى الوصلة لانه موضع مبهم يزال ابهامه باسم بعده يستوى فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا يقتصر على يا هذا وجوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى ﴿ قوله ويؤتى بتابعه الخ ﴾ اى لعدم كون هذا نصا فى الوصلة قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى تابعه لكونه وصلة ﴿ قوله لامتناع وصف هذا ﴾ اى لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من افرادها فان علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر آلتى التعريف اللام اذ هى اقل من المضاف اليه ﴿ قوله ولا يجوز الخ ﴾ عطف على قوله قد يقتصر الخ اى ولذلك اى لكون اى نصا فى الوصلة لا يجوز الاقتصار على ايها فلا يقال يا ايها لعدم دلالته على الماهية بدون ما بعده ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يؤتى ابد

بتابع تابعه لانه هو المنادى فى الحقيقة واى صلة اليه ﴿ قوله الا اذا قصد التحقير ﴾ بان يكنى به عن ان المخاطب ليس فيه شئ مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة ﴿ قوله والا لتوقف الذهن ﴾ وتخيل انه منادى ﴿ قوله بحسب الوضع ﴾ متعلق بطالبا فلفظ اشئ وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة ﴿ قوله لتشتد الحاجة الى التعيين ﴾ فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالنداء ﴿ قوله ان يكون طالبا المعرف باللام ﴾ لان الكلام فى التوصل الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب المبهم كما فى ربه رجلا والموصول فانهما وان طلبا ما يزيل ابهامهما من التميز والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام ﴿ قوله اذا اريد تعيين الخ ﴾ قيد بذلك لانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية ﴿ قوله لما عرفت ﴾ من قوله فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء ﴿ قوله بخلاف ما اذا لم تقطع ﴾ نحو اى رجل فى الدار ﴿ قوله او ابدلت الخ ﴾ نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴿ قوله فانها معينة الخ ﴾ اما فى صورة الاضافة فظاهر واما فى صورة التنوين فلان التنوين بدل من المضاف اليه مقدر ﴿ قوله وانما وصف اولا الخ ﴾ فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن ثانيا وذلك لانه رافع لابهامه فى الحقيقة فيكون كلا الامرين من اى وهذا وصلة لندائه الا انه تدرج فى ازالة ابهامه بان ازيل اولا بجعله مشارا ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما او مأ اليه المصنف رحمه الله بل لاجل نداء اسم الاشارة ﴿ قوله اندفع الخ ﴾ يعنى لو اجرى الكلام على اطلاقه بان يقال انها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرد عليه ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لا ان يكون تابعا للفظه فقط لان المنادى المعرب اما منادى مضاف لا محل له واما مستغاث وله محل النصب لا يحمل على محله لانه على التقدير ين مفعول ادعو بواسطة اللام او بدونه ولا فائدة فى ترك الاعراب الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف العطف على محل اسم ان فان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان ان لا تغير معنى الجملة ﴿ قوله للوحدة ﴾ لانه ليس للتنكير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة اى لا يكون فيه تعدد لا ذاتا ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم الكلى بالمثال المذكور فاندفع ما قيل ان هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من التعسف ﴿ قوله فلانه منادى معنى ﴾ لانه المقصود بالنداء واى وهذا انما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتى التعريف ﴿ قوله فيكون منصوب المحل ﴾ قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا الا للمنادى حقيقة والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول انهم قالوا الاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز

(العطف)

العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا الوجه فى اثبات المحل جار فى الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر فى عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل فى محل النصب وكمانه لا يشترط فى كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظا ينبغى ان لا يشترط فى كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم ﴿قوله فى النداء دون غيره﴾ اى غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر بهاء التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذا بعد المقسم به فى الرضى منها قطع الهمزة فى يا ألله وها ألله ذا والمراد جواز القطع فان فى ندائه وجوها حذف الهمزة فيلتقى ساكنان على حدهما وحذف الف يا مع الهمزة وقطع الهمزة لكونها لازمة فكأنها من نفس الكلمة وكذا فى ها ألله ذا اربعة اوجه وتفصيله فى الرضى فى باب حروف الجر ﴿قوله وحذف حرف الجر﴾ نحو الله لافعلن كذا ﴿قوله وقد يزاد فى آخره﴾ فى نحو ماذا عليك ان تقولى كلما سبحت وصليت يا اللهما اردد علينا شيخا مسلما ﴿قوله نحو اللهما﴾ وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء ﴿قوله الاسماء المختصة بالنداء﴾ اى لا تستعمل الا فى النداء فى التسهيل وهى فل وفلة ومكرمان وملاءمان وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعل فى سب المذكور نحو ياخبث والى فعال مبنيا على الكسر فى سب المؤنث نحو يافساق ﴿قوله سماعا﴾ متعلق بلا توصف يعنى لا مانع من توصيفها قياسا ﴿قوله نحو يافل الخ﴾ فل وفلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما يارجل ويا امرأة ولامه محذوف اصله فلى لان تصغيره فلى وقال الكوفيون انهما مرخما فلان وفلانة فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل ﴿قوله ونحو اللهم الخ﴾ جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية ﴿قوله نحو معاذ الاله﴾ آخره ولادمية وعقيلة ربرب يعنى اعوذ بالله من ان تكون الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال اى الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب اى كريمة قطيع بقر الوحش ﴿قوله فى غيرها﴾ اى غير السعة وهو الشعر ﴿قوله يسمعها الخ﴾ فى الصحاح لحلفة من ابى رباح يسمعها لاهه الكبار ﴿قوله بضم الكاف﴾ صيغة الصفة المشبهة كشجاع ﴿قوله او فيما قصد الخ﴾ الفرق بين الوجهين ان المعنى على ماذكره الشارح رحمه الله جاز لك فى ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ماذكره المحشى رحمه الله ارادة الضم والنصب على طبق اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشى رحمه الله لا يحتاج الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مفردا صورة فيحتاج فى بيانه الى تكلف ﴿قوله اما ان الاول مفرا الخ﴾ فى الرضى يعنى بمثله المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز فى الاول الضم قيد الشارح رح المنادى بكونه معرفة

مفرداو قيدالافرادبكونه صورةاذفي الحقيقة كلاهمامضاف او الاول مضاف وافرادالاول صورة ظاهر لعدم ذكر ماتصلح الاضافة اليه بعده واما كون الثانى مفرداصورة فلانه تكرار الاول بعينه فلامغايرة بالافراد والاضافة (قوله واما عدى الخ) يعنى ذكر عدى بعده مجرور الايعين كون الثانى مضافالان حاله مجهول لايدرى يقينيا اهو مجرور باضافة الاول ام باضافة الثانى وعدم لزوم الفصل ان كان مؤيدا اضافة الثانى فكونه تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة واذا لم تتعين اضافة الثانى كان مفرداصورة (قوله لانه خرج عن العلمية بالاضافة) فان العلم اذانكر يستعمل بالاضافة نحو زيدنا خير من زيدكم وفيه ان العلم قديضاف مع تعريفه وذلك ان اضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الازيد واحد كذا فى الرضى ومن هذاظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين القصدين انما هى على تقديرين افادة الاضافة للتخصيص او التعريف امااذا كانت العلمية باقية بحالها فلاو كذلك كون المضاف أوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك فى العلم وكون الاضافة للتوضيح امااذا كانت لمجرد المدح او الذم فلا (قوله وانما جئ بتأكيد المضاف الخ) بيان للمقتضى وقوله وجاز الفصل الى آخره بيان لانتفاء المانع (قوله لئلا يستنكر الخ) يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثه وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى فقدم عليه لتبقى صورة الاضافة بحالها (قوله فى السعة) وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الافى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب (قوله وانه قال) اى الشاعر اوله *فلا والله لايلفى لمابى* اى لايوجد (قوله لئلا يلزم الخ) يعنى القول باضافة الاول الى عدى يستلزم القول بان تيم الثانى مؤخر فى الاصل قدم بالفصل بين المضاف والمضاف اليه (قوله كذلك الثانى) لموافقة الاول (قوله لاتحتاج الى من ينصرك الخ) فنفى الاب كناية عن نفى من يتولى امره (قوله اى لست بابن رشدة) فى النهاية يقال هذا ولد رشدة اذا كان من النكاح كما يقال فى ضده ولد زنية بالكسر فيهما وقال الازهرى كلام العرب فلان ابن زنية وابن رشدة وقد قيل زنية ورشدة والفتح افصح اللغتين (قوله وهو الاصل) لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الحرف الواحد لاسيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل (قوله وهو الاكثر فى الاستعمال) اذالم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأبها مع كونها حرف علة (قوله وقد يضم) ماقبل الياء المحذوفة (قوله للعلم بالمراد) تعليل لقوله قد يضم (قوله وما الخفة) اى لكون الالف خفيفة بالنسبة الى الياء ومده حاصل من افتتاح الضم (قوله ليس بشاذ) اى ليس بقليل (قوله والاصل يابنيى) بثلاث ياآت مصغر ابن مضافا

الى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالالف فصار يا بنيا ثم حذف الالف لاجتماع اليائين يعنى لاجتماع اليائين صارت الكلمة ثقيلة فخففت بقلب الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها كذلك (قوله بالهاء للملابسة) متعلقه من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص وماقيل ان تقدير يكون يقتضى وجوب الهاء فى الوقف والوجوب ليس الا مع الالف ففيه ان المتعارف فى القضايا التى لم يذكر جهتها الاطلاق العام والحمل فى بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام (قوله حال) من الضمير المستكن فى الجار والمجرور اى موقوفا (قوله او ظرف) اى فى حالة الوقف (قوله اى يوقف بالهاء وقفا) فوقفا مفعول مطلق وقرينة على تقدير الخاص (قوله لبيان الالف) لان الالف حرف خفى فاذا جئت بعدها بحرف آخر فى الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشئ وذلك فى الوقف خفيت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها (قوله لانها عوض عن زائد) اى زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلرجحان جانب التأنيث جعل هاء حال الوقف (قوله بخلاف بنت) فانه لا يوقف عليها بالهاء (قوله عوض عن اصلى) لان اصل بنت بنو بفتحتين فقلب الى الفعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبر التاء عوضا عنها الان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض (قوله بالمذكر) اى يا ابت (قوله مناسبة للحرف المبدل منه) ولكونها اصلا ومتولدة من اشباعها (قوله وقد جمع الفرزدق بينهما) اى بين العوض والمعوض عنه فى فويهما فى شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه فوان ولابى العباس فى البيت قولان احدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثانى انه جعل الواو بدلا من الهاء لخفتها وهذا انما قاله ابو العباس بناء على ان الميم بدل من الواو وعلى ثبوت لغة القصر فالميم اصلية (قوله يعنى ان الجواز وقوعى) يعنى فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعى فالوقوع لازم له فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ماقيل ان كون المراد الجواز الوقوعى لا يصحح تفسير الجواز بالوقوع (قوله يتبادر اليه الذهن) فاذا قيل هذا وقع فى الاستعمال يتبادر منه الوقوع فى سعة الكلام اى القصر لانه الكثير الشائع فى المحاورات (قوله ويؤيده الخ) لان الظاهر مقابلة المتباينين (قوله وتجعل الجواز شاملا للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص العام بماعدا الخاص (قوله فيقصد سرعة الفراغ) فيحذف آخره اعتباطا تحصيلا للسرعة (قوله مع ندرة الالتباس) اى التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم (قوله اكثر انتباها لاسمه الخ) فجاز الترخيم فى حالة النداء لانه يفهم لكثرة انتباهه اسمه وان حذف منه بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس (قوله فعل الترخيم) اى يرخم من غير ضرورة (قوله باتحاد الفاعل) اى كون فاعل الفعل المعلل واحدا كما سيجئ (قوله اثر ضرورة) فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله ديارمية) آخره ولا يرى مثلها عجم ولا عرب فى التاج المساعفة

المواتاة والمساعدة (قوله ان يقدم الخ) لان الحكم على الشئ بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى (قوله لانه المقصود) اى بالذات والتعريف من مبادى الاحكام (قوله بدليل اعتبار الخ) اى المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب على ماقبله والكلمة الاخيرة من بعلبك وكذا تاء التأنيث آخر الكلمة له لاجراء الاعراب عليهما وان كان بحسب الاصل كل واحدة منهما كلمة برأسها (قوله لان حذف الخ) لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا (قوله اما تقدير الاعراب) وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء كثيرة الاستعمال (قوله فى التركيب) اى فى تركيب كلمة باخرى (قوله هذا المعنى) اى بلا علة سوى التخفيف (قوله ذبح الشاة بلا علة) لعل ذكر الشاة لمجرد بيان المتعلق ففى التاج الاغتباط اشتررا بى علتى كشتن (قوله كأن الترخيم) بمعنى اظن وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لايوجد فى غيره (قوله الى قوله ترخيم المنادى) وحينئذ يكون قوله وشرطه معطوفا على قوله وترخيم المنادى جائز وقوله وهو حذف فى آخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم فلا يلزم تفكيك الضمائر (قوله اذ سبق منه الخ) فى قوله وينصب ماسواهما فبقرينة ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على مايقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف بحيث يشمل المشبه به فانه قرينة خفية وهى كون المشبه بالمضاف مشاركا للمضاف فى اكثر الاحكام (قوله قيل اكتفى الخ) فالمضاف محمول على معناه الحقيقى وحكم المشبه به متروك فى الذكر اكتفاء بذكر اصله (قوله لايتم بدون المضاف اليه) لان المنادى فى ياغلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو لايستفاد بدون زيد (قوله خذوا حظكم) تمام البيت

خذوا حظكم ياآل عكرم واذكروا * اوا صرنا والرحم بالغيب تذكر

الاصرة ماعطف على رجل من رحم او قرابة او صهر او معروف فالجمع الاواصر الرحم القرابة والرحم مثله (قوله هذا ظاهر الخ) لان كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال (قوله يراعى حال جزئيه) الى آخره فيكون كل واحد من جزئى المركب العلمى منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ (قوله بعدم رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولم يمكن حذف الثانى ولاحذف آخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيه بالكلية (قوله شاذ) اى قليل غير قياسى (قوله لايعبأ به) لانه بمنزلة المستثنى من القواعد (قوله اعنى فتح التاء) كما فى قوله

كلينى لهم يا اميمة ناصب * وليل اقاسيه بطئ الكواكب

فصار فى غير المنادى المرخم اذا كان بالتاء وجهان ضم التاء وفتحها (قوله يلحقون هاء السكت الخ) نحو ره وقه وانه وحيهله (قوله على السكون) اى سكون الهاء (قوله قفى قبل التفرق الخ) آخره ولايك موقف منك الوداعا ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر اى من اجل وداعك (قوله قيل لابد الخ) فى بعض شروح المتن قال الامام الحديثى احترز بقوله زيادتان فى حكم الواحدة عما لازيادة فى آخره كجعفر وعمافيه زيادة واحدة كزرقم وعمافيه زيادتان

(لكن)

لكن لا يزادان معا كما لو جمع زرقم على زراقم ثم اشبع كسرة القاف حتى يصير زراقيم فان الياء لم يزد مع الميم بل بعده و عما فيه زيادتان لا لمعنى كعصبصب انتهى فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى بل للالحاق بسفرجل نص عليه فى شمس العلوم فانه اذا رخم يقال يا عصبص بحذف حرف واحد يقول يوم عصبصب اى شديد الحر او شديد كذا فى القاموس (قوله صفة لزيادتان) اى زيادتان كائنتان فى حكم الواحدة احترازا من نحو ارطاة فان الالف زيدت اولا للالحاق ثم زيدت للتأنيث فلا يقال يا ارط (قوله ومن قبيل فلان فى السعادة) اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة فى الزيادتين وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما فى فلان فى السعادة كما ان حصول الصفة فى الموصوف يشبه بحصول المظروف فى الظرف فيقال على العكس (قوله كزيادتى مسلمان الخ) فان الالف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين فى المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادتا جمع المذكر السالم وزيادتا جمع المؤنث السالم مجموعهما لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع وزيادتا مروان ونحوه للتذكير وياء النسبة لمعنى النسبة وشبهها محمولة عليها والف التأنيث اى الممدودة كصحراء لمعنى التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى علباء وخشباء فانهما ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونهما مثلها صورة وبهذا ندفع ما يتراأى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت للالحاق لا تكون الزيادتان لمعنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاخراج نحو عصبصب (قوله لم يقيد الشارح الرضى به) اى باصلى لعل وجهه انه يستلزم فى عبارة المتن ترك ما يعنى واخذ ما لا يعنى اذ لا بد من اعتبار اصلى وبعد اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح (قوله كان عليه الخ) ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المبانى وتاء التأنيث من حروف المعانى (قوله ليخرج نحو سعلاة) فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على حرف واحد السعلاة والسعلاء بكسر الشين الغول او ساحرة الجن كذا فى القاموس وفى الصحاح اخبث الغيلان (قوله فعلى هذا) اى على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلى او بغير تاء التأنيث لتكون النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكفى ذكر احدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الاول باسماء ومروان (قوله فى اسماء لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتاه فى حكم الواحدة حيث زيدتا معا (قوله وافتراقهما الخ) فان آخر بصرى ياء النسبة وهى حرف علة فلا يصدق القسم الثانى عليه ومختار ليس فى آخره زيادتان لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول (قوله احتراز) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة وتقويتهما بهما والشرياف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء (قوله فيخرج نحو سنور وعليق) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما لان المد فى الاغلب لا يكون

الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ماقبلهما من جنسهما السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو الهرة جمعه سنانير والعليق بضم العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية سرند كذا فى الصحاح (قوله لم يحذف زيادتا بنون) مع كونه جمع المذكر السالم (قوله لانهما غير تا الخ) بحذف الالف وتحريك الياء (قوله كثمود) خبر بعد خبر اى فكأنه مثل ثمود فاعطى حكمه فى الترخيم بأن حذف واحد منه (قوله فصل هذا التفصيل) اى جعلهما قسمين فاعتبر فى الثانى قيد صحيح ليكون بينهما عموم ولم يقل من عبارة مجملة يحتمل القسمين كما وقع فى التسهيل لابن مالك (قوله ولم يقل يحذف حرفان الخ) فان قيل لايكاد يصح هذا المجمل لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان فى حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثانى يدخل نحو سعيد وعمار وثمود قلت نختار الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فيدخل ثبون وقلون واما ماقيل انه يرد على هذا المجمل نحو سعلاة فمشترك الورود بين المفصل والمجمل والجواب (قوله ان الثانى اسم برأسه) ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفهما مع النون فى المنهل لامعنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل واما اثناعشر فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الف اثنا لان عشر بمنزلة نون مسلمين والالف بمنزلة الواو وامره فى الاضافة والتحقير كامر مسلمين فيلقى عشر مع الالف كما تلقى النون مع الواو هذا نصه وهو مقتضى لسماع الترخيم فى ذلك على هذا الوجه من العرب والقلة مناسبة للمسموع وهذا كاف للعلل النحوية فلامعنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشئ لايلزم ان يعطى له حكم ذلك الشئ ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة وبالتحقير التصغير يعنى ان امر اثناعشر فى النسبة اليه وفى التصغير له كامر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرته فكما تقول مسلى ومسلم بحذف الواو والنون كذلك تقول اثنى واثنى بحذف عشر والالف انتهى وفيه ان كون مانصه مقتضيا للسماع ممنوع كيف وقد ذكر فى شرح التسهيل للعلامة المصرى انه قيل لم يسمع ترخيم المركب تركيب المزج من العرب وانما اجازوه قياسا ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمى به وقال والذى اذهب اليه انه لايجوز ترخيم المركب تركيب مزج وعلى هذا فالعلة لاتكون بيانا للمناسبة بل قياسا مبينا للحكم وحينئذ يرد ما اورده المصنف رحمه الله بلا شبهة (قوله تقلب التاء هاء) ولا تقلب ياء لانها تلك الهاء التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كمسلمين اى بصيغة تثنية المؤنث (قوله ورخمت) بحذف الزيادتين (قوله بالهاء) لان التاء تطرقت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا فى بعض اللغات (قوله بقرينة الفاء) فانها واجبة فى الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ (قوله لكون هذا الحذف الخ) يعنى ان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة

(السابق)

السابق تقتضى الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار (قوله استمراره) اى استمرار حذف الحرف الواحد تجددى يتجدد بتجدد استعمال المنادى المرخم المذكور فى محاوراتهم والاستمرار التجددى يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لامن الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتى ينبغى ان يقدر المضارع (قوله هذا) اى كون استمرار ذلك الحذف تجدديا انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع فى محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتى لانه مستمر ثابت فى ضمن افراده المتجددة بلاريبة (قوله فقدر المضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله الفاء مع ملاحظة المناسبة لماسبق وعند المحشى رحمه الله الفاء مع دوام الاختصار فتدبر (قوله تدخل) اى يجوز دخولها (قوله انما يجعلون الخ) يعنى ان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب (قوله اجيب بان المحذوف الخ) يعنى ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة لكنها اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية اى داخلة تحت الضابط مطردة فى جميع الموارد مع انها قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء اقصى ما يمكن ليصغى المخاطب الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له (قوله اعلى وقاضى) برد الالف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء بزوال الواو بالترخيم (قوله نحو اسحار) فان وضعه بالادغام فيكون المدغم اصليا بفتح الآخر اتباعا لماقبله (قوله يجيز الكسر ايضا) للساكنين وهو اولى لكونه اسما (قوله وان لم يكن اصلى السكون) اى ان لم يكن المدغم الباقى بعد المدغم فيه اصلى السكون بل عرض له السكون بسبب الادغام سواء كان قبل الالف او الياء (قوله يا راد) بكسر الدال وتخفيفها فى راد اسم فاعل من رد (قوله الفاء فصيحة) هى التى تدل على ان مابعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا فى الطيبى وقال القطب الفاء التى يكون ماقبلها سببا لما بعدها ان كان ماقبلها محذوفا فهى الفصيحة والا فهى المبينة قال الشارح رحمه الله جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما فى الطيبى والمحشى على وفق ماقاله القطب فلو علق المحشى على قول الشارح رحمه الله فبقى على ما كان الخ هكذا اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة ولك ان تقدر الشرط لكان انسب واما القول بانها فاء النتيجة فسهو لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له او رد للتوضيح وليس مقصودا بالذات او رد القاعدة المذكورة لاثباته (قوله المأولة بالفعلية) التأويل لتحصيل شدة المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل (قوله والمحذوف ثابتا) مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد (قوله لان التغير الخ) فايراد الامثلة الثلاثة ههنا توطئة للتغيرات الثلاثة الآتية فيها عند جعله اسما برأسه (قوله على غير القياس) فى الصحاح هو جمع بحذف الزوائد كانهم جمعوا كرى مثل اخ واخوان (قوله اسم متمكن) قال اسم لمجئ الفعل كذلك نحو يدعو ويغزو ويكون اعرابه

عارضيالان الاصل فى الفعل الفاء وقيد بالتمكن لمجئ هو ﴿ قوله التغازى والادلى ﴾ اصلهما تغازو وادلو ﴿ قوله ويكون اعرابه الخ ﴾ اى اعراب المحمول على وفق ماكان المحمول عليه من الاعراب ﴿ قوله ومن ههنا ﴾ اى من بيان وجه استعمال صيغة النداء فى المندوب ﴿ قوله ظهر وجه اعراب الخ ﴾ وهو اجراؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن منادى ﴿ قوله فامره غير ظاهر ﴾ انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المتفجع عليه بياطرد الباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء لانه حمل على المحمول على شئ ﴿ قوله ليس منادى عنده ﴾ اى عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولا لادعو المقدر ﴿ قوله ولا منقولا منه ﴾ اى من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال اجرى المنقول مجرى المنقول منه ﴿ قوله ولا منصوبا بفعل التفجع ﴾ حتى انه منصوب بالتفجع المقدر او بوا على انه نائب منه ﴿ قوله لما كانت الخ ﴾ بيان لتصحيح التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء وقوله وهذا التعبير الخ بيان للمرجح ﴿ قوله صلته اللام ﴾ فى التاج التفجع اندوهكين شدن ويعدى باللام كما يقال فى المحمود عليه انه بمعنى انه المحمود له ﴿ قوله لتضمين معنى البكاء ﴾ يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى يقال بكيته وبكيت عليه ﴿ قوله لا يشمل الخ ﴾ لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود ﴿ قوله وليست للسببية الخ ﴾ اذيا ووا ليست سببا للمتفجع ولا آلة له وهو ظاهر ﴿ قوله اشار به الى ان الخ ﴾ وفيه رد على الشارح الرضى فانه قدر المقصور عليه وجعل الباء فى قوله بوا للسببية حيث قال يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة ﴿ قوله لتضمنه معنى الامتياز ﴾ فيكون مدخول الباء مقصورا ومختصا لان مابه الامتياز يكون مختصا ﴿ قوله اعرب الخ ﴾ فى التاج العروبة والعروبية تازى زبان شدن فمعنى اعرب تازى زبان ترست قال المحقق التفتازانى فى شرح قول الكشاف والمعنى نخصك بالعبادة اى نجعلك منفردا بها لانعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربى ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالا عرفيا انتهى ومن هذا ظهر فساد ماقيل ان المحقق التفتازانى جعل الباء فى تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص فان عبارته صريحة فى تضمين معنى الافراد ﴿ قوله لئلا يلتبس بالنداء ﴾ لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاثة وبالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوب ياؤه الفا باق فلعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن ﴿ قوله وقد يلحق الخ ﴾ اى تلحق هذه الالف مع المنادى الغير المندوب قال ابن السراج تقول للبعيد يازيدا والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم ياهذا مع المنادى الغير المصرح باسمه ﴿ قوله قال الشيخ الرضى الخ ﴾ المقصود من نقله ان ماذكره المصنف رحمه الله من اطلاق حذف اللبس مخالف لماذكره الشيخ فانه اعتبره فى المتحرك بالحركات البنائية ﴿ قوله لا يلحقه الا الالف ﴾ لان الاصل فى باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر والندبة من مواضع مد الصوت

اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة فى المعرب لانه يجوز فيه تقديم الاعراب وحركاته غير لازمة ﴿قوله نحو واضرب الرجلاه﴾ وواضرب الرجل ووا غلام الرجلاه ﴿قوله وكذا المتحرك بالحركات الخ﴾ يلحقه الالف اذ لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وخباث اعلاما مشهورة واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته لان رعاية الاصل لمد الصوت فيه وهو الحاق الالف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف المعرب ﴿قوله والمصنف رحمه الله﴾ اى المصنف رحمه الله يتبع الحركة البنائية مدة مجانسة لها مطلقا ولا يغير الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند أمن رعاية للزومها ﴿قوله ياغلاما﴾ اى بالحاق الالف وابدال الكسرة بالفتحة كما قيل فى يازيد يازيداه بابدال الضمة بالفتحة لان الكسرة والضمة فيهما ليستا بنائية بل عارضية شبيهة بالحركة الاعرابية ﴿قوله والاولى الخ﴾ وذلك انه قد اغتفر لزوم اللبس فى المتحرك بالحركات الاعرابية وما نحن فيه شبيه به لكن الاولى اتباع المدة لحركة الغير الاعرابية واعتبار مشابهتها بالحركة البنائية دفعا للبس ﴿قوله لاستحالة خطاب المضاف الخ﴾ بالضرورة لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعى انضمام المضاف اليه معه وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعى انفراده عنه واستقلاله بنفسه وليس هذا مبنيا على القاعدة المعتمدة من انه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ﴿قوله الى هذا﴾ اى جواز ندبة المضاف الى المخاطب ﴿قوله لم يمثل الخ﴾ اى لم يمثل بالمضاف الى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فانه عند الحاقه الالف يلتبس بالمضاف الى ضمير الغائبة ﴿قوله فيحذف للساكنين﴾ الظاهر فيحذف عند زيادة الالف لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيداه ولا يحرك التنوين كما يحرك عند لحوق مدة الانكار فى نحو هذا زيد زيدنيه لان اصل المندوب المنادى الذى هو موضع التخفيف واجاز الفراء فيه ثلاثة اوجه فتحها لاجل الف الندبة وحذفها واتباع المدة حركة ماقبلها نحو واغلام زيديه وكسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها وماذكره اولا هو المشهور المستعمل كذا فى الرضى ﴿قوله حذفتها الالف الندبة﴾ لان القياس اذا اجتمع ساكنان حذف الاول اذا كان مدا ﴿قوله واذا ندبت الخ﴾ اى اذا ندبت المنادى المضاف الى ياء المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف فى كون اصلها الفتحة بناء على ان اصل كل بناء على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح او السكون بناء على ان الاصل فى المبنيات العدم ﴿قوله ياغلاميه﴾ اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزاد عليها مدة اخرى واما لان السكون العارضى كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه لا ترد الالف الى اصلها لاستغنائها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب المقصورة بياء نحو مصطفيان للزوم الف التثنية فى المثنى وعدم لزوم الف الندبة فى المندوب ﴿قوله فان كانتا مدتين﴾ اى حركتهما من جنسهما تكتفى بما فيها من المدعى عن الف الندبة بخلاف نحو ياقاضى فان اصل هذه الياء الحركة فدها كلا مد ﴿قوله

جئت بالف الندبة الخ ﴾ نحو وارضوه وارضيا اذا سمى بهما ﴿ قوله حذفتا فى الجمع الخ ﴾ لان اصل غلامكم غلامكموه الاترى الى قوله تعالى انلزمكموها وعلى قراءة ابن كثير يمكن حذفت الواو والضمة استثقالا ﴿ قوله لبيانها ﴾ لان الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء وقفت عليها ولم ينقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين ﴿ قوله ولاسيما الالف ﴾ اى وخصوصا الالف فانها اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفائها فى نفسها لكونها حرفا هوائيا ينسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه ﴿ قوله كما تبين بها الحركة ﴾ فى ياغلاميه ﴿ قوله تحذف وصلا ﴾ لعدم الاحتياج اليها اذ لا خفاء فى تلك المدات عند الوصل ﴿ قوله امامكسورة ﴾ للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها ﴿ قوله وجب ان يكون الخ ﴾ لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة فى بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم تعمم المعروف أفادا لمحشى رحمه الله ذلك بجملة مستأنفة ﴿ قوله فشاذ ﴾ فيه شذوذان ندبة غير المعروف والحاق الف الندبة بآخر الصفة ﴿ قوله وقراءة ابن عامر الخ ﴾ جواب سؤال وهو انه جاء فى قراءة ابن عامر الفصل بين المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله ﴿ قوله واردة على الشذوذ ﴾ ضعف القراءة التى من السبع متابعة للزمخشرى والرضى لزعمهم ان تواتر القرا آت السبع ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفتازانى القراءة مما يستشهد بها لا لها وقد وقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف فى القراءة فينبغى ان يحكم بالجواز وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف من الثانى والتقدير قتل شركائهم اولادهم قتل شركائهم وذكر صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد جاز فى الغير الفصل بالظرف فيرهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف ﴿ قوله وكذا ليس كاتصال الخ ﴾ اى ليس اتصال المفصول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة لان الموصول بدون الصلة لا يصير جزأ من الكلام بخلاف الموصوف ﴿ قوله فيه ان الخ ﴾ اى التعليل قاصر عن المطلوب وماقيل انه الحق ماسوى العلم من المعارف به للمناسبة ففيه انه يقتضى جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط من التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفى بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداؤه ﴿ قوله وقد يقال ﴾ اى فى تعليل عدم جواز حذف النداء من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء او لا ﴿ قوله ولا من المعرفة الخ ﴾ عطف على قوله من النكرة ﴿ قوله لا يحذف مما تعرف بها الخ ﴾ الاترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هى مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب ﴿ قوله لانه كاسم

الجنس) وان كان قبل النداء (قوله لما يشار اليه للمخاطب) اى لاجل المخاطب (قوله اخرج في النداء عن ذلك الاصل) اى اخرج عما هو موضوع له اعنى كونه مشاراً اليه للمخاطب وجعل مخاطبا (قوله اعم من ان الخ) فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة الاطلاق العام اى ثبوت الحكم في بعض الاوقات (قوله لانه لا يحذف الخ) تتمة عبارة الرضى تعليل لقوله وهى منداى لفظة الله مما لا يحذف منه الا الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحذف منه الحرف الامع ابدال الميمين فلا يدخل تحت قوله قد يحذف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف من غير بدل ليتم رد الشارح رحمه الله بانا لا نسلم التبادر المذكور بل المتبادر الحذف مطلق وان قرر بانه لا يحذف منه الامع ابدال الميمين منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم لم يتم ماذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى (قوله وان كانت اسم جنس الخ) فينبغى ان يكون كسائر اسماء الاجناس المتعرفة بالنداء (قوله عطف على قوله الخ) لا على قوله ذى اللام (قوله اوادخل فى الصباح) يعنى اصبح اما بمعنى صار او تامة بمعنى الدخول فى الصبح (قوله اخذت منه الطلاق) قيل سألها عن سبب البغض واخذ الطلاق فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز قيل سريع الاراقة بطئ الافاقة (قوله من الورطة) فى الصحاح الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئنة (قوله تلبد) فى التاج التلبد سينه بر زمين نهادن مرغ (قوله ان ذكر الحبارى الخ) هذا مبنى على ان كرى ذكر الكروان وليس مرخم كروان كذا فى الرضى (قوله وهى النعام) فى الصحاح النعامة من الطير يذكر ويؤنث والنعام جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة ولكونه فى معنى الجمع انث الضمير الراجع اليه (قوله لا يهتدون لان يسجدوا) اى المعنى انه متعلق بيهتدون محذوف اللام وحذف حرف الجر عن ان وان قياسى (قوله بدل من السبيل) بدل الكل ان كان اللام للعهد وبدل البعض ان كان للجنس (قوله على التقديرين) اى التعلق بيهتدون والبدلية من السبيل (قوله ويجوز ان يقال الخ) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لا للنفى بدون حذف الجر على الاول وبحذفها على الاخيرين (قوله اى به او مطلقا) سوى بين التوجيهين لان الواحد منهما يحتاج الى صرف الاول الى تخصيص الاسم والثانى الى اعتبار ان عده من المواضع الاربعة باعتبار بعض الافراد (قوله يجب تخصيص الاسم الخ) بان يقيد المفعول المتبادر من قوله لنصبه بكونه مفعولا به لان الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كل وينافى ماذكره الشارح من اخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه لانه حينئذ خارج من قوله اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر وارجاع ضمير هو الى مطلق المفعول المذكور فى ضمن المفعول به المعبر عنه بما تكلف (قوله لصدقه على يوم الجمعة) اى لصدق الحد على المفعول فيه لمنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله فى المحدود اعنى ما اضمر لكونه عبارة عن المفعول

به (قوله وعلى الثانى) اى على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقا لاتخصيص فى قوله كل اسم الخ بل يجب اجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود (قوله ولابأس الخ) اى لابأس فى تعميم مااضمر عامله للمفعول به وفيه منع عدالمحدود موضعا ثالثا من المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها لان عدالمحدود من تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو المفعول به لاباعتبار جميعها (قوله يعنى ان على بنائية) اى يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسير ان كلمة على فى عبارة المتن بنائية اى متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل فى معناه الحقيقى اعنى ترتب شئ على شئ اى اضمر اضمارا مبنيا على شرط وهذا على تقدير كون البناء حقيقة فى الترتب الحسى كترتب البناء على اساسه والعقلى كما فيما نحن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط (قوله يعنى ان على صلة) اى يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور ان كلمة على فى المتن صلة الوقوع المضمن فيما اضمر والتقدير اضمر اضمارا واقعا على شرط ولما كان ذلك الوقوع مشبها بوقوع البناء على اساسه فى الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء حينئذ استعارة تصريحية وهذا على تقدير كون البناء حقيقة فى الحسى لكثرة الاستعمال فيه مجازا فى العقلى (قوله لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير الخ) يعنى ان المراد من قوله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذى يكون اتيانه لمجرد التفسير من غير ان يتعلق باتيانه قاعدة اخرى كما نحن فيه فان اتيانه لمجرد تفسير المقدر فلو أتى به كان عبثا بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة اى فان المقصود من اتيانه ايضاح المراد من السابق ولذا قالوا انه عطف بيان لماقبله فيجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث فى نحو قوله زيدا ضربته ظاهر واما فى نحو زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غير المذكور فالجواب انه اذا كان المقصود الاخبار باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بسلوك طريق الكناية التى هى ابلغ من التصريح كان المقصود من قوله ضربت غلامه أهنته فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر اهنته فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم فى قولنا زيد طويل النجاد اى طويل القامة (قوله بل اتى بها الخ) قبل تمامها ظرف لاتى والياء فى قوله باعتبار متعلق بتبين وتمامها على التنازع اى اتى بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ماتعلق به لتبين الجملة الاولى باعتبار ماتعلق به فى الرضى ويحسن التكرير اذا ذكرت مايطلب بشيئين او لهماله ذيل فيكرر المقتضى بعدم تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولاتحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلاتحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ماذكره المحشى رحمه الله على تقدير كون رأيتهم تكريرا للاول واما على مااختاره القاضى فى تفسيره من انه استئناف فلاورود للنقض اصلا (قوله ماتعلقت به) الرؤية المذكورة حلمية فان اجريت على ظاهرها فساجدين حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان فلذا قال ماتعلقت به

(قوله)

﴿ قوله الخ ﴾ لما كان كل واقعا في غير موقعه لانه لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون بالماهية اورد الاقحام فانه ادخال شيء في شيء بعنف ﴿ قوله لبيان المانعية ﴾ لافادته ان المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية ﴿ قوله لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ﴾ ليعمل في الضمير او متعلقه وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فان المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف او على حرف الاستفهام او النفي ﴿ قوله كالمثال المذكور في الشرح ﴾ اي زيدا انت ضاربه ﴿ قوله على ان يكون الخ ﴾ بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه فانه لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد فلا يعمل في عمرو ولا زيد بعد التسليط بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد ﴿ قوله صفة لاحد الامرين الخ ﴾ رد لما قيل ان الصفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه وحاصل ما في الرضي ان افراد الضمير وتثنيته في المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افرد وان قصد كلاهما ثني نحو زيد او عمرو جاءني وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكأنه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل ﴿ قوله او لكل من الامرين ﴾ فان لفظ الشبه لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى الترديد ان نظر الى وقوعهما بعد الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما ﴿ قوله على سبيل التنازع ﴾ اللغوي فيقدر لواحد منهما صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذف النعت جائز اذا دلت عليه القرينة كما في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فان الخبر في احدهما مقدر بقرينة الآخر وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل بل متبوعين والعجب ممن قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة ﴿ قوله لتضمين معنى الفراغ ﴾ هذا على تقدير ان تكون الباء في بضميره صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها للسببية ﴿ قوله او بالتبعية الخ ﴾ ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضي اكتفى بالمثالين احدهما من عطف البيان نحو زيد ضربت عمرا اخاه والثاني من المعطوف بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملابس ضميره هو المضاف نحو زيدا ضربت غلامه والمشتمل صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو عليه نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وزيدا ضربت رجلا واخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفي التسهيل لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان والاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء وثم ولو قلت زيدا ضربت عمرا اخاه جاءت المسئلة ان قدرت التابع بيانا

او بدلا و بنيت على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا و بنيت على ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة (قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير) لم يورد لهذين القسمين مثالا لان المثالين الآتيين مثالان لهما بعد اسقاط المعطوف عليه (قوله او رجلا يضربه) عطف على الذى يضربه فيدخل عليه الواو (قوله بل ليس فى شئ من كتبه) اى فى شئ من كتب المصنف رحمه الله فى هذا الفن (قوله و يمكن ان يقال الخ) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال الحق انه لابد من هذه اللفظة والا لخرج نحو زيدا امررت و به و زيدا ضربت غلامه (قوله بان يكون اسم فعل) نحو زيدا هاته و المصدر نحو زيدا ضربى اياه او صفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان هؤلاء الثلاثة لضعفها لا تعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها و يتعين الرفع و كذا الحال فى افعل التفضيل و فعل التعجب (قوله او مصدرا بما له صدر الكلام) كحرف الاستفهام نحو زيدا هل ضربته و كم و العرض و التمنى و حرف التحضيض و حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك و الاسماء المتضمنة معنى الاستفهام نحو هند من يضربها اضربه كذا فى الرضى (قوله كأن و اخواتها الخ) نحو زيد كانك ضربته و لام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (قوله دون لم و لن و لا) اما لم فلامتزاجه بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صار كجزئه و اما لن فلكونها نقيض سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب و اما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف و معموله نحو كنت بلا مال (قوله او بأن يكون صلة) نحو ايهم اضربه جر و الصفة نحو رجل القيته حاضر فانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة و الصفة لا تعملان فى الموصول و الموصوف لان الصلة و الصفة تقعان مع الموصول و الموصوف فى تقدير المفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب (قوله او مضافا اليه) فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبله نحو زيد حين تضربه يموت (قوله او واقعا بعد الا) نحو ما رجل الا اعطيته لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها (قوله او مؤكدا بنون التأكيد) نحو زيد اضربنه او لا تضربنه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله (قوله نحو زيدا ظننه منطلقا) بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ما هو فى صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة و اما نحو ضرب زيدا سيده و ما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه و لاجل الا و اما اذا كان كل واحد منهما ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول فى الفاعل زيد لم يضرب الا هو و فى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله و استقلاله صار كالاسم الظاهر كذا فى الرضى (قوله او معطوفا) اى واقعا بعد حرف العطف اى حرف كان فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من تتمة ما قبلها فلو وقع معمولها قبلها انعكس

الامر (قوله اما اذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فان سبح عامل في اذا على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها (قوله فجعل ما في حيز الجزاء) اعنى بنعمة ربك شرطا اى واقعا موقع الشرط (قوله وجعل جزء الجزاء الخ) اعنى حدث فوقع الفاء بين اجزاء الجزاء فلا تكون واقعة موقعها اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء فقوله اذ حقها علة لمقدمة مطوية (قوله وهو ان زيدا الخ) لعل المراد بالفرع عن العمل فيه اعم من العمل فيه لذاته او لغيره على ما قال الكسائى والفراء لان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح التسليط واما لغيره ان لم يصح التسليط (قوله كما قاله الرضى) ان قوله لو سلط عليه لنصبه غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو انه لاخراج نحو زيدا كنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما اضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به فلو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيدا كنت اياه مع انه غير داخل في المحدود فاندفع ما قيل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لاخراجه واما ما قيل من ان المتبادر من كل اسم هو المفعول فخبط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول (قوله لان الترادف انما يكون في المفردات) والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس الناصب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل (قوله نحو زيدا اخاه غلامه ضربته) فلان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعنى اخا زيد وذلك يستلزم ملابسة زيد والتعلق به من حيث انه ضرب (قوله كما ذهب اليه بعضهم) وهو الكسائى والفراء فانهما قالا ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط واما لغيره ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب (قوله لا يخفى الخ) يعنى فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده اما في الصورة الاولى ففيه اشكال لانه يلزم ان يكون الفعل واحدا اذ الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجز وفائدة التسليط على الضمير بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه فعلى هذا قوله لا يجوز تعلق الخ ممنوع عندهما (قوله بان يكون بدلا الخ) لم يتعرض لكونه تأكيدا او عطف بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحى وعدم افادة الضمير للمعنى بدون المرجع (قوله لزم تعلق الفعل الخ) لا يخفى ان تعلق معنى الفعل ليس الا بالمرجع فقط وكون التعلق اللفظى بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع

ممنوع لان تقدمه بالذكر منصوبا يقتضى تعلق العامل به اولا ولما كان الضمير عبارة عنه تعلق ثانيا للتأكيد (قوله فى زيدا مررت بغلامه) اى جاوزت زيدا مررت بغلامه فيما عدا الصورة الاولى فان المقدر فيه نفس الفعل (قوله تقدير فعل الملابسة) ضرورة تحقق الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا يخفى (قوله فى مواقع يظن الخ) فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه فى مقابلة انه لمئنة كذا اى جدير بان يقال فيه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور (قوله وان لم يكن منه فى الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على ان ذكر المصنف رحمه الله وليس مثل ازيد ذهب به الخ قصدى والظاهر انه استطرادى لدفع توهم كونه مما يختار فيه النصب ولذا لم يذكره مع ما يختار فيه الرفع فالاولى ان يقال ثم ان الاسم الواقع فيما يحتمل الاضمار على شريطة التفسير اما المختار فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الاربع اشارة قوله ابتدأ به وان كان المناسب للباب ان يبتدئ بما يختار فيه النصب (قوله لسلامته) يعنى اعتبر الرجحان الذاتى دون العرضى (قوله رافعه فعل) مقدر مجهول (قوله وليشير الى وجه الخ) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله لان تجرده عن العوامل اللفظية اى فى بادئ الرأى لا تجرده مطلقا لانه يوجب الرفع (قوله اراد بترجيحه تقويته الخ) لان اختيار الرفع موقوف على انتفاء القرينة باقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب لا بالنظر الى قرينة الرفع (قوله لم يحتج الخ) فان انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب الرفع وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما فقوله او عند وجود قرينة اقوى منها اى من قرينة خلاف اختيار الرفع اى صورة مساواة قرينتى الرفع والنصب فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام (قوله وفيه بعد) لفظا ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن اليه (قوله يعنى الذى يخالف الاصل) قيد بذلك فان السلامة عن الحذف الذى يخالف الاصل باكثر استعماله لا يوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثير راجح كالصفات المقطوعة (قوله هب انه كذلك الخ) فى الرضى ذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان الاصل فى الخبر الافراد ولمانع ان يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك واجاب عنه ومن هذا يعلم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة اللباب والخبر قد يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمناله ويكون احدى الجمل الاربع لكن ذكر فى المغنى فى بحث الجاب بها القسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد ولعل فى قوله هب الاشارة الى الاختلاف فيه (قوله وفيه انه يلزم الخ) يمكن ان يقال وقوع الخبر جملة خلاف الاصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين ولعل هذا الاختلاف لسيبويه (قوله قال الشيخ الرضى) اما اعتراض على المصنف رحمه الله بان الواجب ترك كاف التشبيه واما دفع للتوهم الناشئ من ايراد الكاف بان ليس القصد التعميم كما هو الشائع

بل بمجرد البيان والاشارة الى ان الحصر فيهما استقرائى (قوله مايوجب الخ) وهو الطلب (قوله والاولى ان يقول) اى المصنف رحمه الله ويضم الى قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوى النصب تاما حيث اشتمل على بيان الاقوى واللغوى الا ان نظر المصنف رح والشارح رح الى تمثيل القرينة الاقوى (قوله مع عطف الجملة) كما فى المثال المذكور فى الشرح (قوله هى التناسب) بين المعطوفين والتطابق بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين (قوله خص الطلب بها) فيه اشارة الى ان الكاف ههنا كالكاف فى قوله كما (قوله كالاستفهام مثلا) نحو هل زيد تضربه وزيد ليتك تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم (قوله ولا يعارضه الخ) اى يعارض اختصاص الطلب السلامة عن الحذف فى الرفع لكثرة وقوع الحذف فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فانه لم يمكن جعلها فعلية بتغير الاعراب (قوله لورود النصب ههنا) فى الرضى عدم سماع النصب بعدها فالاصل منعه بناء على اجماعهم على انه لا يجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر وفى المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة لا يليها الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز فى نحو خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية واذا اقترنت بقد حصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها (قوله وتجرده عن العروض) اذ لا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع والمنقول اليه ليدل بذلك على ان التعجب منه كالغريزة (قوله اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف اى واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة (قوله والا لزم عطف الخ) وذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانيين مطلقا وعند الاكثرين من النحويين واجازه الصفار وجماعة ونقله ابو حيان عن سيبويه وقال صاحب المغنى انه غلط عليه ولذا وقال الظاهر قال الشارح رحمه الله هى عاملة فى المضارع بخلاف ما ولا فانهما غير عاملتين والا وان كانت عاملة الا انها لقوتها فى العمل لجزمها الشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها (قوله فى عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجئ فى مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف المنفى بلما فى الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفى وهو الجملة فجواز الثانى لا يستلزم جواز الاول (قوله كان حكمه حكم هل) فى ان الرفع والنصب فى ذلك الاسم قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا بخلاف الرفع كل ذلك لان كل متطفل على شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه

اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا فى الرضى وقال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل وليس هل زيدا ضربته مثل زيدا ضربته لا فى الرفع ولا فى النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب فى جميع ادوات الاستفهام مختار بالنسبة الى الرفع عند المصنف رحمه الله الا انه فى الهمزة من غير قبح وفيما عداها مع القبح ولذا اطلق ههنا وفى شرح المفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الاخفش كما صرح به فى شرح التسهيل للفاضل المصرى وهذا معنى قول المحشى رحمه الله فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل لشمول ما وقع بعد الاسماء المتضمنة الاستفهام ايضا فاندفع ماقيل ان بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب كما وقع فى التسهيل والالفية فقوله لكان اشمل ليس على ماينبغى فان ذلك مذهب سيبويه على ماصرح به فى شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين عبارتى الرضى حيث قال ههنا ان نصب الاسم المحدود بعد ماعدا الهمزة احسن القبيحين والرفع اقبحهما وفى بحث كلمات المجازاة انه لايجوز وقوع الاسم بعد ماعدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه وهل زيدا ضربته الا اضطرار افتدبر ولا يلتفت الى ماقيل القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لايجوز على بيان غير المفتاح كما لايجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لايقبح هل زيد ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم باستقباح هل زيد ضربته فانه فاسد اما اولا فلان صاحب المفتاح لم يقل بقبح هل زيد عرف بل بقبح هل رجل عرف واعترض عليه صاحب التلخيص بانه يلزمه ان لايقبح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من القول بجوازه من الاخفش وكذا من الكسائى كما فى شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين فهما مسيويان فى الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول الخ لا وجه له ﴿ قوله نعم لو قال الخ ﴾ يعنى ان ماذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لافائدة لفظ حرف حتى لو قال بعد الاستفهام خرج من اكرمته ويمكن ان يوجه كلام الشارح رحمه الله بانه لو قال بعد الاستفهام لتوهم دخول من اكرمته لانه بعد الاستفهام تقدير اذ الاصل ازيدا اكرمته ام عمرا الى غير ذلك فلوا دخل لفظ حرف لكان نصافيه لانه المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم المذكور ثم ان الشارح رحمه الله انما تمسك بالمثال المستقبح ولم يقل ليشمل هل زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقول المصنف رحمه الله اذ هى مواقع على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعد هل اذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام اليق بالفعل ففيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب وان قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف مالو قدر

ضارب (قوله ان هل طالبة) لكونها في الاصل بمعنى قد المختص بالفعل وهذا التعليل مختص بهل واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو مامر نقلا عن الرضى ان كل متطفل على شئ الخ (قوله فلهذا قبح هل زيد خرج) بخلاف ماذكره السكاكى من ان قبح هل زيدا ضربت لان هل لطلب التصديق والتقديم لافادته التخصيص يدل على ان الفعل مسلم الثبوت والنزاع فى المفعول لان ذلك غير جار هل فى زيد خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكى (قوله كما ذهب اليه الخ) وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرطية بالفعل اولى ولم يوجبا الفعل بعدها لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو (قوله فى وقوع الجملتين) الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون خبرها فعلا الا فى الشاذ (قوله فى لزوم دخولها الخ) فيجب بعدها النصب عنده (قوله اذا ليس الخ) ولكثرة دخولها على الاسمية التى جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس فان حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط قال الشارح رحمه الله وفيما قبل الامر والنهى بيان لحاصل المعنى يعنى ان قوله وفى الامر والنهى عطف على قوله بعد حرف النفى فهو ظرف مستقر كالمعطوف عليه كانه قيل كائنا ذلك الاسم بعد حرف النفى وكائنا فى الامر والنهى والظرفية على التوسعة كما زيد فى السوق اى كائنا فيما قبل الامر والنهى وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يجوزوا الا الاول ولا الثانى وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطفا على بعد وفيه انه يلزم دخول فى على قبل والغايات حالة الاعراب فى الاغلب اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية نص عليه فى الرضى وبعضهم قدر الوقت وارادوا اوقت وقوع الاسم قبل الامر والنهى على التوسعة فى الظرفية (قوله عند تساوى الاحتمالات) اى من حيث الاعراب اللفظى فان تساوت فى افادة المقصود جاز كل واحد منها وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس والا فلا ويكون الكلام مجملا (قوله ورفعه مختار) اى رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط فى افادة المراد (قوله اذا دار بين كونه الخ) اى لارجحان لاحدهما على الآخر من حيث اللفظ فاقيل انه يرجح كونه صفة لرجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فائدة تامة توهم لان الراجح يرجح كونه صفة لا كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف (قوله لما فيه من الفائدة التامة) اى فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة والاصل فى الكلام الافادة فاندفع ماقيل انه كلما يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد لان ذلك تربية الفائدة والكلام فى نفس الفائدة (قوله قال) يعنى فى موضع الخ فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه اعنى بعد حرف النفى فانه موضع وقوع الاسم المذكور وقوله اذ هى مواقع الفعل فمن قال لا حاجة الى تفسير ما بالموضع اذ يصح ان يفسر ما بالاسم كانه لم يلاحظ السابق واللاحق (قوله ماحاصله يرجع) فيه بحث لان حاصل ماقاله

الرضى كما لايخفى على الناظر الفطن ان كل شئ فى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ليس مثل كل شئ فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اى مايصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به او بالحادث او بالشئ او بالموجود الممكن و بالثانى كل ممكن وحينئذ لايتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا او صفة و الخبر قوله بقدر الا انه على تقدير الخبرية لايكون المراد بكل شئ كل مخلوق مثلا بدليل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر والتقييد بمخلوق مستفاد من قوله خلقناه بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شئ بمعنى كل ممكن والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق ويكون التقدير كل شئ مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا من ان المراد بالاول كل مخلوق اى مايصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحثان الاولان للمحشى رح وبقى البحث الثالث وهو الذى ذكره السيد قدس سره فى حواشيه من ان المعنى على الوصفية كل شئ مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر والثانى اعم من الاول مفهوما عند اهل السنة و بحسب الواقع عند المعتزلة فيتفاوت المعنى فى التقدير ولعل فى تركه النسبة الاسنادية فى بيان المعنى حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شئ مخلوق كائن بقدر اشارة الى دفعه بان محط الفائدة فى الكلام هو القيد الاخير وماسواه كأنه مسلم الثبوت على مانقله المحقق التفتازانى عن الشيخ عبد القاهر فى المطول فالمقصود بالافادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر اما كون كل مخلوق الله تعالى فعلوم الثبوت ذكر تبعا لافادة كونه بقدر هذا ماعندى والله اعلم بحقيقة الحال ﴿ قوله لان المراد بالشئ المخلوق ﴾ فهم المحشى رحمه الله منه ان لفظ الشئ مستعمل بمعنى المخلوق فاورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال ﴿ قوله كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر ﴾ وهو المعنى اذا جعل خلقناه خبرا او وقع فى الرضى ان معناه على تقدير الصفة كل شئ خلقناه كائن بقدر فاقام المحشى رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد فى المؤدى مع كونه اخصر واظهر فى عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر فى افادة المقصود لكن عبارة الرضى تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين فى تخصيص الشئ بالمخلوق بانه فى الاول عقلى وفى الثانى لفظى ﴿ قوله وعلى التقديرين ﴾ اى على تقدير عدم تناول الشئ للعدم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام ﴿ قوله بماسوى الله وصفاته ﴾ لانها ليست بمخلوقة والا كانت حادثة ﴿ قوله بحسب المفهوم ﴾ لان المطلق اعم من المقيد ﴿ قوله عند المعتزلة ﴾ على ان افعال العباد مخلوقة للعباد وليست مخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود لان المقصود الحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر ﴿ قوله الاختيار ﴾ احتراز عن الاستواء فى الجواز فانه حاصل فى صورة اختيار النصب ايضا ﴿ قوله فغرضه ﴾ اى غرض الشارح من ايراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس الا ان يبين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فموكول الى علم السامع ﴿ قوله

(وقد)

وقد تبع سيبويه فى ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ورد سيبويه لمثال زيد قائم وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد واجاب السيرافى بما ذكره المحشى رحمه الله قال هى معارضة الخ اى على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا من المرجحات واما على ما ذكره السيد قدس سره فى حاشية المطول من ان الحذف اذا كان مما يسبق اليه الفهم لكون المعنى متضحا بنصبه بدون اعتبار المحذوف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثير المعنى بتقليل اللفظ (قوله اما اذا جعل الفعل الخ) فى الرضى فى تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى ولعل الاولى رعاية لجهة المعنى فان المخبر به بالقيام فى قولنا زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد ايستاده است آن زيد والثانى رعاية لجانب اللفظ فان اعتبار الضمير لاجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجويزهم تقديم الفاعل (قوله كانت الكبرى مفصولة) لانها قد تمت بمجرد الفعل والضمير انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل ولا دخل له فى حصول الجملة الاسمية فتكون مفصولة عن الصغرى بالاجنبى منها فاقيل ان الفاعل جز الفعل والفعل جزء الجملة الاسمية فلا تكون مفصولة بالاجنبى لان جزء الجزء جزؤ فنشأه قلة التدبر (قوله باعتبار المنتهى) اى المنتهى المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة فلا يرد ان الفصل بالضمير لا باعتباره (قوله تليق بالفعل) لان تلك المعانى انما تتعلق بالامور المتجددة والفعل لدخول النسبة فى مفهومه متجددة بخلاف الاسم فانه يتعلق به تلك المعانى باعتبار النسبة الخارجة عن مفهومه (قوله الا ان بعضها الخ) وهذا الاختصاص موقوف على السماع لا طريق للقياس اليه (قوله كحروف التخضيض) اى فى السعة اذ قد جاء بعدها الاسم شاذا فى نحو

ونبئت ليلى ارسلت لشفاعة ❊ الى فهلا نفس ليلى شفيعها

(قوله كالا للعرض) فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها فليس ذلك من مواقع الوجوب او الاختيار اتفاقا ولذا تركه المصنف رحمه الله وانما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاخفش ثم ما ذكره المحشى رحمه الله خلاف ما فى الرضى فانه قال يجب النصب بعد الا العرضية نحو الا زيدا الا تكرمه وجعل حرفى الشرطية اعنى لو وان كلاهما مما اختلف فى اختصاصه (قوله فى ان امرؤ هلك) اى فيما اذا دخل ان على اسم يكون خبره فعلا (قوله قال الشارح الرضى الخ) ايراد على الشارح رحمه الله بانه مخالف لما فى الرضى حيث جعل قوله مشتغلا عنه بغيره مخرجا له والجواب ان الشارح رحمه الله حمل قوله مشتغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يعتبره بكونه مشتغلا عن

نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلط عليه لنصبه و قدمر تفصيل ذلك (قوله لان معنى الاشتغال الخ) لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب و الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد فى قولك ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه و بقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (قوله و تجويز نصبه الخ) على ماجوز ابن السراج و السيرافى (قوله حتى يكون المعنى الخ) فيكون الجار و المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط (قوله يعنى و يجب الخ) فقوله بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعنى ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا كان مخصوصا بصفة او قيد و المصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك و الجواب ان ذلك الشرط انما هو المصدر الذى يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب الفاعل الا اذا كان مذكورا او مخصوصا و فيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره كما فى قولهم لقد حيل بين العير و النزوان وقيل فى توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص و المعنى ان الذهاب ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة به بل اختصاص بذهب و الفعل لا يسند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب و ان الناصب لزيد ملابسه اعنى اذهب المسند الى الاذهاب على ان ذكره لابد له من شاهد و ان عبارة الرضى آبية عنه حيث قال لعدم الاختصاص فى المصدر و لم يقل لعدم الاختصاص للمصدر (قوله الاظهر ان يقال الخ) لان الكلام فى المفسر الناصب لا فى المفسر المشتغل و انما قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله لو سلط عليه لنصبه (قوله و فى الثانى) اعنى بلابسة احد بالذهاب (قوله كذا ذكره المصنف رح) اى مقيدا بقوله بالابتداء (قوله و يوافق ضابطة الخ) حيث قال و اما قولهم زيد قام و زيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول و لا على ما يتعلق به تسليط المفعولية و ما كان كذلك فليس من هذا الباب و حكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل و فاعلا ان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار و فاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام و الثانى كقولك ازيد قام انتهى (قوله و فيه) اى فى كونه مبتدأ بحث لانه يكون الكاف حينئذ اسميا و لا يقول سيبويه باسميته الا عند الضرورة قال المصنف رحمه الله كل شئ فعلوه ترك لفظ نحو و ما يؤدى معناه ههنا و اورده فى السابق و اللاحق للدلالة على انه لم يوجد له نظير و ان كان لم يمكن اخذ ضابطة منه بان يقال كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى و لو سلط الفعل عليه يصير تركيبا خبريا و لاجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالآية (قوله لا يمنع الخ) دفع لمنع ظهور دخول هذه الآية تحت الضابطة بناء على ان الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله لان ما بعدها الخ) و ذلك اذا كانت غير واقعة

فی موقعها او زائدة قال الشارح رحمه الله لان کل شیٔ کائن الخ لان الصفة یجب ان تکون قضیة معلومة للمخاطب وکون افعالهم فی الزبر غیر معلومة له ﴿قوله تعلیل الخ﴾ للحکم المستفاد من کذا اعنی لیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر فهی جملة لامحل لها من الاعراب واللام فی الفاء للعهد ﴿قوله وجملة قوله وجملتان بتقدیر المبتدأ الخ﴾ لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء فی بتقدیر للسببیة وتعلیل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر ﴿قوله بتقدیر العائد﴾ ای منه دون فیه علی ماسبق الی الفهم لان العائد فی الخبر انما یحذف قیاسا اذا کان مجرورا بمن والخبر جملة ابتدائیة مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ الاول وماقیل ان لام العهد هو العائد فلا حاجة الی تقدیره وهم لان العائد فی الخبر لایکون الا الضمیرا ووضع الظاهر موضعه نحو الحاقة ما الحاقه کل ذلك المنصوص فی الرضی ﴿قوله فیکون الباء صلة﴾ لعاملها الدالة علیه لان الباء فیها للملابسة والربط فلا یرد انه لاقرینة علی حذف الفعل الخاص ﴿قوله ظرف لعامل الظرف المقدر﴾ ای الجار والمجرور اعنی بمعنی الشرط لکونه ظرفا مستقرا ﴿قوله والاظهر الخ﴾ لان کونه بمعنی الشرط لیس عند المبرد لاعتبار الحکم به فالاظهر ان یتعلق الظرف بالنسبة والحکم المستفاد من حمل الخبر علی المبتدأ ﴿قوله کما ان الخ﴾ فانه یتعین فیه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره ﴿قوله یوافق الخ﴾ جملة استئنافیة معللة لکونه اظهر فان الظرف فی قوله تعالی متعلق بالنسبة ای هذا الحکم عند الله ولیس متعلقا بشیٔ من المبتدأ والخبر لعدم صلاحیتهما ﴿قوله انما قال مثل الخ﴾ لایخفی علیك ان ماذکره فائدة لفظ هذه لکن لما کان لفظ مثل لبیان ان المشار الیه نوع الفاء المذکورة فی الآیة دون خصوصها وکانت الفائدة المذکورة مترتبة علی ارادة نوع الفاء اعنی مایکون للسببیة واقعة موقعها نسب المحشی الفائدة الی لفظ مثل ﴿قوله کما فی قوله تعالی الخ﴾ فان موقع الفاء قبل الیتیم لکونه معمول مدخولها قدم علیه لئلا یجتمع اما مع الفاء ﴿قوله یلزم ان یکون الخ﴾ وهو مما اختلف فیه والحق تأویله بمقول فی حقه فلا ترجیح لقول المبرد ﴿قوله والتقدیر هذا الخ﴾ لکن التقدیر الذی ذکر الشارح رحمه الله اظهر فلذا اقتصر علیه ﴿قوله لان اجلدوا الخ﴾ دفع لتوهم ان المضاف المحذوف فی الجملة السابقة الحکم الذی هو الوجوب وقوله فاجلدوا للایجاب فانه طلب الفعل علی سبیل اللزوم فلا یکون تفسیرا له وحاصله انه تفسیر له باعتبار مایتضمنه ولك ان تقول ان الحکم نفس الایجاب عند الشیخ الاشعری او الوجوب نفس الایجاب وتحقیقه فی شرح العضد الا ان ماذکره المحشی رحمه الله اظهر ﴿قوله یجوز ان یقال﴾ ای علی مذهب سیبویه ﴿قوله اذا کانت الخ﴾ قید للسببیة احترز به عن نحو وربك فکبر ولم یتعرض للزائدة لان الحمل علیها بعید کما مر ﴿قوله ان الشرطیة﴾ یعنی قوله والا فالمختار النصب ﴿قوله قیاس استثنائی الخ﴾ تقدیره وان لایکن احد التقدیرین یکن المختار ﴿قوله التبعید تأکید فی التحذیر﴾ فالمقدر بعد دون اتق

حينئذ لاغبار على كلام المحشى رحمه الله كما لايخفى ﴿ قوله اللهم الا ان يقال الخ ﴾ فيه ان كون المحذ رمنه فى الحقيقة وهو الضر لايقتضى تقدير بعد فى اللفظ وجعل النفس محذرا ولو سلم فغاية مالزم صحة تقدير بعد نظرا الى الحقيقة لابعينه ﴿ قوله واما قوله واياك اياك المراء فانه ﴾ وآخره الى الشر دعاء وللشر جالب المراء المجادلة والدعاء فعال من الدعوة ﴿ قوله فلضرورة الشعر ﴾ والكلام فى السعة ولان اياك اياك الخ من المحذر منه المكرر وليس من القسم الاول حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيبويه ﴿ قوله او لان المراء مصدر الخ ﴾ فحمل فى جواز حذف من على مايقدر به وليس ذلك بقياسى حتى يرادنه يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعرف بان مع الفعل بعيد ولذا لايعمل المصدر المعرف عند الاكثرين ﴿ قوله اى وقلت ﴾ بتقدير العاطف وقيل هو حال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى تولوا استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل اى فالهم وتمام الآية قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع ﴿ قوله اى منه المفعول فيه ﴾ بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله فنه المفعول المطلق ﴿ قوله او هذا باب المفعول فيه ﴾ على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الخبر او على المسامحة ﴿ قوله وهو فصل ﴾ اى نفس هو او مرجعه فصل فيه انه ليس موقع الفصل اذ لم يثبت مجيئه الا بين معرفتين ثانيهما ذو اللام او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع وقال ولا يجوز زيد هو قال كذا فى الرضى ﴿ قوله ومصدر استئنافية الخ ﴾ اى مبتدأ خبره مابعده والجملة استئنافية لامحل لها من الاعراب ﴿ قوله اى فى مسماه ﴾ على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول الى الماء ﴿ قوله مسامحة ﴾ باقامة الدال مقام المدلول ﴿ قوله او اسم مافعل فيه ﴾ على حذف المضاف فى اول التعريف ليكون مشتملا على الجنس ﴿ وهو الفعل اللغوى ﴾ لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مفهومه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لاضرب ﴿ قوله مايقابلها ﴾ اى الدلالة تبعا سواء كانت تضمنا او التزاما ﴿ قوله المستعمل فى المعنى الالتزامى ﴾ نحو قتلته يوم الجمعة اى ضربته ضربا شديدا ﴿ قوله وماله لمح الى معنى ﴾ وان لم يكن مدلولا التزاميا اى لازما ذهنيا نحو زيد اسد فى بيته ﴿ قوله او بمعناه ﴾ بان يكون اسم المصدر ﴿ قوله اذ لو اريد من قوله الخ ﴾ مجازا او كناية لقوله ولو ازيد معناه الحقيقى وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان ينسب الفعل الاصطلاحى اليه بنى ﴿ قوله لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ﴾ لاخراج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوبا اليه بتقدير فى ولايضره كونه منسوبا اليه بتقديره على تقدير ارادة شهود شئ فى يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود شئ يوم الجمعة ﴿ قوله لان هذا المعنى الخ ﴾ اذ مفاد التعريف انه اسم لما فعل فيه الحدث

(المذكور)

المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسماللقيد ولا يقتضى ان يكون الحدث المذكور منسوبا اليه بفى الان يقال ان كونه اسما لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوبا اليه بفى لفظا او تقديرا و هذا معنى قوله نعم يصير قريبا من اعتبارها و يصير المآل انه ذكر من هذه الحيثية و بما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور و ماذكره بعض الناظرين فى جواب اعتراض المحشى و توجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل (قوله قد يقصد الخ) و ذلك لان اعتبار الاخراج بالقيد الضمنى قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا فتكون الحيثية حينئذ مخرجة لما بقى من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف (قوله قد يجعل الخ) يريد ان الزمان و المكان اعم من ان يكونا حقيقين او اعتباريين (قوله بناء الخ) تعليل للنفى يعنى المفعول فيه ماينسب اليه الفعل بفى و كلمة فى محمولة على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه مايكون ظرفا حقيقيا و هو الزمان و المكان و ماهو ظرف مجازى كالمصدر الجنسى و الشمس فى المثال المذكور ليس مفعولا فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه فلذا قيد بقوله من زمان او مكان (قوله اتفق القوم الخ) يعنى انه لا خلاف فى تفسير المبهم و المحدود من الزمان فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله و الشارح رحمه الله تفسيرهما (قوله و الاولى الخ) نظرا الى ظاهر العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان او بالجميع او بالكل او بالمذكور و اما ماقيل انه يجوز ان يكون التذكير لرعاية الخبر فغير موجه لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ لتحمل ضميره (قوله من فسرهما بمثل الخ) و هو المحصور و غير المحصور (قوله و وسط) بسكون السين (قوله و ليس كل مبهم عندهم الخ) لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان الى المبهم و المحدود (قوله بمعناها) اى بمعنى الجهة كما فى قوله تعالى و لكل وجهة هو موليها اى احتراز عن استعمالها مصدرا بمعنى روى آوردن (قوله و ذرى) قال الاصمعى الذرى بالفتح كل ماسترت به يقال انا فى ظل فلان و فى ذراه اى فى كنفه و ستره (قوله ان يحمل على الجهات الست) اختلفوا فى هذا النوع فقيل انه غير داخل فى المبهم لان له مقدارا من المسافة و قيل داخل تحته و قيل انه شبيه بالمبهم و قيل انه منصوب على المصدرية و اللغة تساعده لان اللغويين شرحوا الميل و البريد و الفرسخ بالخطا فيكون سرت ميلا بمعنى خطوت هذه الخطوات و قيل على تقدير مضاف كأنه قيل سير ميل كما فى قولك ضربت سوطا كذا فى شرح التسهيل فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانه و فى قوله ينبغى اشارة الى ذلك (قوله اسم المكان الخ) يدخل فيه لفظة المكان ايضا (قوله من حدث) سواء كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان او لا نحو قوله

تعالى واقعدوا لهم كل مرصد (قوله بمعنى الاستقرار) اى الاستقرار فى مكان (قوله ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلا او اسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا او لا نحو هو منى مناط الثريا ومعقد الازار ومزجر الكلب بلزوم كلمة فى غير المكان يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر (قوله ودخولها فى المكان) نحو دخلت فى المسجد (قوله ولا يخفى ان ماذكره الخ) فى شرح التسهيل فيما بعد دخل فى الظروف المختصة ثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحقق انه منصوب على الظرفية بتقدير فى على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثانى مذهب الفارسى وابن مالك انه مفعول به بواسطة فى ثم حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحا ودخل متعد بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضى انهما اصلان ومقصود المحشى رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله اذ لم يدع تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفا اذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده (قوله كل يوم صمت فيه فى الصيف) فان المقصود صمت كل يوم فى الصيف ولو رفع التبس بالصفة وافاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف (قوله اى ما هو حامل على الفعل) بيان لمعنى لاجله واما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه (قوله اما بحسب التصور او بحسب التحقق) فالمفعول اعم من العلة الغائية وغير الغائية فانه بحسب تأخرهما او بحسب التحقق (قوله لان التحقق الخ) متعلق بالنفى والظاهر ان يقال لان الفعل عامل فى المجرور فانه منصوب محلا به وترك لفظ التحقيق لان عمل الجار فى اللفظ ايضا تحقيق الا ان يفسر بالنظر الى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل وولدك العبد (قوله والجار بمنزلة الخ) فى افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زيد فيما سوى التعدية وحاصل الجواب ان قيد معه فى التركيب الذى هو فيه مراد بقرينة ان التقييد بذكره معه فى الجملة لا فائدة فيه ولما كان البحث فى المنصوبات يفهم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة كانت التزامية وهى مهجورة فى التعريفات اشار الى منعه بقوله اللهم وما قيل ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وان يرد عليه بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا للتأديب فدفوع بان الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التأديب المذكور فى التركيبين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره فى ضربته تأديبا وللتأديب فان المعرفة غير النكرة او ما هو

فى حكم النكرة ﴿ قوله مع اتحادهما بحسب الذات ﴾ اذلم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد هو الضرب فظهر فساد ماقيل ان التأديب احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه ﴿ قوله ارادترتب الخ ﴾ لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتبارى بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كما فى رماه نقتله لان الحاصل للمتكلم على الضرب أدب المضروب لا تأديبه اياه كما صرح به فى الرضى ﴿ قوله قال الشارح الرضى الخ ﴾ تأييد للارادة المذكورة ﴿ قوله لتضمنه العلة الحقيقية ﴾ اعنى التأدب ﴿ قوله ومشاركته الخ ﴾ اى مجموع الامرين علة للانتصاب فلا يرد انه لو كان علة لانتصاب التضمن المذكور لصح ضربته تأديبا ﴿ قوله ولو صرحت بالعلة الحقيقية ﴾ اى قلت ضربته تأدبا لم يجز نصبه عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ﴿ قوله عند النحاة ﴾ واما عند الشارح الرضى فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور ﴿ قوله قيل ﴾ قائله الفاضل الهندى ﴿ قوله احسن بمقام الخ ﴾ ولك ان تقول احسن لان نسبة الجبن والقعود الى نفسه وان كان المقصود التمثيل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون فى تمثيل النوع الثانى نصا ﴿ قوله ان يقال فيه الخ ﴾ اى التمثيل بقعدت عن الحرب جبنا تعريض على الزجاج بكونه جبنا قاعدا عن المحاربة فى هذه المسألة كما فى قولك لست انا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام والمقصود منه اثبات المقصود من القعود للزجاج كما فى قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك ﴿ قوله يخالف خلافا القول الزجاج ﴾ فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول فى المدلول والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقى والحذف قليلا وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم اذ مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته الى الزجاج والمخالفة الى الجانبين فتجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج وامره فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله ظاهر اليصح تقديرا لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما فى الرضى من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو سبحان الله او باللام نحو حمدا له وجب حذف عامله الا اذا كان للنوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشى رحمه الله لان مقصوده مجرد تقدير العامل وقوله خلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرون تحيروا فى لفظة ظاهرا فبعضهم اعترضوا بانه لا فائدة فيه وبعضهم تفقهوا بما لا ترضى به الاذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر بقرينة قول المصنف رحمه الله فانه عنده مصدر من غير لفظه فانه يستفاد منه ان القولين على طرفى النقيض ﴿ قوله لما رأى الخ ﴾ فانه اذا كان تنصيلا له يمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فان

معنى فادبت مجمل والضرب بيان له ﴿ قوله فكذا تأديبا الذى بمعناه ﴾ اى متفق معه فى المفهوم فلا يرد ما فى الرضى من انه اى معنى فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى لاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت الركوب والاول حال والثانى مفعول فيه ﴿ قوله فاعطاه الله النظرة ﴾ هذا من خطبة ذكر على رضى الله عنه فيها خلقة آدم فذكر الالطاف التى وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه الى ان ذكر اباء ابليس من السجدة وذكر حاله بقوله واعطاه الله النظرة بكسر الظاء اى التأخير استحقا قالسخطه اى الغضب الشديد واستتماما وفى بعض النسخ واتماما للبلية وانجاز اللوعد فقال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم ﴿ قوله لانه قد يقع معرفة ﴾ كما فى قول حاتم

واغفر عوراء الكريم ادخاره ❊ واعرض عن شتم اللئيم تكرما

فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴿ قوله وقد حيل بين العير والنزوان ﴾ اوله اهم بامر الحزم لو استطيعه قاله صخر بن عمرو وقد سئلت امرأته كيف زوجها فقالت لا حى فيرجى ولا ميت فينعى فاستدعى بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت ﴿ قوله اتفاقا ﴾ كذا فى الرضى وعلله بان اصل الواو العطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه فى العطف اظهر فعلى هذا كفاك وزيدا درهم لا يجوز ان يكون مثال المفعول معه لكن فى التسهيل وفى رأسه والحائط وامرأ ونفسه وشأنك والحج على المعية والعطف بعد اضمار دع فى الاول والثانى وعليك فى الثالث وفى شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط فرأسه مفعول به ويجوز فى الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير فى الثانى دع امرأ ونفسه وفى نصبه الوجهان واما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك وفى الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الاغراء وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المصنف رحمه الله فى باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تأولوا كلام سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب الزم الحج وفى تجويز سيبويه فى هذا المثل النصب على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فنعوا فى ضربت زيدا وعمرا المعية وقالوا اذا اريد المفعول معه اتى بالاصل وهو مع انتهى وهذا يدل على جواز كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سيبويه ولعل كلام الشارح رحمه الله مبنى على مذهبه ﴿ قوله وينتقض الخ ﴾ قال الرضى وفى شرح التسهيل زعم الزمخشرى ان زيدا فى قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل او ما يجرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك زيدا وهو مضارع احسبه

(اذا)

اذا اعطاه حتى يقول حسبى و ما ادعاه اى عطية من ان الكاف فى موضع النصب لا يصح لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك اسم فعل و الكاف فى موضع نصب و ليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح رحمه الله لاجل عدم كونه من المفعول معه عند سيبويه ترك التمثيل به و بعد الاحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما اورده الناظرون من الشكوك فى هذا المقام (قوله اى تساوى الخ) اى ليس استوى بمعنى ارتفع او استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة فى الفعل بل بمعنى تساوى (قوله فلا يجوز الخ) لعدم المشاركة فى الفعل (قوله كما ذهب اليه الاخفش) مراعاة لاصل الواو وهو العطف (قوله معنى مجازى) كالانتقال (قوله المشهور الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه فى العباب واورد الشارح السيوطى المثال المذكور فى شرحه الالفية و ماقيل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان فى المثال المذكور لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة و لذا فلا يتم ان المقصود المشاركة فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ففيه ان تركهما متعاقبين بحيث يصحبان فى مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما فى مكانين فى زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له فى ذلك نعم ترك احد بدل الآخر فى مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام فى تركهما الا على البدل (قوله بنفس الواو) وشبهته انها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الاول لان اولوية رعاية الاصل انما هى على تقدير ان لا يصرف عنه صارف (قوله ولو نصبت الخ) يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقدم الفعل و ما بمعناه لافادته المصاحبة فيه (قوله اعطى النصب ما بعدها) كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع فى الا النائبة عن غير وههنا مذهبان لم يذكر احدهما مذهب الزجاج انه منصوب بمضمر بعد الواو وانما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الواو العاطفة لا تمنع العمل وثانيهما مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة (قوله خلافا لابى الفتح) حيث اجاز استوى الماء والخشبة لان ذلك قد جاز فى العاطفة به فليجز فيها الا انها محمولة عليها ولانه قد ورد فى كلامهم نحو جعت وخشاغية ونمية والجواب انه يحتمل فى الاصل لقوته ما لا يحتمل فى الفرع والواو فى وخشا عاطفة (قوله لا ارى منعا) اى فيقال فى مررت بزيد وعمرو اى وعمرا مررت (قوله جعل كان تامة) وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره فيما سبق اشارة الى انه بمعناه الاصطلاحى لكونه العامل ولتغاير معنى الفعل فى الموضعين وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد بمعنى الفعل فى التعريف اعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه او الآخر واكتفى بذكر الفعل الذى هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار اشتراكهما فى اكثر الاحكام ولاجل هذا لم يفسر

معنى الفعل او لا وتعرض له ثانيا فاندفعت الشكوك التى عرضت لبعض الناظرين (قوله فقوله لفظا الخ) وكذا قوله معنى فمن قال انه حمل كان فى القسم الثانى على الناقصة فقد سها والمراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة على ما وهم (قوله تأمل تعرف) لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظى والمعنوى لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظا او مستنبطا من اللفظ (قوله وانما يعدل عنه نصا الخ) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة فلا يرد ان ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله كفاك وزيدا درهم والامثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جوز سيبويه الامرين فيها فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد من انما لان القرينة العقلية فى جميعها دالة على ان المراد المصاحبة سواء كانت الواو للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون فى اللفظ دلالة على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية (قوله فاذن الخ) اى اذا وجب العطف (قوله قلنا الخ) وما قيل انه حمل الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه قد يدخل فى التعريف حينئذ ضربت زيدا وعمرا فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيدا وعمرا خارجا عن القسم فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور فليس بشىء اما او لا فلان الشارح رحمه الله حمل الجواز فى الموضعين على الامكان الخاص الا ان نفيه فى القسم الثانى باعتبار الامتناع بقرينة النحوى كما يشعر به الاضراب عنه بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيدا وضربت زيدا وعمرا واما ثالثا فلان التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل عليه (قوله الحاجة ثابتة فيه) لان القرينة العقلية وهى ان المقصد السؤال عن شأن احدهما مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية فى افادة المقصود لا حاجة الى التنصيص على المصاحبة لان الدلالة الفعلية ليست اقل من اللفظية فالمراد بقوله اذا السؤال عن شأنهما ان شأن احدهما مع الآخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فالنصب اذا يرجح بالسلامة عن الحذف ويرجح الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوى (قوله بمعنى الفعل الخ) لان قولك شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا فى الرضى وفى القاموس شأنت شأنه قصدت قصده (قوله والمصنف رح لم يفرق الخ) فحكم فى كل ما فيه العامل المعنوى بتعين العطف (قوله فرق فى الحكم بين الاولين والاخيرين) فقال المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف فى الاولين اى فيما يكون فى اللفظ مشعر قوى بالعامل عند القوم وعندى وجوب النصب عند قصد المصاحبة والا فلا وفى الاخيرين اى ما لا يكون فى لفظه مشعر قوى بالعامل العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال واذا نصب

مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكأنه منطوق به اى هذا كان لك واياك وما كنت زيدا (قوله وبين الاخيرين) لا يفرق الرضى بين الاخيرين بل بين انا واياه فى لحاف وبين ماانت وزيدا حيث قال ان الاول ابعد من الثانى لاشعار ما بالفعل لما فيه معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده واما وهذا لك واياك اى فيما فيه حرف الجر وماانت وزيدا اى فيما فيه الاستفهام فلا فرق بينهما فى وجود الداعى للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاضد الامرين (قوله وقس عليه الخ) فان التقدير فيهما وذلك اى العامل المعنوى مع تعيين النصب (قوله وكل قضية الخ) اى من القضايا الثلاث التى تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بان عامله معنوى وتلك القضايا الثلاث متضمنة لاحكام ثلاثة مجملها الحكم الذى ذكره الشارح رحمه الله وقيل الاظهر ان المعلل النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق فى مازيد وعمرو مع تعين العطف (قوله الهيئة فى الاصل الخ) فى القاموس الهيئة وقد تكسر حال الشئ وكيفيته ورجل هئ وهيئ ككيس وظريف حسنها وقد هاء يهاء ويهيء وهيؤ ككرم انتهى ويفهم من تاج البيهقى انه فى الاصل مصدر حيث قال الهيئة والتهيئة ساختن كارى را (قوله للمتهيئ للشئ) فى تاج البيهقى التهيؤ ساختن شدن (قوله نحو قوله تعالى فادخلوها الخ) اورد ثلاثة امثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامدا ومشتقا (قوله وايضا هى اعم الخ) كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشئ وقد تكون بحال متعلقه (قوله نحو اتيتك وزيد قائم) فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقهما (قوله وقد استمر الخ) لان الكناية شائعة فى كلامهم وهى تعتبر عن الملزوم باللازم (قوله ليس هيئة لزمان زيد) اى لزمان اتيانه اذ ليس بينهما الا المقارنة فى الوجود وليس احدهما حاصلا للآخر ولعل المصنف رح عرف الحال الذى هو مفرد لانه الاصل والمعرب المنصوب (قوله الا بتأويل) بان يراد قيام زيد فيه فيكون حالا له باعتبار متعلقه (قوله مقارنا) اى فى الوجود (قوله بوقت حصول مضمونه) يخرج به نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه (قوله تعلق الحدث) فاعل يتقيد تخرج به النصب فانه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لافادة الحالية تقييد التعلق وان لم يدل على هيئتى الفاعل والمفعول (قوله او ما يجرى مجراهما) يدخل فيه الحال من الفاعل والمفعول المعنويين ومن المضاف اليه (قوله اذا لم تجعلها حالا) بل معطوفة على ما قبلها واما اذا جعلتها حالا فهى جزء الكلام دالة على التقييد المذكور داخلة فى الحد (قوله فى دلالة الحال الخ) يعنى ان اعتبار قيد الحيثية المتعلقة بتبين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبينة لهيئتهما مطلقا لا من هذه الحيثية الا ترى انهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعلا مبتدأ او خبرا او غير ذلك كان بيانها الهيئتهما بحاله لكنها تخل بجامعية

الحد لان المراد بالفاعل والمفعول النحوى وفى دلالة الحال على ان مدلولهما مبين لهيئة الفاعل والمفعول اى مدلولهما من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل اذ لا يدل الحال على هذه الحيثية حتى يصح انه مبين لهيئة مدلولهما مقيدا بهذه الحيثية وكون مجيئهما مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال فى جاءنى زيد راكبا ولو قلت ازيد راكبا واخوك لم يجز انما يفيد اشتراط تحققهما بهما لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط فى التحقق هذا تحقيق كلام المحشى رحمه الله وليس مراده ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد فى سائر التعريفات مندفع بان الكلام على حذف المضاف او اقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا من ان قيد الحيثية متعلق بيبين اندفع ما قيل ان الحيثية مقيدة لاضافة الهيئة وثبوتها فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح (قوله فى زمان تعلق الفعل بهما) فيشترط فى تحققهما وجودهما فقوله نعم الخ بيان لمنشأ الغلط (قوله حق الحال المعرفة) ظاهره العموم فى المختلفة والمتفقة وقيل فى المختلفة (قوله على حد ترتيب) اى تورد على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله او خبر لكان المقدر) والجملة استئنافية (قوله يرشدك الى هذا) اى الى تفسير لفظيا بما ذكره الشارح رح دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظا (قوله تفصيل العامل) حيث جعل قسما من معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من فحوى الكلام (قوله علامة اتحادهما) اى المفهومين ذاتا اى فيما صدقا عليه وفيه ان الملة واللحم ليستا عين ابراهيم والاخ والاتحاد لا يحتاج اليه فى كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق الفعل (قوله لان الداخل فى الذات الخ) فبين هيئة الذات مبين هيئة الدال من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله فى الذات لا يستلزم ان تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالا من الداخل (قوله من المفعول فيه) ومن المفعول به ايضا (قوله ويتجه عليه الخ) اى على ما فى شرح المصنف رحمه الله (قوله لان عامله مقدر الخ) واذا كان العامل مقدرا كان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس الكلام فيكون العامل لفظيا (قوله لما لم يكن لضرورة المعنى) بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية وهى ان الجار لا بد له من متعلق ولذا فهم العربى القح المعنى من غير اعتبار التقدير (قوله كان فى حكم المفهوم من النحوى) فيكون فاعلية الفاعل ايضا مفهوما من الفحوى (قوله يلزم اختلاف الخ) لان عامل ذى الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف اذ المقصود تقييد الحصول فى الدار بحال القيام (قوله لا يصير الخ) لان فاعليته حينئذ ايضا تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه (قوله لان زيدا مشار اليه الخ) اى بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بذا وانما يعتبر معنى الاشارة عاملا فى ذا مع تعلق

الاشارة عما يعبر عنه به اذ لا فائدة فى قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المنبه بزيد ته فزيد منبه عليه باعتبار اتحاده بذا الاذا وان كان متصلا بحرف التنبيه فتدبر فانه اشتبه على من ادعى التفرد فى فهم الدقائق ﴿ قوله حقيقة ﴾ قيد به لانه منبه عليه تجوزا باعتبار اتحاده بذا ﴿ قوله مع تقارب الخ ﴾ فاستنباط الفعل من الاسم اولى من استنباطه من الحرف ﴿ قوله فصل العامل ههنا الخ ﴾ يعنى ان الشائع والمناسب ان يذكر شرط الشئ بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين فى التعريف فكأنه من تتمته ﴿ قوله وكأنه اراد الخ ﴾ دفع لما يرد من انه كان اللائق حينئذ ذكر ماهو توطئة له عقيبه يعنى لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوى مقدما على قوله وشرطها الخ يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها انها تتقدم على ذى الحال النكرة ولك ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر ماهو ضرورى التقديم وتتمة التعريف فيكون الشرط فيه متصلا بالتعريف بقدر الامكان ﴿ قوله اى من صيغته ﴾ يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا فى الحال على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول والمعنى ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذى فيه فيشمل الاسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفى غاية التحقيق ادخل اسم الفعل فى معناه واكتفى فى تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره ﴿ قوله الظاهر انهما ليسا الخ ﴾ خصهما لان الظاهر فى النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فانه طلب زيد فى حال كونه قائما وكذا تشبيهه بالاسد فى حال كونه صائلا والتمنى والترجى حصول زيد فى الدار حال القيام والتمنى والترجى غير مقيد بحال من الاحوال فكأنهما داخلتان فى الجملة المقيدة بالحال ﴿ قوله فيه بحث الخ ﴾ يعنى ماقاله الشارح رحمه الله والرضى ليس بصحيح على اطلاقه فانه فى المثال المذكور ليس الخبر مفيدا اذ ليس المتمنى رجوعه مقيدا بحال فقره بل المتمنى رجوعه مطلقا فقيرا او غنيا والقيد بالفقر ليفيد استمرار التمنى وثبوته فى حال الغنى بطريق الاولى فيكون الحال قيد التمنى وهذا معنى قوله معناه الخ فان الوصلية تفيد كون نقيض الشرط اولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور صناعى وكونه مستعملا فى محاوراتهم ممنوع لابد له من شاهد ﴿ قوله والحال الخ ﴾ مامر كان نقضا والحال فى مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهى ههنا ان السؤال ينافى المعلومية ﴿ قوله يجوز ان يكون مجهولا الخ ﴾ ههنا معلوما باعتبار نفس المفهوم مجهولا باعتبار اتصاف ذى الحال به ﴿ قوله او قيل مخصوصة الخ ﴾ ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما وهم لان المتبادر من المخصوصة المقيدة بقيد ﴿ قوله او ما بمعناه ﴾ نحو قلما جاءنى رجل راكبا ﴿ قوله منصوبا على الاختصاص ﴾ بتقدير اعنى ﴿ قوله على الحال ﴾ اما بجعله بمعنى امرين او بنيابته عن عامله

المحذوف فقوله اى امرين امر ابيان الحاصل المعنى ﴿ قوله او عن ضمير مفعوله ﴾ الراجع الى القرآن ﴿ قوله فى المقصود ﴾ وهو كون ذى الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز ان يكون حالا منه لا من حيث استغراقه لما تحته بل من حيث خصوصيته بالاضافة الى امر حكيم او خصوصيته بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه صفة لما يضاف اليه ﴿ قوله لانها تشبه الخ ﴾ وان لم تكن مستقرقة ﴿ قوله تعسف ﴾ فى التاج التعسف ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهر العبارة يدل على وقوع النكرة بعد الا والمراد وقوع الحال بعدها ﴿ قوله يعنى ان فاعل الظرف ﴾ وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله واقعة فى حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوف على قوله موصوفة واما ما قيل انه ظرف لغو لا يعمل فوهم ﴿ قوله على المذهبين ﴾ اى مذهب البصريين والكوفيين فى تنازع العاملين ﴿ قوله لا ضمير النكرة ﴾ كما يتبادر من سوق الكلام ﴿ قوله والتقدير الخ ﴾ ولا يجوز ان يكون اللام فى الحال عائدا بان يكون للعهد او عوض المضاف اليه اى حالها على ما وهم لان العائد لا يكون الا ضميرا او الظاهر القائم مقامه نص عليه فى الرضى وفيه ان حذف العائد المجرور سماعى الا فى مواضع ﴿ قوله لوجب ان يقول الخ ﴾ نحو ما رأيت رجلا الا فى الدار راكبا فانه لا يصح ﴿ قوله وما للاختصار ﴾ وليس من باب التقييد حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظرا الى السابق ﴿ قوله الا ان يكون الاستثناء مفرغا ﴾ لانه يكون استثناء من اعم الاحوال والشائع فى ذلك ترك ذكره ﴿ قوله والاستثناء المفرغ الخ ﴾ فقوله نقضا للنفى بيان للواقع وليس قيدا احترازيا ﴿ قوله وانما حسن التنكير ههنا ﴾ اى تنكير ذى الحال مع انه ليس معرفة ولا فى حكمها العدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفى اليه بل الى المستثنى منه اعنى اعم الاحوال فما قيل ان المصحح فيه عموم النكرة ليس بشئ ﴿ قوله فلا يصح الخ ﴾ يعنى اشتراط كون ذى الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة وههنا لا التباس فى المعنى الحال متى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز كونه فى حكم المعرفة فلحمله على المعرفة ﴿ قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا ﴾ فى شرح المفتاح للمحقق التفتازانى انه لا خلاف فى جريان الاستثناء المفرغ فى الصفة نحو ما جاءنى رجل الا كريم لكن لنفى الخلاف سهو ظاهر فى المعنى واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشرى وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاءنى رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعنى ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعنى فى ايلائك اياها العامل وقال الفارسى لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشى رحمه الله فان كلام المصنف رحمه الله مبنى على مذهب الجمهور وفساد ما قيل

ان جواز وقوع الصفة بعد الا فرية بلا مرية (قوله لان التقديم يؤمن الخ) اى فى حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فمفرد التقديم رفعا وجرا كذا فى اللباب (قوله ظرفا للنسبة) اى ظرف مكان اى فى غالب المواد او ظرف زمان فى غالب الاوقات (قوله الذود المنع) بالذال المعجمة والمهملة بعد الواو الساكنة والفعل منه من حد نصر (قوله فى الصراخ الخ) فعلى هذا الانغض معنيان والثانى اليق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الاول اشارة الى ان المعنى الثانى مجاز من باب استعمال المطلق فى المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك (قوله مصدر وحدا الخ) مذهب سيبويه والخليل انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال ايحادا او ايحادا موضوع موضع موحدا فاذا وقع مع الفعل المتعدى فهو حال من الفاعل اى ضربته فى حال ايحادى له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون التقدير موحدا واباه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيبويه اولى لان وضع المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب ابن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فنهم من قال انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف الزوائد قال ابو الفتح هو من اوحدته ايحادا ولكن جئ به على حذف الزوائد وحكى الاصمعى عن العرب وحد يحدو فى القاموس وحد كعلم وكرم يحد فيهما وحادة ووجودة ووحودا ووحدا ووحدة بفى منفردا وعلى هذا ينبغى ان يكون مصدرا كذا فى شرح التسهيل والشارح رحمه الله اختار الاخير لعدم التكلف (قوله الا فى مواضع معدودة) فانه جاء فيها مجرورا وهى قريع وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده القريع كامير فحل الابل مقترع للفحلة اى مختار فعيل بمعنى مفعول وكذلك النسيج وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذى لا نظير له والجحيش تصغير الجحش وهو ولد الحمار والعيير تصغير العير والرجيل تصغير رجل والكلمات الثلاث ذم يقال فى المعجب برأيه المقيد به (قوله ان اصله التاء) اى اصل وحد وحدة (قوله هنا بضم الجيم) اى من حيث الرواية ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اى مجتهدا او بمعنى الطاقة اى مطيقا (قوله ظاهرا) اى صورة وفى حقيقة نكرة (قوله كان تعريفها كذلك) اى لم يجئ غيره (قوله اى كثيرا ساترا) فان الجم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون المال حبا جما والغفر الستر (قوله اولا فاولا) اى مترتبين (قوله فان هذه الاسماء الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز تثنيتهما وقد قاسه بعضهم على ثلثهم (قوله منصوبة فى الحجاز) ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واخواتها (قوله اى مجتمعين فى المجئ) اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك فى شرح التسهيل النصب عن الحجازيين على تقدير جميعها ورفعها التميميون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين الا من جهة

الصناعة وقيل اذا نصبت على الحال فيكون المعنى مررت بهم فى حال انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم واذا جعل توكيدا فالمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم ﴿ قوله وتوكيدا الخ ﴾ عطف على منصوبة يعنى ان تميما يجعلونها تابعة لما قبلها فى الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف فى نصبه على الحال فذهب سيبويه فى هذا كمذهبه فى وحده فى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت مثلثة وذهب يونس الى انه فى اصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه لاتكون صفة الانكرة وذهب المبرد الى انه مقدر من لفظ الثلاث فعل فتقول مررت بهم فثلثتهم كذا فى شرح التسهيل ومنه ظهر ان ماذكره الرضى من انها فى تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقيا ﴿ قوله او لصفات ﴾ اى لصفات مقدرة هى احوال واليه ذهب بعضهم رعاية لكون الاصل فى الحال الافراد ﴿ قوله غير واجب فى المثال الاول ﴾ اى ارسلها العراك لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل المفعول ﴿ قوله فى المثال الثانى ﴾ اى مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه القاعدة التى ذكرها الشيخ الرضى ﴿ قوله اوجب الواو ﴾ حين وقوعها حالا من النكرة فرقا بين الصفة والحال لا التقديم رعاية لاصل الواو اعنى العطف ﴿ قوله نحو جاءنى رجل وزيد راكبين ﴾ فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فاقيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة وهم محض ثم ان القيدين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة بل الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل والثانى مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط ﴿ قوله الحال حكم آخر ﴾ كما يشعر به قول الشارح رحمه الله لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر ﴿ قوله فلا يجدى الخ ﴾ لان الحكمين لا يجتمعان فى قصد المتكلم وفيه ان ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال اللهم وماقيل انه تخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح المبتدأ فمدفوع لانه ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل نظرا الى المعنى فهو شبيه المبتدأ ويكفى لتخصيصه تقدم شبه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة لعدم كونه ظرفا حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة ﴿ قوله لتحقق الالتباس ﴾ نحو رأيت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان النكرة المخصوصة انما تقع ذا الحال لكونها فى حكم المعرفة فى انتفاء الشيوع والابهام فكأنه حال من المعرفة فلا التباس ثم ان التخصيص نكتة معنوية وعدم الالتباس لفظية وكل منهما مستقل فى اثبات وجوب التقديم ولذا اورد الشارح اللام فى كل منهما ﴿ قوله اعلم ان الدال ﴾ اى اللفظ الدال على حدثين كبابى فاعل وتفاعل وافعل التفضيل واداة التثنية وغير ذلك والمقصود

(منه)

منه تعين ما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا بيان مثله ﴿ قوله على خصوصية حدث ﴾ يشتركان فيه ﴿ قوله كالمكان ﴾ نحو زيد عندى احسن منه عندك والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت ﴿ قوله والمتعلق ﴾ اى المفعول به بلا واسطة و واسطة نحو زيد لعمرو واضرب من بكر لخالد والحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا ﴿ قوله وهما لم تميز الخ ﴾ لعدم الدال عليهما لفظا او الجملة معترضة او حالية ﴿ قوله حتى يلى ﴾ اى يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال ﴿ قوله التزموا ان يلى ذلك المتعلق ﴾ اى متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذى يكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصرح به صفة صاحب ذلك واحترز به عن الضمير المستكن فى افعل التفضيل وفى اداة التشبيه فانه وان كان صاحب ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضى ومع ذلك فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا ﴿ قوله لدفع الالتباس ﴾ بين الحالين فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما قاعدا لا يتعين كون احدهما حالا من زيد والآخر من عمرو ﴿ قوله حالا من العامل المعنوى ﴾ فيفيد ان العامل المعنوى ملتبس بمخالفة الظرف العامل فى امتناع التقديم واما ان وجد المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه ففيه اجمال بينه الشارح رحمه الله بان امتناع التقديم فى الاول اتفاقى وفى الثانى خلافى فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والظرف كون احدهما متفقا عليه والآخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذى اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر فى المخالفة امرين لا تفيدهما العبارة اصلا وانما خص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمشتق ايضا مخالفان للعامل المعنوى فان الحال يتقدم عليهما لاشتراك الظرف والعامل المعنوى فى الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا ﴿ قوله كأنه الخ ﴾ فيفيد ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فى الجملة وهو ما اذا كان لغوا كما صرح به العباب فى بحث الحال وقد نص فى المطول فى بحث التشبيه ان الجار والمجرور فى قول الشاعر * اسد على وفى الحروب نعامة * متعلق باسد ونعامة لتضمنهما معنى شجاع وجبان وفى المغنى ومن ذلك اى من مثال التعلق بما اول بمشبه الفعل قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * ولكن على من صبه الله علقم

اى عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد فاندفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور نص عليه فى الرضى فاذا لم يدخل فى العامل المعنوى فلا يصح قول الشارح رحمه الله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى ﴿ قوله يعنى اذا كان العامل المعنوى الخ ﴾ سواء كان

بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو فى شأن هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف اللغو على العامل المعنوى وان لم يكن ظرفا جائز فلا حاجة الى التقييد بقوله يعنى وقد تبع الشيخ الرضى فى ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظرف او الجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا حينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيده الجمل المذكور ان الامثلة التى اوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوى كلها من المستقر (قوله قال الشيخ الرضى) يعنى ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوى مذهب الجمهور (قوله وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف وضع موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو العامل فى هنالك (قوله فلا يجوزون الخ) اى فى الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا قالوا لانه حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكر لان فى الحال ضميرا يعود الى ذى الحال المتأخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان الضميرين يشتركان فى عودهما على مفسرهما (قوله اذا كان صاحبها الخ) سواء كان مظهرا او مضمرا لان النسبة فى الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر (قوله وهى (ما اذا كان الخ) نحو جاء راكبا زيد فانه لشدة طلب الفعل الفاعل كأنه ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكر (قوله استثنى الخ) استثناء الصورة الاولى ومجيئها على قلة مذكوران فى الرضى واما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه بل فى شرح التسهيل انه اذا كان صاحب الحال مجرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعا وكذا فى التحقيق نعم قال ابن مالك بانه ان كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها فى نية الانفصال نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا (قوله لا يرد) اى تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع (قوله لان الفاعل الخ) دليل النفى (قوله محله قبل الفعل) لكونه ذاتا يطلب لاجله المسند (قوله وان امتنع) اى تقديمه على الفعل بعارض التباس بالمبتدأ عند التقديم فلا تقديم للتابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع فى ذلك المثال (قوله قيل وجه الخ) يعنى ان امتناع التقديم فى الصورة المذكورة سماعى لا قياسى (قوله الحصر اضافى) اى لا آمرا بما يضرهم فلا ينافى كونه آمرا بما ينفعهم (قوله كما اذا جعلته حالا من الناس) فان الحصر حينئذ اضافى ايضا اى لا لبعض الناس كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة (قوله والتقدير الخ) دفع لما يتوهم انه لا تقدير من الرسول وقت الارسال كالا كف منه بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال فيجوز ان يكون من المتكلم (قوله لازمة الحالية) فوقوعها صفة لمصدر او مصدرا خلاف الاستعمال الفصيح وقد يقع كافة فى كلام من يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه كذا فى الرضى (قوله غير مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة (قوله ولا يخفى ان المتبادر منه) اى من لفظ كافة هذا المعنى اى معنى قاطبة اى جميعا فوقوعها لا بمعنى مانعة خلاف المتبادر (قوله قياسا

(وسماعا)

وسماعا ﴾ قوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا وقول العرب جاء الخيل بدادفبداد علم جنس وضع مكان متبددة ثم القياسى انواع تسعة قال فى التسهيل ويغنى عن اشتقاقه وضعه او تقدير مضاف او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالته او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا ووقوع المصطرعان عدلى عيراى مثل عدلى وكلمته فاه الى فى اى مشافهة وبعت الشاء شاة ودرهما اى مسعرا وادخلوا رجلا رجلا اى مرتبين وهذا خاتمك حديدا وهذا حديدك خاتما وهذا تمرك سهريزا وهذا بسر الطيب منه رطبا والشيخ الرضى ذكر منها خمسة والمحشى منها ثلاثة ولم يظهر لى وجه الاقتصار عليها ﴿ قوله بصفة ﴾ اى بصفة مشتقة ﴿ قوله هى الحال فى الحقيقة ﴾ اى المقصود التقييد بها لا بموصوفها فاقيل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال فى جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان ليس بشئ ﴿ قوله جاء زيد اسدا وشجاعا اى مثل اسدا وشجاعا ﴾ اى فيما يقصد به التشبيه وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله وثانيهما ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار ﴿ قوله التقسيط ﴾ اى بيان القسط لشئ وهو الحظ والنصيب ﴿ قوله وتنصب ذلك القسط الخ ﴾ لا يخفى ان الجزأ فى قولك بعت الشاء شاة بدرهم الشاء كما سيجئ فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والآتى بعده القسط وكذا فى قولك بعت البر قفيزين بدرهم نعم يصح ذلك فى الامثلة التى ذكرها الشارح الرضى بعد هذين المثالين من اخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم اى جعلت فى مقابلة درهم منه درهما منى ووضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد ثم ان بيانه يقتضى ان تحمل النكرة فى الاثبات على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تعالى علمت نفس ماقدمت ومع ذلك لا يدخل فى ضابطة نحو يدا بيد اى ذا يد بذى يد النقد بالنقد فالوجه ان يجعل نحو بعت الشاء شاة بدرهم من ضابطة التسعير اى مسعرا شاة بدرهم والامثلة الباقية داخلة فى ضابطة الفاعلية على ما فى التسهيل وشرح الالفية للشيخ السيوطى كما هو المنساق الى الفهم ﴿ قوله اما مع واو العطف ﴾ فى اللباب ما حاصله ان الاصل فى هذه الاحوال الجمل فالاصل فوه الى فى ويده بيدى وشاة بدرهم اى كل شاة او شاة منها بدرهم لان الهيئة فهمت منها ولذا جوز الخليل الرفع فى تلك الاسماء الا انهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة اى مشافها ومصفقا ومسعرا او مقابلا لتبادر الفهم الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما فيما بدل فيه الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهى الباء بمعنى مع لانه اذا ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب ما بعدها

باعراب ماقبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وامرأ ونفسه (قوله او بحرف الجر) او بغيره كامر من وضعت عند كم الدنانير دينارا لدى كل واحد (قوله الاظهر الخ) لان البسر مابقى فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة وكل مرتبة نوع لامابقى فيه حموضة مطلقة لكن حمل الشارح رحمه الله التنكير فى حموضة على التنويع او على القلة ولذا قال المحشى رحمه الله الاظهر فان قيل مافى القاموس من ان البسر التمر قبل ان يرطب وتفسيره فى الصراخ غورهٔ خرما يشعر بانه يستعمل لما فيه حموضة مطلقا قلت بعد التسليم هذا المعنى غير مراد فى القول المذكور (قوله ولين) ليخرج التمر والاظهر مافيه رطوبة لان اللين يستعمل فى مقابلة الصلابة (قوله هذا اذا كان الخ) اى هذا التأويل اذا كان لفظة هذا فى القول المذكور اشارة الى النخل لان المبسر بصيغة اسم الفاعل النخل لاثمرته (قوله كما يدل عليه اشتقاقه) اى فى قوله ابسر النخل اذا صار ماعليه بسرا واما ماقيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة فى الجامد وذا لايتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به فلا حاجة الى اعتبار الاشارة الى النخل فليس بشىء لانه لاخلاف فى وجوب دلالة الحال على الصفة انما الخلاف فى وجوب اشتقاقه فلو لم يوجد مشتق من لفظه فى الاستعمال ثبت ماهو غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالا لتضمنه معنى الصفة من غير تأويل بالمشتق لعدمه فى محاوراتهم فى التاج النضج بالفتح والضم بخته شدن من حد سمع والادراك رسيدن ميوه (قوله قال الشارح الرضى الخ) لايخفى ان كل جملة وقعت حالا اقيمت مقام المفرد مع انه لايعرب شىء من جزئيها والمقصود انه لما انمحى منها معنى الجملة واريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول منها ليشعر بانها فى معنى المفرد وقدم تفصيله بما لامزيد عليه (قوله وفاه الى فى) ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه لفيك لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فابفم بحذف المضاف اليه وابدال الواو ميما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد (قوله نحو بعت الشاة شاة بدرهم) اى كل شاة شاة منها ودرهم مقرونان والجملة حينئذ استئنافية فلا تحتاج الى الواو (قوله ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه) اى معناه المصدرى الذى يدل عليه بجوهره لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا التعليل جار عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فانه مختص بمن لم يجوز وقوعه خبرا وفى تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده فى الخبر اشارة الى ان عدم وقوع الانشاء حالا متفق عليه بخلاف وقوعه خبرا (قوله فضلة) يتم الكلام بدونها (قوله احتيج الى زيادة ربط) فصدر الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال (قوله ولهذا) اى لكونها فضلة (قوله

لا يكون الواو الخ) لان بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكون المعنى فيه كأنها من تمامه وكذا الصلة لانها يتم بها جزؤ الكلام فاكتفى فى الثلاثة بالضمير (قوله ما حسبك) الحسب بالتحريك الشرف (قوله الجملة المصدرة بليس) وان كانت فعلية (قوله لانها) اى ليس على الاصح احترازا عما قيل انه لنفى الحال (قوله كحرف نفى داخل على الاسمية) فكأنها باقية على اسميتها ولذا كان حكمها حكم الاسمية (قوله قد سمع بالواو) فى قولهم قمت واصك وجهه (قوله مبتدأ محذوف) اى انا اصك وجهه فتكون اسمية تقديرا (قوله ويشترط الخ) لبشاعة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن فيه غير مناقض للاستقبال (قوله لا بد فيه من الواو) لكونه ماضيا معنى فكما ان الماضى المثبت احتاج الى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفى محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لانه لتحقيق الحصول ولم للنفى (قوله لم يدخله الواو) لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التى هى لنفى الحال فعلى هذا ينبغى ان يلزمه الضمير (قوله لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة (قوله والاغلب الخ) اى الاكثر فى استعمال تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاءنى غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من مصاحبة المجرد منها (قوله ذكره السيد الشريف) فى حواشى المطول (قوله وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة فى الماضى المثبت اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط والحالان متباينان لانهم استبعوا لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فاتوا بقد لظاهر الحالية كما ان التجريد من حرف الاستقبال لذلك (قوله منها) اشار الى ان لوجوب الحذف القياسى مواضع اخرى منها ما وقع الحال نائبا عن غيره نحو ضربى زيدا قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما ينبغى من التقلب فى حال نحو اتميميا مرة وقيسيا بالهمزة وبدونها اى تتحول تميميا هذا عند السيرافى والزمخشرى وعند سيبويه ان انتصابه على المصدرية اذ ليس المعنى انك تتحول حال كونك تميميا تتحول هذا التحول ومنها صفات تضمنت توبيخا على ما ينبغى من الحال نحو اقائما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ولكون القسم الاول مذكورا فى بحث حذف الخبر والقسمين الباقيين اختلف فى حاليتهما ترك المحشى رحمه الله التصريح بها (قوله فتقول فى الثمن بعته بدرهم فصاعدا) ويقال هذا فى ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقى باكثر (قوله لتقرير مضمون الخبر) من فخر نحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق مبينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا

للاستدلال على مضمون الخبر وقوله جوادا وكاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا ومبينا لتقرير مضمون الجملة وقولك عطوفا يحتمل كليهما وانما سمى الكل مؤكدة لان فى الاستدلال ايضا نوع تأكيد للمدلول ﴿ قوله وذلك المعنى الخ ﴾ فيه بحث لان التولد من نسبة ابوك الى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوته لابوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا مصدرا لا حالا ﴿ قوله لهما ﴾ للمنشعب والمجرد ﴿ قوله فى الصورتين ﴾ اى المنشعب والمجرد ﴿ قوله من حيث انه اب ﴾ وبهذا اندفع اعتراض الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلق التعين والعرفان ذات الاب واما اذا كان ذلك متعلقا باعتبار وصف الابوة اما باعتبار الحيثية او بتقدير المضاف اى ابوية بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريبة ولم يظهر لى وجه تسليم المحشى رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه فى غاية الوضوح ﴿ قوله وانما قدرت الخ ﴾ وكذا تقدير بعض الاحوال فى قوله ويجب فى المؤكدة ﴿ قوله يأول امثاله الخ ﴾ او يسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة ويقسم الحال الى منتقلة ودائمة ومؤكدة ﴿ قوله وكثيرا ما تجئ صيغة الصفة الخ ﴾ كقمت قائما والله اكبر كبيرا ﴿ قوله الاظهر الخ ﴾ انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التى يحتاج اليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله جنس اى اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلى جنس شامل لجميع اسماء الاجناس فنحو سفه نفسه وغبن رأيه غير داخل فى التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه فى حكم النكرة لان المراد نفسا ورأيا كان داخلا فى التعريف كما هو رأى الكوفيين وقوله ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم وكذا اسماء العدد والصنجات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين المبهم لكن ذلك المبهم ليس صالحا للاجناس المختلفة وبقى فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمشترك نحو رأيت عينا جارية فاخرجه بقوله متقاض فان ذكر النعت فيهما يعين المراد منها لا لتقاضى تلك الاسماء التعيين بالذكر لان الابهام فيها نشأ من الاستعمال ﴿ قوله والاصل فيه التنكير الخ ﴾ لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا ﴿ قوله تعريفه باللام ﴾ نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه ﴿ قوله مضمن فيه معنى شكا ﴾ اى المشاكيا بطنه ﴿ قوله بمعنى سفه فى نفسه ﴾ فهو منصوب بنزع الخافض وفى تفسير القاضى ان سفه بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة الى التكلف المذكور ﴿ قوله لان الاصل الخ ﴾ فى الصحاح سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفسه ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار فى معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال

الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسرا يدل على ان السفه نفسه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم (قوله لعل الوضع الخ) بان يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلي وعندي لا حاجة الى هذه العناية لان الوضع اعم من ان يكون اصليا او طارئا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها (قوله لا يدل الخ) لانه في اللغة هو لثبات ورب عارض ثابت لازم كالابهام في المشترك مع عدم القرينة ولا يدل على كونه وضعيا فلا تجوز ارادته منه (قوله ويمكن ان يدفع الخ) الاستقرار في اللغة آرام كرفتن ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقا واما استعماله في الحصول الذي لا يكون طارئا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في احد معنييه من غير قرينة وذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه بالوضع (قوله على خصوص حصة منه) كالثياب والعبيد (قوله مجاز) لان استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صارت اسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اعني المعدود (قوله على ارادة مبهم) وليس هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه انه مشار اليه وللاشارة الى ذلك ايده بقوله كما في ربه رجلا (قوله فيه مساهلة الخ) لا مساهلة اذا اريد بقوله ان الواضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطارئ لنصف من من المعدودة (قوله هو الصنجة) في الصراح صنجة الميزان سنك ترازو او معرب ولا تقل بالسين (قوله وسيشير اليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير لمعناه الاصلي (قوله هذا بالحقيقة الخ) اي هذا الابهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته (قوله كان المعنى كفى رجوليته او شهادته) لا يخفى ان مقصود الشارح الرضي كما يظهر للناظر في كلامه الفرق فيما جعل التميز نفس ما انتصب عنه نحو كفى زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه نحو كفى زيد شهادة بان الذات المقدر في الاولى اذا اظهرته صار ما انتصب عنه بدلا منه وفي الثانيــة صار مضافا اليه وهذا لا ينافي كون المعنى متحدا في الصورتين (قوله تفيد ان مابعدها مصدر الخ) يعني ان كلمة عن للتعليل كما في قوله تعالى وما فعلته عن امري وقوله تعالى فازلهما الشيطان عنها وانما قال تفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا والاول اولى لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنها معنى لطيفا بخلافه اذا كانت بمعنى بعد (قوله عندي مثل زيد رجلا الخ) اصل الامثلة رجل مثل زيد وانسان غيرك ورجل سواك ورجل بطولك وارض بعرضها (قوله لا يضاف الى اسمين الخ) فلا يقال غلام زيد عمرو بل وعمرو (قوله فيه المبالغة والتفخيم) كمواضع التعجب (قوله اذا كان الخ) متعلق بالامثلة الثلاثة يعني ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتميز

عن المفرد وان عرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين فليس التميز عن الضمير اذ لا ابهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضى مشعرة بان يكون الظرف قيد المثالين الاخيرين حيث قال لاريب فى ان التميز فى نعم رجلا عن المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ماهو الشائع فيه وهو تأخير المخصوص بالمدح واما على تقدير تقديمه نحو زيد نعم رجلا فالتميز عن النسبة (قوله هو نفس الضمير الخ) ولا تظنن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا هو الفعل (قوله بقرينة الاحالة) اى احالة بيان تميز العدد بقوله وسيأتى اى ماسيجئ فى مباحث العدد (قوله اذا لم يقصد به الانواع) بل الآحاد (قوله كأن جوابه مبنى الخ) لا يخفى ان تعريف الجنس على ماذكره الشارح رحمه الله لا يقتضى تجرده عن التاء بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو تمرة وجلسة يكون جنسا (قوله هذا الاحتمال الخ) لان قوله ثم ان كان بتنوين معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع الى التميز ثم او عطف على قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى واذا سوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين (قوله بل الظاهر انه علم) على مافى تفسير القاضى ورمضان مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون كما منع ابن دأية علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فعلى حذف المضاف للأمن من الالتباس (قوله بالتفريع) اى بجعله فرعا وفى بعض النسخ بالتوزيع وهو تصحيف (قوله يليه اصله) صفة بعد صفة لفرع وقوله ويكون عطف عليه (قوله وهو ينتصب الخ) والاكثر الاضافة للخفة وعدم اعتراقه فى الابهام (قوله لنوع ابهام فى النسبة) اى الابهام التبعى كما يدل عليه قوله بحسب احتمالات الظرف (قوله ورفع ابهامها) عطف على قوله ذلك الابهام (قوله صح) جواب لما (قوله جعله الخ) يعنى ان الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضى فى ادخاله فى الشبه رعاية لما هو الحق وان كان المصنف جعله مقابلا للشبه (قوله مايدر) من حد نصر الضرع پستان كذا شتن كذا فى المهذب (قوله وهو ههنا كناية الخ) فى الصحاح يقال فى المدح لله دره اى عمله (قوله فى هذه العبارة شبهة مشهورة الخ) هذه الشبهة تلقتها الفحول بالقبول وتحلو الدفعها بوجوه حاصلها تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة الا دفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم وعندى انه لاورود له لان التميز فى كل صورة يصح اطلاقه على ماانتصب عنه وحمله عليه ويجوز ان يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد فيكون التميز بما انتصب عنه ويجوز ان يعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم ولذا صح اضافة التميز اليه فيكون تميز المتعلقه فقولنا طاب زيد نفسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد قال الشيخ الرضى وان كان التميز لمتعلق ماانتصب عنه اما وصفا له اوغير وصف اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد

وابوزيد ودارزيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه واما كفى زيد رجلا فهو داخل فى الصفة (قوله وكذا قيد الخ) يعنى انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد ايضا فهو قيد للنفى اذ لو لم يقيدها به كان النفى المستفاد من قوله والا متوجها الى المقيد والقيد اى ان لا يكن كذلك يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم يكن نصا فى المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفى اما بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه واما بانتفاء عدم كونه نصا فى المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس متعينا لمتعلقه وما قيل من انه ان لم يكن نصا على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا فى المنتصب عنه ليس الا احتماله لمتعلقة فيكون بهذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج فى دفعه الى ماسيجئ ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان اراد انهما متحدان فى المفهوم فممنوع فان الاول عدمى والثانى وجودى وان اراد انهما متلازمان فى التحقق فلا يضر اذ كل شرطية شأنها ذلك (قوله والقوة المدركة الخ) اى الجوهر الذى هو مبدأ التعقل والجوهر الذى هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض (قوله ولا يخفى انه غير صالح الخ) فيه ان اراد انه غير صالح للمتعلق اصلا فممنوع لانه صالح له بمعنى آخر وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فسلم لكنه لا يضر لان قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما فى نفسه مع قطع النظر عن ارادة معنى منه بخصوصه (قوله اللهم الخ) لا وجه لايراد اللهم فان الشارح رحمه الله وصاحب العباب صرحا بدخوله صفة (قوله كان للمتعلق قطعا) فهو داخل فى قوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحته حينئذ للمنتصب عنه (قوله اذ الذات الخ) يعنى انه مزال عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد اى ذاته والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب وفيه انه يقال فى التمدح ان ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغايره ولو سلم فالنقض باق بقولنا ما طاب زيد نفسا ولعل هذا وجه التسليم الذى اشار اليه بقوله ولو سلم (قوله صحة الحمل عليه الخ) لا خفا ان صحة الحمل على ذاته غير كاف فى كونه تمييزا بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعى كونه مزالا عنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل اليه (قوله قبل جعله تمييزا) وايراده فى التركيب اى يكون فى نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا بوصفه ولا يخفى انه تكلف (قوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب) اذ يصير معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا لهما قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما بعد كونه تمييزا ولا فائدة يعتد بها فى هذه الشرطية (قوله جعل الشارح الرضى الخ) حيث قال فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كأبا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح

ان تريدبها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تريدابوة ابيه له ثم اعترض بانه على الاطلاق غير صحيح
لان ما يصح ان يكون صفة لما انتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لمتعلقه فالشارح رحمه الله
فسر الجعل بصحة الاطلاق عليه ليخرج نحو علما فى طاب زيد علما و لا يرد نقضا على الشرطية
الاولى فنقل المحشى رحمه الله ما اختاره الرضى وعدم بيان وجه عدم اختيار الشارح رحمه الله
ما اختاره قصور فلا تكن من القاصرين ﴿ قوله فيه مسامحة ﴾ والمراد عن ذات مقدرة هى
نفسه ﴿ قوله وانما قلنا ذلك ﴾ اى المغاير لزيد بالذات ﴿ قوله مطلقا ﴾ اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب وفيما يكون صفة لمتعلقه هو الشئ المنسوب الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه
المغاير لزيد لكن باعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضى ان طاب زيد نفسا اصله
طاب نفس زيد بجعلها كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه ﴿ قوله من حيث انه فاعل معنى ﴾ اى
للفعل المفهوم من نسبة الخبر اعنى صفة له الى الاسم اعنى الصفة كأنه قيل ثبت للصفة كونها
صفة له مع وصف المطابقة وفى اعتبار الحيثية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من
ان قوع المفعول معه من غير الفاعل و كذا بعد كان الناقصة مختلف فيه والحمل على المختلف فيه مع
صحة العطف مما لا وجه له واما وجه اختياره حيث قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان
الاصل فى الواو العطف فرعاية جانب المعنى فان الكلام السابق فى صحة كون التمييز لهما او
لاحدهما والمطابقة متفرعة عليه تتمة له فذكرها ههنا بطريق التقييد انسب بما تقدم واما ما قيل انه
مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له لما انتصب عنه فوهم اما لفظا
فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلان المقصود افادة ان
الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول
الشارح رحمه الله مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها اشارة الى ان المطابقة يجوز ان تكون
مصدرا محذوف الفاعل او المفعول وعلى التقديرين مبنى للفاعل لا على انه التقدير الثانى
مبنى للمفعول على ما وهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم يجعل فى العطف الا مصدر
المبنى للفاعل ﴿ قوله تميز عن النسبة الخ ﴾ خبر ان اى تميز عن نسبة كائن الى شر المستفادة
من قولهم ان شر مبتدأ فهو تميز عن الذات المقدرة التى كانت عن نسبة اسم الفاعل الى فاعلها
تقديرا ﴿ قوله ومثله كثير فى كلامهم ﴾ تتمة فى كلام الرضى ﴿ قوله فى قسميه الاول ﴾ اى المفرد
﴿ قوله وقيل مطلقا ﴾ فى الرضى وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا او علما وليس بوجه ﴿ قوله ولا يقال عندى عشرون من درهم ﴾ ويفهم منه ان
لا تزاد فى العدد وهكذا فى التسهيل ﴿ قوله يتضمن ﴾ فى شرح التسهيل وما امتلأ الكوز ماء
فقيل هو مشبه بالمنقول وقيل منقول من فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملأ الماء الكوز فماء
فاعل ملأ الذى طاوعه امتلأ وما قيل انه فاعل لما ينوب منابه فى تركيب يؤدى مضمون هذه

الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل فى هذه الجملة فبعيد غاية البعد اذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلا فى تركيب آخر ثم اعلم ان التعليل الذى ذكره الشارح رحمه الله انما هو عند من لم يقل بنقل التميز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع فى شرح التسهيل واما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره الشلوبين وتلميذاه الابدى وابن الربيع وحمل الشلوبين عيونا على الحال وحمله ابو الحسن على البدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اوره الشارح الرضى على هذا التعليل من انه ليس بمرضى لانه ربما يخرج الشئ عن اصله كمفعول ما لم يسم فاعله كان جائز التقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع اذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقدير التميز لا لعدم جوازه ﴿قوله انما أتى بالجمع الخ﴾ يعنى ان التميز اسم جنس لقصد جميع الانواع ﴿قوله بقرينة دالة الخ﴾ لانه شرط فى المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقى ﴿قوله قال سيبويه﴾ جواب لاستدلالهم ﴿قوله من مجيدى الشعراء﴾ أجاد أتى بالجيد ومنه شاعر مجيد كذا فى القاموس لكن ينبغى ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين ﴿قوله وهو الصرف﴾ اى الثنى بفتح الثاء وسكون النون الصرف فى تاج البيهقى الثنى دوتا كردن وواداشتن وواكردانيدن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى مرتين مرة فى ضمن المستثنى منه ومرة صريحا وعلى الثانى كونه منعا عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشى رحمه الله ﴿قوله يطلب من نفسه﴾ فالاستعمال للطلب كما هو الشائع ﴿قوله صرفه﴾ اى المنصوب عن الدخول فى الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول فى الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح فى وجه المناسبة ﴿قوله لتأكيد معنى المنع﴾ لان المنع فيه اقوى ﴿قوله التعبير عن منع وقوع الخ﴾ هذا على ان تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد بها المعاصى فالاخراج على حقيقته ﴿قوله وفى الحكم عليه ايضا﴾ اى بانه منصوب لا بانه متصل ومنفصل لانه لا حكم فى التقسيم وان كان فى صورته ﴿قوله ولو نوقش الخ﴾ اشار بلو الى ان المناقشة مكابرة بفرض كما فرض المحال ﴿قوله كما يشير اليه﴾ اى الى كل واحد من الوجهين فى شرح قوله وهو منصوب ﴿قوله فان احدهما مخرج الخ﴾ وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما مأخوذين فى التعريف والمأخوذ فى تعريفات الامور الاعتبارية ذاتى لها كما تقرر فى محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما فى الرضى ﴿قوله بحسب المعنى﴾ بحيث يفيد تصور معنى كل منهما ممتازا عن الآخر وان كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذى اورده المحشى رحمه الله ﴿قوله هو المذكور بعد الا واخواتها الخ﴾ ان اريد باخواتها ما يدل على الاخراج ورد نحو جاءنى القوم لا زيد فتعين ان يراد الالفاظ المشهورة وحينئذ يكون تعريفا بحسب اللفظ والكلام فى التعريف بحسب المعنى كذا فى شرح مختصر

الاصول (قوله الى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف فى الشئ منهما فانه
طريقة مسلوكة فى المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين فى الاصول (قوله او اجراء
الخ) فى العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى (قوله الى المعنى المجازى) الشامل للحقيقى (قوله
مجاز) وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار
فى نحو له على عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا معناه الا قيمة ثوب ليصير متصلا (قوله ان اداة
الاستثناء) يعنى الا واخواتها مجاز لانها موضوعة للاخراج قد استعملت فى مخالفة الحكم
السابق نفيا واثباتا (قوله يلزم التناقض الصريح) لاثبات المجئ لزيد فى ضمن القوم ونفيه عنه
صريحا (قوله بوجوه ثلاثة) لا رابع لها الان قولك له على عشرة الا ثلاثة ان اريد به عشرة
واسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفاؤه بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يرد العشرة
فان اريد بها السبعة فهو قول غير الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلاثة ارادة
الجزء باسم الكل كما فى التخصيص بغيره وان لم يرد بها السبعة وهى مرادة فى الحكم فتكون مرادة
بالمركب وهو قول القاضى ابى بكر ان عشرة الا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبى كلفظ
السبعة الا ان الاول مركب والثانى مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج
عنه فهو القول المختار (قوله هو المجموع الخ) اى ما يستفاد من المجموع اعنى النسبة مثلا
(قوله وفيه ان الخ) اجيب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى
الا فحكمها حكم الا وان كانت معربة باعتبار الظرفية ابقاء على حالها الاصلى (قوله فيكونان
متأخرين عنها) فيه بحث اذ التأخر انما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا
كان مغيرا لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده ولهذا تكون
القيود فى الاثبات مفيدة للتعميم اذا كانت مغيرة من المعنى الخاص المتبادر الى معنى عام نص
عليه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول فى تعريف المجاز العقلى (قوله بان الاستثناء
متأخر عن النسبة) اى الحكمية التى هى عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على الحكم
بمعنى الايقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع على الاختلاف فى ان الالفاظ موضوعة للصور
العقلية او الامور الخارجية ولا تناقض لدخول المستثنى فى النسبة الحكمية وخروجه عن
الحكم فالادوات التى هى ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا يخفى ما
فيه اذ لا امتياز فى النسبة والحكم انما التعدد والامتياز بينهما فى الذهن فاعتبار القيد المذكور
فى اللفظ قيدا لاحدهما دون الآخر تكلف لا دلالة للفظ عليه (قوله متصلا بجاء) اى لا يتخلل
بين تلفظهما زمان يعد فى العرف انفصالا (قوله وليس معنى الخ) مبالغة لترويج الجواب والمقصد
ان المراد بالاخراج المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة التى هى مورد ذلك الحكم فلا
يردان فى نحو مررت بالقوم فاكرمنى زيد ولم يكرمنى عمرو تحقق المخالفة فى الحكم بعد التشريك

فى النسبة مع عدم الاخراج (قوله اى ذى عدد وكثرة) يعنى ليس المراد التعدد فى اللفظ (قوله
بيان للواقع) وليس للاحتراز اذلا اخراج بالا الصفتية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو
المخرج من متعدد (قوله وذلك امر اصطلاحى) اى اصطلحوا على ان يكون المخرج بتلك
الادوات مستثنى لاماسواها وان كان بمعناها (قوله لم يلزم ذلك) اى كون ماذكر مستثنى
لعدم كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال (قوله ماقلنا) بقوله فيه ان هذا
الجواب لايتمشى وقد ذكرناه سابقا (قوله لايستدعيان اخراجا) مخالفة للحكمين اثباتا
ونفيا (قوله وبيد) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير
ويجئ بمعنى على ومن اجل كذا فى القاموس (قوله اصطلاحا الخ) لالغة حتى يرد ان الاستفهام
داخل فى الموجب فكيف يعد من غير الموجب (قوله فلان معنى تكرير العامل الخ) فيه بحث
لان البدل فى حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ماصرح به القاضى فى تفسير
قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلابد من اعتبار النسبة اليه لكونه اصالة ومن النسبة
الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا ولذا يفيد تأكيد النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على
ماشرط فى الكشاف فلابد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن
فانه فى قوة تكرير العامل من حيث الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب (قوله فلان المبدل منه الخ) حاصل كلام
المستدل انه فى حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة فى كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يمتنع
فى الايجاب فكذا ما فى حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ماذكره المحشى رح (قوله لعل
المعترض الخ) اى ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام فى المنصوب على الاستثناء
حتى يرد ماذكره الشارح بل مراده انه من قبيل المفرغ فينبغى ادخاله فى الآتى واخراجه عن
هذا فلابد من قيد تمام (قوله وهو الانتساب بالاخوة) فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقويته بالا (قوله ثم قال) عطف على قوله قال الشيخ (قوله جاز ان ينتصب المستثنى)
اذ الجملة ليست بانقص من مشابهته للفعل التام كلا مابفاعله من المفرد الذى يتم هو بالنون
والتنوين فينصب التميز ولاسيما تقويتها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع
فيقول عمل فيه ماقبله كعمل العشرين فى الدرهم (قوله هذا هو الظاهر الخ) لان الظاهر ان
قوله بعد الاخبر كان وقوله فى كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم الحكم على القيد
ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله او مقدما عطفا على الخبر دون الحال (قوله وذلك
غير مفهوم الخ) عدم الانفهام من العبارة لايضر لانه مفهوم من بيان حكم ماوقع بعد غير الافيما
سيأتى (قوله وهو خبرآخر لكان او حال) جعله خبرا آخر يوهم كون كل من الخبرين شرطا
مستقلا والمقصود ان مجموع الامرين شرط وكونه حالا يفيد ان الشرط كونه بعد الامقيدا
باحدى الاحوال الثلاث والمقصود ان الشرط احد الامور الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما

خبرا وفى كلام موجب قيدا للاول (قوله وان مابعد الا الخ) عطف على قوله ان المنقطع وفى بعض النسخ والى ان (قوله والا فى المنقطع) عطف على مابعد اسم ان وكلمكن خبره (قوله فى قوع المفرد بعدها) فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شقى (قوله الملحوظ بطريق الانسحاب) فى التاج كشيده شدن اى ظرف لمنصوب المقدر المنسحب على قوله منقطعا اى منصوب اذا كان منقطعا (قوله او خبر الخ) اى هو اى النصب فى المنقطع فى الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف وانما لم يجوز ابن السراج فيه البدل فيما اذا كان فى كلام غير موجب كما جوز ذلك فى المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق ظاهرا فلو ابدل لكان بدل غلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام (قوله كدافق) فى قوله تعالى خلق من ماء دافق (قوله ذو عصمة) يعنى ان فاعلا للنسبة (قوله لما جعل الخ) اى ابن نوح عليه السلام الجبل عاصما بقوله سوى الى جبل يعصمنى من الماء قال نوح لذلك الابن ذلك القول (قوله معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان (قوله اذا قيل عدانى كذا الخ) بيان المناسبة التى بها استعمل هذان اللفظان فى الاستثناء (قوله كان معناه) اى معناه الالتزامى (قوله معناه ليس فعلهم الخ) فالكلام على حذف المضاف فى الاسم والخبر (قوله بدل منه) باعادة الجار (قوله لان المقصود الخ) يعنى ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل عليه السابق اعنى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا او اللاحق وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى اه وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلا لافاد ان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان المبدل منه اعنى مطلق المستثنى يكون فى حكم التنحية فما قيل ان البدل مستثنى بعد الا والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم التنحية لا يخل بالمقصود وهم يقضى منه العجب وكذا ماقيل لا صحة لتوجيه الشرح لان المتعارف انه يجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال فى محل رفع بعد الا لان بعد ظرف مكان فمعنى قوله بعد الا وفيما بعد الا واحد لا فرق بينهما الا باظهار فى وتقديرها (قوله وحينئذ يكون الخ) ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه بالاخيرين فقط يكون بمعنى الامكان العام اى لا يمتنع النصب فى المستثنى ولا يخفى مافى التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اى فى كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة فى ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره فى المنصوبات ومن قوله ويختار البدل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله (قوله متراخيا الخ) اى فى الذكر (قوله لم يكن البدل مختارا) اذ كونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يتبين ذلك (قوله ردالكلام تضمن الاستفهام) وقع فى النسخة التى رأيناها من الرضى هكذا وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احترازعن نحو ماقام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولعل فى نسخة المحشى

(رحمه الله)

رحمه الله ما نقله (قوله وانما صح الخ) يعنى ان الضمير فى بدل البعض لازم فكيف ههنا مع انتفاء الضمير قال الكسائى الاحرف عطف بهذه الشروط لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام آخر والجواب انها فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال بعد كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لامنع مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لاظريف جعل النفى مع الاسم الذى بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى ماجاءنى القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم كذا فى الرضى وبهذا ينحل الاشكال الذى اوردوه من انه لايصدق تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين ههنا مقصودتان (قوله اى بنوع تمحل) اى ليس المراد بالاصالة مايقابل التبعية بل انه ليس منصوبا بالذات بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكره الشارح رحمه الله (قوله ويمكن الخ) يعنى ان اللفظى والمحلى كلاهما بعامل المستثنى منه (قوله هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه) انتقل الى المستثنى بعد حذفه (قوله وعامل نصبه هو مررت الخ) يعنى عامل الاعراب المخصوص اعنى النصب المحلى هو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بايصاله اليه واما الاعراب مطلقا رفعا اوجرا فبتوسط الا فمن نسب السهو الى المحشى رحمه الله فى هذا القول فقد سها (قوله يعنى فاذا حذف الخ) كلام المحشى رحمه الله يدل على ان كلام الرضى محتاج الى هذه الغاية وليس كذلك فان ماذكره مذكور فيه بعد كلام طويل وقع فى البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف الخ فالصواب ترك لفظ يعنى (قوله فيه ان النحوى الخ) يعنى ان تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه فى كلام غير موجب لاوجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوى انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح اولم يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشئ فى غير محله اذ لابحث للنحوى عن استقامة المعنى على ماوهم (قوله على اصل المعنى) احتراز عن صاحب علم المعانى فانه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التى هى المعانى الثوانى الزائدة على اصل المعنى (قوله الاترى جواز الخ) اى هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان فى كلام موجب مع الا مع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه ايضا فالوجه فى اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك (قوله اراد الخ) فيكون التقييد المذكور موجها اذ الهيئة التركيبية بدونه لاتدل على المراد (قوله فعورضت الخ) فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لايقتضى الا متعددا يدخل فيه المستثنى واما عمومه فلعدم قرينة الخصوصية على مااعترف به فيمكن العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به (قوله الاظهر الخ) ولعل الشارح رحمه الله انما ترك قيد الدوام لانه لادخل له فيما هو بصدده اعنى عدم صحة الاستثناء المفرغ فى الاثبات (قوله

ثبت دائما الخ ﴾ اى مستمرا فى الزمان الثانى فانه لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله على ماسيجئ ﴿ قوله وفى افادته بحث ﴾ فى الرضى ماحاصله انه اذا قيد النفى بزمان وجب ان يعم النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفى النقيض ولم يعكس لان استغراق النفى اسهل فيكون نفى النفى دائما كان نفى الاثبات يكون دائما ونفى النفى يلزمه الاثبات دائما ولا يخفى مافيه لان عموم نفى الاثبات انما جاء ليكونا على طرفى النقيض كالسالبة الكليه والموجبة الجزئية فيقتضى هذا التعليل ان يكون نفى النفى سلبا لنفى الدائم لا للسلب دائما ولذلك لا يفيد دخول النفى على كل فعل فيه معنى النفى ﴿ قوله دوام النفى ﴾ نحو مافارق ومانفصل فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع فى بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلها كفى فى افادته كان بان يقال مثلا كان زيد اميرا فالعدول الى مازال زيد اميرا الغرض الاستمرار ﴿ قوله لانه عينه ﴾ لك ان تقول المراد انه عينه فى الحصول وان كان مغايرا له فى المفهوم ﴿ قوله لو مثل الخ ﴾ اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفيا كان او استفهاما وفى اسم لا التبرئة مفتوحا كان او مضموما وفى الخبر المنصوب بما الحجازية فلو زاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى ﴿ قوله واضعف الخ ﴾ يشعر بجواز النصب فى الجملة لكن المشهور امتناعه لايهامه البدل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض ولعل وجهه ان البدل مجموع الا الله الا انه اعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفى عليه فلا كفر ولا تناقض ﴿ قوله اى لا تفرضان ﴾ فسره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقى والحكمى ولا يلزم استعمال المشترك فى المعنيين او الجمع بين الحقيقة والمجاز ﴿ قوله يعنى ان الخ ﴾ اى علة عملهما الحمل على ليس وان علة الحمل كونهما بمعنى النفى فهو علة الحمل بالواسطة او جزؤ العلة التامة ﴿ قوله اذا كان العامل حرفا ﴾ بخلاف ما اذا كان فعلا نحو علمت زيدا قائما فانه لا يبقى تقدير عملهما ﴿ قوله كما فى مانحن فيه ﴾ فان الحمل على البدل من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقل فى نفسه يوهم البدل من اللفظ فلابد من الحمل على البدل من المحل ﴿ قوله وذلك الخ ﴾ فيه دفع لما يتوهم من انه كيف نفى فى ليس معنى الفعلية مع انها تدل على معنى فى غيرها اعنى نفى النسبة التى فيما بعدها كما ولا ﴿ قوله ما كان ﴾ اى التامة بمعنى ماحصل وماثبت فتدل على معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها لمعنى فى غيرها بامارضة كتجردها عن الزمان بخلاف مافانها موضوعة لنفى مادخلته ﴿ قوله بدليل الخ ﴾ يعنى ان لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها وكون معناها فى نفسها ﴿ قوله ثم سلبت الخ ﴾ دفع لما يتوهم من ان الفعل لابد له من الدلالة على الزمان وهى منتفية فيها فتكون حرفا ﴿ قوله وان لم يبق فيه معنى الكون ﴾

(اى)

اى التامة وصارت لنفى كون مضمون الجملة (قوله وهو) اى ماكان ونفيه بالرفع فاعل ينتفى (قوله لبقاء الخ) لانتفاء النفى وبقاء العمل كليهما (قوله مشهورتان) وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين (قوله مطردا) اى فى استعمالاتهم كما يطرد دخوله فى خلا وعدا (قوله ودخول ماعليه) فى ماحكاه الاخفش من قول الشاعر

رأيت الناس ماحاشا قريشا ٭ فانا نحن افضلهم فعالا

شاذ لا يستشهد به عند سيبويه ولكنه وقع فى الحديث اسامة احب الى ماحاشى فاطمة (قوله بدليل الخ) فان التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل (قوله يحتمل) يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما (قوله تارة حرف الخ) بدليل مجئ الجر والنصب بعده (قوله واذا وليت اللام) نحو حاشا لزيد (قوله فى سبحان من علقمة) فى قول الاعشى «اقول لما جاءنى فخره ٭ سبحان من علقمة الفاخر» (قوله سوء ذكر) اى فى غيره او فيه فلا يستثنى به الا بهذا المعنى (قوله وربما ارادوا الخ) قال الله تعالى وقلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء (قوله ان لا يظهر) من التطهير (قوله عما يشينه) اى يعيبه من الشين (قوله على محله) اى محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء (قوله كان الاحسن) انما قال الاحسن ليغاير اعرابه اعراب المستثنى باعتبار خصوصية المحل وان اتحدا لكن التغاير المذكور لما لم يكن منظور للنحوى كان الاحسن ترك اعتباره (قوله لان ذلك فيه عارض) والمعتبر فى البناء تضمن معنى الحرف وضعا ليفيد قوة المشابهة (قوله ومابعدها) اى صفة وحملت على الا (قوله بحسب الذات) نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك (قوله على مغايرة الخ) بالاثبات والنفى او بعدم الدخول (قوله ليكون اظهر) لان الاصل فى الصفة ذكر الموصوف (قوله لان المحكوم عليه الخ) هذا انما يفيد لعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء قال الرضى فليس فى مثله الا الصفة اذ الاستثناء المنقطع لا يكون داخلا فى ضابطة حمل الا على الصفة ولعله لاجل هذا فسر الرضى قوله لجمع بكونه لفظا ومعنى ولم يجعله شاملا للمثنى كما ذهب اليه الشارح رحمه الله قال الشارح رحمه الله اى منكر لا يعرف باللام الخ ذكر المعرف باللام المراد به العهد الخارجى والاستغراق وتعذر الاستثناء ان اريد به العهد او الاستغراق يشير الى ماذكرنا من عموم تعليل المذكور وذكر المعرف باللام فى الرضى بطريق التمثيل وانما قيد العهد بالخارجى لان الذهنى حكمه حكم النكرة كما نص عليه فى الرضى (قوله لا يوجب التعذر) كما فى المثال الاول اذ لا يعلم قطعا دخول زيد فى المائة ولا عدم دخوله فيها (قوله لا يوجب عدم التعذ) كما فى المثال الثانى لان المراد جاءنى جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار ليس جماعة فلا يدخل فيها فيصح

الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه بلفظه او بغير لفظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا سقط ما قيل لا فائدة فى هذا الاستثناء لانه لا يعلم ما بقى بعد المستثنى الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع وحينئذ يكون جمعا منكرا محصورا معنى لانه انما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلا ووقع فى نسخة بعض الناظرين المثال الثانى بكلمة ما النافية وهو غلط وبنى عليه الاعتراض بطول الكلام واخل بالمرام (قوله قال سيبويه الخ) لما كان تعذر الاستثناء غير كاف فى حمل الا على الصفة ضم اليه تعذر البدل ليتم البيان (قوله وايضا الخ) فحينئذ يكون تعذر الاستثناء كافيا فى المقصود ولذا اقتصر عليه المصنف رح (قوله الا حيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز ههنا لان الله غير واجب الدخول فى آلهة المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء متصل (قوله اى يجب ان لا يكون الخ) بمعنى ان الملزوم للفساد فى الذكر امكان وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض اله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكره فى الآية صيغة الجمع تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك اصلا (قوله لا يكون ماضيا) لدلالتها على الماضى فيقع المضى فى خبره لغوا (قوله فيقبح) اى لا يحكمون بمطلق المنع (قوله الا مع قد) ليفيد التقريب الذى لم يستفد من مجرد كان (قوله وكذا قالوا الخ) ولكن ينبغى ان يكون القبح فيها اقل من قبح كان لعدم تمحضها للمضى (قوله وكذا ينبغى) انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم (قوله تجويز وقوع الخ) اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى (قوله ومنع ابن مالك الخ) واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية (قوله للاستمرار) اى لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الان تمنع قرينة (قوله لانه يضارع اسم الفاعل) فلمضارعته له لفظا ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه (قوله تقلب الخ) اى فى الاغلب فلذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجئ المعنى نحو قوله تعالى مادمت فيهم (قوله فلعل ذلك مبنى الخ) فالقرينة المعنوية موجودة (قوله تقدير معه) اى فى يده او فى صحبته كما فى قولهم المرأ مقبول بما قتل به ان خنجرا اى ان كان فى يده او صحبته والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور او الظرف خبر لكان المحذوف (قول ربما جرا الخ) بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه (قوله مابعد فائهما) متعلق بجر (قوله وحكى عن يونس الخ) مثال لما وقع بعد ان لا (قوله يجوز تقدير الخ) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللائق من حيث المعنى (قوله الذى هو فى صورة الفضلة) اى ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما فى حذفه مع الاسم (قوله كجزئه) من حيث كونه فاعلا فى المعنى (قوله ولا يحذف للتخفيف الخ) غير عبارة الرضى بالتقديم والتأخير فان فيه ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف وليكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق اذ يحذف مالا يكون كثير الاستعمال اذا دلت عليه قرينة تقييد الحذف بما

(للتخفيف)

يكون للتخفيف ليصح لكنه اخل بعطف قوله ولكن الخ لان تعليل للحذف و ماعطف عليه اعنى قوله للتخفيف قيد له فالوجه ان يقال ولا يحذف حذفا شائعا الا كثير الاستعمال و المعطوف عليه و المعطوف كلاهما علتان للحذف الاول غاية مترتبة و الثانى علة حاملة (قوله انما صح الخ) مع ان الماضى الغير المصدر بقد ظاهرة او مقدرة اذا وقع جزاء لا تدخله الفاء اصلا لانه مقدر اى عدم دخول الفاء انما هو فى الماضى الملفوظ الواقع جزاء (قوله ان المفتوحة الخ) اى يجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان فى قوله تعالى ان تضل احداهما فتح الهمزة و كسرها بمعنى الشرط (قوله فلا ستقامة التعليق) اى تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط فى الزمان الماضى لما صرح به الرضى من ان الشرط لا يقلب كان الى الاستقبال لكونه نصا فى المضى فالمعنى على تقدير كسر ان اما هو على تقدير فتحها اعنى السببية فى الزمان الماضى فما قيل انه على تقدير الشرطية يكون استقباليا و على تقدير الفتح يكون ماضويا فبمجرد استقامة التعليق لا يثبت مساعدة المعنى مالم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالى وهم (قوله فى قوله) اى الهذلى ابا خراشة اى يا ابا خراشة اما كنت اى ان كنت ذا نفر اى عدة من الرجال من ثلاثة الى عشرة فان قومى لم تأكلهم الضبع اى لم اقل عددا و الضبع اما على معناه الحقيقى او السنة المجدبة شبهت فى اهلاكها الناس بالضبع و فى امثالهم افسد من الضبع لانها اذا وقعت فى غنم افسدتها و لم تكتف بما تحتاج اليه (قوله متعلقا) حال من فاعل لا يجوز اى لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقا به و اما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه البصرية (قوله اذ يمتنع الخ) و لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها (قوله من تقدير فعل) يعمل فى الجار و المجرور اعنى فى اما انت ذا نفر لكونه بمعنى ائن كنت (قوله لم تغير) كما فى نحو ان خيرا فخير (قول وجب تغيير صورتها) لان بقاءها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا اغيرت عن حالها الاصلى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كأنها ليست فى الظاهر حروف الشرط (قوله وجب الخ) لتؤذن بانها فى الاصل حرف الشرط لانها تدل على السببية (قوله فلا بد اذن الخ) لانه اذا لم ينب عن الشرط شئ فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء و لانه لا بد فى الحذف للازم من قيام شئ مقام المحذوف (قوله ان كان الثانى) نحو ما انت منطلقا و ما انت ذا نفر (قوله من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد (قوله او لنفى ما اجرى عليه) لانفى صفة الجنس مطلقا (قوله من معنى البعدية) و هو ان يكون الاسناد بعد الدخول (قوله او الدخول) و هو ان يكون لا يرث الاثر (قوله لا حاجة الخ) يعنى ان الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام الى آخره انما يكون عند الحاجة كما فى التعريفات السابقة و لا حاجة ههنا فما قيل لما تعارف فى كلام المصنف رح تكرار البعدية و الدخول بهذا المعنى خرج لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر و ان تكرر لا يصير

متعار فامطردا (قوله وعليه) اى يرد عليه اى على هذا القول ماذكرناه من انه لاحاجة اليه (قوله فالتعريف غير مانع) فيه انه بعد حمل البعدية او الدخول على مامر كيف يدخل المرفوع فى التعريف وانه لامعنى لقوله اللهم الا ان يعنى الخ (قوله بان الجار الخ) يعنى انه ليس متعلقا بالمنفى بل بمحذوف هو خبر كما فى عليك (قوله واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف (قوله او بالعكس) اى اليوم خبر وعليكم متعلق به على التقديرين تقريب مفرد (قوله اى لاوجود عاصم) يعنى انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة (قوله لان حرف الخ) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس بك النجاء (قوله لتضمنه ضمير المصدر) فالتعلق به باق بعد جعله خبرا من حيث المعنى (قوله لم يجز ان جعل الخ) فلذا قدرنا مدلول لا عاصم متعلقا لقوله من امر الله (قوله لا الى المنصوب) لانه لا يكون مفردا (قوله كما يتوهم) اى من كون الكلام مسوقا له (قوله ذلك) اى ارجاع الضمير الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لكونه مذكورا صريحا (قوله يبنيه على الفتح بلا تنوين) حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها طردا للباب على نسق واحد (قوله الذين جعلا اسما الخ) لا مطلق المعطوف والمعطوف عليه لانهما يكونان مبنيين بعد التبرئة اسما لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سواء كان علما او لا (قوله بخلاف ما جاءنى من رجل) فانه لا يصح بعده بل رجلان او رجال ولذا قال المفسرون ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ فى النفى من قراءة لا ريب فيه بالرفع (قوله اى الاضافة الى الاسم الصريح) احترازعن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع الصادقين فانها ترجح جانب البناء (قوله للتنبيه) اى على كونها لنفى الجنس تكرير للنفى فى الحقيقة (قوله سواء كانت الخ) نحو لا حسن فى الحسن البصرى ولا صعق فى الصعق (قوله او فيما اضيف) نحو لا امرأ القيس ولا ابن الزبير (قوله فلرعاية اللفظ) انما يجعل فى صورة النكرة وان كان النفى فى الحقيقة هو المثل الذى لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة ولا يوصف بنكرة (قوله فالامر واضح) لصيرورته كأنه اسم جنس موضوع لافادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة (قوله وفى الثانى زائدة) ويجوز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله للتبرئة) اى لنفى الجنس ملغاة عن العمل (قوله مرفوع بلا) عند غير سيبويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا (قوله فى حكم واحد) بالاضافة اى حكم عامل واحد فيجوز ان يعمل عملا واحدا (قوله الاظهر الخ) نظرا

الى تعدداسم لا و التأويل بالمفرد نحو لا شئ منهما موجود خلاف الظاهر ﴿ قوله فان لا عاملة الخ ﴾ يشعر كلامه بان مدار جواز تقدير خبر واحد و عدمه كون لا عاملة فى المتبوع و التابع عند غيره و عاملة فى التابع دون المتبوع عنده و ليس كذلك فان مبناه ان لا المفتوح اسمها تعمل فى الخبر عند غيره و لا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول واحد و ذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على كما صرح به فى الرضى و غاية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عند غيره فى المتبوع و التابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد و عنده لا مع اسمها المبنى مبتدأ فلا عمل للا فى المتبوع و المعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد ﴿ قوله للضرورة ﴾ اى الشعرية ﴿ قوله بجر ﴾ و بطل عملها لان عملها انما كان لمشابهتها بان و بتوسطها بطل الشبه لانه لا بد لها من تصدر ﴿ قوله لجواز ان يكون بمعنى التقرير الخ ﴾ هذا انما يرد اذا كانت هذه المعانى مدلولات كلمات الاستفهام بان تكون مستعملة فيها و اما اذا كانت من مشتقات التراكيب و كلماته مستعملة فى الاستفهام فلا و تفصيله مذكور فى الاتقان للسيوطى ﴿ قوله عن الظاهر ﴾ اى الحصر المستفاد من كلمة اما ﴿ قوله قال السيرافى الخ ﴾ فى الرضى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او التوبيخ او التمنى او العرض ﴿ قوله و قال سيبويه الخ ﴾ قال المازنى و المبرد ان حكم الا بمعنى التمنى حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف و الرفع على الموضع نحو الا مال كثير انفقه و الاماء و خمرا شربها و خبرها ظاهر او مقدر كما فى المجردة و قال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع الخ ﴿ قوله تبيث تفعل كذا ﴾ اشار الى ان البيت مضمن و هو ما لا يتم معناه الا بما يليه فى شرح ابيات المفصل تبيث اى تثير تراب المعدن من اباث البئر اخرج ترابها و المصرع الثانى صفة رجل و الدعاء اعتراض كان الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التمنى الا ترونني و تبصرونني رجلا يدلنى على هذه المرأة و يهدينى طريقا يوصلنى اليها اى تبصرونني رجلا هذه صفته فانه متمناى و قيل يروى تبيت اى يبيتى و لعله تصحيف فبالثاء المثلثة اليق بالمحصلة ﴿ قوله اى لثبوت الخ ﴾ فالمكان مصدر ميمى لا ظرف ﴿ قوله و توجه النفى اليه حقيقة ﴾ اى من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيد الاخير و ان كان الى المنعوت ﴿ قوله بنزع الخافض ﴾ و الاصل برفع و بنصب ﴿ قوله مضى الخبر ﴾ اى كون خبر لا مذكورا قبل المعطوف لفظا او تقديرا كما فى العطف على محل اسان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكن فى المغنى انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر و بعده فيجوز رفع النعت و المعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها و لا رجل و امرأة فيها ﴿ قوله يقتضى وجوب الخ ﴾ يعنى ان بدل المنادى يجب بناؤه اذا كان مفردا معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا اذا كان مفردا نكرة بناء على ذلك ﴿ قوله جواز البناء ﴾ على ما قاله فى باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا و اخرى غير مستقل فى باب

لا التبرئة وباب النداء (قوله عند الشيخ الرضى) فانه يقول عطف البيان هو البدل (قوله لئلا يتوهم الخ) ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبنى كما فى لا اب و لا غلامين لكنه اجرى احكام المضاف اليه عليه لمشابهته للمضاف فى المعنى و ليس كذلك لانه صرح فى الرضى بانه معرب اتفاقا انما الخلاف فى انه مضاف حقيقة و اللام مقحمة لتأكيد المقدر و هذا مذهب سيبويه و الخليل والجمهور اوليس بمضاف حقيقة بل مشابه له واليه ذهب المصنف رح ولعل مقصود المحشى رحمه الله ذلك لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة (قوله يعنى ان صورة الخ) لما كان قول المصنف رحمه الله لمشاركته له فى اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذا اسم لا فى هذين التركيبين نكرة و تركيبه بالجار المجرور خبرى عند المصنف رح فلا اختصاص لاسم لا فى هذين التركيبين حتى يشارك المضاف اعنى لا اباه و لا غلاميه فيه اوله الشارح رح بتأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام فى افادة الاختصاص الاضافى لاشتمال كل منهما على الاضافة و صورة اسم لا فى هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه و حاصل الثانى ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبراً الاضافة فيه مشارك التركيب الاضافى فى افادة الاختصاص وان كان الاختصاص الاضافى لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده تم من الاختصاص الخبرى (قوله وهو) اى اسم لا فى حال اعتبار اضافته لوجود اللام مشارك لاسم لا المضاف المقدر فيه اللام فى افادة الاختصاص الاضافى (قوله فلا يعتبر فيه الخ) بل ان هذا التركيب الخبرى مشارك للتركيب الاضافى فى افادة مطلق الاختصاص واعطى اسم لا فى اول حكمه فى الثانى فمن قال انه لا فرق بين التوجيهين فى المآل و انما التفرقة فى حل تركيب المصنف رح بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام و ارجاع ضمير له الى المضاف و بارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين و بارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة لم يتدبر حق التدبر (قوله من التعريف) فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة (قوله او المعانى الاخرى) من التعظيم و التحقير للمضاف او المضاف اليه كما بين فى علم المعانى (قوله ان الصورة الخ) اى صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى الاضافة (قوله و قد تلحق لا التاء) نقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين مامن عاطف (قوله لتأنيث الكلمة) اى لان او المبالغة اى فى النفى كما فى علامة (قوله او هنا مستعارا للزمان) فانه فى الاصل اسم اشارة للمكان (قوله فى حين النصب) واما اوان فعند السيرافى مبنى على الكسر لكونه فى الاصل مضافا الى الجملة حذفت الجملة و بنى على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم نون تنوين العوض و قال الكوفيون لانه حرف جر و قيل انه مجرور بمن مقدرة اى لان من الاوان (قوله و قد يرفع) و قد يجر بتقدير من كما جاء فى القراءة الشاذة و لات حين مناص (قوله و لا يستعمل) اى لات (قوله لا ينقل عن احد) لا من الحجازيين و لا من غيرهم

فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها وغير الحجاز بين وهم بنو تميم لايعملونها مطلقا (قوله الامفصولا بينهما) نحو ازيد العالم واما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد سمع الله وفى الاوان وفى الانهم فلان لقد معنيين آخرين التقريب والتوقع وفى الامعنى التنبيه فلم يكن لمحض التحقيق (قوله الامجنونا) المجنون الدولاب التى يستسقى عليها وهى مؤنثة (قوله مثل قولك الخ) فالتقدير فى الاول يدور دوران مجنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقام المضاف وفى الثانى ان لايعذب معذبا فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بان يكون عمرو اسم ما وضاربا خبره وزيدا مفعول ضاربا (قوله نحو قوله تعالى فما منكم الخ) فان من احد اسم ما تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل فى حاجزين (قوله خبر مبتدأ محذوف) فهو من عطف الجملة (قوله اذ كثيرا الخ) فتوهم ان الاول مرفوع وليس بشىء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام (قوله بيان للواقع) توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو نوع الاعراب فالتلبس المستفاد من باء الملابسة فى قوله بالكسرة تلبس الكلى بالجزئى (قوله فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله فى التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور المشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدرى والمراد بقوله يعنى الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله فى التعريف لا يتوهم الدور ايضا ففيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدرى (قوله لان المصنف رح ذكر الخ) واما ذكره محلا فى تعريف المرفوع فلما صرح به الشارح رحمه الله من ان المصنف رح اورد فى بحث الفاعل المرفوع المحلى فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب (قوله فى بيان اقسام الاعراب) حيث قال والجر علم الاضافة (قوله وانما لم يقل الخ) على وفق ما مر فى بيان انواع الاعراب كما قال فى عديليه (قوله بجر سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهملة وسكون الجيم والراء حضن الانسان والحضن ما دون الابط الى الكشح كذا فى القاموس (قوله علامة الشىء) اى ذاتها الا من حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامى غير مجرور فمدفوع لان حركة غلامى حال كونه مجرورا غير حركته غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديريا (قوله للتنصيص على المراد) اى ان المراد فى الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل الاستخدام (قوله نحو كفى بالله) اى فيما يكون حروف الجر فيه زائدة (قوله لاختصاصه بالاضافة) يعنى انه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه (قوله من اقسام المتوسط) باعتبار ان المتوسط لفظى وتقديرى) قوله ما يتوقف على الجر) وهو قوله مرادا (قوله بمعنى الانسلاخ) التجريد فى اللغة برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز لكونه لازما لمعناه الحقيقى او بطريق التضمن فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به فمن قال انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقى والقلب لا يحتاج الى نكتة عند السكاكى واما عند غيره فالنكتة المبالغة فى التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو اما كناية او مجاز فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ

على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث (قوله اعترض عليه الخ) يعني ان قوله لاجلها وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة (قوله واما الضارب الرجل) فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين او قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازه وانما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه (قوله قال الشيخ الرضى الخ) كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه تنوينه لانه قد توجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والغير المنصرف اذ ليس فيه تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه أخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا (قوله مشروطا بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط (قوله عمل الجر) مفعول مطلق لم يعمل (قوله قال الشيخ الخ) في دفع الاشكال (قوله اراد به ما قام بالغير) فحاصل التعليل انها تفيد صفة قائمة بمعنى اللفظ (قوله مايقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة الى اللفظ دون المعنى (قوله كان المراد الخ) ليصح التمثيل بليث واسد فانهما مترادفان (قوله المساواة الشاملة) اى المساواة في الصدق سواء اتحدا في المفهوم اولا كما قالوا الشيئية تساوى الوجود وعلى هذا يصح مقابلته بقوله او اعم او اخص بلا تكلف (قوله فان الاحد الخ) اى المراد من الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعنى اليوم اعم مطلقا منه (قوله ولما لم يستعمل الخ) عطف على قوله اذ لم يستعمل الخ مقدمة ثانية لاثبات عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط (قوله اوجب تنافرا) والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء (قوله الابعد التأويل الخ) فيقال في كل رجل جزئيات رجل او افراد رجل (قوله وذا لا يجوز) لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا ونوحا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الامر كله لله كذا في المغني (قوله كما تقرر في الميزان) من ان كلا سور الموجبة الكلية والمراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم اقول الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل قال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال ما حاصله ان لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شئ فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا في كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومعناها نحو كلهم قائم او قائمون فما ذكره الميزانيون مبنى على التسامح بناء على ان كلمة كل لما كانت في افادة الافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وان ما تستقل بافادته

(هي)

هى الاحاطة قالوا ان لفظة كل للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه ﴿ قوله نحو كوكب الخرقاء ﴾ اى كوكب المرأة الحمقاء وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهى القيظ ﴿ قوله بملابسة انها تشرع الخ ﴾ كما قال الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ❋ سهيل اذاعت غزلها فى القرائب

﴿ قوله لان الاضافة الخ ﴾ لان الاصل ان تكون للاختصاص ﴿ قوله لا تستلزم معهودية الفعل ﴾ ولذا قالوا انه فى حكم النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة ﴿ قوله انه مخالف الخ ﴾ لانه يدل على ان كلا من المضاف وذى اللام حقيقة فى الواحد المعين مجاز فيما سواه وما فى كتب البلاغة انه حقيقة فى الواحد المعين والجنس اما اشتراكا لفظيا كما هو المشهور او اشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكى ولو صرف النفى فى قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى القيد يعنى معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الاشارة الى واحد غير معين ارتفعت المخالفة لان استعماله فى واحد غير معين من حيث انه واحد من افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق فى المقيد ﴿ قوله لارادة نفس الجنس الخ ﴾ بان يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كما فى المعرفات ﴿ قوله لارادة تمام افراده ﴾ وذلك ان كان المراد الجنس من حيث التحقق ﴿ قوله وذلك بحسب القرائن ﴾ الا ان قرينة الاستغراق فى المقام الخطابى هو انتفاء قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا ﴿ قوله بعض المحققين ﴾ اراد به السيد السند قدس سره فى حواشى المطول ﴿ قوله بادنى عناية ﴾ بان يعنى بقوله المعين اعم من المفرد والجنس وبقوله بلا اشارة الى معين الاشارة الى غير معين ﴿ قوله او غير ذلك ﴾ اى للاستمرار وفيه خلاف الزمخشرى فانه يجوز ان تكون اضافته حينئذ معنوية لاشتماله على المضى واسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار ﴿ قوله وايضا ليس يجرى الخ ﴾ اى كما لا يجرى الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف فى الالفاظ المذكورة كذلك لا يجرى فى هذه الالفاظ ﴿ قوله ليكفيك ﴾ فى بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لما فى هذه الاسماء من المبالغة الزائدة على معانى الافعال وفى بعضها بدون اللام اكتفاء باصل المراد ﴿ قوله وكذا اخواته ﴾ فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشرعنى كذا اى احسبنى وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعا اذا اظهره وبينه وكفيك بتسكين الفاء اى حسبك ونهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك وناهيك من رجل ونهاك من رجل تأويله بجده وغنائه ينهاك عن طلب غيره كذا فى الصحاح ﴿ قوله نكرة ﴾ نحو رب شاة وسخلتها ﴿ قوله تعرف المضاف ﴾ لكون الغير معرفة نحو زيد وواحدامه ﴿ قوله مختصة بشئ ﴾ نحو رأيت رجلا هو واحدامه ﴿ قوله الا ان يكون للمضاف اليه الخ ﴾ فانه يتعرف غير

لانحصار الغيرية نحو عليك بالحركة غير السكون وكذلك فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصدت ذلك الشخص (قوله وقدح) القدح پيشتر زدن (قوله كما اشار الخ) فيه ان اشتراط القصد انما ذكره الشارح رحمه الله والرضى رحمه الله فى مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لاحاجة الى القصد (قوله معنى) اما اذا اتصف به لفظ نحو زيد الشجاع فلا تجوز الاضافة كما سيجئ (قوله فانه يجوز) فان المقصود منها المدح (قوله يعنى ان المقصود الخ) اندفع بهذه العناية ما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بما عداها فلا يكون تحصيلا للحاصل (قوله فيه ان المعرفة الخ) غرض الشارح رح ان الامثلة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة فى الشخص المعين وبعد العلمية ايضا مستعملة فى ذلك الشخص ففيه تعريف المعروف وذلك تحصيل الحاصل ولذا قال لزم تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بأنه يستفاد من قوله وبين جعلها علما اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعرف مدفوع بأنه مبنى على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير الترك دليلا على ضعف ايراد اللازم (قوله ابدا) غير مشروط بشرط (قوله لفظية ابدا) لانها تابعة للعمل (قوله ويضافان الخ) فاضافتهما اليه لفظية (قوله واضافتهما الى المفعول به الخ) خصهما بالذكر لانهما لا يضافان الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبها دون سائر معمولاتهما (قوله على الاولين) اى الحال او الاستقبال (قوله يحتملها او المعنوية) لاشتمال الاستمرار على الماضى والحال والاستقبال فاذا قصد المضى لم يعملا واذا قصد الحال والاستقبال عملا (قوله كما يأول القيد الخ) فى قوله « وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل » اغتدى بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل باق وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موقع الطير اينما وقعت بمنجرد اى بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيد الاوابد يقال للفرس الجواد قيد الاوابد اى الوحوش كأنه لسرعته قيد على رجلها الهيكل الفرس الطويل الضخم (قوله والعير الخ) فى قولهم هذه ناقة غير الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر اى عائرة فيها (قوله وتكون الاضافة الخ) وجريانه على الله على وجه البدل (قوله اى الاخفة الخ) يعنى ان التخفيف مستعمل فى الحال بالمصدر مجازا (قوله خرج به الخ) اى ليس هذا قيدا احترازيا حتى يستفاد منه ان المعنوية تفيد تخفيفا لا فى اللفظ (قوله او للتصريح بالمقابلة) او بمقابلته بالمعنوية بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا (قوله او للاحتراز الخ) عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود وما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فمدفوع اما الاول فان

(الخفة)

الخفة ليست ههنا الا بمعنى اسقاط شيء وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقرا الى السماع واما الثاني فلان المستثنى ماهو بعد الا فيكون المعنى افادتها مقصورة على التخفيف المخصوص لا تتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى ﴿ قوله بعد جعله مشبها الخ ﴾ بان اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار فضلة كالمفعول ﴿ قوله لا يخفى ان الخ ﴾ يعني ان مبنى البحث ليس ان المشار اليه اعني المجموع لا يستلزم مابعده بناء على ان انتفاء التخصيص لا مدخل له في الاستلزام حتى يندفع بما ذكره الشارح رحمه الله بل مبناه انه لا يصح البناء المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص ﴿ قوله لبناء لاحق على سابق الخ ﴾ اي بحسب نفس الامر ﴿ قوله واستدلال ﴾ اي بالنظر الى العلم ﴿ قوله او يرتكب مجاز ﴾ بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه لتلازم بينهما كما نسب القتيل الى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشاركهم في المنافع والمضار ﴿ قوله مذكور صريحا ﴾ اي قصدا بخلاف نفي افادة التعريف فانه مذكور تبعا فان المقصود اصالة في الاستثناء المفرغ الحكم على المستثنى ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد ان المذكور صريحا هو النفي والاثبات في المستثنى ضمني فيكون الامر في الذكر بالعكس ﴿ قوله ما عرضت الخ ﴾ وهو كونها مسقطة للتنوين ﴿ قوله يتوقف على ابطال دليل الخصم ﴾ اذا كان موجودا لئلا يعارض دليل اثبات المطلوب ﴿ قوله وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ﴾ حيث استدل بثبوته على بطلانه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الاضافة اندفعت المصادرة وما قيل انه لو قرأ ضعف من التضعيف اي من الفصحاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به مخالفة وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به اي بقول الاعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة فليس بشيء اما الاول فلانه موقوف على النقل من الفصحاء واما الثاني فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا ﴿ قوله مشهورة ﴾ الشارح رحمه الله يمنع شهرتها فلذا حكم بان لا نص في الجر وانما لم يجوز الشارح رحمه الله نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد احملا على المحل اكتفاء بقدر الحاجة ﴿ قوله عن الضمير العائد ﴾ اي الى الموصوف ﴿ قوله فتنصب ﴾ اشارة الى ان التمحل هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجر فان الجار متحقق فلا يرد ان تمحل التشبيه بالمفعول لازم في الجر ايضا على ما صرح به سابقا ﴿ قوله قياسا على المظهر ﴾ اي الضارب زيدا فانه يتعين فيه النصب ﴿ قوله واسند الجواز ﴾ اي جواز الجر في الضاربك ﴿ قوله او حاملهم الخ ﴾ ولا يخفى ما في توجيه المحشي رحمه الله من الاحتياج الى تقدير جوزوا وتأويل جاز به قبل الاحتياج فهو كنزع الخف قبل الوصول الى الماء ﴿ قوله للفعل المفهوم من جاز ﴾ فان الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز ﴿ قوله لم يحمل الضارب الخ ﴾ فانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا باللام كما في الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا

التقدير في وجه حمل الضاربك على ضاربك اشترا كهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك و ضاربك فانهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالاضافة فقول الشارح رحمه الله من غير اعتبار الخ خبر كون كل منهما كما في قوله محذوفا تنوينه في التقرير السابق و تعلقه بمحمل وهم ﴿ قوله وانما قلنا دون السابق الخ ﴾ اورد الشيخ الرضى هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حمل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على مجرد منها العلة في المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع المتنافيين لو لم يضف فليجز حمل اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان التخفيف في باب ضاربك زيد شرطا كيف يمكن حمل الضارب زيد عليه واشار المحشى رحمه الله بقوله فان التخفيف في بابه منظور فيه ﴿ قوله مما يتنافيان ﴾ لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف و لم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا و منفصلا و ما قيل منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين و في المضاف اليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد و ضارب زيد فليس بشئ لان التخفيف المعتبر في الاضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منحصر في حذف التنوين و حذف النون و حذف الضمير لا رابع و التخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه و حينئذ نسبة الضارب زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان اضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما في اللباب و في ضوء المصباح وانما ساغ الضاربه و الضاربك لانه في الاصل الضارب اياك و الضارب اياه فلما اضيف حصل التخفيف ﴿ قوله بخلاف باب ضارب زيد ﴾ اى ما فيه الاضافة الى مظهر ﴿ قوله فان التخفيف منظور فيه ﴾ فلا يمكن حمل الضارب زيد عليه ﴿ قوله يرد على هذا التقرير الخ ﴾ اى السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة ﴿ قوله قلت لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا القول ﴾ اى بالاضافة في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه الخ على هذا التقرير نقلا لكلام القول ويؤيده ان الشارح رحمه الله نسب الحمل المذكور الى القوم وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل و قياسه على الضاربا زيد و الضاربوا زيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثانى هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالحق ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في العباب بان الاضافة في ضاربك لازمة لئلا

يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيدا وقال في الايضاح ان لاسم الفاعل من الضمير المتصل شأنا ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها (قوله بأن التنوين قدر الخ) لان المنافي للتنوين اما اللام واما الاضافة وكلاهما مفقودان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين لفظا لاشعاره بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر (قوله كما في حواج بيت الله) فيه ان دليل التقدير في حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسرة فانها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة (قوله لا يجوز الضاربك الخ) لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول (قوله لان الضاربك الخ) يعني ان ههنا شبها اتم من شبهه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول (قوله من جانب المضاف) بحذف التنوين ومن جانب المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة (قوله للتخفيف) فالمعنى على الصفتية اختيرت الاضافة لفائدة التخفيف والتعريف او التخصيص (قوله بخلاف حسن الوجه) فان حسن الوجه لم يفد شيئا من التعريف او التخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير (قوله سيف شجاع) اي سيف رجل شجاع (قوله حاصل الخ) هذا سهو لان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر والصواب ما قال الشيخ الرضي ما حاصله الخ وكأنه كان في نسخة المحشي سقط من قلم الناسخ (قوله تلك الامثلة) اي اضافة تلك الامثلة الاربعة كاضافة هذه الامثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب (قوله اراد المشابهة الخ) اي ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون بحسب الصدق بل المعنى اللغوي اي الشمول اي شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين (قوله وتبعه الشارح الرضي) وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة (قوله اي ذاته وشخصه) وانما عبروا عن الذات بلفظ الحي توغلا في المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكأنك قلت فعله ذاته وهو حي موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا في التأكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا (قوله واسم السلام عليكما) في قوله « الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر » (قوله لم يجعل الضمير الخ) مع قربه (قوله دون المضاف اليه) فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة (قوله اعلم ان الشيء بمعنى الخ) بيان لاحتمالات اضافة العين الى شيء وتعيين للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترقب (قوله لشموله كل مفهوم) اي لشمول الشيء حينئذ كل مفهوم حتى نفسه ومقابله

ضرورة ان مفهوم الشيء واللاشيء موجود في الذهن فلا تكون العين اعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ماقيل يزيل الخفا صحة عين اللاشيء فانه انما يزيل الخفا عن هذه الاضافة لتحقق العين في الشيء بدون اللاشيء دون اضافة الى الشيء اذ لامفهوم يصدق عليه العين بدون الشيء وفساد ماقيل تفصيلا ان اللام الجنسي في الشيء اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لاتصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ﴿قوله اى وقتا صاحب هذا الاسم﴾ فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف ﴿قوله وذات صباح الخ﴾ الاولى ان يمثل بذات يوم على مافي الرضي ليكون اشارة الى اختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر في استعمالهم ﴿قوله مايشرب في الصباح﴾ وليس بزمان حتى يكون من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال ﴿قوله يغني غناء الاسم﴾ الاغناء بمعنى بي نياز ساختن والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا مطلقا ﴿قوله على سبيل الاتباع﴾ وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن وبسن منصوبا او مرفوعا بتقدير المبتدأ وبتقدير اعني ﴿قوله فان من عزبز﴾ اى مما قيل في المثل هذا ﴿قوله من جنس الحركة﴾ ولذا ناب عن الحركة في الاعراب ﴿قوله للالتباس﴾ اى التباس الرفع بغيره نحو مسلمي ﴿قوله لايوجب القلب عند الجميع﴾ اى عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا للمنفي والاظهر مافي الرضي لاموجب عندهم ايضا ﴿قوله ولايترك الخ﴾ الاترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا ﴿قوله لي﴾ جميع الوى كحمر واحمر والالوى الرجل المجتنب المفرد لايزال كذلك وذنب الوى معطوف خلقة كذنب العنز كذا في الصحاح ﴿قوله كذا ذكره في الحوالة﴾ اشار الى ضعف القول بالضعف لانه من القرآآت السبع التي يستشهد بها ولا يستشهد عليها ﴿قوله لعله الخ﴾ فيه اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة لفن العربية وقيل قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ماورد كما صرح به الشارح رحمه الله وفيه انه مع عدم اطراده في قوله اخوك وابوك في بيان انواع الاعراب وفي قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل اخ وان الشائع تقديم مافيه المخالفة ردا على الخصم واقول وجه التقديم ان اخا اكثر استعمالا لانه يجئ فيه الاربعة التي تجئ في اب مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم القصر ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه وهو جعله كدلو ﴿قوله﴾ واما على ظاهر الخ﴾ انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح رحمه الله بيان حاصل المعنى لاتقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر ﴿قوله فيكون﴾ عطف فعلية على اسمية وهو مما اختلف في جوازه ﴿قوله ومعنى ارى اظن﴾ فان مجهوله يستعمل

(بمعنى)

بمعنى الظن وابى مالك ذوالجا زيدار مفعول ارى وابى قسم معترض بينهما يخاطب نفسه فيقول قدر الله وقضاؤه انزلك هذا الموضع وقد اعلم ان ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترتحل عنه عن قريب واقسم بابى على ذلك كذا فى شرح المفصل ويعلم منه ان ارى بصيغة المعلوم بمعنى العلم ﴿ قوله الان يحذف مضاف ﴾ فيقال اصله حم امرأتك ﴿ قوله فاندفع الاعتراض ﴾ لكن بقى توهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة ﴿ قوله مفتوح العين ﴾ فكان قياسها حالة الافراد ان تكون مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها بالحروف حملوها فى ترك القصر حالة الافراد على حالة الاضافة ﴿ قوله فلم يسمع فيه اهناء ﴾ وحكى ابن يعيش اهناء ﴿ قوله كتمرات ﴾ فانها بتحريك العين جمع تمرة بسكونها على خلاف القياس فيجوز ان يكون هنوات مثلها ﴿ قوله عوضت الميم من الواو ﴾ لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة ﴿ قوله عند جريان الاعراب عليه ﴾ فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف اللازم وبقى الكلمة على حرف واحد ﴿ قوله التابعة للحركات الاعرابية ﴾ اى يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر ﴿ قوله كوشاء ﴾ فى بعض النسخ بالواو كسماء اسم من اوشى الرجل اذا كثر ماله وفى بعضها بالراء ككساء هو الحبل ﴿ قوله مثناها ﴾ اى مثنى ذات ذواتا بحذف النون لانها لاتستعمل الامضافة وجمعها ذوات ﴿ قوله عينها ﴾ اى عين ذوات ﴿ قوله باب الطى ﴾ اى ماعينه واو ولامه ياء اكثر مما عينه ولامه واو ﴿ قوله لقلبت فى المؤنث ﴾ فقيل ذية كما قيل فى طوية طية ﴿ قوله لما مر ﴾ من ان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال ﴿ قوله الشيخ الرضى رحمه الله ﴾ هذا وجه آخر لاختصاص ذو بالمظهر لايحتاج فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف اسماء الاجناس ﴿ قوله ولما كان جنس المضمرات الخ ﴾ لما كان ماذكره سابقا غير كاف للمصنف لجريانه فى المضمرات والاعلام ضم هذه المقدمة لاتمام الدليل وابقاء الفارق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاصله ان جنسهما كله لايقع صفة فلم يتوصل بذو شئ من افرادهما بخلاف اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفة كالمشتقات وبعضها لايقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا فى الوصف به بذو ليكون باب اسماء الاجناس على وتيرة واحدة ﴿ قوله وايضا لو حذف الخ ﴾ وجه ثان للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز فى السعة فلو توصل بذو فى الوصف بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف به فى الجملة ﴿ قوله وذويه ﴾ ان اصحابه ﴿ قوله ان المناسب للمقام ﴾ لان المقام بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها الى ضمير المتكلم ﴿ قوله الى نوعه ﴾ وهو المضمر مطلقا ﴿ قوله الى جنسه ﴾ وهو غير اسم الجنس ﴿ قوله نحو ولكنى الخ ﴾ اوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى

اريد به الذوينا البيت للكميت ﴿ قوله الذوينا ﴾ يعنى به الاذواء وهم ملوك اليمن من قضاعة بذى يزن وذى جدن وذى نواس وذى اصبح وذى الكلاع وهم التبابعة ذكره الجوهرى ﴿ قوله وكذا الفاعلة الخ ﴾ وهذا الجمع مطرد فى جميع صيغ الفاعلة الصفتية ولا يجئ فى الفاعل الوصفى ﴿ قوله لبيان الحال ﴾ كما يشير اليه قوله كان فى الرتبة منه ﴿ قوله لا للتصيير ﴾ اذ لا معنى للتصيير ههنا والفاء فى فقوله لمجرد التراخى فى البيان وليس تفريعا على ماسبق اذ لا دخل للتفسير المذكور فى نفى التصيير فانه متى لوحظت الثانية مثلا مع متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما انها متى لوحظت مع الصفة الاولى والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة ﴿ قوله وعلى القولين الخ ﴾ يعنى ان ثان سواء اريد منه الثانى فى المرتبة او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك فى الذكر فيخرج عنه المعطوف المتقدم الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون الذكرية فما قيل بعد التصريح ان المراد الثانوية فى الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليه ورحمه الله السلام فقد غفل اشد الغفلة عن المرام ﴿ قوله مع انهما متغايران الخ ﴾ يعنى ان قول المصنف رحمه الله باعراب سابقه كما يفيد اتحاد الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصا ايضا ضرورة امتناع قيام اعراب واحد بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير فى اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقيم مجموع المكررتين مقام كلمة واحدة واجرى اعرابها على كل واحدة منهما انه يصدق على الكلمة الثانية انه ثان فى الذكر متحد اعرابه سابقة بالجنس مغاير له بالشخص لعدم التغاير بين الاعرابين فى قصد المتكلم بل فى اللفظ بناء على تعدده ﴿ قوله اى المقتضى للاعراب ﴾ اى المراد من الجهة المقتضى فلا يضر اختلافهما من جهة المتبوعية والتابعة والاعراب والبناء وغير ذلك ﴿ قوله شخصية ﴾ بناء على ان الوحدة الكاملة ﴿ قوله نوعا ﴾ وهو المفعولية لا شخصا لان مفعولية الاول غير مفعولية الثانى فان الاول مسند اليه لا الثانى ﴿ قوله اللهم الا ان يراد الخ ﴾ وحينئذ يشمل الصفة المادحة والذامة والتى للترحم والتأكيد لاتحاد الكل مع المتبوع وكذا عطف البيان والتأكيد اللفظى والمعنوى واما المعطوف بالحرف فمعيته مع المعطوف عليه فى الانتساب اليه ظاهرة واتمال اللهم لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله ﴿ قوله وكذا لفظة التوابع ﴾ لان الظاهر ان التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقديره لفظ هو عائد الى التابع فتكلف بشيع ﴿ قوله مقحمتان ﴾ اى داخلتان فى غير محلهما ﴿ قوله لبيان الجمع والمنع ﴾ اى جامعية التعريف ومانعيته فلفظ الجمع يفيد ان جميع افراد المحدود يصدق عليها الحد فيكون جامعا ولفظ يفيد ان جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه الذى ذكره الشارح رحمه الله فانه حمل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام فى التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الانحصار ولذا قال كالمنصوص

(عليه)

عليه ولعله اكتفى بذلك لان الاقحام بقدر الضرورة والمحشى رحمه الله قصد التنصيص على الجامعية والمانعية معا فاختار اقحامهما (قوله او فر متابعة) فانه تبع المنعوت فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع (قوله اى على حالة الخ) اى ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على حاصل فى متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على امر حاصل فى المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يلاحظ فى حصوله امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقه فان الحسن وان كان حاصلا فى الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل فى زيد (قوله جعلوه) اى لفظ مطلقا صفة الحصول فالمعنى ما يدل على معنى حاصل فى متبوعه حصولا مطلقا اى غير مقيد بزمان نسبة شئ الى المتبوع او نسبته الى شئ (قوله انه لدفع توهم الخ) فالقيد احتياطى لا احترازى (قوله لاخراج التأكيد الخ) يعنى ان سائر التوابع سوى التأكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى فى متبوعه والتأكيد بكل خارج بقوله مطلقا (قوله ولا يخفى الخ) اى على تقدير جعله صفة للحصول تبقى هذه الامثلة داخلة فى التعريف لكونها دالة على معنى فى متبوعه مطلقا غير مقيد بحال النسبة (قوله واما اعتبار قيد الحيثية الخ) بان يقال ما يدل على معنى فى متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول فى المتبوع ايضا مدلولا له فتخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على معان حاصلة فى متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها (قوله وهو ان يكون مذكورا الخ) لا يخفى ان ههنا طريقين لاخراج الامثلة احدهما اعتبار الحيثية والثانى ان المراد بقوله تابع يدل انه ذكر ليدل على معنى كما نقله العلامة فى شرح المفتاح عن المصنف رحمه الله والمحشى خلط بين الطريقين اللهم الا ان يقال ان قوله وهو ان يكون الخ بيانا لحاصل اعتبار الحيثية وليس مقصوده الاشارة الى تقدير ذكره واللام للغرض (قوله للتعميم) اى الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد (قوله والفرق بين الخ) لان الايضاح يستدعى سبق الابهام والتقرير يقتضى عدمه (قوله ولم يذكرها) داخل تحت مقول قيل اى لم يذكر المصنف رحمه الله الكاشفة (قوله وههنا بحث الخ) اى فى قولهم وقد يكون النعت للكشف وليس هذا بحثا على ما قيل كما لا يخفى (قوله وليس كاشفا) اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد (قوله كل من تلك الخ) منع لقوله وليس كاشفا (قوله لانه مساو للجسم الخ) فيه بحث لان الجسم عند الاشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساوله والعريض والعميق ليس بمساوله كيف والعريض اخص من الطويل والعميق اخص من العريض فمساواته لاحدهما تبطل مساواته للآخر (قوله لان المجموع معرف) ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعرة فممنوع لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا ينفع لان الاعتراض مبنى على رأيهم الا ان يقال المراد

ان المجموع معرف فى قصد المتكلم لكن فيه خفأ والجواب ان هذا المثال للكاشفة انما هو على رأى المعتزلة المعتبرين فى الجسم تقاطع الابعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع (قوله لا يجرى فى مثل الخ) لعدم كون كل واحد منهما مساويا للانسان (قوله فالاظهر الخ) لك ان تقول ان النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق (قوله ان المجموع نعت واحد) كأنه قيل الذاهب الى الجهات الثلاث (قوله حاصل كلام المصنف رح) اى ما ذكره الشارح رح من ان اشتراط الاشتقاق فى النعت كما توهم كثير من النحاة منشأه غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف رحمه الله والشيخ الرضى رحمه الله صرح بانه مذهب جمهور النحاة (قوله وفى الفرق نظر) باشتراط الاشتقاق فى النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا فى الرضى ويرد عليه ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط بل على عدم الاستحسان (قوله ولا يخفى الخ) يعنى ان ذكر مثال تميمى واى الرجل فى هذا المقام ليس بوجه لانهما فى قوة المشتق فان معناهما منسوب الى تميم وكامل فى الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى فى المعنى المتبوع فما قيل بناء الرد على انه لا داعى لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد ما ذكره المحشى رحمه الله ليس بشئ (قوله متعلق بقوله الخ) وليس ظرفا لقوله ولا فصل (قوله والوضع الخ) يعنى انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة وترك التوجيه الثانى الذى ذكره السيد قدس سره فى حواشى الرضى من انه اراد بالوضع الوضع فى التركيب والاستعمال لانه خلاف المتبادر من لفظ الوضع (قوله بناء الخ) يعنى ان اربع مستعمل فى المعدود اى ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة (قوله المراد الخ) فقول الشارح رحمه الله الدلالة تفسير لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الشارح رحمه الله مبنى على حذف المضاف اى لغرض دلالة المعنى اى الدلالة عليه لان السابق الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحينئذ يكون قول المحشى رحمه الله والمراد الخ توجيها للمتن لا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله لينص الخ) فان الغرض لا يكون موضوعا له بل مترتبا عليه (قوله انت الرجل كل الرجل) فاللام للجنس ولفظ كل لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع اى انت مجموع افراد جنس الرجل (قوله نحو مررت بزيد الرجل) اى الكامل فى الرجولية (قوله ذلك) اى عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل مجازى مختص بها اذا جعلته صفة لاسم الاشارة (قوله ان قيل الخ) يعنى انه قد ظهر من ذلك انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل فى الجنس لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناها الحقيقى (قوله ولهذا) اى لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة (قوله واما قولك الخ) يعنى ان ذكر

(الموصوف)

الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهى جعله حاضرا شاهدا (قوله قال الشيخ الرضى الخ) تعيين للمواضع التى يقع اسم الاشارة صفة فيها والتى لا يقع (قوله اخص) فيما اذا كان علما او مضافا الى المضمر او الى العلم (قوله او مساو) فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة (قوله لا يقصد) فسر عدم الدلالة بعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة دائما الا انه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار اليه (قوله الامعرفا باللام الخ) نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى (قوله لعدم الاشارة الخ) يعنى ان المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها والجملة من حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان كانت لافادة نسبة مجهولة لكن اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها عند المخاطب لان كونها معلومة لا يستلزم وجود الاشارة فيها الى المعلومية فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن الاشارة فيها الى المعلومية (قوله من اقسام الذات والاسم) الظاهر ترك لفظ الذات الا انه وقع فى الرضى لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها كما قال السيد السند قدس سره اراد بالذات الاسماء التى مدلولاتها مستقلة (قوله قد سوى الخ) تأييد لما يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله قال الرضى كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكتفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك (قوله لعل وجهه) اى وجه المشهور (قوله وذلك فى الطلبية الخ) اى ذلك التأويل فى الجملة الطلبية وهى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والترجى والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال فى كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة (قوله جاؤا الخ) اى قول الزاجر قبله

مازلت اسعى معهم واختبط * حتى اذا جن الظلام واختلط

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اى مقول عنه هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة مذق اللبن بالماء يمذقه من جه يشكو قوما فيقول لم ازل النهار كنت اسعى معهم واتبعهم واسألهم شيئا حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب لانه بلونه يحمل رائيه على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بالزرقة واللبن اذا كثر ماؤه بصير ازرق كذا فى شرح ابيات الايضاح ومن هذا تبين عدم

اختصاص الوصف بالانشاء بالجمل المحكية حقيقة كما وهم بل يكفيه ان يكون من شأنه ان يحكى ويقال وقد نص الشريف بذلك فى حواشى المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله اى مستحق لان يؤمر به وماقيل هنالك تأويل قريب بان يقال زيدا اضربه فى تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف ففيه ان هذا التأويل ذكر السيد الشريف قدس سره فى حواشى المطول لكن الحكم بقربه وهم لان الطلب الذى هو مدلول الامر آلة لملاحظة المطلوب والمحكوم به لابد من ملاحظته قصدا ليصح جعله محكوما به فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل (قوله كما يكون الخ) اى مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك (قوله وجدت الخ) اى ان جعلته بمعنى اصبت فالجملة الطلبية حال وان جعلته بمعنى علمت فهى مفعول ثان هذا قول ابى الدرداء اخبر اى جرب من خبره اذا جربه وتقله جواب لامر واصله تقليه من قلاه يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم والهاء للسكت والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول اى جربهم تقلهم لانهم عند التجربة يستحقون ان يبغضوا لسوء اخلاقهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام على رضى الله عنه وقيل من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وقيل قال المأمون لولا ان عليا رضى الله عنه قال ذلك لقلت اقل تخبره كذا فى شرح ابيات المفصل (قوله وفى الملازمة مناقشة الخ) مدفوعة بما فى الرضى من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير (قوله او ماله ربط) فان الضرب فى المثال المذكور حالة زيد وله ربط بأب الرجل باعتبار وقوعه عليه فى حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما (قوله كوصف الخ) فى قوله تعالى من نطفة امشاج (قوله مشيج) مشج بمشج خلط وشئ مشيج كقتيل وسبب وكتف فى لغية جمعه امشاج ونطفة امشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا فى القاموس فيلزم ان يكون حالة الموصوف (قوله تمحلا) لان الضمير عبارة عنه التمحل حيله كردن (قوله لان الالف والواو الخ) فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تمحل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك فى الصفة ومعنى قوله فانهما علامتان قطعا انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل فانهما فيه فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف فى رسالته الحرفية الفارسة وماقيل ان الالف التى يلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم ان للماضى والمضارع اربع عشرة صيغة نعم ان تغير الصيغة حاصل فى الفعل بسبب الفاعل (قوله فى الاغلب) احتراز عن اسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل اسروا والواو علامة الجمع (قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية الخ) بانه فى جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعها لها او للمفهوم الكلى فباعتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والخطاب

والغيبة ولعدم استعمالها فى المفهوم الكلى لا يكون فيها معنى الوصفية (قوله والاولى ان يقال الخ) فى كلام الشارح رحمه الله اشارة الى ان هذا التعليل اولى لانه مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضى وانما كان اولى لسلامته عن المناقشة (قوله والحمل على الخصوص الخ) على ماقيل ان الموصوف انما يكون اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشئ موصوفا (قوله لا يصح بناء قوله الخ) فان العالم فى جاء الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين (قوله بان اسم الاشارة الخ) فيمكن اجراؤه مجرى الضمير فى اعتبار الاستخدام لكن فى وقوعه فى الاستعمال بحث (قوله ظاهر) اذ لا اشتباه فيه ايضا لان اعتبار المرجع معد بمنزلة وضع اليد على شئ اريد تعيينه (قوله والعين) على ماهو اصل اسم الاشارة من كون المشار اليه مشاهدا (قوله سواء) منصوب على الحال (قوله لانه يكتسب) جملة مستأنفة لتعليل الاستواء (قوله فسره بالمماثلة الخ) يدل عليه قوله لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف والتعميم المماثل للموصول (قوله ذات المثل) اى ما يصدق عليها المثل فى التعريف (قوله ليس فيه كثير فائدة) لانه لا يعلم بدون التعيين ما يصح وصف ذى اللام به ومالا يصح وان علم الفائدة الكلية (قوله جعل الاضافة) اى اضافة لفظ المثل الى الضمير (قوله واشارة الخ) عطف تفسير لقوله عهدية الخ (قوله وهو ان الموصول الخ) مع ان مماثل ذى اللام الموصول مطلقا (قوله جاز ان يكون البيان غير تام) موهما بجواز وصف ذى اللام بمن وما واى (قوله يبقى استدراكا الخ) لان المضاف الى مثله مساو فى التعريف لذى اللام فهو داخل فى مثله (قوله والشارحون) عطف على فاعل قوله فسره (قوله وفيه تأمل) لان التعريف الذى يفيده الذى ضرب احضاره بالصلة فى ذهن المخاطب ومعلوميته اياه باتصافه بمفهومها والتعريف الذى يفيده الضارب اذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته اياها فى نفسها (قوله حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز انحطاطه كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير او اسم الاشارة مثلا لجواز انحطاطه الى مرتبة المضمر واسم الاشارة اعنى مرتبة ذى اللام فيكون الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل (قوله بدليل الاشارة والمرور) والا لم يشمل الملك الجن لكنهما ليسا بمشار اليه ولا يقع المرور ملتبسا بهما (قوله بعطف النسق) فى التاج النسق بسكون السين ترتيب كردن من حد نصر (قوله فى صدقه على الخ) اذ ليس كل واحد من السقف والجدران مقصودا بالنسبة الى البيت يمكن ان يقال ان التقدير مجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مقصود بالنسبة الى الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اجرى الاعراب على كل منهما (قوله فان اخوك الخ) يعنى ان اخوك مقصود بنسبة المجئ فى الجملة الاولى وزيد مقصود

بتسببه في الجملة المعطوفة فيفيد ان اخوك مقصود بنسبة المجئ مع متبوعه لكن اخوك ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الذي فيه متبوعه بل المقصود فيه اخوك وزيد مقصود في كلام آخر اعني الجملة المعطوفة ولو قال بدل زيد متبوعه لكان اظهر (قوله اي لم يقع غلط الخ) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا للاشارة الى ان التأكيد يفيد التخصيص في الاثبات دون الثبوت (قوله لم يقع غلط) بسبب سهو او نسيان في التأكيد اللفظي (قوله ولا مجاز في النسبة) في التأكيد المعنوي فيما عدا لفظة كل (قوله او ان المذكور) اي في لفظة كل (قوله ولا شك الخ) مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد اعتبار ماعطف على تبين والمراد بالتبيين في قوله اذا بينت ما يشمل الايضاح ايضا بخلاف ماسبق (قوله والبيان فرعه) فتكون التوابع الثلاثة غير مقصودة بالنسبة (قوله ولا شبهة الخ) لان منشأ ذكر المبدل منه الغلط على الانحاء الثلاثة (قوله فيدخل الخ) وبالجملة لا فرق بين قولك جاء زيد حماره وجاء زيد على حماره في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل حماره في احدهما مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم (قوله مقصودين باصل النسبة) وخرج به بدل الغلط باقسامه اذ ليس المبدل مقصودا باصل النسبة اصلا (قوله فباعتبار اصل النسبة) القيود في الاثبات تكون للخروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره في كتبه وههنا كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة المكيفة بالايجاب والسلب باقيا على ذلك القصد وحينئذ يخرج عنها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ماذكر صار عما ما فيفيد الدخول (قوله كما مر نظير ذلك الخ) من ان قوله ليدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لافادة التوضيح ولبيان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه (قوله نحو قولك الخ) فان تأنيث الفعل واجب في المثال الاول والنون واجب في الثاني حذف طلبا للاختصار (قوله حيث قال اكد) يعني جعل اكد جزاء للشرط فيفيد لزوم التأكيد للعطف المذكور (قوله يأبى ذلك ماذكره الخ) فانه يدل على ان العطف على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز (قوله اذ يمكن استئناف الخ) يعني يمكن ان تعتبر الملابسة التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملابسة واحدة متعلقة بالمخاطب وبزيد (قوله اجتلابه) كاجتلابه لصحة العطف (قوله ليس باقل الخ) والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها (قوله وبقوله تعالى تساءلون به الخ) في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام تساءلون اصله تتساءلون ادغمت التاء في السين وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية والمعنى اتقوا الله الذي تساءلون به بعضكم بعضا الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا الله والارحام او على عطفه على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمروا والجر على عطف الظاهر

(على)

على المضمر المجرور (قوله فى الاختيار) اى فى سعة الكلام وهو النثر (قوله الا فى نحو الله لافعلن) لكثرة الاستعمال (قوله انه معطوف الخ) لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة (قوله لان ماقبله الخ) وهو امر (قوله لم يصح الخ) حتى لا يكون قسم السؤال واجيب بانه ليس قسم السؤال والتقدير والارحام انه مطلع على ماتفعلون ولا يخفى ضعفه كالثانى (قوله وفيه انه انما يصح الخ) لان حاصله ان قراءة حمزة بالجر مبنية على مذهبه وهو انما يصح اذا جوزان يكون فى القراآت السبع ماهو قياسى وليس بمتواتر لكن الصحيح ان القراآت السبع كلها متواتر فيماليس من قبيل الاداء كالمد وتخفيف الهمزة ونحوهما مما لا يختلف به خطوط المصاحف والمعنى كما فى شرح مختصر الاصول ومانحن فيه من هذا القبيل لاختلاف المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد وقتادة والاعمش كما فى شرح الشاطبية (قوله الظاهر ليقوى) اذ هو معطوف على ليخرج (قوله فى كونه الخ) لعل الشارح رح اراد بالاحوال العارضة له فى نفسه ان لا يكون بالنظر الى ماقبله بخصوصه كما يدل عليه السياق (قوله الاعراب كذلك) اذا لدخيل فيه مطلق العلم (قوله انهم جعلوا الخ) ان اريد بالشذوذ نكارة الضمير لانه اعرف المعارف فهما جواب واحد وان اريد شذوذ اضافة رب الى المعرفة فهما جوابان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة القياس فعلى الاول مخالفة قياس الضمير وعلى الثانى مخالفة كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (قوله واعترض الخ) يعنى ان القوم انما قالوا بنكارة الضمير على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للضرورة واما اذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارته بل هو معرفة لكونه دالا على امر معلوم للسامع وان كان مرجعه نكرة وبهذا ظهر ان ماذكره المحشى رحمه الله بقوله ويمكن ان يجاب الخ غير مفيد لان مقصود المعترض ان قولهم والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة وسخلتها بناء على ماذهبوا اليه من ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة (قوله لانه حينئذ فى قوة الفعلية) لاشتماله على الاسناد التام فكأنه لاذهب عمرو بخلاف الصفة المسندة الى فاعلها فانها فى حكم المفرد (قوله نحو لقيته فاكرمه) فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب (قوله كالفاء الناصبة للمضارع) نحو زرنى فاكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فاكرام منى (قوله متعلقة بها) سواء كان مضمون الاولى مسببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب اولا كما فى المثال الذى يأتى (قوله لمطلق الجمع) لا دلالة فيه على الافتراق وغيره (قوله لم يجز ذلك) اى تجرد احدى الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذى قام وقعدت هند زيد (قوله مناف للمقدم) لان الجواز ينافى وقوع العطف (قوله وان لفظة الخ) اى لا وجه لاستعمال اذا والماضى ههنا لدلالتها على التحقق (قوله لكن يتجه الخ) واجيب بان عدم الجواز علة لجواب اقيم مقامه والتقدير

اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فلتجتنب عنه لانه لم يجز ولا يخفى ضعفه (قوله اتفاقا) من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز (قوله كالجار) لقيامه فى العمل (قوله وهو الضابطة المذكورة) بقوله اذا تقدم المجرور الخ (قوله نسب المخالفه) فى عدم الجواز فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك لانه موافق لسيبويه فى عدم الجواز مطلقا (قوله لان المتقدمين يجوزون الخ) فلا يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور (قوله قاصر عن الضابطة) لانه لا يفهم مبنى تعميم التأخر المنصوب والمرفوع ولا كون الاتيان بالمعطوف بذلك الترتيب ولانه يدخل فيها الصورة الممتنعة بالاتفاق (قوله فانه يتبدل الخ) يعنى ان قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فى جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعنى عدم الجواز مع المخالفة فى نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفى اثبات فيفيد تبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاؤه بجزئيه فلا يرد انه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز (قوله فانه لا يستثنى) يعنى ان قبله خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا فى الحكم المذكور فلا يرد ان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز مع مخالفة الفراء فى جميع الصور الا فى هذه لا يفيد ماهو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز فى جميع الصور وانتفاء مخالفة القراءة (قوله جاء بالهمزة وبالواو) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق وقوله ولا تحسبن الخ على قراءة الخطاب (قوله اى حاله وشأنه الخ) واعلم ان التأكيد هو ماذكر لتقرير المتبوع وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه لاعادة المتبوع بلفظه او بغير لفظه فيفيد تقريره قطعا ولذا عرفه فى اللباب بما يعاد فيه ذكر الشئ وقال علماء المعانى فائدته تقرير المحكوم عليه وتحقيق مفهومه وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما المعطوف فظاهر واما البدل فلان ذكره يكون مقصودا بالنسبة لا للتقرير وان افاد بدل الكل تقرير المتبوع واما الصفة فلان ذكرها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها التقرير فى الموضحة لاستلزام التوضيح التقرير وفى المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها وبهذا ظهر الفرق بين الهين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثانى تأكيدا وكذا عطف البيان لان ذكره للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا والمصنف رحمه الله لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكر غير التعريف وزاد قوله فى النسبة او الشمول لاخراجه وقال عطف البيان لتقرر امر متبوعه لكن لا فى النسبة او الشمول واختلف الشارحون فى تفسيره فقال بعضهم معناه تابع يقرر معنى المتبوع فى النسبة او فى الشمول وقوله فى النسبة او الشمول يخرج منه عطف البيان لانه لم يؤت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه فى نفسه لانه اذا قيل جاءنى ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة المجئ الى ابى محمد الذى هو عبد الله لا الذى هو غيره ولا يدل

على ان نسبة المجيء اليد لا الى متعلقه بخلاف التأكيد انتهى وعلى هذا قوله فى النسبة متعلق بيقرر اى يقرر معنى المتبوع فى حق النسبة او الشمول لا فى نفسه وقال بعضهم المراد بالامر الحال والصفة وقوله فى النسبة متعلق بالامر بيان له فظرفيتها له ظرفية الكلى لجزئيه فالمعنى تابع يقرر حال المتبوع فى باب النسبة اى كونه منسوبا او منسوبا اليه وحينئذ يكون قوله فى النسبة او الشمول تمييزا بحسب المعنى كأنه قيل يقرر امرا هو النسبة او الشمول وهذان التوجيهان للتعريف مأخوذان مما وقع فى شرح المصنف رح فى جواب الاعتراض بان واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تأكيدا حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحده لا تدل على ان معنى المتبوع النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى فان الجواب الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبوع والثانى على انه اراد به نفس النسبة او الشمول (قوله فقوله امر المتبوع الخ) اى الامر الذى هو النسبة او الشمول كما ان الشان فى قولك هو العلو والفقر والظرفية ظرفية الكلى للجزئى والباب الخصلة والبابات الوجوه قال ابن السكيت الباب عند العرب هو الوجه ويراد بها النوع كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من فتح بابا من العلم اى نوعا كذا فى العينى شرح البخارى (قوله انه تمييز بحسب المعنى) لا بحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا بمن او بالاضافة فباعتباره متعلق بامر حال منه (قوله أو عن الذات المقدرة) اى فى الاضافة كأنه قيل يقرر امر شىء من المتبوع وهو النسبة او الشمول (قوله اى الحالة المفهومة منه الخ) لا يخفى ان مبنى التوجيه الذى ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوبا اليه ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر الظرفية بكونها من باب النسبة او الشمول وقد صرح بذلك فى الرضى فلا معنى للتقييد بقوله المفهومة منه وتمثيله بقوله كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه مفهوم من زيد (قوله فقلت نفسه الخ) فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم الغلط فى تلفظ زيد (قوله الصورة الاولى) اعنى دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله بنفسه لانه ليس صريح اللفظ الاول حتى يندفع به غفلته عن سماعه (قوله لا باعتبار نسبة الفعل) اى الى شىء بل باعتبار اتصاف شىء بهذه المعانى فى نفسه (قوله اضافوا الالفاظ الدالة عليها) اى على تلك المعانى الى الشىء الذى قصد نسبة الفعل للشىء (قوله لا يجئ) بيان لوجه المماثلة (قوله على رأى الخليل) حيث قال ان السبب الثانى فى اجمع انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم اجمع اجمعهم دون رأى من قال ان فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف (قوله على قلة) كجاءتنى القبيلة جمعاء او القبائل جمع (قوله فانه يؤكدبها الخ) فيقال رأيته عينه وبعينه (قوله وبعضها) اى بعض هذه الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجئ الا منصوبا (قوله مرة) تأكيدا اومرة حالا والمعنى واحد (قوله بخلاف الوصف) فانه لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية

الورود فاذا قصدت الوصف لم يكن فى هذه الفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع و المصاحب (قوله لكن فى اخراج الخ) بخلاف بدل البعض و الاشتمال فانهما لا يفيد ان تقرير المتبوع بل تقرير البدل حيث اشتمل المبدل منه عليه اجمالا ثم ذكر تفصيلا (قوله ان يقال فى الكشف و التوكيد) اى ان افادة الصفة الكاشفة و المؤكدة للتقرير ليست بالوضع (قوله فى الثلاثة) اى الموضحة و الكاشفة و المؤكدة (قوله لانها لا تقرر الخ) لانها انما تدل على معنى فى المتبوع واما ان النسبة الى المتبوع نفسه لا الى متعلقه فلا لما عرفت من انه لا ينظر فى الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع (قوله بان المدلول) اعم من المطابقى و التضمنى و الالتزامى و لا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابقى منه (قوله و ان اجمعون الخ) اى لو خص المدلول بالمطابقى يخرج عن التعريف و فى بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا و هو مخالف لما فى الرضى (قوله لان كونهم الخ) يعنى ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول لفظ رجال فيكون مدلولا تضمنيا (قوله و قد صرح الخ) هذا كلام المحشى رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون اجمعون تأكيدا بناء على دلالته على معنى الاجتماع اى اتصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة و هو غير مستفاد من متبوعه (قوله لا يجوز ان تؤكد النكرة الخ) لان التأكيد لدفع الاحتمال فى النسبة او الشمول و رفع الاحتمال عن ذات النكرة و انه اى شئ هو اولى من رفع الاحتمال فى النسبة الذى يحصل بعد معرفة ذاته فتوصيفها اولى من تأكيدها قال السيد قدس سره فى حواشى الرضى فلا يصح جاءنى رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم و قد يقال الممنوع تأكيد النكرة تأكيدا معنويا لا تأكيدا لفظيا و هذا اقرب و لذا علل عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة (قوله محكوما بها) نحو قوله صلى الله عليه و سلم فنكاحها باطل باطل و قوله تعالى دكت الارض دكا دكا (قوله ليس ببعيد) لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت (قوله و لا يخفى بعده) لان المقصود تقسيم التأكيد الذى هو من التوابع (قوله ذهب الخ) لم يصرح فى المفصل بجواز البدل لكنه مثل للبدل من المنادى بهذا المثال و قال المصنف رحمه الله فى الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظى و قال الشيخ الرضى و هذا عجب فلعله سهو منه و مادة النقض يجب ان تكون محققة (قوله ثم بدا له ان يقصده الخ) لا يخفى انه اذا بدا له قصده صار ذكر الثانى مقررا للاول و ابطال كونه توطئة لغيره لا يكفى فى البدل فالوجه ما ذكرنا (قوله بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو دمه هدر باطل و بهذا ظهر ان ما قيل ان التكرير حكما مختص فيما يكون الضرورة داعية الى المخالفة كما فى ضربت انت فلا يكون اجمع و اكتع داخلا فيه لعدم الضرورة و هم بقى باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التأكيد اللفظى مع انه قسم منه لانه ليس تكرير الاول حقيقة و لا تكريرا بالمرادف اذ ليس لبسن معنى اللهم

الان يعم تكرير الاول حقيقة و يقال امابعينه او بموازنه مع الاتفاق فى الحرف الاخير و لايخفى بعده (قوله يجوز الابتداء) تفسير بغير المستقل (قوله ان كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بمابعده كحروف الجر او بماقبله كالضمائر المتصلة كما فى الرضى يدل عليه قوله و ان لم يكن على حرف واحد الخ وكأنه سقط من قلم الناسخ (قوله فى السعة) واما فى الشعر فيجوز تكراره وحده نحو قوله « فلا والله لايلفى لمابى * ولا للمابهم ابدا دواء » (قوله وقد جوز الخ) يعنى فى تكرير الضمير المتصل وجها غير تكرير العماد (قوله هنيئا مريئا) المراءة كوار شدن طعام الهناء كوار شدن طعام و شراب كذا فى الصراخ (قوله امتدادوجودى) لشموله وجود الجزئيات والاجزاء (قوله حيث تأكد اتصالهما) فى الرضى فى الكشف المثنى اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنها فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد فى المضاف اولى من التثنية ثم لفظ الجمع اولى من الافراد كقوله فقد صغت قلوبكما و ذلك لكراهتهم فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا و معنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلفرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية انتهى و فيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه و اتصال المعنوى اقوى من اتصال الجزء بالكل (قوله فانه جوز الخ) بأن يقول الرجال مررن كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات (قوله جاز ان يلحظ الخ) دفع لما يترا أى انه كيف يمكن ملاحظة الافراد مجتمعة و الحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كلهم بأن ملاحظه الاجتماع لاينافى الحكم على كل فرد انما ينافيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع (قوله كالدراهم البيض) فانه لو لم يلحظ افراد الدراهم مجتمعة لايصح وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبياض على كل واحد من افراده (قوله وهو توهم الحكم الخ) اى عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما متعلقا بالجزئيات المحسوسة غالبا كما فى المثال المذكور (قوله كقولك الخ) فانه انما انتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد فى ضمن الحكم على المجموع (قوله وكل انسان) هكذا فى النسخ التى رأيناها و الصواب كل الناس اوكل انسان على ان يكون اللام للجنس وكل لاحاطة الجزئيات كما فى قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل فان كل اذا اضيفت الى النكرة كانت لكل فرد فرد (قوله افتراق حكمها او حالها) اى الحكم الذى نسب اليها و عطف حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به (قوله فترتيبه ترتيب المتن) اى قدمت النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابصعين (قوله واتباع المشتق) اى للجامد ولى سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة (قوله معنى الجمع) المراد من جميعهما (قوله فيه انه يفهم الخ) وليس كذلك فانه نص فى التسهيل و يبدل فعل من فعل نحو قوله تعالى و من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب واما قولك حنثى زيد اخوك فصنوع لاحجة فيه لجواز كونه عطف بيان و لو جعل

مامصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض على المصنف رحمه الله وبقى على الشارح رحمه الله ولك ان تقول ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت اوفضلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسندا ومسندا اليه نص عليه السيد قدس سره فى شرح المفتاح فى تعريف المسند السببى (قوله ظرف الخ) اى منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد فقوله اى متجاوزا بيان على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجه النحوى ولم يجعل ظرف المقصود او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع توطئة لنسبة التابع مقصودة تبعا اذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة مانسب الى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه موطئاله (قوله غير ظاهر فى بدل الغلط) اى فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن يقال ان لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتمهيد الا انه بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيدا فى الذكر حيث لم يتعلق الغرض به اصلا (قوله قد وقع الخ) اى ماذكرت انما يصح عند من قال ان الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفى والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقى بعد الاستثناء ففيه حكم واحد على المستثنى منه بعد الاخراج فلا يصح ان يقال نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا (قوله وان الحكم) باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفته للمستثنى منه فى الحكم (قوله لا بالعبارة) اى ليس الكلام مسوقا له ولا يخفى ان قوله وان الحكم الخ لا دخل له فى الاعتراض بل ذكر تتميما لكلام الجماعة (قوله ماذكروه) من انه تكلم بالباقى بعد الثنيا (قوله بالاستثناء المحض) اى مالا يكون محتملا للبدل (قوله غير زيد) لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البدل للبدل منه (قوله الى تعميم النسبة) فى الحد كما فعله الشارح رحمه الله (قوله وينبغى ان يحمل الخ) لا خفاء فى بعده لان قوله غالبا وتعميم الاشتمال يدل على ان المراد بالاشتمال معناه اللغوى الذى يعبر عنه بالفارسية بدر كرفتن لا التقاضى فى الفهم كيف وقد جعل الاضافة فيه كاضافة بدل الغلط بأدنى ملابسة (قوله من جهة واحدة شخصية) وههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعنى الاضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها فى المعطوف عليه بتقدير من وفى المعطوف بتقدير اللام (قوله بحذف المضاف) واقامة المضاف اليه مقامه (قوله بمعنى اللام) لوجود الاختصاص فيهما اما فى الاول فلكونه متحدا بالمبدل منه فى الصدق واما فى الثانى فلكونه بعضا منه (قوله او فرق الخ) بأن يقال المذكورة يوجب تغاير الجهة بالشخص دون المقدرة فانها النيابة المضاف عنها كأنها ليست ملحوظة فيكون الاعراب للتابع والمتبوع من جهة الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدر فتحد جهة الاعراب وماقيل من ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهذه مسامحة شرعت فى كلام المصنفين ولا يكاد

يحترز عنها وماذكره الشارح رحمه الله من ان الاضافة فى الاولين بيانية وفى الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيان لاصل الاضافة لامعناه المراد فى المقام فلا السؤال شىء ولا الجواب فليس بشىء اما اولا فلان العطف على بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة فكيف يصح مع انتفاء ماهو المقصود من العطف من التشريك ولذا تمحلوا فيما وقع من هذا القسم كما فى تلخيص المفتاح فان علماء البلاغة وتوابعها اخرجوه عن لزوم ذلك العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح رحمه الله حيث فسر بدل الكل بقوله اى بدل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه تنادى بان المراد منه المعنى الاضافى (قوله من قطع النظر الخ) اى قولا ناشئا من قطع النظر عن الاخوة ومدخليتها فيه وانما ذكر اخاك لمجرد تكرير الاسناد (قوله واذا قلت اكرمت الخ) اى جعلت اخاك بدلا من زيد (قوله فكأنك قصدت الخ) هذا القصد مستفاد من كون الاسناد الى اخاك مقصود الذاته وكون الاسناد الى اخاك من قبيل الاسناد الى المشتق لدلالته على الاخوة فكأنك قلت اكرمت اخاك لاخوته لك (قوله وهذه الفائدة) اى جعل الثانى مناط الحكم منتف فى عطف البيان للايضاح ودفع الابهام عن نفسه (قوله ذلك القيد) اى ماذكره الشارح رحمه الله بقوله بحيث الخ (قوله ماذكرناه) من قتل الامير شبانه وبنى الوزير وكلاءه (قوله لايوجب النسبة الى البدل) اجمالا وليست مشوقة اليه والجواب ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان تكون النسبة الى القمر مقصودة (قوله وكذا المثال الاخير) فيه بحث اذ الدرجة غير مرئية فالنسبة اليه مشوقة الى ذكر ما تعلق به الدرجة من الاسد (قوله بالقصد) بان يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط فيه وهذا كثير يعتمده الشعراء للمبالغة نحو هند نجم بدر شمس (قوله بالنسيان) اى نسيان المقصود اولا ثم تذكره (قوله او لسبق اللسان) الى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان (قوله اذا استفيد الخ) بخلاف نحو مررت بزيد رجل لعدم الفائدة فى الثانى (قوله اى مقدس مرتين) اى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان اسم جنس مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس والحطم السائق للماشية بعنف يحطم بعضها ببعض اى يكسر وختع فى الارض ذهب ودليل ختع على مثال صرد هو الماهر فى الدلالة وتقديسه مرتين اما لانه نودى فيه لموسى ندائين او لانه قدس مرة بعد اخرى (قوله اذا تقدم لفظا الزيدون الخ) ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيهم اياهم فيكون الضمير الاول للزيدون والثانى لاخوتك فكأنك قلت لقيت الزيدون اخوتك (قوله ههنا) اى فيما اتحد البدل والمبدل مفهوما (قوله ان ماينبغى الخ) افاد بلفظ ينبغى الفرق بين معنى التأكيد والبدل فان التأكيد يفيد ان ما نسب اليه الفعل ليس الا زيد او البدل يفيد ان ماينبغى الاسناد اليه ليس الا زيد اولا ينبغى ان يكون الاسناد اليه توطئة للانسان الى شىء آخر (قوله لايجوز الخ) لان الظواهر

كانها غيب (قوله اى ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضى فى تفسير قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ترك فى الاصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى مجرى افعال القلوب انتهى فاوقع فى التسهيل من انه بمعنى صير وفى القاموس من انه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام المحشى رحمه الله على ماهو اصل اللغة فمن اعترض بانه لم يعرف اللغة فقال بالتضمن لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشى رحمه الله (قوله لا يقال الخ) حاصل كلام الشارح رحمه الله ان الاسم المبنى ليس مجهولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار كونه مبنى خاصا فاذا كان المبنى المطلق معلوما كان تعريفا للمبنى الحاصل المجهول باعتبار خصوصيته بالمبنى العام واذا لم يكن المطلق معلوما كان المبنى الخاص مجهولا باعتبار مفهوم المبنى المطلق ايضا فيلزم تعريف المبنى المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله انه يجوز ان يكون المبنى المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه اخر فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا يكفى مالم يبين الوجهان المختلفان لاطراده فى جميع موادّ الاعتراض بلزوم تعريف الشىء بنفسه (قوله فلو اريد الخ) فيه انه لم يرد بالمبنى وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة الشىء بالوجه كما بين فى محله فاذكره من السر فى غاية الخفاء (قوله اذا كان باللام) كما فى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا (قوله لا العكس) اى ليس المراد بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك فى الصفة بخلاف المناسبة ولذا عد المشابهة من اقسام المناسبة (قوله وهى) اى المناسبة (قوله كما يشهد الخ) حيث عد ماعدا المشابهة من الموجبات (قوله اراد بقوله الخ) لكن ارادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ ناسب الدال على مطلق المناسبة فى غاية الخفاء اللهم الا ان يقال المناسبة الواقعة فى هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فى عرفهم (قوله مؤثرة فى البناء) اى بناء الاسم (قوله لاستلزامه الدور) لان الاسم المبنى انما كان مجهولا باعتبار بنائه الخاص (قوله لمنع الخلو) اى لمجرد احد الامرين كما هو اصل وضعه للشك الذى كثر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشى واما ماقيل لا للجمع كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى نفيه (قوله اجيب الخ) يعنى داخل فى الشق الثانى (قوله لانه ليس بكلمة) اى مايدعى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف مايتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه فى كلامه واجرائهم اياه مجرى الكلمات (قوله يعنى القاب الخ) اى الحيثية المقدرة بمعونة المقام بحسب المعنى تمييز من اضافة القابه فيكون التقدير القاب حركات اواخره وسكونها والقاب علامة بنائه فاندفع من ان الظاهر ان الحيثية تقييدية والمبنى باى قيد اعتبر ليس المذكورات القابه ولا يخفى مافى التوجيهين من التكلف سيما فى الثانى فان فيه التصرف فى المرجع مع اعتبار

الحيثية والاوجه ان يقال اضافة الالقاب الى المبنى لادنى ملابسة والمراد القاب حركات او اخره او يحمل على حذف المضاف اى القاب علامة بنائه او يؤول ضم بمضموم ﴿قوله ولعله فهم الخ﴾ فيه انه ان اراد منه الاختصاص وضعا فلا يضر لجواز اختصاص هذه الالقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فلفظ القابه لايدل عليه لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التأويل الذى ذكره على توجيه الشارح ﴿قوله بالفرق الخ﴾ بان الاول مشترك والثانى مختص بالمبنى ﴿قوله كفلان وفلانة﴾ فانه يكنى بهما عن اعلام الاناسى مجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكم الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها معرفة ﴿قوله بمثل كاف ذلك﴾ اى الكاف الحرفى وكذا بلام العهد ﴿قوله فهو باعتبار الخ﴾ والمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه ﴿قوله لكنه بعيد﴾ اى لان تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك خلاف الاصل ﴿قوله يعنى قوله به﴾ لا بمتكلم ولا بمخاطب فان ذكرهما يفهم ان المراد بمتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به ﴿قوله ولذا صح الخ﴾ فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انا مخاطب مع انه لم يخاطب بلفظ مخاطب ﴿قوله وكذا يخرجان الخ﴾ لما لم يتعرض لبيان فوائد القيود على التفسير الاول بينها المحشى رح بما لامزيد عليه ولقد اعجب واحسن ومن قال انه فرية بلا مرية فقد افترى كذبا ام به جنة لان عدم تعرض الشارح له لا يقتضى الافتراء ﴿قوله لان المراد الخ﴾ بدليل قوله يحكى عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانهما صفتان لما صدقا عليه لا لمفهوميهما وقوله يحكى عن نفسه تفسير للمتكلم واشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحى لا المعنى اللغوى اعنى المتلفظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح فكذا قوله يتوجه الخطاب اليه فان المخاطب يطلق على من يلقى اليه الكلام ايضا سواء توجه اليه الخطاب او لا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثانى دون الاول لتوجه الخطاب فى بعضه الى الامة واعتبار قيد زائد على الحيثية يوهم الاعتراض على المحشى رحمه الله بانه لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم بالحيثية واما ماقيل فى توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى المصدرى اى تقييد الوضع باحد الامور الثلاثة ولذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم اما على الثانى فظاهر واما على الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساده اما اولا فلان قوله هذا القيد صريح فى ارادة القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجعله بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب مطلقا لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب ولا لافراده بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمقصود اخراجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله تقدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهما على التفسير الثانى قيد به وعلى الاول قيد الحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف المعتبر فى الغائب مما لا معنى له وهل هذه الا ان يقال اخرج عن تعريف الانسان سائر انواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع فى تعريفاتهم نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية واما رابعا فلان نسبة اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف الغائب مع كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما سادسا فلان قوله الا ان يراد الخ رجوع بالآخرة الى اعتباره قيد به ولا حاجة الى اعتباره الحيثية ولعمرى ان مفاسد اعجاب النفس اكثر من ان تحصى (قوله اذا عبر الخ) يصدق عليه حينئذ انه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا (قوله وقس عليه الخ) يعنى اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث انه مخاطب (قوله لانهما موضوعان صيغة) اى للصيغة مدخل فى الدلالة على ذلك المعنى (قوله الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطلقا (قوله يعنى ليس متكلما من حيث انه متكلم) قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ متكلم ومخاطب (قوله ولذا تقول) بصيغة الخطاب (قوله نظرا) اى يقول بضمير الغائب نظرا الى اصل المنادى وهو كونه اسما ظاهرا او تقول كلكم نظرا الى عروض الخطاب بواسطة يا كما يجئ (قوله ويقول الخ) بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه (قوله فلا بد منه الخ) اى قوله تقدم ذكره لاخراج مثل كم وكذا اى الاسماء الظاهرة التى هى كنايات (قوله تفسير التقدم اللفظى الخ) حيث اطلق قوله ملفوظا ولم يقيده بكونه قبل الضمير (قوله من اقسام الذكر حقيقة) فالذكر اللفظى ان يكون مفسر الضمير مذكورا بلفظه والمعنوى ان يكون معناه مذكورا بلفظ آخر دال عليه تضمنا او التزاما والحكمى ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا لا بلفظه ولا بغير لفظه (قوله نحو ضرب غلامه زيد) داخل فى الذكر اللفظى وان كان تقدمه تقديريا (قوله من اقسام التقدم) حتى يرد ان الضمير فى ضرب غلامه زيد راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم اللفظى عنه بان

(يقال)

يقال ليس مفسر ضمير غلامه متقدما لفظا فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق ادخاله فى التقدم معنى ﴿ قوله جعله من اقسامه ﴾ تجوزا باعتبار الذكر الذى اسند اليه التقدم فى قوله تقدم ذكره ﴿ قوله فى حكم المعرب ﴾ حيث قال باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ﴿ قوله وبيان الاعراب ﴾ حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظى فيما عداه ﴿ قوله بان تقسيم التقدم اللفظى الخ ﴾ كما فعله المصنف رح فى شرحه وتبعه الشارح رحمه الله وحاصل الدفع ان علامة ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيمه حقيقة وههنا تجوز واراد بالتقدم اللفظى ماله تعلق بالملفوظ سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى ولذا قال فى باب الفاعل بان نحو ضرب غلامه زيد لابد له من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم معنى لم يجز جعله من باب التقدم معنى لا لفظا ﴿ قوله على تفسير المصنف رحمه الله ﴾ حيث قال فى امالى المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار فى الشان والقصة ولو لم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسمين كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكأنه انما اضمره لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق ﴿ قوله واما التقدم الحقيقى الخ ﴾ لان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة ﴿ قوله احتيج الى تمحل فى التقدم ﴾ لكونه متأخرا لفظا ﴿ قوله متقدم الخ ﴾ فمعنى التقدم الحكمى انه تقدم لقضية وضع الضمير ﴿ قوله من خص بالاول الخ ﴾ اى خص التضمن بالمفهوم من لفظ تعينه وجعل الالتزام من باب السياق ﴿ قوله والاول اظهر ﴾ اى عدم الاختصاص اظهر اذ المفهوم الالتزامى قد يكون مفهوما من لفظه بعينه ﴿ قوله على توارى الشمس ﴾ الظاهر على الشمس ﴿ قوله الظاهر ان يقال الخ ﴾ لان معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكلمة كأنه وجعل الحيثية للتعليل حتى يصير المعنى كأنه لفظ العدل مذكور لاجل المعنى اى لاجل كون معناه مذكورا فى ضمن اعدلوا يأبى عنه سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقدم ولذلك قال الظاهر ﴿ قوله واما الضمير الخ ﴾ اى ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين فى تنازع الفعلين فى الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل او ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفه ان لم يعتبر الضمير فيه ﴿ قوله فى التلفظ ﴾ لا فى الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها ﴿ قوله بلسان التخاطب ﴾ لان المتصل البارز يمكن التلفظ استقلالا الا انه غير واقع فى لسان العرب ﴿ قوله مع اعرابه ﴾ اى اعراب الظاهر قيد به لان مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضى الانقسام الى الثلاثة ﴿ قوله لا يقع ﴾ اى الفصل ﴿ قوله مع ان الفصل بينهما ﴾ اى بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف اليه مضمرا او مظهرا فى الرضى لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر والفصل بغير الظرف

فى غير الشعرا قبح من الكل مفعولا كان او تميزا او غيرهما فقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ليست بذلك ولا نسلم تواتر القرآآت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين (قوله بان المراد بضربت صيغة الخ) بعيد لا ينتقل الذهن اليه (قوله بان المقصود الخ) هذا لا يدفع اولوية ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء (قوله فلم ذكر الخ) اى اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة المجهول (قوله ودفع توهم الخ) فلذا صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا انما ينفع فى عدم ذكره بدل المجهول لا فى عدم ذكره معه (قوله لمد الحكم) لان ضربت وضربت ليس شاملا لما عداهما (قوله فيلزم ان لا تدخل الخ) على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور ان الى ان كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما فى قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما فى قوله فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق (قوله معناه الاول الخ) يعنى ان الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن اليه (قوله فيكون الى حينئذ للاسقاط) لشمول ما دون ذلك الغاية ايضا (قوله لتجرده عن اللواحق) ولو باعتبار بعض الصيغ (قوله اسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى فى التعريف (قوله همزة ونون) مفتوحة (قوله للوقف) اى فى الوقف لبيان الفتح وكان يلتبس بان الحرفية بسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت (قوله على الفرق) بين الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (قوله تغاير الواحد) للضميرين المستترين فيهما (قوله التاء للمبالغة لا للتأنيث) حتى يرد انه لا يجوز كونه حالا لعدم المطابقة مع ذى الحال فى التذكير (قوله معترضة) بين المبتدأ والخبر (قوله اى المنظور الخ) يعنى ان اللام فى الاختصار ليست صلة الوضع بل لان الاجل (قوله فيأخذ المعانى الخ) حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة (قوله لا ادرى الخ) قد سبق تحقيق ذلك فى تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه (قوله صفة الخ) اى ليس صلة يستتر وكان محل التعرض قوله فى الماضى الغائب ولعله كان فى نسخة المحشى رح لفظ الغائب بدون اللام الجارة (قوله اى زمانا مطلقا الخ) يعنى ان مطلقا اما ظرف يستتر او مفعول مطلق له ولعل ذلك لمطابقة قوله وفى الصفة مطلقا فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الا بتأويله بالوصف وفى تذكير الضمير فى قوله سواء كان مفردا الخ اشارة الى ذلك (قوله بيان للمتكلم) حال منه (قوله تذكير الخ) اى على تفسير الشارح رح (قوله فاعتنى بابرازه) فرقا بينه اذا كان احد جزئى الجملة وبين ما لم يكن كذلك (قوله وكذا فاعل المصدر) اى لا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان فلا يكون سادا مسده فى اقتضاء الاتصال تقول اعجبنى ضرب انت زيد اذا لم تقف والاضافة اكثر لكون الكلام بها اخف واعجبنى الضرب انت زيدا (قوله كالجزء الاخير الخ) فى كون اتصاله بالاخر دون الاول (قوله وقع تأكيدا الخ) نحو اسكن

انت وزيد ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت (قوله جاءني) اما انت او زيد فانه لو قيل جئت انت او زيد افاد الشك لكن لا في اول الامر (قوله اذا كان الاتصال الخ) كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيد او لا الذي اعطيته زيدا عمرو لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول (قوله اما اذا لم يلتبس) نحو اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ وانما جوز الانفصال توطئة لازالة اللبس وفيما نحن فيه لبس والانفصال في باب علمت الخ نحو علمت زيدا قائما فقولك الذي علمته زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل في الاصل ما يجب انفصاله عنه (قوله بان تقديم المفعول) اي على الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل في نحو قتل الخارجي فلان للاهتمام (قوله يفيد كونه اهم) على ما قال المصنف رحمه الله من ان تقديم المفعول في اياك نعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص (قوله ان يكون نعتا الخ) نحو مررت هند برجل ضاربته هي ونحو قولك جئتماني وجاءني زيد ضاربيه انتما ونحو الضاربه انت زيد ونحو زيد هند ضاربها هو لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم (قوله انما ضربك انا) فان الفصل فيه من حيث المعنى (فلا لبس الخ) نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يأت الضمير في ضاربها علم ان الضمير لزيد لا لهند وقس على ذلك ما سواه (قوله فاللبس حاصل) نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما او يضربانهما وقس على ذلك (قوله فاللبس منتف الخ) لاختلاف الصيغة فيها نحو انا زيد ضربته واضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني (قوله فان اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا سيجئ من انه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول (قوله ويرتفع بالتأكيد للمستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضي والاولى بابراز الضمير كما في الرضي ليعم المذهبين (قوله فاللبس حاصل في جميعها) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغها في الغيبة والتكلم والخطاب (قوله مع الاختلاف المذكور) اي اختلاف ماجرى عليه والمتحمل في الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضاربه ونحو الزيدان ضاربهما ونحو الزيدون ضاربوهم (قوله قليل) يحمل الكثير على القليل فان قيل فليحمل على الصفة كما ان الصفة حملت عليه في العمل اجيب بان الفعل اصل في العمل وفي استتار الفاعل وابرازه فلا يليق حمله في شيء منها على غيره (قوله كما عرفت) من انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين هي اربع

صور كما مر (قوله برفع اللبس) فان بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربه (قوله لمجرد رفع اللبس) بل لكونه مفعولا (قوله ضمير لا يجوز حذفه) وهو الضمير البارز (قوله ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال) من الصور المذكورة نحو عندى درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو فى الطريق سبع اياك واياه ونحو هند وزيد معطيك اياه هى فان قيل اذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل اجيب بان الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعذر فلكونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ نفى الامكان العام فيفيد الاستثناء ان المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء كان واجبا بان كان التعذر من كل الوجوه او ممكنا خاصا بان كان التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل ممتنع فى جميع الصور الا فى صورة تعذره فانه حينئذ اما واجب او ممكن خاص (قوله قال سيبويه الخ) يعنى ان وجوب الانفصال فى صورة التساوى مذهب الجمهور وقد خالف فيه سيبويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث جوز الاتصال مطلقا (قوله جاز الاتصال الخ) فى التسهيل وشرحه وربما اتصلا غائبين ان لم يشتبها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائى هم احسن الناس وجوها وانضرهموها ونحو ذلك والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيته (قوله وهو عربى) اى واقع فى كلام العرب (قوله وان لم يكونا غائبين) اى متكلمين او مخاطبين (قوله لم يجز الاتصال) بل تعين الانفصال مثال ذلك علمتنى اياى وعلمتك اياك كذا فى شرح التسهيل (قوله واجاز المبرد الخ) فى شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال فى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول اعطيتنى واعطيتكما واعطيتموه على ضعف وقبح (قوله ان يترجح الاول) فيقال فى نحو ضربه اياه ضربهوه (قوله كضربتك) بالخطاب فالضميران متساويان فى الخطاب وجاز الاتصال لكون الاول راجحا بكونه فاعلا (قوله كالمفعول الاول الخ) فيقال فى اعطيتك اياه اعطيتكموه (قوله باعتبار البشاعة) اى الكراهة فى اللفظ لاجل التكرار (قوله فيأنف) انف من الشئ استنكف (قوله عن النحاة) لا عن العرب ولذا زاد الشارح رحمه الله لفظ التجويز (قوله واستجاد) اى عده جيدا (قوله فوضعوا الحروف) اى الكلم (قوله قلنا الخ) حاصله ان العامل المعنوى ليس معدوما من كل وجه حتى يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر مطلقا (قوله معدم صورة) لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الجزئية (قوله عكس ذلك) اى موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون الناسخ قيدا فقوله لان الناسخ دليل لجزء المدعى (قوله تجر ما بعدها) بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة (قوله واذا وليها الخ) اى اذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب لدن غدوة اى جاز نصبها به فى الرضى وان كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر

(وقد)

وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم تحذف نونه فشابه حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتميز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا واما الرفع فعلى حذف جزئى الجملة اى لدن كان غدوة (قوله اذا لم يكن زائدا) كما فى بحسبك فانه لا يقتضى متعلقا (قوله اذ معنى الخ) فيه ان تأويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لو لا لفظا والكلام فيه على ان كون معناه لوجودك على تقرير كونه حرف جر ممنوع اذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال فى الجواب لكن لولا مثل الحرف الزائد فى عدم اقتضاء المتعلق وما قالوا انه لابد لحرف الجر من متعلق مراده الحروف المعدودة اى المشهورة (قوله ان التغيير فى واحد) لكن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل وان قل كذا فى الرضى (قوله مضارعا البتة) كيلا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل (قوله بجعل خبره الخ) كما كان مقتضاه فى الاصل اعنى فى نحو عسى زيد ان يخرج (قوله وجاز تركه) لرعاية لعل فى الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان فى عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل (قوله اذ لم يعهد الخ) اى تخصيص الياء بياء المتكلم لانه لم يعرف فى كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون (قوله غير عارضة الخ) احترازا عن نحو قل الحق (قوله لما منعوا الفعل الجر) لكونه من خواص الاسم (قوله اصل علامات الجر) كما مر فى باب الاعراب (قوله بخلاف الفتحة والياء) فانهما فرعان (قوله ودخولها الخ) مع عدم حفظه عن دخوله الكسرة اذ الالف والياء يبقى على سكونه لولا النون (قوله او لكون الكسر مقدرا) على الالف والياء (قوله وقاضى) بالتشديد (قوله وتركها الخ) عطف على دخولها اى ترك نون الوقاية فى عسى حيث يقال عسى ان تخرج (قوله رجل سوء) فانه كان فى الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة (قوله وانما جاز الخ) هذا عند من قال ان المحذوف نون الوقاية كالجز ولى لان الثقل جاء منها واما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة فى عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهى انها ليست معرضة للحذف ولها معنى ولو قال المحشى رحمه الله وانما جاز مع نون الاعراب دون تلك النونات لكان البيان شاملا للقولين (قوله تلك النونات) اى نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا (قوله فى انه لا معنى لها) اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات (قوله لعروضها الخ) اى ليس المراد عروضها

فى نفسها حتى يرد ان كسرة ماقبل الياء ايضا عارضة (قوله وذلك) اى البناء المذكور (قوله كسرة المناسبة) اى الكسرة التى لاجل مناسبة الياء (قوله بعد الكلمة الخ) للزوم السكون الذى لا يدخل الاسماء المتمكنة (قوله الى الافعال المبنية على السكون) اعنى الامر (قوله وكذا نحر زالخ) اى لاجل انها مشبهة بالفعل لا لاجل ان حركة آخرها حركة بنائية (قوله وقد صرح الخ) اى على صيغة المجهول اى هذا التعليل صرح به فى الكتب (قوله واجيب الخ) والجواب انهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ماقصد بهما لمفهوميهما حيث تعلق الحكم بهما فليس بشئ لانه لابد من صدق مفهوميهما فى وقت ما ولا يصدق على مادخل عليه العوامل انه مبتدأ او خبر فى وقت واليه اشار السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا (قوله وفيه نظر) عبارة الفاضل الهندى فى حواشيه صريحة فى ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدأ والخبر اما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال كما ان الظرف فى قولك رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة الشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله ان تعلق الظرف بتوسط لا يدفع الاشكال لانه لابد من صدق المبتدأ والخبر عليهما فى حال التوسط بعد دخول العوامل وفى النظير المذكور انما يلزم كونه شابا فى حال الرؤية لان الوصف فى الحاضر لغو لا لتعلق الظرف برأيت (قوله يبنى الفقهاء الخ) منها انهم قالوا لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحنث لو كلمه حال شيخوخته بخلاف ما اذا حلف لا يكلم شابا وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل دارا (قوله لتشاكله) لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع له (قوله وقد يجعل الخ) اى المرفوع المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فمن قال انه لا يصح ان يكون الضمير فى قوله المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد غفل عن قوله ان تذكير الضمير الخ اى على تقدير ارجاعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل فى شرح فى قوله ويسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطته ان كل لفظتين وضعتا الذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه (قوله وربما وقع بلفظ الغيبة الخ) نحو قول الشاعر

وكائن بالاباطح من صديق ❊ يرانى لو اصبت هو المصابا

فهو فصل والمفعول الاول الياء فى يرانى وهى قلبية والمفعول الثانى المصاب فلم يطابق الفصل المفعول الاول فاحتيج الى تأويل وهو حذف المضاف والتقدير يرى مصابى هو المصاب ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كذا فى شرح التسهيل (قوله لا يترتب الخ) بل على

اتيانه بين المبتدأ والخبر (قوله او بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى انه موضوع لاجل هذا الغرض (قوله قيل يحتمل الخ) يعني ان قول المصنف رحمه الله نعتا الظاهر انه خبر الكون ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة (قوله تفيد التأكيد) وليس بتأكيد لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولدخول لام التأكيد عليه نحو انك لانت العزيز الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم (قوله في معنى زيد نفسه القائم) هذا مخالف لما قاله البيانيون الفصل لتخصيص المسند اليه ولعل قول المحشي رحمه الله والظاهر اشارة الى ذلك (قوله لا تؤكد الخ) اذ كان حكما نحو قوله صلى الله عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل (قوله تأكيد للضمير المستكن) فلا يلزم شيء من المحذورات (قوله ليس ذلك بالحقيقة الخ) خبر الجواب وانما لم يكن احتمالا آخر لان تقديم التأكيد مع بقائه تأكيدا لا يجوز وبعد النسخ يكون مبتدأ (قوله عند المحققين) خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم التابع مع كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكي ممن يجوز ذلك وان نحو انا عرفت من ذلك القبيل كما في المطول (قوله متعلق) اى عند ظرف للكينونة الدال عليها له او للنفي المستفاد من لا (قوله بعضهم) اى الكوفيون يجعله تأكيد الماقبله فان الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما في ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليها ان الظاهر لا يؤكد بالضمير (قوله لا يدخل التأكيد) فلا يقال زيد لنفسه كريم (قوله هذا وجه وجيه) اذ حاصله انه معنى قوله يتقدم بتقديم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة او لا نحو ربه رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج وانما قيد العموم بقوله بحسب المفهوم تصحيحا للدفع استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه يقتضي ان يكون هناك متأخرا واخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه يقتضي اضافة المتقدم الى الجملة فان المتأخر ههنا مرعى وهو المرجع اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم الى الجملة نعم لو قيل وتقدم الجملة لاقتضاه (قوله عبارة عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيد له لكن البيانيون يقولون انه رابطة يقيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي ان معنى زيد هو القائم زيد ثبت (قوله لا وصف) الاخصر ان يقول بين الموصوف والصفة لا وصف (قوله او بان كان) اى بان يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ بتقدير او لا يكون عامله معنويا لئلا يلزم كونه بيانا للعامل المعنوي (قوله الى غير ذلك) لم يوجد له نظير (قوله هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تعرضوا للاول دون الثاني (قوله فاندفع قوله لا تعين المراد) وان كانت تعين المحذوف فان تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤولة لا ينافي احتمالها التأويل بالمفرد فلا يرد انه

اذا لم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف (قوله ان يقال فيه ماقلناه فى الحديث) وهو ان يكون الجملة بتأويل المفرد اسم ان والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة (قوله والجآذر) بفتح الهمزة ومدها والجؤذر بضم الجيم والذال المعجمة وبفتحهما كوزن كذا فى الصراخ (قوله انما فسر بذلك) اى فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة (قوله لا تكون الا الى محسوس) فنسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة (قوله مشاهد) اى مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم يقينا (قوله لان المعرف ليس الخ) يعنى ليس المعرف التركيبى المستفاد من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى فى الاصطلاح (قوله كما اشار اليه) اى بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف اعنى معنى وصفته اعنى اريد بيانه والكاف الداخلة على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما فى قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا يقتضى ما يتعلق به نص عليه فى الرضى (قوله جزؤه) بالنظر الى المعنى الاصطلاحى (قوله بل قيده) اى قيد المعرف بالنظر الى المعنى الاضافى (قوله اذ ما من شئ) اى موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (قوله بعوده الى الجمع) وعدم عطف سائر اسماء الاشارة على ذا (قوله احتاج) اى الحمل (قوله والجملة التى بعده) اى مع ماعطف عليها (قوله والاولى الخ) فيكون اشد ارتباطا بما بعده فى الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف (قوله خبر مبتدأ محذوف) والجملة مع ماعطف عليها بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها غير وافية بتمام المراد وكون الثانية وافية به (قوله صفة لذا) فيقدر متعلقه معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذى اشار اليه المحشى رحمه الله (قوله مع ان سرد الخ) لانه يمكن ان يكون قوله لمثناه صفة لذان والسرد زره دوختن والمراد اجراء الكلام (قوله ثم قال) اى بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله وذان وماعطف عليه من الموصول المحذوف (قوله احسن) لعدم الاحتياج الى الحذف والطف لسرد الكلام فيه على نسق (قوله وجزء الخبر ليس مسندا الخ) كونه مسندا فى اللفظ كاف فى صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى فالتقدير ينسب اليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح رحمه الله نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولاجل ركاكة التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار معرفا وعندى الوجه تقدير الخبر كهى كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله فان الياء قد تكون علامة التأنيث)

(فلذلك)

فلذلك خص ابدال الالف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم ان الياء فيها علامة التأنيث وكذا معنى قوله لان الهاء تكون مبدلة الخ (قوله فى الوقف) ثم اجرى الوصل مجرى الوقف (قوله لان هذا) اى كتبه بالياء حال الالف المجهول اصله انه واو او ياء لان الياء اخف من الواو (قوله يعنى ان الحوق الخ) اى ان فى تفسير الشارح رحمه الله الحوق بما ذكره امرين (قوله قد يفصل الخ) تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه (قوله وبغيرها من القسم) كقولهم لاها الله ذا ما فعلت وان كقوله

هاان تا عذرة ان لم تكن نفعت ❊ فان صاحبها قد تاه فى البلد

وحرف العطف كقوله

ونحن اقتسمنا المال قسمين بيننا ❊ فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

اى هذا لها وهذا ليا (قوله فيه ان الضمير الخ) والجواب ان الكلام فى الضمير البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصارا للظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوى ولعل فى قوله الاولى اشارة اليه (قوله لان معناها غير مستقل الخ) لافادته كون المخاطب باسم الاشارة الذى قبله واحدا مثنى مجموعا مذكرا مؤنثا كذا فى الرضى (قوله الا ترى الخ) لم يظهر لى فرق بين تاء انيت وانت وبين كاف ذاك يفيد كون الاول تنوير الثانى فى عدم الاستقلال مع ان توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضى الاتحاد فى المعنى من كل الوجوه (قوله وضع اسم الاشارة) اى القرب والحضور لازمان له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل (قوله اخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال يا هذاك (قوله الا فى مواد مخصوصة) وهى ان تجمعهما فى كلمة الخطاب نحو انتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما (قوله اورثت معنى الغيبة) فى التعبير عنه والا لم يمتنع حضوره (قوله فيه شئ الخ) لا يخفى ان الشارح رحمه الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق (قوله لما كانت المخالفة الخ) حيث استعمل ذا باللام للبعيد واخواته استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف فى المفرد المؤنث وبدون اللام مع التشديد فى المثنى وبلزوم القصر فى الجمع (قوله فى البعيد) دون المتوسط والقريب (قوله اكتفى به) ولم يتعرض لبيان حالها القريب والمتوسط (قوله لان ماعداها الخ) دفع لتوهم انه كيف تكون اشارة الى كلمة ذلك والمذكور سابقا كلمات ثلاث وحاصل الدفع ان اشتراكها فى الزيادتين قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله ولا يبعد (قوله وهو بعيد عن المراد) اذ المراد انه لا يتم جزء الا انه لا يتم فى نفسه حال الجزئية (قوله وقال لان الافعال الخ) وقال فى بحثها ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم السبعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكل

زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى ولعله على القول بالحصر (قوله ان الموصوف الخ) بيان لحاصل المعنى وتفصيل له والا فمعنى لا يتم جزأ لا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوف بالجملة الخبرية لا تكون جزأ الا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة (قوله هذا) اى تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبيل والدك العبد اى ظاهر حقيته لا للحصر فلا يرد انه يقتضى ان يكون تفسير الشارح رحمه الله باطلا مع انه يرجح على تفسير الرضى (قوله صرف الجزء التام عن ظاهره) وحمله على الجزء الاول وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب فليس بشئ اما اولا فلان كونه كالجزء منه كاف فى ذلك قال فى التحفة شرح المغنى فى وجه ان الصلة لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصوف وجزء الاسم لا محل له واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسير الموصول بل آلة التعريف كاللام فى المعرف بها والاشارة فى اسماء الاشارة واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب له مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزأ لا نصيب لها من الاعراب ايضا واما رابعا فلان قوله فمعنى قوله الا بصلة مقارنا بها الا مأخوذا معها يشعر بأنه على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج الى ان يفسر قوله بصلته بمأخوذا معها وليس كذلك لانها ليست جزأ حقيقة بل كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح الشارح رحمه الله فى اطلاق لفظ المجموع فى قوله لانه مجموع الموصول والصلة حيث جعل ماهو بمنزلة الجزء جزأ واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه بدليل ظهور الاعراب فى اى الموصول وكذا فى اللذان واللتان والذون فيمن قال باعرابها واما الصلة فالجمهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها معربة باعراب الموصول زعما انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة لا توصف بالجملة كذا فى الرضى (قوله ولا خفاء فى ان المتبادر الخ) والقرينة ليست بقوية لما سيجئ من انه يجوز ان يكون ذكر العائد للتصريح بما علم ضمنا (قوله فى خارج التعريف) اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل داخلا كما قالوا فى تعريف الكتاب بالقرآن المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم وفى تعريف النظر بانه الفكر الذى يطلب به علم اوظن (قوله خارج عن التعريف) لان المراد بما الاسم (قوله والازم النقض الخ) توضيحه ان من الشرطيه لتضمنها معنى الشرط تحتاج الى انضمام الشرط ولا يصلح استعمالها بدونه كالموصول يكون وضعه لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما محتاج فى كونه جزأ تاما من الكلام الى جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية انها لا تصير جزء الا بما يتصل بها سواء قلنا انها مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزاء او

مبتدألاخبرله او انما فاعل او مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضى فى باب المبتدأ فمن
قال ان من الشرطية يصير جزأ تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ او فاعلا او مفعولا بخلاف
الموصول فقد سها سهوا بينا اذ لا فرق بينهما فى عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها
والصحة به واما كون ما بعد من الشرطية فى محل الاعراب او عاملا فيه فلا يقدح فى ذلك الا
يرى ان صلة الموصول لها محل من الاعراب على انها صفة عند البعض ﴿ قوله فاذن ﴾ اى
يجب ان يقال ذلك ﴿ قوله لان الخفأ الخ ﴾ دليل للنفى المستفاد من قوله لا لما قيل ﴿ قوله ليس
باعتبار الهيئة الاشتقاقية ﴾ فيه اشارة الى بيان منشأ غلط القائل وان قوله يصح على هذا التقدير
كما لا يخفى ﴿ قوله باعتبار مبدئه ﴾ بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة
لا يستلزم تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو اخذ فى تعريف الصلة الموصول ﴿ قوله على
ان قوله الخ ﴾ دليل آخر للنفى يعنى ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة
بعده ﴿ قوله ليس مأخوذا الخ ﴾ بل من الصلة اللغوية اى ليس تعريفها لها فيه ان ذلك القائل شرط
التفسير لا التعريف والتفسير بالاعم جائز ﴿ قوله ليس مأخوذا الخ ﴾ بل من الصلة اللغوية
ثم نقل الى المعنى العرف ﴿ قوله فيه تأمل ﴾ اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من الشرطية
﴿ قوله جعل الضمير الخ ﴾ وان كان سوق الكلام يقتضى رجوعه الى الموصول ﴿ قوله الا
فى الجملة الخبرية ﴾ اذ الانشائية اعلام بما فى الذهن لا يعلمه المخاطب الا عند القائها اليه ﴿ قوله
جواب القسم ﴾ والانشائية انما هى القسم ﴿ قوله فلا حاجة الخ ﴾ كل من الوجهين خلاف الظاهر
لا ترجيح لاحدهما على الآخر فقوله فلا حاجة ليس فى موقعه بمنزلة الاستثناء كأنه قيل الاصل
الالف واللام ﴿ قوله لعود الضمير اليه ﴾ نحو الممرور به زيد ﴿ قوله والقول بان الضمير الخ ﴾
كما ذهب اليه المازنى وقال ان تقرير المثال المذكور الرجل الممرور به زيد ﴿ قوله بعيد ﴾ لان حذف
الموصوف قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال الله تعالى
ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله فكأنه
مذكور ﴿ قوله مصدرا ﴾ ولا صفة مشبهة ولا افعل التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدث والزمان ﴿ قوله الا جملة ﴾ حقيقة او حكما ﴿ قوله باعتبار الخبر ﴾ اى باعتبار كونه
جماعة ﴿ قوله من السياق ﴾ اى سوق الكلام فان اصل المرجع من السابق وجمعيته
من اللاحق اعنى الخبر فقوله والضمير واقع جملة حالية قد لكون المرجع مفهوما من السياق
﴿ قوله عند البصرية الخ ﴾ وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها
زادوا قبلها الا ما متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الياء ﴿ قوله زيدت اللام
الخ ﴾ قالوا ابزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها
لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف ﴿ قوله بحسب اللفظ والمعنى ﴾ اذ

لا يحصل التعريف به فى الرضى تحسينا اللفظ وهو اولى ﴿ قوله حتى لا يتوهم الخ ﴾ هذا الاطراده اولى بما فى الرضى حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة ﴿ قوله ولما كان وزنه الخ ﴾ فانها على وزن عم وشج اذا اصلهما عمى وشجى ﴿ قوله مضافة الى معرفة ﴾ لتكون معرفة ﴿ قوله او مقدرة ﴾ نحو لقيت ايا ضربت ﴿ قوله وفرعيه ﴾ اى المثنى والمجموع ﴿ قوله بعدما استفهامية كانت ﴾ نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك ﴿ قوله اولا ﴾ نحو قوله تعالى انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين ﴿ قوله فلا يقوم دليل عليه ﴾ والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه انه يجوز ان يقوم دليل آخر على حذفه ﴿ قوله لا يكون بعد الا ﴾ نحو جاءنى الذى ماضربت الا اياه واما فى المنفصل الذى ليس بعد الا فلا لمنع نحو ضيع الزيدان الذى اعطيتهما اى اياه ﴿ قوله وان يتصل بالفعل ﴾ نحو الذى ضربته زيد لان الضمير اذن فضلة ﴿ قوله لا بالحرف اى الناصب نحو الذى انه قائم زيد ﴿ قوله ناصبة له تقديرا ﴾ نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه ﴿ قوله او ينجر بحرف الخ ﴾ لانه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار او لانه بقى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان تعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره ﴿ قوله اى به ﴾ يعنى باكرامه ﴿ قوله نحو مررت بالذى مررت به ﴾ فالجاران متماثلان وكذا متعلقاهما ﴿ قوله للاستطالة ﴾ يعنى ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز ههنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها مع المجرور بها ﴿ قوله فلا يحذف الخ ﴾ اذ غيره اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يوجد حينئذ دليل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ واما خبر ان فحكمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها ﴿ قوله بشرط ان لا يكون الخ ﴾ اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ لانهما يصلحان مع العائد فيها ان يكونا صلة فلا دليل على الحذف ﴿ قوله جاز الحذف ﴾ نحو قوله تعالى ايهم اشد اى هو اشد ﴿ قوله فى معنى معبود ﴾ لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق اله ﴿ قوله بالمفعول ﴾ اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت ﴿ قوله لتحقق الاستثناء ﴾ اى استثناء الصورتين المذكورتين ﴿ قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول ﴾ لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة ﴿ قوله وكذا فى صورة الاتصال الخ ﴾ ذكره استطرادا اذ لا دخل له فى السؤال اى امتناع الحذف فى صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله ﴿ قوله بالحرف ﴾ لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائدا لانتفاء القرينة ﴿ قوله فلا اشكال ﴾ لدخوله فى المفعول ﴿ قوله وهذا ﴾ اى حذف العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة ﴿ قوله اى تجربته ﴾ هل يستحضر المسائل المعلقة اولا فى الصراخ مرن نرم كردن وعادت كردن والتمكين پاى برجاى كردن ودربته على الشدائد

(حتى)

حتى قوى ومرن عليها ودربت البازى على الصيد جرته والمعانى الثلاثة متلازمة فلذا فسر المحشى افظ احدها بلفظ الآخر (قوله بلا تغير شئ من الجملة الاولى) الاقدر ما يفيد الاخبار المذكور (قوله يمنعان من وقوعهما صلة اللام) لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما (قوله فقد اختلف فيهما) فلا يجيز بعضهم الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا لان المبدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول فى مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت رجل زيد وعن المبدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور (قوله اى الذى استحقه غيرها) يعنى ان اللام لتقوية العمل (قوله اى مثلا) انما قال مثلا لانها تكون زائدة كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لكنها فى حكم الكافة فى عدم تغيير المعنى (قوله ويحذف الالف الخ) لان لها صدر الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليها وركبا حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التقدير وجعل حذف الالف دليل التركيب لكونه قابلا للحذف بخلاف من وكم الاستفهامية (قوله كافة) كما فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله لئلا يلزم الخ) لانه حينئذ يكون حرفا فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيئا من الامر (قوله وذلك قليل) واما حذف العائد الى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة فشائع (قوله الا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى كما مر (قوله للتبعيض) وقد يكون المفعول بتأويل البعض (قوله تضمين تكره الخ) ويكون صلة تنقبض (قوله وجلة قوله) اى على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور وعند الرضى صفة مجروره (قوله حرفا زائدة) فى المغنى انها ترد زائدة وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من ان الاسماء تزاد (قوله والاثرون من عددا) اوله

الى الزبير سنام المجد قد علمت ❊ ذاك العشيرة والاثرون من عددا

كذا فى الرضى ورواية المغنى ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القائل والمراد بالزبير الزبير ابن العوام الصحابى ابن عمة الرسول صلى الله عليه وسلم وابن اخى خديجة رضى الله عنهما اول من سل سيفا فى سبيل الله واستشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين فى جمادى الاولى وسنام المجد بفتح السين اعلاه واستعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف المفعول الثانى وذاك مفعوله والعشيرة فاعله واللام للاستغراق والمراد بالعشيرة العرب والاثرون جمع الاثرى افعل التفضيل من الثروة كثرة العدد يقال اثرى القوم يثرون اذا كثروا وهو معطوف على سنام المجد (قوله اى الاثرون عددا) يعنى من زائدة وعددا تميز (قوله موصوفة) بدل من الاثرون كذا فى المغنى والاوجه ان يكون تميزا او عددا صفة له اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول (قوله فى العالم قليلا) حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا سبحان

ماسبح الرعد بحمده (قوله كونها نكرة موصوفة) نحو مررت بما معجب لك (قوله بمنزلة التنوين) لكونه عوضا عنه (قوله وان كان مقدر الخ) نحو قوله تعالى ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى (قوله فلا يبنى) اى معها لانه لا يحذف منها شئ لان التصاق الجزئين فيها اشد (قوله بشرط ان يكون الخ) فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء معنى (قوله فالاعراب) اى فى كلام العرب نحو اكرم ايا افضل (قوله اى الذين هم اشد) فهى موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف (قوله واجاز بعضهم الخ) فيقول اكرم اى افضل مضموم بلا تنوين قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك من العرب (قوله وقيل ان النزع معلق) هذا قول يونس وهو يجوز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا (قوله وعلى تقدير) اى فرض (قوله لا زياد الاحتياج) لتحقق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين (قوله تبقى فى صورة الخ) نحو ايهم اشد من المضاف اليه مع الخبر فى صورة المبتدأ والخبر (قوله على بعد) للزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة (قوله لا غير) اذ الزيادة تستلزم حذف الخبر او المبتدأ من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة (قوله ورفع البدل) فى قول الشاعر

الا تسألان المرء ماذا يحاول ✻ انحب فيقضى ام ضلال وباطل

اى عليه نذر فى طلب المال وتحصيل الامال فهو يسعى فى ذلك وفاء بالنذر ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواء لا بعقله (قوله قلنا جاز الخ) فادعاء عدم لزوم التطابق وان كان يجرى فى صورة رفع الجواب لا يجرى فى صورة البدل فلذا لم يذكره (قوله ان حذف الخ) فهو الباعث على القول بكونها موصولة لا زائدة (قوله تحتمل ان تكون ناقصة الخ) اى ما كان كائنا بمعنى الامر وما وجد بمعنى الامر او ما بمعنى الامر (قوله انها مصادر) يعنى انها منصوبة المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجرى فيما هو على وزن المصادر (قوله اى معنى الفعل الخ) لان معنى الفعل يقتضى كونه مسندا الى شئ والمبتدأ يكون مسندا اليه (قوله ان ذلك امر اصطلاحى) يعنى بمجرد انتفاء المنافاة لا يصح كونه مبتدأ اصطلاحى والاصطلاحى وقع على كونه اسماء (قوله هذا القسم) اى ما يكون مسندا (قوله ان يخرج) من التخريج بمعنى التحصيل (قوله لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة) ولا ضير فى ذلك فى الرضى ان اف واوه بمعنى تضجرت وتوجعت الاتشائيين (قوله تصغير ترخيم) اى بحذف الزوائد (قوله ونحو رويدك الخ) اى كل ما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويد زيدا اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف نحو هاك فانه حرف خطاب فيه اذ لم يأت هاك زيد بالاضافة (قوله

(نحو)

نحو رويدزيد) بالاضافة مستعمل فى المعنى المصدرى اصله اروادا فحذف الفعل واضيف المصدر الى المفعول كما فى فضرب الرقاب (قوله اشارة الى اقسامها الاربعة) المتعدية واللازمة فى المعنى الاصل وغير المستعملة فيه (قوله وكسرت للساكنين) لان اصل البناء السكون عطف على فتحت (قوله اصله هيهية) قلبت الياء الفا لتحركها او انفتاح ماقبلها (قوله الا بالهاء) لان التاء للتأنيث (قوله فجمعت مفتوحة التاء) وكان هيهيات كقوقيات فى جمع قوقاة الا انه حذف الالف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى (قوله ان اللام يدخل على بعضها) لانه غير صالح لذلك اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا (قوله وهو) اى التنوين دليل على ان الاسم الذى لحقه كان قبل اللحوق معرفا اى كالمعرف فى الدلالة على التعيين (قوله اسكت سكوتا تاما) اى سكوتا عن كل كلام فالتنكير للابهام والتفخيم (قوله وان كان طاريا) فان جميعها منقولة من المصادر او من الظروف فوضعها لمعنى الافعال طارئ (قوله لكان اظهر) لانه حينئذ يكون بمعنى ضرب فصدق عليه انه اسم بمعنى الماضى بخلاف امس فانه لا دلالة للماضى عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضى (قوله اليق من تقدير الكائن) لكن الكائن اسبق الى الذهن واشهر (قوله او ذو قياس) على حذف المضاف (قوله وهو كلمتان) وزاد فى شرح التسهيل جرجار (قوله قال المبرد الخ) وفى شرح التسهيل انه جعله من الثلاثى والاصل قارقار من قر وعار عار من عر ثم خففوا الراء وحذفوا الالف فصار قرقار وعرعار (قوله قرقار) اى صوت قال الشاعر قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشئ السحاب صارت كانها قالت له قرقر بالرعد اى صوت (قوله ان الحكاية لا تغير الخ) فى شمس العلوم عرعار مبنى على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبى معهم فاذا لم يجد صبيانا يلعبون معه رفع صوته فقال عرعار فخرجوا اليه قال النابغة

متكنفى جنبى عكاظ كليهما ❊ يدعو وليدهم بها عرعار

وهكذا فى شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم عرعار لا عار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فانه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علقمة الفاخر (قوله ثم اختصت الخ) لانها تجذب الى العدم او الى القبر (قوله اى قاطة) من قطه اذا قطعه (قوله انما اعتبر ذلك) اى مشابهته لفعال الامرى عدلا لان مشابهته له فى الوزن غير كافية فى بنائه فضم الى الوزن العدل (قوله لا دليل على العدل) اى فى فعال غير الامرى (قوله ان يكونا مرادفين لهما) من غير ان يكون احدهما معدولا عن الآخر (قوله لا دليل على الخ) لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيق ولا على التقدير (قوله وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف) فان خلاصته على ما فى الرضى ناقلا عن عبد القاهر انه اسند الفعل المؤنث اليه فى قول الشاعر

ولانت اشجع من اسامة اذ * دعيت نزال ولج فى الذعر

اى انزلى بضمير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثا فافوقه كالالف فى القيا فى جهنم لتكرار المثنى اصله القيا القيا ولا يخفى ضعفه لان تأنيث الفعل فيه بتأويل الكلمة واللفظة او لدعوة وهو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لان الصلة تلاث (قوله لمشابهته لفعال الامرى) ويبنى فعال الامرى لتضمنه معنى الفعل (قوله ومبالغة) لاعدلا حتى يرد انه لا دليل على العدل فى شئ منها (قوله ذفى الكل) اى فى كل اسماء الافعال مبالغة فاما كان فى الاصل مصدرا حقيقة او حكما فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف فلان فيه الاختصار لغرض التأكيد فان نحو امامك ودونك وعليك زيدا فى الاصل امامك ودونك وعليك زيد فخذه فقد امكنك اختصر لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وقس على ذلك واما ماهو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما بعده وشتان ما اشد الافتراق وقس على ذلك (قوله حال من مفهوم الخ) وماقيل انه حال من ضمير معنى وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره الى الفعل المقيد ففيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا بصفة ولذلك قالوا فى قوله تعالى اولئك على هدى اورد اسم الاشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام على اسلوب واحد (قوله فيه ماذكر فى اختيه) من انه لا دليل على العدل (قوله ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما) من مشابهته لفعال الامرى فى الزنة والمبالغة لعدمها فيه (قوله قصد الامالة) اى امالة فتحة الضاد الى الكسرة (قوله اذهى امر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التى تزيل الثقل الحاصل من الراء (قوله المركبات المعدودة) اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارات الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة فى المبنيات ثم ان المصنف ذكر المحدود فى قوله المضمر ما وضع الخ وفى قوله الموصول ما لا يتم جزأ الخ مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكره فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظ كل فى بعضها للاشارة الى الطرد وتركه فى بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان الخ تركه هنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الخ فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات فى الافصح وماقاله الرضى من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا تركه فى غيرها فساقط لانه تصريح بما علم من المقام لا يقال نعم انه لا تثبت الحاجة اليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقرينة فيما سبق من نكتة لانا نقول هنا نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها خفاء لكونها مركبة من كلمتين والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله

وجعلهما كلمة واحدة على قوله من تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التى عرضت للناظرين (قوله اسمين او فعلين) الموجود فى هذه الاقسام هو المركب من الاسمين كبعلبك او من فعل واسم كبخت نصر (قوله نسبة اصلا) لانها نكرة فى سياق النفى فتعم (قوله لا فى الحال) اى فى حال التركيب (قوله لئلا يخرج مثل سيبويه) فانه من المركبات المبنيات للتركيب (قوله ليخرج مثل عبد الله الخ) لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبنى وبعد النقل محكى على ما كان عليه (قوله مثل عبد الله) اى ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة وناقصة المنقولة من معانيها الى الاسمية (قوله قبل العلمية) اما حال التركيب او قبل التركيب (قوله من افراد المحدود) لكونه مبنيا للتركيب (قوله قبل التركيب) الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف قال فى بيان قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسمى بها لان بين جزئيها نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشارح الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف العطف اعنى نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة وهى اما نسبة العطف او غيره ولا يدخل فى هذا الحد الا مركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية فى المركبات (قوله اصعب من خرط القتاد) لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق فارادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض بالفاضل الهندى حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما (قوله والاحسن ان يقال الخ) اى الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها ولا تخصيصها بانه المراد نسبة مفهومة الخ كما هو المتبادر اى ليس ان لا يكون بين الكلمتين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجى كبعلبك لا تفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك (قوله او غيره) نحو بيت بيت اى لبيت او الى بيت (قوله لوقوع آخره فى وسط الكلمة) اى بعد التركيب (قوله فان اصله خمسة وعشرة) بناء على ان معناه مجموع العددين (قوله يعنى اخوات حادى عشر) يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادى عشر بالذكر لخفاء تضمنها الحرف ويؤيد الثانى عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى التأويل (قوله مثالين) من نوع واحد من تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثانى بغير تضمن حرف العطف تعميما للفائدة (قوله فى هذا المركب) اى المركب العددى وانما

لم يقل اورد مثالين احدهما لتضمن معنى حرف العطف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله لان التعميم فى الحكم اعنى البناء الذى هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم فى الشرط الذى هو تضمن الحرف ﴿ قوله وجوابه الخ ﴾ خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار مأخذه ﴿ قوله لاتسع حروفهما جميعا ﴾ لزيادتها على ثلاثة ﴿ قوله اذ فى اخذ بعض الحروف الخ ﴾ نحو ثالث فى ثلاثة عشر وثانى فى اثنى عشر ﴿ قوله وعلى هذا القياس الخ ﴾ فانه مشتق من احد وعشرين بمعنى الواحد من احد عشرين ﴿ قوله لا فرق بينهما الخ ﴾ يعنى كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحروف العطف لا فرق بينهما الا بتصريح حرف العطف فى احدهما والتقدير فى الآخر فحرف العطف المذكور فى الحادى والعشرون هو حرف العطف الذى كان فى الاول وليس فيه العطف على الحادى وفيه تعريض للشارح الرضى حيث قال انه للعطف على لفظ احد فى الحقيقة والعطف على الحادى فى الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه فى الجواب ﴿ قوله لسقوط النون ﴾ وانما سقط لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون لكونه موجبا للانفصال ﴿ قوله لشبهه بالمضاف ﴾ لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا اضافة فصار كأنه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء ﴿ قوله مع منع صرفه الخ ﴾ هذا القيد يستفاد من قوله فى الافصح ﴿ قوله اعرب الثانى ﴾ وقد يبنى الثانى ايضا لشبهها بما تضمن الحرف وهو ضعيف ﴿ قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا ﴾ وان كان مبنيا فالاولى والاظهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا ﴿ قوله وعلى الفتح ﴾ ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه ﴿ قوله ولا كل بعض ﴾ من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم نفى البعض الغير المعين ولا معنى له ﴿ قوله فكأنهم اصطلحوا ﴾ ولم يصطلحوا فى الظروف وذلك لان بعضها غير معينه شخصا كالظروف المضافة الى الجملة او الى اذ ﴿ قوله ويتعذر تعريفه ﴾ لعدم وجود قدر مشترك يخصصه ﴿ قوله لكونها موضوعة وضع الحروف ﴾ اعنى الثنائى فانه اقل بناء اسم الثلاثى فعلة بنائه مشابهته بمبنى الاصل ﴿ قوله وحمل الخبرية عليها ﴾ لمشاركتها لها فى الوزن فتشاركها فى البناء فهى مبنية لمشابهتها لما يشبه مبنى الاصل ﴿ قوله بمعنى كم ﴾ يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يعتد بشئ منهما فى المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا او كذا درهما وغير واجب النصب ولا يجوز جره بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا مكررا معطوفا فلا يقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما بل يقال كذا وكذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفى القاموس كذا اسم مبهم وقد يجرى مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز ﴿ قوله او غيره ﴾ مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او خرجت كما جاء فى الحديث يقال للعبد

(يوم)

يوم القيامة اذكر يوم كذا وكذا وماقيل انه مجرور عطف على السبت اومرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وكيت ايضا فى القاموس كيت وكيت بكسر آخرهما اى كذا وكذا درهم اذ فى الاول عطف على بعض الاسم وفى الثانى يلزم عدم الدخول تحت الثمر وما فى القاموس يدل على ان كيت وكيت تجئ بمعنى كذا وكذا دون العكس (قوله وكيت وذيت) بفتح التاء وكسرها وقد تضم اصلهما كيه وذيه حذفت لام الكلمة وعوض عنها التاء ولذا تكتب طويلة ويوقف عليها كما فى اخت ولا يستعملان الا مكرر ابواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان ذيت وذيت (قوله لا تستحق اعرابا ولا بناء) لان استحقاق الاعراب فرع الذى يتحقق معه العامل والجملة من حيث هى لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع لمناسبته بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة فى البناء (قوله ولم يجز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع فى كلامهم لا يخلو عن احدهما (قوله رجح البناء) لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع الجملة تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التى لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها الاعراب المحلى عارضى فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء (قوله ومن الكنايات كاين) ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو وكاين من نبى قاتل معه ربيون وقد يجئ للاستفهام نحو قول ابى بن كعب لابن مسعود كاين تقرؤ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (قوله منحطة عن اخواتها) لكونها فى الاصل اسماء معربا منونا (قوله فكم الاستفهامية الخ) اى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد معدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتيج الى التميز ولا يحذف الا لدليل والحذف فى الاستفهامية اكثر لانه فى صورة الفضلات (قوله منصوب) ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز ان يكون فى تميزها ايضا الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما (قوله لو جعل الخ) لتساويهما فى الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقى الوسط فجعل تابعا له (قوما ينبئ) الصواب اسقاط ما (قوله لكن جوز الزمخشرى) رد لما قاله الشيخ الرضى وجوابه ان كلامه فى مميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب فى الخبرية والاستفهامية ذكره الرضى قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل (قوله على انشاء التكثير) لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذى فى ذهنه لا استكثاره خارجا ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال انشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ماضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قلت

ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ماتعجبت من كثرتهم (قوله لكان اوفق الخ) يعنى ان لاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتاهما واراد كلاهما بتأويلهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التأويل فلا يحكم بشئ منهما عليهما ولا يتحقق التذكير والتأنيث فى الاسماء الااذا قصد مدلولهما فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا فى شرح التسهيل وفى الرضى فى بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية او جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالا كثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وقد يجئ معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته باللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كل من التذكير والتأنيث فيه بالتأويل (قوله كلا هذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التأويل بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك ولان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد (قوله وهما كم الاستفهامية والخبرية) لاحاجة الى هذا كما لا يخفى (قوله اى كل واحد الخ) فى مغنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التأويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الافراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل فى ذلك للاثنينية كما فى قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها او شبه فعل ليدخل فيه كم يوم انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله فكل مايكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره الخ) فى الرضى ان هذا منقوض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا فى شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح فى شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل فى الضمير يكون مانعا عن العمل فيه يعنى قوله غير مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قائم وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا ويكون خارجا بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك (قوله اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معمولا لا الى اقتضاء الفعل على ما فى الرضى (قوله وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضى الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا (قوله فكم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة امثلة من المفاعيل فالاستفهامية والخبرية

(لان)

لان المعروف انتصابهما على انه مفعول بهما او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم درهما كان مالك والمفعول الثانى من باب ظننت نحو كم درهما ظننت مالك فهما داخلان فى المفعول به (قوله وانما جعلنا الفعل الخ) فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع كان معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدم الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما فى الرضى (قوله مثل قولك كم رجلا ضربته) فالمثال المذكور داخلا تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه (قوله فى جميع هذه الاسماء) اشارة الى ان الجمع المضاف فى قوله اسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى الكل المجموع لا كل واحد الا انه خص غير كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشئ بنفسه كما فى قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فاقيل ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الشرط والاستفهام حزازة لان المراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام وهم (قوله لا فى كل واحد منها) فان من وما يأتى فيهما الوجوه الثلاثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية واى يأتى فيها الوجوه الاربعة واين ومتى وانى واذ وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يأتى فيها الرفع بالابتداء (قوله ولا يتأتى فيهما الرفع) اى بالظرفيه كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافى ما فى الرضى من تأتى الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك (قوله باعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء (قوله رفعه على الابتداء) والخبر جملة قد حلبت على عشارى (قوله نصبه على الظرفية الخ) بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا له اى كم مرة وكم حلبة والجملة خبر عمة لك (قوله فكان الاليق تأخير هذا) ليكون الاصل مقدما على الفرع (قوله فتكون منقلبة الكف او القدم) اى الى داخل (قوله اعرف مع التنوين) لانه لما عرض التنوين على المضاف اليه كانت الاضافة باقية (قوله لان غاية الكلام) اى فى قصد المتكلم (قوله لتضمنها معنى حرف الاضافة) لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فى شرح المفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما فى غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية فيفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه (قوله فى الاحتياج الى المضاف اليه) فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة التى تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة والاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما ابدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله كذا فى الرضى (قوله لشدة الابهام الذى فيه) فانه اشد ابهاما فى مثل فلهذا لم يبن على الضم (قوله كما فيها) اى فى الغايات لكونها جهات غير محصورة (قوله نحو جاء زيد لا غير) اى لا جاء غيره ولا غيره جاء (قوله

وليس غير) وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه كذا في الرضى (قوله وكذلك حسب) بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وقيل وحسبك درهم من هذه الدراهم اى كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم (قوله وعدم تعرفها بالاضافة) الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى يحسبنى فاضافتها لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وصف للنكرة لان فيها تأويل فعل كأنه قيل يحسب بك وبما ذكرنا ظهر لك انه ليس مشابها للغايات في الابهام ولذا لم يقل واجرى مجرا لا غير وليس غير وحسب بل شبه حسب بغير وانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم (قوله حيث للمكان) وقد يفتح للخفة ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح كلمة حيث تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث (قوله قد يستعمل في الزمان) اى كالمميز كما في قوله « للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه » في الصحاح هداه اى تقدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اى للفتى عقل يعيش به مدة حياته وفي الرضى ولا يمتنع حمله على المكان اى حيث مشى (قوله مفعول لترى) كما في الرضى فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اى طالعا في ذلك المكان ويضىء وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الو كنى نجما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية فانها في البيت مفعول به لترى اى مكان سهيل كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله لقيت منه مقام الذئب وان لم تجعل صلة تكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا منسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اى تراه طالعا (قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد) ولذا رفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ (قوله زمانية كانت او مكانية) وهى التى للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية واما التى لا تكون ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما يجىء ولذا لم يقل او لا يكون لشىء منهما (قوله لما ذكرنا في حيث) في الرضى واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى الشرط او لا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجرى على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بنى حيث واذ واذا

لانها موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة اوزمانه فشابهت الموصولات فى احتياجها الى الجملة
﴿ قوله وهى اذا كانت الخ ﴾ اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف
بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا
من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضى او للحال او للاستمرار فاذا لا يكون شيئا منهما
وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف
الاعتراض ﴿ قوله وان دخل على الماضى ﴾ فهى تقلب الماضى الى المستقبل عكس اذ ﴿ قوله
وقد يستعمل فى الماضى ﴾ اما خروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد تفارقها
الظرفية فتكون مفعولا بها او مجرورة بحتى او مبتدأ فاذا عنده فى موضع جر بحتى فعلى هذا
لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التى تتوهم فى محل الجواب استئناف واما ابقاؤها عليها
كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على معمول لغيرها فى موضع النصب بالجواب وليس
لحتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل فى الجملة وعلى هذا تكون الغاية ما يستنبط من الجواب
مرتبا على الشرط وجوز الزمخشرى ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضى فاذا باقية
على ما كانت عليه قبل دخول حتى وقد تجئ للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا
آمنا ﴿ قوله وفيها معنى الشرط ﴾ غير الاسلوب اللاحق والسابق ولم يقل للشرط اشارة الى
ان معنى الشرط عارض له وليس راسخا رسوخه فى سائر اسماء الجوازم لان الحدث الواقع
فيه مقطوع به فى اصل الوضع والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التى
يتوقع وقوعها قطعا لما كان يظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدال
على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع
فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ فيه الفرض الذى هو معنى الشرط وجاز ان يكون
جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاء ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده
﴿ قوله فهذا علة اخرى لبنائها ﴾ وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما فى الصيغة
﴿ قوله لكون معنى الشرط ﴾ قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها فيصح
تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة لها كما وهم ﴿ قوله للمفاجأة ﴾ ولا يحتاج الى جواب
ولا يقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقه بحال انت فيها قال وقد تراخى كقوله
تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش
ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجئ ﴿ قوله من قولهم فجئته الخ ﴾
قيد بذلك لان فجأ يجئ بمعنى آخر فى القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع اى جامع يعنى
انه مأخوذ من هذا المجرد وبمعناه فى القاموس فجأه كسمعه ومنعه فجأه هجم عليه كفاجأه ﴿ قوله
بالضم والمد ﴾ لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ او ما قيل انه قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأ

:عنى اخذه بغتة فلم توجد فى الكتب المشهورة من اللغة (قوله فيلزمها الاسمية) اى على احد الاقوال فان فيه ثلاثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية والثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية والثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لم تقترن فيمتنع كذا فى التحفة فحينئذ لا تنافى بين هذا وبين ماسبق فى شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل (قوله والعامل فى اذا هذه) اى ذهب اليه الزمخشرى وابن الحاجب وعند غيرهم الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر فى نحو فاذا السبع اى حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر كذا فى المغنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اى اذا حضور السبع (قوله فهو للسببية) حذرا من لزوم عطف الاسمية على الفعلية (قوله قيل) قائله الشيخ الرضى ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء فى قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون (قوله لا مفعول به) كلام المصنف حيث قال اى خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه جعله مفعولا به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد تفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه ان اذا هذه المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فيقدر فى قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييل سعى حبالهم وعصيهم وقال فى تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون اى ثم فاجأوا وقت كونهم بشرا ينتشرون فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ماقاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحدث ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة فى التقييد بالظرف خصوصا فى قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون (قوله الكائنة للماضى) قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانها تكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكن غير ممدوح (قوله وقد تجئ للمستقبل) بتجرده عن الماضى واستعمال المطلق فى المقيد (قوله الاسمية والفعلية) التى فعلها ماض لفظا او معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه (قوله ولقلة مجيئها) اى مجئ اذا المفاجأة فى جواب بينا قليل وفى جواب بينما كثير فالتعليل قاصر (قوله فهما للمكان الخ) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعنى استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله حكما مستقلا الصق بالقلب (قوله اى حال كونهما الخ) فاستفهاما وشرطا حالان من الضمير المستتر فى الجار والمجرور وفى جعلهما عين

الاستفهام او الشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتى استفهام و شرط (قوله أنى زيد) فى الرضى لايستعمل أنى بمعنى اين الامع من ظاهرة نحو من أنى عشرون لنا او مقدرة نحو قوله تعالى أنى لك هذا اى من أنى و لا يقال أنى زيد بمعنى اين زيد (قوله بمعنى متى) و لا يجيء بمعنى متى و كيف الا و بعده فعل (قوله و قد جاء كسرهما) فى الرضى كسر همزته لغة سليم و قال الاندلسى كسر نونها لغة (قوله استفهاما) و كتب الجمهور ساكتة عن كونها الشرط و اجاز ذلك بعض المتأخرين و هو غير مسموع و الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز بالتركيب الصحيح فى جواب كيف زيد (قوله جار مجرى الظروف) لانه بمعنى على اى حال و الجار و المجرور متقاربان من الظرف و كيف كاين ظرف على مذهب الاخفش و عند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم و لو كانت ظرفا لا يبدل منها الا الظرف نحو كيف جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت (قوله فهو فى محل الرفع على الخبرية) اذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم و ان دخل نحو كيف اصبحت و كيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لتلك الناسخ كذا فى الرضى (قوله على الحالية) و يجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة (قوله مذ و منذ) قيل انهما كلمتان برأسهما اذ الاصل فى الحرف و ما يشبهه عدم التصرف و قيل اصل مذ منذ بدليل منيذ و انه يضم الذال لالتقاء الساكنين (قوله لو افتهما الخ) قال الرضى الاخفش و الحجازيون يجرون بهما مطلقا و الكوفيون يرفعون بهما مطلقا و اكثر العرب يجرون بهما فى الزمان الحاضر اتفاقا و انما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الزمان الماضى و لايستعملان فى المستقبل اتفاقا و اذ اجر بهما فقيل انهما اسمان مضافان و الصحيح انهما حرف جر بمعنى من لابتداء الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ اليوم و بمعنى فى ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ الليلة و بمعنى من و الى جميعا فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل و انتهاؤه و ذلك اذا كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ اربعة ايام ثم ان المصنف رح ذكر فى بنائهما ثلاثة اوجه الاول فى شرح الكافية و هو انه وضع مذ وضع الحرف و حمل منذ عليه لاتفاقهما فى المعنى و الثانى ما فى شرح المفصل و هو ماذكره فى الشرح و الثالث ما ذكره فيهما و هو انهما مقطوعة الاضافة مرادة فى المعنى و لذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الا مبنيا لانه لم يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل (قوله اى اول مدة زمان الفعل الخ) فاللام فى المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه و ما قيل ان معناه اول المدة مطلقا و تعين كونها باول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من سبق ذكر الفعل فلا حاجة الى التأويل فانما يصح لو ثبت استعمالهما فى اول المدة مطلقا و ليس كذلك فانهما لايستعملان الا فى اول مدة الفعل المتقدم و الوضع انما

يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال (قوله اى الاسم المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما فى حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلاثة ايام لانه فى حكم المجموع (قوله ام او احدا) بجهة من جهات الوحدة كالمصاحة فى المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة (قوله اى الزمان الذى الخ) يعنى ان الباء ليست صلة المقصود والا لكان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذى قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظة فيليهما الا انه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد الا تجوزا (قوله وقد يقع الخ) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر (قوله اى ما كتب على هذه الصورة) يعنى ان الكلام على حذف المضاف اى ان يشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصوة موضع ان ليفيد التعميم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف اختصارا فى الكتابة (قوله اسمين) لا حرفى جر فانه لا محل لهما من الاعراب (قوله لكونهما فى تأويل الاضافة) كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدود للمعرفة ولو كفى التأويل بالاضافة فى صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة التى حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات فى كونها مقطوعة عن الاضافة لا الجملة التى فى تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأيته مذ يوم الجمعة منذ عدم رؤيتى فيكون من المضاف الى احدهما (قوله ويرد عليه الخ) قال المصنف رحمه الله عليه وهذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح رح وتقديم الظرف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرما للمبتدأ كقوله فى الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان لمذ ومنذ ثلاث حالات احداها ان يليهما اسم مجرور فهما حرف جار بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى فى ان كان الزمان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيتها ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ذهابك وثالثتها ان يليهما جملة فعلية واسمية فقال البصريون انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان ما بعدهما اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان ما بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته واول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما مضافان الى جملة مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ ذهابك اى مذ كان يوم الجمعة ومنذ كان ذهابك فقولنا ما رأيته

(مذ)

مذبوم الجمعة جلة واحدة قول صاحب التسهيل وانما اخترته لان فيه اجراء مذومنذ على طريقة واحدة وهى كونهما ظرفين مضافين الى جلة بعدهما مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص من الابتداء بنكرة بلامسوغ ان ادعى التنكر ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين فى حكم جلة واحدة غير رابط ظاهر ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررناالك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين (قوله بالالف المقصورة) ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا ثم ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان لدى لغة برأسها وفى الصحاح ان لدى لغة فى لدن (قوله وقد جاء الخ) فى لدى ثمان لغات كعضد وجمل وكتف وحر ومن وعل وفم وخف ترك المصنف رحمه الله كتفا متابعة لما فى المفصل لقلته كما ترك ليت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون (قوله جاء لدن بفتح اللام الخ) كما جاء فى عضد عضد بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات المذكورة فى المتن على هذه الطريق لئلا تغير اللغة لبعد جهة الاصل وضبط الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا (قوله ولدن) بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكين وقد جاء بالكسر ايضا (قوله ولدن) بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا (قوله ولد) وهى ثلاث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التى كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء لدكمد وهو فى غاية القلة (قوله لوضع بعضها وضع الحروف) فى شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبهما بالحروف لوضعهما على الصيغة التى ليست عليها الاسماء المتمكنة دائما بل الحروف عليها فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بنى فانه مبنى وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء حروف الاصل والمعنى فيه فبنى لد لشبهه بالحروف وبنى لدى لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلفت جهات الشبه فانه لايضر الايرى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار اشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على مايعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب بانا لانسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنى على مايعلم من كونها مبنية حال الاستعمال لم لايجوز ان يكون بناء على كونها مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه ثنائيا كم وهن فى بعض اللغات وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ماقيل لاوجه للحكم ببناء لدى بمجرد موافقتها فى بعض الحروف للدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند (قوله وكلها بمعنى عند) اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا

يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا فى الرضى وبهذا ظهر عدم صحة ماقيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافى التضمن كما فى اسماء الشرط والاستفهام وقال فى شرح التسهيل للفاضل المصرى لدن مبنية لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى انك غنى وربما فتحت عينها او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن كذا فى الرضى (قوله ان تجربها) اما لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة (قوله وقد ينصب الخ) اى ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة (قوله تشبيها لنونها الخ) وان كان من سنخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لدى المحذوفة النون (قوله ولذلك) اى لكون نونه مشبها بالتنوين يحذف من لدن تارة ويثبت اخرى (قوله ولكون) عطف على تشبيها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة (قوله اى لاجل الفعل الخ) فى هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر فى امثاله وابقاء الماضى المنفى على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا مما فى التوجيه الثانى ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضى صفة الزمان واسناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط فى النفى وقد استعمل بدونه لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط (قوله وبناء المخففة) وقيل لتضمنه معنى فى ومعنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم (قوله بدليل اعرابه الخ) فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها من التعريف التخصيص والتخفيف بالمعرب واذا تعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح الا معربا منصوبا كما وهم ليس بشئ (قوله اى دهر الداهرين) معنى عوض الدهر سمى به لانه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر كذا فى القاموس (قال المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما تطلب كذا فى الاقليد والنكرة والنكارة ناشناختن (قوله من اقسام الاسم) نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالعرب والمبنى لبعد العهد بوضع جزئى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين او كلى بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما فى المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل به او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما فى الحروف والضمرات والمبهمات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا

بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني (قوله اى بذاته المعينة) العين بمعنى الذات كما فى القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد فى المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به فى الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لى بستان وانت تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفانه نحو قولك انا فى طلب علام اشتديه ولست تقصد به الى معين وانما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد المعينة اشارة الى ان ما وقع فى عباراتهم فى لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة (قوله يخرج به النكرة) والعلم المنكر داخل فى المعرفة باعتبار الوضع الحقيقى وفى النكرة باعتبار وضعه المجازى وان الوضع فى تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل فى المعرفة المعارف المستعملة فى المعنى المجازى نحو يرمى الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازى ويدخل فى النكرة النكرات التى هى مجازات نحو ما رأيت اسدا يرمى (قوله واشار) وذلك بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فلتحمل عليه (قوله الى ترتيبها) فى المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشرى فى ذلك فانه ذكرها فى المفصل على هذا الترتيب الا فى المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه فى غيره والزمخشرى جعله فى مرتبة المضاف كما هو مذهب سيبويه (قوله فانها موضوعة الخ) هذا على رأى المحققين المتأخرين واما على رأى المتقدمين فهى موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها فى جزئياتها فالمعنى الحقيقى مهجور بالكلية وكذا الاختلاف فى المبهمات والحروف (قوله والموضوع له جزئى مشخص) اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلى فلانه من حيث انه تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به فى الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع الى النكرة المحضة نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل فى مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم (قوله الاعلام الشخصية الخ) اى الموضوعة للشخص وهى الماهية المعروضة للشخص وهو حالة حقيقية او اعتبارية بها يمتنع فرض الاشتراك بين كثيرين والاعراب انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لانها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا علة يلزم من تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله فى علم آخر (قوله كما اذا تصور ذات زيد الخ) اى بوجه مختص به فى الخارج وان كان فى نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئى بوجه كلى كما قالت الفلاسفة فى علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان طريق ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئى

انما هو الاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوره بوجه مختص به فى الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه فالمعلوم جزئى وان كان العلم بوجه كلى على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الآلة فان غلبته تحقيقية وقد حققناه فى حاشية تفسير القاضى (قوله او الجنسية) اى الموضوعة للماهية المتحدة فى الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها فى فرد منها ان كان باعتبار مطابقته للماهية المتحدة فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق فى المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا ما ذهب اليه المصنف رحمه الله والمحققون فتعريف العلم الجنس عندهم حقيقى واختار فى الرضى ان تعريفه لفظى كان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسى لفظيات ولا فرق بين علم واسم الجنس فى المعنى بل فى الاحكام اللفظية (قوله والموصولات الخ) لعل وجه كون الموصول فى مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما فى الابهام والتعين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فى الوضوح غير معتد به وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعرفه لانه فى معنى ما فيه ال فالموصول على هذا فى مرتبة ذى اللام واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة (قوله العهدية او الجنسية) فى التسهيل فان عهد مدلول مصحوبها لحضور حسى او علمى فهى عهدية والا فهى جنسية وفى شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التى للحقيقة من حيث هى وبالاستغراقية التى للحقيقة من حيث فى جميع الافراد فتصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر الشارح العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها فى فرد مبهم نكرة ولذا يوسف بالجمل الخبرية (قوله اللام الزائدة) هى فيما وجب تعريفه او تنكيره فى التسهيل وقد تعرض زيادتها فى علم وحال وتميز لا غير ومضاف (قوله بدل من اللام) معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل فى موقعها والاصل اللام فى شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف الفاء جعل اهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها الا ان الميم لا تدغم الا فى الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوض اللام فى لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت بالراء فى الرحمن الرحيم كما وهم (قوله نحو يا رجل) اى اسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية (قوله اذ اصل يا رجل الخ) يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام ثم توسل لندائه باى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يا رجل (قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الخ) فان لفظ احد فى الاثبات لو احد مبهم كالنكرة لا للعموم

فمن قال انه تكلف فقد تكلف ﴿ قوله لانه ان صدر الخ ﴾ هكذا فى الاقليد فالتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم ما يشعر بمدح او ذم حيث لم يقيدوا بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كما فى ابى الفضل وابى الجهل لا يضر وعبارة الرضى تشير الى هذا فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذى لا يقصد به مدح او ذم واما لقب وهو ما يقصد به احدهما اى مدح او ذم واما كنية وهى الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابى الحسن كنية والاغير ذلك لقب كابى تراب كذا فى حاشية الفاضل الچلپى على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابا العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور ﴿ قوله فهو كنية ﴾ من كنيت اى سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى هو ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها كذا فى الرضى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر ﴿ قوله فان قصد به الخ ﴾ اى حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم فى الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى فى ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الاصلى الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الاصلية ﴿ قوله فهو اللقب ﴾ ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة ﴿ قوله فهو الاسم ﴾ الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف ﴿ قوله ما وضع ﴾ اى ما خص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل ﴿ قوله والاعلام الغالبة الخ ﴾ العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس اوذو اللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال ايضا كذلك فلا ضرورة لادخاله فى العلم بتكلف ان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقى والمجازى فى قوله وضع الخ والحمل على عموم المجاز ﴿ قوله باستعماله فيه ﴾ متعلق بمتناول ﴿ قوله تناولا بوضع واحد ﴾ اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفى اعنى متناولا بالنفى المستفاد من غير فيكون داخلا تحت المنفى فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن اول الامر متعلقا بمتناولا ﴿ قوله اراد التنبيه ﴾ فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف بديهى ﴿ قوله فيما يكون ﴾ اى فى نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب الاصناف فى نفسها لان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجىء ولم ينبه عليه ﴿ قوله

وهذا الترتيب الذى ذكره) اى ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها
اى اعرف المعارف لان هذا الاقرب وبقوله الذى ذكره افاد ان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور
(قوله فان فيه اختلافات كثيرة) فى شرح التسهيل للفاضل المصرى قيل اعرفها العلم وقيل
اسم الاشارة وقيل المعرف بأل وقال المصنف اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير
الغائب السالم عن الابهام نحو مرزيد رأيته انتهى (قوله لكمية آحاد الاشياء) اى لصفة منسوبة
الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لآحاد الاشياء
اى افراد الاجناس قال المصنف رحمه الله فى الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء العدد
يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التميز وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تميز فيقال ستة
ضعف ثلاثة فبقوله لكمية احترز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ
الجمع ولفظ العدد اولا نحو زيد وعمرو وبقوله آحاد احترز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وباضافة الآحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد فى نفسها من غير
نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبته الى جنس ويذكر ان
بتبع اسم عدد له التميز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بالفاظ
الكسور ولا بما وضع لكمية الآحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لانتقاضهما بما وضع لكمية آحاد
فى نفسها وما قيل ان الآحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو
الذراع فانما يصح او اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف
نحو ثلاث جماعات لانها آحاد الجماعة (قوله فالاشياء الخ) الفاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه اذا كانت
الاشياء هى المعدودات والآحاد عبارة عن كل واحد منها يكفى فى الحد ان يقال لكمية الآحاد
او لكمية الاشياء وما قيل ينبغى ان يقال المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد
لا كميتها (قوله وظهر بهذا التقرير الخ ' وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فانه قال فى ايضاح المفصل
العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا فى العدد لانه محتاج
اليهما فيما بعد العشرة فهما من العدد استطرادا ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشئ عليه
من وحدة وغيرها لدخل الواحد والاثنان فى العدد انتهى وليت شعرى بعد ما صرح المصنف
بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الآحاد كيف يعترض الشارح الرضى على عدم صحة التعريف
بخروجهما عنه (قوله وان لم يكونا الخ) الواحد ليس بعدد عنه كلهم لان العدد قسم الكم والواحد
ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكروا له وجوها ضعيفة وتفصيلها فى شرح حكمة العين
(قوله بالحاق التاء) كما هو الاصل فى التأنيث (قوله او باسقاطها) فان الاصل فى الثلاثة واخواتها
ثبوت التاء فى شرح التسهيل للفاضل المصرى الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كعزة وزمرة وامة

وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التى بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلاثة نصف ستة وفى الرضى انما وضعت على التأنيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض فى نفسه اولى ﴿قوله الى عشرة﴾ كذا فى النسخة التى بخط الشارح ونسخة الفاضل اللارى فى بعض النسخ الى تسعة وهو سهو ﴿قوله او بالجمع﴾ وما يجرى مجراه ﴿قوله او امتزاجيا﴾ لم يدخله فى قوله او بالعطف كما فى الرضى بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقال او تضمنيا فليس بصواب اذ ليس فى الاصطلاح مركب تضمنى ﴿قوله واحد﴾ فى الرضى اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفى بان يقال سمى الوحدة واحدا اما لانها واحد بذاته كالضوء يضىء بذاته واما لانها من الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد وفى الاقليد ان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فان اجرى شئ منها على موصوف فعلى تأويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان لان فعلان غالب فى الاسماء ولا يجمع على فواعل مع انه الاصل فى الاسماء لكونه فى الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعى جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية الاصلية بان لم يجمع على فواعل ﴿قوله ومائة﴾ اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما فى عدة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش رأيت مئيا وفى الصحاح اصل مائة مأى كمعى والهاء عوضت عن الياء ﴿قوله تقول واحد اثنان﴾ هذه الاعداد وما بعدها موقوفة محكية على ما هو الاصل فى المفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوب المحل على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الآخر لا دخل له فى بيان استعمالها فقوله وتميم يكسرون الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف فى اثنان وثنتان من حروفهما وليس علامة الاعراب وكذا الواو فى عشرون واما قوله ثم بالعطف بينها فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف ومائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما ﴿قوله اعتبار التأنيث الجماعة﴾ فى الايضاح انما كان كذلك اى جاؤا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة فى المذكر لانه السابق ثم

جاؤا بالمؤنث مذكرا لارادة الفرق بينهما انتهى اى انما كان على خلاف الظاهر فى الثلثة لان عدد الثلثة فافوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار فى المذكر لكونه سابقا فى الاعتبار ثم جاؤا بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس فى صورة حذف المميز اذ لا علامة فيها ولو وردتا آن لزم اجتماع علامتى التأنيث فى كلمة واحدة فلزم التاء فى المذكر وعدمه فى المؤنث فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها فى المذكر وبما قلنا ظهر ان تأنيث ثلثة وما فوقها لكونها فى نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتأنيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ماقيل فانه تطويل من غير حاجة الى هذا وهذا الوجه اظهر واخف مؤونة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التأنيث هو الاصل فى ثلثة فافوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضى قيل فعلى هذا لحوق التاء فى ثلثة فافوقها قياس وهو ينافى ماتقدم فى بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمى به فان لحوق التاء للتذكير وهو ليس بقياس وهو ليس بشئ لان لحوق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد فى كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر ﴿ قوله فرقا بين المذكر والمؤنث ﴾ والمعتبر فى التذكير والتأنيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا بلفظ المعدود وان كان اسم الجنس او اسم الجمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص وفيه تفصيل فى الرضى وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اى عشر حسنات امثالها وان كان لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ﴿ قوله وغير الواحد ﴾ ظاهره يدل على ان احد مغير الواحد واحدى مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضى ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازنى كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير بدل على مافى القاموس ﴿ قوله ابقاء للجزء الاول فيهما ﴾ حال من فاعل تقول اى مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثانى عطف عليه اى تذكير للجزء الثانى فى المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اى مورد للجزء الثانى فى المذكر لكراهة اجتماع التأنيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع فى التنزيل يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت وفى الرضى ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره قاض عليه ﴿ قوله بدل من لام الكلمة ﴾ اعنى الياء لانه من الثنى لا من اثنتان

(فهى)

فهى للتأنيث لان همزة الوصل عوض عنها اى عن الياء ﴿ قوله لانه لما وجب ﴾ قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فيقال الخ او حذف الفاء فى جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه فى الرضى ﴿ قوله لانه منصوب ﴾ قد عرفت الحقيقة ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمبنى وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقدير الثقل آخر بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلى يكون للمعرب ايضا قالوا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم ان بعد مضى الخبر حملا على المحل ورفع ظريف فى لا غلام رجل ظريف فى الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المبنى اعنى عشرون على التعداد واما ثالثا فلان ثقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافى الاعراب بالحرف ﴿ قوله لان المعطوف ﴾ تعليل لغير ﴿ قوله اى عطف تلك العقود ﴾ خص العطف منها بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز وان كان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر ﴿ قوله كائنا ذلك الزائد ﴾ جعل الجار والمجرور حالا من الزائد لا من الزائد والعقود معا كما فى الرضى لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لا فى العقود ﴿ قوله مائة والف ﴾ بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة ﴿ قوله مائتان والفان ﴾ لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد فى نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مأة وثلثة الالف كالواحد والاثنين كما مر نقلا عن الايضاح ﴿ قوله او واحدة ﴾ عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على مأة ﴿ قوله مائة واثنان او اثنتان ﴾ عطف على مأة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المأة احدهما مثال للمذكر والآخر مثال للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة ومأة على مأة وواحد بأن يكون مثالا عطف فيه المائة على الزائد وهكذا الى آخر الامثلة وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولما لزم ايراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك باقى الامثلة ثم الحقه بقوله ويجوز العكس فى الكل ﴿ قوله قال الشارح الرضى الخ ﴾ المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى ﴿ قوله مخفوض ﴾ واجاز سيبويه النصب فى الشعر والفراء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء كذا فى شرح التسهيل ﴿ قوله مجموع ﴾ جمع التكثير ان وجد فان كان له جمع قلة يؤتى به ولا يؤتى بجمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات

مع وجود سنابل و نحو خمس زوجات وسبع بقرات اما جمع المذكر السالم فلا تميز به كما سيجئ ﴿قوله او معنى﴾ وهو اسم الجمع واسم الجنس و الاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن ﴿قوله الا فى ثلاث مائة الخ﴾ اى اسقاط التاء فى ثلثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها فى الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر ﴿قوله وكان قياسها﴾ اى بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافى عدم مجئ اضافة العدد الى جمع المذكر السالم ﴿قوله فى صورة الجمع المذكر السالم﴾ انما قال فى صورة لانهم اختلفوا فى مئين والجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم جمع وقال البعض ان اصله مئى كعصى فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية نونا فعلى التقادير هو فى صورة الجمع المذكر ﴿قوله ان يلى التميز المجموع الخ﴾ اى يلى التميز الذى يذكر للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضى فالتميز فاعل يلى والمجموع مفعول له ﴿قوله ماتعود﴾ اى اخذ التميز المجئ بعد ماهو فى صورة الجمع الخ عادة فالضمير المستتر فى تعود راجع الى التميز والمجئ مفعوله ﴿قوله فلتعذر الاضافة﴾ حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون من واخواتها الى المميز منكورا نحو عشرون درهم ومعرفا نحو عشرون ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا فى شرح التسهيل للفاضل المصرى ﴿قوله قليلا﴾ من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل صرفا من لفظ الجمع غالبا او من حيث المعنى فان الجمع فى معنى واحد وواحد وتذكير قليلا كتذكير قريب فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴿قوله فى الاعداد﴾ وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع فى الرضى فان لم يكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل ﴿قوله مرفوض﴾ فى شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا ﴿قوله مخفوض مفرد﴾ وقد جاء منصوبا فى قول الشاعر .

اذا عاش الفتى مائتين عاما ❊ فقد ذهب اللذاذة والضياء

وجاء جمعهما ايضا كما فى قراءة الكسائى فى ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل كذا فى شرح التسهيل ﴿قوله واذا كان﴾ اى هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء فى المذكر واسقاطها فى المؤنث فى ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين فى التذكير والتأنيث واذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان فكان الاليق تقديمه على بيان احوال المميز الا ان تذكير لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز ﴿قوله واذا كان المعدود﴾ سواء وقع تميزا كما فى مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلثة او ثلاث ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلثة آلاف حيث وجب التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير بلفظ

(مميزها)

تميزهما اعنى رجلا وامرأة مثلا (قوله تميز) زاده للتنصيص على استغراق النفى فان النص المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانها نص فيه اى لا يميز تميزا اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا (قوله فلا يورد الخ) اشارة الى انه ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعدهما كما فى الحواشى الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون الخ لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء بلفظ التميز عنهما (قوله ما يصلح ان يكون تميزا لهما) وهو المفرد فى الواحد والمثنى فى الاثنين واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين (قوله اى الصالح لان يكون تميزا) اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو واحد رجال واثنان رجال (قوله وبصيغته الخ) اى بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره (قوله فان من صيغه الخ) اعنى الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقى للصيغة فلا ينافى السابق (قوله فان قلت هب) حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا ينتهض فيما اذا اورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتميزه لكونه مبينا للجنس ولذا جاء فى قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه (قوله ينبغى ان يعتبر الخ) يعنى ان اللائق بالقياس ان يعتبر فى الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الآحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتميز الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة (قوله معنى الكلام) خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تميزهما استغناء بلفظ التميز اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم (قوله فاختاروا الخ) دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التميز مغن عنهما فقال ان لحوق العلامة اخف فاختاره لهذا الترجيح (قوله وتقول) عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله وتقول حادى عشر فانه بصيغة الخطاب ولقوله وان شئت قلت ولقوله بعده فتعرب (قوله اى فى الواحد) عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من الآحاد المتعددة بهذه الصيغة اى التصيير لا يشاركه فيها غيره (قوله تصييره) مصدر مضاف الى الفاعل ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله (قوله على هذا القياس) اى قياس الثانى ولا حاجة اليه (قوله فلا يجرى الخ) لامتناعه عقلا (قوله لا يتيسر اشتقاق الخ) وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرت من العشر على حد ضرب وجاء من حد

فتح مافيه العين اى اربع وسبع وتسع واماما هو لبيان الحال وان كان فى صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثى قائم به وانما معناه الواحد فى مرتبة فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل (قوله اى مرتبته من المتعدد فى نفسه) لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحته (قوله والحادى عشر) فتقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وقلب الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا فى الثانى عشر مع انهما مركبان كما فى معدى كرب كذا فى الرضى (قوله وتقول فى المعطوف الخ) واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما واحد وكان القياس العاشرون والثلاثون الخ كذا فى الرضى ولذا تركهما الشارح رحمه الله (قوله من اجل اختلاف الاعتبارين الخ) يعنى ان قيل الى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد فى العدد الذى تحته (قوله بالاضافة الخ) واذا نصب به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة فى هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها والنصب اكثر (قوله بالاضافة) ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى الى اثنين (قوله الى عدد يساوى عدده) الظاهر الاخصر الى اصله او الى ما فوقه والعدد المضاف اليه نفس اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا وكونه مضافا اليه (قوله لا مطلقا) فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلاثة اى واحد منهم (قوله والرابعة او الخامسة) زاد هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثلث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد انه قيل ثالث ثلاثة وامثالها من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية فقط (قوله والا يلزم الخ) اى اذا كان المراد الواحد مطلقا لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثانى او الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما (قوله مستبعد جدا) اى عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثانى العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فغير واقع (قال المذكر والمؤنث) اى من الاسم المتمكن لان ما هو المبنى منهما من اسماء الاشارات والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد ان نحو هذى والتى وانت خارج عن تعريف

(المؤنث)

المؤنث داخل فى تعريف المذكر فينتقضان طرداو عكسا واحكام الاسناد الآتية انما هى للمؤنث الذى هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات فى تلك الاحكام تابع لما يعبر بها عنه فى كونه حقيقيا او غيره وكذا المثنى والجموع المعرفان بما سيأتى اريد بهما ماهو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما فيما سيأتى احكام لما هو قسم منه (قوله لاصالته) اذ ما من مذكر ولا مؤنث الاو يطلق عليه الشئ والشئ مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلو لاتها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا فى الشعر كذا فى شرح التسهيل (قوله او حكما) والحقيقى المقدر العلامة كزينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ودليل كون التاء مقدرة والالف رجوعها فى التصغير واما الزائد على الثلاثى فحكمو افيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا شاذا نحو قديدمة ووريئة فى تصغير قدوو امراء كذا فى رضى الكافية وفى رضى الشافية انهم اجترؤا فى الثلاثى الذى هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوه الى الرباعى وما فوقه طرحوها والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها حرف كحرف الكلمة المتصل بها لم يزدها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها اصلى طرحوه فى التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح رحمه الله اختار الثانى فجعل التاء فى الرباعى ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجترأ على تقدير التاء (قوله وعلامته التاء الخ) علامة الشئ لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يردان التاء تجئ لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون فى نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة للالحاق نحو ارطى ولتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون للالحاق كحرباء وخشاء الملحقان بقرطاس وقرطاس (قوله او ممدودة) انما تمد لاجل الهمزة ولذا لا تمد المقصورة واختلفوا فى علامة التأنيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر وحمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكرى وقيل الهمزة والالف معا للتأنيث كذا فى شرح التسهيل والجاربردى نقلا عن الشرح الهاوى وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثانى او الاول او بتمامها فافهم فانه تحير فيه الناظرون (قوله وقد زاد بعضهم) وهو صاحب المفصل وزعم ابن هشام ان علامة التأنيث فى هذا كسرة الذال (قوله بازائه ذكر

الخ ﴾ فی الرضی ولو قال الحقیقی ذات الفرج کان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لاذکر لها من حیث التجویز العقلی انتهی لکن مادة النقض غیر محققة فلذا قال اولی ﴿ قوله لیس بازائه الخ ﴾ یدخل فیه مالا یکون بازائه شیء او یکون لکن لا یکون ذکرا کظلمة فان مقابلها النور ولیس بذکر او یکون بازائه ذکر لکن لا من جنس الحیوان کنخلة فکلاهما مؤنث لفظی ﴿ قوله واذا اسند الفعل ﴾ ای المتصرف فانه یجوز التاء و ترکه فی نحو نعم المرأة و یتعین ترکه فی نحو اکرم بهند عند من اسند اکرم الی هند وکذا الحال فی شبه الفعل فاللائق ان یقول الشارح ای الفعل المتصرف و شبهه بل فصل کما هو الاصل ﴿ قوله فبالتاء ﴾ غالبا لانه قد ورد حذفها مع ضمیر المؤنث الغیر الحقیقی نحو ولا ارض ابقل ابقالها وحکی سیبویه عن بعض العرب قال فلانة ووقع فی بعض نسخ المتن فالتاء ای واجبة ﴿ قوله الا اذا کان الخ ﴾ والا اذا کان جمعا فانه یجیء بیانه بعد بقوله وحکم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء ایضا فعلی الشارح التعرض لهذا ایضا ﴿ قوله لك الخیار فی الحاق التاء الخ ﴾ وقع فصل اولا وقد جاء فی القرآن ذلك وقول بعض النحویین ان الاتیان بالتاء احسن لیس سدیدا للاجماع فی قوله تعالی وجمع الشمس والقمر علی التذکیر فاذا الامران مستویان کذا فی الایضاح ﴿ قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی ﴾ مالم یکن علما لمذکر نحو طلحة فانه لا یقال جاءتنی طلحة الا عند بعض الکوفیین و عدم السماع مع الاستقراء قاض علیهم وذلك لان الوضع العلمی اخرجه عن موضعه وجعله لما هو له فصار التأنیث نسیا منسیا لاعتبار المعنی بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تأنیثه فی منع الصرف فی الجمع بالتاء والالف لکونهما حالة فی نفسه بخلاف تأنیث الفعل فانه حال فی غیره فلا یتعدی اثره الیه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظی قد یکون حیوانا نحو حمامة ودجاجة وقلة ونملة فیستوی الامران فقول من قال ان تأنیث قالت فی قوله تعالی وقالت نملة دال علی انها کانت انثی غیر مستقیم وان استحسنه ضعفة النحویین قال المصنف فی الایضاح اذا جاز هذه حمامة ذکر وثلاث من البط ذکور مع التصریح بالذکورة فلیجز قالت نملة بالتاء مع کونه ذکرا نعم یتم ذلك علی قول ابن السکیت ولا یجوز تأنیث فعل المؤنث اللفظی اذا کان المذکر علما له اولا فتأنیث نملة عنده کتأنیث طلحة ﴿ قوله وجعل بعض الشارحین الخ ﴾ فعنده قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقوله اذا اسند الفعل الیه فبالتاء وعند الشارح قدس سره مخصص به ولا یخفی ان هذا الفرق انما یظهر اثره فی بقاء العام بعد الاخراج حقیقة کما بین فی الاصول ولا فرق بینهما فی اخراج بعض ما یتناوله ﴿ قوله الی المؤنث الحقیقی ﴾ ظاهرا کان او ضمیرا ﴿ قوله حضرت القاضی الخ ﴾ اورد المثالین مما فیه الفصل بغیر الا لان الاجود فی صورة الفصل بالا ترك التاء فی الرافع نحو ما قام الا هند ﴿ قوله او ضمیر الجمع ﴾ اما بالواو والنون ﴿ قوله لو کان جمع المذکر السالم ﴾ الا بنون فانه یجوز فیه التاء قال الله تعالی آمنت به بنو اسرائیل لانه فی حکم الجمع المکسر لتغیر بناء الواحد فیه والا الجمع

السالم الذى واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم فى جواز التاء وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع المذكر معناه الاضافى وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى (قوله واحده مؤنثا الخ) حقيقى التأنيث كنسوة او مجازيه كدور او مذكرا حقيقى التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع التكسير كما فى الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها (قوله حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى) اى مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقى فلا يشمل المذكر على ماوهم ولا فرق بينهما الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان الجمع الطارئ ازال حكم التأنيث الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم فانه يتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه واوا وياء نحو حبليات وحمروات فيجوز فيها التاء وتركه كما فى الجمع المكسر (قوله من جموع التكسير) الصواب تأخيره عن قوله غير الجمع المذكر الخ لانه بيان ما بقى بعد التخصيص وان يزاد وجمع المؤنث السالم كالطلحات فى الرضى وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما الواو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ (قوله ولا يقال جاءت) لبقاء لفظ المذكر الحقيقى فيه (قوله المقرون بالتاء الساكنة) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم يكن ضميرا فهى دالة عليه فلذا قامت مقامه (قوله فى كونه جمع المؤنث الحقيقى والمجازى جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والظلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقى مقابلته بالعاقلين اى الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان يكون عقلاء وهو المراد بالايام (قوله وان لم يكن من العقلاء) وانما ترك المصنف مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز مع فى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفت الذكورة والعقل اولى (قوله جمع المذكر) سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو النخيلات جمع نخيل وهو القدح الغليظ من الخشب (قوله غير السالم) الصواب الغير العاقل كما فى قوله واما فى جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن (قوله موضوعة له) اى لجمع المؤنث عاقلا كان اولا (قوله لا اصل له فى التذكير) لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا (قوله فيراعى) متفرع على المنفى لا على النفى اى ان كان له اصل

فى التذكير فيراعى حقه ﴿قال المثنى﴾ التثنية فى اللغة دو كردن و فى الاصطلاح ماذكر فى المتن و المناسبة ظاهرة و قدم المثنى على الجمع لتقدم عدده و لقربه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البتة و لكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجئ ﴿قوله آخره﴾ بالنصب مفعول لحق و الف فاعله و زاده لان اللحوق لا يختص بالآخر ﴿قوله اى آخر مفرده﴾ قيل يصدق على مسلمون و مسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال و الجواب ان قيد الحيثية فى تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما تقرر فى محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه لحق المفرد فلا نقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه و هذا التوجيه احسن ﴿قوله او قدر الخ﴾ عطف على قوله اى آخر مفرده ﴿قوله و الا﴾ اى و ان لم يكن احد الامرين بل ترك على ظاهره ﴿قوله لا يصدق الخ﴾ فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا و لا مانعا ﴿قوله و لو اكتفى بظهور المراد﴾ فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيدا ﴿قوله عوضا عن الحركة الخ﴾ و لما لم يقبل الالف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين و الكوفيون يقولون انها عوض عن التنوين لقولك جاءنى غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين و البصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام و الوجه انها كالحركة فى موضع و كالتنوين فى موضع و مثلهما فى موضع نحو غلامان و الغلامان و غلاما زيد كذا فى الاقليد و الايضاح ﴿قوله مكسورة﴾ و حكى الكسائى ان فتحها لغة و قال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلاثة قال الشيبانى من العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف و اما بالياء فلا يجوز و من ذلك قول فاطمة رضى الله عنها يا حسنان يا حسينان ﴿قوله لئلا تتوالى الفتحات الخ﴾ و لتعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة و الالف و لان الاصل فى تحريك الساكن الكسر ﴿قوله على تقدير تسليمه﴾ كل واحد من الاشتمال و عدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى و بعولتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات شامل للمطلقات الرجعية و البائنة و الضمير مختص بالرجعية و اما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف او الياء و ان النون عوض عن الحركة و التنوين انما يدل على ان التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة و كونه عوضا لا يقتضى الاختصاص بالعوضية ﴿قوله صح ان يقال الخ﴾ و كذا صح ان الدلالة المذكورة عوض من لحوق الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما و الاظهر تأخير قوله و نون مكسورة عن قوله ليدل كما فى اللباب ﴿قوله يعنى الواحد﴾ حقيقيا او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع و الجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كجمالين و قومين ﴿قوله باعتبار دخوله الخ﴾ يعنى ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين فى الحقيقة بل فى الجنس الذى وضع ذلك

(المفرد)

المفرد له سواء اتفقا فى الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس (قوله الموضوع له) بالمعنى الاعم للوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المثنى المجازى ايضا كالاسدين (قوله بوضع واحد) احترز به عن المثنى المشترك باعتبار معنييه كالقرئين للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذى وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد (قوله المشترك بينهما الخ) اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى (قوله لاستغنى) وماوقع فى تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان معها كثر منه من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية فى الوحدة ولا يدل على ان المراد المثلية فى الجنس مع المثلية فى الوحدة (قوله اشارة الى فائدة الخ) يعنى انه ليس داخلا فى التعريف (قوله باعتبار معنيين مختلفين) اى غير داخلين تحت جنس الموضوع له الخ سواء كانا حقيقيين كالقرآن او مجازيين كاليدان فى النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتى واندفع ماتوهم من ان الكلام فى تثنية المشترك وانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك (قوله لبعضهم) وهو الاندلسى ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والجارية (قوله هذا) اى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (قوله جاز ان يجعل الام الخ) منقول من شرح المفتاح الشريفى وفيه بحث اما اولا فلانه حينئذ تكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت ضابطة وهو ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال فى شرح التسهيل ان مختلفى اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين فى نظر المتكلم يقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم بابوين وقرين افادة نفس الاب والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان فى كونهما مسميين بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بمسميين بالاب وان كان صحيحا فى الواقع لكن ليس كذلك فى نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ماذكرنا اشار الرضى حيث قال وقد يثنى غير المتفقين فى اللفظ بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شىء واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفى شرح التسهيل ان مثنى التكثير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى فى اعرابه وليس بمثنى وحينئذ لا اشكال (قوله لا شبهة فى صحة الخ) لان هذا استعمال اللفظ فى المعنى المجازى ولا نزاع فى تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازى (قوله والمصنف اختار عدم جوازه الخ) اى فى شرح الكافية وفى الايضاح جوزه شاذا ولذا قال الشارح والمصنف متردد فى ذلك (قوله يأول بالمسمى الخ) وهذا التأويل ثابت فى نظر المتكلم مخطر بباله اذ العلمية

تنافى الاستعمال فى اكثر من واحد واذا اولت به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة فى امر معنوى محقق وهذه مشتركة فى امر مقدر وهو كونها مسمى به ولاجل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كانت تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فتكون تثنيتها ايضا شاذة وليس كذلك فالجواب ان تنكير العلم غير ضرورى لانه يمكن استعماله علما فى كل موضع فجعله نكرة فى غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان التثنية تنافى العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين مثنى التغليب فى اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التأويل فى نظر المتكلم فى الثانى دون الاول (قوله ان لا يذكر الخ) ليشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام (قوله حكم ما يتطرق الخ) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير (قوله اى الاسم المقصور الخ) اشار بتقدير الاسم الى ان المقصور فى الاصطلاح لا يكون الا اسما فلا يقال رمى مقصور (قوله الف مفردة لازمة) اى فى الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الالف المقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا الخ اذا وقفت عليه (قوله محبوس من الحركات) لكون اعرابه تقديريا (قوله لانه ضد الممدود الخ) اى مشتق من القصر المتعدى مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المد والحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه (قوله كعصوان الخ) الظاهر كعصا وكالى بدل قوله كعصوان والوان فى المسمى بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام فى رحيان ومتيان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا (قوله مجهول الاصل) اى غير معلومه سواء كان له اصل فى الواقع اولا وللاشارة الى ارادة معنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الالف فى الاسماء العريقة فى البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفى الاسماء المتمكنة لها اصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما (قوله ولم يمل الخ) هكذا وقع فى التسهيل وقيده فى الرضى بان لا يكون هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل (قوله اى غير ما فيه الخ) اى المراد بالثلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلاثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما تكون حروفه الاصلية ثلاثة (قوله من الرباعى الخ) بيان لما (قوله قلبت الفه واوا) ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة (قوله اى فالفه مقلوبة بالياء الخ) لم يقل فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان

(الالف)

الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة والكسرة في الصور ولهذه النكتة لم يقل المصنف رحمه الله والاياء مع انه اخصر واوفق للسابق لان تقديره قلبت ياء ﴿ قوله اى غير زائدة الخ ﴾ فالاصلية بمعنى الثابتة في محل ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ماتكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ماتكون منقلبة عن اصلية ﴿ قوله كقراء بضم القاف الخ ﴾ هذا مخالف لما في القاموس من ان القراء ككتان لحسن القراءة وكرمان للمتنسك ولعل الشارح لم يطلع على ذلك ﴿ قوله فينبغى ان لا تقع الخ ﴾ اى مبالغة في الهرب عن اجتماع الامثال ﴿ قوله لثقلها ﴾ اى ثقل الواو تعليل لاقرب ﴿ قوله بان تكون للالحاق الخ ﴾ لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لامنقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدود لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصود فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر ﴿ قوله كعلباء ﴾ العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف صحاح كذا نقله عنه ﴿ قوله فالوجهان المذكوران جائزان ﴾ الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة واوا اولى من اثباتها ﴿ قوله الملحقة ﴾ صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علبا هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة ﴿ قوله تصفحنا الخ ﴾ ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الالف او لا فالتي يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التأنيث كحمراء وان هذه الاخيرة تقلب واوا لاغير والقياس في البواقي ان لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا الا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل وهو ان تكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب موافقة لما في المتن ﴿ قوله وهذا اعم الخ ﴾ فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا ﴿ قوله عن آخر المثنى الخ ﴾ اى عن آخر مفرد المثنى ﴿ قوله اتصالها ﴾ اى اتصال كل واحدة بالاخرى ﴿ قوله بحيث لا يمكن الانتفاع بها ﴾ اى بكل واحدة بدونها اى بدون الاخرى ﴿ قوله صارتا ﴾ اى الخصيتان ففى العبارة استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين ﴿ قوله اى اسم ﴾ اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجئ في كلام الشارح قدس سره إن الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو حاملين وجمالين فانهما وان دلتا على الآحاد

لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشمل الآحاد فالدلالة عليها تضمنية (قوله على جملة آحاد) وقدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على متصل الاحاد لكونه بمعنى الكل الافرادى لا على جملتها نحو قال الله تعالى ان الانسان لفى خسر وعلمت نفس ماقدمت (قوله فى ضمن ذلك الاسم) لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم (قوله اى بحروف هى مادة لمفرده) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من الحقيقى والتقديرى كالجمع الذى لا مفرد له وزاد لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد (قوله الذى هو الاسم) اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان فى مقابلة المثنى والمجموع لكن الملحوظ ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد واحد فلا دور فى التعريف (قوله امابزيادة الخ) اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كنذر ونذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلثة نحو قضب وقضبان (قوله او حكما) كفلك وهجان (قوله واسماء الاجناس) التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها الدلالة على الآحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل (قوله فانها وان لم تدل عليها الخ) فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه او فى الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد الدلالة وضعا كما فى تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد (قوله وبعض اسماء العدد) وهو من ثلثة الى عشرة (قوله فنحو تمر) تفريع على ماتقدم من تعريف الجمع (قوله مما كان الفارق بينه الخ) فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو مالا تتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف قال الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا (قوله ونحو ركب الخ) نقل عنه رحمه الله فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت الموافقة فى الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجئ بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا لا يرد بل يقال ركيب وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة فى الحروف فاندفع ماقيل انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى له واحد من لفظه يجب ان يقصد نحو ركب باسم الجمع

الذی له واحد من لفظه تنصیصا علی محل الخلاف (قوله والفرق بینهما الخ) والفرق بینهما وبین الجمع بعدم کونهما علی الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فیه وبانهما یصغران علی لفظهما وینسب الی لفظهما ولو کانا جمعین لم یکونا جمع قلة لعدم کونهما علی اوزانه فیکونان جمع کثرة وجمع الکثرة یرد الی واحده فی التصغیر والنسبة وبارجاع ضمیر الواحد الیهما وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذی ذکره الشارح قدس سره ظاهر فی اسم الجنس الذی استعمل فی الواحد والاثنین فان اسم الجمع لایستعمل فیهما واما الذی لم یستعمل فیهما فان کان له واحد من لفظه فالفرق بینه وبین واحده بالتاء کتمر وتمرة او بالتاء کروم ورومی هو الفارق بینهما وان لم یکن کابل وغنم فان واحدهما بعیر وشاة فالفرق مشکل وفی الرضی انهما اسما جمع وفی القاموس اسما جنس (قوله قیل ذلك الخ) اشارة الی ضعفه اذ کونه بحسب الاستعمال دون الوضع لابد له من شاهد (قوله علی انه لاضیر الخ) فیه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان مایفرق بینه وبین واحده بالتاء فهو اسم جنس (قوله کجامل وباقر الخ) نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطیع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع علی الذکر والانثی فالتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها (قوله فالجمع الصحیح المذکر) ای المذکر مفرده بقرینة السابق وفیه تنبیه علی انه کما یقال بالاضافة یقال بالوصف ایضا ولم یفسر قوله فالمذکر بجمع المذکر الصحیح لاحتیاجه الی کثرة الحذف اعنی المضاف والصفة ولا بالمذکر المجموع صحیحا الان سوق الکلام فی بیان المجموع لافی بیان المذکر المجموع (قوله مضموم ماقبلها) لفظا نحو مسلمون او تقدیرا نحو مصطفون وکذا الحال فی مکسور ماقبلها (قوله علی سبیل منع الخلو) قدم تفصیله فی نون التثنیة (قوله ذلك اللحوق الخ) وکون النون عوضا عن الحرکة والتنوین لاینافی ان یکون له دخل فی الدلالة ومایوهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقیة فعلم انه لیس له دخل فی الدلالة ساقط اذ المقدر کالملفوظ فی الدلالة اذ عند الاضافة یکون النون منویا فی التقدیر (قوله الواحد من حیث معناه) یعنی لیس المراد ان مع مفرده اکثر منه من حیث ذاته ولفظه بل من حیث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما یطلق علیه ذلك المفرد فان مسلمین یدل علی تعدد مسمی مسلم لاعلی تعدد لفظه (قوله ای آخر مفرده الخ) علی حذف المضاف لان الیاء والالف لیسا آخر الجمع بل وسطه (قوله یاء ملفوظة الخ) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع (قوله وان کان آخره الخ) جعل الضمیر المستتر فی کان راجعا الی لفظ آخره لیوافق المعطوف علیه بخلاف ما اذا رجع الی الاسم (قوله ای آخر الاسم الخ) لم یظهر لی فائدة هذا التفسیر فانه قد سبق تفسیر آخره فی المعطوف علیه بآخر مفرده وهو المرجع للضمیر ههنا (قوله حذفت الالف الخ) اشارة الی ان تأنیث الضمیر الراجع الی آخره بتأویل الالف (قوله ای شرط اسم

اريدالخ ﴾ جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى فى الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرده ثم بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف فى شرحه من انه لا حاجة الى قوله فذكر لان الكلام فى الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه ان رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح او الى الجمع المذكر الذى يجمع هذا الجمع فتدبر ﴿ قوله ان فكونه مذكرا الخ ﴾ يعنى ان فى المتن مسامحة بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان شرطه التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما القول بان معناه اعتبار الحيثية ومآ لها الى ذلك اى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا نسلم ان مآلها الى ذلك كما يخفى وكذا تقدير المضاف اى فهو حصول مذكر الخ كما فى الرضى تكلف ثم قوله فذكر اما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء فى خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اى فهو مذكر وتكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوى الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى فى بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ ان كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعنى ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه شرطه كأنه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اى فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذى هو الاصل فى الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه ولا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما الخ جملة استئنافية لبيان ما يذكر او بان الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر عائد الى مارجع اليه ضمير كان وحينئذ لا يحتاج الى تأويل قوله فذكر بكونه مذكرا والجملة بتأويل هذا الكلام اى شرط مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اى بيان شرطه هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما فى ضمير الشان وقولنا

مقولى زيد قائم تعسف كما لاتخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ماقاله الشارح الرضى هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل (قوله اى اسما محضا الخ) الاخصر غير صفة يعنى ان المراد بالاسم مايقابل الصفة لامايقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها (قوله نحو اعوج الخ) اعوج فرس لبنى هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال او صار اليهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى بن اعصر كذا فى القاموس (قوله واراد بالمذكر الخ) يعنى ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو مالا يكون فيه علامة التأنيث الا انه اختص التاء لكونها الاصل فى التأنيث دون المعنى اللغوى اعنى ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضى كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لاتجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء فيه حينئذ (قوله غير علم) ان كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى به ذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيروته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لاتجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم تشترط العلمية فى الصفة عند جمعها اشرف الجموع (قوله كونه مذكرا يعقل) لم يفسر المذكر ههنا احالة على ماسبق لايقال فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التأنيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فذكر لانا المفهوم من قوله فذكر اشتراط تجرده عن التاء فى الجملة لما تقرر فى موضعه انه مذكر من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفى ذلك فى صحة الجمع بالواو فان علامة يصدق عليه انه مجرد عن التاء فى الجملة لمجئ علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التأنيث اى لايكون ذلك الاسم فى آن كونه مذكرا اى مجردا عن التاء ملتبسا به بان يستعمل فى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث (قوله ان لايكون ذلك الاسم الخ) لم يرجع الضمير الى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجئ (قوله غير مستو) قد تقرر عندهم ان الاوزان التى اريد بها موزوناتها فهى اعلام لها والعلم لايضاف الا بعد التنكير كما فى نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء (قوله بل يكون الخ) اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص بعدم تعميم اشارة الى ان المعتبر اصالة فى الصفة التى تجمع بالواو والنون ان يكون المذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة

اى مخالفاله فيها اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما كاحمر وحمراء وافضل وفضلى وسكران وسكرى وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها فكأنها من قبيل الجوامد فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء فى الصيغة مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما فى الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة ابلغ واتم من اسمى الفاعل والمفعول الذى انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون فى قلون وكرون وارضون (قوله ان لا يكون الاسم الخ) اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتأكيد النفى ومستوى صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر فى تلك الصيغة اى فى صيغته وهيئته مع المؤنث بان يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعل الضمير راجعا الى الاسم المذكور فتدبر فانه مزالق الاقدام (قوله مثل علامة) وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوى فيه المذكر المؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر (قوله لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها (قوله بكسر السين) تنبيها على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين عشرين وقد جاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كعضين ومئين وفئين ولعل ذلك الاعتدال الكسر بين الضم والفتح (قوله بفتح الراء) للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان الواو والنون فى مقام الالف والتاء كأنه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعد او ظاهرة بجفنة ان كانت صفة كسعة او مضاعفا كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان العين فى الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كثمرات ووعدات (قوله تحت قاعدة كلية) وهى قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه

خرج مالم يجبر نقصه كيدو بقوله من ذى التاء خرج ماجبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه و بقوله المحذوف العجز خرج مالم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر و بقوله معتلا مالا يكون عجزه معتلا كشاة و شفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة و بقوله مما لامذكر له خرج ماله مذكر كهنة فان له مذكرا و هو هن و قوله مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجرور فى نقصه اى جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فادخل فى هذه القاعدة كسنين و ثبين و قلين فليس بشاذ و ماخرج عنها كارضين و اهلين و بنين شاذ (قوله الف و تاء) انما خص الزيادة بالالف و التاء لانه عرض فيه الجمعية و التأنيث الغير الحقيق وكل واحد من الحرفين قديدل على واحد من المعنيين كما فى رجال و سلمى و الجمالة و الضاربة كذا فى الرضى (قوله اى شرط الجمع الصحيح) جرى فى ارجاع ضمير و شرطه ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ماتقدم (قوله اى لذلك المفرد) اذ لامذكر للجمع (قوله فان يكون الخ) فهو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدأ الذى هو و شرطه و الشرط مع الجزاء فى محل الرفع خبر المبتدأ كذا فى الرضى (قوله لئلا يلزم) اى لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره و كذلك يلزم مزية الفرع على الاصل (قوله جمع بالواو و النون) قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو و النون و مالامذكر له اصلا و ماله مذكر لم يجمع بالواو و النون فالقسم الاول يجمع بالالف و التاء و القسمان الباقيان يشترط فى صحة جمعهما بالالف و التاء كونهما بالتاء فمالامذكر له اصلا ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف و التاء كحائض و ان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما و كذا ماله مذكر لم يجمع بالواو و النون ان لم يكن بالتاء كحمراء و سكرى لم يجمع بالالف و التاء و ان كان بالتاء يجمع بهما كضيعة و ضيعات فمن قال انه لاحاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو و النون بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان مايكون له مذكر لم يجمع بالواو و النون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو و النون لم يأت بشئ وان تبع الشارح الرضى فى ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو و النون (قوله كما هو المتبادر) يعنى ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير فى ذاته و باعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا و ليس مراده ان المتبادر من التغير التغير فى ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار و على غير المتبادر باعتبار تكلف (قوله بلحوق الحروف الخ) فالتغير فيه ليس تغيرا فى ذات بناء الواحد بل تغيرا باعتبار عارض البناء (قوله كرجال و افراس) فان التغير فيهما حاصل فى ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته و ان كان

حاصلا بزيادة الالف ﴿قوله افعل وافعال الخ﴾ فى الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع ﴿قوله ثلاثة قروء الخ﴾ والنكتة فى ذلك التنبيه على ان ثلاثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال ﴿قال اسم الحدث﴾ اى الموضوع له وان دل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعددية ﴿قوله معنى الخ﴾ اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت او التبعية فى التحيز فانه اصطلاح العقول ﴿قوله قائما بغيره الخ﴾ قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذا السواد بمعنى سياهى ليس حدثا بل بمعنى سياهى بودن فهو المعنى القائم بغيره من انه حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما فى حاشية المطالع فى بحث تعريف الكلمة الحقيقية اذ الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بأنه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوعها وفيه نظر اما اولا فلان قوله سواء صدر عنه آبى عن اعتبار النسبة الى المحل فى مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما فى الرسالة الوضعية من ان اللفظ مدلوله اما كلى او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان تعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما فى الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بد له فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه فى وجوده وان الوضع نظر فى المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا فى نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما يجئ من ان النسبة الى فاعل غير مأخوذة فى مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اى بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريفا لمعنى الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور فى المصدر كما توهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدرى كما يوهمه لفظه فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثانى ﴿قوله والمراد بجريانه الخ﴾ فى الرضى يقال هذا المصدر جار على الفعل اى اصل له ومأخذ اشتقاق له فيقال فى جدت جدا ان المصدر جار على فعله وفى تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجرى على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فسره الشارح بما ذكروا والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع ﴿قوله مما لم يشتق الفعل منه﴾ اعلم ان الاسماء التى تدل على المصدر مما لم يشتق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية وما هو مصدر ولم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو

شيئان احدهما مادل على معنى المصدر مزيدا فى اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثانى اسم عين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره اخرج الثلاثة فى تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندى اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التى لافعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد باشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل فى التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر (قوله وان كان الاخيران الخ) اى بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق اوجب حذف عامله (قوله ويعمل الخ) بشروطه وهى ان تكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا فى التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود وهو الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفى كل منها اختلاف من النحاة مذكور فى شرح المصرى (قوله عمل فعله) اى من اللازم والمتعدى بنفسه وبالحرف (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اى التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى لكون معناه جزأ من معنى الفعل وهو الذى يقتضى الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلى فلذلك صار الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة فى الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشأه عدم التدبر ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط واتماقال بينهما ليشمل مذهبى البصريين والكوفيين (قوله لا لاعتبار الشبه الخ) اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا مطلقا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة (قوله لكونه بتقدير الفعل مع ان) هذا ماعليه الجمهور فى البسيط اختلفوا فى تقديره بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فنهم من يقدره نفس الفعل ومنهم من يقدره بان حيث كان المصدر متعلقا بشئ مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج الى ذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بأن بل بما ولذا قال فى البسيط بالحروف السابكة وقال فى التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها (قوله ولا يتقدم معموله الخ) جوز الشارح الرضى تقديم الظرف والجار والمجرور (قوله ان لا يتقدم عليه) لكونه موصولا حرفيا (قوله فيلزم اجتماع التثنيتين) اى اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد النوعى وثانيتهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه بعلامتين وان حذف احداهما لزم اللبس فيصلح ضربتان مثلا تثنية للمصدر والفاعل اعترض

عليه الشارح الرضى بانه يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعنى لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما فى اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفى الدار والزيدون هيهات وفى الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اجتماع اجاب عنه الفاضل الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين فى المستتر فيهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا يتم وقيل والاظهر الاخصر فى وجه عدم الاضمار ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبنى على عدم الاستتار لما حذف كما فى الفعل ﴿قوله وكذا فى اسم الفاعل الخ﴾ فان تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها ﴿قوله فلا حاجة الخ﴾ كما اعتبره الفاضل الهندى ﴿قوله لان النسبة الى فاعل ما﴾ اى مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة فى مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة فى مفهومه مأخوذة فى مفهومه ولذا كان معناه المطابقى غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة فى مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية ﴿قوله مع ان اعماله الخ﴾ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من الاضافة الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الخ فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم من الرضى انه بالنسبة الى عدم جوازها فى اسم الفاعل ﴿قوله اولى﴾ واليه ذهب البعض وفى الرضى وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذا كالجزء من المصدر كما يكون من الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى فى العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضى والمصدر المنون اولى بالعمل فى الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا عمل المنون فى لفظه والمضاف فى محله ﴿قوله وقد يضاف الى المفعول﴾ اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجئ على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم يجئ فى القرآن الا ما روى عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة ﴿قوله ولكن جوز الخ﴾ وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب اذنى زيد بقوله ذلك وقول اعرابى اللهم ان استغفارى مع اصرارى للؤم وان تركى استغفارك مع علمى بسعة عفوك لعجز كذا فى شرح التسهيل ﴿قوله صار الخ﴾ قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا ﴿قوله من غير تجويز الخ﴾ وفى التسهيل ان الغالب ذلك ﴿قوله او محذوفا غير لازم﴾ كذا فى التسهيل والايضاح وفى الرضى ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف

(او جائزا)

او جائز افيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل (قوله اى المصدر) يعنى ان ضمير
كان راجع الى المصدر و بدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا منه
رعاية لجزالة المعنى لان الكلام فى المصدر و موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع
الى المصدر (قوله عمل الفعل للاصالة) و وجوب الاضمار العارض لا اثر له فى تقدير العمل
(قوله بدلا منه) اى مجازا لانه لماسد مسده ولم يجز اظهاره فكأنه بدل منه (قوله للنيابة)
اى لا باعتبار كونه مصدرا و لكن لقيامه مقام الفعل و نيابته عنه فاذا ليس عمله كعمل المصدر
بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا فى الايضاح (قوله للمصدرية) كسائر المصادر
يعمل لكونه بتأويل ان مع الفعل (قوله اكثر) اى وقوعا (قوله واظهر) لعدم المانع من عمله
بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل
و كون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما فى الرضى من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا
لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل و حينئذ لا يضر فى كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة
للفصل بين القسمين كما لا يخفى (قوله اى حدث) اى معنى قائم بغيره ففى نسبة الاشتقاق اليه
تجوز باقامة المدلول مقام الدال اى ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحى
لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافى فانه قال اسم الفاعل و المفعول
مشتقان من الفعل و الفعل من المصدر ولم يقل اى مصدر كما فى الرضى فيكون التجوز فى اسناد
قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن
يتلفظ (قوله موضوعا الخ) اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع و اللام صلة الوضع و لك ان
تقول فى الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع للنوع و اللام للاجل (قوله اى الفعل) بيان لمرجع
الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات (قوله اى
لذات ما) يعنى ان موصوفة وان يعتبر فى اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليه لا كون
الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على من فانه لضرورة الاشتقاق (قوله لان ما جهل امره
الخ) فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم و من لا يعلم لان النكرة الموصوفة تعم (قوله قصد
التغليب) لكن مقام التعريف آب عنه (قوله و غير ذلك) من الاسماء المشتقة (قوله و يكون
من قام به الخ) لان المتبادر من وضع اللفظ لشئ كونه قصديا و اعترض الرضى بان هذا التعريف
لا يشتمل على زيد مقابل عمرو و انا متقرب من فلان و متبعد منه و مجتمع معه لان هذه الاحداث
نسب بين الفاعل و المفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه
مبنى على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين و الجواز بالمتجاوزين
و الاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتجددة فى الجانبين و الحق منع قيام العرض
الواحد بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما

بالنوع وماقيل فى دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشىء لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لاعن اضافة معينة متعلقة بالنظر الى اضافة اخرى والفاضل الهندى فهم من الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فأجاب بان القيام اعم من ان يكون حقيقيا او باعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الآخر مع انها مسندة الى واحد معينا فتدبر (قوله خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمنى فكرمته اكرمه لانه موضوع للغلبة فى معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة فى رضى الشافية ونعنى بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر فى معنى المصدر نحو كارمنى فكرمته اى غلبته فى الكرم (قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الخ) بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الازمنة الثلاثة وان كان قد يدل على الحدوث بمعنى التجدد (قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك) الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك فى شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اى على زمنه خروج امثلة المبالغة ولم يكن فى ذلك ضير لان اسم الفاعل غيرها (قوله على زنة فاعل) اى القياس ذلك وقد يجئ على وزن مفعل نحو حب فهو محب ولا يقال حاب وعلى وزن مفعل بكسر الميم نحو عم الرجل بمعروفه فهو معم (قوله بميم مضمومة وكسر ماقبل الخ) وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين وضم عينه اتباعا للميم كما قالوا فى منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل نحو اسهب فهو مسهب (قوله ويعمل الخ) قيد فى التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائى فانه جوز عمل المصغر والموصوف (قوله بشرط معنى الحال والاستقبال الخ) ظاهر كلامه انه يشترط ذلك فى عمله مطلقا والتحقيق انه شرط فى عمله فى المفعول به لا فى عمله فى الظرف او الجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل ولا فى عمله فى المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان مظهرا فظاهر كلام المصنف رحمه الله انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفعه (قوله ومعناها الخ) ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الآن على ماتلفظ به كما فى قوله عندى تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ماقال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا فى الرضى (قوله على صاحبه) اى المذكور او المنوى نحو يا طالعا جبلا (قوله ونحوها) يشمل مثل هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيد ان ام قاعدان (قوله من حروف النفى) صريحا

اومؤو لا به نحو انما قائم الزيدان (قوله المتعدى) قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق (قوله ذكر مفعوله) لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس (قوله وجبت الاضافة) ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل (قوله اضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو اما تمييز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او حال اى ذات معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنوية (قوله معمول آخر) اى من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ (قوله فبفعل مقدر) اورد عليه انه لا يستقيم فى مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائم قال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم تمكن الاضافة اليه (قوله بتغير صيغته الخ) ليس المراد ان هذا تقدير اللام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤول المعنى الى ماذكره الشارح وعلى التوجيه الثانى من للتبيين لانه يصلح اطلاق المجرور بمن على ماقبله فلا غبار فى التوجيهين (قوله بحيث يخرجه الخ) احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية فى قوله للمبالغة (قوله اذا كانت للمبالغة) لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول لما ان فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين والتوجيهان مطلوبان (قوله ومافيه من معنى المبالغة الخ) لان المبالغة وصول الشئ الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذى يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل (قوله باحاق علامتى التأنيث الخ) واما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه فى حكمه (قوله ومع التعريف الخ) اى لام التعريف اى ماتكون للتعريف فى الجملة وان لم تكن ههنا (قوله اسم المفعول) اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب او قعته عليه والا فالمفعول هو الحدث (قوله من فعل اى حدث) سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه (قوله لمن وقع عليه) حقيقة او اعتبار اليشمل او جدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلقا بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يفسره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع (قوله من حيث انه وقع الخ) لان التعليق بما فى حكم المشتق يشعر بالحيثية ولان الاولى ذكره فى تعريف اسم الفاعل والاكتفاء ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل فى التعريف الصفات التى بمعنى المفعول وهى بكسر الفاء وسكون العين نحو طعن وفعل بضمتين نحو لفظ

بمعنى ملفوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الان يقال انها ليست موضوعة بمعنى مفعول بل مستعملة (قوله على صيغة اسم الفاعل)وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب (قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول)لانه يكون لفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذى يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل (قوله اى فى عمل النصب) اذ لا يحتاج فى الرفع الى اشتراط زمان وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك (قوله يبقى على نصبه الخ)فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لا ان كان بمعنى الماضى كما فى اسم الفاعل (قوله من حيث انها تثنى الخ)بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة فى اصل معنى التثنية والجمع والتأنيث لان جمعها وتأنيثها كجمع اسم الفاعل وتأنيثه فانه لا يطرد فى افعل فعلاء مع عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفى الرضى وجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدث والثبوت اى اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة (قوله لا بمعنى الحدوث)بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل (قوله بعد نقله الخ)ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين كقدير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة (قوله وصيغتها)اى الصيغ المختصة بها فلا ينافى ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد تجئ على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما (قوله اسم الفاعل)على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافى الى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين (قوله او لصيغة الفاعل)فالمراد من الفاعل لفظه وحينئذ تكون اللام فيه اللام الزائدة لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما (قوله من غير اشتراط زمان) يشير الى الاطلاق فى مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعنى اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح قدس سره بانه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما فى المتن اجمالا لا اختلالا كما وهم وانما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم (قوله بالاتفاق)بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازنى للتعريف (قوله اى جعلها قسما)اى يردان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس

بقسم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اى القسم الذى يحصل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها و يبحث عنه فى الفن فالمعنى بقسم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها و يبحث عنه فرجع الى ماذكره الشارح قدس سره اى جعلها قسما قسما و بيان حكم كل قسم ﴿ قوله اى تشبيه معمول الصفة الخ ﴾ وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة و لا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دلالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب ﴿ قوله اى تفصيل هذه الاقسام الخ ﴾ يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ثلاثة جملة من المبتدأ و الخبر وقعت مفعول القول وقوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه و الحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح قدس سره و مفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا وكذلك الخ يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح ﴿ قوله فهذا التركيب ﴾ يعنى ان ثلاثة وقع خبرا لحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندى لانه لا يصلح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا ﴿ قوله بترك العاطف ﴾ اى بين هذه الاخبار الثلاثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليهما ﴿ قوله ممتنعان ﴾ اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة قوله واختلفوا فى حسن وجهه وليس للفراء ان يجوزه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الاضافة ﴿ قوله الصفة باللام ﴾ اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهاهما او المجموع نحو الزيدون حسنوا وجوههم فهو مما اختلفوا فيه كما فى حسن وجهه كما يجئ فى الرضى ﴿ قوله او بحذفهما معا ﴾ كما فى حسن الوجه ﴿ قوله ولا خفة فيه بواحد منها ﴾ لان التنوين سقط باللام والضمير فى وجهه موجود ﴿ قوله من الاضافة ﴾ اى الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا تفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من

كل وجد (قوله فى الجملة) لاحاجة اليه (قوله لاشتماله على ضمير زائد الخ) يعنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما فالثانى زائد بخلاف ما اذا جئ بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد احسن ضربه من ضرب ابيه فى داره (قوله لعدم الرابطة الخ) وليس اللام الوجه وحسن وجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلا من الضمير (قوله غير ظاهر فى الصفة) لكونه مستترا (قوله مثل ظهوره الخ) لكونه بارزا (قوله لان معمولها حينئذ) اى حين رفعت المعمول بها فاعلا لها اذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى (قوله اى حدث) اى دل على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق (قوله قام به الفعل الخ) يعنى اختار الموصوف على لمن قام او لمن وقع قصد التعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين (قوله فى اصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فى المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة فى الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام فى الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو او زائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى اسم التفضيل (قوله اما ظرف لغو الخ) اى صلة مفعول له بالواسطة (قوله او ظرف مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اى الموصوف متلبس بتلك الزيادة ويقدر مفعوله اى الموصوف به اى بالفعل كما فى الحواشى الهندية (قوله ولا ابهام فى تلك الاسماء الخ) لانها تدل على المكان والزمان دلالة ما ففيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او لموصوف ففيه ان اسم التفضل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل (قوله يخرج اسمى الفاعل الخ) لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة

فى اصل الفعل بل فى خلقتها كصيغ الصفة الشبهة الدالة على الدوام والاستمرار ﴿ قوله من حيث صيغته ﴾ اى هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار فى افعل ﴿ قوله وفعلى للمؤنث ﴾ انما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا ﴿ قوله اخير واشر ﴾ اى خير واشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث بحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء فى الراء ﴿ قوله من حدث قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احنك الشاتين واقل الناس شاذ لانه من غير متصرف ولا من فعل لازم النفى نحو ما ندس بكلمة اى تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفى واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا اذ لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها ﴿ قوله والحمق ﴾ فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل ﴿ قوله حكم بشذوذه ﴾ كما فى المفصل وشرح التسهيل ﴿ قوله احمق من ابن هبنقة ﴾ الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما فى المفصل وشرح التسهيل والحواشى الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم والهبنق كعلمس الاحمق والقصير وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسى يضرب به المثل فى الحمق من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق فى عنق الصبيان لدفع العين ﴿ قوله ففيه شائبة الخ ﴾ خبر لقوله والجواب المذكور اى شائبة حمق صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما ذكر الشارح رحمه الله بيان لقبه المذكور فى حواشى الهندية بعد هذا الجواب لا شنيع كما وهم ﴿ قوله ولا يقول الخ ﴾ ولم يقل به احد لما فى غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة فى مخافة ذلك القول ﴿ قوله الواقع ﴾ قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ﴿ قوله اشتقاقه الخ ﴾ قدره بقرينة ما سبق فى التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضى وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولم يجعله من قبيل ضربى زيدا قائما وقياسه حاصل اذا كان للفاعل ﴿ قوله فانه لو اشتق الخ ﴾ بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل ﴿ قوله على الاشرف ﴾ والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل ﴿ قوله على احد الوجوه الثلاثة ﴾ اذا لم يكن معدولا نحو اخر او اسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلى نحو آخر بمعنى غير ﴿ قوله وهى استعمال الخ ﴾ يعنى ان الاوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة حال من ضمير يستعمل اى كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة ﴿ قوله مضافا ﴾ بدل منه واشار اليه

باعادة يستعمل فى قوله فيجب ان يستعمل فان البدل فى حكم تكرار العامل واورد الفاء الدالة على كونه قريبا على ماتقدم لكونه تفصيلا له اشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلى بعد العلم الاجمالى وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز (قوله ذكر) اى كونه مذكورا (قوله لغوا) لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التأكيد (قوله ولست بالاكثر الخ) على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اى العزة للغالب فى الاكثرية (قوله الا ان يعلم) استثناء منقطع لانه حينئذ يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه (قوله ان المحذوف الخ) ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبق واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا فى الرضى ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما فى قبل لانه مختص بالغايات وشبهها (قوله زيادة موصوفه الخ) فان يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما (قوله اى على ما اضيف الخ) فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم (قوله فى ضمن بعضهم) وهو ماعداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم (قوله غير مقيدة الخ) فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة فى الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة فى مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه وتخصيصه عطف تفسير لاتوضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ماهو المصطلح اعنى مايختص بالمعرفة كما فى قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوى اعنى رفع الابهام (قوله تمام الكلمة) اى متمها ولذا لا يفصل بينهما الا لعموم افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس (قوله الرفع بالفاعلية) يعنى ان الحكم بنفى عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ماقيل انه يصلح حمله على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا فى ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر مطلقا الا فى صورة الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع (قوله وانما خص المظهر الخ) فى المغنى فى باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظاهر فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى من افعل ومن وخرجه ابو على وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكور تأكيدا للضمير فى افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا مايعم الضمير البارز وان المراد بالضمير

المستتر على نص عليه فى الرضى وان معنى قوله لايظهر اثره فى اللفظ انه لفظ لااثر (قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية) لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته لاسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان الخ دليل على الجزء الثانى فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه يكفى الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه (قوله لان الخ) يدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضى ان لايعمل فى المظهر مطلقا وحاصل الدفع عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل النصب ماهو مشابهه فى الجملة وان لم يكن (قوله وهو لم يعمل الخ) اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة (قوله اى وصفا سببيا) بيان لحاصل قوله صفة وهو فى المعنى سبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلاثة كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية (قوله مشترك) ولذا لم يقل لسببيه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما (قوله باعتبار) اى بالنظر يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه ورغبت فى حاله وهو حال من الضمير المرفوع فى الفضل اى متلبسا به وكذا الثانى حال من نفسه وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعديه شبه الفعل بحرفى جر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا فى الرضى (قوله ويحصل) بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بأن يكون على ترتيب اللف والنشر (قوله كالصفة المشبهة) فانه ايضا لابد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه (قوله ليخرج الخ) غاية مرتبة على الاشتراط المذكور (قوله ولئلا الخ) علة باعثة عليه (قوله ليسهل) متعلق بقوله لئلا (قوله توجه النفى الى قيده الخ) لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة (قوله فيبقى اصل حسن) لى قوله فيكون احسن الخ زائد لااحتياج اليه فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يأبى ان يكون لنفى الزيادة بل لابد فيه من نفى المساواة (قوله ان يجعل احسن الخ) لم يقل بأن يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لايكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة فى مقام المدح وكذا تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى الى رجل مقيسا الى حسن زيد (قوله بالنفى) اى بسبب النفى فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد

عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا زال بالنفى ينادى على فساده (قوله من حيث انه الخ) لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية فى المفضل عليه (قوله من هذه الحيثية) اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولا له باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل (قوله ولو قدم) بان يقال رأيته رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد (قوله تعقيد ركيك) لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الخ) يعنى ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل فى المظهر اذ لو لم يعمل فى المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبى لا فى كل عبارة تؤدى معناه فتدبر فانه مع وضوحه قد خفى على البعض فقال ما قال (قوله مسئلة الكحل) اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر فالاضافة لادنى ملابسة (قوله وبين شرائطها) الثلاث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا (قوله وما عبر به عنها) فى استعمالاتهم وهو قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد (قوله وينتقل) عطف على ان ينبه وقوله تطبيق الخ عطف على ما انشده والاشارة الى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى الخ (قوله وهو اخصر منه بمقدار الخ) اشار بزيادة لفظ المقدار الى ان الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظير له فى كلام العرب (قوله مع ظهور المعنى الخ) لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه (قوله لان اصله الخ) حيث قال وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله لا يكون من قبيل الخ) والحال ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم (قوله استغنى عن ذكره الخ) لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى (قوله وتقديره ما رأيت الخ) رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة (قوله على ابلغ وجه) لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفى عين مماثلة لعين زيد فى الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على الملزوم فيكون كدعوى الشئ بالبينة (قوله والثنية) بوزن تفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغم الياء فى الياء (قوله من ابى او اى) اى ثلاثية اى بفك

(الادغام)

الادغام أو به (قوله من السرى) لا من السراية فانه لا يناسب المقام (قوله والواو اعتراضية) يجعل القول بالاعتراض بناء على ان بعد البيت شيئا من متعلقا مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهى ههنا تفظيع شأن وادا السباع (قوله والجار فى به الخ) والباء بمعنى فى (قوله بمعنى المفعول الخ) فان الوادى مخوف فيه (قوله اى ركبا ساريا) ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء فى وصفه التذكير والافراد (قوله تقول الخ) نقل عنه حاصل معنى الشعر من ان توقف الركب فى وادى السباع اقل من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل وادا الاوقت وقاية الله تعالى السارى فى وادى السباع (قوله عن الآفات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه (قوله على وجه الخ) على بمعنى فى كما فى قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى فى تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية فى معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود (قوله تلك الطريقة) اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فى كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل (قوله اى كلمة الخ) فسر ما بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا فى التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل فى الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة فى التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما (قوله كائن) اشارة الى ان قوله فى نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل فى بمعنى الباء (قوله يعنى الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ان ارجاع الضمير الى الكلمة اولى اذ الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثانى لافادة ان المرجع نفس جامع ما فى حيزه من الصفة والصلة وما قيل انه جمع بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع فى تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به ولذا قال الشارح فى تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناها فالتذكير كما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه

فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس فى التعريف لانه قسم الكلى الذى هو قسيم المفرد (قوله والمراد بكون المعنى الخ) اى المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يراد ان صيغة المعنى كيف تفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى ما دل على معنى دلت عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة تمجها الاسماع (قوله دلالتها عليه) فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهم المعنى عنها (قوله لا استقلال له الخ) لكونه حاصلا فى الذهن منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله (قوله وحينئذ يكون المراد الخ) لان كون الشئ فى نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل فى الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية (قوله فرجع) مصدر ميمى لكون خبره الجار والمجرور (قوله لكن) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثانى (قوله ان الفعل مشتمل) ويمكن ان يكون على ثلثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصى للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اى الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعى للنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامى الحجارة الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة فى السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلا نسلم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكر ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم (قوله الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذا فى الرضى والمراد بالمعنى الامر المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون آخر معناه بالفارسية الدال والنون والتاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياهى بود فالجواب انه لما كانت الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست مأخوذة فى مفهوم المصدر نص عليه الرضى كيف ولو كان كذلك اوجب ذكر الفاعل معه (قوله النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل معين اى معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا فى النسبة الى معين بنوع تعيين ولا حتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا متنع حمله على شئ (قوله هو آلة لملاحظة طرفيها) اى آلة يعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال

(بالمفهومية)

بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيها لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية فى مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فان جزئيته لازمة للملاحظة التبعية (قوله فلا تستقل بالمفهومية) اذ لا تفهم النسبة مالم تفهم الذات المنسوب اليها الحدث (قوله تعين ان يكون المراد به الحدث) اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بدون الوصفين (قوله ليس معناه المطابقى) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفة بقوله فى نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابقى (قوله بل اعم) اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى فى تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد (قوله لا يتحقق) اى فى الفعل (قوله ليس مستقلا بالمفهومية) لما عرفت ان معانى الحروف آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من حيث هذه الحيثية فاقيل ان الابتداء المشترك بين الابتدا آت الجزئية ملحوظ قصدا توهم (قوله فهو صفة الخ) الفاء لمجرد التراخى فى الذكر فان بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها (قوله وبقولنا وضعا الخ) عطف على محذوف اى فبقوله مقترن خرجت الاسماء التى لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا الخ وبقولنا فى الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا فى التحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث بان يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان حقيقة فى الحال او الاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران فى الفهم اعلم ان الشارح رحمه الله لم يذكر فائدة قيد فى الفهم لاههنا ولا فى تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله فى الفهم بعد التقييد بقوله وضعا (قوله منقوله عن المصادر او غيرها) كلمة او لمجرد التفصيل كما فى العالم اما جوهر او عرض اى منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو ثم النقل اى الاستعمال فى المعنى الثانى بعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقى قيد الشارح الوضع بالاول فى الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقى فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففى المنقول يعتبر الوضع التحقيقى وفى المشترك يعتبر الوضعان (قوله ودخل فيه الخ) عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد فى الاثبات الدخول لانه فى الحقيقة تعميم لقوله مقترن لان معنى قوله وضعا سواء كان مقترنا استعمالا او لا (قوله الافعال المنسلخة الخ) اى فى الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهى ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى الاصل منسلخة عن الحدث انتهى قال المصنف رحمه الله فى الامالى لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لا يقصد بها فى التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب

الى زيد وهو خبرة ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر معنى بان النسبة الى المبتدأ الذى كان مخبرا عنه على ما كان فى الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم يؤت بها عاملة فى شىء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة عن الحدث غير مرضى عنده وفى الرضى وما قال بعضهم سميت افعالا ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشىء ﴿ قوله لوجود الاحد فى الاثنين ﴾ فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا لا احدها فقط ﴿ قوله ولانه مقترن ﴾ اى لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط ﴿ قوله وان عرض الخ ﴾ متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه باحد الازمنة اولى واظهر ﴿ قوله انما تستعمل ﴾ اى بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيهما من التحقيق ثم انه يقال ايضا اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما فى قوله قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياه فى الاستعمال ﴿ قوله لتقريب الماضى ﴾ اى الحدث الجزئى الذى مضى بناء على ان المعانى الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضى يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمن ﴿ قوله وشىء من ذلك ﴾ اى المذكور لا يتحقق الا فى الفعل الاصطلاحى ولذا لم يورد الضمير اى لا يفهم شىء من ذلك بدون ذكر الفعل كما فى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لامتناع فهم شىء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئى وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة فى مفهومه دون ما عداه ﴿ قوله دخول السين ﴾ اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات ﴿ قوله لنفى الفعل ﴾ اى الحدث الجزئى لما مر وكذا فيما سيأتى ﴿ قوله الا فى الفعل ﴾ اى الاصطلاحى كما مر ﴿ قوله لحوق تاء التأنيث ﴾ اى الساكنة ﴿ قوله لانها تدل على تأنيث الفاعل ﴾ والوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة ﴿ قوله والصفات ﴾ اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تأنيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها ﴿ قوله حال عن تاء التأنيث ﴾ وفيه اشارة الى انها فى الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل كما فى الرضى وفى بعض النسخ الساكنة باللام ﴿ قوله لاختصاصها بالاسم ﴾ لخفة الاسم وثقل الفعل ﴿ قوله اراد الخ ﴾ وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة المعتبرة فى فعلت اعم من المخاطب والمتكلم والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والغى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى القاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه فى جميع صفاته وهى نون

جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة فى بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه فى عبارة المصنف (قوله اخف واخصر) اعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبنى وقالوا ان المستتر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضميرا لمفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى (قوله فانه المتبادر) بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله قبل وفيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل فى قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان بمعناه متقدما ومتأخرا اذ المفعول المطلق لا يجئ من الظرف فاندفع الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالظرف وبقى الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اى ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية (قوله بما الموصول) اى بما هو على صيغة الموصول فلا ينافى ما سبق من تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولا والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسير الها فلا تكرار (قوله بلم يضرب) اى بيضرب فى لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض وكذا جعله بضربت فى ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى مع كونه ماضيا (قوله خبر لمبتدأ محذوف ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر فى موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ فقد سها (قوله او تقدير الخ) فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم (قوله اما البناء) فلعدم اعتوار البناء عليه (قوله فلمشابهة المضارع) ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه مبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضى مقدما على بناء المضارع لا يقتضى ان يكون حال آخر من الاعراب والبناء مقدما على حال آخر فلا يرد ان لا معنى لبنائه على الحركة لمشابهة المضارع والحال متقدم عليه (قوله فى وقوعه) اى لوقوعه لان وقوع الماضى موقع الاسم ليس وجه المشابهة (قوله وشرطا وجزاء) عطف على قوله موقع او وقوعه بتقدير وقوعه (قوله فلكونه اخف الحركات) وثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا (قوله مع غير الضمير الخ) سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب

زيد ويكون بعد ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا (قوله كراهة اجتماع الخ) فلذا قالوا الاصل علبط وهدبد علابط وهدابد (قوله لشدة اتصال الفاعل) اى الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وتركة فان اتصال التاء فيه لفظى فقط على ان اجتماع الحركات فيماذكر ليس فى البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن (قوله احترازا عن مثل الخ) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فانه ايضا مبنى على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضى بخلاف غلامى فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط (قوله اى حال كونه الخ) يعنى ان الباء ليست صلة لاشبه اذ لبس الحروف مشبها او لا باء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعلها السببية لاصالة الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتهما فى اول الماضى مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فتكون سببيتها بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف فى اعتبار سببية الحروف (قوله اتين) على صيغة جمع المؤنث من الاتيان او جئ بيان لوجه الملابسة (قوله فى اوائله) الظاهر فى اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها او الظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل كأنه قيل باحد حروف هى اوائله (قوله جمعها كلمة نأيت) اشارة الى وجه اضافة حروف الى نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع (قوله وهذه المشابهة) اى المشابهة بمطلق الاسم المعتبر فى صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هى فى تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتبارها فى صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تامابدونه (قوله تكون الخ) اورد كلمة الحصر ردا على من بادو لدخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع التى امتازبها عن سائر اقسام الفعل (قوله لوقوعه مشتركا) بيان للسبب الذى هو منشأ المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل فى وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوى لا الاصطلاحى اذ الظاهر حينئذ لكونه مشتركا ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه (قوله على الصحيح) وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس (قوله بالجر الخ) اى ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين (قوله وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة ههنا اعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة فى صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض

(قوله)

(قوله وتخصيصه) اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة (قوله بواسطة القرائن) اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة والى كثرة الموارد (قوله لانه لم يسم الخ) فالمشابهة المذكورة مأخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكرها فى التعريف ليكون حدا رسميا (قوله اذ معنى الخ) تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة (قوله فالهمزة) تفصيل وبيان لمعانى حروف المضارعة (قوله مفردا) لم يرد به ماليس مع غيره على ماتوهمه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب حينئذ منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم المخبر اى من يحكى عن نفسه والالغا الحال فلا بد حينئذ من ارجاع ضميرله الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى على الناظرين فى هذا الكتاب (قوله مذكرا كان او مؤنثا) فالمراد بالمفرد مااتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما (قوله مع غيره) مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين (قوله وكأنهما الخ) اشارة الى وجه الاختصاص (قوله واحدا كان الخ) فعنى المخاطب من يتكلم معه (قوله غائبات) اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين واورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح (قوله للغائب) اى من يصح ان يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة (قوله اى غير القسمين) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث (قوله حال) خبر بعد خبر لقوله فقوله (قوله مضمومة) لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه اول المضارع لمكان التباين بينهما (قوله اى فيما كان ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك (قوله ومفتوحة) فيما سواه للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى او كثرة الحروف كما فى ماعداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الهاء والسين على غير القياس (قوله لعدم علة الاعراب فيه) وهو توارد المعانى المختلفة كما فى الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيبينه فى قوله ويرتفع الخ مفصلا (قوله ولما كان هذا الكلام الخ) دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفى فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ماهو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذ اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفى الاعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا فى احوال المضارع بل كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء

الثبوتى مقصور اصالة والجزء السلبى مقصود اتبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد الجزء الثبوتى المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا مايتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لايقتضى ان لايكون فرق بينهما بهذا القدر وبماذكرنا ظهر ان ماذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى ﴿قوله يكون مبنيا﴾ وقيل انه معرب تقدير الثقل محل الاعراب بالحركة كما فى غلامى ولايخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ماقبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى ﴿قوله لشدة الاتصال﴾ امالفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلايصير ماقبله وسطا فاجرى الاعراب عليه ﴿قوله وسط الكلمة﴾ والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ماعرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولايظهر الاعراب للتعذر او الاستثقال ﴿قوله دخوله على كلمة اخرى﴾ معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء وبماذكرنا ظهر ان هذا الدليل لايجرى فى نون الجمع ﴿قوله ولان الخ﴾ اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه ﴿قوله يقتضى ان يكون الخ﴾ وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع ﴿قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث الخ﴾ وبتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ماهو الاصل فى الفعل اعنى البناء ﴿قوله فلايقبل﴾ اى ماقبل اصلا الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لابد فيه من اعتبار اعراب فى آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلابد فيه من القبول فى الجملة لئلا يكون التقديرى مجرد فرض ﴿قوله فالصحيح﴾ تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا ﴿قوله حرفه الاخير﴾ سواء كان اصليا او زائدا فلذ الم يقل كامر ﴿قوله المجرد الخ﴾ يشمل مالايبرز فيه نحو يضرب زيد ومافيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب ومافيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك ومافيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل نحو مايضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى لامايتصل به والا لخرج الصورتان الاوليان ﴿قوله متصل به﴾ اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك ﴿قوله للتثنية الخ﴾ بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر ﴿قوله لفظا﴾ حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ

(ولذا)

ولذا يكون الوقف بالاشمام او الروم والنقل وليستا تقديريتين على ماوهم كما عرفت من معنى التقديرى ﴿قوله والسكون﴾ لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقديرا على ماوهم ﴿قوله والمضارع﴾ اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل ﴿قوله وذلك﴾ اى اعراب مااتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمسة مواضع وان كان الاتصال فى سبعة مواضع فان الموضعين اعنى يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث ﴿قوله بالنون الخ﴾ وانما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ماعرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ماقبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلاجرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته للواو فى الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم ﴿قوله حالتى الجزم والنصب﴾ امافى حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال فى الواحد ببدل وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نونى التأكيد امالانه لا يكون فى المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات ﴿قوله الآخر﴾ احضار لاصطلاح النحو لانه مقدر ﴿قوله المناسب لها﴾ فى كونه حاصلا من اشباع الحركة فلابد من التغير والزوال ﴿قوله لان الالف لا يقبل الحركة﴾ لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه او بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه ﴿قوله كما هو المتبادر من عبارته﴾ حيث قال ويرتفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال يعتبر مدخلية شئ آخر لا يوجد الا فى وقت التجرد ﴿قوله وسواء كان العامل الخ﴾ سواء يطلب اثنين فالواجب او كان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴿قوله وقوعه موقع الاسم﴾ وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا يدخلان على الاسم ﴿قوله كما فى زيد يضرب الخ﴾ اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب ﴿قوله لانه اذن يكون كالاسم﴾ مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضى ﴿قوله اسبق اعراب الاسم﴾ لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواه

لكونه اعراب العمد (قوله نحو الذى يضرب الخ) فانه لايقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة ولايدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفى يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (قوله ويكفينا) اى فى ارتفاعه (قوله وان كان الاعراب) يعنى وان كان اعراب مابعده مع تقديره اى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذهو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى جميع المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية (قوله والسين الخ) دفع لما يقال فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس (قوله فابدل الالف الخ) اذ التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ماقبلهما ينقلبان الفا فى الرضى لادليل على قول الفراء (قوله اصله لا ان) قال الشاعر

يرجى المرء مالاان يلاقى ❊ ويعرض دون اقربه الخطوب

اى لمن يلاقى (قوله انه حرف برأسه) وهو الحق اذ الاصل عدم التصرف فى الحروف (قوله فخفف) بنقل حركة الهمزة وحذف الالف للساكنين ويغير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الجار كما فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين (قوله اذ الظرفية) فى الرضى وانما حملنى على ذلك ظهور معنى الزمان فيها فى جميع الاستعمالات كما فى اذ (قوله فنون عوضا عن المضاف اليه) فى الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذا اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة (قوله سرت حتى ادخلها) مثل للحروف الثلاثة مع ان امثلتها مذكورة فى المتن لان المقصود ههنا تمثيل تقدير ان ومافى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن واذن وكى وكأن قول الشارح فيما سيجئ فان التى تنصب المضارع اشارة الى ذلك (قوله وهى اللام الجارة) عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ماكان قاصد اللفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتأكيد النفى كالباء فى مازيد بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا فى معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها الاطراد صحة اسقاطها كذا فى التحفة (قوله فى خبر كان المنفى) اما لفظا واما معنى كما فى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله لان هذه الثلاثة الخ) هذا الكلام وماسيأتى من قوله فان الواو والفاء الخ تعليل لتقدير ان بعدها فوقعه هذا الا ماذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشرط التقدير ولذا لم يتعرض

لتعليل تقدير ان بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا (قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء) فى المغنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه فى كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة (قوله فان التى ينتصب الخ) احتراز عن المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعلق كما فى اذن وحتى (قوله تقع بعد العلم) وما بمعناه كالرؤية والوجدان واليقين (قوله اذا لم يكن بمعنى الظن) حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن فى الرضى جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وفى تفسير ابى حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوى فيجوز ان يعمل فى ان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه (قوله هى ان المخففة الخ) اراد ان الضمير لمجرد التأكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير وليس لقصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لقصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه تأكيدا تكرارا والاصل عدمه (قوله على غلبة الوقوع الخ) ان اريد بالتحقيق جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثرى الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا راجحا اى راجحا على عدمه والضابط فى معرفة ان المصدرية وغيرها على ما فى الرضى ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير والتى بعد الظن فان كان بعدها غير لا من حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولا وما ولن فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال ان لا شئ وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى بعد العلم وما يؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يلها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا بد فى بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح فتدبر (قوله فيجرى الخ) ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ايصاله اليها وترتبها عليه والى ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجرى فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما (قوله نفيا مؤكدا) فى المغنى ولا تفيد ان توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا تأبيده خلافا له فى انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد فى قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا تكرارا

والاصل عدمه ﴿ قوله أى لم يكن الخ ﴾ اى ليس المراد من عدم الاعتماد ان يكون لها ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذن لايلبثون خلافك الاقليلا قرئ بالرفع والنصب فمن حيث انه وقع فى صدر جملة مستقلة ينصب المضارع ومن حيث كون مابعدها من تمام ماقبلها بسبب ربط حرف العطف يكون مابعدها مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام فى شروط الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه من تتمة ماقبلها بجعله شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لايكون مابعدها معمولا لما قبلها حقيقة اوحكما بان يحصل له بالنظر الى ماقبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلاثة مواضع بالاستقراء الاول ان يكون مابعدها خبر الماقبلها نحو انا اذن احسن اليك والثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جواب القسم الذى قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه فى الصورة الأخيرة وان لم يكن ماقبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع ﴿ قوله فانه اذا اعتمد ﴾ حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لايعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذى ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين اعنى اذن وماقبلها لان توارد العاملين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو ﴿ قوله المذكور بعدها ﴾ اى متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لاتعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه فى المغنى ﴿ قوله لكونها ﴾ اى فى الاصل باعتبار مدخولها جوابا لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتنى اذن اكرمك او من متكلم آخر كما فى مثال المتن وجزاء لشرط مذكور او مقدر ﴿ قوله وهما لايمكنان ﴾ اى كلاهما لايمكنان الا فى زمان الاستقبال لا كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضى ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون فى الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتنى لاكرمتك ولايجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص فى الرضى ان الشرط والجزاء امافى المستقبل اوفى الماضى ولامدخل للجزاء فى الحال ﴿ قوله وجب الرفع ﴾ فى بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلايرد ان فى صور تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع والجزم ﴿ قوله اذا لم يعتمد الخ ﴾ الاولى ان يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطرادا ولايحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مقررين نزلا منزلة المعلوم وذكر فى العلة ان من شأنها ان تكون قضية معلومة للمخاطب والا فالمعلوم مماسبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين ﴿ قوله معها كما اشرنا اليه ﴾ اى الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول التى صلتها ينتصب ﴿ قوله فالوجهان ﴾

(فى المغنى)

في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ولا يجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء (قوله بناء على ضعف الاعتماد) لان حروف العطف لكونها اصلا في عطف المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكأنه لم يعتمد فيجوز النصب (قوله باعتبار الاعتماد بالعطف) نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا فلو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفى (قوله وكي التي ينتصب بها المضارع) احتراز عن كي الجارة وهي ما دخلت على الاسم نحو كيمه وعلى ان نحو جئتك كي ان تكرمني فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتقدمها تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب اى انها حرف جر وان انتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير ان (قوله سببية ما قبلها لما بعدها) بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا في اللباب فعلم ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي لازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل (قوله مستقبلا بالنظر الى ما قبله) بأن يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله (قوله وان كان بالنظر الى آخره) اى سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بأن حصل منك السير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلا لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي ولا شك ان الاستقبال بالنظر الى ما قبلها حينئذ اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كأنه قيل وان كان استقباله بالنظر الى قبلها يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم فاندفع ما قيل ان الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى زمان التكلم الخ او اسقاط قوله مستقبلا (قوله حال كون حتى الخ) اشارة الى ان قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الى انه لا يكون حتى حينئذ بمعناه الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزأ لما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق (قوله للسببية) احتراز عن كي التي تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا (قوله لانتهاء الغاية) احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم كذا قاله الرضي ثم قال ذكره

لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا تخلو اما ان تكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها الا ان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في ازمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بأن يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله في قصد المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال (قوله ان يكون ماضيا الخ) بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم وكان قاصد الدخول بعده (قوله بطريق التحقيق) يعني ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما تشعر به عبارة الشارح رحمه الله في بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا جعله منصوبا بنزع الخافض (قوله كما تقول كنت سرت امس الخ) فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال ايضا مدخل في تحقيقه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه (قوله كأنك كنت الخ) بيان لكون المراد من ادخل ههنا حكاية الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصلح ارادة الحال الماضية فوجهه بأن يقدر ان هذا الكلام واقع فيه اي في الزمان الماضي والآن محكي وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التكلم وان لم يصوره الشارح قدس سره بأن يقدر المتكلم كأنه الآن موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لان ذلك التقدير انما يكون فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال في عبارة المصنف زمان الحال (قوله ففي زمان الحكاية الخ) نتيجة لماقبله فلا يتوهم استدراكه (قوله اذ لا يمكن الخ) دليل لقوله فابقيته يعني ان ابقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان (قوله لانها علم الاستقبال) اي يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولاشك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال (قوله لاجارة)

لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم ﴿قوله ولا عاطفة﴾ تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كذا فى العباب ﴿قوله كلام مستأنف﴾ لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ﴿قوله لا ان يقدر الخ﴾ لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشأن او ضمير الشأن تكلف لا تدعو اليه ضرورة ﴿قوله لتكون حتى داخلة الخ﴾ اى يقدر المبتدأ رعاية ماهو الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم ﴿قوله كما توهمه بعضهم﴾ لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لا على المرفوع ﴿قوله سببا لما بعدها﴾ فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ماسرت حتى ادخلها ولا هل سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال المعنوى يعنى ان حتى لكونها فى الاصل حرف جر لانتهاء الغاية يقتضى الاتصال اللفظى والمعنوى ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا مستعملا فى معناه الحقيقى فشرطنا السببية المناسبة لمعناه الحقيقى فان السبب ينتهى لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوى غير منحصر فى السببية فليكن بوجه آخر ككونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع ﴿قوله الآن﴾ قيد به ليصير المثال نصا فى الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال والحال فانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال كذا فى الرضى واشار بذلك الى ان امثال المتن يحتمل كليهما ﴿قوله نظرا الى الامر الاول﴾ لا بالنظر الى الامر الثانى فان كينونة السير على صفة او فى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر منتفيا فناف لما هو مدلول كان او لاعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف ﴿قوله فى وقت حصول الخ﴾ على حذف ثلاثة مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف ما بعدها وهلم جرا القيام المضاف اليه الاخير مقامه ﴿قوله فيفسد المعنى﴾ على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير ﴿قوله مقطوعا بوقوعه﴾ اى بوقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع ﴿قوله مع الشك فى وقوع السبب﴾ المفاد سببيته له بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب ﴿قوله فانا ادخل﴾ تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ ﴿قوله لا على كان سيرى﴾ اشار الى ان المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جاز فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله فى التامة لكنه خلاف الظاهر ﴿قوله لعدم صلاحية الخ﴾ مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه بخلاف ما اذا

تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ماقالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم (قوله التى ينتصب الخ) احترازعن لام كى فى قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لاينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكى واشارة الى انه مثال الانتصاب بخلاف ماذكر فى الشرح فانه مثال التقدير (قوله وانما يقدر الخ) اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجمالا فى لام كى ولام الجحود ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر (قوله ينتصب بها) اى بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شئ (قوله لام تأكيد) خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله او معنى) واشتراط صاحب المغنى ان يكون النفى بما او لم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده ان الشرطية واللام بمعنى كى (قوله فان قيل الخ) لاورود لهذا السؤال لان اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفى وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعنى قاصدا كما مر (قوله التى ينتصب) مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطية لتقدير ان بعدها لانصبها كما ذهب اليه الكوفيون وان قوله بشرطين خبر وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او ملتبسة فلا يتوهم انه لاحاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء (قوله مشروط) هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لالتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولايؤذن لهم فيعتذرون وكذا فى الواو واو (قوله على السببية) اى كون الفاء سببية لاعاطفة الجملة على الجملة فلا ينافى كونها لعطف المفرد على المفرد (قوله تغيير اللفظ) من الرفع الذى هو الاصل فى جميع الافعال الخالية من النواصب والجوازم الى النصب لاتغيير اللفظ فى نفسه حتى يرد ان تغيير الاعراب لايقال له تغيير اللفظ (قوله على تغيير المعنى) اى تغيير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومعنى الفاء الذى هو تعقيب الى السببية وكذلك لان تغيير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر ولايعطف المفرد على الجملة التى لامحل لها من الاعراب فلا يكون للتعقيب فكان فى النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء (قوله لايحتاج الى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف كما فى صورة النفى فى المغنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى او الاستئناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن بدلا من ذلك (قوله بتقديم الانشاء) لان تقديم الانشاء على مايصح ان يكون جوابا يدل على انه حال عن الطلب الذى هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لايعطف (قوله المستدعى جوابا) صفة للنفى مبنية لكونه فى معنى الانشاء (قوله عن توهم)

(انما)

انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب (قوله جملة معطوفة) من غير ان يقصد سببية احداهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احداهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب او النفي (قوله ويندرج فيهما الدعاء) اى المراد بالامر والنهى مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائى ما مدلوله الامر نحو اتق الله امرؤ وفعل فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال وقرقار او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فهو جار مجرى الصريح (قوله او نفى) وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما مؤول نحو قلما يلقانى فيكرمنى فان قل وما يشتق منه يجرى مجرى النفى في الاستعمال واما ما معناه معنى النفى ولا يجرى مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربنى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفى قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفى كقولك كأنك وال فتشتمنى اى لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتنى فتكرمنى او وتكرمنى آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتنى آتك فاكرمك او واكرمك الحاقا للشرط بالنفى في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما تجيئنى فيكرمنى زيد لما في انما من معنى التحقير القريب من النفى كذا في الرضى (قوله فيندرج الخ) لان المراد بالنفى اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت (قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا) ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما او القصد الى نفى الثانى ولا يمكن القصد الى نفى الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفى المجموع او نفى الثانى وحده وقصد السببية ولا يمكن نفى الاول فقط لامتناع تحقق التحديث الذى بعد الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستئناف او على العطف على النفى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تأتينا فتجهل امرنا فان القصد اثبات جعله (قوله ويدخل فيه الخ) لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغة او بغير صيغة (قوله لعلى ابلغ الاسباب) بمعنى التمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ايراده في صورة الترجى تهكم واستهزاء حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغنى فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلى ابلغ وهو لعلى ان ابلغ فان لعلى تقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد* ولبس عباءة وتقر عينى * ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفى ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجى حملا على التمنى انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه مذهب البصريين (قوله او عرض) والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه (قوله وما بعد الفاء في تأويل الخ) لاشتراكهما في الطلب او في النفى واختار الرضى انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا

على مصدر الفعل المتقدم لايكون نصا فى السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان تدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة (قوله فحمول الخ) اى على خلاف الاستعمال اضطرارا قيل يحتمل ان يكون مما دخله نون التأكيد الخفيفة فى الجواب (قوله اى مصاحبة الخ) اى لقصد اجتماع مضمون ماقبلها ومضمون مابعدها فى زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذهى صالحة للارادة منها فاذا لم تقصد الجمعية لايحتاج الى الدلالة عليها وتعين الرفع على الاستئناف (قوله والا فالواو) اى الا ترد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه فى الانتصاب فالاشتراط قرينة على التخصيص (قوله اى يماثل الخ) فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشئ بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل او الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الاشياء عن توهم عطف الجملة واما فى صورة النفى فلحمل الواو على الفاء للمشاركتهما فى صرف مابعدهما عن سنن العطف (قوله اى ليجتمع الزيارة والاكرام) فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن زيادة منك واكرام منى فانه لايدل على المصاحبة وقال الشارح الرضى ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت اى فى حال ثبوت قيامى او معنى مع اى قم مع قيامى لان كون واو العطف للجمعية قليل ولانتفاء المنصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ماعرفت (قوله ولا تأكل السمك وتشرب اللبن) فى المغنى ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهى عن الجمع اى لايكن منك اكل السمك مع شرب اللبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلا يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكن على تقدير لاتأكل السمك وانت تشرب اللبن كأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقديرا (قوله التى ينتصب الخ) لم ينص ههنا على كون قوله بشرط خبرا وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما بعد (قوله بشرط معنى الى ان او الا ان) تركيب اضافى او فى الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وامتداد الاول الى حصول الآخر نصبت مابعدها وليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى والمعنيان متلازمان

(فلذا)

فلذا اختلفوا فى التقدير بالاو الى (قوله بشرط ان يكون الخ) فقوله الى ان او الا ان تركيب اضافى بملابسة الدخول والامتزاج حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فاقيل انه تكلف تكلف (قوله ينتصب الخ) اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان فى محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره الشارح رحمه الله تعين تقدير ان (قوله صريحا) هكذا فى التصريح وغيره فالواو كقوله ولبس عباءة وتقر عينى والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه * وثم كقوله انى وقتلى سليكا ثم اعقله * واو كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التى سبقت واذا انتفت تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فرفوع على الاستئناف او على انه خبر لما قبله فى صورة الفاء وماقيل انه يشكل بمثل اعجبنى انك انسان وتظلم فضوع لا يعبأ به (قوله او على آخرها) بناء على قاعدة تعدد المعطوفات (قوله على حتى) مثلا اذ يجوز عطفه على او التى هى آخر المعطوف عليها (قوله ابعد بحسب اللفظ) للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا (قوله يلزم الخ) لا خير فى كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر فى كونه قاصرا عن افادة التفصيل للاجمال (قوله يلزم تخصيص الخ) فيه ان التخصيص فى الذكر لا يستلزم التخصيص فى الواقع نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم (قوله ويرد عليه) عطف على قوله وقيل اى ويرد على ماقيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على التقدير الاول ويرد عليه ان جعل الخ ويرد عليه الخ توهم لانه على التقدير الاول غير داخل فى تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره فى الاجمال (قوله مرة فى الاجمال) بان يقال والعاطفة بعد قوله او ويعاد ههنا مقيدا بالظرف (قوله ويجوز اظهار الخ) اخذ فى تبيين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها وما بقى مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها (قوله من اللام الزائدة) وهى التى تجئ بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الآية واختلفوا فى هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التأكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مؤول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام ومابعدها خبر اى ارادة الله وامرى فلا مفعول للفعل كذا فى المغنى (قوله نحو اعجبنى قيامك) اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهى مايكون قبلها اسم صريح (قوله فلم لم تدخل الخ) ولاختصاصها بالمضارع (قوله واما الواو والفاء الخ) اى المذكورات سابقا (قوله والانتهاء)

اى مثلا و لتلازم المعنيين ا كتفى باحدهما (قوله فلم يظهر الناصب بعدها) كيلا يتوهم توارد ناصبين (قوله لا ستنكر اه الخ) اى المتحركين وقوله فلا « والله لا يلفى لما بى • ولا للمابكم ابداشفاء » شاذ (قوله وينجزم بلم ولما) اما الجزم بلم ولما وان فلاختصاصها بالفعل وكل مااختص بشئ وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء واما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر وبلا النهى فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث تقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضى (قوله ولا فى النهى) فى الرضى اذا قصد بكلمة لا ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد من المسميات به وحينئذ تدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشتركة فى الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما سيجئ فالتوصيف والاضافة مجرد تفنن فى العبارة ثم الكلمة المبنية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط يجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحرف الثانى حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الفه الفا آخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ ههنا الا بالقصر على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظى وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظى والحال قيد فى العامل (قوله وكلم المجازاة) اى كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على مافى الصراخ جزيته وجازيته بمعنى اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا (قوله مهما الخ) غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما فى الهمس ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان واذ ما حرف غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اما غيرت الميم ذالا وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما فى حيثما فانها صارت للمستقبل وجازمة بما الكافة لها عن الاضافة التى تفيدها التعيين بحسب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر الكلمات الشرطية واختلف فى عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط فى الشرط وهما فى الجزاء وقيل الشرط فقط فقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم (قوله واذا) والغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل فى مقامه (قوله لم يجئ) اى ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسى واقع فى استعمال

الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع فى السعة (قوله امامع كيفما الخ) فى المغنى كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الاقطرب بالمخالفتها ادوات الشرط لوجوب موافقة جوابها الشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذى ذكره الشارح رحمه الله جار فى جميع صورها لان استواء فعل شخصين فى جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ماذكره تصوير للكل فى صورة جزئه ليتضح كل الايضاح (قوله ومن المتعذر الخ) فان تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ماجاء فى الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائها فى البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم (قوله موضوعة للابهام) فى وجوده دخوله فى اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعليق شئ بشئ مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه (قوله موضوعة للامر المقطوع به) اى وجوده فى اعتبار المتكلم فى المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكنه لما كانت ينكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ماتوقعه جوزوا تضمن اذا معنى ان كما فى متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ فى اسماء الشرط اذلم توضع فى الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الافى ضرورة الشعر كذا فى الرضى (قوله اى نفى المضارع) نص فى ذلك عبارة المغنى حيث قال لنفى المضارع وقلبه ماضيا (قوله ولا يبعد) اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير الخ نعم يصح لو قيل لقلب الماضى مضارعا ونفيه على ماذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضى فقلب لفظه الى لفظ المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ماقبله (قوله ولا يلزم استمرار) بل يجوز ان يقع قبل زمان التكلم (قوله بين العامل) اى بين العامل الحرفى ومايكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكأنه من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لم جزأ منه فلا يرد ماقيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفى بلم وليس كذلك (قوله

و تختص ايضا لما الخ ﴾ وهى الخواص الاربع المتفق عليها و واحدة مختلف فيها وهى ان منفى لما لا يكون الاقريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشتراط لذلك فى المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفى فعله و لما لنفى قد فعل و تكون للتوقع فى الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط و يجوز حذف الفعل بعدها ﴿ قوله اللام المطلوب بها الفعل ﴾ اى غير فعل الفاعل وهو المخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور و اما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام و حرف المضارعة تخفيفاً و بنى لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعرا كثر منه فى النثر ﴿ قوله وقد تسكن الخ ﴾ وهو مع الواو الفاء اكثر لكون اتصالهما مع بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الوو و الفاء مع اللام بعدهما و حرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر و اما ثم فحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ﴿ قوله وهى تدخل على جميع الخ ﴾ بخلاف اللام كما عرفت ﴿ قوله او متكلما ﴾ نحو لا ارك ههنا لان المنهى فى الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى اراك ﴿ قوله المذكورة فيما قبل ﴾ قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم فى قوله فلم لقلب الخ وخروج لو لا يضر لان الكلام فى الجوازم ﴿ قوله اى لجعل الخ ﴾ اى للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه و التفسير بافادة كون الاول سببا للثانى حال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها ﴿ قوله بل ملزومية شئ ﴾ اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب و الجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم و الجزاء لازم سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لى مال حججت او لا شرطا و لا سببا نحو ان كان زيد ابى فكنت ابنه و ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك و لعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم و لو دائما فيؤول الى الملازمة الادعائية فلكلمة بل اما الاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر ﴿ قوله و لا يلزم الخ ﴾ عطف على اعتبر داخل تحت المراد و عائد المعطوف عليه كاف فى الربط و استئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار ﴿ قوله لمكارم الاخلاق ﴾ جمع المكرمة بمعنى الكريمة و الاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة المرضية ﴿ قوله انه منها بمكان ﴾ اى ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة ﴿ قوله لانه شرط ﴾ اى علامة ﴿ قوله ابتناء الجزاء ﴾ وفى الصراخ الجزاء پاداش ﴿ قوله فان كانا ﴾ اى فان كانا ماضيين فبنيان و لكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه ﴿ قوله او الاول ﴾ وهو اضعف الوجوه فى الشرطية لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى فى الرضى وهو قليل لم يجئ فى الكتاب العزيز ﴿ قوله فالجزم واجب ﴾ و قد يرفع للضرورة نحو ان يصرع اخوك يصرع ﴿ قوله لدخول الجازم الخ ﴾

(من غير)

من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال فى الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو فى الشق الثالث لتعلقه الخ فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه ﴿قوله ماضيا﴾ اى بمعناه الحقيقى وهو الاخبار عن وقوع الحدث فى الزمان الماضى فيدخل افعال المدح والذم وفعل التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء فى قوله والا فالفاء ﴿قوله بغير قد﴾ اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه قول الشارح فيما سيأتى ليخرج عنه الماضى المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضى بما ولا داخلا فى قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضى الذى يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انها بغير قد ﴿قوله ويحتمل الخ﴾ اشار الى ان الاول الظاهر لانه الظاهر على الاحتمال الثانى او تقديرا ولذا قال ومعنويا مقدرا ﴿قوله لتحقق الخ﴾ الضابط ان مدار اتيان الفاء وتركه التأثير المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء ﴿قوله الماضى المحقق الخ﴾ لم يقل الماضى الذى بقد اشارة الى ان المراد بغير قد اى بغير الحروف التى يكون الماضى بعدها محققا لا تأثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا ﴿قوله مضارعا مثبتا﴾ قيل فى اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء فى المضارع بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وحينئذ تدخل المذكورة فى قوله والا فالفاء ﴿قوله لعدم تأثير الخ﴾ لتمحضه للاستقبال بدخول لن ﴿قوله معنى﴾ قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده ﴿قوله خلصت لمعنى الاستقبال﴾ لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة ﴿قوله اى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين﴾ اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى لفظا او معنى او المضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا ﴿قوله لان الجزاء حينئذ﴾ اى حين انتفاء الماضى والمضارع المذكورين ﴿قوله اما ماض الخ﴾ لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا او دعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بأن يكون منفيا بلن وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء ﴿قوله بقد﴾ و بما ولا ﴿قوله الى رابطة﴾ هى الفاء لانه المناسب للجزاء الذى يعقب الشرط ﴿قوله او دعاء﴾ او استفهام دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا فبا اعتبار ان المراد من المضارع والماضى ما كان بمعناهما الحقيقى اعنى الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكون بصيغة الماضى والمضارع ﴿قوله اولم﴾ الواجب اسقاط قوله اولم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج فى قوله اذا كان ماضيا

بغير قد فكيف يصح ادراجه فى مفهوم قوله والاوقد وجد فى بعض النسخ باسقاطه (قوله الى غير ذلك) اى منتهيا الى غير ذلك وقد عددنا فيما سبق (قوله لا يكون تأثيرا لخ) بقلب معناه الى الاستقبال اما العدم دلالته على الزمان كما فى الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضى كما فى الماضى المصدر بقد ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما وان والسين وسوف ولام الامر والنهى والدعاء (قوله وضع الفاء) اى نائبا منابها فى جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما فى نحو خرجت فاذا السبع لا يضر (قوله لاختصاصها بها) اى على القول الظاهر فى المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل يجوز فى نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم فى قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده (قوله وان التى بجزم الخ) جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع فى الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم لقلب المضارع ماضيا داخلا فى التفصيل وجعل الظرف اعنى بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اى ان مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى ان ان انما كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه لا بد من ان يراد بان هى المذكورة فيما سبق وهى مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدره لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما فى الاجمال (قوله بعد الامر) اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفى (قوله اذا كان الخ) اعتبر الصلاحية لان فى الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ماصرح به فى الرضى وليس مجرد النفسه او ادعاء السببية كافيا فى ذلك كما وهم (قوله والطلب الخ) واما الخبر فانما هو هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جئت بعده بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم فى جواب النفى وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التى يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختيارى يطلب لذاته (قوله يترتب عليه) اى يحصل عقيبه (قوله يكون ذلك المطلوب سببا لها الخ) ليتحقق معنى الشرط (قوله قدر ان مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعنى الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية (قوله فيجزم بها الخ) ظاهر مذهب الاخفش جزم الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة

بعد هذه الاشياء وهى دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلا واحدا كذا فى الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر (قوله لان التقدير على ماعرفت) اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض الاتنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات (قوله واما عدم امتناعه الخ) يعنى يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفى والعكس فيجوز لاتكفر تدخل النار كما يجوز لاتكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لاتسلم تدخل النار وماذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا فى الرضى (قوله فيمن قرأ مرفوعا) الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكى على الاستئناف اذ يلزم فى الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم اجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستئناف اذ ليس فى الحقيقة اخبارا وانما هو تعليل كأنه قيل لم تطلبه فقال يرثنى غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ماكان غرضا ولا على الجزم لان المراد وان تهب لى يرثنى فى ظنى ولا كذب فى ذلك هذا ماذكره السيد فى شرح المفتاح وعندى ان مآل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لان مآل طلب هبة ولى موصوف بالوراثة وطلب هبة تكون سببا للوراثة وطلب هبة تترتب عليها الوراثة طلب ولى مخصوص يدل عليه قوله تعالى خفت الموالى من ورائى وان الاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسؤل لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير فى ذلك والذى يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يملك اصلا وبهذا تبين ان ماقالوا فى دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لايحسم مادة الاشكال وكذا ماقيل المراد بالوراثة المعنى المجازى وهو النيابة فى اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد زكريا (قوله وقال رائدهم) اى قال رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلأ أرسوا اى اقيموا نزاولها نمارس الحرب فكل موت انسان يجرى بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقحام وفيه حث على الشجاعة (قوله فى المعنى المصدرى) الذى يشتق منه الماضى والمضارع وغيرهما (قوله فاراد النص على المقصود) من اول الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لايحتمل المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادته توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى مابعده للبيان كما فى صيغة الماضى والمضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى حينئذ ايضا اى صيغة الامر كما يقال لام الامر (قوله

وهو) اى الامر المطلق (قوله مخصوص الخ) لان شرطه عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقونه على الصيغة بأى معنى يستعمل (قوله كذا ذكره المصنف) احاله على المصنف اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قاله المحقق التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة بينهما مانع عند اطلاق لفظ الامر من غير لفظه يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ فى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما فى الوجود صرح به السيد السند فى حاشية المطالع (قوله شامل الخ) اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافى ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى (قوله غائبا الخ) لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزأ مما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى (قوله فانه يطلب به الفعل) اى قبول الفعل (قوله وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار قيد زائد على التعريف يستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا او لبيان انه معتبر فى مفهومه (قوله وحكم آخره) لم يقل وحكمه لان وضعية النحو بيان حكم آخره لا مطلقا (قوله لان مشابهته بالاسم) لفظا ومعنى (قوله حكم المجزوم) اى حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله (قوله وسقوط نون الاعراب) الذى هو فى حكم الآخر لشدة الاتصال (قوله كما تقول لم يضرب الخ) الصواب لنضرب كما فى بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للقياس (قوله بلام مقدرة) كما فى قول حسان فى امر الغائب

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا

اى هلا كا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب (قوله فان كان الخ) اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه (قوله اى بعد حرف المضارعة) نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اى حذف الحرف واسكان آخره او بعد حذفه وحينئذ يحتاج الى التجوز بأن المراد بعد الحرف المحذوف او الى ان كان تامة اذ لا معنى لكون التحرك بعد الحذف (قوله متحرك) بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان رباعيا (قوله اسكن آخره) حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا فى بناء الامر كان لابد من ذكره (قوله لظهوره) اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه (قوله والمراد بالرباعى الخ) اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا فى نفسه لانه

(ان)

ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثى المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة لايدخل باب الافعال (قوله مايكون ماضيه الخ) اى المضارع مطلقا او المضارع الذى بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج الى صحة الحصر فى قوله اماما هو من باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثانى يلزم اعتبار المضارع المذكور فى قوله وليس برباعى مرتين واحداث معنى ثالث للرباعى سوى المعنى المشهور اعنى مايكون رباعيا فى نفسه والمضارع الذى ماضيه رباعى المذكور فى قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور فى قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثانى عما ذكر سابقا ايضا (قوله من المزيد فيه) زائد لاطائل تحته اذ الرباعى المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن (قوله بعد حذف حرف المضارعة) ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى حذفه (قوله ليتوصل الخ) فيه اشارة الى وجه التسمية (قوله حال كون تلك الهمزة الخ) اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفى الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على مامر فى تعريف الكلمة وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة (قوله ان كان) شرط يدل على جوابه ماقبله (قوله فانه اذا قيل الخ) هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام فى ابطال فتح التاء وكسرها والصواب مافى بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل ولك ان تقول فى عبارة المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة ان كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهى لان المناسبة اقتضت زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لايؤتى بهمزة مضمومة والشارح قدس سره علل هذا الحكم فكأنه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة فى المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو أتى بالهمزة فيما انفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضى المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو (قوله مكسورة فيما سواه) اى زيدت همزة وصل على مابقى بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة فى ساكن سوى ساكن بعده ضمة اى فى صورة وجود ساكن فيما بقى سوى الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى أمر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لايخفى (قوله لما يكون بعد حرف المضارعة الخ) الاولى بعد الساكن ضمة كما فى بعض النسخ (قوله وان كان رباعيا) عطف على قوله وليس برباعى

بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا (قوله فالهمزة مفتوحة) لم يقدر زدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست زائدة (قوله لارتفاع موجب الخ) وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عدفانه لم يردفيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد وامانحو اقم فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله له وفى الرضى انما لم يرد الواو فى نحو عدلانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جار فى اقم ايضا الا ان يقال التبعية واجبة فى اعلال حرف العلة وبما حررناك ظهر اندفاع الاشكال الذى تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك ماكان متحركة بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل مابقى امرا بل رد الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متناولا لاقم وان لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعل وفعلل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة مقطوعة (قوله لذلك بعينه) لانها همزة اصل الخ (قوله اى فعل المفعول) انما اضيف الفعل الى المفعول لانه مبنى له كذا فى الرضى فعلم ان اضافة الفعل الى ماليست لادنى ملابسة كما وهم (قوله لادنى ملابسة) باعتبار انه فاعل فعله (قوله ولا يبعد ان يراد الخ) يعنى ليس المراد من الموصول جنس الفعل وتكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل فى الموصول من استعماله فيما يعلمه المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعين بها فى الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذى لم يذكر فاعله وان ماقيل يلزم التكرار فى التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفى بقوله الفعل توهم وكذا ماقيل فى دفعه انه اعادة لماذكر فى التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشئ الى نفسه ولكون الاعادة بلا فائدة لاتساعده العبارة (قوله بيانية) اى من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم فى تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث قال تفسير قوله تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من (قوله وهو ماحذف فاعله) هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف فى الاول على مامر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ماحكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ماذكره المصنف بحد تام كذا فى الرضى فلذا زاد الشارح واقيم

المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ماقيل لم يذكره هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه ﴿قوله غيرت صيغته﴾ فيه اشارة الى ماتقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل ﴿قوله دفعا اللبس﴾ اى اولم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل ﴿قوله ضم اوله﴾ بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل فى اولها الحركة وفى آخرها الوقف وماقيل ان ماذكره منقوض بما فيه همزة الوصل فى الدرج فانه لايضم اوله بل يبقى ساكنا ولايضم ثالثه مع همزة الوصل اذلا همزة وصل فيه وهم ﴿قوله وكسر ماقبل آخره﴾ ان لم يكن مكسورا ﴿قوله لان معناه غريب﴾ اذ الفعل من ضرورة معناه مايقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اول وهلة الناظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لايكون فى الاسماء ﴿قوله فى الاوزان﴾ اى اوزان الاسم الثلاثى الاصل اولا ﴿قوله الخروج من الضمة الى الكسرة﴾ ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ماقبل الآخر ﴿قوله اثقل﴾ من خروج الضمير الى الكسرة لان الاول خروج من اثقل الى ثقيل بخلاف الثانى ﴿قوله مع همزة الوصل﴾ ظرف مستقر لالغو لان ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء ﴿قوله لئلا يلتبس﴾ قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ﴿قوله فقط معتلا﴾ فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه ﴿قوله لئلا يفضى الى اجتماع الخ﴾ يعنى او اعلت العين من هذه الابواب اوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخر لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين فى الثلاثى وذا لايجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط وقيل يطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل فى الفعل لثقل ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل فى الاسم نحو رأى ظفته ﴿قوله لئلا يرد عليه﴾ اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب ﴿قوله وانما خص﴾ من بين سائر المعتلات لزيادة غموض فى اعلاله ﴿قوله فى المبنى للمفعول منه﴾ هكذا فى النسخ الصحيحة وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو سهو ﴿قوله للمفعول﴾ اى من المضارع ووقع التصريح به فى بعض النسخ ﴿قوله ماذكرنا﴾ من الغموض والاختلاف ﴿قوله نقلت الكسرة الخ﴾ لان الكسرة اخف من حركة ماقبلها وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولى وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل الى ماقبلها الا ان النقل الى الساكن اولى فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ماقبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة فى اليائى فيبقى بيع لان تغير الحركة

اقل من تغير الحروف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا فى الرضى ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول اذ تغير الحرف مع الحركة لازم فى قول مع تغير الحركة فى بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير فى قول (قوله الايذان الخ) اى الاشعار فى الرضى وانما نبهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء فيحصل الغرض المذكور قبل (قوله ضم اوله) لموافقة الماضى فرعاله (قوله المتعدى وغير المتعدى) فى شرح التسهيل التعدى فى اللغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر او الظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما يتصف بهما باعتبار الفعل واليه اشار الشارح فى بحث اسم الفاعل فى شرح قوله ويعمل عمل فعله ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره فى قوله فعل ما لم يسم فاعله اشارة الى ذلك فاقيل انهما قيدان لا قسمان توهم وفى تركه اداة الحصر وايراده الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان فى التسهيل وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين وفى شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف ولم يكن احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن ووعد وزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة (قوله من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها (قوله ما يتوقف فهمه الخ) اعلم ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول كنسبته الى الفاعل فى انه لا يجوز استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شئ مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير اقامة شئ مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان نسبته الى المفعول المعين مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كيلا يكون استعماله فى مواده مجازا لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اى معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التى مدلولاتها نسب كقرب زيد وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين فى مفهومها بل الى امر لمجئ استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وحينئذ تكون متعدية بحرف الجر داخلة فى المتعدى كالمتعدى بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدى يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضى وكذا سائر

الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد فى الماضى الغنى المتصف بالصيرورة صرح به الرضى (قوله اى امر غير الفاعل الخ) اى مايصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة فى التركيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح و بقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به مايصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذى يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد فى مفهوم المتعلق المبهم و بما حررنا لك اندفع مايترا آى من ان المصطلح ليس معتبرا فى مفهومه التوقف كما صرح به بقوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا فى مفهومه يلزم التكرار فى التعريف (قوله فان كل فعل الخ) تعليل لتخصصه فى الاصطلاح بغير الفاعل و لكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا و قيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ماصدق عليه غير داخل فى مفهومه لم يتعرض لتعليلهما (قوله لكن الخ) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدى على اللازم (قوله بطريق الصدور) كما فى ضرب زيد و القيام كما فى طاب زيد و الاسناد كما فى مات زيد (قوله ان فهم الفعل) اى المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فان المجهول فرعه فى التعدية كما فى البناء فالمراد بالفاعل على الفاعل الحقيقى لا مايعم مفعول مالم يسم فاعله ايضا اذلو اريد ذلك لم يكن ضرب فى ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر اى غير الفاعل بالمعنى العام (قوله لايمكن تعقله الابعد تعقله) جملة مؤكدة لماقبلها و المراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين فى زمان واحد اى لايمكن تعقل ضرب الابعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة فى مفهومه وفهم النسبة متأخر عن فهم الطرفين زمانا (قوله بخلاف الزمان) فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال فى شرح المفتاح ماحاصله ان المفعول به داخل فى مفعولية الفعل المتعدى بخلاف غيره فانه لايدخل فى مفعولية لفعل المتعدى (قوله بخلاف الزمان الخ) اى المفعول فيه وله والحال و عبر عنها بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم (قوله و هيئة الفاعل و المفعول) ترك فى بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذى هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الاولى (قوله و غير المتعدى الخ) و ماقيل ان المتعدى يصير لازما بنون الانفعال و تاء التفعلل فتوهم اذ معنى التعدى وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدى انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك فى المعنى و فيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال و التفعلل معناه التأثر و القبول و المطاوعة (قوله اما بالهمزة) وكبه فاكب شاذ (قوله او بالف المفاعلة الخ) جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة و التضعيف و حروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضى التعدية و ان لم يكن الفعل الثانى متعديا لان المشارك هو المفعول و لم يجعله بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء فى المعنى

لانها بمعنى التصيير بخلافه فانه قد لا يتعدى الى ا كثر مما كان الثلاثى متعديا اليه نحو ضاربته وذلك كل فعل كان مفعوله الاصلى والمشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا فى العباب ﴿قوله او بحرف الجر﴾ ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به فاذا غيرته فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجئ للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار فى السعة الا فى ان وان خلافا للاخفش الاصغر كذا فى الرضى فى الحصر وجاز فى غيرها واماشذ وذا اى نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجز حذف الباء المعتبرة الا فى آتونى زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اى بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلابد فيهما من معنى التصيير فان كان الفعل لازما يتعدى الى واحد وان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف قل تعديته لحلقى العين الا فى الهمزة نحو نأيته والمفعول الذى زيد بسببهما هو الذى كان فاعلا قبل دخولهما فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل كذا فى الرضى فظهر من كلامه فساد ماقيل ان الاصوب تبديل حروف الجر بالباء وان التعدى مطلقا يقتضى تغيير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثانى بالهمزة او الى المفعول الاول بالصيغه ﴿قوله والمتعدى﴾ بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى ﴿قوله غير الاول﴾ مفهوما وصدقا ﴿قوله فيما صدقا عليه﴾ اى فيما يحملان عليه فانه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير فى المفهوم ليفيد الحكم ﴿قوله نحو علم﴾ هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثانى مفعولى باب علمت حال وليس بشئ لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك هذين المنصوبين ﴿قوله كاعلم﴾ واما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثانى مفعولى علمت اماهو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا عمرا منطلقا علمت زيدا انطلاق عمرو وعلمت زيدا الانطلاق ﴿قوله يقال له المفعول الاول﴾ لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية ﴿قوله فليست اصلا فى التعدية﴾ اى ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث ﴿قوله بواسطة اشتمالها الخ﴾ لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى الاعلام واما فى انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم انبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر فى المغنى ان اسباب التعدية سبعة

(الاربعة)

الاربعة المذكورة فيما سبق والخامس صوغه على حد نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ والبواقى الحقها غيره واما احدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراى اليه فى النوم عمرا سالما (قوله فى جواز الاقتصار عليه الخ) بحيث لايكون منويا اصلا ولذا لم يقل فى جواز حذفه فى شرح الالفية للشيخ السيوطى يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضا لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لايخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به فى الصورة الاولى والمعلم فى الثانية والثانى لابد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخير ان من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولابد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول فى حكم الفاعل والاخيرين فى حكم مفعولى ظننت انتهى ففى قوله فى جوز الاقتصار عليه رد للمذهب الثانى والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفى قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذى عليه الاكثرون وان الاخيرين كثانى اعطيت لان الاول الذى هو فاعل فى المعنى اذا كان كمفعوله الاول فالاخيران كثانيه بطريق الاولى وماقيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير متصلين بشئ واحد فلايقال اعلمتنى زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت (قوله والثانى والثالث من مفعوليها) اى كل واحد من الثانى والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معا مفعولا واحدا كثانى اعطيت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولى علمت فى الرضى فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما والاول هو الذى زاد بسبب الهمزة (قوله فى وجوب ذكر الخ) قيل وكذا فى جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بافعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لايجوز فى غيرها كل ذلك منصوص فى التسهيل وشرحه نعم يشارك الثانى والثالث لهذه الافعال مفعولى علمت فى احكام اخرى من جواز حذفهما وحذف احدهما الدليل والتقديم والتأخير ولذا عمم فى التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولى علمت (قوله وتسمى

افعال الشك واليقين ﴾ عطف على الخبر المحذوف اى افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما فى عبارة المتن فقوله ظننت الخ خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستأنفة ﴿ قوله وكأنهم ارادوا الخ ﴾ لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالا على ذلك حمله الشارح رحمه الله على الظن تجوزا لاشتراكهما فى عدم الجزم وانما قال كان الاحتمال ان يكون ههنا بالمعنى اللغوى اعنى خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضى ان يكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه ﴿ قوله تساوى الطرفين ﴾ اى الوقوع وعدمه ﴿ قوله وهى ظننت الخ ﴾ هذه سبعة افعال تشترك فى انها موضوعة للحكم بتعليق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن والحصر فى السبعة باعتبار مدلولها النوعى فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما وذكر المصنف من كل نوع ماهو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها ﴿ قوله وهذه الثلاثة للظن ﴾ استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن فى العلم واقل منه لفظ الحسبان والخيلة ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى احسب وارى المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين ﴿ قوله وتارة للعلم ﴾ وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا ﴿ قوله وهذه الثلاثة للعلم ﴾ اى للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن متعينا كان كعلمت ووجدت وايقنت ورأيت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر او لا كرأيت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق ﴿ قوله على الجملة الاسمية ﴾ لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لابد ان يعمل فى جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها رفعا او نصبا اما فى الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه وانحصار ناصبه فى الحرف واما فى الجزء الثانى فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين ﴿ قوله من حيث الاخبار ﴾ لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم او ظن طابق الواقع او لا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ماذكره الشارح يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية لان الداخلة عليها للتحقيق فلا تفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدلك على ماقلنا بيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم ﴿ قوله على انهما مفعول لها ﴾ اى كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفى بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر ﴿ قوله فلا يقتصر الخ ﴾ الاقتصار حذف الشئ بغير دليل اعنى الحذف نسيا

(منسيا)

منسيافان اريد بذكر الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف الدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها كانه قيل لابد من ذكر الآخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لايجوز علمت ضربي زيدا قائما ففيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة الكلام المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ ﴿ قوله هو المفعول به في الحقيقة ﴾ والفعل المتعدى اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا ﴿ قوله ومع هذا ﴾ اى مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد في استعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لايجوز الاقتصار ﴿ قوله على قلة ﴾ اى مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به ﴿ قوله على قراءة ولايحسبن بالياء ﴾ وجعل الذين يبخلون فاعله واما على قراءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثاني ﴿ قوله لاتخلنا جازعين ﴾ في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اى لاتخلنا جازعين على غراتك الملك بنا اذقدوشى بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراخ الاغراء برغار غلا تيدن يعني برسورانيدن وفتنه انكيزى كردن درميان دوكس والغرا اسم منه في البيت بالتاء لابالهمزة حتى يردان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطلل بمعنى امتدوما كافة عند ابن جني تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لاتجئ في الافعال الافي نعم وبئس ﴿ قوله وقد يحذفان معا الخ ﴾ بلا قرينة دالة على تعينهما فيحذفان نسيا منسيا جملة مستأنفة كأن سائلا يقول قد علم حال باني علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في المفعولين وفيها تدافع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف ﴿ قوله فانك لاتحذفهما ﴾ من غير ان يكون هناك مايدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل وان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم الاشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ماقيل لانسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل بأمر آخر سوى المفعولين ﴿ قوله ان الانسان لايخلو عن علم او ظن ﴾ فقائل اظن واعلم بدون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصرى ﴿ قوله نحو من يسمع يخل ﴾ من خال يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس

واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا فى امثال ابى عبيدة ﴿قوله اى ابطال عملها﴾ لفظا ومعنى ﴿قوله لاستقلال الجزئين﴾ بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الا لغاء اذا توسطت او تأخرت ﴿قوله الصالحين الخ﴾ فى الافادة قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع ﴿قوله او مفعولين﴾ الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية ﴿قوله كلاما﴾ حال او تميز ﴿قوله تاما﴾ من غير ضم الفعل اليه فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او عن احدهما ﴿قوله على تقدير الالغاء﴾ لكونهما حينئذ فى معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما ﴿قوله عند التقديم﴾ لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ﴿قوله على انه لا يجوز﴾ لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب اللفظ المعنوى ﴿قوله فى معنى الظرف﴾ ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير فى ظنك كذا فى العباب وما وقع فى الرضى من ان الالغاء واجب فى زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالبا فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والا لما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم فى ظنى الغالب ﴿قوله انهما متساويان﴾ لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر ﴿قوله نحو ضرب احسب زيد﴾ اى ضرب فى حسابى وكذا فى البواقى ﴿قوله فلهذا قيد الخ﴾ تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة لا للحصر اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا فى المفعولين ﴿قوله جوازه المنبئ﴾ بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المنبئ الجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم ﴿قوله وانما خص الخ﴾ لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصلح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفى صورة وقوعها بين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالمعنى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه التى بينهما ولذا قال فى التسهيل والرضى وقد يقع الملغى بين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه والشارح رحمه الله عليه لم يفرق بين جواز الالغاء وبين

وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما فى صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال فى التسهيل الغاء مابين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه فى مواقع المفعول الثانى ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ﴿قوله قبل معنى الاستفهام﴾ سواء كان فى قالب الحرف اوفى قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى ﴿قوله بلا واسطة الخ﴾ يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اى يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر او بتوسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو مايكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم اولا وهو مايكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لايقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لايتعلق العلم به لتنافيه الا بتأويل ان يقال علمت جوابه هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا فى جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لايكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعى النسبة فاذا قيل علمت لان اداة الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لايتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففى جميع الصور المعنى علمت الذى يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفى القسم الثانى نسبته الى المذكور او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم اولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجرى على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثرين وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيارا لمذهب البعض الاول ﴿قوله الداخل على معمولها﴾ قيد النفى بالداخلة على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على المفعول الثانى فقط لايوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو او ماقائم او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فى هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه

قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر (قوله وضعا) قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع التى للتأكيد لكنه خلاف الوضع (قوله فمن حيث اللفظ) ولا يجوز العكس لانه لا يعلم حينئذ ان المعنوى يكون عاملا اولا (قوله والفرق) مع اشتراكهما فى ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثانى فقط (قوله ان الالغاء جائز) لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعنى ان الالغاء مأخوذ فى مفهومه الجواز والتعليق مأخوذ فى مفهومه الوجوب فى شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز فى قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه ممتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب فى قوله وتختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر (قوله ضميرين) اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والآخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما واظنه زيدا قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا كذا فى الرضى (قوله لشئ واحد) صفة لضميرين اى ضميرين كائنين لشئ واحد بان يكونا عبارة عنه او يشتمل احدهما على الآخر فيدخل نحو قول عائشة رضى الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مالنا من طعام الا الاسودان التمر والماء (قوله لان اصل الفاعل) اى اصل مدلول الفاعل النحوى يعنى ما يبتنى عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا تنافى كونه داخلا فى التعريف (قوله والمفعول به متأثرا) من قبيل العطف على معمولى عاملين والمجرور مقدم (قوله لاتفاقهما من حيث الخ) وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان (قوله لانهما ليسا) اى الفاعل والمنصوب الاول فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة وبهذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب (قوله لانهما نقيضا وجدتنى) اى فى اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم (قوله اجرى رأى البصرية والحلمية) اى اجرى التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رأى فى المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اللفظى وان كان منصورهما يتعلق الفعل به حقيقة فى القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا (قوله ولقد أرانى للرماح الخ) اللام للابتداء او جواب القسم وارانى اى ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التى يتعلم الطعن والرمى

(عليها)

عليها من عن يمينى متعلق بأرانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذلا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه ﴿ قوله ماعدا حسبت الخ ﴾ بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان ﴿ قوله وهى اما العلم او الظن ﴾ اى معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولا تها فى نفسها العلم او الظن ﴿ قوله بحسب يمكن ﴾ متعلق بقريب وتفسيرله وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر متعدية بها الى مفعول واحد مع ان لها معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها حال او صفة وهذا حاصل ماذكره الرضى فى شرح المفصل وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعترض لها ولمعانيها التى هى مظنة التوهم المذكور بخلاف ماعدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ استعملت بغير هذه المعانى فانها ليست مظنة التوهم بعد كونها من افعال القلوب ﴿ قوله بذلك ﴾ اى بقوله قريب من معانيها الاول ﴿ قوله لئلا يقال الخ ﴾ ولئلا يقال انه لاوجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الالفاظ معانى أخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور ﴿ قوله لاوجه للتخصيص بالبعض ﴾ اى لتخصيص الذكر بالبعض او لتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر ولذلك البعض معانى لايتعدى بها ﴿ قوله ذا خال ﴾ الخال والخيلاء التكبر والاحسب من الناس الذى فى شعر رأسه شقرة ﴿ قوله من الظنة ﴾ بكسر الظاء التهمة كهمزة اصله وهمة قلبت الواو تاء كما فى وكل ﴿ قوله اى اخذته مكانا لوهمى ﴾ يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اى اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفى التردد فيه كذا فى القاموس وفى العباب الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيء فعلى هذا قريب معناه من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك ﴿ قوله والوهم نوع من العلم ﴾ بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق الادراك ﴿ قوله ومنه قوله تعالى وماهو ﴾ اى ما محمد صلى الله عليه وسلم على مايخبر به الوحى وغيره من الغيوب بمتهم اى بمأخوذ مكان وهم اى لايكون خبره فى الواقع كالكاهن ﴿ قوله بظنين ﴾ فعيل بمعنى مفعول ﴿ قوله وهو العلم بنفس الشيء الخ ﴾ يعنى ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء وذلك لاينصب الامفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه فى العلم بنفس الشيء او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين وليس هذا الفرق بمعنوى بين حقيقة العلم والمعرفة الاترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا واحد بل هو موكول

الى اختيارهم فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لفظى دون الآخر ﴿ قوله ومعنى ابصرت قريب الخ ﴾ يعنى ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد اى ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب ﴿ قوله ولما كان الخ ﴾ دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معانى سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كأنه قال معانى اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن ﴿ قوله استغنيت ﴾ نشر على ترتيب اللف ﴿ قوله ليست بمعنى العلم والظن ﴾ والاقرب بامعناهما ﴿ قوله لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ﴾ اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تماما مثل الافعال التامة يعنى انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما او يفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمان الماضى وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه المبالغة والتأكيد باعتبار انه يدل وضعا فى نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعينه خبر كان كما ان خبره يدل على زمان مطلق يعينه كان هذا خلاصة ما فى الرضى ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا فى معانى سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما فى الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعى حدثا وزمانا فى الاكثر وان عرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس ﴿ قوله لتقرير الفاعل الخ ﴾ وتثبيته كذا فى الرضى من قر يقر اذا ثبت وسكن كما فى القاموس وليس بمعنى التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولانتفائه فى ليس والظاهر انه مصدر مبنى للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت الشئ ايجابا او سلبا ليشمل ليس اى الثبوت الحاصل فى الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر فى محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذى تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤه لا التقرير سواء كان مصدرا للفاعل او المفعول فى الرضى تسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسم المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مرفوعها فى المرفوعات على حده وادرج فى الفاعل وما قيل انه فاعل فى الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده فى المرفوعات على حده مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب

(الى)

الى الفاعل فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبة كون الشئ اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اى حصل قيامه (قوله اى العمدة) والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يجيئان للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها (قوله ولا شك) بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير (قوله لان ذلك التقرير الخ) اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم (قوله لصفة) يعنى الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه فى التامة والناقصة (قوله فكل من الصفة الخ) يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحد والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده (قوله او جعل الخ) فيكون المعنى ما وضع لها يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر (قوله لتقرير الفاعل الخ) يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى موضوعا كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له لان التقرير والتقييد موضوع له على ما وهم (قوله ولا يبعد) فيه اشارة الى بعده فى الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع (قوله ان يجعل الخ) ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له (قوله بما ذكرنا) من الوجوه الثلاثة (قوله لا يحتاج الى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضى من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى انه تام من غير اعتبار التكلفات التى ذكرها الشارح قدس سره ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر يشترك بينهما وتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة من مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف فى الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث بزمان فقد جعل الاقتران فى نفسه هو المدلول

واخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الاخبار باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثمة احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث (قوله بالهمزة) مثلثة التاء على ما في القاموس (قوله وقيل بالياء) لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء (قوله انها غير محصورة) وقد عد منها مرادفات آل وصار ورجع وحال وحار وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتئ ما افتأ وما ونى وما رام من رام يريم (قوله وقد تضمن الخ) قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشهرها جعل الفعل المذكور حالا او عكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك اي انتهى اليك حمدي انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعلها حالا (قوله وقد جاء الخ) اي لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح ناقصة كما لا يخفى (قوله في قولهم) اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين ارسله علي رضي الله عنه اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج (قوله لما تقدم الخ) تقدما معنويا (قوله من الغرارة) بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا (قوله ونحوها) مما لا تقدر به الاشياء كالجوالق (قوله اي لم تكن الخ) اي الغرارة على مقدار ما تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود (قوله ومعناه اية حاجة الخ) والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجتك وروي برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله ارهف شفرته) في الصحاح ارهفت سيفي اي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل في القاموس بالضم سهو (قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الخ) وهو القولان المذكوران (قوله خلافا للفراء) فانه يطردهما وقال المصنف والاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد فعله في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا (قوله المركبة من المبتدأ والخبر) اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا على اطلاقه غير صحيح لان شرط الذي تدخل عليه هذه الافعال ان يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء والا ما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع والا

لمالزم عدم التصرف كايمن القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ومما لزم الابتدائية لكونه فى المثل او مافى حكمه كالجملة الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق اليةاو لكونه بعدلو لا الامتناعية او اذا المفاجأة وان لايكون حينئذ جملة طلبية (قوله لاجل اعطائها الخبر) اى المقصود من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغنى منتقلا اليه والالازم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد انه لاوجه لتخصيص الخبر بالذكر فانها يعطى اسمها ايضا حكم معناها (قوله يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان اضافة الحكم لامية لابيانية على ماوهم (قوله لكونه فاعلا) اى اصطلاحيا بناء على ان الفعل لابدله من فاعل لفظى ولذا لم يعد المصنف اسمها فى المرفوعات على حدة (قوله فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى لايتم معناه بدون المفعول به لاتتم معانى هذه الافعال بدون اخبارها (قوله فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعانى التى يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعدما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها (قوله كائنة لثبوت خبرها) جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر (قوله ثبوتا ماضيا) جعل قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعة له والقول بانه مفعول فيه فى زمان ماض يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لايرتضيه الطبع السليم مع شناعة التنكير (قوله من غير دلالة) اى دواما ناشئا من عدم دلالة يعنى ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل ناشئ من عدم الدلالة فى العباب قال جار الله العلامة كان عبارة عن وجود الشئ فى زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التنافى المتوهم من توصيف الثبوت الماضى بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالتها على الانقطاع بالقرينة (قوله نحو كان زيد غنيا فافتقر) اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة فى شرح التسهيل الاصل ان تدل على حصول مادخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازلية ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام مايدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ اثير الدين واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضى الانقطاع (قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين الخ) اى مايكون بمعنى صار على مايكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل كان الناقصة اى كان التى تكون لتقرير الفاعل على صفة منها مايكون لثبوت الخبر للاسم ومنها مايكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم (قوله لاعلى ماهو قسم منه) عطف على قوله

على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر اوالى احدا قسمين والضمير المجرور الى ما اى لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذى هو الآخر لان احدا القسمين قسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون قسم الشئ قسيما له (قوله بتيهاء قفر الخ) التيهاء على وزن حمراء المفازة التى لا يهتدى فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى من الماء والكلاء والمطى كالزكى جمع مطية وهو المركب وقطا جمع قطاة سنك خور والحزن بفتح الحاء وسكون الزاى الارض الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن لئلا تسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء مرغ بچهٔ چوزه باشد يصف سرعة سير المطى كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهى تمشى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة فى سرعة السير فان القطا مثل فى السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهدى فى هذه الحالة وفى المثل فلان اهدى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام او اكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ صادرة ولا واردة (قوله فان بيوضها الخ) اى بيوضها لم تكن فراخا حال البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا لا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخة (قوله بل صارت) اى انتقلت الى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص (قوله عطف على قوله الخ) فى العباب كان التى فيها ضمير الشأن هى الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعدها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان الثانية قسم برأسها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن كما اعاده على قوله تكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاده فى قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحينئذ اعادة تكون للتأكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشان الا ليس (قوله اذا مت) من مات يموت ويمات ويميت ضد حى والصنف بالكسر والفتح هو النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اى احدها ومثن اسم فاعل من اثنى ذكر خيرا واصنع اى اصتعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله (قوله تم بالمرفوع) وهو فاعلها فلا يكون الا مفردا (قوله ووقع) زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة ان حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه بقدره

قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا او رد الامثلة الثلاثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفاتها (قوله وكقوله) اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه فى نفسه او فى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم (قوله لا يخل بالمعنى الاصلى) اى ما هو المقصود بالافادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد اصلا اذ الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيد او لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع (قوله كقوله تعالى) اشار بهذا التمثيل الى ان الزيادة مختصة بلفظ كان وانها تكون فى وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفراء زيادتها آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف فى الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انه لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى (قوله كيف تكلم من كان فى المهد) اى لم نعهد صبيا فى المهد كلمه عاقل وصبيا حال مؤكدة (قوله لتحسين اللفظ) لا للتأكيد اذ المقام يأباه (قوله اذ ليس المعنى على المضى) اذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضى (قوله اما من صفة الخ) بهذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة فى ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما فى الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناها الحصول بعد ان لم يكن (قوله واما من حقيقة الى حقيقة) سواء كانتا شخصين فانتقل النوع او نوعين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء (قوله ان العداوة الخ) بتدارك الهفوات بالحسنات الهفوة الخطأ والزلة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات (قوله وقال فيالك) اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعمى مستغاث له بمن نحو يالله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق فى القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير تحولن لنعمى وهو وان كان مفردا فى معنى الجنس فى المغنى الضمير فى فسواهن قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس والابؤس مهموز العين كافلس جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى استغيث بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان له ويتعجب منها ويستغيث (قوله لا بصورها) اى ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان

المعانى التى يتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضى والزمان المداول عليه بصورها مشترك بينها بل وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى نص عليه فى الرضى وغيره ﴿قوله بمعنى الدخول﴾ ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فى شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام فى الاوقات المذكورة ﴿قوله وظل وبات﴾ مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار ﴿قوله ثبت له ذلك فى جميع نهاره﴾ اى فى الزمان الماضى تركه لان الكلام فى المعانى المخصوصة ﴿قوله وبمعنى صار﴾ مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا فى الرضى مجئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسى جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو قوله صلى الله عليه وسلم اين باتت يده ﴿قوله تامين﴾ قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا ﴿قوله فى غاية القلة﴾ حتى انكر بعضهم مجئ ظل تامة ﴿قوله وفصلهما﴾ عن الافعال الثلاثة السابقة يعنى لو جمعهما بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئ الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لا على عدمه فى نفسه ﴿قوله فهذه الافعال﴾ الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل ما اجمله سابقا فى المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتأكيد كون كل واحد منها بمعنى صار ﴿قوله فاسقطها عن البين﴾ اى من بين الافعال فى مقام التفصيل اعادة للفعل السابق لبعد العهد كما قالوا فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴿قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها﴾ فالذكر فى الاجمال لكونها ناقصة فى الجملة وعدم الذكر فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد ﴿قوله لانها من الملحقات﴾ فى الاصل وان صارت فى الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها فى الاجمال والتفصيل ﴿قوله من زال يزال﴾ اجوف واوى كخاف يخاف ﴿قوله فانه تامه﴾ وكذا زاله يزيله اى فرقه وليس ذلك بفرق معنوى بل هو مقصور على الاستعمال ﴿قوله لليلة الماضية﴾ بلا فصل على ما فى القاموس البارحة اقرب ليلة مضت ﴿قوله ايضا بمعناه﴾ فى الصحاح ابو زيد ما فتأت اذكره وما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اى ما زلت اذكره

(وما)

ومابرحت اذكره (قوله سمى اسمها فاعلا) فى مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ماتقدم من قوله لتقرير الفاعل صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر (قوله تنبيها على ان اسمها) اى الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة فى الافعال المصدرة بحرف النفى لان خصوصية هذه الافعال ملغاة فى التسمية بديهة (قوله من وقت يمكن ان يقبله) فى الصراخ القبول پيش آمدن ويذير فتن ففى المتن بالمعنى الاول وفى الشرح بالمعنى الثانى يعنى المراد من اقبال الفاعل على الخبر ان يتصف به وليس مراده ان فى المتن حذفا واختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله امادلالتها) انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما معتمد قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان (قوله فلان النفى مأخوذ الخ) بحيث قصد نسبته لى الفاعل فى جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفى افاد استمرار ذلك النفى كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفى نحو ضرب زيد وماضرب زيد لانهم قصدوا ان يكون النفى والاثبات على طرفى النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه فى جانب النفى فاندفع مايتوهم من انا لانسلم ان النفى يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفى المدخول ان كان للاستمرار فالنفى الداخل عليه يقبل الاستمرار وان كان للنفى فى الجملة فيكون الداخل عليه ايضا كذلك (قوله استمرار الثبوت) اى يستلزمه بتحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى دائما (قوله واعتبار الصلاحية الخ) اى واما اعتبار الصلاحية الخ حذف هنا بقرينة عديله كما فى قوله تعالى والراسخون فى العلم يقولون آمنا به حذف عنه امابقرينة قوله واما الذين فى قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لماعرفت ان مدلولات المركبات هى مدلولات مفرداتها سوى مايدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد الخ) بخلاف مااذا استعملت تامة فى معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه وامافتئ فلاتستعمل الاناقصة مصدرة بحرف النفى لفظا اوتقديرا وفى القاموس فتئ عنه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر واطفأ (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت ماضية فما ولم ولا فى الدعاء وان كانت مضارعة فما ولا ولن الاولى ان لايفصل بين ما ولا بينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس لتركب حرف النفى معها لافادة الثبوت كذا فى الرضى (قوله اوتقديرا) فى الرضى وحذفها لم يسمع الا فى مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لاتكون ناقصة الامعها ويحذف مع القسم كثيرا (قوله وذلك الخ) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبى ولاينافى ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال فى الظرفية بحيث لايصح تقدير الزمان معه (قوله

واذاقدر الزمان الخ) بخلاف مالم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون مأولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلابد من تقديم مفرد آخر يصير معه كلاما تاما (قوله لانه ظرف) بيان لعلية العلة السابقة (قوله فادام لم يشفع مادام) اى لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لايدخل مادام على الجملة الفعلية على ماوهم (قوله ولم يحصل من المجموع كلام) بان لم يجعل مادام بتأويل المصدر ظرفا لاجلس (قوله يفيد) اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير يفيد راجعا الى مادام على ماوهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان مادام بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك (قوله ولذلك يقيد الخ) فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيدا والتقييد بزمان الماضى والاستقبال محتاج الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ماقيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما (قوله نحو قوله تعالى الخ) فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال (قوله اى اخبار الافعال) اى تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن ههنا عهد ما ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لايجوز تقديمها على اسمها وعلى من زعم انه لايجوز تقديم خبر مادام على اسمه (قوله كلها) اما تأكيد للمضاف اليه لكن جعله تأكيدا للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم الاعتداد بقول من قال انه لايجوز تقديم خبر مادام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على مافى شرح التسهيل (قوله اذ ليس فيها) اى فى تقديم الاخبار والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فيما عامله فعل) احترازا عما اذا كان العامل حرفا نحو مازيد قائما وان زيدا قائم فانه لايجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث الافعال وماسبق من قوله وامره كأمر خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا عدل اليه فيما سبق لانه فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ماوهم (قوله ان يقيد) والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه اوباشتهار ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ (قوله مايقتضى تقديمها عليها الخ) اى على الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسط لكون الاسم محصورا فيه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كأنك زيد اى مشبهابك اولم يكن موجباله

كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على كان ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله مالم يتعرض مايقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثال اشارة الى دخوله فيه (قوله نحو صار عدوى صديقى) فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تأخره عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا فيه يقتضي تأخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب (قوله وحينئذ يجوز ان يكون الخ) فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تحتملها عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح به في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته (قوله اى الافعال الناقصة) لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى رد من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولاشك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات والافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته (قوله تقديم اخبارها عليها) اشار بتأنيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اى قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن او جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا والى الاستخدام وكل ذلك تمحل (قوله وهو من كان الى راح) اى في التركيب الذي ذكره المصنف وغايته داخلة في المغيا بقرينة المقام (قوله لكونها افعالا) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف (قوله وجواز الخ) لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها (قوله اى هذا القسم) فسر المرجع مع انه لا يحتمل غير الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اى اخبار ما اوله ماتكلف لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو

ليس ولم يفسره فى قوله وهو من كان الى راح لانه لادليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار ﴿قوله مافى اوله﴾ لم يقل مافى اوله ما اشارة الى ان ماصار كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل مادخله مامثله ما كان وماصار وان اشترك معها فى حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو فى هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر فى ما كان وماصار لبقاء النفى فيهما واقتضائه الصدراة يعنى ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلتها لم ولا ولن وان لانها شريكة للافعال التامة فى تقديم المعمول عليها عند دخول الثلاثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام فى الاحوال المختصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون ﴿قوله فلامتناع الخ﴾ اى الاصل فيه ذلك لما تقرر ان مايغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقى على اصله فى ما وان لم يبق فى لم ولن ولا فيجوز تقديم مافى حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة اوغيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التى يتخطاها العامل واما لم فلا متزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى كلامهم حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريد ان لا تخرج ﴿قوله على نفس المصدر﴾ فكيف يتقدم على مايعمل به امتناع تقديمه ﴿قوله ويخالف هذا الحكم﴾ قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز فى الفاعل على ماتقرر فى بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المنوى الذى لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به فى الرضى وجعله من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على المجهول صيغة تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبنى للفاعل لا يصح كونه مفعولا لفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبنى للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان حينئذ يكون مفعولا صريحا فتكون فاعليته ضمنية ﴿قوله ثابتا لابن كيسان﴾ لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق لمحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا فى بحث المصدر وقال الرضى ان الفاعل او المفعول والمجرور باللام فى نحو عجبا له وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اى هذا القول له والجملة مستأنفة وماذكره الشارح اظهر لفظا

﴿ومعنى﴾

ومعنى (قوله لابن كيسان) الخلاف فى الافعال الاربعة مختص بابن كيسان والكوفيون يجوزون تقديم معمول مافى حيز مامطلقا لعدم قولهم بتقدير ماعلى مافى شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فما قيل الخلاف لايخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا فى ذلك ماعدا الفراء وهم (قوله كما يقتضيه باب المفاعلة) من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا (قوله لتقدمهم الخ) متعلق بقوله لامن جانب الجمهور (قوله فكأنه لامخالفة منهم) ولايتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث (قوله فلا يلزم مافى حيز النفى بحسب المعنى) وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر النفى كان النفى الذى هو مدلول مامتوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبته الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته ناقصا انما هو بعد دخول النفى الا ان الجمهور قالوا المراعى فى التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد له (قوله فان الافتعال الخ) كما فى قول الشاعر

جاء امر الاله واختلف النا ❊ س فداع الى ضلال وهاد

(قوله صريحا) بخلاف المفاعلة فانها المشاركة امرين فى اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا (قوله وسيبويه) فى شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك على انه يجوز فى الرضى وهو الصحيح لماثبت مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لايقع العامل نحو امازيدا فاضرب وبان ينصب يوم بفعل مقدر اى يعرفون يوما وبأنه مبتدأ بنى لاضافته الى الجملة وبأن الظرف قد يتوسع فيه (قوله على انه فعل) اصله ليس بكسر الياء خفف كما يقال فى علم علم وليس مضموم الياء اذلم يجئ من معتل العين بالياء ولامفتوح الياء اذالفتحة لاتسكن ولم تقلب الياء ليدل على عدم تصرفه ومضارعته لاخواته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التأنيث والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل عدم التصرف وقيل اصله لاايس بمعنى لاموجود فخفف واستعمال لاالتبرئة (قوله وبهذا اندفع ماقيل الخ) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا فيقتضى وقوع الفعل من الجانبين معا والثانى يقتضى وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا (قال افعال المقاربة الخ) قيل هى افعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما اختصت باحكام افردها بالذكر ولايخفى مافيه اذاكل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لاتوجد فى الاخرى وعندى انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعنى القرب الذى هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من الخبر لابد

من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب من الخروج و معنى كاد قرب و معنى طفق اخذ و مجرد عدم التمام بالمرفوع لا يقتضى كونها ناقصة و الا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال و شبه بالناقصة و لذا قال فى اللباب و يتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة ﴿ قوله اى فعل ﴾ فسر ما بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقدم امر مشترك فى التعريفات المشتملة على كلما او ليفهم منه انها للتنويع لا الابهام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المفهوم فى ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبرا لها و اختار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر فى الاصول ﴿ قوله اى للدلالة الخ ﴾ لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة و الزمان فى مدلولها ايضا و المتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع و جعلها للغرض و قدر الدلالة و الظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن باقى الافعال كما فى تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال فى التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق و طفق و طبق و جعل و اخذ و علق و انشأ و هب و قام و لمقاربته نحو هلهل و كاد و كرب و اوشك و الم و اولى و لرجائه نحو عسى و حرى و اخلولق و قال شارحه سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع و بعضها للترجى و اختاره الرضى و من هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قدر الدلالة و جعل اللام للغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع و الرجاء يستلزمان الدنو فيه ان كون الشئ لازما لشئ لا يستلزم كونه غرضا منه و المصنف اختار فى الكل معنى الدنو اما فى كاد فظاهر و اما فى عسى فلما فى المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء فى شرح التسهيل انها لاعلام ان المقاربة على سبيل الرجاء فى مغنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى و عملا عند سيبويه و المبرد و بمنزلة قرب عند الكوفيين و اما فى طفق فلانه و ان استعمل بمعنى الاخذ فى الشئ لكنه فى الاصل بمعنى الدنو فى القاموس طفق يفعل كفرح و ضرب طفقا و طفوقا اذا واصل الفعل و الاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضيه اليه فى دنو حصوله ﴿ قوله على قرب حصوله للفاعل ﴾ اى فى اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما فى الاذهان ﴿ قوله منصوب على المصدرية ﴾ حاصل كلامه ان الدنو الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه و منشأه رجاء المتكلم لحصول الخبر للفاعل و قد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه و قد يكون جزمه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلاثة باعتبار منشأه و سبب حصوله فى ذهن المتكلم و الاول مدلول عسى و الثانى مدلول كاد و الثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية

بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كونه حاصلا فى نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا فى متعلقه واليه اشار المصنف فى امالى الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع فى متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشفى مريضى فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل زيد يقول انه اخذ فى الخصف والقول انتهى ويجوز ان تكون تمييزا من الدنو لكونها انواعه واليه يشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ماقاله الرضى ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التميز من نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر اولدنو حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو الخبر رجاء بل لرجاء دنو الخبر على ماذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنو الاخذ فى الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا الخ او حاصلا او مأخوذا فيه على تكلف اذا لحد لاتستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ماقاله انما يرد لو جعل تمييزا من النسبة او حالا من الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التأويل والتميز يقتضى الابهام فى اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنوع بالاسباب بقى ان مافى الامالى يقتضى ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وماذكره الشارح يدل على ان معناه القرب الذى بسبب رجاء حصول الخبر والامر فى ذلك هين لان المعنيين متلازمان على ماعرفت (قوله بان يكون ذلك الدنو) اى دنو حصول الخبر للفاعل فى ذهن المتكلم (قوله بحسب الخ) اى بقدره ووفقه لكونه سببا له (قوله لا لجزمه به) عطف على قوله بحسب الرجاء والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر فى كاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فيها الدنو (قوله على قرب حصول الخروج لزيد فى ذهنك بسبب انك الخ) فالجار متعلق بالقرب فسقط ماقيل انه لايصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب الخ بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج (قوله ترجو ذلك) اى الحصول (قوله لانك جازم به) اى بالقرب كما فى كاد وطفق (قوله بان يكون اخبار المتكلم الخ) لما كان معنى دنو حصول الخبر على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا جزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد ان الدنو فى اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف فى الخارج وكذا العكس لعدم

وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون الخ يعنى ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به سبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الخبر به مسبب وباعتبار الجزم به سبب فقوله لاشراف الخبر على حذف المضاف على ماسيصرح به فى تفسير معنى كاد (قوله لجزمك) متعلق بقرب اى يدل على قرب حصول الخبر فى اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اى يدل على القرب المجزوم بحصوله فى الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظروف يكفيها رائحة الفعل اى قولك واخبارك لجزمك بالقرب (قوله بالتصدى الخ) هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فبالتلبس بجزء منه (قوله عسى وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير البارز (قوله قال سيبويه) المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا وحينئذ لا يرد ماقيل انه يجب ان يكون المصنف رجاء او اشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعانى بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر (قوله حيث لا يجيء الخ) الا انه متصرف فى نفسه فانه لم يجيء منه صيغ الماضى كلها (قوله والانشاآت اى المعانى الانشائية من التمنى والترجى والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معانى الحروف قال فى الاغلب لان طلب الفعل مداول الامر عند البصريين وهو مع كثرته فى نفسه مغلوب الحروف الانشائية (قوله والحروف لا تتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر (قوله بان الاستقبالية) وقد يقام السين مقام ان (قوله فى محل النصب) للمثل السائر عسى الغوير ابؤسا وقول الشاعر لا تكثرن انى عسيت صائما (قوله بتقدير مضاف) وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة (قوله او جوب الخ) متعلق بتقدير مضاف اى لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة (قوله ناقصة) بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت (قوله وليس بخبر) كخبر كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبرا عن الجثة (قوله وتقدير المضاف تكلف) اذ لم يظهر هذا المضاف فى اللفظ اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر (قوله لان المعنى الاصلى) اى الوضعى الخ فى المغنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد فى الرضى فيه بحث اذ لم يثبت فى عسى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا (قوله ثم نقل الى انشاء الطمع) اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الاستعمال الثانى كاللازم (قوله بد لا مماقبله) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا فى المغنى

اماعسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان او على تضمنهامعنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان الكثرة وقوعه بعد عسى (قوله لان فيه الخ) بيان لوجه اختيار البدل (قوله والذى ارى الخ) فيه انه لايسلم وجود معنى المقاربة فى عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذى اعترف به لايتم بالمرفوع (قوله فاقيم مقامهما) عطف على استغنى عن الخبر (قوله فهى) اى عسى ناقصة لانه سدت الجملة مسد الاسم والخبر (قوله وان اقتصر) عطف على اقيم (قوله وفى يخرج الخ) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوى ففيه الالتباس (قوله وآخر) اى ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه فى المعنى لايتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرجا الزيدان او عسى الزيدان ان يخرجا (قوله وان اعمل الثانى) فنقول فى اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث (قوله فى الاستعمال الاول) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة (قوله تشبيها لها بكاد) لاشتراكهما فى كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفى كون مابعدهما اسمائهم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة بها (قوله عسى الهم الذى مسيت فيه الخ) البيت لهدبة بن الخشرم كان قد هرب من قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد يكون خبر عسى اى الحزن الذى امسيت فيه اى صرت واقعا وراءه اى قدامه فرج بالجيم اى انفراج قريب والتاء فى امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتأنيث يخاطب نفسه لتسليتها (قوله دون الاستعمال الثانى) حال من ان فى قوله وقد يحذف ان اى وقد يحذف من الفعل المضارع فى الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا فى الحذف عن الاستعمال الثانى وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجئ حذف ان فيه سواء كانت ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجئ فلا يرد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لايوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى الى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه أخره ليكون قريبا بحكم ذكر خبر كاد ثم حذف ان فى الاستعمال واقع قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة من المفرد او يقدر لجواز وقوع الجملة خبرا او مفعولا به (قوله كاد) فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا فى الاتفاق يأتى فى الاشهر واوى عند الاصمعى (قوله فتخبر عن دنو الخبر) فى القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه فى التاج الاشفاء بر كنارى چيزى رسيدن (قوله فى الحال) متعلق بالحصول فدلول كاد اشراف الخبر وعلى الحصول فى الزمان الحال

لشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على مافى الرضى فاذا كان فى الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب
واذا كان فى النفى يدل على شدة نفى القرب لا على نفى الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على
دوام النفى لا على نفى دوامه فاندفع ماقيل انه لا يظهر الاشراف فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وفى قوله لم يكدر سيس الهوى ﴿ قوله فقاعله اسم ﴾ محض لا مادل عليه كما فى الاستعمال الثانى
لعسى ﴿ قوله ليدل على قرب حصول الخ ﴾ فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث
بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر فى الزمان
الماضى بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا لكنه ظاهر فى الحال على مانص
فى الرضى والظهور فى احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافى الاشتراك فى الوضع
فبحسب ظهور دلالته عليه يدل على حصول الخبر فى الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون
مدلوله قرب حصول الخبر فى الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه
من الحال ﴿ قوله من غير ان ﴾ متعلق بقوله فعل اى فعل مضارع بلا ان ﴿ قوله لدلالته على
الاستقبال ﴾ اى لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافى للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذى
مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب ﴿ قوله تشبيها له بعسى ﴾ عند من قال
هو خبر واما عند الكوفيين فيقدر ان بدلا من الفاعل ﴿ قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ﴾
اوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى فى الصراخ الرسم نشان اى بازمين هموار شده عفا اى
درس الدروس كهنه شدن الانمحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنكى المصح رفتن والمعنى
هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذى اقام بها
فيه ﴿ قوله على كاد ﴾ مثلا ليشمل المضارع ﴿ قوله اى كسائر الافعال ﴾ اى الكلام على حذف
المضاف بقرينة المقام ﴿ قوله فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها ﴾ اى كما ان سائر الافعال اذا
دخل عليها النفى افادت نفى حصول الحدث الذى هو مدلوله كذلك كاد لنفى قرب حصول
الخبر لفاعله فيفيد نفى الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سيأتى ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ماقربت زيدا ابلغ فى نفى الضرب من ما
ضربت زيدا فكاد اذا دخل عليه النفى يفيد نفى المقاربة من غير دلالته على الحصول وعدمه بل
كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يراها
ونحو مات زيد وما كاد يسافر ﴿ قوله ماضيا او مستقبلا ﴾ اى على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة
المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح اختاره على
مضارع لرعاية المطابقة ﴿ قوله يكون للاثبات ﴾ اى لفظ كاد اذا دخل عليه النفى يفيد ثبوت الخبر
لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئى لا يثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك
انه قد يقول القائل لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر

(اى)

الذى وضع اللفظ له او ولا مكان هذا رجع ذو الرمة ﴿ قوله بدليل فذبحوها ﴾ فانه يدل على حصول الذبح فلوكان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفى القرب عن الذبح الذى يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض ﴿ قوله والتسليم الخ ﴾ عطف على تخطئة الشعراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا او لبعد المعطوف عليه ﴿ قوله بان قوله ﴾ اى بان وحذف حرف الجر من ان قياسى (قوله وقوله تعالى فذبحوها قرينة الخ) فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد (قوله وعن الثانى فلتخطئة) الظاهر لتخطئة لانه عطف على قوله على الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اى اما الجواب عن الثانى فظاهر لتخطئة (قوله قدم ذو الرمة الكوفة) فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح (قوله كقوله تعالى لم يكد يراها) فى قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل فى هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتهما (قوله ومايشتق منه) زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفى الداخل على كاد انه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لابد له من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار مايشتق منه على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعدل اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهى ههنا قوله وفى المستقبل واما كون الماضى مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر (قوله بقول ذى الرمة الخ) فى القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل وقد يكسر وبه سمى ذو الرمة وفى الصحاح رس الحمى ورسيسها اول مسها مية اسم حبيبة ذى الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لم يبرح لان ذلك نفى لمقاربة الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فقوله اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبى فكيف الزوال (قوله انتفاء قرب رسيس الهوى) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يراها (قوله وهذا مسلم) لما كانت موافقة الدعوى الثانية بقول ذى الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله وهذا مسلم اى كون لم يكد فى البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت مدعاه الثانية به وهى ان النفى الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفى القرب ما لم يثبت ان النفى الداخل على الماضى يكون للاثبات فان خصوصية كون النفى فى المستقبل موقوفة على عدم كونه فى الماضى كذلك فاذا لم يثبت ذلك لم يثبت هذه ايضا فتكون كلتا دعويه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمتان فساد احداهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة البيت له ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة فى هذا الكلام الا الاطالة (قوله وجه القدح فيه)

اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور فى تمسكه عليها بانه لم يثبتها (قوله بمعنى اخذ) اشار بتفسيره باخذ الى ان الدنو الذى سببه الاخذ وان كان مغايراً له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسروه به (قوله فى كون خبرها الخ) وهى بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر كاد (قوله بمعنى شرع) اى فى اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب (قوله عطف على طفق) اشارة الى رد ماهو فى بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكأنها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء (قوله مثل عسى وكاد فى الاستعمال) لا فى المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة (قوله فتارة يستعمل الخ) واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى اوشك زيد فى ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال (قوله ماوضع لانشاء التعجب) هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده) اوجمع للدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف لجميع افراد المعرف (قوله وعلى كل تقدير) من التثنية والجمع فالتعريف للجنس لا لافراد النوعين (قوله ايضا) متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الافراد (قوله فهو ماوضع) اى اذا كان للجنس على اى تقدير فهو اى الجنس ماوضع الخ (قوله بمثل الخ) وهو مايستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل فاذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اى خيره (قوله واهاله) اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله (قوله بنحو قاتله الله من شاعر) اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك (قوله ولا شلك عشره) يقال لمن اجاد الرمى والطعن لاشل عشره اى اصابعه (قوله بعد الوضع) فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له من العين للكمال وكذا لاشلك عشره دعاء له بعدم الشلل (قوله او المراد الخ) فان الاطلاق قرينة التجريد عن الغير (قوله لفعل التعجب الخ) كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثانى فلذا سوى بينهما (قوله احدهما الخ) بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ماافعله وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ماافعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبنى على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل

من حيث انهما فى هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنها فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين ﴿قوله غير متصرفين﴾ لما عرفت من مشابهتهما الحرف بسبب تضمن معنى الانشاء ﴿قوله فلا يتغيران﴾ ولذا صح العين فيما اقوله وابيعه ولا يجوز الادغام فى اشدد به ﴿قوله اى فعلا التعجب﴾ اشار الى ان رجوع الضمير المذكور الى صيغتين مبنى على تأويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجرور فى قوله فيهما بصيغتى التعجب (قوله الا مما يبنى منه افعل التفضيل) ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فانه الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل فى الوجود والماضى الذى لم يستمر لا يستحق ان يتعجب منها (قوله للمبالغة والتأكيد) فان المقصود من انشاء التعجب فى قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير وكذا المقصود من زيد افضل القوم كماله فى الفضل تحققه (قوله ولذا) اى لمشابهتهما افعل التفضيل (قوله ماشهى الطعام) فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه (قوله او عيب) ظاهرى واما الباطنى فيجئ منه نحو ما اجهل زيدا (قوله ببنائهما) بيان لمعنى المثل يعنى اذا اريد بناء صيغتى التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا (قوله وجعل الخ) بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع ههنا مفعولا وفى افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل فى الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب (قوله بتقديم وتأخير ولا فصل) خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار فى احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر (قوله وانما قيدنا الخ) قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير لعموم السلب لكن النكرة فى سياق النفى انما تفيد العموم اذا انسحب حكم النفى عليها كما نص عليه فى التلويح وههنا ليس كذلك لان النفى متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب (قوله جريا مجرى الامثال) لمشابهتهما اياها فى خروج كل منهما عن موضعه الاصلى وتحقق الغرابة فيهما (قوله كما لا تتغير الامثال) فى الكشاف المثل فى الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حفظ من التغير (قوله اجيب) نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شى وتأخيره بالنسبة الى شى آخر

(قوله ثم اهو للتأكيد) كما في قوله تعالى لايستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله بين العامل والمعمول) بقرينه قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيئاتى انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل (قوله بكلمة كان) فقط وهى زائدة للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال كما بينه الشارح (قوله ومابتداء الخ) هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى (قوله بمعنى شئ) فكان معنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه (قوله من باب شر اهر ذاناب) فى كون كل منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل فى المعنى فان معنى شئ أحسن زيدا ما احسن زيدا كما ان معنى شر اهر ذناب ما اهر ذاناب الاشر واعلم ان مذهب سيبويه اضعف من وجه هو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هى على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لاتقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل فى التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز وهم (قوله موصولة عند الاخفش) فى المغنى جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها (قوله والخبر محذوف) فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم مايسد مسده (قوله من حيث المعنى) وان كان منعها من حيث النقل المذكور (قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب) لكون منشأ كل منهما الجهل (قوله ماادراك مايوم الدين) ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم الدين وبالعكس والجملة سادة مسد مفعولى ماادراك علق عنهما بالاستفهام (قوله واما احسن بزيد الخ) اى اما اصل احسن بزيد فهذا ولكون الجملة بتأويل المفرد لم يحتج الى عائد (قوله ومعناه الماضى) لان التعجب لايكون الا ما تحقق واستمر على ماعرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى لم يعهد بل العكس وبان مجئ الهمزة للصيرورة وزيادة الباء فى الفاعل قليل (قوله اى مجروره) التسامح شائع فى كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور (قوله عند سيبويه) متعلق بجميع ماتقدم والشارح ادرج عبارته بالمتن فى بيان مذهب سيبويه (قوله الا ان اذا كان الخ) استثناء من لازمة لا من زائدة (قول مفعول) يؤيده حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر (قوله اى احسن انت) الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتأويل المخاطب ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه (قوله بزيد) على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسنا او الجعل باعتبار القول (قوله امر لكل احد الخ) فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من بلغ اليه الكلام (قوله فكأنه قيل الخ)

(لانه)

لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شئت ففى اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب ماوضع له الباب اعنى المدح العام (قوله يعنى الافعال المشهورة عند النحاة) لاخفا أن قيد عند النحاة معتبر فيما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعانى الاصطلاحية فمحط الفائدة قيد الشهرة يعنى المراد من افعال المدح والذم هنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على مافى التسهيل وشرحه انه يلحق ساء ببئس وبهما وبنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم او محمولا من فعل وفعل نحو قولهم قضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضى ونعم العالم هو ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام مايثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح والذم عند النحاة لاشتراكه معهما فى الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم بل يستعمل لذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب (قوله بهذا اللقب) اى بهذا الاسم المشعر بالمدح او الذم بالوضع اللغوى كاللقب وليس بلقب لعدم كونها علما (قوله ماوضع لانشاء مدح) وذلك اذا قلب نعم الرجل فانما ينشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا (قوله فلم يكن مثل مدحته الخ) لان القصد منه الاعلام بمدح موجود فى الزمان الماضى يقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل احسن واذم زيدا وذلك لانهما وان كانا يفيد ان انشاء المدح والذم الا انهما بالاستلزام لا بالوضع وكذا مثل الامر من مدحته وذممته لانهما لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما (قوله وهما فى الاصل فعلان) بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة فى بعض اللغات ومحط الفائدة قوله على وزن فعل بمعنى انهما لم يبقيا فى الحال على وزن فعل لاقوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين (قوله فى فعل) فعلا كان او اسما نحو رجل لغب (قوله باسكان العين) لثقل الكسرة على حرف الحلق (قوله مع الكسر الفاء) بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين (قوله اتباعا للعين) فانه يورث الخفة فى الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كانت الفتحة اخف من الكسرة (قوله وشرطهما) اشار الى ان ورودفاعلهما نكرة نحو نعم رجل زيدا مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لاسلاح لهم قليل ملحق بالعدم (قوله للعهد الذهنى) قصد به الى معهود فى الذهن من حيث ان جنسه غير معين فى الوجود كما فى ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهى او احد غير معين ابتدا الخ هذا الذى اختاره المصنف فى الايضاح حيث قال وماظن بعض النحويين من انه للجنس بكماله فخطأ محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد

جميع الرجال لانه يثنى و يجمع ويطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينا فى ذلك وليطابق نعم رجلا زيدفان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره مابعده ليكون جميع الباب على نسق واحدو ليحصل الابهام ثم التفسير الذى يناسب وضع الباب اعنى المدح العام وماقيل انه يلزم خلو الجملة عن العائدففيه انه يلزم ايضافى نعم رجلا زيدلعدم رجوع الضمير الى زيدفاماان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ فى الخارج كاف فى الارتباط كما فى ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انمايلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ماذكره المصنف فى ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ماظن بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض و كذا حمله على الجنس من حيث هو هو ﴿ قوله ليكون اوقع ﴾ اى انما اختير التفصيل بعد الابهام و لم يفصل ابتداء ليكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم و لصيرورته مذكورا مرتين والمقام يقتضى الاوقعية لان المدح العام ممايستبعدوقوعه وهذا ظاهر الاان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام ﴿ قوله وهلم جرا ﴾ اى اقبل جرا ﴿ قوله مضمراً ﴾ الاظهر الاغلب انه لايثنى ولايجمع ولايؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعدم التصرف فى هذا الباب و لان الضمير المفرد المذكر اشد ابهامامن غيره لكن الحاق تاء التأنيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف ايضانحو لات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطردت نعمت المرأة و لم يطرد نعمار جلين و نعموا رجالا كذا فى الرضى ﴿ قوله منصوبة ﴾ لامجرورة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص الباب بخواص لم توجد فى غيره و لكونهما اسمين عند الكوفيين ﴿ قوله مفردة ﴾ فى الرضى ذهب الجزولى و من تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير و الظاهر انه وهم منه بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين و قد صرح المصنف و ابن مالك بمطابقته للمقصود و هو الحق ﴿ قوله نعم رجلا الخ ﴾ نشر على ترتيب اللف وانت متعلق بكل واحد من الامثلة ﴿ قوله او بما ﴾ اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما فى نعما يعظكم به او مذكور كما بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما فى نعما هى و قوله دققته دقا نعما ﴿ قوله بمعنى شئ ﴾ المراد بالنكرة النكرة الصحيحة كما هو المتبادر ﴿ قوله اى نعم شيئا ﴾ اى الصدقات اى ابداءها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر فى الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شئ عظيم كذا فى التحفة وغيره لكن اكتفاؤهم فى التفسير على مطلق الشئ يأبى عنه والا ظهران الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده التمييز ﴿ قوله فيكون الخ ﴾ فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم و بئس ﴿ قوله معرفة تامة ﴾ يضعفه عدم مجئ ماتامة بمعنى شئ فى غير هذا الموضع بل بمعنى شى نكرة اما موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم فى نحو قوله تعالى نعما يعظكم

به حذف موصوف الجملة اى شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شئ المدح (قوله وتعدية الخ) ليحصل التعيين بعد الابهام (قوله لقيام لام التعريف الخ) يعنى انهم لما قصدوا الى معهود فى الذهن كان كاسم الجنس الذى له شمول فى المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقال اللام باعتبار المعقول فى الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من آحاده فى المعنى كذا فى الايضاح واورد عليه الرضى انه لو قام مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز فى نحو زيد نعم رجلا وكذا فى نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما فى قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهنى فى الدلالة على فرد مبهم فى الخارج فالرابط فى نعم رجلا زيد كالرابط فى نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد وقيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تأخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا لانه خلاف الاصل لا يكون مطردا وكثيرا (قوله جملتان) والثانية مستأنفة محذوفة المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل (قوله مطابقة الخ) يعنى يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فخرج ما اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولى ومن تبعه (قوله او تأويلا) نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم توجد المطابقة فيما عداه تأويلا وما يتوهم فى نحو بئس المرأة هند من ان تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل والاجاز قام المرأة (قوله حيث وقع المخصوص) خص السؤال بعدم المطابقة فى الافراد مع عدم المطابقة فى الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل مثل القوم نفس الذى كذبوا مبالغة فى اتصافهم به فتحقق المطابقة فى الجنس تأويلا (قوله وحذف المخصوص) والقرينة تقدم ذكره فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة (قوله اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول حينئذ ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما وهم (قوله اى نحن) بقرينة قوله تعالى والارض فرشناها (قوله وقد يحذف المخصوص) ووضع الظاهر

موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل اقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا الكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهما في المدح والذم وماقيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين وفي التسهيل وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم وكريم اى رجل او فعلا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يأمركم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اى صاحب ﴿ قوله وساء مثل بئس ﴾ اشار بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الى ان عدم عراقته في الاستعمال لانشاء الذم مثلها ولذا قال في التسهيل وقد يلحق ساء ببئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساءه سوأ فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا ﴿ قوله ومنها حبذا ﴾ فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقته في المدح وفي شرح التسهيل وقيل ليست اى حبذا للمدح بالوضع وانما وضعها للمبالغة في تمكن الحب ﴿ قوله من افعال المدح والذم ﴾ لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا ﴿ قوله حب في حبذا ﴾ اى حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان حبذا تشعر دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس ﴿ قوله من حب الشيء ﴾ بنصب الشيء على انه مفعول به وحب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدي يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما نقل من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما او من ذا ولانه يلزم ان يكون الشيء مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب لبقية المذكور الواو دون او ﴿ قوله وفاعله ذا ﴾ بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج ﴿ قوله ولا يتغير ﴾ ومن هذا الباب زعم بعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الامير هو حبيب واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد ﴿ قوله اى بعد حبذا ﴾ لم يقيد ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدما ﴿ قوله المخصوص ﴾ خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزأ من حبذا ﴿ قوله لجريها مجرى الامثال ﴾ كأنهم عاملوها

معاملة المضمر فى انه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر فى نحو نعم رجلا اقوى منه بالظاهر فى نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا ﴿ قوله ويجوز ان يقع قبل الخ ﴾ انما لم يلتزموا التمييز فى حبذا والتزموا فى نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل فى كل منهما امر ذهنى لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثانى لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى لو حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او هو المخصوص وفاعله مضمر ﴿ قوله تمييزا او حالا الخ ﴾ فان قصد تقييد المبالغة فى مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اى فى حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغة فى مدحه كان تمييزاً نحو حبذا زيد راكبا وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبى لان المخصوص ليس باجنبى لاتحاده بالفاعل ﴿ قوله من الفعلية ﴾ لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا ﴿ قوله وذو الحال هو ذا ﴾ لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام فى المخصوص ﴿ قوله اى كلمة دلت الخ ﴾ اشارة الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله فى غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر فى تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفى بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى فى غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول فى الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف ما دل على معنى فى غيره فقط اى لا يكون دالا على معنى فى نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقى عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى فى غيره باعتبار مدلوله المطابقى يدل على معنى فى نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمنى اعنى الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذى هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التى نسب اليها الحدث فيها معناها المطابقى والتضمنى كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوعان فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءً من الابتداآت الخاصة دونه خرط القتاد فمدفوع بان معانى الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها او مرآة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة فى انفسها بحيث اذا

فصلت ولوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لايضرنا ﴿قوله متعقل بالنسبة اليه﴾ صفة كاشفة لحاصل فى غيرها فان حصول المعنى فى غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه ﴿قوله اى لا يكون الخ﴾ تفسير لقوله متعقل بالنسبة اليه اى ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالاسما الموضوعة للمعانى الاضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لما ان النفس مجبولة على عدم الحكم على شئ او بشئ مالم يلاحظ قصدا وبالذات بل لابد له فى ذلك اى فى كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو لاجر وزيد فى الدار ﴿قوله فى جزئيته للكلام﴾ بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر فى الجزئية بل فى تأتى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ماقيل الاولى ان يقال فى جزئية لما يقاربه شئ كلاما كان او مركبا ناقصا ﴿قوله او غيره﴾ اى فضلة ﴿قوله الى اسم يتعقل معناه الخ﴾ قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة فى الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية ﴿قوله او فعل﴾ او لمنع الخلو قال الرضى الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفى والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نعم ولا وكان قد خرجت ولما ﴿قوله حروف الجر﴾ خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف لان ماعداهما اماليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوى كحروف الردع والتخصيص الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فالها فى الاصطلاح معنى مشترك بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوى الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام فى قوله ما وضع للافضاء صلة الوضع لا للغرض كما وهم ﴿قوله اى ايصاله﴾ فى الرضى المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فما بعد لانها تجر معانى الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال فى بعض المواضع كما فى العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقال انها فى الاصل للايصال الا انها

قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضى ههنا لاتقتضى ماتتعلق به لان الجار فى الاصل انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهى مستعملة على خلاف وضعها ﴿قوله وهو كل شئ﴾ لم يقل كل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التى يستنبط منها معنى الفعل وفى الرضى من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لايكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل ﴿قوله والظرف والجار﴾ نحو قولك زيد عندك وفى الدار لا كرامك فاللام فى اكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معدى للفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكنه لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدى للظرف وكذا فى يا زيد فانه قائم مقام انادى كذا فى الرضى ﴿قوله وغير ذلك﴾ نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة ﴿قوله الى ما يليه﴾ الضمير المرفوع راجع الى ما الثانى والبارز الى الاول وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه فى الاعتبار وان كان مقدما عليه فى الذكر ﴿قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت﴾ هكذا فى اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم فى موضع وحتى اذا ضاقت عليهم فى آخر ﴿قوله اى برحبها﴾ بضم الراء اى سعتها ﴿قوله وسميت هذه الحروف الخ﴾ قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر وان كان الظاهر يقتضى تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم فى العلم بوجه التسمية ﴿قوله لانها تجر معانى الافعال﴾ فالجر مصدر بالمعنى اللغوى ﴿قوله او لان اثرها الخ﴾ فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما فى قوله حروف النصب وحروف الجزم ﴿قوله على سبيل الحكاية﴾ اى عن ما وقعت فى التراكيب ﴿قوله وفى عدها الخ﴾ اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهى بمعنى رب جارة بنفسها ﴿قوله تسامح﴾ فانها لاستلزامها تقدير حرف مطردا وعدم ظهورها بعدها كأنها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارة بنفسها او باستلزامها اياها ﴿قوله فالعشرة الاول الخ﴾ هذا ما قال المصنف ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا فهو احق بالتقديم فى بحث الحروف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فا وقع فى بعض النسخ وبائه بعد تمامه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضى كونها حرفا برأسها ﴿قوله والثلاثة البواقى الخ﴾ قال المصنف رحمه الله ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية فى معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين وكذا فى مع كونه

امر المؤنث من وفى يفى ولى امر امن ولى يلى وكذلم اعدالى اسماع مع انه يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين وراعى ايضافى العدم التشارك فى المعنى والتساوى فى اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا فانه يكتب بالياء وكذا من وف ول افعالا اصلها امين واو فى واول قال الرضى فيه نظر لان علا الاسمية تكتب بالالف واصلها واو ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الرضى وهذا عذر بارد (قوله اى لابتداء الغاية) فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين (قوله والمراد بالغاية المسافة) فى الصراخ غاية پايان هر چيزى از زمان ومكان ومسافة دورى وفى القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ماوهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها فى الزمان مجازا وهو خلاف ماصرح به الشارح قدس سره العزيز (قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل) فى الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله فى المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح رحمه الله الثانى لان تبادر معنى الغاية وكون المجاز اولى من الاشتراك يرجحه (قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية) والقول بانه يجوز ان تكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا يستعمل فى ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فى انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اى لابتداء ذى الغاية لان المجاز اولى من الحذف (قوله وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية) اى تستعمل العلماء لفظ الغاية الذى هو يطلق فى اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون غرضا او مقصودا له كما اذا كان مختارا او ليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره على ماوهم (قوله وهذا الابتداء) اما من المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ويكون الشئ المجرور بمن الشئ الذى ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصل الشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار (قوله او من الزمان) اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه الظاهر الكثير الاستعمال على ما فى الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها

(للابتداء)

للابتداء فى غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو فى اللباب من لابتداء الغاية فى المكان فقط واستعمالها فى غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة ﴿ قوله لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه ﴾ فى الصراح لجأ بفتحتين پناه كرفتن يقال لجأت والتجأت وعذت به ولجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى ﴿ قوله بالجر عطف على الابتداء ﴾ أشار بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا وتركه فى قوله للتبعيض ﴿ قوله اى ويجئ من للتبيين ايضا ﴾ لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتعبير المذكور وافاد بلفظ يجئ الى ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشرى ﴿ قوله وعلامته ﴾ اى وعلامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من امر مبهم اى ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدمت من المبينة يكون المذكور بعدها عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فقولك يعجبنى من زيد كرمه اى من خصال زيد فقولك يعجبنى من زيد فى تقدير يعجبنى شئ من خصال زيد كرمه ﴿ قوله صحة وضع الموصول فى موضعه ﴾ بدون تفسير كما فى الآية او مع تفسير كما فى قولهم قد كان من مطر اذا كانت من بيانية اى الشئ الذى هو المطر ﴿ قوله وقد يجئ الخ ﴾ اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشرى لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ ﴿ قوله وزائدة الخ ﴾ لم يقل وزيادة لانها تجئ للتأكيد لا للزيادة ﴿ قوله فانه مرفوع الخ ﴾ باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف ﴿ قوله وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام الموجب ﴾ حمل التقييد بقوله فى غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان خلافهم انما هو فى الجزء السلبى المفهوم ضمنا لا فى الجزء الثبوتى المذكور صريحا ﴿ قوله نحو ما جاءنى من احد ﴾ والدليل على زيادتها دخولها على ما يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال النفى لاصالته والنهى والاستفهام شبهه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل ﴿ قوله كان بعض مطر او شئ من مطر ﴾ نشر على ترتيب اللف واعترض الرضى على التقدير الثانى بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه مشروط بما اذا كان بعضاً مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفى نحو قوله وما منا الا له مقام معلوم اى الاملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المجرور فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله ﴿ قوله او هو وارد على سبيل الحكاية ﴾ فالمراد بقولهم لا يكون الا فى غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكى يبقى على حاله ﴿ قوله فاجاب ﴾

اى مجيب فالظاهر اجيب (قوله سواء كان الخ) وهذا التعميم بمافيه خلاف مافى الرضى (قوله فان قلب المخاطب) الظاهر فان قلب المتكلم منتهى اليه وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب (قوله وحتى كذلك الخ) من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول مابعد حتى فى حكم ماقبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان الفعل المتعدى بحتى يستوفى اجزاء المتجزئ الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى مابعد حتى من الجزء الاخير او الملاقى له واما الى فان كان ماقبلها ذا اجزاء وبعدها الجزء الاخير او الملاقى فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبى اليك ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا فى الرضى (قوله اى حتى) اى الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءنى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك (قوله لالتبس المجرور بالمنصوب) اى خيف الالتباس مع تخالفهما فى المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيماقبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو «فلا والله لا يبغى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى زياد» ورده صاحب المغنى بأنه يقال فى العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الجارة حتاك بالوصل كما فى البيت فلا التباس والجواب ان التغيير فى الضمائر باقامه بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل فى كلامهم على مافى الرضى فى بحث لولا فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكابا لمخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل وماقيل انه يجوز الالتباس فى مواضع واحالوا دفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بأن مجرورها لايكون الا بعضا مماقبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد عليه صاحب المغنى بانه قد يكون ضمير حاضرا فلا يعود على ماتقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ماتقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه (قوله على سبيل الندرة) اى القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل فى حكم العدم فلا يقاس (قوله يحكمون بشذوذه) اى بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير مايستفاد من قوله على سبيل الندرة (قوله نحو النجاة فى الصدق) كان الصدق محيطها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شئ كالظرف بالمظروف (قوله اى على جذوع النخل فى الرضى الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب فى الجذوع تمكن المظروف فى الظرف (قوله اى لافادة لصوق الخ) يعنى الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونته له افادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق فانه يجئ لازما ومتعديا على مافى تاج البيهقى

(ولم)

ولم يجعل اللام صلة الوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق هو مفاد الباء اعم ومن ان يكون بطريق المقارنة والالصاق كما في مررت بزيد وفي ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اى خامره ولا تكون باء الالصاق مع مجروره اظرفا مستقرا الا ان يكون خبر المبتدأ نحو مروري بزيد (قوله الى مجرور الباء) استعمل اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق باء الالصاق ووضع الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج الى ارتباطه بالمتن (قوله هذه كما ترى) في بعض النسخ وفي بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الالصاق للايصال الذي هو مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق المذكور مثل افادته في مررت بزيد اى بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظروف حيث جعل اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به بخلاف الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حروف الجر اى تعلق كان من الابتداء والظرفية واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يزاد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم (قوله اى استعانة الفاعل) في التاج الاستعانة يارى كردن خواستى وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يقال للسببية ليس بشئ (قوله والمصاحبة) وهي التي يحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اى مع الحق او محققا كما في شرح التسهيل ومن هذه يتبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد ظاهرا ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع استعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الفائدتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه والقائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز اللام في قوله للالصاق صلة الوضع (قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به) اى بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسر لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة الصاق خصوصية زائدة

عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففي قولنا به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لايلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به للشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الشراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله فمعناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الاتهافت ﴿ قوله اى لافادة الخ ﴾ خص هذا المعنى بتذكير ماسبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة برابرشدن و برابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا ﴿ قوله اى جعل الفعل اللازم الخ ﴾ اى جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا و التعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم و الباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين و المراد بالتضمين المعنى اللغوى اى اعتبار شئ في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وماقيل ان التعدية عرض من وضع الباء وليست مدلولا له بفاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لايكن للباء في ذهب بزيد معنى ﴿ قوله بادخال الباء الخ ﴾ وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اى بزبر الحديد على قراءة ايتوني بهمزة الوصل ﴿ قوله صيرته ذاهبا ﴾ سواء ذهب معه او لا فمعنى ذهبت بزيد و اذهبته و احد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه للتأكيد عند المبرد لانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضى ﴿ قوله بهذا المعنى ﴾ اى بمعنى تغيير معنى الفعل ﴿ قوله مختصة بالباء ﴾ من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة و التضعيف ﴿ قوله بمعنى ايصال الخ ﴾ من غير تغيير معنى الفعل ﴿ قوله و زائدة ﴾ عطف على مجموع الجار و المجرور فالمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل ﴿ قوله في الاستفهام ﴾ معناه في وقت الاستفهام او في جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبر به و يجوز ان يكون حالا من الخبر لا مطلقا تعريض للمصنف بانه ماكان له ان يطلق الاستفهام و النفي ﴿ قوله و بما ﴾ خص النفي بليس و مالان زيادتها لم تثبت في ان النافية و اختلف في التبرئة نحو لاخير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في و الظاهر من كلامه فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه و بين ما التميمية وهو المختلف فيه و ذهب الفارسي و الزمخشري الى انها لاتزاد في خبرها وجوزه غيرهما ﴿ قوله قياسا ﴾ اى زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضى وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت ودريت وسمعت وتيقنت وحسبت ﴿ قوله نحو بحسبك ﴾ جعل الرضى زيادة الباء في بحسبك

(وفاعل)

وفاعل كفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادتها
من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع
حسبك وفاعل كفى قياس وكذا الحال فى افعال القلوب التى مرت (قوله وكفى بالله شهيدا)
قال الزجاج دخلت الباء فى فاعل كفى لتضمن معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير
كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقى مفعوله دالا عليه وعلى هذا لا تكون الباء زائدة (قوله
والقى بيده) اى نفسه ولو كان المراد به القى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة (قوله واللام)
هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء
المتكلم (قوله للاختصاص) اى الحصر كما ذهب اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو
التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله فى مواقع لا حصر فيها
واليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز (قوله بملكية) اشارة الى ان ماذكروه من معانى
اللام من الملك والاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص (قوله اى لبيان علة شئ) يشير الى ان
التعليل على ما فى التاج چيزى را علت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه
ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشئ وقوله ذهنا او خارجا تمييز من
العلة (قوله ضربت للتأديب) فان التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه فى الذهن متأخرة
عنه فى الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم
ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينبغى تأديب فهو كقولهم رماه فقتله (قوله
نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة مقدمة فى الوجود على الخروج حاملة عليه (قوله وبمعنى
عن) وهى اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح
التسهيل بمعنى من اجل والرضى جوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى المحكى بالقول فلك ان
تقول قال انا قائم رعاية اللفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية فان زيدا فى
حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
والاول اكثر استعمالا فاذا لا يتعين ما قاله ابن الحاجب (قوله اى قلت عنه) ولو كان اللام بمعناه
كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر (قوله وزائدة) وهو فيما اذا دخل
على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه (قوله بمعنى الواو
فى القسم) قوله فى القسم المراد القسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله يعنى الواو وقوله
للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التى من شأنها ان يتعجب منها على ما فى الرضى
والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر
حال من ضمير فى القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما فى اللباب والمعنى ان اللام
للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعنى قوله بمعنى عن

مع القول وما قيل من ان قوله فى القسم متعلق بمعنى الواو واللام فى قوله للتعجب للوقت والمعنى بمعنى الواو التى فى القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الواو ولان الواو اصل فى القسم وان كان الباء اصلا ولاشتراك اللام مع الواو فى دخول حرف العطف نحو قوله فوالله فلله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما فى الاختصاص بلفظ الله (قوله وانما تستعمل الخ) اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب منه على ما فى الرضى او الى فائدة زائدة لابد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر (قوله ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا فى المغنى (قوله لانشاء التقليل) فى التاج التقليل باندكى وانمودن والمعنى لاحداث المتكلم اذ المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا فى الواقع تقول فى جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اى لاتنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا (قوله ولهذا وجب الخ) فان مغير الجملة يجب ان يتقدمها كام غير مرة وقيل لان القلة فى معنى النفى (قوله كان كم الخ) ايضا الحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها (قوله مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورها ظاهرا على ما فى المغنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل او نكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما فى العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان التميز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه كريم او فعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان تجر المعرف وانشد له «ربما الجامل المؤبل فيهم» بجر الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعى رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال (قوله لعدم احتياجها الخ) يعنى مدلول رب لما كان تقليل نوع مهم من الجنس لم تكن محتاجة فى دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها فى الدلالة لما ان الحروف محتاجة فى دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها وايضا عدم احتياجها انما يقتضى عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضى ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر

سوى رب لتحقيق التقليل الذى هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف فيصير نوعا ورب يفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضى تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فندفع من انها نكتة بعد الوقوع (قوله صار اخص واقل الخ) لان الاصل فى الصفة ان يكون مقيدة (قوله واشتراطا الخ) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اى المبرد وابن السراج على ما فى الرضى (قوله وقيل الخ) قاله الاخفش والفراء ومن وافقهما (قوله اصلها) اى المعناها الموضوعة له (قوله كالحقيقة الخ) فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز (قوله يعنى الفعل الذى تعلق به رب) يعنى انها حرف جر فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف فى الدلالة على مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تجر بحرف الجر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان الفعل المتعدى لا يوصل بحرف الجر وبنحو رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مر والضمير فى مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف عمله فى المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثانى والثالث بان جاءنى واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اى مقدر وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما فى رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين اعنى كونها اسماء فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابداء على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفى الذى له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لا يدخل عليها العامل (قوله ماض) مذهب اكثر النحويين ومنهم المبرد والفارسى ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا فى شرح التسهيل (قوله لانها للتقليل الخ) اى لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل ولا تعلم ان الذى تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا امتأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة (قوله محذوف غالبا الخ) اذا كان الكلام الذى رب جواب

عنه مصرحا به نحو مالقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجئ كذا فى الرضى وقال المصنف انه قد يظهر نحو رب كريم حصل وقال ابن يعيش لايكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لايجوز اظهاره الا فى ضرورة الشعر (قوله لوجود القرائن) المقالية او الحالية نحو رب رجل كريم اى لقيته لايخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لايمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لايحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر فى كلامهم نحو بزيد جاوزته اى مررت بزيد جاوزته (قوله لامرجع له) عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التميز خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الضمير راجع الى مذكور كأن قائلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا وانما احتاج الى التميز لعدم كون المرجع مذكورا فى هذا الكلام (قوله مفرد مذكر) لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اشد كان انسب مع امن اللبس بالتميز (قوله فى مطابقة التميز) اى يجوزون مطابقته فى شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لايجوز لان العرب استغنت بتثنية التميز وجمعه عنه وماقيل ان الخلاف فى الشئ معناه اختيار نقضيه فخلاف الكوفيين انما هو فى عدم المطابقة فلابد من تكلف حمل فى على التقليل مع حذف المضاف اى بسبب اعتبار مطابقة التميز ففيه بحث لانه وقع فى المغنى رب حرف خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق فى هذه الصورة (قوله ماالكافة) خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل (قوله فتدخل على الجمل) اى يصح دخولها على الجمل ومعناه تقليل النسبة التى هى مدلول الجملة والظاهر منه انها تدخل على الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية التنزيلية وفى الاسمية ليست ما بكافة بل نكرة موصوفة (قوله وقد تكون الخ) بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التى للتقليل الى وجه ترك المصنف لها نحو ربما ضربة بسيف صقيل وآخره بين بصرى وطعنة نجلاء الصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اى امكنة بصرى وهى قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لايضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مؤنث انجل الواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى فان المعطوفين مشتركا فى القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والرمح فى بصرى الشام (قوله اى واو رب فى حكمها) قدر الخبر وجعل الجملة التى وقعت خبرا فى المتن مفسرة للحكم على طريق قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الآية حيث ذكر فى المغنى ان تؤمنون جملة مفسرة لتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور فى المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من

بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق به لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب فى كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا ﴿قوله وبلدة ليس الخ﴾ اراد بالبلدة المفازة والانيس مايؤنس به واليعافير واحدها اليعفور قال الجوهرى اليعفور الخشب وولد البقرة الوحشية ايضا قال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التى يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء تقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت فيها كذا فى شرح ابيات الايضاح ﴿قوله وليست بجارة﴾ بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون فى الشعر خاصة والثانى بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الحروف فشاذ فى الشعر ايضا كذا فى الرضى ﴿قوله فان لم تكن فى اول الكلام﴾ بان يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه ﴿قوله وان كانت فى اوله﴾ بان لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام او لا ﴿قوله انها حرف عطف﴾ اى فى الاصل ﴿قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب﴾ بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبار الاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا فى الرضى ﴿قوله فلا يقدرون﴾ اى لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا ﴿قوله لان ذلك﴾ اى تقدير المعطوف عليه فى الواو تعسف بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا ﴿قوله انما تكون عند حذف الفعل﴾ فالمعنى لا يكون مستعملا الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا او كلاهما متعلق به على انها تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فى انما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصور مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال ﴿قوله فعل القسم﴾ اى فعل مدلول القسم او مشتق من القسم ﴿قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم﴾ فانها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه ﴿قوله فهى اكثر استعمالا﴾ اى اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وان حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما فى الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا فى الرضى وفيه ان هذا يشعر بان

واو القسم فى الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن فى الاصل واو العطف كما مر (قوله يعنى لايستعمل الواو الخ) اشار بهذا التقرير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعنى لا يكون جوابه مايدل على الطلب كالامر والنهى والاستفهام (قوله حطا الخ) بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة استعمال الواو فى القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله (قوله يعنى ان الواو مختصة الخ) اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطا للحصر (قوله لاصالته) فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصار والاصل اولى بالاستعمال (قوله فى اشتراطها الخ) لم يقل فى اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها شاملا له ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله ففى ادخاله فى مثلها تكرار (قوله باسم الله) اى باسم هو لفظ الله (قوله فالمراد ادخ) يعنى ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجمع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منهما فى الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها فى الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصان بوجودها فلا يرد ان الاعمية فى الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل فى الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد (قوله ويتلقى القسم الخ) فى الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها وفى الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجليب اى استقبال مايجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اى يؤتى فى جوابه باللام وان الخ (قوله لغير السؤال) اشارة الى ان اللام فى قوله القسم للعهد اى القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل انه اشارة الى ان اطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد (قوله باللام الخ) اختصاصها بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رحمه الله فى صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفى الجواب بلم فلن فنادر لا يقاس عليه (قوله فاللام الخ) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الامر من حيث العمل وتفصيل الكلام فى هذا المقام ان القسم الذى لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر فلا تستغنى الاسمية عنهما من دون الاستطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا او ان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا متصرفا او متصرفا فى معنى التعجب او المدح فيلزمها مع اللام قد او مافى معناه مثل ربما وقد يقدر قد وقد يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم وكان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها وان كان مضارعا استقباليا

يلزمها اللام مع فوت التأكيد اذا دخلت على نفس المضارع الا نادرا و لا يكتفى باللام او بالنون الا فى ضرورة الشعر و اذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفى باللام نحو و لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون و ان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون و اما جملة فعلية منفية فيلزم فى الماضى ما و لا و لا يلزم تكرار لا ههنا لان الماضى ينقلب فى الجواب مع لا مستقبلا و فى المضارع استقباليا او حاليا لا مع النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر حينئذ الا بلو او لولا (قوله وقد يحذف حرف النفى) اى مع المضارع و الماضى و الجملة الاسمية كذا فى التسهيل و انكر الرضى الحذف مع الماضى و الجملة الاسمية و كثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيد مع ثبوت القسم كما فى المثال المذكور فى الشرح و مع الماضى عند تقدم النفى على القسم نحو لا و الله ضربتنى اى لا ضربتنى و قل مع حذف القسم و عند تقدم النفى عليه (قوله لا تفتؤ الخ) قدر لا لانه اكثر استعمالا فى نفى المضارع و القرينة عدم صحة المعنى بدون لا (قوله اى جواب القسم) اى الجملة التى يؤتى لاجلها بالقسم كان القسم يطلبها كالسؤال للجواب (قوله اذا اعترض) يقال اعترض اى صار كالخشبة المعترضة فى النهر كذا فى الصحاح و القاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة فى النهر اى متوسطا بين اجزاء الجملة الخ فقوله اى توسط بيان لحاصل المعنى و ليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم (قوله لا تسمى الا الدال على الجواب) لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء (قوله لا الجواب) مجامعة لا مع النفى و الاستثناء قد تقع فى تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود و ان لم تقع فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه فى المطول (قوله و لهذا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم (قوله اى لمجاوزة شئ الخ) سواء كان مجاوزة شئ عن مجرورها كما فى رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها عن شئ نحو اطعمته عن الجوع فيدخل تارة على المجاوزة عنه و تارة على المتجاوز لكن بقى قيد ذكره الرضى و هو ان تكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمى و عطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل (قوله اى لاستعلاء شئ على شئ) اما حقيقة كما فى المثال الاول او مجازا كما فى المثال الثانى كأنه تحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره (قوله اسمين) بمعنى جانب و فوق فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين و مناسبين لهما معنى فيلزم الاضافة بخلاف على (قوله بدخول من عليهما) حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من و لا يستعملان بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز يعلم ذلك و ليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص (قوله للتشبيه) فى الصراح التشبيه مانند كردن (قوله اذ التقدير ليس مثله شئ) به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار

المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته لانهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه وقيل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت فى مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قال وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل لا زيادة فيهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا فى المغنى وقيل هو من قبيل الكناية على طريق ليس لاخ زيد اخ اى ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ وهو زيد وما قيل ان نفى مثل المثل لا يستلزمه نفى المثل لان مثل الشيء اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هى الشركة فى اخص الصفات والمساواة فى جميع الوجوه بما به المماثلة صرح به فى شرح العقائد النسفية (قوله بمعنى المثل) ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا كذا فى المغنى (قوله نحو يضحكن) وقبله بيض ثلاث كنعاج جم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء فى العيون والاعناق والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها (قوله لاطافته) متعلق بمثل (قوله ما انا كانت) من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض (قوله مذ ومنذ الخ) مذ بسيط مبنى على الضم وقد يبنى على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال فى مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجعه على امناذ وفيه انه لم يثبت فى استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف وكسر ميمها لغة سليمية وهما حرفا جر اذا تجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين وقدمر ذلك فى بحث الظروف فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اى يكونان للزمان والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضى والحاضر اشارة الى انهما لبيان اذ لا يمكن ان يراد مستعملان للزمان والازم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء او الظرفية والى هذا اشار الشارح رحمه الله بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعنى ان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة للابتداء الخ (قوله يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى) اى بمدخولهما قال المصنف رحمه الله فى امالى الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية هكذا فى المغنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انجر بهما ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة

اذلامعنى لقولك مارأيته مذيومين الاان يفسر باول اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ارامه مذشهرنا ومنذاليوم فهما بمعنى فى (قوله لاتكون) بصيغة الخطاب (قوله للظرفية المختصة بمعنى فى (قوله من غيرالخ) تفسير للمختصة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ايضاضرورة وقوع الفعل فى مدخوله (قوله يحمل الاول مثالاالخ) ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف اى فى فجر يومنا (قوله كما يتوهم بحسب الظاهر) فان الظاهران يكون المثالان للمعنيين وانماقال يتوهم لانه بعد التأمل لايساعده كون المثالين لهما الابتكلف (قوله دخول شهرنا) ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انماهو فى مذومنذ الاسمين ليصح الحمل كمامر (قوله لاستثناء مابعدهاالخ) واذا استعمل حاشا الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فيه او فى غيره فلايستثنى به الا فى هذا المعنى كذا فى الرضى (قوله الحروف المشبهة بالفعل) اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذاقال وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل يعتبر وجه شبهها (قوله فلانقسامها) اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايضا لايضر فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضامنقسما الى تلك الاقسام اذغايته انهامشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها (قوله ولبنائها على الفتح) لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن فان كفر وان كفر وكأن كظعن ولكن كضارب وليت كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كظعن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها المدغم وغير المدغم اذلا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها الاسمين فيترتب على اعمالها فلا يكون مقتضياله والكلام فى بيان الشبه المقتضى له (قوله معانيها معانى الافعال) لكون كل منهما معانى جزئية لاباعتبار النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الافعال كالحروف (قوله مثل اكدت الخ) بصيغة الماضى المستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك (قوله على انها اذالوحظت الخ) والخبر عنها بالستة بادعاء ان ذكر الاصول ذكر الفروع وماقيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجى يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية قسم الكلمة حرفالم يجمعوه على الاحرف واذالم يتعدجمع التكسير يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ماوقع فى التسهيل وغيره من التعبير بالاحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر (قوله آخرهما) مع ان كونها ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب (قوله لكونهما للانشاء) دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذالثلاثة ليست للانشاء اصلا وكأن وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجئ للتحقيق والظن والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا أخرهما (قوله

لها صدر الكلام) اراد بالكلام مقابل الكلمة اى هذه الاحرف تقع فى صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الشارح قدس سره فيما يجيئ فلا بد لها من التلبق بشيء آخر حتى يتم كلاما فاندفع ماقيل ان اريد صدر كلام دخلت هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد كلام مقصود لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بأن الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقوله جاء الذى انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم (قوله ليعلم من الاول الامر) اى يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه ان له معنى غير ما افاده المتكلم (قوله على حذف المضاف) كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها فى المرجع وانما يرجع الضمير الى مابقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير فيهما راجع الى الحروف كلها (قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدر الخ) اى حين اقتضائها التعلق بشيء آخر او وقعت فى صدر الجملة بان يؤخر ماتم به كلا ما التبس بأن المكسورة فى الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغنى يجوز ان يكون بلغنى من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة ان يكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال فى الكتابة اذ لا لبس فى اللفظ (قوله لان مجرد الاستثناء الخ) فيكون قوله فهى بعكسها اعادة والاصل فى الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة (قوله فتلغى) اشارة الى ان لحوق ما الكافة يترتب عليه الالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء حينئذ وعطف قوله وتدخل حينئذ على يلحقها لا على تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد الدخول فى بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ماقيل ان فى البيان الغاء لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل فى الصراخ الالغاء باطل كردن وفى القاموس الغاه خيبه فقوله اى تعزل بيان للمعنى المراد منه فى الصراخ العزل بيان كردن وجدا كردن (قوله اى تعزل هذه الحروف) صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ى سوى ان (قوله ما الكافة) عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل كما يشير تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائد على ما فى المغنى ان الزائدة نوعان اى كافة وغير كافة (قوله وقد تعمل) اى هذه الحروف وحينئذ لا تكون ما كافة بل زائدة كما فى فبما رحمة فى الرضى ان الغيث فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ما يعم الزائدة والكافة فيكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة ويعلل قوله اى يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر فى المقصود فان بيان الشارح قدس سره العزيز يوهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد تعمل اى جميع

تلك الحروف التى تلحقها ما وهو موافق لما فى المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكأنما اكثر منه فى انما وانما ولكنما ولما فى شرح التسهيل قال الزجاج ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى مافينصب بان وكذلك اخواتها لكنه مخالف لما فى الرضى من عدم سماع الاعمال فى كأنما ولعلما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذلا فرق بينهما وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياساً على غير الافصح الواقع فى بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد (قوله كما وقع فى بعض اشعارهم) روى بنت النابغة

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ❊ الى حمامتنا او نصفه فقد

برفع الحمام ونصبه (قوله اخرجتها عن العمل) لانها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها اضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح (قوله وتدخل الخ) ظاهره يفيدان جميع تلك الحروف حين لحوق مابها تدخل على الافعال وفى المغنى خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لايقال ليتما قال زيد خلا قال ابن الربيع وطاهر القزوينى ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وورد بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بأن الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فتلغى على الافصح (قوله فان لاتغير) الفاء بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الاحكام المشتركة بينهما ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد فالمكسورة لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر (قوله سماها جملة) الضمير راجع الى جملتها والمراد ماعبر بها ومثل هذه العبارة شائع فى محاوراتهم قالوا سمى الاسم والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثانى وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير التثنية فى سماها وكانت وعليها فان فى حكم المفرد بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك زيد اى زيديتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها مركبا اضافيا (قوله وجب الكسر فى موضع الجملة) اورد صيغة الجمل اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا فى كتاب الطهارات وقوله وجب الكسر فى موضع الجمل اى وجب الكسر فى ان اذا وقعت مع مدخولها فى موضع الجمل فسدت مسدها فلا ينتقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فيجئ تحقيقه من انها مفتوحة صورة مكسورة معنى (قوله فكسرت ان) يحتمل ان يكون مفعول مالم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا فى قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة (قوله اى فى ابتداء الكلام) فى شرح التسهيل للعلامة المصرى ان

بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضوع الظرف من المبهم نحو هو قصد فيجوز نصبه ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والازم المصادرة مع كونه في ابتداء الكلام يكون مابعدها كلامامستأنفالا يتعلق من حيث الاعراب بماقبلهاسواء كان في ابتداء كلام المتكلم اوفي وسطه نحواكرزيدا انه فاضل ونحو الاانهم هم المفسدون ونحو نعم انه فاضل ونحو يابني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى شفاؤه فان قلت لم يقصد المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فالحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ماضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها وجواب القسم ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولاشك ان الامثلة المذكورة لايمكن ادخالها فيماعدا المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في الجملة باطل لعدم افادتها افادة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء في المفرد وماقيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي مالم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام فاذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فدفوع بان المقصود ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل لما بعدها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة ان يكسر ان في موضع الابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها لتحقق كونه موضع الجملة (قوله لان مقول القول الخ) اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان تكون مقولا له لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والمراد ان ماوقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة اذا اريد به مجرد التلفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده منقطع من الجملة نحو اذاذقت فاها قلت طعم مدامة فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعتا مصدرا نحو قلت حقا والثاني ان يردبه مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد مجرد اللفظ بل يكون منقطعا من جملة فهو جملة في التقدير محكي فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعتا وهو ظاهر ما يؤدي معنى الجملة لانه تعبير عن القول بنفسه وبقوله اذا اريد المعنى خرج ما اذا اريد مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المنقطع فصح الحصر بلاريبة وماقيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما اذا كانت الجملة المصدرة

وحدها مقول القول وفى المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول فى مثل جاءنى الذى انه قائم عندك فتدبر (قوله حال كونها مع جملتها) اشارة الى ان فى كلام المصنف تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها باعتبار انها المصححة لصيرورة مابعدها كذلك (قوله ومفعولة) اى ماعدا مفعول القول بقرينة ماسبق لانهم يطلقون عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين وهما فى الاصل جملة (قوله ومضافا اليها) هذا الاطلاق يدل على انه يجب الفتح اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهذا هو المشهور فى حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم نجد فيه نقلا صريحا فى تعيين الفتح والكسر والظاهر ان مابعد ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجأة (قوله وقالوا لولا انك الخ) غير الاسلوب ولم يقل بعد لو لا ولولان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ماصرح به فى شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح لو لا ولو وقرران لولا ولو انما يدخلان الجمل فيكونان فى موضع الجمل فيجب ان يكسر مابعدهما فاجاب بان الفتح بعد لولا انما كان لانه وضع يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لايقع مابعدهما الا فى موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدى الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره فى الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره ويجوز الامران واجاب عن الفتح فى ان الواقعة بعد لو فى قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لو فى لو قام زيد لقمت لايقع بعدها الا الجملة التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لايكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعريض ردا على المخالفة فان المبرد والكسائى زعما ان مابعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان مابعد لو حرف شرط مبتدأ وفيه ان اللائق حينئذ ذكرها فى مبحث لولا ولو لا فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل (قوله معمول للفعل) فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين (قوله الواجب دخول لو لا الخ) لان التحضيض انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف (قوله نحو لو انك قائم) صوابه لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعد المبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون فى الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح فى مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقوله اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر ابعد عن تقدير الفعل واظهر فى كون مابعد ان جملة والتمثيل يكفيه الفرض وماقيل انه وقع فى التنزيل ماخبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم

بادون فى الاعراب وماخبره ظرف وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمنى والكلام فى موقع الشرطية (قوله فان جاز الخ) اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت (قوله جاز الامران) بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافى ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه (قوله فجزاؤه الخ) قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزئية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية پاداش (قوله اوا كرامى ثابت له) قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقدم الخبر لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخر وايضا تقديم الخبر ههنا واجب والتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى مختلفا على التقديرين واما الثانى فلما ذكر فى المغنى ان القائلين بان الواقعة بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اى لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره مؤخرا اى لو ايمانهم ثابت (قوله لانها اما مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة (قوله وكما قيل) جملة معترضة فائدتها تأييد اظن بقول انه غيره (قوله انه لئيم) فى الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعنى الخادم وفى الرضى اللئيم صفعان وفى الصراح الصفعان سيلى زننده فما وقع فى تفسير الصفعان فى شرح الفاضل الاسفرائينى يعنى يضرب فى قفاه ولهز مته سهو (قوله ان يأكل ليعظم قفاه وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته ما يدخل فى بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه او باراد تهامع ما حواليها كما فى قولك جب مذاكيره وسائر مفارقه (قوله بالجر) لا بالرفع عطف على مثل من يكرمنى الخ وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو (قوله اى مثل عبد القفا) هكذا فى اكثر النسخ ولعله سقط من قلم الكاتب يعنى ان المقصود تشبيه بما وقع بعد اذا اعنى ان مع مدخولها لا بمجموع اذا انه كما يوهم ظاهر العطف لانه الممثل به على ما صرح به سابقا بقوله فما وقعت بعد اذا وجدت فى نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز اى مثل اذا انه عبد القفا ووجه التفسير غير ظاهر حينئذ ونعم لم يقل وجه شبه لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمنى اذا انى اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثانى من حيث وقوعه بعد اذا المفاجأة صورة (قوله انى احمد الله) اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر

(عن)

عن ذلك ولا يكون انى احمد الله معمولا فى اللفظ لا قول لانه وقع خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى (قوله لان اول الاقوال الخ) فيكون فقط خبرا عن المصدر بالمصدر ولا يكون الحمد بهذا اللفظ (قوله ولذلك) قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع فى النفوس (قوله لانها فى حكم العدم) فهو بمنزلة الباء فى كفى بالله (قوله التأكيد فقط) لا دخل لها فى افادة اصل المعنى (قوله من جهة انه فى محل الرفع) علة لجواز العطف بالرفع (قوله سواء كانت المكسورة) اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ فى كلامهم واما وجه النصب فى قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله فى حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير فى بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اى المكسورة فى اللفظ او فى الحكم ويحتمل النصب على التمييز اى المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح فى شرح التسهيل فى بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالبا اسناده اليه مضاف الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المفعول اى ما لا يصلح لاسناده اليه لا لايقاعه عليه نحو امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا واما ما وقع فى شرح الفاضل الاسفرايني اى كسرا لفظيا او كسرا حكميا فع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا فى ان المفتوحة بل هى فى حكم المكسورة (قوله بان تكون الخ) بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع آخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعنى جاز العطف (قوله بتأويل الجملة) لانه نائب مناب مفعولين كانا فى الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء بتأويل فى المفعول الثانى فله حكم المكسور بخلاف اعجبنى ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه فى حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافى كونها بتأويل المفرد ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد لكونها بتأويل المفرد (قوله لا يصح فرض عدمها) فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك (قوله ويشترط مضى الخبر الخ) فانه اذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبرا آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفا على محل خبر ان دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبر ان لم يوجد فى كلامهم ثم اعلم ان فى قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر فى الخبر اذا كان مشتقا او مقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة فى عطف المفرد على المفرد على

ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت الفائدة التشريك فى معنى التأكيد المستفاد من حكمه وان لم تكن عاملة كما فى صورة المخففة الملغاة وفى على اسم المكسورة رد لقول الجزولى حيث جعل محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجرورا الان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا فى تأويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع فى استعمال الفصحاء فانه جاز قياسا فى سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمى والزجاج والفراء فى الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا ﴿ قوله وهو باطل ﴾ لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معمول واحد ﴿قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم﴾ يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان وهو لتقدمه فى الرتبة فى حكم المضى نحوانى وقاربها الغريب وان يكون الخبر محذوفا ﴿ قوله فى مثل انك وزيد ذاهبان ﴾ اى فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيدا ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفى الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر فى ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالاولى ثم المذكور فى التسهيل ان الكسائى يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهبه وصوبه الرضى والله اعلم بالصواب ﴿ قوله وهو لا ينافى المعنى الاصلى ﴾ لانه راجع الى ماقبله لا الى مابعده ﴿قوله لعدم بقاء المعنى الاصلى ﴾ لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها فى حكم العدم ﴿قوله نحو ان زيدا لقائم﴾ اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالى الحرفين فلا يجوز ان لفى الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل فى الخبر التأخر وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما ﴿ قوله اذا فصل الخ ﴾ وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار زيد قائم ﴿ قوله لان فيما عداها الخ ﴾ لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها ومعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام فى ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ توالى الحرفين ﴿ قوله وان لم تغير معنى الجملة ﴾ اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقى الحروف لانها المعنى الجملة واللام تقتضى بقاء الجملة الخبرية ﴿قوله لا توافق اللام الخ ﴾ يعنى كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها ولكونهما بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها ﴿ قوله ولكننى من حبها لعميد ﴾ فى القاموس

العميد الحزين الشديد الحزن وفى بعض الشروح ويقال فلان عميد اى شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفى الحواشى الشريفية على الرضى العميد هو الذى هده العشق فى الرضى وما انشهدوه اما ان يكون لكن انى فخفف بهمزة ونون صار ولكننى كما حفف لكنا هو الله ربى اتفاقا منهم بحذف الهمزة اصله لكن انا (قوله فيلزمها اللام) ذهب ابو على الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها او بالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقديم فكأنه مقدم لفظا (قوله ولهذا) اى ولاجل ان اعمالها قليل (قوله فللفرق بين المخففة والنافية) ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفى لانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة فى المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف (قوله فلطرد الباب) اى باب ان المخففة وان لم تجر العلة المذكورة فى صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى فى النوع لا فى كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغنى عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب (قوله ويجوز دخولها الخ) وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا فى المغنى وحينئذ يدخل لام الابتداء على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر فى الامثلة كذا فى الرضى (قوله اى من الافعال الخ) فالاضافة فى المتن لادنى ملابسة وهى افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة (قوله لا غيره) اى لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد فقط والقرينه (قوله خلافا للكوفيين فى التعميم) اى يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة فى ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد انه الصواب لان المخالفة فى الشئ معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل فى بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيون لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان النافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون فى صورة ان مع اللام فى تعميم صورة ان مع اللام وفى تعميم ما هو ان المخففة فى اعتبار ما واشار الى التوجيه الاول فى شرح التسهيل والى الثانى فى حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين ابن هشام (قوله نحو بالله ربك) قال صدر الافاضل لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة وانشده ابن جنى فى سر الصناعة شلت يمينك ان قتلت لمسلما كأنه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اى القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع لاجل تسهيل القصاص على المخاطب كذا فى شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز اقام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا فى المغنى قال المصنف فى شرح المفصل وجه رد مذهب

الكوفيين اذا صح التمسك بما روده تقدير ضمير الشان فى ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد قائم (قوله فتهمل الخ) ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا فى المغنى (قوله اكثر) قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة التشبيه فى ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوحة الاول كالماضى واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم ان المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل (قوله كما سبق) فى بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها (قوله واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف فى كلامهم بمعنى الا كذا فى شرح التسهيل (قوله بحسب الظاهر) واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف (قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة (قوله فقدروا ضمير الشان) لانه بحسب تقدير المعمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك (قوله سواء كانت اسمية او فعلية) اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا (قوله فلو انك الخ) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الانبارى انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك فى يوم الرخاء والسعة والزمان الذى لا يوجب الفرقة سألتنى ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا فى شرح ابيات المفصل (قوله ويلزمها الفعل) بخلاف ما اذا كانت مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تأويلها بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة الشرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وان اذا سمعتم آيات الله وعلمت ان رب خصم لى وعلمت ان كم خادم لى وقيل فى التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن قوله «علموا ان يأملون فجادوا * قبل ان يسئلوا باعظم سؤال» وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة عند البصريين وهى الناصبة اى للمضارع اهملت حملا على اختها (قوله اى الفعل المتصرف الخ) فى التسهيل والفعل يقترن غالبا بقد او بلو او بحرف التنفيس او بنفى انتهى فبيان المصنف والشارح رحمهما الله قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة وما وقع بعد العلم اشارة الى انه يشترط فى المخففة ان تكون بعد العلم او ما يؤدى معناه او بعد الظن

الغالب الجارى مجراه نحو وحسبوا ان لاتكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانها لاتقع بعد العلم ومافى حكمه فالفارق متحقق بينهما ولذا قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق فى نفس مايقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد (للفرق قوله بين المخففة وبين المصدرية) لوقوع الالتباس بينهما مالفظا فظاهر واما معنى فالكونهما حرفى المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لايجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها فى العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلذا لاتجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه مايجعله مستقبلا واما حرف النفى فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لايجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل (قوله او حرف النفى الخ) نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولايقوم وماقام ومايقوم (قوله فانه لايحصل الخ) فى الرضى فى بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لاينفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفى الا بلا لكثرة دورانها فى الكلام تقول علمت ان لاتقوم واريد ان لاتقوم فلابد من التصرف فى عبارة الشارح قدس سره بان يقول المراد انه لايحصل فى جميع الصور بمجرد الفرق فانه يجتمع فى بعض الصور (قوله فلانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية) هكذا فى النسخ رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة لان المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المحققة (قوله اى لانشائه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن سيدة انه لايكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كأن زيدا قائم او فى الدار او عندك او يقوم فانها فى ذلك كله للظن لان الخبر فى المعنى هو الاسم والشئ لايشبه بنفسه ولذا لايقال كأنى المشئ وفى الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانى شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذلك تقول كأنى امشى ولايخفى مافيه من التكلف اذ مقصود القائل من كأن زيدا قائم افادة الظن بقيامه لاتشبيهه برجل قائم ويجئ للتحقيق والتقريب ايضا كذا فى المغنى (قوله حملا الخ) الوجهان ذكرهما المصنف فى شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان تكون مع جملتها جارا ومجرورا فلايكون كلاما مستقلا يحتاج الى تقدير التعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله (قوله ومذهب الخليل الخ) فهى عنده للتشبيه والتأكيد فى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه (قوله وان خرجت) بسبب صير ورته جزأ (قوله ونحر مشرق اللون) ويروى وصدر والمعنى واحد والحقة بالضم معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التأنيث عند التثنية وجعل النحر مشرقا لبياضه وشبه ثديه بالحقتين فى نهودهما واكتنازهما (قوله ويجوز ان يقال الخ) فى الرضى

لكن لما لزم الفعلية التي يليها مالزم ان المخففة من حرف العوض قدر اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ﴿ قوله وقال الكوفيون الخ ﴾ في الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى ﴿ قوله معنى الاستدراك الخ ﴾ عرفا واما لغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي الصراخ الاستدراك تدارك مافات فليس السين للطلب وفي الحواشي الهندية اي لطلب درك السامع لدفع ماعسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام الى الخاص ﴿ قوله اي تغايرا معنويا ﴾ يجب ان يكون عين الاول موهما لنقيض الثاني ﴿ قوله وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر ﴾ ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين محققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فيكون الاعتراض وماقيل ان الاعتراض لايكون الا لدفع التوهم وفي آخر الكلام فمدفوع بان التوهم مستفاد من لكن لامن الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال في ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون ﴿ قوله وليت للتمني ﴾ ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ﴿ قوله فتدخل على الممكن الخ ﴾ اي ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع بان كان ممكنا ذاتيا ولايدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجيء في الرضي ماهية التمني محبة لحصول الشيء سواء كان مع تقارب حصول اولا فيستعمل في الممكن المترقب وفي المحال ﴿ قوله واجاز الفراء ﴾ اي جاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ الاجازة فلا يرد انه لاخلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال ﴿ قوله اتمنى زيدا قائما ﴾ وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية ﴿ قوله اي اتمناه كائنا على صفة القيام ﴾ يعني معنى اتمنى كون زيد ذا قيام تمني حصول صفة القيام له ﴿ قوله واجاز الخ ﴾ توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ماقاله المحققون فانه لايجوز في ليت الشباب يعود يوما تمني الرجع الى الفتاء من المشيب كأن البدء الاول ﴿ قوله اي ليت ايام الصبي لنا كائنة الخ ﴾ كائنة بدل من لنا اشار الى نيابة والجار المجرور والمحذوف عن عامله وتحمل الضمير ﴿ قوله ولعل للترجي ﴾ ذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك عند البصريين كذا في شرح التسهيل ﴿ قوله وداع دعا الخ ﴾ يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابه اي رب داع هل من مجيب الى الندى اي هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه فقلت ادع دعوة اخرى وادفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب فيجيبك ويمنحك

فانه الجواد و الشاعر يقول على طريق التلهف و التحسر على فقد من فقد كذا فى شرح ابيات الكشاف ﴿ قوله و ثم ﴾ و قد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل نحو فضيت ثمت قلت لا يعنيني ﴿ قوله بكسر الهمزة ﴾ و قد تفتح و قد تقلب ميمها الاولى ياء و قد تقلب نونا و بحذف الياء ﴿ قوله و عند الاكثرين ﴾ عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما و لا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه و يقع تفسيرا للجمل ايضا اذا وقع بعد تقول او قبله فعل مسند للضمير و حكى الضمير تقول استكتمته اى سألته كتمانه يقال ذلك بالضم و لو جئت باذا مكانه فقلت اذا سألته كان اذا ظرف تقول ﴿ قوله فالاربعة الاول ﴾ فالفاء للتفسير اى الحروف العشرة بعد اشتراكها فى التشريك ثلاثة اقسام بالحصول الحكمى قسم يثبت به الحكم للتابع و المتبوع جميعا و هى الاربعة الاول و قسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه و هو او و اما و قسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه و هو لا و بل و لكن ثم ان آحاد كل قسم تقترن باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد فى الآخر ﴿ قوله للجمع ﴾ بين المفرد و بين ما فى حكمه كونهما مسندين اليهما مفعولين او حالين و نحو ذلك و بين الجملتين فى حصول مضمونهما و اذا دخل عليهما النفى افاد نفى المجموع او انتفاء جزئيه او انتفاء احدهما و اذا قصد التنصيص على الاول جئ بلا المزيدة بعد الواو نحو ما جاءنى زيد و لا عمرو ﴿ قوله مطلقا الخ ﴾ اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة للتشريك فى مطلق الجمع و الواو للجمع المطلق ﴿ قوله اى حصل الفعل ﴾ خبر لقوله فقولك بتأويل معناه ﴿ قوله بمعنى انه لا يفهم الخ ﴾ اى فتعطف الشى على مصاحبه و على سابقه و على لاحقه فقام زيد و عمرو احتمل الثلاثة ﴿ قوله وجودا ﴾ كما نقل عن المبرد و الكسائى و بعض الفقهاء او عدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك و كونها للمعية راجح و الترتيب اكثر و عكسه قليل كذا فى المغنى ﴿ قوله اى للجمع مع الترتيب ﴾ فى تاج البيهقى الترتيب يك از پيش ديكرى فرا كردن فليس الجمع فى معنى اشتراك المعطوفين فى الحصول معتبرا فى الترتيب فلذا زاد الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب ﴿ قوله بغير مهلة ﴾ اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح ﴿ قوله فى مطلق الترتيب ﴾ لا فى الترتيب المطلق و انما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار ﴿ قوله غير ان ﴾ هكذا قال الجزولى و قال الرضى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق فى القوة و الضعف على سائر اجزاء المعطوف و قد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق و قد يكون فى اثناء المتعلق بالمتبوع فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من الضعف الى الاقوى او بالعكس و سيجئ فى كلام الشارح رحمه الله دفعه ﴿ قوله بحسب ما اقتضاه وضعها ﴾ فانها موضوعة للتدريج الذهنى ﴿ قوله جزأ اقوى او اضعف ﴾ قدر الصفة بقرينة

قوله تفيد الخ والمراد بالجزء اعم مما هو كجزء منه فى الدخول فى الحكم السابق نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها و يمتنع حتى ولدها والضابط انه تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع حيث يمتنع كذا فى المغنى فلا تعطف بها الجمل (قوله من حيث انه قوى) قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكأنه قال يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد الخ (قوله اى ليدل عليهما) اى ليس المراد بالافادة فى الخارج بل فى الذهن (قوله فصلح لان يجعل الخ) وفى العاطفة معنى الجارة لانتفاء وقوعها مع الواو العاطفة فلر عاية المنعيين يشرط ان يكون مدخول العاطفة جزأ ليحصل الاشتراك فى الحكم قويا او ضعيفا فيحصل معنى الغاية (قوله ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصا فى الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحجاج (قوله وثانيهما الخ) اشار بذلك الى دفع مانقلت سابقا عن الرضى بان مراد الجزولى بقوله غير ان المهلة فى حتى اقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة فى حتى لان تدرج الذهن فى تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة بدخولها (قوله على رجالتهم) الراجل خلاف الفارس والجمع رجل نحو صاحب وصحب ورجال ورجالة كذا فى الصحاح والمشاة جمع ماش (قوله كذلك الانتهاء الخ) يعنى ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية وليحصل المقصود اعنى شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقى يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية فى نفسه فاندفع ماقيل ماذكره الشارح رحمه الله وجها لعدم دخول العاطفة على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغاير السائر الاجزاء خارجا من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله هكذا فى بعض الشروح) انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة فى الرضى وغيره من الكتب (قوله كما وقع فى بعض الحواشى الهندية) لكنه لو لم يقل ليشتمل المجاز ولم يمثل بنمت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلاميه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما فى قوله اعجبتنى الجارية حتى حديثها وضربنى السادات حتى عبيدهم (قوله اى للدلالة الخ) اشار الى ان اللام فى احد الامرين ليست صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد بها الابهام على السامع وللتفصيل وللاباحة وللتخيير وللتسوية فان مدلولها احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن لان استعمالها فى الشك اشيع فلذلك بينه المصنف ومع كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئى المبهم من الامرين المذكورين

(كأنه)

كأنه قائم مقام لفظ الاحد الان معناه جزئى محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف
لفظ الاحد وماقيل انه لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت
الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة لثبوت الحكم ليست
مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذى فيه او (قوله عند المتكلم) بناء على ان الالفاظ لافادة
مافى الاذهان (قوله لكل من الامرين) اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر
بقرينة الاثم والكفر (قوله والعموم مستفاد الخ) لحقيقة انه لافرق فى اصل الوضع
بين المثبت والمنفى فى الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا او مارأيت زيدا
او عمرا او معناهما رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا او لا تضرب زيدا او عمرا
ورأيت زيدا او عمرا او خالدا او مارأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم
دون الباقين ومعنى الثانى مارأيت احدهم ورأيت الباقين وكذا الحال فى الامر والنهى هذا
مقتضى اصل الوضع ثم عادتهم اذا استعمل لفظ احد او كلمة او فى الاثبات فمعناه الواحد
فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا
فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقال بل كلاهما كذا فى الرضى (قوله وام المتصلة)
اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ من القريب (قوله لازمة لهمزة الاستفهام) لفظا او تقديرا
دون هل لكون الهمزة عريقة فى الاستفهام (قوله اى غير مستعملة الخ) يعنى اللازم بالمعنى
اللغوى المعبر عنه بالفارسية چيده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع
انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت
ام المتصلة استعملت دون العكس (قوله يليها احد المستويين) والآخر الهمزة ليكون ام مع
الهمزة بتأويل اى والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرو اى
ايهما عندك وأفى الدار زيد ام فى السوق اى فى اى الموضعين (قوله بعد ثبوت احدهما)
تعلق الظرف بيلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس (قوله
لطلب التعيين) لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف
عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم فاريد التسوية والهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهى
معنى مجازى فلا يرد ان ام ههنا للاستواء فى الرفع فلا يصح قوله عند المتكلم واختلف فى تركيبه
فقيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اى انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس
لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء والجملة دالة على
الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفى الاستفهام
والشرط يدخل على المحمول ولذا يلزم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم الشرط (قوله

وحينئذ يكون تركيب الخ ﴾ هذا تكرار محض وتوزيع للشئ على نفسه اللازم اللهم ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية كما فى الرضى المشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعنى ان المخالفة بين ما وليا هما فى ارأيت زيدا ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما ولياهما وحينئذ يكون تفريعا للجزئى على الكلى والاولى تركه ﴿ قوله لا يعد ضعيفا ﴾ اى لا يعقل فى العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة الى الافصح ﴿ قوله لانهما يفيدان التعيين ﴾ لان نعم لتقرير ماسبق ولا لرده وماسبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين ﴿ قوله فانه يصح الخ ﴾ فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصنف فى شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت احدهما فمحض الجواب مع زيادة ﴿ قوله لان المقصود الخ ﴾ فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها ﴿ قوله وقد يجاب الخ ﴾ تحقيق للمقام بان ماذكر المصنف حكم مفهوما كثرى وقد يجاب بأم المتصلة على سبيل القلة بنفى كليهما وقد تبع الفاضل الهندى فى جعله كلا الامرين جواب المتصلة وفى العباب انه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا فى السؤال فتقول له ليس عندى زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد مايكون فى مقابلة السؤال وخبر حاله عن التردد فهو جواب والظاهر الثانى ﴿ قوله فالمشار اليه ﴾ تفريع على تفسير ثمة فى الموضعين بمعنى واحد ﴿ قوله على شرطين ﴾ احدهما ان يكون مايليها احد المستويين والآخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثانى لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين ﴿ قوله لا يخلو عن سماجة ﴾ لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندى لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا للتكرار ﴿ قوله على طريق اللف والنشر ﴾ اى لف الشرطين والحكمين ﴿ قوله لكان اخصر واحسن ﴾ لكن ماذكره المصنف اظهر لعدم الاحتمال فيه على جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط ﴿ قوله فى الاضراب عن الاول ﴾ سواء كان لتدارك الغلط كما فى مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما فى قوله تعالى ام يقولون افتراه فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك اومقدرة احدهما كما فى مثال المتن ﴿ قوله للشك فى الثانى ﴾ هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجئ للانكار نحو ام يقولون افتراه وقد تجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من ونحو ام هل تستوى الظلمات والنور ﴿ قوله اى ان القطيعة ﴾ هى الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كأنه جمعوا قطعا كذا فى الصحاح ﴿ قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو الخ ﴾ كذا فى بعض النسخ

التى رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما فى اللباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة فى الاستفهام فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة فى المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين فى الجزء مع تساوى النظم والتفصيل ان ما بعدام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهى متصلة فيلزمها الهمزة للاستفهام الطلبى او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها فى الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبى سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهى منقطعة وان كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبى وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين فى الفاعل فهى متصلة وان كانتا فعليتين متساويتى النظم او اسميتين مشتركتين فى جزء فالاولى ان تكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها وذلك دليل الانقطاع وان كان الجملتان غير مشتركتين فى جزء سواء اشتركتا فى فضلة او لا فهى منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصنف والاندلسى فانهما يجوز ان الامرين وقال الرضى ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين او تأخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين فى جزء غير متساويتى النظم نحو ازيد عندك ام عمرو فالظاهر الانقطاع ﴿ قوله غير مستعملة ﴾ اما العاطفة الا مع اما قبل المعطوف افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال ﴿ قوله يعنى ﴾ اى اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف فى المعنى انهم يعبرون بالفعل عند ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الا ان المراد بالمعطوف عليه فى المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبلها والعبارة تقتضى ذلك ﴿ قوله يلزم ان يصدر الخ ﴾ افاد ان قبل ظرف لازمة الاضافة وانما قال ههنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى احد الامرين تقتضى الاستفهام الطلبى فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهى تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض له فى اثناء التكلم والمراد اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد تتركب اما الاولى فى الشعر فهى لازمة معها لا لها ﴿ قوله يجوز ان يصدر الخ ﴾ فمعنى الكلام احد الشيئين واما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم الشك او الابهام بعد ذلك المعطوف عليه ﴿ قوله والجواب الخ ﴾ الجوابان ذكرهما المصنف فى شرح المفصل ﴿ قوله بل للتنبيه على الشك الخ ﴾ هذا ما ذكره المصنف ان الاولى الشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا ﴿ قوله لعطفها على اما الاولى ﴾ وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء كلام فى الرضى عطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتأكيد العطف لمجئ اما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة فى التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع

مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء واما العطف مدخولها
على مدخول الاولى لافادة الشك (قوله فكلمة لالنفي الحكم) فلا تجئ الا بعد الاثبات اللفظى
او المعنوى نحو مازال زيد قائما لاقاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع بها نادر (قوله
لصرف الحكم الخ) هذا التفصيل فى عطف المفرد على المفرد ببل واما فى عطف الجملة على الجملة
فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم
عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
بل تؤثرون الحياة الدنيا وهى فى ذلك كله حرف ابتداء عاطفة على الصحيح كذ فى المغنى فلذا
لم يتعرض له الشارح رحمه الله ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى
انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال تعالى ان يقولون افتراه
بل هو الحق من ربك (قوله والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد) اى ذكره لم يكن مهما
او كان خطأ او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد (قوله والمعطوف عليه
فى حكم المسكوت عنه) فهى فى النفى والاثبات على طريق واحد (قوله تثبت الحكم المنفى الخ)
كلمة عن متعلقة بالمنفى واللام بتثبت قالوا ولذا لا يجوز النصب فى ما زيد قائم بل قاعد او يتعين الرفع
(قوله فى حكم المسكوت عنه) ولذا جاز ان يثبت وان لا يثبت (قوله فهى نقيضة لا) فى ان
ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا ان يكون فى المفرد معنى النفى لان حرف النفى انما يدخل
على الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفى (قوله فتكون لايجاب الخ) اى لاثبات ما انتفى عن
المتبوع مع الاستدراك (قوله فتكون لازمة الخ) اى الانتفاء عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم به
غلطوا انما جئ لدفع التوهم (قوله وان كانت لعطف الجملة الخ) اشارة الى ان الداخلة على الجملة
عاطفة وهو مختار الزمخشرى فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولى مخففة فيحسن الوقف
على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس فى جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها
ففى المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك اذ يبقى مجرورا بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو
والقول فى الجواب والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسى وقيل
انه مجرور بجار مقدر هذا كله اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهى ليست بعاطفة اتفاقا كذا
فى الرضى وفيه انه نقل فى المغنى عن ابن عصفور وابن كيسان ان تكون عاطفة والواو زائدة
(قوله حروف التنبيه) قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى
من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختصة به اولى من اضافتها الى امر ليس
من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفى المغنى ويقال المعبرون فيها
بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويهملون معناها وفى بعض الشروح حروف التنبيه وضعت
لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات

(وضعت)

وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل الحروف الزائدة (قوله يصدر بها الجمل الخ) اى يؤتى بها فى صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فألا واما واجبتا التصدير وها جائزة التصدير الا اذا فصل بينها و بين اسم الاشارة نحو ها لعمر الله اذا قسم (قوله حتى لا يغفل الخ) ومع ذلك يفيد ألا واما تحقيق مابعدهما لتركبهما من همزة الاستفهام الانكارى وحرف النفى ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدرة بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الان اولياء الله لا خوف عليهم واما من مقدمات اليمين نحو اما والذى لا يعلم الغيب غيره (قوله التى لا يتعين معانيها) لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال فى الجزئيات وعلى كلا التقديرين مايدل على تعيين المراد بها الاشارة (قوله حروف النداء) بالكسر والمد آواز دادن مصدر نادى وقد يضم بجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها اسماء افعال لتمامها بما بعدها ورده المصنف لان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع مظهر لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع استتاره فى اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لا داع (قوله لانها تستعمل الخ) وفى الاستغاثة والندبة (قوله للبعيد) حقيقة او حكما كالساهى والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد محتاج الى رفع الصوت وذلك لكثرة حروف المد وهما متحققان فى ايا وهيا ومنفيان فى اى والهمزة والمد متحقق دون الكثرة فى يا فلا يصلح للقريب والبعيد وبهذا ظهر كون اى للقريب والهمزة للاقرب (قوله نعم) فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسرة العين (قوله وجه تسميتها الخ) وهو ان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد مايقابل النفى حتى يحتاج الى تكلف فى بلى (قوله اى محققة لمضمونه الخ) اى ليس المراد بالتقرير التأكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجنس بل التحقيق بمعنى راست كردن سخن كذا فى الصراخ وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجئ بعد الامر والنهى والتحضيض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ماهو مضمون السابق والمقصود منه ان المطلوب المستفهم قبل قد يقع فى صدر الكلام على نحو نعم هذا اطلاقهم والحق ان هذا جواب سؤال مقدر (قوله استفهاما كان او خبرا) الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقرير غير الاستفهام مما سبق لان المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن النفى ولذا لم يتعرض فى الامثلة الخبرية اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ماقام زيد تصديقا له (قوله وبلى فى جواب لم يقم زيد الخ) ذكرها ههنا توطئة لبيان عدم صحة نعم فى جواب الست بربكم وصحته ولو اكتفى على قوله قال فلو قيل نعم فى جواب الست بربكم لكان كفر الخ لكان اخصر واحفظ من الحوالة على مابعده من لزوم التكرار فى بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى (قوله لكان كفرا) كما

روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ﴿قوله تصديقا للاثبات﴾ لا تقريرا لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده ﴿قوله فى العرف﴾ الطارى على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى فى جواب الست بربكم لا يكفر ﴿قوله بعد الاستفهام﴾ بالهمزة او بل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم ﴿قوله وذكر ابن مالك ان اى الخ﴾ فى المغنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها لا تقع بعد الاستفهام ﴿قوله لا تستعمل الا مع القسم﴾ فاللزوم بمعنى التعارف فى الاستعمال ﴿قوله تقول اى والله﴾ واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما فى من مع اللام وحذفها وعلى الاول يلتقى الساكنان على غير حدهما لكونهما فى كلمتين ومع ذلك ضعيف لان شرط الفهم غير حرف المد ان يكون له فى الاصل حركة وليس اللام اصلا فى الحركة ﴿قوله واجل﴾ بسكون اللام جعله فى المغنى بمعنى نعم والاختصاص قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعده ﴿قوله للمجيب قد اتاك زيد الخ﴾ مفعول للمخبر وقد اتاك تفسير اجل وجيروان ﴿قوله نحو قول ابن الزبير﴾ روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فضالة بن شريك وقال يا امير المؤمنين ان ناقتى دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبب واحضضها بهلب وسيرها البريد فقال جئتك مستمنحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وركابها والسبب الراحة والهلب القشر والبريد اول اليوم وآخره والاستماحة والامتياح طلب العطاء ﴿قوله من جوى حبهن﴾ فى القاموس الجوى الهوى والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء فى الصدور كلها فى البيت حسن ﴿قوله ان اصل المعنى الخ﴾ وما هو قصد افادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار والحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانكار يختل بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد وفرق بينهما هذا اذا قلنا ان التأكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضى فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التأكيد فلا تسميتها لم يطلب عليها الزائد ﴿قوله ان وان﴾ لم يبينوا اى ان هل هى ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفى ان هل هى المخففة المفتوحة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غيرها الذكرها مقابلا لها فى المغنى ذكر فيه ان الاخفش قال ان ان الزائدة تنصب المضارع كن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل فى سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصل فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى

(لان)

لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد (قوله مع ما النافية) دخلت على جملة فعلية كما فى الشرح او اسمية كقولنا فما ان ظباء جبن وفى هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية (قوله وقلت مع لما) قال صاحب المغنى انه سهو وفى الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست فتحاو كسرا والفتح اشهر (قوله نحو كأن ظبية الخ) اوله فيوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسامة الحسن وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه والعطو التناول برفع الرأس واليدين والناضر الشديد الخضرة وبرى وارق اى الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر عظيم له شوك (قوله على تقدير رواية الخ) يرى بنصب ظبية على اعمال كأن المخففة وبرفعها على الغائها واعمالها فى ضمير الشأن المحذوف والمعنى تأتينا هذه المرأة يوما بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كأنها فى حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها الى غصين هذه الشجرة وصفت بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا (قوله وما تزاد الخ) فى الرضى لم يعدوا ما الكافة وان لم تكف معنى من الزوائد حيث قال والزوائد نوعان كافة وغير كافة (قوله حال كون الخ) يعنى انه حال من الكلمات الخمس المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما قبلها مختصة بحال الشرطية (قوله نحو لا اقسم بيوم القيامة الخ) ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطئة لنفى الجواب اى لا اقسم بيوم لا يتركون سدى ورد بانه قد يجئ الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان فى كبد وقيل زيدت لمجرد التأكيد ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفى اقسم على ان يكون اخباراً لا انشاء اى لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قال الزمخشرى وقيل المنفى شئ متقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار البعث اى ليس الامر كذلك ثم واستؤنف القسم كذا فى المنهل (قوله فى صورة نفى القسم) وان لم يكن نفيا حقيقة لان المعنى المقصود القسم (قوله كقوله فى بئر لا حور الخ) تمامه بافكه حتى اذا الصبح جشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا فى الصحاح ويقال فى محاورة اى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع الحائر بمعنى الهالك قيل هو بئر يسكنها الجن والردى الهلكة والافك الكذب جشر الصبح انفلق قيل يصف فاسقا او كافرا سرى بالحيلة فى بئر الهلكة والنقصان او فى مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته انه صار فيها حتى يعلق بكاشفات ملمات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون عاشقا لرجل جرى خواض فى المهالك سار فى مسكن الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ متهمالها ولا يصدقها فيه والمعنى سار ليلا هذا الرجل فى مهاوى الهلاك وفى المواضع الخالية التى تسكنها الجن حتى انفلق الصبح وما يشعر به اى التى بعده فى المهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذاهب العرب كذا فى شرح

ابيات المفصل ﴿ قوله والحور الهلكة ﴾ بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم و كذا الهلاك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد في الكتب المتداولة والشارح رحمه الله حمله على صيغة الجمع كالطلبة وجعل الحور جمع حائر جاريا على القياس فان علا اذ كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر بل حوراء واحور ﴿ قوله فهي تفسير لكل مبهم ﴾ في التسهيل ان اي غالب فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه ليس كذلك بل يقع فيه نحو كتبت ان قم فذهب قوم الى ان اي المفسرة اسم معناه او عوا وفهم وافهي كصه ومه ﴿ قوله تقرر المظروف في الظرف الخ ﴾ لما كان ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في نحو عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينفك المظروف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعنى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقه والسامع يأخذه منها ولان المقصود من اللفظ معناه ﴿ قوله فلا تقع بعد صريح القول الخ ﴾ وذلك لان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت ان ذهب وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة الى اي اذا ان ماليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة ﴿ قوله وقوله تعالى ماقلت لهم الا ما الخ ﴾ جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثالا لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد في الاكثر والواجب حينئذ تأخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما يتوهم من انها قد تكون تفسير القول الصريح استدلالا بهذه الآية فالفاء في قوله فقوله ان اعبدوا الله اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد في المبتدأ الاول محذوف اي فيه ﴿ قوله تفسير للضمير في به ﴾ وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم مأمورا به فلا بد من تقدير قول اي ما امرتني بقول وحينئذ يكون تفسير الصريح القول فالجواب ان المأمور به المحكي هو ان اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى اردف به الكلام المحكي تعظيما لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله والى هذا اشارة في كلام الشارح رحمه الله حيث اكتفى على ان اعبدوا الله في كونه تفسير الضمير ويجوز انه تفسير التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى بعبارة اخرى كأنه قال تعالى اؤمرهم ان اعبدوا الله ربك وربهم ونظيره قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون وفي الرضى ان القول المذكور كغير الصريح ﴿ قوله لانه مفعول لصريح القول ﴾ اذا لم يؤول قلت بامرت فلا يرد ان الزمخشري جوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به وقال ابو علي الفارابي يجوز ان تكون في الآية مصدرية بدلا من ما او من الضمير المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان المبدل في حكم المسكوت فتبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول يؤول

(وان)

وان العائد موجود عنده التزاما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت فى المشتقات لان الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم ان يعطى جميع احكامه (قوله وقد يفسر الخ) بيان لفائدة قيد فى الاكثر ولم يجعله بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا فى كونها مفسرة اى للجملة التفسير الاول وحده لبيان الموصوف والثانى لبيان معنى الابهام والفصل وتخصيص ان بالفعل مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم هذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكلها اسمع فيه فان التفسير بمعنى يتعين فى الابتداء فيكون فى موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير التعيين فيكون فى موضع رفع ونصب وجر مكانية كانت كما فى مثال الشرح او زمانية نحو مادمت حيا اى مدة دوامى حيا فحذف الشرط وخلفته ما مع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل (قوله حروف التحضيض) مصدر للتكثير والحض على الشئ طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرة مركبة كما فى المفتاح ويحتمل ان الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة (قوله مشددتين) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا مخففة تنبيها وعرضا واستفهاما ونفيا (قوله بعض النسخ وتلزم الفعل) فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثانى بالمعنى اللغوى وقيل تلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لم تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله «ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها» واول باضمار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمبتدأ محذوف اى هو شفيعها (قوله هلا ضربت الخ) فى تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفى (قوله نحو هلا زيدا ضربته الخ) واذا تقدم الظرف نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه (قوله فمعناها) اى اذا علمت انها تدخل المضارع والماضى فمعناها فى الماضى اى تستعمل فيه اذا دخلت على الماضى للتوبيخ واللوم لان التحضيض على ما فات سبب للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لما يجئ انها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات فى المفتاح وفى الماضى للتنديم التنديم پشيمانى كردن والتوبيخ سرزنش كردن وهذه المعانى لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم (قوله بمعنى الامر) الا انه طلب بحث وازعاج ومعنى ذلك لا يحتاج الى توبيخ ولوم على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل يتبادر فيكون للعرض (قوله ولا يكون الخ) عطف على قوله فمعناه اذا دخلت (قوله الا انها تستعمل الخ) بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضى لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافى لا بالنقل كما مر ولذا سماها السكاكى فى المفتاح حروف التنديم والتحضيض (قوله فكأنها للتحضيض الخ) هذا فيما يمكن له مثل واما

فيما لا يمكن له ذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم هلا شققت قلبه فلا ﴿ قوله حرف التوقع ﴾ اضافوها الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه المعاني تعداذا كانت حروفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهم وقدني اي كفاني ﴿ قوله اذا دخلت الخ ﴾ اشارة الى انها لا تدخل على فعل الطلب وشرط في الماضي ان تكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضي حتى تقربه الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه للحرف بقرينة الاطلاق ﴿ قوله متوقعا للمخاطب ﴾ قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع في الماضي لان الماضي ينافي التوقع ﴿ قوله واقعا الخ ﴾ اي واقعا في الزمان القريب من الحال ﴿ قوله وقد تكون الخ ﴾ اشارة الى ان هذا الاستعمال قليل ولذلك انكره الخليل ﴿ قوله المجرد الخ ﴾ فالاطلاق قرينة التجريد ﴿ قوله وقد تستعمل للتحقيق ﴾ قيل وقد تستعمل للتحقيق مع التنكير وجعل الاية من هذا القبيل ﴿ قوله ويجوز الفصل الخ ﴾ ويجوز حذف فعلها نحو « ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد » ﴿ قوله الهمزة وهل ﴾ واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فتقلب الهاء همزة ﴿ قوله وتدخلان الخ ﴾ اشارة الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم ﴿ قوله الا ان الهمزة الخ ﴾ اشارة الى ان قوله وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والاوجه ذكره في قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت ﴿ قوله الا على الشذوذ ﴾ اي على الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بقبحها ﴿ قوله تذكرت عهودا بالحمى ﴾ العهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلاء بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض التي فيها الكلاء وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الالف اي الالفة والمعانقة در آغوش كرفتن وتسلت عنه الظاهر اسلت عنه على ما في الصراح اسلاء نعم كردن السلاء لازم منه واما التسلي ففي القاموس بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف وشيء منها لا يناسب المقام الا ان يراد تسليها عنه على حذف المضاف وذاهلة حال معللة اي لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العشق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلي صح تركها ﴿ قوله اي التصرف فيها ﴾ يعني ان تصرفا تميز من النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة الى التصرف تصرفها فيه بشيء بان تكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة في الجمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف في هل وهذا

(من)

من تفسير الشارح قدس سره العزيز وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف من هل انه تدخل عليها الهمزة لانه لا يتصرف فيها فباطل وان اراد انه لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فسلم لكن هذا فرع العموم فى الاستعمال فالحق احق ان يتبع (قوله على وجه الانكار التوبيخى) اى ما بعدها ما ان ينبغى ان يقع وان فاعله معلوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد تجئ للانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين ولافادتها نفى ما بعدها الذى لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات ومنها اليس الله بكاف عبده والانكار بالتسمية مختص بالهمزة فلو حمل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (قوله محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو عدم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضى فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبنى على استعمال الهمزة فى الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة فى الانكار فالوجه ما ذكره فى المفتاح من ان هذا مختص بالاستقبال ولا معنى لانكار مالم يقع (قوله هى الاصل فى باب الاستفهام) اى غير داخلة فيه والاقوى لكونها موضوعة له فاستعمالها اليق وانسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو الانسب عند الفعل فلا يرد انه لا يدل على جواز جعل هل معادلة لام بل على الانسبية (قوله بادخال الهمزة) رعاية لتمام التصوير لعراقتها فى الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها لانها لعدم عراقتها فى الاستفهام لا تقتضى كمال التصوير وهذا عند الجمهور واما عند الزمخشرى فان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضى والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف مقدر الجاز وقوعها فى اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه لم يجئ فى الاستفهام الا مبنيا على كلام متقدم وفى المغنى وقد جزم الزمخشرى بذلك فى مواضع من الكشاف منها قوله تعالى افأمن اهل القرى اى عطف على اخذناهم وقوله تعالى انا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون اى آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين فى موضعين فقال افغير دين الله دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اى ايقولون فغير دين الله يبغون وفيه انا نسلم انه كان المعطوف مقدرا على ان الجواز لا ينافى عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغنى فلانه لم يجوز الزمخشرى ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصودا مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو ظاهر من كلامه (قوله بخلاف هل) متعلق بقوله تقول فيكون فيكون قيدا للكل مثبتا العموم تصرف الهمزة لانها اعم فانه مع بعده لفظا يحوج الى تقدير ولا تقول هل فى الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح

رحمه الله لكونها فرع الهمزة الخ تعليل لما استفاد من قوله بخلاف هل اى تقول هل فيها
فان قلت عدم استعمال هل فى الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لهل مواقع
خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم فى الاثبات نحو هل ثوب الكفار
ويراد بها النفى فيجوز وقوع الا بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء نحو
هل زيد بقائم كالمثال الثالث وانما يثبت العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف ايضا
وليس كذلك فان الهمزة مختصة بالتأخير فان قلت جميع مواقع هل موقع الهمزة لان هل بمعنى
قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نص عليه الزمخشرى فى المفصل ناقلا عن سيبويه
وعدم جواز التصريح بالهمزة فى بعض المواقع لا ينافى ذلك فمن قال ينبغى ان يراد بالعموم
العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشئ فى المغنى ان هل تفترق عن الهمزة
من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم الدخول على الشرط
وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعها بعد العاطف لما قبله وبعد ام وبارادة النفى بالاستفهام بها
وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام (قوله حروف الشرط) فى القاموس الشرط الزام الشئ
نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى اى الحروف
الدالة على التعليق (قوله فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه فى الاستقبال (قوله ومعناه
الخ) اى وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضى (قوله نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم) فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم (قوله فانها موضوعة الخ) لانها
حرف الشرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازانى فى المطول وشرح
المفتاح (قوله مقدر فيه) بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح
المنطقيين (قوله فيلزم الخ) تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف
حصوله على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو
ادعاء فلو حصل ما علق به بدون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب
الشافعى رحمه الله تعالى وايانا الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط
والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية
فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان
معناه مجرد لزوم الثانى للاول (قوله فقد علقت حصول الخ) فالمعنى المطابقى هو التعليق
المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامى ولما كان كلا الانتفائين
معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل
لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقى مقامه
تنبيها على ذلك (قوله فى زعم المتكلم) متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى سببا

(فى نفس)

فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر (قوله على قصد لزوم الثانى للاول) من غير قصد كونه معلقا عليه (قوله وقد تستعمل الخ) اشارة الى انه معنى مجازى له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ان ماذهب اليه الشلوبين واختاره القاضى فى تفسيره من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعا والحقيقة والمجاز يتبادر منه لكثرة استعماله لا ينافى كما قالوا فى الوجود (قوله مع انتفاء الخ) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم (قوله على ان الفساد) اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالى (قوله عكسه المشهور) وهو انه لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (قوله ولم يدر ان ماذكره الخ) اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم (قوله فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذه الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفى قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان يحيى الآن عدوى اعطه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشئ لان ما توهمه مبنى على ما فهمه من ان مراد الرضى بقوله وقد يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديرى الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كلا تقديرى الجزاء فى جميع التقادير (قوله وتلزمان الفعل) اى الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع خبرها صلة نحو الذى لو ضربنى شكرا والحال شرط كقوله تعالى ولو ان مافى الارض من شجرة اقلام الى قوله مانفدت وذهب الزمخشرى الى وقوع الاسمية جوازا كما فى قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير (قوله ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (قوله فاحد وانتم) اى فى الآيتين (قوله كان ضميرا متصلا مستترا الخ) الصواب اسقاط مستتر لكونه لغوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارز لكونه لغوا (قوله وليس تأكيدا الخ) اى ليس انتم فى الآية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لم تملكون انتم تملكون على ماذهب اليه البعض تعليلا للتصرف (قوله لان حذف الفعل الخ) فيه انا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط

معهود ونحو الذى نفسه محسن اخوك اى هو نفسه صرح سيبويه به فى الكتاب وتفصيله فى المغنى وعدم الاجتماع فى الاستعمال لاينافى الاعتبار فى التقدير اى بصلة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلو فيه مصدرية لاشرطية لمجيئها بعد فعل التمنى وقدم ﴿قوله اى فى اول زمان التكلم﴾ استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح رحمه الله تعالى الى انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظى والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم فى اول الكلام كما يفصح عنه قوله اى القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لايليق بأول زمان التكلم وذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ماثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت واما فى ماتضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم وفيه انه يصلح ان يكون فاعلا لتوسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعل وعلى عندى انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على مافى التسهيل ان منه مايدل على مسمى اضافى مختص اى لاتعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمختص عن الذى يدل بنفسه على معنى لايصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلى لاحقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم فى عدم الظهور فمجرد اجتهاد لايدل عليه شاهد ﴿قوله واحترز به عن توسط﴾ اى اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان فى الذكر مقدما فهو فى الصدق متأخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولما احتمل الاحتمالين ارسله الشارح رحمه الله تعالى على اطلاقه ﴿قوله اى لزم القسم الخ﴾ جعل الضمير للقسم مع ما بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء ﴿قوله اى الشرط الجواب﴾ فى العموم لفظا فيهما ﴿قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا﴾ لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه كزائد فى المغنى فهو كالزائد والشرط مراد فيه معنى التوقيت ﴿قوله فقط﴾ فالاطلاق قرينة التجريد كما قالوا ﴿قوله لا للقسم والشرط﴾ لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على مانص عليه فى الرضى ليس مختصا بالشعر فانه

(جعل)

جعل الزمخشرى قوله تعالى ما انا بباسط يدى اليك جواب الشرط فى قوله تعالى لئن بسطت
جعل الشارح ذلك التعين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر فى
شرح التسهيل ان عبارة الشرط فى صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين
ويؤول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ لا حاجة الى ذكر الشارح فان المتن
على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم (قوله
لانه يلزم ان يكون مجزوما الخ) اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير
المصرحة بجهة او غير مجزوم دائما لانه القابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان
ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد
صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما (قوله واما معنى الخ) بيان لفائدة قوله لفظا
ومعنى لانه اذا روعى جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اورد اللتحقيق والتوجيه
فيكون جوابا لهما واذا كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر يفيد ان يكون جواب احدهما
مقيدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد
الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط
والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفى كونه جواب القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف
بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع (قوله لاكرمنك) فانه روعى فيه شرائط
القسم من دخول اللام ونون التأكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا (قوله اى تقديم غير
الشرط) فقوله غير عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره
لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير يطلب الجزاء اعنى المبتدأ قبل النواسخ او بعدها
نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل (قوله جاز ان يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم
الجزم دخول نون التأكيد اذا كان مضارعا مثبتا (قوله وان يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله
النون (قوله ويحتمل ان يكون المعنى الخ) قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار
الشرط فى صورة تقدمه على القسم والمثال الثانى ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كما
فى القسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجعل المجموع
جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم تفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء
المضارع المثبت يكون بالفاء او بدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الفاء
واجب عند اعتبار الشرط اذ جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب وغيره وان جعلت
الجملة التى بعد القسم جوابا كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت لزم الجزم ولا يجوز دخول
نون التأكيد لانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء القسم وما
زعم من مخالفته لكلام الرضى فباطل لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى جواب

اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف الابيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال الثانى الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتنى فو الله لآتينك فالمثال المذكور مرضى لمجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه وان اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعيين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابى لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية (قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز الخ) اللف والنشر على ماذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا فى المطول فلا بد فى النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء بان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على ترتيب غير اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس فى المثال اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثانى ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله المقصرون لحل هذا المقال ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه واحد من كل لف الا ان يقال ان المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثانى ولا يخفى سماجته وعندى ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول ولا شك بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول كما قيل فى قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبتغوا من فضله ولا شك حينئذ فى اشتمال المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر عن حقيقته ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان تسمعها الآذان الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اى لالغائه واعتباره نشرا على ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا والله الذى هو اول فيه لتقديم غير الشرط هو ثان فى اللف وباعتبار آتك الذى هو ثان فيه لالغاء القسم الذى هو ثالث فى اللف وباعتبار لآتيك المقدر الذى هو ثالث فيه لاعتبار

القسم الذى هو ثالث فى اللف (قوله وجواز اعتبار الشرط) وعدم اعتباره على غير الترتيب تمام من كون الاول منه مثالا لثانى اللف وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا فى اللف ولآتيك المقدر ثالثا مثالا لآتيك المذكور ثالثا (قوله اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط) والجزاء المعنوى وعدم عمله فيهما (قوله نشر على ترتيب اللف) لكون ان اتيتنى الاول من المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف والآتيك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا فى هذا اللف والآتيك المقدر ثالثا مثالا لآتيك المذكور ثالثا (قوله فالنشر باعتبار الاول) اى لتقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول مثالا لما هو الاول منه فى اللف (قوله وباعتبار الثانى) اى جوز الغاء الشرط وعدمه على غير ترتيبه لكون لآتيك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا فى اللف وآتيك المقدر ثالثا لعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشارح موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللارى لتوجيه الشارح له باصلاح خلل وجد فى بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانيا زاد لفظ الغير فى ثلاثة مواضع الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثانى قوله فهو باعتبار كما نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاعتبار الثانى على غير مرتبه ورأيت نسخة فى آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح فرأى عليه من ضعف هذا الشرط لاجله عند الفاضل اللارى موافقا بهذا التصحيح قد كتب فى المواضع الثلاثة منها لفظ الغير فى الحاشية وعلم بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم فى الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له (قوله اختلاف بين اعتباريه) اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط فى كون احدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين باعتبار اللف والنشر سهو (قوله بخلاف المعنى الاول) فان الاعتبارين فيه متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف فى المثال الاول وعلى ترتيب اللف فى المثال الثانى (قوله يقتضى تقديم الخ) اى كون النشر فى المثال الثانى على ترتيب لفه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير ترتيبه (قوله اراد اتصال الخ) فلذا قدم المثال الاول لانه حينئذ يكون مثال الغاء القسم متصلا به (قوله على تقدير تقدم الخ) واما اذا ذكر مثال كل من اللفين بجنبه بأن يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيتنى والله لآتيك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتنى آتك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه (قوله من حيث مثالهما) حال من نشر يهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه (قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لايخرجون) معهم وان اطعتموهم انكم لمشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة اولم يكن ردا

على من قال ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الخبرية يكون فى ضرورة الشعر (قوله كملفوظه فى صدر الكلام) قوله الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا فى صدر الكلام (قوله اولى) لانها اكثر استعمالا قال الرضى فى بحث اما نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتنى فاكرمك (قوله يلزم الاتيان بالفاء) وخص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللام مثل الفاء أو اذا المفاجأة وهذا اللزوم فى السعة واما فى الشعر فيجوز نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها (قوله اما) بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا فى المغنى وتفسير القاضى وفى الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا منصوب به او بمفسره نحو وربك فكبر (قوله او اجله فى الذهن الخ) كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم المخاطب بمجئ اخوتك (قوله يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم الخ) جعل ذكر القيد قرينة على تقريره ولم يجعل قوله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كما فى المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسيماله بحذف اما كما فى التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد فى كلامهم (قوله للزوم الفاء) فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهى سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه مجرى الشرط كما فى حين واذ واذا نحو زيد حين لقيته واذا لقيته فاكرمه (قوله وسببية الاول) اى قصد السببية (قوله والتزام حذف فعلها) لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة فى جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر (قوله وبين فائها) فيه اشارة الى لزوم الفاء فى جوابها لفظا او تقدا ولا تقدير الا فى ضرورة الشعر او مع تقدير قول مع الجواب لدلالة المقدر عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا افلم تكن آياتى اى فيقال لهم افلم تكن آياتى الآية وفيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهى جملة الشرط نحو قوله تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان الآية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول الشرط نحو اما اليوم رحمك الله فلا اضعت كذا وبمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا فى شرح التسهيل (قوله جزء مما فى حيزها) وهو الجزء الذى هو ملزوم فى قصد المتكلم سواء كان فى عمدة او فضلة ليكون المعروض كالشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثال الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشئ فى الدنيا واذا افنى افاد ذلك (قوله اى حيز فائها) رعاية لقرب المرجع او حيز اما رعاية لاتحاد الضمائر فى المرجع (قوله لان حيز الفاء ايضا

(حيزها)

حيزها) لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعريض الا بعد اقتران الفاء مع اما فحيزها حيزها فاندفع ماقيل لا يجوز التعريض بما فى حيز اما مطلقا اما اذا لم يكن فى حيز الفاء فالتعويل على الوجه الاول (قوله بحال تجويز تقديم الخ) اى بعد اسقاط الفاء (قوله وهذا مذهب سيبويه) هكذا فى العباب والرضى وشرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ماذهب اليه المازنى والمفتاح وشرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فانى ضارب فهذا غير جائز عند الجميع الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب (قوله فجعل سيبويه لاما خاصية الخ) اى فحكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ماهو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائى واشعار خبر واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالى حرف الشرط مع حرف الجزاء (قوله عملا مطلقا) جعل عملا صفة مصدر محذوف مبنى للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اى فى جمع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتى فانه لافرق بين جواز التقديم وامتناعه (قوله مهما يكن من شئ) مهما اسم مالا يعقل سوى الزمان ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة التعميم كما فى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وجعلها زائدة قول الاخفش او استغراقية باعتبار الحال وهم (قوله واقيم اما مقام مهما) فيه رد على من قال ان اصلها مهما بالقلب المكانى وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اى ما فأى كلمة الشرط وما ابهامية معناها شئ او حالة تقديره اى شئ او حالة فلا (قوله ووسط يوم الجمعة الذى هو الملزوم فى قصد المتكلم لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فى اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب (قوله اصلا لا بدون مانع آخر ولا معه (قوله وهذا القائل الخ) فى شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد والرضى ليس بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض منفهم ويجوز لتحصيل الفاء مانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الغالب على هذا التقدير اقامة اللزوم القصدى مقام اللزوم الادعائى وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل (قوله هذا تقدير الكلام الخ) اذا كان المتوسط ماسوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثانى فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على معمول الفعل الشرط (قوله مهما يكن زيد الخ) على ان مهما لعموم الاحوال والعائد محذوف اى اى حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا فى تقدير ما يذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجئ فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه

لابدمن رابط فى جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على مانص عليه الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقليل على ماجوزه ابن مالك فى التسهيل وغيره مستدلا بقول حاتم «وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا» زاد ابنه بانه لا استشهاد فيه اى لصحة تقديرها بالمصدر اى اعطاء قليل او كثير (قوله واما تقديره) اى على المذهب الثانى مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه وقوله فوجه غير ظاهر خبره والجملة استئنافية (قوله على ان يكون زيدا الخ) ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اى اى حالة يذكر زيد عنيها (قوله بمهما تذكر يوم الجمعة) فلا بد فيه اى فى الجزاء كما لا يخفى (قوله منصوبا) لانه مفعول والرابط محذوف اى مهما عبارة عن الاحوال (قوله فوجه غير ظاهر) لعل وجهه ظاهر لجريانه فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جائز فى المفعول به والحال والجار والمجرور كما لا يخفى (قوله مع انه يوهم الخ) انما قال يوهم لان المقصود فى التقرير بيان وجه الاعراب فى صورة الرفع والنصب الواقعين فى الاستعمال وليس متفرعا على التقرير لكن نقول المقدر فى الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقرير ومن هذا ظهر ان الابهام فى تقدير مهما يكن وقد قيل لان المقدر فى جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر (قوله كلا) مذهبه انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولام مشددة لتخرج من التشبيه (قوله ردعا لك) اى عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد تكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولا بد فيهما من تقدم كلام يردبها سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما فى مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها اى ليس الامر كذلك اشارة الى ان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا فى الرضى وفيه انه زجر عن كلام سابق فيكفى لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير (قوله وقد يجئ بعد الطلب الخ) فى الرضى ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ماذكره الشارح لان المقصود نفى اجابة الطالب الى مسؤله لا زجره عن الطلب (قوله وقد جاء بمعنى حقا الخ) فحينئذ يكون يجرى مجرى القسم فيجاب باللام كما فى الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما فى قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة (قوله والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة) اما الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تأكيد ما بعدها فالفتح وان اراد استئناف ما بعدها فالكسر (قوله جاز ان يقال انه اسم) فى المغنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ فى الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل (قوله بنى الخ)

(دفع)

دفع لما يقال اذا كان اسما فلم لا ينون واعلم انه وقع فى القرآن كلا فى ثلاثة وثلاثين موضعا ولا يصح
فى جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانيا فقال الكسائى انه قد يكون بمعنى حقا وقال حاتم يكون
بمعنى الا الاستفتاحية وقال نصر بن اسمعيل يكون جوابا بمنزلة اى ونعم (قوله تاء التأنيث
الساكنة) اى فى الاصل واذا لم يعد اللام فى رمتا بخلاف لم يبيعا وبيعا فانها قبل الالف متحركة
فى الاصل فلذا يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب فى الاصل مضارع
ولذا لم يعدوا امر المخاطب من المبنى الاصل واما نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة
لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا (قوله لا المتحركة) اى ليست المتحركة معدودة
فى الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء واجرى الاعراب عليها فبين احكامها
بتبعية بيان المؤنث فى بحث التذكير بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف
ايضا كما فى ثمة وربة نص عليه فى المغنى فهى كلمة برأسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا
وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله وتلحق الفعل الماضى ففيه ان قوله تلحق الفعل الماضى
متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد والمراد بالمتحركة ما تكون لمجرد
التأنيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التأنيث (قوله فاعلا كان الخ) بيان لفائدة
التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعنى يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف
كما مر (قوله فنبه من اول الامر) اى قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون
على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل انت علم التأمل فى معنى الكلام انه صيغة
الماضى (قوله لانهما كالحرف الاخير الخ) اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل
فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصدا وههنا
مذكورة تبعا للحكم السابق اعنى لحوقها التاء التأنيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب
فى جمع الصيور فاخرج منه هذه الصورة فكأنه استثناء منه ولذا اكتفى بهذا القدر ولم يستوف
بيان جميع صور الالحاق (قوله واما الحاق الخ) استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع
كتاء التأنيث فى الحاق التثنية على كون المسند اليه مثنى ومجموعا وفى عدم تقييد الالحاق بالماضى
او بالفعل اشارة الى عموم الحكم الى الحاقها باى شىء تلحق من الماضى والمضارع والصفة (قوله
(قوله لعدم احتياجها) اى التثنية والجمعين (قوله غالبا) احتراز عما اذا كانت مدغما او محذوفة
لالتقاء الساكنين وعن ومن وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع من غير فائدة احترازا عن نعم رجلا
وربه رجلا وباب التنازع (قوله فليست بضمائر) يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء فى اكلونى
البراغيث واستعمال النون للرجال فى يعصرن السليط اقاربه والتأويل تكلف واليه اشار
المصنف بقوله التعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة (قوله
ولا منع) ظاهره يشعر بان هذا قول الشارح الرضى والمذكور فى المغنى ان القول بكونها علامة

مذهب سيبويه وقيل هو اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان سمع مثل ذلك عن اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع نقل ائمة اللغة انها لغة قوم طي او زاد شنوءة حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما ذهب اليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن البين ضعف قول الرضى (قوله مامر) من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار (قوله في الاصل مصدر نونته) هكذا في العباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العرف فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعنى ماضيه منه نحو امرته اى جعل الشيء ذا نون بادخاله عليه فقوله اذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو (قوله اى بذاتها) اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره (قوله فلا تضرها) اى التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التنوين جامع لخروج النون المتحركة (قوله شاملة نون من الخ) قيل ان المراد نون هى كلمة وان الكلام في قسم الحرف بمعنى شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام من قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه حرفا (قوله اى آخر الكلمة) اراد به ما تنتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض (قوله تطفلها لها في الوجود) بان تتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض للمعروض فلا يرد ان تفسير التبعية والتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نوني التأ كيد ايضا (قوله من غير تخلل شيء) كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر (قوله متخللة بين آخر الخ) لان الحركات لعارض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحروف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انه يتلفظ بها مع الحرف (قوله للتمكن) يدل على تلفظ تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف (قوله امكنية الكلمة) اى كونها امكن في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن

على الشذوذ كذا فى شرح التسهيل ولك ان تجعله من المكانة لعراقته ببقائه على الاصل وان يجعله من المكان على الشذوذ (قوله لم يشبه الفعل الخ) لم يقل لم يشبه الحرف والفعل كما فى عامة الكتب لان الامكن فى مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما (قوله بالوجهين) فلا ينصرف لمشابهته بوجه آخر كضارب (قوله معناه) ان يتصور صورته للضرورة والتناسب فهى داخلة فى تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم (قوله بين المعرفة والنكرة) من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد فى ما آخره ويه (قوله الآن) اى الزمان المتصل بزمان المتكلم بصه (قوله واما التنوين الخ) انما خص المثال بنحو صه اى بالنكرة المبنية غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم التعيين سواء بسبب او لا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير (قوله لا ارى منعا) ى لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا فانه يدل عليهما (قوله فاذا جعلته الخ) دفعا لما قال من انه لو كان للتنكير لما بقى فى نحو رجل بعد العلمية وفى بعض نسخ الرضى واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف (قوله وانا لا ارى الخ) فعلى هذا قوله والتنوين الخ فكلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التى نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى استئناف من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى (قوله عوضا عن المضاف اليه) لم يقل عوضا عن حرف اصل كجوار او زائد كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار وفى تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات (قوله لتعاقبهما الخ) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر (قوله لزالت للعلتين) ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشرى انها تنوين الصرف وان سمى به لضعف تأنيثه لعدم تمحض تائه للتأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها الا ان اختصاص هذا التاء بجمع المؤنث يأبى عن ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى (قوله لانها معنى مناسب الخ) لمشاركته النون فى كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شیء آخر (قوله او اخر الابيات) فى القاموس البيت من الشعر والمدر وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع، مصراعا البيت معروفان ومصراعا البيت من الشعر شبها بمصراعى الباب لاستوائهما كذا فى شمس العلوم والمضرعان من الابواب والشعر ما كانت قافيتان فى بيت وبابان منصوبان ينضمان جميعا مدخلهما فى الوسط منهما وصرع الشعر

والباب جعله مصراعين كذا فى القاموس ولعل استعمال هذين اللفظين فى الشعر بطريق التشبيه (قوله لتحسين الانشاد) اى قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه (قوله لانه حرف الخ) تعليل لما يستفاد من السابق اى سيجئ (قوله ما لحق الخ) اى تنوين الترنم فى اللغة التغنى وحرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم لكونهما اعنى الحرف والترديد فى الخيشوم من اسباب حسن الغناء فلذا سمى المغنى مغنيا لانه يغنى صوته اى يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف فى شرح المفصل وقال غيره سمى تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم من المد (قوله وانما اعتبروا الخ) يعنى ان محل ترديد الصوت فى الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا لحوقه بالآخر (قوله وان كان) اى لحوق ما لحق او آخر الابيات لانه محل التغنى الخ فاللاحق فى الوسط واقع لا فى محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغنى فى كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله او عدلوا عنها فات حسن ذلك سواء كان فى الآخر او فى الوسط لان اختلال النغم يحصل بالتنوين الغالى مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت تعلق بما بعده فيختل التنوين حينئذ بفهم المعانى (قوله القافية المطلقة) القافية عند الخليل مد آخر حروف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتقة من القفو وهو التبعية لان القوافى يجئ بعضها اثر بعض والروى هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا من رويت الحبل اذا فتلته او رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى تجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يروى عنه فيقطع (قوله لاطلاق الصوت) فى الصراح الاطلاق رها كردن (قوله بابدال حروف الاطلاق) والجامع كونهما من حروف الزوائد ولزوم السكوت (قوله اقلى اللوم الخ) فى بعض الروايات فقولى ان اصبت لما يدل عليه بيان المعنى والبيت لجرير اراد يا عاذلة اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأملى فيما افعله فقولى لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفى ولا تكابرى وفيه ان عاذلته على الخطأ فيما تقول كذا فى شرح ابيات المفصل وحينئذ لقد اصاب مفعول قولى والشرط متخلل فى اجزاء ما دل على الجزاء (قوله وحصل باشباع فتحها الخ) الاشباع لتحصل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغنى فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشئ (قوله وقاتم الاعماق الخ) البيت لرؤبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك

(للضرورة)

للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية المهرلم يسكنها احد ولا يتميز فيها اعلام لظلمتها او لغموهها الماعد السراب وجواب رب محذوف اى قطعته (قوله بالفتح او الكسر) كما تقرر فى تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتح للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الغالى زائد فى اصله والكسر يزيل الثقل (قوله بل هو موضوع لغرض الترنم) وذلك لان المقصود منه حصول الترنم فى الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله فى الذهن (قوله تساهل وتسامح) بتنزيل الغرض من الشئ منزلته معناه نفى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة لا فادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم تعيين مدخولها وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان المقصود منه افهام كونه منصرفا فلا تحصيله ففى قوله وهو للتمكن الخ انه يجئ للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين كما تدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد فى آخر الاسم تبيينا لبقاء اصالته او لتنكيره او تعويضا او مقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم فى روى مطلق فى لغة تميم (قوله اى التنوين) بشرط بقائه على حاله وعدم صيرورته جزأ بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف (قوله وجوبا) فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب وهذا فى السعة واما فى الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحذورات كقوله جارية من قيس بن ثعلب * حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن وخرجه ابن جنى على البدل ورد بان العرب لم تجعل ابنا فى ذلك الا صفة ولذا لم ينون الا فى الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته بدخوله دخول اللام وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد (قوله من العلم) المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية ايضا (قوله موصوفا) وصفا نحويا بلفظ ابن مكبر فلا يحذف فى زيد بن عمرو ومشروط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف فى زيد الظريف بن عمرو ويشترط كون الثانى مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين كونهما مكبرين وليس كذلك مضاف الى علم للاب كما هو الشائع فى الاضافى وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يسقط التنوين ولا الف الابن خطا وقيل سواء كان للاب أو للجد واشتراط المحدثين وضع جديد منهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف لا يكون عين المضاف اليه للفظ الموصوف وان اتحدا فى المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب كذا فى بعض النسخ (قوله لكثرة استعمال) اى لا التقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل فى الساكن (قوله خطاب بحذف الالف) واما حذفه فى اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين (قوله وكذلك

الخ ﴾ فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه كذا ما يجرى مجرى العلم نحو سيد بن سيد و ضل بن ضل و طاهر بن طاهر و هى بن هى ﴿ قوله ويعلم منه ﴾ بناء على ان التقييد فى المسائل تقييد نفى الحكم عما عداه ﴿ قوله نحو جاءنى رجل ابن زيد ﴾ المثال الصحيح جاءنى رجل ابن زيد و زيد ابن العالم والامر هين لان المثال الفرضى يكفى فى التصحيح ﴿ قوله وحكم الابنة الخ ﴾ ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الاصل او لانه اختلافى فان منهم من منع ذلك لان موضع الاسماء الابن حكاه ابن كيسان كذا فى شرح التسهيل ﴿ قوله فانها لا تحذف ﴾ اى خطا حيثما وقعت اى فى موضع الالتباس وعدمه ﴿ قوله فى مثل هذه هند ابنة عاصم ﴾ اى فيما وقعت صفة للمؤنث يجوز حذفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء او لفظ بنت فيجوز فى موضعها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء فى التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين وعدمه رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوها فيقولون هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى والفرق بان تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس بشئ لانه يجوز كتابة ابنت بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان العرف وقفها بالهاء بخلاف اخت و بنت فانه لا يجوز وقفهما بالهاء فلذا يكتبان بالتاء المطولة فى التسهيل و ابدال الهاء من تاء التأنيث المتحرك ماقبلها لفظا او تقديرا فى آخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها و قال شارحه احترز بقوله المتحرك ماقبلها من ان لا يتحرك لفظا و لا تقديرا فلا يوقف عليها الا بالتاء نحو بنت و اخت ﴿ قوله نون التأكيد ﴾ و اشار بجعله قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين و قال الكوفيون الثقيلة اصل و معناهما التأكيد و قال الخليل التأكيد بالثقيلة ابلغ ﴿ قوله لثقلها ﴾ اى المشددة المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لكيفية اصل التحريك ﴿ قوله اى غير الف التثنية ﴾ لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف فى اى نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع ﴿ قوله والف الجمع ﴾ اختار الشارح رعاية لمناسبة التثنية و جعل عبارة القوم تفسيراله و هذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية و الشائع الف الوصل كما فى الرضى و معنى الاضافة مافسره بقوله اى الفاعل فهى بأدنى ملابسة ﴿ قوله لشبهها فيهما ﴾ اى فى التثنية و الجمع بنون التثنية فى كون كل منهما نونا و اقعا بعد الالف و لم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تفكيك الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون التثنية و الاولى اسقاط لفظ فيهما اذ لا حاجة اليه ﴿ قوله اى نون التأكيد ﴾ رعاية لوحدة الضمير و قيل لكل واحدة من الثقيلة و الخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص الحكم فى كل واحدة منهما و على التقديرين الجملة مستأنفة و لا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطف ﴿ قوله بالفعل المستقبل الخ ﴾ المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحى و دخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع فى قوله اقائلن احضروا الشهود اه

(وعلى)

وعلى الماضى فى قوله دامن سعدك ان رحمت متيما اضطرارى والمراد الاختصاص فى السعة (قوله الكائن فى ضمن الامر) بأن يكون مذكورا لفظا فيما عدا امر المخاطب او حكما او تقديرا كما فى امر المخاطب فانه فى الاصل مضارع حذفت منه اللام لكثرة الاستعمال فهو فى التقدير فعل مستقبل فى ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم اعم من الامر بغير اللام وباللام على التوسع والامر بغير اللام ويفهم حكم هذا الامر بطريق الاولى وماقيل فى توجيه عبارة المتن من ان كلمة فى متعلقة بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعانى المصدرية اى بالفعل المستعمل فى الامر والنهى ففيه ان المستعمل فى التمنى والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل بل ادواتها وان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المصدرى لايشمل الدعاء (قوله نحو هل تضربن) وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من خصه بالهمزة (قوله فى جميع هذه الامثلة) لو ترك بيان التخفيف والتشديد فى امثلة الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ماذكره ابن جنى خص او لاثم عمم (قوله بهذه المذكورات) الستة وهو الموافق لما فى اللباب وزاد الرضى التحضيض واما النفى والشرط المؤكد بما فهو فى حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد (قوله الدالة على الطلب) اما طلب وجود الفعل او عدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض والعرض والتمنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام واما فى دلالة القسم على الطلب ففيه تأمل لان الانسان قد يقسم على مايعلم مما ليس مطلوبه كقوله من اتى كبيرة والله لاعاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ماهو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه (قوله دون الماضى والحال) اما حال من النون اى متجاوزا عما يدل على الماضى والحال او من الضمير المستتر فى الدلالة اى متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضى والحال (قوله لانه لايؤكد الخ) على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اى لايؤكد النون الا مطلوبا لان وضعه لتأكيد طلب حصول شئ اما فى الخارج او فى الذهن والمطلوب لايكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقلا فماقيل فى حصر التوكيد فى المطلوب نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم منشأه قراءة يؤكد على بناء المجهول (قوله وقلت فى النفى) ولم يقل وفى النفى قليلا او فى مثل مايفعلن كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة شبههما بالطلب فلذلك لم تشاركهما فى الاختصاص ولانه لايصح تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنفى والمراد بالنفى اعم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى فى الجزم (قوله زيد مايقومن) اورد المثال بما ليعلم حكم النفى بلا بطريق الاولى فان مشابهته بلا الناهية اتم ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لايقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا فى الدار تضربن زيدا وماقيل انه لم يجئ فى النفى بما فمدفوع بما وقع فى قولهم من عضه بالسن مايكرها وغير ذلك كما فى الرضى (قوله الاقليلا) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع

ممنوع كيف وجعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى فى الاصح وفيه ان كونه قياسا لا ينافى القلة فان كل قياسى ليس بمستقل واما قال ابن مالك فمعناه التشبيه فى جواز الدخول رداعلى من منعه مطلقا (قوله اى فى جوابه المثبت) فثبت القسم بجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم (قوله لان القسم محل التأكيد) اى كائن فى محله منزل منزلته (قوله بعد صلاحيته له) صلاحا تاما احتراز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وفيه مانع كما سيجئ وعما لا يصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منفيا والاصل فى الانشاء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مدلولا صالح وبما ذكرنا اندفع ماقيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفى اعتبار قيد الصلاح فى الدليل اشارة الى ان المدعى اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على الطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف التنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللازم بقد فان النون لا يدخل فى نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون يخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فى كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضى الاختصاص المقتضى تسليم اصل الحكم المنافى للتأكيد نحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال (قوله فيما عدا اثبت القسم الخ) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفى (قوله بل جائز) نحو قول الشاعر

والله لا احمدن المرأ محتسبا ❊ فعل الكرام وان فاق الورى حسبا

والاكثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا فى شرح التسهيل (قوله وكثرت) اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يؤكد بما نحو ان لم يفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء ان كان الشرط مما يجوز لحوقه به كذا فى الرضى (قوله المؤكد حرفه) لم يقل المؤكد اداته اشارة الى ان فى الاسماء المتضمنة لمعنى الشرح فى الحقيقة تأكيدا لكلمة ان التى تتضمنه (قوله بما) سواء كانت لازمة كما فى حيثما واذما اولا كمتاما (قوله وما قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر فى الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر بيان حكم الصحيح اذ فى المعتل ما قبل النون بعد الضمير ثم فاقيل ان التعليلين المذكورين لا يجريان فى اخشون واخشين وهم (قوله ان اشتراط الخ) فلا يكون ما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التأكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة تصله بما قبله فلرعاية الاول قالوا فى جمع المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى قالوا فى التثنية والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ويعكس للزوم الثقل فى الاولين والالباس واجتماع النونات فى الاخيرين

(قوله ان لم يشترط) ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقى الساكنان فى الوصل المحض الا اولهما حرف وبين ثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه انه لقلة وقوعه فى الاستعمال كالعدم لان نون التأكيد لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وطلب الشخص من نفسه غير صحيح الا بتأويل واعتبار تغاير اعتبارى (قوله وحكمهما غير ماذكر) لان ماقبله فيهما الالف لا الفتحة والرضى جعل حكمهما ماذكر لان الالف حاجز غير حصين ولان الالف فى حكم الفتحة وجعل قوله فتقول فى التثنية والجمع الخ بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ماذكره الشارح (قوله للزوم التقاء الساكنين الخ) على كلا المذهبين لعدم كون الثانى مدة (قوله فانه يجيز) يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله مغتفر اى معفو اتكرار والصواب مافى الحواشى الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين لانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه تحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف (قوله وهو ليس بمرضى عند الاكثرين) مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة نافع محياى وقراءة ابى عمرو واللاى لان كمال الفصاحة فى تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف حال المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم (قوله وهما فى غيرهما) حال من ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال من غيرهما والمعنى ان النونين فى لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما فى غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز (قوله بيان الافعال المعتلة) لانه بين الحاقها بالصحيحة بقوله وماقبلها الخ كامر (قوله ان النونين حكمهما مع المثنى الخ) علم ذلك مع التقييد بقوله فى غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمها اكتفاء بماذكر فى الصحيحة (قوله ما ذكر) من اللحوق فى الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس (قوله ومع غيرهما الخ) عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ماذكر عطف معمولى عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل وقوله امامع ضمير بارز مع ماعطف عليه حال من غيرهما اى النونين حكمهما حال كونهما على غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الضمير مقارنا مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين (قوله وهو) اى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان الخ وليس قوله امامع ضمير بارز وامامع ضمير مستتر بيانا الضربين فيستفاد ان النون امامع ضمير بارز اومع ضمير مستتر ويحتاج قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير او التسامح على ماوهم ثم ان حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثنى والمجموع فى القسمين المذكورين على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل

فى الطلب واحال البواقى على المقايسة كما تدل عليه الامثلة وحصره مايكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد ان ههنا قسما ثالثا وهو ان يكون مع الضمير نحو ليضربن ﴿قوله وارموا الغرض﴾ بفتحتين الهدف ﴿قوله وتضم الواو الخ﴾ بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول ووهم بعض الناظرين فقرأه بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسياق ماسبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح وكذا قوله بكسر الياء المفتوح ﴿قوله ونعنى بها الف التثنية﴾ هكذا فى شرح المصنف لان المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الالف والنون به معلوم اذ لا يمكن فى الواحد المذكر اجراء الحكم ماسوى الالف قال المصنف كالمتصل لتشاركهما فى لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ماقبلها فى اقتضاء فتحة ماقبلها فتعين الالف فاندفع ماقاله الرضى من ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام فى اغزون محمولا على ابقائها فى اغزو لانا نقل الكلام الى اغز فكل مايقال فى اغز يجرى فى اغزون فليس الا تطويل المسافة وهو مدفوع بانه ليس فى كلام المصنف شئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف فى الحكم اختصارا فى العبارات للاشتراك فى العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضاء كل منهما فتح ماقبله يلزم الاجحاف فى الكلمة بحذف اللام ومايدل عليه من الضمة والكسرة ﴿قوله اى لاجل الخ﴾ غير الشارح رحمه الله الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة ﴿قوله باسقاط نون الجمع﴾ لانه علامة الاعراب ونون التأكيد يقتضى البناء ﴿قوله وضم الواو﴾ لئلا يلتبس بالواحد ﴿قوله لا على ترين﴾ كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الاستفهام على الامر ﴿قوله وهذه الامثلة الخ﴾ لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بأن يورد امثلة الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر بل راعى الترتيب العرفى فوقع الاختلاط فى الامثلة ﴿قوله على ترتيب تصريفها الواقع﴾ بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث ﴿قوله لالتقاء الساكن المذكور بعدها﴾ فلا يرد نحو اضربن فانه فيهما ملاق لساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه فى مقابلة الوقف كأنه قيل يحذف فى الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء كانا بعده ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا حظ لها فى الحركة وماقيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف فى ان المحذوف من مقول الواو الاول او الثانى ﴿قوله ولا تهين الخ﴾ اى بالنون الخفيفة ﴿قوله علك﴾ بمعنى لعلك ولاجرائها مجرى عسى ادخل فى خبرها ان والمعنى لا تهن الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قدر فعه واعزه فيستغنى هو وتفتقر انت لان حوال الزمان لا تدوم وقبله

لكل هم من الهموم سعة * والمسى والصبح لابقاءمعه
قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

المسى المسا (قوله حطا لمرتبة الخ) ولكونه لازما للاسم لايخلو عند الفعل بلا مانع * فائدة لو لقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجاز ابدال النون همزة وفتحها فتقول اضربا الرجل يارجل واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين (قوله فى حال الوقف) عطف على مقدر بعد بحذف السابق او على يحذف وكلام الشارح يحتمل الوجهين (قوله اذا ضم وكسر ماقبلها) التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا (قوله وجب ان ترد المحذوف) لزوال المانع قيل والذى يظهر ان دخولها فى الوقف خطأ لانها لاتدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يتبع دليل على مقصودها التى جاءت له كذا فى شرح التسهيل (قوله وقلت اغزوا الخ) وكذا تقول هل تضربون هل تضربين فى حال الوقف على تضربن وتضربين فترد الواو ونون الرفع (قوله فانه لايرد) اى حال الوقف ماحذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بالتنوين ولا تقول قاضى ورامى باعادة الياء (قوله تقلب الفا) اى حال الوقف (قوله فان التنوين) اى حال الوقف (قوله نحو اصبت خيرا) لايخفى ما فى التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة كما فى آخر الكتاب وتممه بالالف وهو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد الخفة هذا آخر ماوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق والبحر العميق لما رأيت القصور من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفر بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام * وعلى آله واصحابه الكرام * الى قيام الساعة وساعة القيام

م م
م

3 1761 07964601 4

PJ
6101
I172
J3358
1890
c.1
ROBA